

# منهج أحمد بن إدريس في التوجيه النحوي للقراءات في كتابه "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار"

دراسةً وتقويماً

رسالة مقدمة من الطالب

**فرح بن أحمد المالكي**

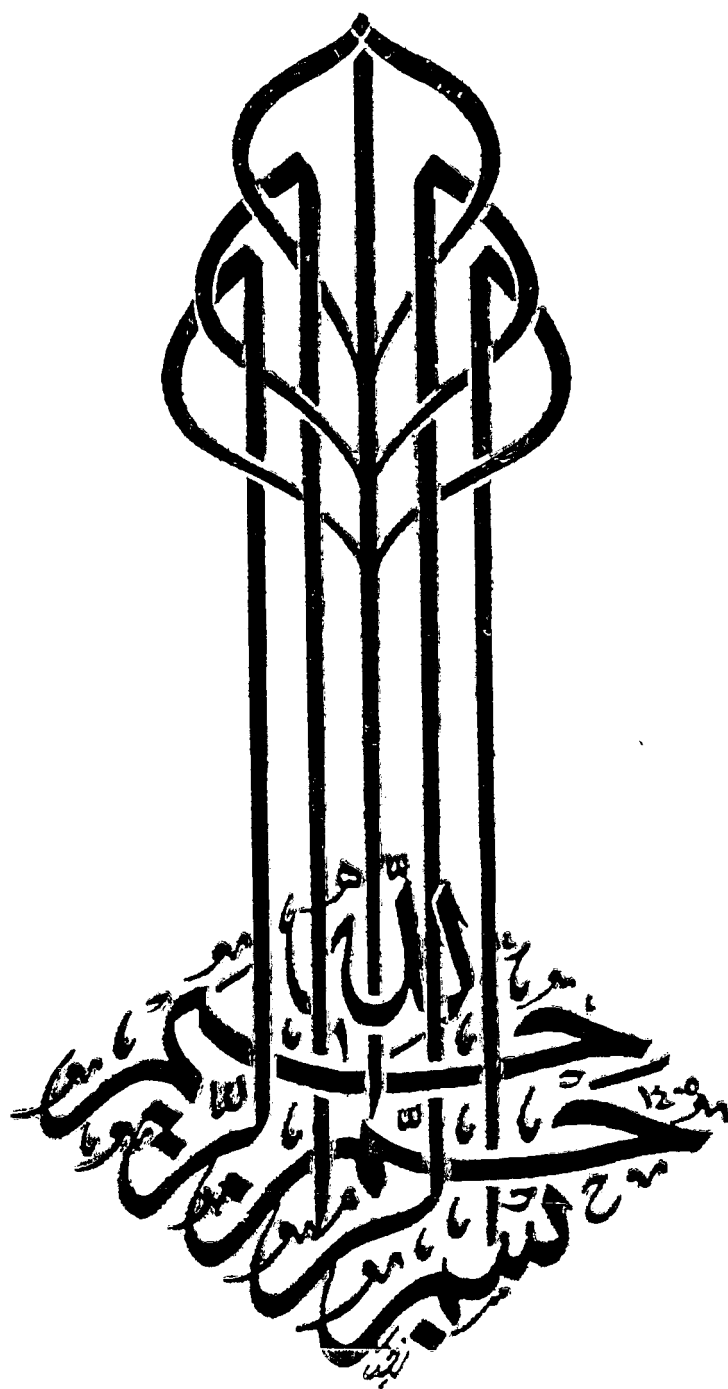
للحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

تخصص النحو والصرف

بإشراف

**الأستاذ الدكتور حسين حامد الصالح**

العام الجامعي ١٤٣١-١٤٣٢ هـ



## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

وبعد:

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا ملء السماوات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم لك الحمد لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، اللهم لك الحمد أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً سرا وعلانية.

ثم بعد حمد الله تعالى، أتوجه بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور/حسين بن حامد الصالح المشرف عليّ في هذا العمل، فقد كان نعم الأستاذ، ونعم المعلم، كما أشكره على سعة صدره وتحمله لي طيلة فترة هذا العمل، وعلى كل ما أبداه من اهتمام وملاحظات، فقد استنرت وأفدت من علمه وخبرته الشيء الكثير، فالله وحده أسأل أن يجزيه خير ما جزى معلماً عن تلميذه.

كما أتقدم بالشكر كذلك لكل أساتذتي الكرام الذين أفدت منهم طيلة فترة الدراسة والبحث، أخص منهم الدكتور علي السعود عميد كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية. والدكتور علي النملة رئيس قسم اللغة العربية وآدابها، فلهم مني خالص الشكر والامتنان، داعياً الله عز وجل أن يبارك في جهودهم وأن يجعل أعمالهم خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعلها موفقة لما فيه خير وخدمة العلم.

## المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، فجعله حجة على خلقه أجمعين، والصلاة والسلام على أفصح خلق الله أجمعين، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فقد أرسل الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم إلى أمة عربية، كانت على مستوى عال من الفصاحة، والبلاغة، فجاءت معجزته صلى الله عليه وسلم فيما اشتهر به القوم، فجاء القرآن الكريم معجزاً، ومذهلاً لكل ذي بيان وفصاحة، فتحداهم العزيز الحكيم، فيما اشتهروا به وبرعوا فيه؛ فما استطاعوا أن يأتوا ولو بآية واحدة.

ولما كان القرآن الكريم في هذه المكانة العالية من الفصاحة والإتقان، فقد أكب عليه العلماء قديماً وحديثاً، يدرسون، ويتعلمونه، ويحفظونه، مستجيبين في ذلك إلى قول الحق ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن أجل هذا القرآن الكريم، قامت العديد من العلوم خدمة لهذا النص الجليل من ناحية، ودفاعاً عنه من ناحية أخرى. فبينوا ما فيه من إعجاز، وأشاروا إلى ما تحتمله تلك الآيات القرآنية من وجوه شتى في المعنى، وفي الإعراب، وفي الفقه... وغيرها.

وتناولوا كذلك القراءات القرآنية، فبينوا وجوهها ومعانيها، وربطوها بهذه اللغة العربية، كيف لا والله عز وجل يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>. فكان القرآن الكريم بقراءاته محور للدراسة والتعلم، خدّمته الكثير من العلوم، وقامت تحت ضلاله.

وقد أكب جملة من العلماء على تلك القراءات القرآنية، فشرحوا حروفها، وبينوا معانيها،

(١) سورة: الشعراء، الآية: ١٠٩.

(٢) سورة: النساء، الآية: ٨٢.

(٣) سورة: يوسف، الآية: ٢.



وكشفوا عن وجوهها. اشتهر بذلك العديد من العلماء، وألفوا في ذلك الكثير من الكتب، ككتاب "الحجة في القراءات السبع" لابن خالويه، وكتاب "الحجة في علل القراءات السبع"، لأبي علي الفارسي، وكتاب "المختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" لأبي الفتح عثمان بن جني، وكتاب "حجة القراءات" لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، وكتاب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" لمكي بن أبي طالب القيسي، وكتاب "الموضح شرح الهداية في القراءات السبع"، للإمام أبي العباس أحمد بن عمّار المهدي، وغيرها الكثير.

ومن هؤلاء العلماء الذين خاضوا في هذا العلم أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس - رحمه الله - الذي ألف كتاباً أسماه "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار". أداره المؤلف حول معاني ما اختلفت فيه القراءة الثمانية. واشتمال هذا المؤلف على قراءة يعقوب الحضرمي مع السبعة جعل له ميزة مهمة ميزته وفضلته على تلك الكتب التي اقتصر على قراءات القراء السبعة.

وقد منَّ الله علي أن أدلي بدلوي بشيء يسير في خدمة كتابه الكريم، من خلال التعرف على كتاب أحمد ابن إدريس، الذي وضعه في توجيه القراءات القرآنية. فوفقي الله عز وجل لأن أجعل رسالتي لنيل درجة الماجستير مرتبطة بخدمة كتابه الكريم.

فكان هذا البحث الموسوم بـ:

## **منهج أحمد بن إدريس في التوجيه النحوي للقراءات**

### **في كتابه "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار"**

دراسة وتقويم

## **أهمية الموضوع وسبب اختياره.**

أهمية الموضوع ظاهرة من عنوانه، ومن موضوعه، فالكتاب موضوع الدراسة لعالم متقدم هو: أبو بكر أحمد بن إدريس، من علماء القرن الرابع الهجري، وقد حقق الكتاب كأطروحة لنيل درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى، ونشر حديثاً عن دار الرشد في المملكة العربية السعودية.

في العام ١٤٢٨ هـ . ومن خلال بحثي وتنقيبي في المصادر والمكتبات منذ وقت ليس بالقليل وقعت على هذا الكتاب النفيس فوجدته زاخراً بمادة نحوية ولغوية مهمة تستحق الدراسة.

كما أن لهذا الكتاب أهمية خاصة تجعله صالحاً وجديراً بالدراسة للأسباب الآتية:

١- أن الكتاب يتخصص في علم القراءات وهو علم مهم من علوم القرآن كما أن

القراءات مصدر ثر من مصادر اللغة والنحو.

٢- أن مؤلف الكتاب من الأعلام المتقدمين زمنياً ومكانة في هذا الفن وفي علوم

العربية، فهو أحد تلاميذ ابن مجاهد صاحب (السبعة في القراءات)، وبالرغم من ذلك فهو علم مغمور لم تعرف ملامح سيرته ولم تشهر جهوده حتى الآن.

٣- أن هذا الكتاب يقوم على أساس الاختيار والمفاضلة بين القراءات، وهذا

الاختيار مبني على التفاوت بين أساليب العربية وتراكيبها المختلفة قوة وضعفاً، لذلك فإننا نجد المؤلف في هذا الكتاب يقبل هذه القراءة حيناً، أو يرد تلك القراءة أحياناً أو يخطئ قراءة ثالثة أحياناً أخرى. وكل ذلك بحسب قوة القراءة أو ضعفها في العربية، أو من وجهة نظر أهل الصناعة النحوية وعللهم. وهو في أثناء ذلك يعلل اختلاف الوجوه النحوية، ويوازن بينها ويختار هذا الوجه أو ذاك بموجب الحجة والدليل النحوي.

٤- أن هذا الكتاب تضمن عدداً كبيراً من مسائل النحو والصرف واللغة التي

وقف عندها المؤلف بمنهجية عالية، تدل على تبحره وطول باعه في علوم العربية، فقد كان نحوياً متمكناً من التعليل، ومن الخلاف النحوي، ومن الاحتجاج، حتى إنه تفرد بذكر شواهد نحوية لم يذكرها أحد غيره.

٥- أن الكتاب حافل بالمسائل الخلافية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون،

كما أن الكتاب غني بالتعليل النحوي، وبالشواهد الشعرية التي تفرد المؤلف بموضع الشاهد فيها، أو تفرد بروايتها.

٦- أن المؤلف كان له منهج خاص في اختيار القراءة التي يراها، فأحياناً يختارها

لموافقة لغة العرب، أو لموافقة لغة قريش أو لموافقة قواعد النحو أو لموافقة السياق، أو لوضوح المعنى. أو لسهولة في اللفظ أو لأنها لغة النبي، أو غير ذلك من قواعد الاختيار عنده.

٧- أن المؤلف كان يهتم بذكر العلل النحوية والمسائل الخلافية، وله فيها آراء مهمة، وكانت له شخصية واختيار في معظم المواضع.

٨- أن المؤلف عاش في البصرة في القرن الرابع الهجري وهو عصر التقاء أعلام المدرستين النحويتين البصرية والكوفية فيها لينشأ من هذا اللقاء فيما بعد المدرسة البغدادية. فهو يمثل المدرسة النحوية البغدادية، وإن كانت نزعتة بصرية واضحة.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى لا يتسع المجال لذكرها رأيت أن تكون دراستي للماجستير مساهمة -ولو يسيرة- في إبراز جهود هذا العَلم المغمور أحمد بن إدريس الذي لم ينل حظه من البحث والتعريف حتى اليوم. أضف إلى هذا أن الكتاب لم يتناوله أحدٌ بالدراسة فيما وقفت عليه من قراءة وبحث. وذلك راجع إلى أن الكتاب لم ينشر إلا حديثاً وبتحقيق: عبد العزيز بن حميد الجهني، كرسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، وكانت طباعته في عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. وقد قدم المحقق للكتاب بمقدمة موجزة أشار فيها إلى شيء من منهج صاحب الكتاب، ولكنها كانت مختصرة إلى حد ما. وهذا ما زاد من عزمي على دراسة الكتاب.

كما أن التعرف على المنهج الذي كان يسير عليه العلماء في توجيههم للقراءات القرآنية، يعد أمراً ذا فوائد جليلة.

وبعد النظر في الكتاب والقراءة فيه، والتأمل في أسلوب المؤلف، وبعد الاستفادة من توجيهات أستاذي الكريم المشرف على الرسالة، وكذلك الأساتذة الفضلاء الذين ساهموا معي في رسم الخطة، بعد هذا كله اقتضت خطة البحث أن تكون في مقدمة، وتمهيد، وستة فصول وخاتمة.

## أما التمهيد فقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** أحمد بن إدريس؛ حياته وآثاره.

تناولت فيه ما أمكنني الوقوف عليه من معلومات عن مؤلف الكتاب، وإن كانت تلك المعلومات نادرة جدا، لأن المؤلف غير معروف لدى أصحاب التراجم، والطبقات. فكان الاعتماد الأول في هذا على كتاب المؤلف نفسه.

**المبحث الثاني:** كتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار".

كان عن اسم الكتاب، وزمن تأليفه، وموضوعه، والغرض منه. وأهمية الكتاب، ومكانته بين الكتب التي عُتيت بالقراءات القرآنية. وذلك من خلال ما احتواه من مادة علمية غزيرة، في عدة فنون.

**المبحث الثالث:** القراءات القرآنية: صلتها بالدرس النحوي، وموقف النحويين منها.

أشرت فيه إلى معنى توجيه القراءة. وإلى صلة القراءات القرآنية بالدرس النحوي. ثم موقف النحويين من القراءات.

أما فصول الدراسة فقد كانت على النحو الآتي:

## الفصل الأول: مصادر ابن إدريس في الكتاب:

أشرت فيه إلى مصادر ابن إدريس من الرجال والكتب، وقسمت مصادره إلى قسمين: أولا: الرجال.

وقد جاءت إفادته من الرجال على قسمين: إفادة شفوية، وإفادة غير شفوية.

ثانيا: الكتب.

وجاءت الكتب التي أفاد منها المؤلف على قسمين أيضا: كتب صرح بذكرها، وكتب لم يصرح بأسمائها.

## الفصل الثاني: منهج المؤلف في الكتاب:

وقد اشتمل على تسعة مباحث هي:

المبحث الأول: طريقته في عرض الآيات والقراءات القرآنية.

المبحث الثاني: طريقته في الإعراب.

المبحث الثالث: طريقته في عرض الخلاف النحوي. والصرفي.

المبحث الرابع: طريقته في النقل والتوثيق.

المبحث الخامس: عنايته بالتعليل النحوي.

المبحث السادس: أهم المصطلحات النحوية التي استعملها في توجيهاته.

المبحث السابع: عنايته بالتفسير وشرح الغريب.

المبحث الثامن: تجنب التكرار والأخذ بالإحالة.

المبحث التاسع: الاستطراد.

### الفصل الثالث: الأصول التي اعتمد عليها المؤلف في توجيهه النحوي للقراءات:

وقد جاء في خمسة مباحث هي:

أولاً: السماع، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: القرآن الكريم وقراءاته.

الثاني: الحديث الشريف.

الثالث: كلام العرب:

١- النشر.

٢- الشعر.

ثانياً: القياس.

ثالثاً: الإجماع.

رابعاً: الاستصحاب.

خامساً: أدلة أخرى:

١- الاحتجاج برسم المصحف.

٢-: الاحتجاج بالمشاكلة وتوافق رؤوس الآي.

### الفصل الرابع: موقف ابن إدريس من القراءات والقراء:

وجاء في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: موقفه من القراءات المتواترة.

المبحث الثاني: موقفه من القراءات الشاذة.

المبحث الثالث : نماذج من توجيهاته النحوية.

### الفصل الخامس: اتجاهه النحوي:

واشتمل على ثلاثة مباحث هي:

أولا: موقفه من البصريين.

ثانيا: موقفه من الكوفيين.

ثالثا: نماذج من المسائل النحوية التي تعرض لها ابن إدريس.

### الفصل السادس: التقويم.

وفيه مبحثان:

الأول: أبرز المحاسن في الكتاب.

الثاني: أبرز المآخذ على الكتاب.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم بعد ذلك ذيلت الرسالة بفهارس فنية لكل من: الآيات القرآنية، والقراءات الموجهة، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العرب وأمثالهم، والأشعار والأرجاز، والأعلام، والمصادر والمراجع، وختمتها بفهرس للموضوعات.

أما منهجي في البحث:

فقد خرجت الآيات بنسبتها إلى سورها، مشيرا إلى رقم الآية. وعنيت بنسخها من

مصحف المدينة للنشر الحاسوبي.

كما خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث، معتمدا أولا على صحيح البخاري ومسلم، وما لم يخرجانه نسبته إلى بعض كتب السنة التي ذكرته.

ثم نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها، بعد الإشارة إلى وزن البيت. فإن لم أقف على قائله أشرت إلى ذلك. كما وثقتها من مصادرها وخاصة الدواوين، ومن ثم كتب التفسير القديمة، وكتب النحو.

### المصاعب التي واجهت الباحث:

كانت أهم المصاعب التي واجهتني متمثلة في أمرين:

الأول: عدم وجود أي ترجمة لمؤلف الكتاب، فعلى الرغم من كثرة كتب التراجم، وسعتها، وتنوعها من تراجم نحاة، وقراء وغيرهم إلا أنني وبعد بحث طويل لم أقف له على أي ذكر، وهذا ما أشار إليه المحقق، وقد عرفت مدى المجهود الذي بذله في ذلك.

الأمر الثاني: هو عدم وجود أي دراسة عن الكتاب يستأنس بها في هذا المجال، ولم أقف في ذلك إلا على إشارة يسيرة من الشيخ سعيد الأفغاني في مقدمته على كتاب أبي زرعة.

هذان الأمران رسما شيئا من الصعوبة أمام الباحث.

وهنا أحب أن أشير إلى أنني قد أفدت من مقدمة المحقق على الكتاب، فهي على قصرها، إلا أنها كانت غنية ومركزة. كما أنني استضأت بعدد من الرسائل العلمية التي كتبت في هذا المجال، ولا سيما رسالة الدكتور: رشيد بن عبد الله الريش عن "ابن خالويه ومنهجه في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها. وكذلك رسالة: "المهدوي ومنهجه في كتابه الموضح" للدكتور عبد الكريم بكار.

### وفي الختام:

أحمد الله تعالى وأشكره على ما أنعم به علي من إتمام لهذا العمل، فهو المعين وعليه التكلان.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل—بعد شكر الله عز وجل—لأستاذي الكريم: أ.د/ حسين الصالح.

المشرف عليّ في هذا البحث، على ما أبداه من اهتمام وصبر معي طيلة مدة إشرافه عليّ. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام الذين أفدت منهم كثيرا في مرحلة دراستي للماجستير. طالبا من الله أن يجزيهم خير ما يجزي أستاذا عن طالبه.

وأخيرا يبقى هذا جهد بشري، يعتريه ما يعتري البشر من نقص وعيوب، فما كان من صواب فمن الله سبحانه، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان. وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحمد بن إدريس؛ حياته وآثاره.

المبحث الثاني: كتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار".

المبحث الثالث: القراءات القرآنية: صلتها بالدرس النحوي، وموقف النحويين منها.

## المبحث الأول

### أحمد بن إدريس

#### أولاً: اسمه، وكنيته.

اسم المؤلف كما ورد في كتابه: أحمد بن عبيد الله بن إدريس، وأشار إليه صاحب خزانة التراث باسم: "أحمد بن عبد الله بن إدريس. وطبع الكتاب بالاسم الأول. وقد بحث عن المؤلف في العديد من كتب التراجم وكذلك العديد من كتب القراءات، وكتب تراجم المحدثين وتراجم القراء وغيرها، ولم أقف له على ذكر. وكذلك أشار محقق الكتاب حيث قال: "ولم أجد أي إشارة لاسمه على كثرة البحث في كتب التراجم والطبقات، وسؤال بعض أهل العلم". وعزاؤنا في هذا ما قاله الأستاذ الباحث والمحقق سعيد الأفغاني حين لم يجد ذكراً للعالم: أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة -رحمه الله- صاحب كتاب (حجة القراءات) -حيث قال: "لقد كان صمت المصادر في كتب الرجال والطبقات مطبقاً، لم أجد فيها على كثرة البحث ترجمة أو شبه ترجمة للمؤلف... وليس يعني القارئ حساب الوقت الذي أنفدته في البحث منذ ظفرت بنسخة الكتاب... ويعنيه أن يوقن أن كتب الطبقات في تراثنا على وفرتها وتراكمها وتنوعها والافتتان في التأليف فيها افتناناً لم تبلغه أمة حتى اليوم سعة وعمقا، أغفلت أضعاف من ذكرت من علمائنا الأكفيا الجديرين بالتنويه في حضارتنا العلمية الواسعة المتباعدة الأطراف"<sup>(١)</sup>. ولكن وإن أغفلت كتب التراجم ذكر المؤلف فإن كتابه المختار خير وأصدق مترجم له. فكتابه شاهد على تبحره وسعة علمه وإطلاعه. وشاهد كذلك على براعته في التأليف.

وإذا كان قد ورد في الكتاب عدد من مشافهات المؤلف، فإن هذا يعد مدخلاً للتعرف على شخصيته، ولكن كل تلك الأسماء التي أخذ عنها المؤلف مشافهة، لم تشر كتب التراجم إلى أن شخصا اسمه أحمد بن عبيد الله -أو عبد الله- بن إدريس قد سمع منها؛ وهذا ما زاد الأمر غموضاً

(١) حجة القراءات، مقدمة المحقق ٢٥.

وتعقيداً، حتى وإن علقنا الأمل بتلك الأسماء التي لم يجد لها المحقق ترجمة، فإن الصعوبة تكمن أولاً في البحث لإثبات أن تلك الأسماء قد سمعت من ابن مجاهد لأن تلك الأسماء المبهمة قد نقل عنها المؤلف عن ابن مجاهد. وثاني تلك الصعوبات أن نبحث عمن أخذ عن تلك الأسماء ولعل أحمد ابن إدريس أن يكون منهم. ولكن هذا أمر من الصعوبة بمكان.

ومن الأمور التي تلفت النظر في كتاب المختار وتبين لنا نوعاً من نشاطه الذي كان يمارسه في حياته تلك الإشارات التي يبين لنا فيها قراءته لبعض القراءات فهو مثلاً يقول: "أمال الكسائي من هذا النوع (الربى) فيما قرأت من رواية أبي عمرو عنه"<sup>(١)</sup>، وقوله: "فأما في ﴿ءَاذَانَنَا﴾"<sup>(٢)</sup> فالقياس يوجبه إلا أنني ما قرأت به"<sup>(٣)</sup>، ويقول: "قرأت من طريق ابن مجاهد لأبي عمرو بياء في الوصل، ومن طريق المعدل بالحذف"<sup>(٤)</sup>؛ أضف إلى هذا أن جلة من شيوخ المؤلف الذين نقل عنهم كانوا مقرئين، وهذا يتضح من خلال ترجماتهم. كل هذا يمكننا من القول إن المؤلف كان مقرئاً، بل كان عالماً بالقراءات، ولذلك عبر عنه صاحب معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم بقوله "أحمد بن عبد الله بن إدريس أبو بكر المقرئ"<sup>(٥)</sup>.

**ثانياً: شيوخه.** إن كانت كتب التراجم قد أهملت ذكر المؤلف فإن من الممكن التعرف على شيوخه من خلال معرفة تلك الأسماء التي نقل عنها المؤلف مباشرة عن طريق المشافهة. فقد وردت في الكتاب روايات عدة أشار إليها المؤلف عن طريق المشافهة. وتلك الأسماء هم شيوخه الذين أفاد منهم مشافهة. وعند النظر في أولئك الذين أفاد منهم مشافهة نجد أن من أهم الأسماء التي ذكرها:

### (١) محمد بن إسماعيل:

(١) المختار (٣٣/١).

(٢) سورة: فصلة، الآية: ٥٠.

(٣) المختار (٣٤/١).

(٤) المختار (٤٤٢/١).

(٥) معجم التاريخ التراث الإسلامي ٣١٧.

نقل عنه المؤلف في ثلاثة مواضع<sup>(١)</sup>، كلها عن ابن مجاهد. وعند البحث عن هذا العلم نجد أن هناك أكثر من علم اسمه محمد بن إسماعيل كما ذكر المحقق، وبعد البحث لم أجد أن هناك من أخذ عن ابن مجاهد بهذا الاسم، وذلك فيما بحثت وفتشت.

## (٢) أبو الحسن المالكي:

نقل عنه المؤلف في خمسة مواضع<sup>(٢)</sup>. وهو: علي بن محمد بن إبراهيم بن خشنام أبو الحسن البصري المالكي الدلال المقرئ، شيخ مشهور خير زاهد صالح عدل، قرأ على أبي بكر محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الزيني، و محمد بن يعقوب بن الحجاج المعدل، وقرأ عليه القاضي أحمد بن عبد الكريم بن عبد الله، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وغيرهم كثير.

(٣) ذكره الداني فقال كان خيراً فاضلاً، وكان من المياسير، فتصدق بماله وكان الغالب عليه الزهد. توفي بالبصرة سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. وخرج بجنازته إلى الصحراء من بعد الزوال ولم يصل إلى القبر إلا بعد المغرب من كثرة من حضره<sup>(٣)</sup>.

## (٤) محمد بن حيان المقرئ:

نقل عنه المؤلف في موضع واحد<sup>(٤)</sup>. عن ابن مجاهد عن أبي العباس أحمد بن يحيى. ولم أقف له على ذكر. وقد أشار المحقق إلى أن هناك عددا بهذا الاسم ولكن لم ينقل عن أحد أنه أخذ عن ابن مجاهد.

## (٥) عمر بن محمد:

(١) انظر المختار (٣٣/١، ٤١، ٤٢). انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي (٦١٣/٢٦). ومعرفة القراء (٣٣٦/١). وغاية النهاية (٥٦٢/١).

(٢) انظر المختار (١٠٨/١، ١١١، ٢٢٥، ٢٢٩، ٥٦٦).

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي (٦١٣/٢٦). ومعرفة القراء (٣٣٦/١). وغاية النهاية (٥٦٢/١).

(٤) انظر المختار (٣٠/١).

نقل عنه المؤلف في أربعة مواضع<sup>(١)</sup> كلها عن ابن مجاهد، وهناك كثير بهذا الاسم ولكن لم ينقل عن أحد منهم أنه أخذ عن ابن مجاهد<sup>(٢)</sup>.

## ٦) أبو القاسم الآمدي:

نقل عنه المؤلف في موضع واحد فقط<sup>(٣)</sup>. وهو الحسن بن بشر بن يحيى أبو القاسم الآمدي النحوي الكاتب، إمام في الأدب، وله شعر حسن، و اتساع تام في علم الشعر و معانيه رواية و دراية و حفظا. ولد بالبصرة. وسمع من إبراهيم بن عرفة نفطويه النحوي وغيره، وأخذ العلم ببغداد عن الأخفش والزجاج وابن دريد وغيرهم.

انتهت رواية القلم والأخبار في آخر عمره إليه بالبصرة. ثم إنه لزم بيته إلى أن مات في سنة سبعين وثلاثمائة وقيل قبل السبعين وقيل سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. وكان من أئمة الأدب. من تصانيفه: كتاب (المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء). كتاب (نثر المنظوم) كتاب (الموازنة بين أبي تمام والبحتري). كتاب (فعلت وافعلت) قال عنه الذهبي "وهو كتاب نفيس في معناه"<sup>(٤)</sup>؛ وله غير ذلك. وله ديوان شعر وهو صغير<sup>(٥)</sup>.

## ٧) محمد بن محمد:

نقل عنه المؤلف في موضع واحد عن ابن مجاهد<sup>(٦)</sup>. ومن نقل عن ابن مجاهد بهذا الاسم اثنان، الأول ذكره المحقق، والثاني لم يذكره.

(١) انظر المختار (١/١٤٠، ١٥٦، ٢١٢، ٥٤٣).

(٢) انظر غاية النهاية (١/٥٩٦-٥٩٨).

(٣) انظر المختار (١/١٤٥).

(٤) تاريخ الإسلام (٢٦/٤٣٧).

(٥) انظر ترجمته في: الفهرست ١٧٢، و معجم الأدباء (٢/٨٤٧)، أنباه الرواة (١/٣٢٠-٣٢٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (وفيات سنة ٣٧٠)، الوافي بالوفيات (١١/٣١٣-٣١١). والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٦٢. وبغية الوعاة ٢١٨، والأعلام (٢/١٨٥).

(٦) انظر المختار (١/١٦٢).

**الأول:** محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو بكر الطرازي البغدادي. نزيل نيسابور مقرئ محقق، كان أديباً فاضلاً أكثر من الحديث. حدث عن أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن أبي داود وأبي بكر بن دريد وأحمد بن موسى بن مجاهد وغيرهم. أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد. كان عارفاً بالعربية. قال عنه الحاكم: حدث من حفظه، فأخطأ. وقال الخطيب: ذاهب الحديث، روى مناكير وأباطيل. توفي سنة خمس وثمانين وثلاث مئة في ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب بن إسماعيل بن حجاج بن الجراح النيسابوري، الحافظ الثقة المقرئ المحدث العبد الصالح الصدوق. المعروف بالحجاجي. قرأ القرآن ببغداد على ابن مجاهد. سمع، عمر بن أبي غيلان، وعبد الله بن إسحاق المدائني، ومحمد بن جرير الطبري. وحدث ببغداد قديماً في أيام أبي بكر بن أبي داود. من تصانيفه: العلل والشيوخ والأبواب.

قال الحاكم: وسمعت أبا علي الحافظ يقول: ما في أصحابنا، أفهم ولا أثبت منه، وأنا ألقبه بعقّان لثبته رحمه الله تعالى. قال الحاكم: وكان يمتنع عن الرواية وهو كهل، فلما بلغ الثمانين لازمه أصحابنا بالليل والنهار، حتى سمعوا منه كتابه في العلل وهو نيف وثمانون جزءاً. وسمعوا منه الشيوخ وسائر المصنفات. صحبتته ستاً وعشرين سنة بالليل والنهار، فما أعلم أي علمت أن الملك كتب عليه خطيئة.

توفي ليلة الخميس الخامس من ذي الحجة، سنة ٣٦٨ هـ عن ثلاث وثمانين سنة<sup>(٢)</sup>.

(١) وتاريخ بغداد (٢٢٥/٣). ونزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر: ١٥٠. تاريخ الإسلام للذهبي (١١١/٢٧). سير أعلام النبلاء (٤٦٦/١٦-٤٦٧). وغاية النهاية (٢٣٧/٢).  
(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٢٢٤/٣). العبر في خبر من غير (١٢٩/٢-١٣٠). وتاريخ الإسلام (٤٠٦/٢٦)، والوفيات بالوفيات (١١٥/١-١١٦)، وشذرات الذهب (٣٧٠/٤).

## (٨) أبو الطيب المقرئ:

نقل عنه المؤلف في موضع واحد<sup>(١)</sup>.

وهناك ممن حمل هذا الاسم اثنان كلاهما أخذ عن ابن مجاهد:

**الأول:** أحمد بن القاسم بن محمد بن علي البغدادي، أبو الطيب المقرئ صاحب أبي بكر بن مجاهد، نزل شيراز واستوطنها، وحدث بها عن أبي القاسم البغوي وغيره، وقرأ عليه القرآن أبو الحسن علي بن إبراهيم بن مندويه الأصبهاني.

توفي سنة اثنتين وسبعين وثلاث مائة<sup>(٢)</sup>. وهذا لم يذكره المحقق.

**الثاني:** عبد الغفار بن عبيد الله بن السري. أبو الطيب الحضيبي، الواسطي المقرئ، النحوي. أصله كوفي، سكن واسطاً وأقرأ بها الناس. وأقرأ كذلك ببغداد<sup>(٣)</sup>. كان مقرئاً معروفاً متقناً نحويّاً أديباً.

روى عن أبي جعفر الطبري. وحدث عن عمر بن أبي غيلان، ومحمد بن جرير الطبري، وأحمد بن حماد بن سفيان، وغيرهم.

ومن حدث عنه: أبو العلاء الواسطي، وإبراهيم بن سعيد الرفاعي، وأحمد بن محمد بن علان المعدل، وغيرهم.

قرأ على: ابن مجاهد، وعلى أبي العباس أحمد بن سعيد الضريري، وعلى غيرهم.

وقرأ عليه: أبو عبد الله الكارزني، وإبراهيم بن سعيد الرفاعي، وعبد الرحمن ابن الهرمزان، وغيرهم. له مصنف في القراءات السبع. توفي سنة ست وستين وثلاثمائة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المختار (١٩٨/١).

(٢) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (٤٧٩/٢).

(٣) انظر تاريخ الإسلام (٣٧٥/٢٦).

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٣٧٤/٢٦) ومعرفة القراء الكبار (٣٣٦/١). والوافي بالوفيات (٢٠٤/٦). وغاية

النهاية (٥٦٢/١).

## ٩) محمد بن عيسى الإصطخري:

نقل عنه في موضع واحد، عن ابن مجاهد<sup>(١)</sup>.

وهو: محمد بن عيسى بن جعفر أبو الليث الإصطخري المقرئ، قرأ على علي بن عبد العزيز، وعلى محمد بن عبد الله النقاش.

وقرأ عليه محمد بن عبد الرحيم الأسدي شيخ الأهوازي<sup>(٢)</sup>.

## ١٠) أحمد بن نصر المقرئ:

نقل عنه في موضع واحد، عن ابن مجاهد<sup>(٣)</sup>. وهو: أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد

بن عبد المنعم أبو بكر الشذائي البصري إمام مشهور

قرأ على عمر بن محمد بن نصر الكاغي، والحسن بن بشار بن العلاف صاحبي الدوري، وابن مجاهد، وغيرهم كثير.

وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي، وأحمد بن عثمان بن جعفر المؤدب، وغيرهم كثير.

قال الداني توفي بالبصرة سنة سبعين وثلاثمائة، وقال الذهبي سنة ثلاث وسبعين. وهو الصحيح في ذي القعدة وقيل سنة ست<sup>(٤)</sup>.

## ١١) أبو عبدالله محمد بن عبدالله النحوي:

نقل عنه في موضع واحد<sup>(١)</sup> عن أبي بكر بن الخياط. ومن الملاحظ أن المؤلف قد وصفه

بقوله "النحوي" ويلزم من هذا أن يكون صاحب هذا الاسم نحويًا أو غالبًا عليه الدرس النحوي من

(١) انظر المختار (٢١٢/١).

(٢) انظر غاية النهاية (٢٢٤/٢). ولم أجد أنه نقل عن ابن مجاهد.

(٣) انظر المختار (٢١٢/١).

(٤) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٤١٠/٣). ومعرفة القراء (٣١٩/١) وغاية النهاية (١٤٤/١). و وبغية الوعاة (٣٩٤/١).



سائر العلوم. وعند البحث في هذا الاسم نجد أن هناك العديد ممن حمل اسم محمد بن عبد الله. ولكن منهم من كنيته أبو عبد الله ومنهم من ليس كنيته كذلك.

• فمثلاً نجد محمد بن عبد الله بن العباس النحوي، أبو الحسن الوراق، المتوفى سنة ٣٨١هـ. ولكن كنيته ليست أبا عبد الله. ولكن تاريخ وفاته تجعله قريباً من تواريخ وفيات شيوخ المؤلف السابقين.

• ونجد كذلك ممن تاريخ وفاته قريبة من هذا التاريخ أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع وُلِدَ سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وأوّل سماعه سنة ثلاثين وثلاثمائة ومات بنيسابور سنة خمس وأربعمائة -رحمة الله عليه -.

• وكذلك نجد (أبا عبد الله محمد بن عبد الله الديلمي، مات سنة ٣٧٠) على خلاف في اسمه.

• وكذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الله البيع الضبي الطهماني النيسابوري الشافعي، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، توفي سنة ثلاث وأربعمائة.

### ثالثاً: وفاته.

أشار صاحب كتاب (معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم) إلى أن المؤلف قد عاش في القرن الخامس. وبالنظر إلى تواريخ وفاة شيوخه نجد أنه قد عاش في نهاية القرن الرابع الهجري، ومن ثم فمن الممكن أن يكون قد توفي في نهاية القرن الرابع الهجري أو في بداية القرن الخامس.

## رابعاً: آثاره.

من الآثار التي تركها المؤلف كتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار". وهو هذا الكتاب الذي ندرسه. وهناك كتاب آخر أشار إليه هو بنفسه سماه (شرح ما ينصرف وما لا ينصرف). وهذا الكتاب على ما يبدو عبارة عن شرح لكتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وهناك كتابين بهذا الاسم وكلاهما لعالمين عاشا قبل أحمد بن إدريس. الأول: للزجاج<sup>(١)</sup>؛ والثاني: لثعلب<sup>(٢)</sup>.

(١) والكتاب بتحقيق: هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشتون الإسلامية - القاهرة ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م . انظر نسبة الكتاب إلى الزجاج في: معجم الأدباء ترجمة الزجاج (١/٦٣) . ووفيات الأعيان (١/٤٩) . الوافي بالوفيات ترجمة الزجاج (٥/٢٢٩) .

(٢) انظر: الوافي بالوفيات (٨/١٥٩) . ومعجم المؤلفين (١/٣٢٣) .

## المبحث الثاني

### "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار"

#### أولاً: اسم الكتاب وزمن تأليفه:

نشر الكتاب لأول مرة سنة ١٤٢٨هـ بتحقيق الدكتور: عبد العزيز الجهني، وقد حمل عنوان: "الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" يقول المحقق: "اسم الكتاب كما جاء في صفحة العنوان: الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، إملاء الشيخ أبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس رحمه الله". ولعل الاسم الصحيح للكتاب هو (المختار في معاني قراءات أهل الأمصار) وأن كلمة (الكتاب) زيادة لا داعي لها وقعت بفعل النسخ؛ يؤيد هذا أن الكثير من الكتب التي عنيت بفهرسة المخطوطات ذكرت الكتاب بهذا العنوان (المختار في معاني....)<sup>(١)</sup>.

وجاء بهذا العنوان أيضاً في الكتب التي أشارت إلى المؤلفات في توجيه القراءات كما في مقدمة الشيخ سعيد الأفغاني على كتاب ابن زنجلة<sup>(٢)</sup>. وكما في مقدمة محقق كتاب (الموضح في وجوه القراءات وعللها)<sup>(٣)</sup>.

أما إذا أردنا أن نتعرف على الفترة الزمنية التي ألف فيها الكتاب فإن ذلك مرتبط تماماً بمعرفة عصر المؤلف وهذا أمر ليس معلوماً لدينا كما أشرت إلى ذلك من قبل. فإذا كانت المعلومات عن صاحب الكتاب غير متوفرة، فإن المعلومات عن زمن الكتاب تكون مرتبطة به أيضاً، ولهذا فمعرفة زمن تأليفه قد يكون متعذراً. ولكن من الواضح أن تأليفه لهذا الكتاب كان بعد تأليفه للكتاب الذي أشار إليه وهو (شرح ما ينصرف وما لا ينصرف) فقد أحال إليه. وأيضاً من الواضح من خلال مقدمة

(١) انظر مثلاً: كشف الظنون (١٦٢٣/٢). وتاريخ الأدب العربي (١٧٦/٤)، والفهرس الشامل (٩٥/١)، ومعجم التاريخ التراث الاسلامي في مكتبات العالم ٣١٧.

(٢) انظر مقدمة المحقق على (حجة القراءات لابن زنجلة) ٢٢.

(٣) انظر مقدمه المحقق على الكتاب ٢٦.

المؤلف أن تأليفه للكتاب كان من خلال الإملاء، وهذا يعني أنه كان متصدرا للتدريس، وبالتالي يمكن القول إن تأليفه للكتاب كان في فترة زمنية أهله لأن يكون شيخا معلما لمثل هذا العلم، وما جاء في كتابه دليل على سعة علم وإطلاع، ودليل كذلك على أسلوب شيخ متقدم. إذن فتأليفه للكتاب كان في مرحلة زمنية كان هو فيها مؤهلا لأن يكون معلما وممليا في هذا العلم، وهذا قد لا يتأتى للمؤلف إلا إذا كان في مرحلة متقدمة من حياته.

## ثانيا: موضوع الكتاب، والغرض من تأليفه.

أما عن موضوع الكتاب فهو عبارة عن توجيه للقراءات القرآنية الثمان، وهي قراءات السبعة مضافا إليها قراءة يعقوب الحضرمي، وعبر عنه المؤلف بقوله: "معاني ما اختلفت فيه القراءة الثمانية". فالمؤلف يبدأ بذكر الجزء المختلف فيه من حيث القراءة ثم يبين قراءة كل قارئ، ثم يشير إلى وجه كل قراءة سواء من حيث المعنى أو الاشتقاق أو النحو... وما إلى ذلك. فهو عبارة عن بيان لتلك المعاني التي تحتملها كل قراءة من القراءات الثمان، وعبارة عن توجيه لتلك القراءات التي قد يدور حولها بعض الخلاف من حيث الجواز أو عدمه.

وقد أشار المؤلف بنفسه إلى الغرض من تأليف الكتاب حين قال: "...فإن أصحابنا من حفاظ الكتاب\_الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه\_ سألوني أن أملي عليهم معاني ما اختلفت فيه القراءة الثمانية من أهل الأمصار الخمسة<sup>(١)</sup>.... فأجبتهم إلى ملتمسهم، وأسعفتهم بطلبهم رجاء المثوبة..."<sup>(٢)</sup>. فقد كان السبب في تأليفه لهذا الكتاب هو الاستجابة لطلب أولئك الطلاب الذين رغبوا في الحصول على كتاب يبين لهم معاني ما اختلف فيه القراء الثمانية من أهل الأمصار الخمسة. فجاءت هذه الاستجابة من المؤلف (الشيخ) من خلال الإملاء. ولعل المؤلف

(١) أشار المؤلف في المقدمة نفسها إلى معنى القراءة الثمانية في الأمصار الخمسة، وهم: عبد الله بن كثير من أهل مكة، ونافع من أهل المدينة، وابن عامر من أهل الشام، وعاصم وحمة والكسائي من أهل الكوفة، وأبو عمرو بن العلاء ويعقوب من أهل البصرة.

(٢) المختار (٣/١).

اختار الثمانية لأنه رأى أن هؤلاء الثمانية هم الأئمة في هذا العلم، وهو ما أشار إليه حيث قال: "فهؤلاء هم الأئمة الأعلام الذين تناهت القراءة إليهم أداء ورواية.."، وهو بهذا لا يقتصر على السبعة، كما فعل الكثير من العلماء..

### ثالثاً: أهمية الكتاب، ومكانته بين الكتب التي عُنيت بعلوم القرآن الكريم.

تبرز أهمية الكتاب من خلال التعرف على تلك المميزات التي تميز بها عن غيره من كتب الاحتجاج للقراءات. ولعل أهم ما يميز هذا الكتاب هو الإيجاز غير المخل فقد جاء الكتاب شاملاً ومُلمّاً بالكثير، من غير تطويل ممل أو إيجاز مخل. وفي ذلك يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "واطلعت على كتاب (المختار في معاني قراءات أهل الأمصار) لأبي بكر أحمد بن عبيد الله ابن إدريس، فكان حسن التأليف، قريب العبارة، أداره على معاني ما اختلف فيه القراء الثمانية (السبعة ويعقوب الحضرمي) في منهج مرضي وصفه بقوله (اختصرت الترجمة، وتنكبت الإطالة، وملت إلى الإيجاز، غير مخل بالإفهام، وذكرت من ذلك ما يستعين به المتوسط ويتذكر به المتناهي". ورأيت مؤلفه بعد الإمعان قد وفى بشرطه.... وقد وجدت كتاب (المختار) الآنف الذكر أقوى طبعاً من كتاب مكّي وأمتن تأليفاً وأرضى طريقة"<sup>(١)</sup>. يضاف إلى هذا المنهج الذي اتبعه المؤلف معرفة تلك المرحلة الزمنية التي عاشها المؤلف، وتلك الفترة التي ألف فيها كتابه المختار، فهذا الكتاب يعد من أوائل ما ألف في هذا الفن إذا نظرنا إلى تلك الكتب التي ألفت قبل أواخر القرن الرابع الهجري، وخاصة تلك المطبوعة منها. وأيضاً فإنَّ أواخر القرن الرابع الهجري أو بدايات الخامس تعد مرحلة متميزة في مجال التأليف لدى العلماء ففيها ظهرت مؤلفات أبي علي الفارسي وابن جني وابن خالويه وغيرهم.

(١) من مقدمته على كتاب (حجة القراءات لابن زنجلة) ٢٢-٢٤.

أضف إلى هذا أن الكتاب يتناول القراءات الثمان، فقد كانت أكثر الكتب تتناول القراءات السبع ككتاب أبي علي الفارسي وابن خالويه وغيرهما. ففي هذا الكتاب فائدة عظيمة بإضافة يعقوب الحضرمي لمعرفة ما تفرد به عن السبعة، وهي فائدة لا تجدها في كتب التوجيه التي اقتصرت على السبعة.

أيضا ينبئ عن قيمة الكتاب العلمية ما تضمنه من مسائل وآثار وأقوال واختيارات وشواهد شعرية ونثرية وما إلى ذلك من تلك الأمور التي تجعل الكتاب غنيا بالمادة العلمية.

وأیضا من الأمور التي تميزه عن غيره من كتب توجيه القراءات، أنه قائم على الاختيار فلذلك جاء اسم الكتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" فالمؤلف بعد أن يبين وجه كل قراءة فإنه يختار من ذلك ما يراه مناسبا معللا سبب اختياره.

## المبحث الثالث

### القراءات القرآنية: صلتها بالدرس النحوي، وموقف النحويين منها.

#### أولاً: القراءات القرآنية والفرق بينها وبين القرآن:

##### القراءات لغة:

جمع قراءة، وهي مصدر من قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا، قال صاحب القاموس: "الْقُرْآنُ: التَّنْزِيلُ. قَرَأَهُ وَ بِهِ كَنَصَرَهُ وَمَنْعَهُ قَرَأً وَقِرَاءَةً وَقُرْآنًا فَهُوَ قَارِئٌ مِنْ قِرَاءَةٍ وَقِرَاءٍ وَقَارِئِينَ: تَلَاهُ كَأَقْرَأَهُ وَأَقْرَأْتُهُ أَنَا. وَصَحِيفَةً مَقْرُوءَةً وَمَقْرُوءَةً وَمَقْرِيَّةً. وَقَارَاهُ مُقَارَاةً وَقِرَاءً: دَارَسَهُ"<sup>(١)</sup>. ومن معانيها الضم والجم، جاء في اللسان: "وَقَرَأْتُ الشَّيْءَ قُرْآنًا جَمَعْتُهُ وَضَمَمْتُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ"<sup>(٢)</sup>.

##### القراءات في الاصطلاح:

أشار الزركشي إلى تعريفها بقوله: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"<sup>(٣)</sup>. وعرفها ابن الجزري بقوله: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"<sup>(٤)</sup>.

##### الفرق بين القرآن والقراءات:

فرق الزركشي بين القراءات والقرآن فقال: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان: فالقرآن هو: الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز. والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من: تخفيف، وتثقيل وغيرها"<sup>(٥)</sup>.

(١) القاموس المحيط (قرأ) ١٠٣٧.

(٢) اللسان (قرأ) (٥/٤٠/٣٥٦٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/٣١٨).

(٤) منجد المقرئين ٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن (١/٣١٨).

## ثانياً: معنى توجيه القراءة في اللغة والاصطلاح.

### التوجيه لغة:

"التوجيه" مصدر للفعل المضعف "وَجَّهَ" وهو فعل متعد يلزم منه وجود المفعول به، فالمعنى أن هناك موجّه وموجّه وتوجيهً. ومما جاء في قواميس اللغة في تهذيب اللغة: "والعَرَبُ تقول: وَجَّهَ الحَجَرُ جهةً ما له، وجهةً ما له؛ يُضْرَبُ مَثَلًا للأمر إذا لم يَسْتَقِمَّ من جهةٍ أن يُوجَّهَ له تدبيرٌ من جهةٍ أخرى. وأصلُ هذا في الحَجَرِ يوضع في البناء فلا يستقيم فيقلب على وجهٍ آخر فيستقيم. وقال أبو عبيد في باب الأمر يحسن التدبير والنَّهْي عن الخُرق فيه: وَجَّهَ الحَجَرُ وجهةً ما له، ويقال: وجهةً ماله بالرفع، أي دَبَّر الأمر على وَجْهِه الذي ينبغي أن يوجَّهَ عليه... ويقال: خرج القوم فوجَّهوا للناس الطريقَ توجيهاً، إذا وطَّئوه وسَلَكُوهُ حتى استبان أُنْثَرُ الطريق لمن يَسْلُكُهُ" (١).

وجاء في اللسان: "وقد وَجَّهَ وَجَاهَةً وَأَوْجَّهَهُ جعل له وجهاً عند الناس" (٢).

وفي القاموس المحيط: "وَوَجَّهَهُ تَوْجِيهاً: أَرْسَلَهُ وَشَرَّفَهُ كَأَوْجَّهَهُ... وَالنَّخْلَةَ: غَرَسَهَا فَأَمَّاها قِيلَ الشَّامِلَ فَأَقَامَتْهَا الشَّامِلُ" (٣).

فالمعنى اللغوي للكلمة يدور حول جعل الشيء ذا وجهة معينة، أو وجه واضح، ففيه تغير لحال المُوجَّه، إلى جهة غير التي كان عليها.

### التوجيه اصطلاحاً:

يقول الجرجاني: "التوجيه هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين" (٤). وبناءً على ما سبق من المعاني اللغوية يمكننا فهم معنى توجيه القراءة فهو يدور حول بيان الوجه المقصود من القراءة، أو

(١) تهذيب اللغة (٣٥٢/٦).

(٢) لسان العرب (وجه) (٤٧٧٦/٦).

(٣) القاموس ١٣٨٣.

(٤) انظر التعريفات ٤٣.



تلمس الأوجه المحتملة التي يجري عليها التغير القرآني في مواضعه. والتوجيه عند علماء القراءات هو البحث عن وجهٍ للقراءة.

وقد كان توجيه القراءات موضع عناية العلماء، فمنهم من ألف في توجيه القراءات المتواترة، ومنهم من ألف في توجيه القراءات الشاذة، وقد ذكر الزركشي مكانة هذا الفن فقال عن توجيه القراءات المتواترة: "وهو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كتباً، منها كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي، وكتاب (الكشف) لمكي، وكتاب (الهداية) للمهدوي، وكل منها قد اشتمل على فوائد" (١).

ثم ذكر أنَّ فائدة هذا الفن هو: "أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي، لأن كليهما متواتراً" (٢). ومن العلماء من اهتم بتوجيه القراءة الشاذة، وفي ذلك قال الزركشي "وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب "المحتسب" لأبي الفتح عثمان بن جني. إلا أنه لم يُستوف. وأوسع منه كتاب أبي البقاء العكبري" (٣).

والتوجيه النحوي: يراد به: "بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون - مثلاً: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا" (٤). ومعنى هذا أنَّ النحوي قد تعرض له قراءة قرآنية، أو شاهد شعري يروى بأكثر من وجه إعرابي كأن يروى بالرفع والنصب، أو بأكثر من صورة كأن يذكر ما حقه التأنيث، أو يؤنث ما حقه التذكير وما إلى ذلك.

(١) البرهان (١/٣٣٩).

(٢) البرهان (١/٣٣٩).

(٣) البرهان (١/٣٤١).

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢٩٩.

فيحاول أن يعمل فكره النحوي لإيجاد حل يؤمن من خلاله تفسيراً يجعل النص المدروس متطابق مع القواعد النحوية التي يحتكم إليها مذهب النحوي، بمعنى أكثر بياناً أنه يسوق الحالة النحوية قيد الدرس لتطابق قاعدة نحوية معروفة تجعل للنص وجهاً مقبولاً في العربية، جائزاً عند دارسيها. وهو بهذا يبحث عن حل لما قد يكون ظاهره تعارضاً بين النص والقاعدة.

وهذا يقودنا للإشارة إلى الهدف من توجيه القراءات القرآنية و يتمثل في الدفاع عن كتاب الله والذب عن حياضه، ضد من يتوهم وجود لحن في القراءات. ولذى قرر الإمام ابن الجزري أنه يجب على المشتغل بالقراءات أن يعلم من الأصول قدر ما يرفع به شبهة من يطعن في بعض القراءات<sup>(١)</sup>. ولهذا كان يعاب على المقرئ الذي نصب نفسه للاشتغال بالقراءات أن يجهل من اللغة والنحو والصرف ما يوجه ما يقع له من القراءات. ولذلك قال الإمام أبو الحسن الحصري القيرواني:

وَأَحْسِنُ كَلَامَ الْعَرَبِ إِنْ كُنْتَ مُقْرئاً وَإِلَّا فَتَخْطِ حِينَ تَقْرَأُ أَوْ تَقْرِي

لَقَدْ يَدْعِي عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ مَعِشَرَ وَبَاعَهُمْ فِي النَّحْوِ أَقْصَرَ مِنْ شَبِيرٍ

فَإِنْ قِيلَ: مَا إِعْرَابُ هَذَا وَوُزْنُهُ رَأَيْتَ طَوِيلَ الْبَاعِ يَقْصُرُ عَنْ فِئَةٍ<sup>(٢)</sup>

ومن هنا جاء اهتمام العلماء بهذا الفن كنوع من خدمة القرآن الكريم.

### ثالثاً: صلة القراءات القرآنية بالدرس النحوي.

تعد القراءات القرآنية أصلاً من أصول النحو العربي، لأن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة أصل للنحو العربي، ولأن النحو قد ارتبط بالقرآن الكريم منذ نشأته، حيث بدأت الدراسات اللغوية والنحوية خدمة لهذا النص الكريم، واعتبره النحاة في أعلى درجات الفصاحة<sup>(٣)</sup>. والمعروف أن

(١) انظر: منجد المقرئين ٤.

(٢) أبيات من القصيدة الحصرية في قراءة نافع ٩٢.

(٣) انظر الاقتراح ١٥٢.

النحويين احتجوا بالقراءات القرآنية كما احتجوا، بعموم كلام العرب، فلا يوجد كتاب من كتب النحو المعتمدة إلا واستدل بالقراءات القرآنية.

وقد استمد علماء اللغة والنحو قواعدهم من كتاب الله تعالى، و كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الفصيح. فقعدوا القواعد، لتكون حامية للقرآن والسنة، بل لتكون في خدمة كتاب الله.

ويعد القرآن الكريم بقراءاته أصلا من أصول النحو العربي، إضافة إلى الحديث الشريف، وشعر العرب ونثرهم.

وقد أشار السيوطي في الاقتراح إلى أن "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه"<sup>(١)</sup>. ومن ثم يقول السيوطي: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"<sup>(٢)</sup>. وفي هذا الشأن يقول الدكتور سعيد الأفغاني: "وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة. أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك، إذ إنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله، ولا ننسى بعد ذلك: أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو أيضا. وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو"<sup>(٣)</sup>.

(١) الاقتراح ١٥٢.

(٢) الاقتراح ١٥٢.

(٣) في أصول النحو ٢٨-٢٩.

ومن هنا كان اعتماد النحاة في كثير من شواهدهم على القرآن الكريم، فسيبويه ضمن كتابه سبعة وخمسين ومائة شاهدٍ من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من ٦٠% من مجموع شواهد التي بلغت ستّة وتسعين وثلاثمئة شاهدٍ، وهذه النسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدلّ على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم لتكون آياته حجة لعلماء اللغة والنحو.

ولم يكن الفراء أقلّ اهتماماً بالقرآن والقراءات من سيبويه، فهو قد ألف كتاب (معاني القرآن)، وهو يعنى فيه بما كان يشكل في القرآن<sup>(١)</sup>، ويحتاج إلى بعض العناية في فهمه.

إلى غيرهم من العلماء الذين رسموا الخط الواضع في الاعتماد على القرآن الكريم وقراءاته في وضع النحو العربي.

### رابعاً: موقف النحويين من القراءات.

تفاوتت مواقف النحويين القدماء من القراءات القرآنية، وخاصة تلك التي تخالف قواعدهم النحوية التي وضعوها، فكان منهم من يغفل النظر إليها وكان منهم من ينتقدها وربما انتقدوا القراء. ولذلك ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن موقف النحاة من القراء كان في أول الأمر مهادنة، حيث لا يعرضون للقراءات بخير أو شر، لأن من أئمة النحو من كانوا أئمة في القراءات، ولكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء عمد النحاة إلى القراءات يجرحونها وينتقصون منها. بل إن منهم كما يقول د/أنيس—من رفضها وأبى الاعتراف بها<sup>(٢)</sup>. ويصف الدكتور محمد سمير اللبدي هذا الموقف من القراءات فيقول: "لم يقف النحاة أو بعضهم على الأصح موقف المعارضة والتضعيف كما وقفوا حيال القراءات، فقد وجدنا كثيراً منهم في أحيان كثيرة يتصدون لها يخطئونها حيناً ويضعفونها حيناً. ويؤيدونها حيناً ثالثاً أو يردونها مرة أخرى"<sup>(٣)</sup>. ولعل من المناسب هنا أن أورد مجموعة من تلك الأمثلة التي كان فيها تلحيناً أو تخطئة لبعض القراءات القرآنية.

(١) معاني القرآن للفراء (١/١١).

(٢) انظر: من أسرار اللغة: ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٢٢٧.

فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فقد قرأ ابن عامر (زَيْن) على ما لم يسم فاعله ، و(قتل) بالرفع ، على أنه مفعول لم يسم فاعله ، و(أولادهم) بالنصب، وخفض همزة (شركائهم) شركائهم<sup>(٢)</sup>. ردّ هذه القراءة الفراء<sup>(٣)</sup>، إلا أن ردّه لم يكن صريحا. وقال مكّي في الكشف: "وهذه القراءة فيها ضعف"<sup>(٤)</sup>. وقال نصر بن علي الشيرازي الفارسي النحوي: "فصل بالأولاد بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: زين لهم قتل شركائهم أولادهم، فقدم وأخر، وهو قبيح، قليل في الاستعمال"<sup>(٥)</sup>. وأما الطبري فقد استقبح هذه القراءة أيضاً، فردّها معتمداً في ذلك على القاعدة النحوية لدى البصريين، التي لا تميز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول<sup>(٦)</sup>. وأما الزمخشري فقال: "والفصل بينهما (يعني المضاف والمضاف إليه في الآية السابقة) بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً"<sup>(٧)</sup>.

وفي قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٨)</sup> - بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المجرور - أنكر هذه القراءة وحرم القراءة بها المبرد<sup>(٩)</sup>. وضعفها الزمخشري<sup>(١٠)</sup>. وخطأها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه<sup>(١١)</sup>. وضعفها نصر بن علي بن محمد الفارسي النحوي<sup>(١٢)</sup>. كل هذا

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧ .

(٢) انظر: التبصرة ٥٠٤، والتيسير ٨٨.

(٣) معاني القرآن (١/٣٥٧).

(٤) الكشف (١/٤٥٤).

(٥) الموضح في وجوه القراءات وعللها (١/٥٠٦).

(٦) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/٥٧٦).

(٧) الكشف (٢/٤٠١).

(٨) سورة النساء، الآية: ١ .

(٩) انظر: الكامل في اللغة والأدب (٢/٣٤٤).

(١٠) انظر: الكشف (٢/٦).

(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٦/٦).

لأنَّ هذه القراءة تخالف القاعدة النحوية التي تقول إنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

وفي قوله تعالى: ﴿أَمِنْ هُوَ قَتَيْتُ عَائِثًا لِّئَلَّ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. قرأ نافع وابن كثير وحمة بتخفيف الميم (أمن)، وقرأ الباقر بالتشديد<sup>(٣)</sup>. ضعّف هذه القراءة ولحق من قرأ بها: أبو الحسن الأخفش<sup>(٤)</sup>. وكذلك أبو حاتم<sup>(٥)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾<sup>(٦)</sup>. في قراءة حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى (سنين)<sup>(٧)</sup>. خطأ هذه القراءة أبو حاتم<sup>(٨)</sup>. كما خطأها المبرد في المقتضب، قال: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة"<sup>(٩)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أُولَدُكُمْ خَشِيَةً لِّمَلِكٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا﴾<sup>(١٠)</sup>. في قراءة ابن كثير بكسر الحاء والمد في (خطاء)<sup>(١١)</sup>. قال النحاس: "فأما قراءة من قرأ: كان خطاء، بالكسر والمد، فلا يعرف في اللغة، ولا في كلام العرب"<sup>(١٢)</sup>، وقال أبو حاتم: "هذه

(١) الموضح في وجوه القراءات وعللها (٤٠٢/١).

(٢) سورة: الزمر، الآية: ٩.

(٣) انظر: التبصرة ٦٥٨، والنشر (٢٧١/٢).

(٤) ينظر البحر المحيط (٤٠٢/٧).

(٥) ينظر المصدر السابق (٤٠٢/٧).

(٦) سورة الكهف، الآية: ٢٥.

(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات (٥٨/١). والنشر (٣١٠/٢).

(٨) انظر: البحر المحيط (١١٢/٦).

(٩) المقتضب (١٧١/٢).

(١٠) سورة الإسراء، الآية: ٣١.

(١١) السبعة / ١٨٢. والكشف عن وجوه القراءات (٤٥/٢). النشر (٢٢٧/٢).

(١٢) معاني القرآن (١٤٨/٤).

القراءة غلط غير جائز، ولا يعرف هذا في اللغة"<sup>(١)</sup>. وقال المهدوي: "وقراءة ابن كثير على أنه مصدر ما قد استعمل مطاوعه ، وفيه بعد"<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. في قراءة ابن كثير وهشام (أرجئه) بإشباع ضمة الهاء<sup>(٤)</sup>—لحن أبو علي الفارسي قراءة ابن كثير (أرجئه)، وقال : وهذا غلط. وقال أيضاً : ضم الهاء مع الهمز لا يجوز<sup>(٥)</sup>.

هذه بعض النماذج التي كان فيها رفض من قبل النحاة لبعض القراءات. وقد حاول بعض الباحثين أن يتتبع تلك المواضع في مصنفاتهم ليقف عليها. ومنهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي يقول "إنه أكب على كتاب سيبويه، وتأمله طويلاً واستخلص من ذلك أن سيبويه كان يضعف بعض القراءات ويعارضها، أو يصفها بأوصاف غير مقبولة. فهو يصف كتاب سيبويه بأنه "كان قمة في الذكاء وبخاصة حين يريد إخفاء ما في نفسه حيال قراءة من القراءات التي يعارضها ولكنه لا يريد أن يتصدى لها بالإنكار الصريح لسبب أو لآخر، فكان يلف ويدور وأخيراً يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة ويردها رداً قاطعاً دون أن يذكر القراءة نفسها..."<sup>(٦)</sup>. وإضافة إلى سيبويه يرى كثير من الباحثين أن مواقف الخالفين لسيبويه من النحاة أشد وضوحاً وأكثر جرأة، يستوي في ذلك عندهم القراءات المتواترة وغيرها<sup>(٧)</sup>. فمثلاً الفراء يغمز أبا عمرو بن العلاء ويصفه بالجرأة في القراءة<sup>(٨)</sup>، والزجاج يعارض بعض القراءات ويرد أخرى<sup>(٩)</sup>. والمازني — كما يصفه الشيخ عزيمة—

(١) ينظر : البحر المحيط (٢٩/٦-٣٠).

(٢) شرح الهداية (٣٨٥/٢).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١١١.

(٤) انظر: السبعة (٣٧٩-٣٨٠)، والتبصرة ٥٦٨.

(٥) البحر المحيط (٣٥٩/٤-٣٦٠).

(٦) سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية: ٦.

(٧) انظر: مدرسة الكوفة: ٣٣٧، وكذلك: مراحل تطور الدرس النحوي: ١٨٠.

(٨) انظر نظرية النحو القرآني ٥٥.

(٩) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٨.

تجاوز حد الاعتدال مع القراء وسخر منهم وتطاول عليهم<sup>(١)</sup>. وكذلك وصف المبرد بأنه أجزأ النحاة على القراء والقراءات<sup>(٢)</sup>. وهذا ما دفع كثيرا من الباحثين المحدثين إلى أن ينتقدوا موقف النحاة المتقدمين منها. فأكدوا أن النحاة تجاوزوا الحد في التعامل معها. إذ لم يتوقف الأمر على إغفالها أو إهمالها ووصفها بأوصاف غير مقبولة كالقول عنها بأنها منكرة، وباطلة ومردودة ورديدة وقبيحة ومردولة ومعيبة، بل ربما حرّموا القراءة بها أحيانا مع أنهم غلطوا مشاهير القراء، وقدحوا بهم كأبي عمرو بن العلاء، وحمزة، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، وعاصم، وحفص، والكسائي. واتهموهم بضعف الدراية، وضعف الأمانة واللحن والسهو، والغلط، وعدم فهم العربية والجهل وضعف الرواية<sup>(٣)</sup>. يقول الشيخ عزيمة منتقدا ذلك "ويؤسفني أن أقول إن كتب اللغة والنحو والتفسير وغيرها تضمنت نصوصا كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم السبع والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها وعولوا عليها"<sup>(٤)</sup>.

واستنادا إلى هذه المواقف من النحاة المتقدمين تجاه القراءات القرآنية وتجاه القراء. فهم يرون أن كلام السيوطي، الأنف الذكر عن موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية لا يخلو من خطأ وتناقض<sup>(٥)</sup>.

ومما يذكر هنا أن نقد الباحثين المحدثين للنحاة القدماء لم يكن وليد عصره، فقد انتقد النحاة المتأخرون موقف المتقدمين من النحاة، إلا أن نقد الباحثين المحدثين كان أشد حدة من أسلافهم. فابن مالك مثلاً نقل السيوطي<sup>(٦)</sup> أنه رد على النحاة الذين يعيبون على القراء بعض القراءات بأبلغ

(١) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٧.

(٢) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٤٣ وما بعدها.

(٣) أنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢٠/١)، والدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين المقدمة، وأثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ٨١، والقاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ٢٧. وغيرهم.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٤.

(٥) انظر النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ٣٦٧.

(٦) انظر الاقتراح ١٥٤.



رد، وأنه اختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به. ومنهم ابن هشام الذي يعد من أوائل النحويين الذين تعرضوا لكثير من الآيات القرآنية وجعلها محور إعراب وميدان تدريب، ومجال تخرجات وتأويلات، وكانت نظرتهم في الاستدلال بالقراءة تتفق مع نظرة الكوفيين، وابن مالك في الأخذ بها. ومنهم كذلك السيوطي، وفي نصه السابق أقوى دليل على ذلك.

وفي حين يتفق كثير من الباحثين المحدثين على موقف النحاة المتقدمين من القراءات القرآنية، فإنهم يختلفون في سبب ذلك، وإن كان أغلبهم يحمل المنهج الذي سلكه النحاة باستبعادهم القراءات القرآنية بادئ الأمر ثم وضع القواعد النحوية، ثم محاولة إخضاع القراءات القرآنية لها كسائر النصوص الأخرى، مما أدى إلى الطعن والقدح في القراءات أو الاضطرار إلى ردها أو تأويلها تأويلاً خاصاً<sup>(١)</sup>. ويشير الأستاذ الأفغاني إلى هذا الخلل في منهجهم فيقول "إن النقد يجد في صف النحاة وفي قواعدهم ثغرات عدة ينفذ من خلالها إلى الصميم فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب فيجمعون نتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ومن أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة يجمعون هذا إلى جانب أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام، حتى إذا أت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدتهم القياسية طعن فيها وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا لشواهد التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة"<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة القول في موقف النحويين من القراءات أنهم قصروا من الاستفادة من القرآن الكريم في كثير من المسائل النحوية، وأهملوا الاستشهاد به في مواضع كثيرة مع إقرارهم بأنه أهم مصدر للشواهد

(١) انظر اللغة والنحو بين القدم والحديث ١٠٧.

(٢) في أصول النحو ٣١.

وأوثقها. وأن النحاة المتقدمين لم يعنوا بالقراءات القرآنية ولم يستشهدوا بها إلا بما يدعم قواعدهم. بل إن بعضهم تجاوز ذلك إلى رد كثير من القراءات والطعن في بعض القراء. وهذا أمر يدعو للاستغراب لأنه يمثل خللا منهجيا لديهم؛ لأنهم تخلوا عن مصدر مهم من مصادر التقعيد النحوي وقدموا عليها نصوصا تقل عنه وثوقا وصحة.

## الفصل الأول: مصادر المؤلف

### أولاً: الرجال:

- (١) مصادرهم الشفوية.
- (٢) مصادرهم غير الشفوية.

### ثانياً: الكتب:

- (١) كتب التي أحال عليها.
- (٢) كتب غيره التي صرح بها.
- (٣) كتب غيره التي لم يصرح بذكرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

## الفصل الأول:

### مصادر المؤلف

اعتمد المؤلف أحمد بن إدريس في كتابه "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" على العديد من المصادر في كتابه، يتضح لنا ذلك من خلال النظر في أسماء هؤلاء العلماء الذين أفاد منهم ومن كتبهم. ولعل من اللافت أن المؤلف قد أشار في مقدمة كتابه إلى أنه ارتحل إملاءه<sup>(١)</sup>، ولعل هذا عائدٌ فيما أعتقدُ إلى أنه كان يعد للدرس قبل إلقائه.

ومما يؤكد كونه أملى الكتاب إضافة لما صرح به هو من إملاء أنك تجد عبارة (قال الشيخ:...) أو (قال أبو بكر...) متكررة في ثنايا الكتاب.

وكما قلت فقد اعتمد المؤلف على عدد من المصادر في تأليفه للكتاب، وقد تنوعت تلك المصادر من كتب فقه وأدب ولغة ونحو وصرف وتفسير وغير ذلك، وهذا يعكس لنا ما نجده في الكتاب من إشارات ومباحث متنوعة شملت النحو والصرف واللغة والفقه والتفسير. ويمكننا أن نسير في التعرف على تلك المصادر وفق التقسيم الآتي:

#### أولاً: مصادره من الرجال.      ثانياً: مصادره من الكتب.

فأبدأ بذكر مصادره من الرجال الذين أفاد منهم مشافهة، أو أفاد منهم من غير أن يشافهمهم. ثم أنتقل بعد ذلك للتعرف على الكتب التي كانت من مصادر المؤلف في هذا الكتاب.

(١) انظر مقدمة المؤلف (٣/١).

(٢) انظر مثلاً (١٠٨/١، ١٣٤، ١٤٥، ١٥٦، ٥١٥، ٧٦٠/٢، ٧٦٤....).

## أولاً: مصادره من الرجال:

اعتمد المؤلف على عدد من الأعلام الذين ذكرهم في كتابه، فقد جاء كتابه حافلاً بذكر كثير من الأسماء في شتى العلوم، ولذين كانوا مصدراً مهماً من مصادر تأليفه للكتاب. وقد تفاوتت نسب الإفادة من هؤلاء العلماء، فقد كان للبعض النصيب الأكبر، في حين أنه لم ينقل عن بعضهم إلا الشيء القليل، أو المرة الواحدة. وجاءت الإفادة من تلك الأسماء إما من خلال مشافهتهم مباشرة، وإما من خلال الإشارة إليهم، وأقوالهم وآرائهم. من هنا يمكن تقسيم مصادره من الرجال إلى قسمين: الأول: مصادر شفوية. الثاني: مصادر غير شفوية.

## أولاً: المصادر الشفوية:

ويتمثل هذا القسم من المصادر في شيوخه الذين نقل عنهم مشافهة، فروى عنهم بالإسناد. والمتصفح للكتاب يقف على شيء ليس بالقليل من المواقف التي يشير فيها المؤلف إلى تلك المشافهات: فكثيراً ما نجده يقول: "أخبرني محمد بن حيان المقرئ عن..."<sup>(١)</sup>، أو يقول: "وإنما استجاز الإمالة في هذه الأحرف الأربعة لشيئين: أحدهما: ما أخبرني به محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبا بكر ابن مجاهد..."<sup>(٢)</sup>. وما إلى ذلك.

ومن الملاحظ أن أكثر من نقل عنهم المؤلف مشافهة هم من تلاميذ ابن مجاهد أحمد بن موسى بن مجاهد (٣٢٤هـ) صاحب كتاب (السبعة في القراءات). فقد أخذ عن سبعة ممن شافهوا ابن مجاهد. وهم: محمد بن إسماعيل، وأبو الطيب المقرئ، وعمر بن محمد، ومحمد بن محمد، ومحمد بن حيان المقرئ، ومحمد بن عيسى الأصطخري، وأحمد بن نصر المقرئ. وسنشير إلى كل منهم فيما يأتي إن شاء الله.

هذا وقد بلغ مجمل من نقل عنهم المؤلف مشافهة عشرة أسماء في سبعة عشر موضعاً، وهم

(١) المختار (٣٠/١).

(٢) المختار (٣٣/١).

إضافة إلى السبعة السابقين: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النحوي، وأبو القاسم الآمدي، وأبو الحسن المالكي. وهم في الإجمال شيوخه الذين أفاد منهم.

ولنشر الآن إلى كل واحد من هؤلاء الذين شافهم المؤلف وأخذ عنهم.

أولاً: من نقل عنهم بسند عن ابن مجاهد:

(١) محمد بن إسماعيل: نقل عنه المؤلف في ثلاثة مواضع هي:

أ- في حديثه عن الإمامة حيث قال: "فأما ذوات الثلاثة من الأفعال إذا كانت الألف منقلبة من واو فالإمالة مستكرهة. وقد أمال الكسائي من هذا النوع أربعة أحرف ﴿سَجَى﴾<sup>(١)</sup> و﴿سَجَى﴾<sup>(٢)</sup> و﴿طَحَنَهَا﴾<sup>(٣)</sup> و﴿دَحَنَهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وإنما استجاز الإمالة في هذه الأحرف الأربعة لشيئين: أحدهما: ما أخبرني به محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: إنما أمال الكسائي..."<sup>(٥)</sup>.

ب- قوله في حديثه عن الإمامة أيضاً: "وقرأ جماعة من القراء بالإمالة، منهم الأعمش وحمزة والكسائي في آخرين وحكى محمد بن إسماعيل قال: حدثني أبو بكر بن مجاهد قال: حدثنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: الإمالة في (قضى) و(رمى) و(يخشى) وشبهها أكثر في كلام العرب"<sup>(٦)</sup>. ومن الملاحظ أنه ليس في ثنايا هذا النص ما يشير إلى أنه سمع منه مباشرة وذلك لأنه قال "حكى" ولم يقل حدثني.

(١) سورة: الضحى، الآية: ٢.

(٢) سورة: الشمس، الآية: ٢.

(٣) سورة: الشمس، الآية: ٦.

(٤) سورة: النازعات، الآية: ٣٠.

(٥) المختار (١/٣٣).

(٦) المختار (١/٤١).

ت - قوله: "وأخبرني محمد بن إسماعيل قال: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: للعرب في الإمالة ما ليس لهم في غيره من الحروف" (١).

ولعل من الملاحظ أن جميع هذه النقول عن محمد بن إسماعيل كانت موصولة بابن مجاهد، وأن اثنين منها كانت تصل إلى الكسائي، عن طريق السند نفسه (ابن مجاهد عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي) وأن جميع تلك النقول دارت حول الإمالة.

٢) محمد بن حيان المقرئ: نقل عنه المؤلف في موضع واحد، كان عن ابن مجاهد وهو قوله: "قال أبو بكر رحمه الله: أخبرني محمد بن حيان المقرئ عن أبي بكر بن مجاهد عن أبي العباس أحمد بن يحيى مما أخبر به عن رجاله عن الفراء أن الإمالة في ذوات الياء أكثر في كلام العرب في مثل: قضى، ورمى، ومشى" (٢).

٣) عمر بن محمد: نقل عنه المؤلف في أربعة مواضع هي:

أ) قوله: "وأخبرني عمر بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد ابن الجهم عن يحيى بن زياد الفراء قال: الضم لغة قيس وتميم، وهم الذين يقولون في إخوان: أُوخوان" (٣).

ب) قوله: "قال الشيخ: وأخبرني عمر بن محمد قال حدثنا أبو بكر بن مجاهد عن محمد ابن الجهم عن الفراء قال: زعم الكسائي أنه سمع غَنِيًّا يقول:

(١) المختار (٤٢/١).

(٢) المختار (٣٠/١).

(٣) المختار (١٤٠/١).

بَشَرْتُ الرجل أَبَشْرَهُ" (١).

(ت) قوله: "حدثنا محمد بن عيسى الإصطخري وأحمد بن نصر المقرئان وعمر بن محمد قالوا: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثنا الحسين بن بشر قال: حدثنا روح بن عبد الله بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾" (٢) بالنصب، مثل نافع" (٣).

(ث) قوله: "... وفيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثناه عمر بن محمد قال: حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال: حدثنا الحسن بن سعيد الموصلي المقرئ قال: حدثنا عمر بن مالك البصري عن جارية بن هرم عن عبد الله بن سليمان بن أبي السائب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿إِنْ هَٰذِهِنَّ﴾ (٤) ... (٥).

(٤) محمد بن محمد: نقل عنه المؤلف في موضع واحد هو قوله: "... وبعد فتسكين الهاء في هذا الباب لغة للعرب مشهورة، أخبرني بها محمد بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء أنه قال: وقف الهاء لغة للعرب" (٦).

(٥) أبو الطيب المقرئ: نقل عنه المؤلف في موضع واحد وهو قوله: "حدثني أبو الطيب المقرئ قال: حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال: حدثنا أبو حمزة الأنصاري قال:

(١) المختار (١/١٥٦).

(٢) سورة: النساء، الآية: ٩٥.

(٣) المختار (١/٢١٢).

(٤) سورة: طه، الآية: ٦٣.

(٥) المختار (١/٥٤٣).

(٦) المختار (١/١٦٢).



حدثنا حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن ابن كثير مثل قراءة الكسائي، وهي قراءة ابن مجاهد بهذا الإسناد أيضا<sup>(١)</sup>.

(٦) محمد بن عيسى الإصطخري: نقل عنه في موضع واحد، سبق ذكره في الحديث عن عمر بن محمد.

(٧) أحمد بن نصر المقرئ: نقل عنه في موضع واحد، سبق ذكره في الحديث عن عمر بن محمد.

ثانيا: من نقل عنهم من غير طريق ابن مجاهد:

(١) أبو الحسن المالكي: نقل عنه المؤلف في خمسة مواضع هي:

أ- "قال الشيخ: وأخبرني أبو الحسن المالكي: قال: قال لي أبو العباس محمد بن يعقوب: (قَدَرَهُ) بالتسكين بمعنى: حَسُنَ تقديره"<sup>(٢)</sup>.

ب- "وأخبرني أبو الحسن المالكي عن أبي العباس محمد بن يعقوب قال: قال أبو داود: قال هشام بن عمار: العَرَفَةُ ما كان بيد واحدة، والعُرْفَةُ ما كان بيدين"<sup>(٣)</sup>.

ت- "وأخبرنا أبو الحسن المالكي قال: أخبرنا الكلابزي، قال: أخبرنا أبو حاتم قال: سمعت أبا زيد، وقد كان جالس الفقهاء وأهل العربية، وكان ثقة صدوقا

(١) المختار (١/١٩٨).

(٢) المختار (١/١٠٨).

(٣) المختار (١/١١١).

وكان رئيساً في العلم سبعين سنة وأكثر، يقول: تقول العرب: تَمَسَّحْتُ للصلاة،  
تعني به الوضوء<sup>(١)</sup>.

ث- "حدثنا المالكي قال: حدثنا علي بن عبد الله بن الفضل قال: حدثنا  
محمد بن الجهم قال: حدثنا عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن  
يزيد عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> رفعاً، وما بعده<sup>(٣)</sup>.

ج- "وأخبرني الشيخ أبو الحسن المالكي قال: أخبرنا الحسن بن شهرک عن  
أبي حمدون عن الزبيدي عن أبي عمرو: جُذَذَ: واحدته جُذَذَةٌ، مثل: زُجَاج  
وزجاجة. وما علمت أحداً قاله غيره<sup>(٤)</sup>.

ونلاحظ أن جميع تلك النقول ما عدى الموضع الرابع كانت في مجال اللغة  
فهو يشير إلى معاني تلك الكلمات أو استعمالاتها لدى العرب.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله النحوي: نقل عنه في موضع واحد وهو  
قوله: "وانشدني في هذه الأبيات أبو عبد الله محمد بن عبد الله النحوي، قال أنشدنيها  
أبو بكر بن الخياط، قال: فسر هذه الأبيات أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:...."<sup>(٥)</sup>.

(١) المختار (٢٢٥/١).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٤٥.

(٣) المختار (٢٢٩/١).

(٤) المختار (٥٦٦/١).

(٥) المختار (٧٢٠/٢).

(٣) أبو القاسم الآمدي: نقل عنه المؤلف في موضع واحد هو قوله: "قال الشيخ: وأنشدني في تخفيف هذا الباب أبو القاسم الآمدي شاهداً، وقال: أنشدني أبو الحسن الأخفش قال: أنشدني محمد بن يزيد لعبيد بن العرنديس:..."<sup>(١)</sup>.

تلك هي المصادر الشفوية التي أشار إليها المؤلف في كتابه، والتي اعتمد فيها على المشافهة المباشرة. ولعل من الملاحظ أن جميع تلك المصادر الشفوية كانت واسطة لما ينقل من خلالها من آراء وأقوال للعلماء، وليس من بينها ما هو عبارة عن رأي خاص لأحد من تلك الأسماء.

ولم يكن في مجال القراءات من هذه النقول إلا ثلاثة نقولات حسب.

(١) المختار (١/١٤٥).

## ثانياً: مصادره من الرجال:

جاء كتاب ابن إدريس مليئاً بالأسماء التي اعتمد عليها في كتابه، وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة. ويمكن تقسيم تلك الأسماء بحسب ما اشتهر به صاحبها من كونه نحويًا أو لغويًا أو فقيهاً وما إلى ذلك. وقد جاءت مصادره غير الشفوية على النحو الآتي:

### أولاً: النحويون:

#### ١- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ):

نقل له في خمسة مواضع قراءات<sup>(١)</sup>.

وفي موضع نقل توجيهها نحويًا وأشار إلى أنه "يروي نحو ذلك عن ابن أبي إسحاق"<sup>(٢)</sup>.

وفي موضعين اثنين نقل عنه تفسيراً لآية<sup>(٣)</sup>.

وفي موضع كان مصدراً له عن طريق خارجة، وهو قوله: "وقال خارجة، سألت ابن أبي إسحاق عن ذلك فقال: بَرَقَ الحنظل اليابس، وبرق البصرُ. فأعدت ذلك على أبي عمرو فقال: بل بَرَقَ الحنظلُ وبرق البرقُ، وبرقت النارُ، فأما البصرُ فبرق بالكسر"<sup>(٤)</sup>.

#### ٢- عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ): ورد ذكره في ثلاثة مواضع:

في موضعين أشار إلى قراءته<sup>(٥)</sup>. وفي الثالث حكى عنه نسبة استعمال لغوي عن

(١) انظر المختار (١/٤٤، ١٠٢، ٣٨٣، ٥١٢، ٧٨٥)

(٢) انظر المختار (١/١٧٣).

(٣) انظر المختار (١/٥١٣، ٩٢٥).

(٤) المختار (٢/٩٣٢).

(٥) انظر المختار (١/٣٨٣، ٨٢٧/٢).

العرب<sup>(١)</sup>.**٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ):**

صرح المؤلف بذكره إحدى عشرة مرة، وفي موضع واحد أشار إليه بقوله (صاحب

العين)<sup>(٢)</sup>. وقد أفاد منه المؤلف في مجالات عدة وهي كالآتي:

في موضعين ذكر قضيتين صوتيتين<sup>(٣)</sup>.

وفي أربعة مواضع ذكر تفسير كلمة أو استخداماً لغوياً<sup>(٤)</sup>.

وفي ثلاثة مواضع توجيهاً أو مذهباً نحوياً<sup>(٥)</sup>.

وفي موضع واحد ذكر له قراءة<sup>(٦)</sup>.

وفي موضع واحد نسب له ولغيره رواية بيت<sup>(٧)</sup>.

وقد اعتمد المؤلف في نقل آراء الخليل على مصدرين اثنين: هما كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للزجاج، يدل على ذلك أن كل تلك الآراء تجدها في كتاب سيبويه، أو في كتاب الزجاج، وقد بذل المحقق جهداً محموداً في توثيق تلك الآراء من الكتابين، وهذا يدل على اعتماد المؤلف عليهما كثيراً، ومن يراجع نسبة تلك الأقوال في الكتابين فسيتبين له صحة ذلك.

(١) انظر المختار (٤١٧/١).

(٢) انظر المختار (٧١١/٢).

(٣) انظر المختار (٢٦/١، ٣٤٣).

(٤) انظر المختار (٨١/١، ٤٦١، ٥٩٦/٢، ٧١١).

(٥) انظر المختار (٧٩٦/٢، ٨١٨، ٨٩٥).

(٦) انظر المختار (٥٤٩/١).

(٧) انظر المختار (٤١٢/١).

#### ٤- سيبويه (ت ١٨٠ هـ):

كما أفاد المؤلف من سيبويه كثيرا، فقد ورد ذكره تسع عشر مرة تقريبا، كانت في مجملها عبارة عن إفادات نحوية لسيبويه الذي يعد ممثلا للمدرسة البصرية في الكتاب. وقد كانت الإفادة منه على النحو الآتي:

في موضعين نقل له بعض الآراء الصوتية<sup>(١)</sup>.

ونقل عنه آراء نحوية في خمسة مواضع<sup>(٢)</sup>.

وفي أربعة مواضع نقل عنه توجيه قراءات<sup>(٣)</sup>.

واختيار أو رفض وجه من وجوه القراءة في موضعين<sup>(٤)</sup>.

وفي موضعين أشار إلى قراءة سيبويه<sup>(٥)</sup>.

وفي موضع واحد معاني مفردات "صيغ"<sup>(٦)</sup>.

وفي موضع واحد أشار إلى رواية بيت مخالفة لرواية قطرب<sup>(٧)</sup>.

واستعمال لغوي في موضع واحد<sup>(٨)</sup>.

وفي موضع واحد أشار فيه إلى بيان سيبويه لطريقة أبي عمرو في اختلاس الحركة<sup>(٩)</sup>.

وفي الإجمال كان غرض المؤلف من إيراد كلام سيبويه تأييد ما يذهب إليه من توجيه أو اختيار للقراءة. فمن ذلك على سبيل المثال قوله في توجيه القراءة في قول الله

(١) انظر المختار (١/٢٦، ٣٤٣).

(٢) انظر المختار (١/٦٠، ١٠٩، ٢٨٥، ٧٠٤/٢، ٧٩٣).

(٣) انظر المختار (١/١٢٧، ١٦٣، ٥٩٦/٢، ٧٩٦).

(٤) انظر المختار (٢/٨١٨، ٨٩٥).

(٥) انظر المختار (١/١٦٣، ٧٩٣/٢).

(٦) انظر المختار (١/٤٦١).

(٧) انظر المختار (١/٤١٢).

(٨) انظر المختار (١/٢٥٠).

(٩) انظر المختار (١/٥١، وأحال إلى نفس الموضع في ٣٢٨).

تعالى ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>: "فقرأ أهل الحجاز وأبو عمرو والكسائي برفع الراء. ومن بقي على النصب. والرفع الاختيار؛ لما حكاه أبو العباس عن سيبويه أنه قال: ولا يأمرُكم الله. فهي على هذا القول مستأنفة"<sup>(٢)</sup>.

## ٥- يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ):

أفاد منه المؤلف في ثلاثة مواضع، موضعان كانا في توجيه قراءات<sup>(٣)</sup>. والموضع الثالث نقل فيه المؤلف اختيار يونس عدم صرف كلمة (سبأ) وهو موافق لرأي أبي عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup>.

٦- الكسائي (ت ١٨٩ هـ): أفاد منه المؤلف فيما يقرب من تسعة عشر موضعاً كانت في معظمها عبارة عن لغات أو استعمالات عن العرب. وكانت الإفادة منه وفق الآتي:

- ◇ في تسعة مواضع نقل عنه استعمالاً أو لغة للعرب<sup>(٥)</sup>.
- ◇ في سبعة مواضع نقل عنه توجيهاً أو اختيار توجيه لقراءة<sup>(٦)</sup>.
- ◇ في موضع واحد نقل قوله ضمن حديثه عن خلاف لأهل اللغة حول تشديد وتخفيف كلمة (ميت)<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٨٠.

(٢) المختار (١/١٦٣).

(٣) انظر المختار (١/١١١، ٤٩٠).

(٤) انظر المختار (٢/٦٤٢).

(٥) انظر المختار (١/٤١، ٤٢، ٨١، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٧٢، ٣٨٠، ٤٠٥).

(٦) انظر المختار (١/٥٤، ٢٥٣، ٤٤٧، ٥١٣، ٥٥٦، ٥٩٦/٢، ٦٣٩).

(٧) انظر المختار (١/١٤٤).

◊ في موضع واحد نقل إنكاره ل(مَرْفُق) من الارتفاق<sup>(١)</sup>.

◊ في موضع واحد نقل إنشاده بيتا من الشعر كشاهد لقراءة<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد نقل عنه المؤلف في ثلاثة مواضع بالسند، اثنان هما بالسند نفسه، والثالث مختلف. وهذا السند الذي روى به المؤلف عن الكسائي هو السند ذاته الذي روى به عن الفراء، وسند المؤلف للكسائي في المواضع الثلاث هو:

(١) "وحكى محمد بن إسماعيل قال: حدثني أبو بكر بن مجاهد قال: حدثنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: الإمالة في (قضى) و(رمى) و(يخشى) وشبهها أكثر في كلام العرب"<sup>(٣)</sup>.

(٢) "وأخبرني محمد بن إسماعيل قال: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: للعرب في الراء من الإمالة ما ليس لهم في غيره من الحروف.." <sup>(٤)</sup>.

(٣) "قال الشيخ: وأخبرني عمر بن محمد قال حدثنا أبو بكر بن مجاهد عن محمد ابن الجهم عن الفراء قال: زعم الكسائي أنه سمع عنيًا يقول: بَشَرْتُ الرجل أَبْشَرَهُ"<sup>(٥)</sup>.

٧- **أبوعلي محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦ هـ):** وقد أفاد منه

المؤلف في ستة مواضع كانت على النحو الآتي:

(١) انظر المختار (١/٤٩٠).

(٢) انظر المختار (١/٥٤٣).

(٣) المختار (١/٤١).

(٤) المختار (١/٤٢).

(٥) المختار (١/١٥٦).



◇ في ثلاثة مواضع توجيه قراءات<sup>(١)</sup>.

◇ وفي موضع واحد أورد المؤلف ذكره لغات عن العرب في (كَبْر)<sup>(٢)</sup>.

◇ وفي موضع واحد أورد المؤلف لقطرب إنشاده بيتا من الشعر<sup>(٣)</sup>.

◇ في موضع واحد أورد له المؤلف تفسيراً لغويا<sup>(٤)</sup>.

## ٨- الفراء (ت ٢٠٧ هـ):

وقد أفاد منه المؤلف كثيراً في كتابه، فنقل عنه لغات للعرب وتوجيهات نحوية، وغير ذلك، وقد أفاد منه المؤلف فيما يقرب من أربعة وأربعين موضعاً كانت على النحو الآتي:

◇ في أربعة عشر موضعاً نقل عنه لغة أو استعمالاً لغوياً للعرب<sup>(٥)</sup>.

◇ في أربعة مواضع تفسير كلمة أو آية قرآنية<sup>(٦)</sup>.

◇ في ثلاثة عشر موضعاً نقل له المؤلف رأياً أو توجيهاً نحوياً لقراءة<sup>(٧)</sup>.

◇ في تسعة مواضع توجيهات أخرى ليست نحوية<sup>(٨)</sup>.

◇ في موضع واحد روى المؤلف بالسند إلى الفراء، حكاية عن الكسائي<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر المختار (١/٤٤١، ٤٨٢، ٦٦٩/٢).

(٢) انظر المختار (٢/٦٠٥).

(٣) انظر المختار (٢/٩٠١).

(٤) انظر المختار (٢/٩٥٤).

(٥) انظر المختار (١/٣٠، ٥٦، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٢، ٣١٩، ٤٤٧، ٤٩٠، ٥١٥، ٦١٤/٢، ٦٦٠، ٨٨١، ٩٣١).

(٦) انظر المختار (١/١٠٤، ٢٦٥، ٢٧٥، ٥٢٩).

(٧) انظر المختار (١/١٢٧، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٧٣، ٢٧٨، ٣٢٩، ٥١١، ٥٥٣، ٦٣٩/٢، ٦٤٢، ٧٦٨، ٩٣٧، ١٠٠٠).

(٨) انظر المختار (١/٢٨٦، ٣١٦، ٣٧٧، ٤٠٨، ٤١٢، ٤٦٧، ٤٨٢، ٦٠٥/٢، ٧٥٠).

(٩) انظر المختار (١/١٥٦).

◊ في موضع واحد نقل المؤلف عن الفراء حكاية أهل العربية أن يأجوج ومأجوج مشتقان من أجة النار<sup>(١)</sup>.

◊ في موضع نقل عنه إنشاده بيتين من الشعر لبعض بني عامر<sup>(٢)</sup>.

◊ وفي موضع واحد نقل إجازته وجهها من وجوه القراءة<sup>(٣)</sup>.

**طريقة المؤلف في النقل عن الفراء:** كان للمؤلف في النقل عن الفراء طريقان:

**الأولى:** إما أن ينقل عنه مباشرة دون ذكر السند، فيقول مثلاً: قال الفراء، أو حكى الفراء" أو "نقله الفراء" أو "عن الفراء"، وما إلى ذلك. وهذا في أكثر الأحيان، فقد جاءت أكثر نقولات المؤلف عن الفراء بهذا الشكل. من ذلك على سبيل المثال قوله: "وقال الفراء: معنى الكلام المجازاة. التقدير: إن ضلت إحداها أذكرتها الأخرى...."<sup>(٤)</sup>. وقوله: "قوله ﴿صَبِيحًا﴾<sup>(٥)</sup> هكذا قرأ الجماعة، إلا ابن كثير فإنه خفف الياء. ولقراءته وجهان:.... وله وجه ثالث: وهو أن يكون جمع صَبِيحَة، ذكره الفراء..<sup>(٦)</sup>. وقوله: "قوله تعالى ﴿أَمِنْ هُوَ قَتَلْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup> قرأ أهل الحجاز وحمة (أمن هو قانت) بتخفيف الميم. وشددها الباكون... فأما تخفيف الميم ففيه وجهان:.... والوجه الثاني في تخفيف (أمن): أن يكون منادى، التقدير: يا من هو قانت آناء الليل، ذكره الفراء"<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر المختار (٥١٥/١).

(٢) انظر المختار (٥٩٥/٢).

(٣) انظر المختار (٧٤٦/٢).

(٤) المختار (١٢٧/١).

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ١٢٥.

(٦) المختار (٢٨٦/١).

(٧) سورة: الزمر، الآية: ٩.

(٨) المختار (٧٦٨/٢).

الثاني: أن ينقل عنه المؤلف بالسند المتصل، وقد جاء ذلك في ستة مواضع<sup>(١)</sup>:

<sup>(١)</sup> قوله: (وأخبرني عمر بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد الفراء قال: الضم لغة قيس وتميم، وهم الذين يقولون في إخوان: أخوان)<sup>(٢)</sup>.

<sup>(٢)</sup> قوله: (قال أبو بكر رحمه الله: أخبرني محمد بن حيان المقرئ عن أبي بكر بن مجاهد عن أبي العباس أحمد بن يحيى مما أخبر به عن رجاله عن الفراء أن الإمالة في ذوات الياء أكثر في كلام العرب في مثل: قضى، ورمى، ومشى)<sup>(٣)</sup>.

<sup>(٣)</sup> قوله: (قال الشيخ: وأخبرني عمر بن محمد قال حدثنا أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء قال: زعم الكسائي أنه سمع غنيًا يقول: بَشَرْتُ الرجل أَبَشْرَهُ)<sup>(٤)</sup>.

<sup>(٤)</sup> قوله: (..وبعد فتسكين الهاء في هذا الباب لغة للعرب مشهورة، أخبرني بها محمد بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء أنه قال: وقف الهاء لغة للعرب)<sup>(٥)</sup>.

<sup>(٥)</sup> قوله "وحكى محمد بن إسماعيل قال: حدثني أبو بكر بن مجاهد قال: حدثنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: الإمالة في (قضى) و(رمى) و(يخشى) وشبهها أكثر في كلام العرب)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر المختار (٣٠/١، ٤١، ٤٢، ١٤٠، ١٥٦، ١٦٢).

(٢) المختار (١٤٠/١).

(٣) المختار (٣٠/١).

(٤) المختار (١٥٦/١).

(٥) المختار (١٦٢/١).

(٦) المختار (٤١/١).

<sup>(٦)</sup> قوله (وأخبرني محمد بن إسماعيل قال: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: للعرب في الرء من الإمالة ما ليس لهم في غيره من الحروف)<sup>(١)</sup>.

## ٩- الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ):

ورد ذكره في عشرة مواضع، تباينت فيها مجالات النقل على النحو الآتي:

- ◊ في موضع واحد توجيه آية.<sup>(٢)</sup>
- ◊ وفي موضع واحد كان مصدرا لأبيات شعرية<sup>(٣)</sup>.
- ◊ وفي أربعة مواضع آراء نحوية<sup>(٤)</sup>.
- ◊ وفي موضع قوله: "وقد أجاز أبو الحسن الأخفش كسر الميم في الوصل على أصل التقاء الساكنين."<sup>(٥)</sup>
- ◊ وآخر قوله: "وقد ذكر هذه اللغات الثلاث الأخفش، والكسائي، والفراء في كتاب اللغات"<sup>(٦)</sup>.
- ◊ وفي موضع آخر تفسير معنى كلمة من القرآن<sup>(٧)</sup> وقوله: "يا ابن أم عن الأخفش"<sup>(٨)</sup>.

(١) المختار (٤٢/١).

(٢) انظر المختار (٦٠/١).

(٣) انظر المختار (١٥٥/١).

(٤) انظر المختار (٢٨٥/١، ٧٠٤/٢، ٩٣٩، ١٠٠٠).

(٥) المختار (١٣٨/١).

(٦) المختار (١٥٠/١).

(٧) انظر المختار (٩٤٠/٢).

(٨) المختار (٨٤٧/٢).

## ١٠ - أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ):

أفاد منه المؤلف في موضعين الأول: أشار فيه المؤلف إلى حجة البصريين في رفض قراءة الجر في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup> وهي " أنه لما لم يجز عطف المضمر المجرور على الظاهر المجرور لم يجز أيضا عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور بغير إظهار حرف الجر؛ لأنهما شريكان..." قال المؤلف "وهذه علة أبي عثمان المازني"<sup>(٢)</sup>. والموضع الثاني: كان في حديث المؤلف عن تشديد الميم في (لَمَّا) وأن فيه أربعة أوجه: "...الثاني أنها شددت عن الخفيفة، وهذا مذهب المازني"<sup>(٣)</sup>.

## ١١ - أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزياتي (ت ٢٤٩ هـ):

أشار إليه المؤلف في موضعين<sup>(٤)</sup> كلاهما كانا في المسألة نفسها، وهو حديثه عن ياء جمع المذكر هل هي دلالة إعراب أو حرف إعراب، ونقل في ذلك قول الزياتي وهو أنها إعراب.

## ١٢ - الجرمي (ت ٢٥٥ هـ):

ورد ذكره مرتين: كلاهما في مسألة نحوية واحدة، وهي هل ياء جمع المذكر السالم دلالة على الإعراب أم هي حرف إعراب أم أن انقلابها من الألف إعراب والأخير هو ما ذهب إليه الجرمي فيما ذكره المؤلف<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة: النساء، الآية: ١.

(٢) المختار (١٨٩/١).

(٣) المختار (٤٠٨/١).

(٤) انظر المختار (٢٨٦/١، ٢٨٤/٢).

(٥) انظر المختار (٢٨٥/١).

### ١٣- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ):

أفاد منه المؤلف في مواضع عدة بلغت تسعة عشر موضعا تقريبا، كانت على النحو الآتي:

- ◊ في عشرة مواضع نقل له توجيهها أو اختيار توجيه قراءة<sup>(١)</sup>.
- ◊ ونقل عنه حكاية استعمال أو لغة عن العرب في موضعين<sup>(٢)</sup>.
- ◊ وفي موضعين نقل المؤلف اختياره لقراءة معينة<sup>(٣)</sup>.
- ◊ وفي ثلاثة مواضع نقل المؤلف حكايته لأبيات من الشعر<sup>(٤)</sup>.
- ◊ وفي موضع واحد نقل له رأيا نحويا<sup>(٥)</sup>، وكرره في موضع آخر<sup>(٦)</sup>.

هذا والمؤلف رحمه الله موصول السند بالمبرد، فقد نقل عنه في موضع واحد بالسند، وهو قوله: "قال الشيخ: وأنشدني في تخفيف هذا الباب أبو القاسم الآمدي شاهدا، وقال أنشدني أبو الحسن الأخفش، قال أنشدني محمد بن يزيد لعبيد بن العرنس..."<sup>(٧)</sup>.

### ١٤- ثعلب (ت ٢٩١ هـ):

ورد ذكر ثعلب سبع مرات تقريبا، كانت الإفادة منه وفق الآتي:

في ثلاثة مواضع نقل عنه توجيه آية قرآنية<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر المختار (١٩٧/١، ٢٠٨، ٤٤٧، ٤٦٤، ٥٤٥، ٦٣٣/٢، ٧٠٦، ٨٢٤، ٨٤٧، ٨٨٩).

(٢) انظر المختار (١٤٤/١، ٦٤١/٢).

(٣) انظر المختار (١٦٣/١، ٨٢٦/٢).

(٤) انظر المختار (١٤٥/١، ٧٢٠/٢، ٧٢٨).

(٥) انظر المختار (٢٨٥/١).

(٦) انظر المختار (٧٠٤/٢).

(٧) المختار (١٤٥/١).

(٨) انظر المختار (٣٦٤/١، ٥٢٩، ٨٠٧/٢).

وفي موضع واحد تفسيراً لغوياً<sup>(١)</sup>.

وذكر في غير هذه المواضع ثلاث مرات كان فيها راوياً لسند يرويه المؤلف<sup>(٢)</sup>.

## ١٥- محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ):

أفاد منه المؤلف في موضع واحد في خلافٍ حول (كلا)<sup>(٣)</sup>.

## ١٦- الزجاج (ت ٣١١ هـ):

يعد الزجاج من أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه كثيراً فقد ورد ذكره في

الكتاب خمسة وأربعين مرة تقريباً، وقد تنوعت مجالات الإفاده منه على النحو الآتي:

◇ في خمسة وعشرين موضعاً نقل عنه توجيهات نحوية ولغوية للقراءات<sup>(٤)</sup>.

◇ في ثمانية مواضع نقل عنه اختياره أو ميله أو رفضه أو إجازته لتوجيه قراءات<sup>(٥)</sup>.

◇ في سبعة مواضع معنى أو تفسير آية<sup>(٦)</sup>.

◇ في موضع واحد نقل عنه توجيهها عن المبرد<sup>(٧)</sup>.

◇ في موضع واحد نسبته قراءة لأبي عمرو ودفاعه عنه في تلك القراءة<sup>(٨)</sup>.

◇ في موضع واحد بيانه لنوع اللام في قوله تعالى (وليقولوا)<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر المختار (٧١٨/٢).

(٢) انظر المختار (٣٠/١، ٤١، ٤٢).

(٣) المختار (٩٤٥/٢).

(٤) انظر المختار (١٨٥/١، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٥، ٣٠٦، ٣٤٨، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٠٨، ٤١٢، ٥١٣، ٥١٦، ٥٤٤،

٥٩١/٢، ٦٠٥، ٧٠٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧٤٦، ٧٥٧، ٨٠٩، ٨٤٧، ٨٤٨، ٩٤٠، ٩٤٧).

(٥) انظر المختار (٧١/١، ١١٥، ٢٧٩، ٤٥٨، ٥٢٩، ٧٤٦/٢، ٧٥٠، ٧٥٠).

(٦) انظر المختار (٢٤١/١، ٢٤٩، ٢٦٥، ٤٤٩، ٤٧٦، ٥٥٨، ٥٦٨).

(٧) انظر المختار (٥٤٤/١).

(٨) انظر المختار (١٦١/١).

(٩) انظر المختار (٢٧٧/١).

◊ في موضع نقل عنه نفية معرفة قائل بيت من الشعر<sup>(١)</sup>.

◊ في موضع واحد نقل عنه عدم معرفته وجود قراءة وإن كان وجهها جائزا في

العربية، وقد أورد المؤلف اثنين ممن قرأ بها<sup>(٢)</sup>.

وفي الحقيقة لقد أفاد المؤلف من الزجاج إفادة كبيرة فهو يعد مصدره الأول في توجيه القراءات، ولذلك فأنت تجده يورد توجيهات عدة، ويشير إلى أن الزجاج قد ذكرها أو أشار

إليها. بل قد لا يزيد في توجيهه على ما ذكره الزجاج كما في قوله: "قوله ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ﴾

﴿٣﴾ قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب. وقرأ الباقر بالرفع. ففي الرفع وجهان: أن يكون

(لباسٌ) رفعا بالابتداء، و(ذلك) صفة للباس، و(خير) خبر الابتداء، فعلى هذا الوجه يكون

موضع (ذلك) رفعا. والثاني: أن يكون (ذلك) فصلا لا موضع لها من الإعراب، كما يفصل

ب(هو)، كقولك: لباس التقوى هو خير، ذكرهما الزجاج<sup>(٤)</sup> فالمؤلف كما نرى اكتفى بذكر

الوجهين الذين ذكرهما الزجاج ولم يزد عليهما. فهو ينقل عنه أكثر من توجيه واحد. وقد اكتفى

المؤلف بذكر ما ينقله الزجاج من توجيهات أو ذكر اختياراته ولم يكن له منه موقف رافض بل

كان مسلما بما يذكره الزجاج بل قد يكون رفض الزجاج لوجه من وجوه التوجيه دليلا للمؤلف

في اختيار وجه من التوجيهات من مثل قوله: "... وأنكر الزجاج أن يكون مأخوذا من قوله

تعالى (من حمٍ مسنون)؛ لأن المسنون المصبوب على سَنَن الطريق، فإذا بطل هذان الوجهان لم

يبق إلا الوجه الذي بدأنا به، وعليه أهل العربية الموثوق بعلمهم<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المختار (٣١٩/١).

(٢) انظر المختار (٧٤٦/٢).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ٢٦.

(٤) المختار (٣٠٥/١).

(٥) المختار (١١٥/١).



## ثانياً: اللغويون:

## ١٧- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ):

أفاد المؤلف من أقوال أبي عمرو كثيراً، فجاء الكتاب حافلاً بأقوال وآراء أبي عمرو، ولم يكثر المؤلف النقل عن أحد كما أكثر عن أبي عمرو، فقد ذكره فيما يقارب تسعة وثمانين موضعاً، وكانت الإفادة منه وفق الآتي:

- ◊ في سبعة مواضع نقل عنه تفسير آية أو كلمة قرآنية<sup>(١)</sup>.
- ◊ في ثلاثة وعشرين موضعاً معنى أو توجيه قراءة قرآنية<sup>(٢)</sup>.
- ◊ في سبعة عشرة موضعاً نقل عنه اختياراً أو تعليل اختيار قراءة<sup>(٣)</sup>.
- ◊ في أحد عشر موضعاً نقل لنا مناقشته لبعض القراءات القرآنية<sup>(٤)</sup>.
- ◊ في تسعة مواضع أورد له أقوالاً ضمن حديثه عن خلافات لأهل اللغة<sup>(٥)</sup>.
- ◊ في ستة مواضع تفسيرات لغوية<sup>(٦)</sup>.
- ◊ في موضعين نقل له إنكار أو عيب قراءة<sup>(٧)</sup>.
- ◊ في ثلاثة مواضع نقل عنه حكايته لغات عن العرب<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر المختار (٩٧/١، ٣١١، ٣٣٧، ٣٧١، ٥٥١، ٧٦٩/٢، ٨٩٥).

(٢) انظر المختار (٦٢/١، ٩٩، ١٩٧، ١١١، ٢١٠، ٢٣٨، ٣٢٥، ٤٧١، ٥٠٢، ٥١٦، ٥٣٣، ٥٥٨، ٥٧٥،

٦٣٩/٢، ٧١٧، ٨٠٥، ٨١١، ٨٢٧، ٨٧٤، ٨٨٩، ٩٠٠، ٩١٩، ٩٥٥).

(٣) انظر المختار (١٠٢/١، ١٣١، ١٥٥، ١٥٧، ٢١٨، ٢٨٣، ٢٩٨، ٤٥٢، ٥٠٠، ٥٤٩، ٦٥٨/٢، ٦٦٤،

٦٧٠، ٧٢٦، ٧٢٩، ٨٨٣، ٩٤٠).

(٤) انظر المختار (١٣٩/١، ٥٥٥، ٦٣٤/٢، ٦٩٤، ٧٨٨، ٨٨١، ٩٣١، ٩٤١، ٩٥٢، ٩٥٩، ٩٧٧).

(٥) انظر المختار (١٤٤/١، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥١٣، ٥٩٦/٢، ٧٦٢، ٨٢٤، ٩٥١).

(٦) انظر المختار (٣٣٢/١، ٣٤٦، ٥٦٥، ٦٢٤/٢، ٧٣٧، ٨٣٣).

(٧) انظر المختار (٤١٦/١، ٦٠٥/٢).

(٨) انظر المختار (٤٩٢/١، ٨٦٠/٢، ٨٩٩).

◊ في سبعة مواضع أشار فيها المؤلف إلى منهج أبي عمرو في القراءة<sup>(١)</sup>.

◊ في موضع واحد رأي صريفي<sup>(٢)</sup>.

◊ في ثلاثة مواضع أورد المؤلف ثلاثة حوارات لأبي عمرو مع الأصمعي، والأعمش، وخارجة<sup>(٣)</sup>.

هذا وبالإجمال فإن الكتاب يعد وثيقة مليئة بآراء أبي عمرو بن العلاء وخاصة تلك الآراء اللغوية.

هذا وقد كانت للمؤلف في النقل عن أبي عمرو ثلاث طرق:

الأولى: إما أن ينقل عنه بواسطة كأن يقول: "وذكر اليزيدي عن أبي عمرو أنه قال: إنما خفف في (عسق)..."<sup>(٤)</sup>، وقوله في توجيه إحدى القراءات: "...والثاني: ما ذكره اليزيدي عن أبي عمرو أن المعنى: وكدت"<sup>(٥)</sup> وهذا قليل جدا.

الثانية: أن ينقل عنه مباشرة دون واسطة كأن يقول: "ذكره أبو عمرو" أو "قال أبو عمرو" أو "عن أبي عمرو". وهذا النوع هو الأغلب والأكثر.

الثالثة: أن ينقل عنه بالسند المتصل جاء ذلك في موضعين: الأول في قراءة وهو قوله: "وقرأ من طريق ابن مجاهد لأبي عمرو بياء في الوصل"<sup>(٦)</sup>. والثاني - وهو الأهم - في اللغة، وهو قوله: "وأخبرني الشيخ أبو الحسن المالكي قال: أخبرنا الحسن بن شهرک عن أبي حمدون عن اليزيدي عن أبي عمرو: جُذَاذ: واحدته جُذَاذَة، مثل: رُجَاج وزجاجة. وما علمت أحدا قاله غيره"<sup>(٧)</sup>

(١) انظر المختار (١٢/١، ٢٦، ٦٩٩/٢، ٧٢٥، ٧٢٨، ٧٤٤، ٧٨٩).

(٢) انظر المختار (٦٤٢/٢).

(٣) انظر المختار (٤٣٠/١، ٧٤٢/٢، ٩٣٢).

(٤) المختار (١٥٥/١).

(٥) المختار (٢٣٨/١). ومثله في (٨٩٩/٢).

(٦) المختار (٤٤٢/١).

(٧) المختار (٥٦٥/١).

ثم إن المؤلف قد ينقل عن أبي عمرو بالنص، أو بتصرف، وهو الغالب الكثير على نقولات المؤلف عن أبي عمرو. يدل على ذلك أن المؤلف في مواضع معدودة كان يشير إلى ما ينقله عن أبي عمرو بالنص، من ذلك قوله: "... وقال أبو عمرو نصاً: يلزم من همز (اللاتي) أن يهمز (اللاتي)، وليس عليه أحدٌ من العرب" <sup>(١)</sup>. وقوله: "... وإنما خالف أبو عمرو في هذا الموضع أصله فقرأه بالتشديد وبغير ألف لقوله (ضعفين). هكذا روي عنه نصاً" <sup>(٢)</sup>.

## ١٨- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ):

نقل عنه المؤلف في سبعة مواضع، وكانت الإفادة منه وفق الآتي:

◊ في ثلاثة مواضع نقل فيها تفسير كلمة أو آية قرآنية <sup>(٣)</sup>.

◊ في موضعين نقل عنه استعمالاً وتوجيهاً لغوياً لقراءة قرآنية <sup>(٤)</sup>.

◊ في موضع واحد أشار فيه إلى موافقة أبي عبيدة لأبي عمرو في توجيه لغوي لقراءة <sup>(٥)</sup>.

◊ وفي موضع أشار فيه إلى نقد أبي عبيدة لقراءة قرآنية <sup>(٦)</sup>، ورد عليه المؤلف.

ومن الملاحظ أن المؤلف في نقله عن أبي عبيدة كان يبدأ بقوله: "قال أبو عبيدة... أو وقال أبو عبيدة..". وهذا في جميع إفاداته من أبي عبيدة ما عدى موضعين. وقد أشار المحقق في بداية التحقيق إلى أن ثلاثة مواضع من تلك المواضع التي أفاد منها المؤلف موجودة في كتابه "مجاز

(١) المختار (٢/٦٩٤).

(٢) المختار (٢/٦٩٩).

(٣) انظر المختار (١/١٠٤، ٢/٧٥٩).

(٤) انظر المختار (١/٣٤٥، ٢/٧١٩، ٢/٩٢٨).

(٥) انظر المختار (٢/٥٩٧).

(٦) انظر المختار (٢/٧٨٧).

القرآن" وأنه نقل موضعا عن النحاس، وأن المؤلف تفرد بموضع واحد<sup>(١)</sup>. كما أشار المحقق إلى أن المؤلف نقل عن أبي عبيدة في خمسة مواضع. ولم يشر إلى الموضعين الآخرين الذين ذكر فيهما المؤلف أبا عبيدة، ونقل فيهما رأي أبي عبيدة.

## ١٩- أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ):

ورد ذكر أبو زيد الأنصاري سبع مرات، تنوعت الإفادة منه على النحو:

◊ في ثلاثة مواضع نقل عنه أساليب واستعمالات عربية<sup>(٢)</sup>.

◊ في ثلاثة مواضع نقل عنه المؤلف قراءة لأبي عمرو<sup>(٣)</sup>.

◊ وفي موضع واحد نقل عنه معنى كلمة من آية<sup>(٤)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف كان موصول السند بأبي زيد الأنصاري وقد بين لنا ذلك من خلال نقله عنه بالسند حيث قال: "وأخبرنا أبو الحسن المالكي قال: أخبرنا الكلابزي قال: أخبرنا أبو حاتم قال: سمعت أبا زيد، وقد كان جالس الفقهاء وأهل العربية، وكان ثقة صدوقا وكان رئيسا في العلم سبعين سنة وأكثر، يقول: تقول العرب: تمسحت للصلاة، تعني به الوضوء"<sup>(٥)</sup>.

## ٢٠- الأصمعي (ت ٢١٦ هـ): نقل عنه المؤلف في سبعة مواضع كانت على

النحو الآتي:

موضع كان فيهما الأصمعي راوية للقراءة عن أبي عمرو<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر مقدمة المحقق: ٦٦.

(٢) انظر المختار (١٠٧/١، ٢٢٥، ٥٤٣).

(٣) انظر المختار (١٨٧/١، ٥٣٨، ٦٩٤/٢).

(٤) انظر المختار (٣٧٨/١).

(٥) انظر المختار (٢٢٥/١).

(٦) انظر المختار (٧/١).

وفي موضع كان فيه حوار بينه وبين أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

وفي ثلاثة مواضع أقوال وأراء لغوية<sup>(٢)</sup>.

وفي موضع واحد ذكر فيه إنشاد الأصمعي لبيت من الشعر<sup>(٣)</sup>.

## ٢١- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ):

أفاد منه المؤلف في مواطن عدة بلغت ثمانية، وقد كانت الإفادة منه على النحو الآتي:

◇ في ثلاثة مواضع نقل فيها توجيه قراءات<sup>(٤)</sup>.

◇ وفي موضع نقل فيه حوارا دار بينه وبين يونس<sup>(٥)</sup>.

◇ وفي موضع رد فيه على القاسم بن سلام في جعله (دُرِّيَّ) على وزن (فُعُول)<sup>(٦)</sup>.

◇ وفي موضع أشار فيه إلى سبب اختيار ابن سلام لقراءة معينة<sup>(٧)</sup>.

◇ وفي موضع نقل فيه تفسيراً لغوياً له<sup>(٨)</sup>.

◇ وأخيراً في موضع واحد رد فيه على أبي عبيد في تضعيفه لقراءة<sup>(٩)</sup>.

ومن الملاحظ أن المؤلف قد ناقش في موطنين ما ذهب إليه ابن سلام ورد عليه فيهما

الأول كان في مجال الصرف؛ وهو قوله: "ولا يجوز أن يكون (دُرِّيَّ) (فُعُول) كما توهم أبو

عبيد القاسم بن سلام؛ لأن واو (فُعُول) زائدة، ولا خلاف أن همزها لا يجوز؛ لأنَّ الواو في

(١) انظر المختار (١/٤٣٠).

(٢) انظر المختار (١/٤٠٥، ٤٨٩، ٤٩٨، ٢/٧٢٠).

(٣) انظر المختار (٢/٧٢٠).

(٤) انظر انظر المختار (١/٦٩، ٢٢٧، ٤٨٢).

(٥) انظر المختار (١/٤٩٠).

(٦) انظر المختار (٢/٦٠٧).

(٧) انظر المختار (٢/٦٣٤).

(٨) انظر المختار (٢/٧١٢).

(٩) انظر المختار (٢/٨٥٤).

(فُعُول)، كالواو في: قُدُّوس وسُبُّوح والهمز كالحاء في سُبُّوح والسين في قُدُّوس، فلما لم يجز همز الواو من سُبُّوح وقُدُّوس وقلبها إلى الياء، كذلك لا يجوز ما ذكره أبو عبيد، وليس هذا مثل قوله: جُثِّي، وَعُتِّي في القلب<sup>(١)</sup>. وفي الموطن الثاني قال \_بعد أن وجه القراءتان في قوله تعالى ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ \_ أَنَّهُ هُوَ﴾<sup>(٢)</sup>: "... والقراءتان جيدتان ولا معنى لما قال أبو عبيد القاسم بن سلام: إن الفتح ضعيف؛ لأن المعنى يصير: ندعوه لأنَّه. وهذا الذي ذكره عليه المؤمنون؛ لأنهم يدعون الله سبحانه؛ لأنه هو البر الرحيم"<sup>(٣)</sup>.

## ٢٢- أبو بكر الأنباري (٢٢٨ هـ):

نقل عنه المؤلف في موضع واحد، كان ذلك من خلال كتابه "الزاهر في معاني كلمات الناس"<sup>(٤)</sup>. وكان مجال النقل لغوياً في اللغات في (أف) وهي عشر لغات.

## ٢٣- أبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ):

ورد ذكره في ثمانية عشر موضعاً. تنوع الغرض من الإفادة منه كالاتي:

◇ في أربعة مواضع نقل عنه اختياراً أو رأياً أو ترجيحاً لقراءة<sup>(٥)</sup>.

◇ في موضع واحد نقل عنه استعمالاً لغوياً لقييلتي تميم وأسد<sup>(٦)</sup>.

◇ في موضعين تفسير آية أو كلمة<sup>(٧)</sup>.

◇ في خمسة مواضع استعمالاً أو أسلوباً لغوياً<sup>(٨)</sup>.

(١) المختار (٦٠٧/٢).

(٢) سورة الطور، آية: ٢٨.

(٣) المختار (٨٥٤/٢).

(٤) انظر المختار (٤٧٢/١).

(٥) انظر المختار (٥/١، ٢٩٩، ٥١٠، ٥٦١).

(٦) انظر المختار (٥٦/١).

(٧) انظر المختار (٥٨/١، ٢٧٥).

(٨) انظر المختار (١١٢/١، ٣٤٥، ٤٠٥، ٥٨١، ٨٩٢/٢).

◇ في موضع واحد حواراً بين أبي حاتم ويعقوب<sup>(١)</sup>.

◇ في ثلاثة مواضع توجيهات نحوية للقراءات<sup>(٢)</sup>.

◇ في موضع واحد نقل له رداً على أبي عمرو حول توجيه قراءة<sup>(٣)</sup>.

◇ في موضع واحد نقل عنه بسند عن أبي زيد في استعمال لغوي للعرب<sup>(٤)</sup>.

وفي النقل أو الإشارة عنه كانت له إحدى طريقتين: إما أن يبدأ بقوله ذكر أبو حاتم:.... ويشير بعد ذلك إلى قول أبي حاتم. وإما أن ينقل قولاً ثم يشير بعد ذلك إلى أنه مذهب أو قول أبي حاتم. ولم يصرح بقوله "أبو حاتم السجستاني" إلا في موضعين اثنين<sup>(٥)</sup>. وفي البقية كان يكتفي بقوله: "أبو حاتم".

ومن جميل ما نقله عن أبي حاتم ذلك الحوار الذي دار بينه وبين يعقوب حول سبب اختيار الأخير لقراءة من القراءات حيث قال: "وذكر أبو حاتم قال: قلت ليعقوب: لم اخترت (وشركاؤكم)<sup>(٦)</sup> بالرفع؟ فقال: لأن في المصحف واوا. فقلت: لا واو في المصحف. فقال بلى. فلما قام على ذلك، دَعَوْنَا بمصحف قدسم كان بالبصرة يدعى الإمام، فنظرنا فيه فلم يكن في المصحف واؤ، فأقام على الرفع"<sup>(٧)</sup>.

أما موقفه من أبي حاتم فهو في غالبه موافق له في أغلب النقول التي أخذها عنه، ولم يخالفه إلا في موضع واحد وهو في قوله تعالى ﴿وَجَدَهَا تَعْرُبُ فِي عَيْبٍ حَمَئَةٍ﴾<sup>(٨)</sup> حيث

(١) انظر المختار (٣٨٤/١).

(٢) انظر المختار (٧٠٥/٢، ٧٨٥، ٨٨٣).

(٣) المختار (٧٨٨/٢).

(٤) المختار (٢٢٥/١).

(٥) المختار (٢٧٥/١، ٢٩٩).

(٦) سورة: يونس، الآية: ٧١.

(٧) المختار (٣٨٤/١).

(٨) سورة: الكهف، الآية: ٨٦.

قال: "قرأ أبو عمرو وأهل الحجاز ويعقوب وحفص عن عاصم (حِمْيَ) بالهمز، على وزن (فَعْلَة) ككلمة نَبَقَة، وقرأ الباكون (حَامِيَة) بالألف غير مهموز...." - ووجه جميع القراءتين ثم قال: "...فبان حسن القراءتين، واختيارهما معا. وسقط قول أبي حاتم لما رأى اختلاف الرواية في هذا الحرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن صحابته قال: سقط الاختيار. فبان أن القراءتين مختارتان على ما بينا"<sup>(١)</sup>. كما أشار إلى رد لأبي حاتم على أبي عمرو ووافقه على ذلك<sup>(٢)</sup>. وأشار في موضع واحد إلى أن اختيار أبي حاتم هو خلاف ما عليه أكثر أهل اللغة<sup>(٣)</sup>.

## ٢٤ - ابن قتيبة (ت ٢٧٠ هـ):

نقل عنه المؤلف في موضعين:

الأول: في التفسير وهو قوله: "وقال القتيبي: معنى (سُكِرَتْ) خفيفة: سُجِرَتْ"<sup>(٤)</sup>.  
والآخر: قوله: "وقال أبو العباس محمد بن يزيد: قَرِهَ وَقَارِه: بمعنى واحد، وهو المرح، وكذلك قال عبد الله بن قتيبة"<sup>(٥)</sup>.

## ثالثا: المفسرون:

## ٢٥ - عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت ٣٢ هـ): أفاد منه

المؤلف في ستة مواضع كلها في مجال التفسير<sup>(٦)</sup>.

(١) المختار (٥١٠/١).

(٢) انظر المختار (٧٨٨/٢).

(٣) انظر المختار (٧٠٥/٢).

(٤) المختار (٤٤٧/١).

(٥) المختار (٦٣٣/٢).

(٦) انظر المختار (١٣٩/١، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٧٤، ٣٤٤، ٧٤٧/٢).



٢٦- **علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت ٤٠ هـ)**: أورد له المؤلف تفاسير في أربعة مواضع<sup>(١)</sup>.

٢٧- **عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (ت ٦٨ هـ)**: أفاد منه المؤلف كثيرا في كتابه وخاصة فيما يتعلق بتفسير القرآن الكريم، وقد جاءت الإفادة منه على النحو الآتي:

- ◊ في واحد وعشرين موطناً نقل عنه في مجال التفسير<sup>(٢)</sup>، وكلها يشير إلى ابن عباس مباشرة إلا في موضع واحد نقله عن عكرمة وهو قوله: "وذكر عكرمة عن ابن عباس عكس هذه الحكاية..."<sup>(٣)</sup>.
- ◊ في عشرة مواضع نقل له قراءات<sup>(٤)</sup>.
- ◊ في ثلاثة مواضع نقل له توجيه بعض القراءات<sup>(٥)</sup>.
- ◊ في موضع واحد نقل حوارا لابن عباس مع مجاهد في معنى آية<sup>(٦)</sup>.
- ◊ في موضع واحد حوار لابن عباس مع معاوية رضي الله عنهما<sup>(٧)</sup>.
- ◊ في موضع واحد نقل عنه قوله في عدد الكفار في معركة بدر<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر المختار (١١٢/١، ١٣٩، ٢٠٤، ٢٢٨).

(٢) انظر المختار (١٩٩/١، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٣٩، ٥١٣، ٥١٨،

٦٥٤/٢ = ٦٨٧، ٦٨٦، ٧١٥، ٧٤٠، ٧٧٥، ٨٥٢، ٩٦٢، ٩٦٦).

(٣) المختار (٥١٣/١).

(٤) انظر المختار (٤٢/١، ٨١، ١١٧، ١١٩، ٢١١، ٢٤٢، ٣٦٠، ٤١٦، ٥٦٦، ٧١٣/٢، ٨٣٩).

(٥) انظر المختار (٢٨٢/١، ٤٧١، ٧٤٧/٢).

(٦) انظر المختار (٩٢٨/٢).

(٧) انظر المختار (٥٠٨/١).

(٨) انظر المختار (١٣٩/١).

◊ في موضعين أشار إلى آثار لابن عباس<sup>(١)</sup>.

◊ في موضع واحد أورد سبب نزول آية عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

من أمثلة تلك التفسيرات التي أوردتها المؤلف لابن عباس: "...ف(النعمة الظاهرة) قال ابن عباس: الإسلام والرياش. والباطنة: غُفْران الذنوب"<sup>(٣)</sup> وفي تفسير قوله تعالى ﴿خَتَمْتُ مِسْكَ﴾<sup>(٤)</sup> قال المؤلف: "وقال ابن عباس: إذا شربوا الشراب وجدوا آخره ريح المسك"<sup>(٥)</sup>.

٢٨- **ابن عمر رضي الله عنهما (ت ٧٣ هـ):** ورد ذكره في ثلاثة

مواضع: موضعين كان فيهما ابن عمر راويا للغة النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup>. وفي الموضع الثالث: أورد له المؤلف قولاً مع ابن مسعود ضمن خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في معنى الملامسة الواردة في الآية<sup>(٧)</sup>.

٢٩- **سعيد بن جبير رضي الله عنه (ت ٩٥ هـ):** أشار إليه المؤلف في

خمسة مواضع. أربعة في مجال التفسير<sup>(٨)</sup>. وواحد أشار فيه المؤلف إلى قراءة لسعيد<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر المختار (٢٤/١، ٥٥).

(٢) انظر المختار (٩٩/١).

(٣) المختار (٦٨٧/٢).

(٤) سورة: المطففين، الآية: ٢٦.

(٥) المختار (٩٦٢/٢).

(٦) انظر المختار (٦٨٢/٢، ٨٧٦).

(٧) انظر المختار (٢٠٤/١).

(٨) انظر المختار (٤٣/١، ٢٠٠، ٢٤٠، ٩٦٢/٢).

(٩) انظر المختار (٥٤٣/١).

٣٠- **عكرمة (١٠٥ هـ):** أفاد منه المؤلف في موضعين، الأول: ذكر فيه عن

عكرمة عن ابن عباس في توجيه قراءة<sup>(١)</sup>، وكرره في موضع آخر<sup>(٢)</sup>. والثاني: أورد له قولاً في سبب نزول آية<sup>(٣)</sup>.

٣١- **الضحاك (١٠٥ هـ):** نقل له المؤلف في موضع واحد تفسير قوله تعالى

﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نُسِئُوا﴾<sup>(٤)</sup> وذلك مع ابن عباس ومجاهد وعطية وقتادة<sup>(٥)</sup>.

٣٢- **أبو جعفر الطبري (٣١٠ هـ):**

نقل له المؤلف رأياً لغويًا واحدًا: وهو قوله: "وروي عن جعفر<sup>(٦)</sup> (لُبْدًا) بتشديد الباء على أنه جمع لَابِد، مثل: رَاكِعٌ وَرُكْعٌ، وَخَاشِعٌ وَخُشْعٌ، وَسَاجِدٌ وَسُجْدٌ"<sup>(٧)</sup>.

### (الفقهاء والمحدثون)

٣٣- **عطية العوفي (١١١ هـ):** نقل عنه المؤلف في التفسير في موضع

واحد<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر المختار (٥١٣/١).

(٢) انظر المختار (٧٣٢/٢).

(٣) انظر المختار (٩٩/١).

(٤) سورة: النساء، الآية: ١٣٥.

(٥) انظر المختار (٢١٧/١).

(٦) هكذا ورد النص في المختار والصحيح أنه أبو جعفر (الطبري) يدل على ذلك وجود هذا القول في تفسيره، وهو ما لم يتنبه إليه المحقق.

(٧) المختار (٩٢٣/٢).

(٨) انظر المختار (٢١٧/١).

٣٤- **قتادة (ت ١١٧ هـ)**: أفاد منه المؤلف في أحد عشر موضعا تقريبا، كانت

في مجملها في التفسير، وقد جاءت وفق الآتي:

◊ في تسعة مواضع أورد له تفسير كلمة أو آية قرآنية<sup>(١)</sup>.

◊ وفي موضع واحد أورد له توجيهها لقراءة<sup>(٢)</sup>.

◊ وفي موضع واحد أورد له قولاً في سبب نزول آية<sup>(٣)</sup>.

٣٥- **السدي (ت ١٢٧ هـ)**: أفاد منه المؤلف في أربعة مواضع، ثلاثة<sup>(٤)</sup> كانت في

مجال التفسير، وكلها كان في معاني كلمات قرآنية. وفي الموضع الرابع نقل عنه توجيهها لقراءة<sup>(٥)</sup>.

٣٦- **الربيع بن أنس (ت ١٣٩ هـ)**: نقل عنه المؤلف في موضع واحد كان

في مجال التفسير<sup>(٦)</sup>.

٣٧- **عمر مولى عفرة (ت ١٤٥ هـ)**: أورد له المؤلف قولاً واحداً وهو:

واختلف الناس في قوله (كلا)، فقال عمر مولى عفرة: إذا سمعت الله تعالى يقول (كلا)

فالمعنى: ليس الأمر كما تظن<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر المختار (١/٢٠٠، ٢١٧، ٣٠٦، ٣٣٩، ٥١٨، ٦٣٣/٢، ٧١٥، ٧٤٠، ٩٢٥).

(٢) انظر المختار (١/٢٨٢).

(٣) انظر المختار (١/٢٩٨).

(٤) انظر المختار (١/١٢٠، ٢٦٥، ٣٣٩).

(٥) انظر المختار (١/٤١٤).

(٦) انظر المختار (١/١٢١).

(٧) المختار (٢/٩٤٥).

### ٣٨- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام (ت ١٦٤ هـ):

أفاد منه المؤلف في موضع واحد، كان في مجال التفسير: وهو قوله: "وقال هشام بن عروة: نزلت الملائكة يوم بدر على خيل بلق متعممين بعمائم صفر"<sup>(١)</sup>.

### ٣٩- سعيد بن عبد العزيز (ت ١٦٧ هـ):

أفاد منه المؤلف في موضع واحد كان في التفسير<sup>(٢)</sup>.

### ٤٠- ابن زيد (ت ١٨٢ هـ):

أفاد منه المؤلف في موضعين<sup>(٣)</sup>. الأول كان في مجال التفسير. والآخر: كان توجيهها لقراءة، شاركه في ذلك التوجيه ابن عباس وقتادة.

### ٤١- عبد الله بن يزيد (ت ١٨٤ هـ):

نقل عنه المؤلف تفسيراً في موضع واحد<sup>(٤)</sup>.

### ٤٢- ابن عينة (ت ١٩٨ هـ):

ذكر له المؤلف في موضع واحد تفسير آية، وهو قوله: "فأما قول ابن عينة: أي: فتجعلها بمنزلة ذكرٍ في الشهادة، فبعيد"<sup>(٥)</sup>.

### ٤٣- مجاهد (ت ٢٠٢ هـ):

أفاد منه المؤلف في أربعة عشر موضعاً، كانت في

أغلبها في التفسير. وقد جاءت وفق الآتي:

(١) المختار (١/١٦٩).

(٢) انظر المختار (١/٢٦٥).

(٣) انظر المختار (١/١٢٠، ٢٨٢).

(٤) انظر المختار (١/٢٨٢).

(٥) المختار (١/١٢٨).

◊ في أحد عشر موضعاً نقل عنه تفسير آية أو كلمة قرآنية<sup>(١)</sup>.

◊ في موضع واحد نقل احتجاجة لقراءة<sup>(٢)</sup>.

◊ في موضع واحد نقل عنه سبب نزول آية قرآنية<sup>(٣)</sup>.

◊ وفي آخر المواضع نقل حواراً لمجاهد مع ابن عباس رضي الله عنه حول معنى آية قرآنية<sup>(٤)</sup>.

## ❖ آخرون:

١- **أبو هريرة رضي الله عنه (ت ٥٩ هـ):** أشار إليه المؤلف في موضع

واحد وهو تفسير لعلي بن أبي طالب ثم قال: "ونحو ذلك عن أبي هريرة"<sup>(٥)</sup>.

٢- **محمد بن كعب القرظي (ت ١٠٨ هـ):** أشار له المؤلف في

موضعين الأول كان فيه راوياً لحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup>.

والثاني: قوله -بعد ذكره معنى لآية عن أهل المعاني-: "وذكر عن محمد بن كعب

القرظي ما يؤول إلى هذا القول"<sup>(٧)</sup>.

٣- **خارجة بن مصعب (ت ١٦٨ هـ):** نقل عنه المؤلف في ثلاثة مواضع،

كان في الأول راوياً لقراءة عن نافع<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر المختار (٤٣/١، ١١٢، ١٢١، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٨٢، ٣٣٩، ٥١٨، ٦٨٦/٢، ٩٦٢).

(٢) انظر المختار (٧٦١/٢).

(٣) انظر المختار (٢٩٨/١).

(٤) انظر المختار (٩٢٨/٢).

(٥) المختار (٢٢٨/١).

(٦) انظر المختار (٧٣/١).

(٧) المختار (٢٥٣/١).

(٨) انظر المختار (٣٠٣/١).

وفي الثاني ورد فيه حوار بين خارجة وابن أبي إسحاق حول كلمة "برق"<sup>(١)</sup>.

وفي الثالث: نقل له رأيا ضمن مجموعة من آراء لأهل اللغة في كلمة "عُمْد وعَمَد"<sup>(٢)</sup>. ولم يعلق على رأيه.

٤- **يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤ هـ)**: أفاد منه المؤلف في موضع واحد كان عبارة عن توجيه لقراءة.

٥- **هشام بن عمار (ت ٢٤٥ هـ)**: راوي ابن عامر: أفاد منه المؤلف في موضع واحد فنقل عنه توجيهها لقراءة بالسند<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المختار (٩٣٢/٢).

(٢) انظر المختار (٩٩٣/٢).

(٣) المختار (١١١/١).

## ثانياً: مصادره من الكتب:

اعتمد ابن إدريس في كتابه على عدد من الكتب صرح بالنقل عن بعضها دون بعض، كما أحال القارئ إلى كتاب له. وبناء على ذلك يمكن أن تقسم مصادره من الكتب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كتبه التي أفاد منها.

ثانياً: كتب غيره التي صرح بذكرها.

ثالثاً: كتب غيره التي أفاد منها ولم يسمها.

## القسم الأول: كتبه التي أفاد منها:

أحال المؤلف إلى كتاب له في موضع واحد فقط، وقد سمي لنا هذا الكتاب، وهو (شرح ما ينصرف وما لا ينصرف)، حيث قال: بعد حديثه عن (صرف) (سبأ) وعن منع صرفها... قال: "...وأما ما حكى عن الفراء من قوله: إنَّ الاسم إذا لم يعلم ما اسمه فالواجب ترك صرفه. فهو غلط بين من قبل أن أصل الأسماء الصرف، وما لم ينصرف منها فلعلتين فرعيتين منعتاه من الصرف على ما بيناه في غير موضع من (شرح ما ينصرف وما لا ينصرف)"<sup>(١)</sup>. والذي يبدو من العنوان أن الكتاب عبارة عن شرح لكتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف) لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج<sup>(٢)</sup>. وهناك كتاب آخر بهذا الاسم لأبي العباس: أحمد بن يحيى ثعلب أشار إليه حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٣)</sup>.

(١) المختار (٦٤٢/٢).

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق: د. هدى محمود قراعة.

(٣) انظر كشف الظنون (١/١٤٥٥).



## القسم الثاني: كتب غيره التي صرح بذكرها:

أفاد المؤلف من أربعة كتب، أشار إليها في ثنايا نقله منها، وهذه الكتب منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مفقود. وهي على النحو الآتي:

### ١ - الزاهر للأنباري:

وهو كتاب مشهور متداول بين الناس، أشار إليه المؤلف في موضع واحد، حيث قال: "وفيها (يعني أف) عشر لغات: (أف) بالكسر [والفتح والضم] بتنوين وغير تنوين. و(أف) موقوفة الفاء. و(إف) بكسر الهمزة وفتح الفاء. و(أفة) بهاء التأنيث منونة. و(أئي) بياء الإضافة. ذكر هذه اللغات الثلاث أبو بكر الأنباري في كتاب الزاهر"<sup>(١)</sup>. وقد أورد الأنباري هذه اللغات العشر في كتابه المذكور فقال: "فإذا أفردت أف ففيها عشرة أوجه: أف بفتح الفاء، وأف لك بكسر الفاء، وأف لك بضم الفاء، وأف لك بالنصب والتنوين، وأف لك بالخفض والتنوين، وأف لك بالرفع والتنوين، وأئي لك بإثبات الياء، وإف لك بكسر الألف وفتح الفاء، وأفة لك بضم الألف وإدخال الهاء، وأف لك بضم الألف وتسكين الفاء..."<sup>(٢)</sup>.

### ٢ - كتاب العين للخليل:

وهو أيضا كتاب مشهور، أشار له المؤلف في موضع واحد وهو قوله \_ في توجيه قراءة ﴿أكل خيط﴾<sup>(٣)</sup> بالإضافة: "فأما الإضافة فالأكل غير الخمط، كقولك: أكل شجر، أي ثمر شجر. واختلف أهل العلم في الخمط، فقال صاحب العين: هو ثمر الأراك، وكذلك في التفسير

(١) المختار (٤٧٢/١ - ٤٧٣).

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ١٣٥-١٣٦.

(٣) سورة: سبأ، الآية: ١٦.

أنه: البرير...<sup>(١)</sup>، وجاءت العبارة في كتاب العين كآلآتي: "الْحَمَطُ: ضربٌ من الأراك يُؤْكَلُ، وفي القرآن يريد بالْحَمَط هذا المعنى"<sup>(٢)</sup>.

### ٣- كتاب الزينبي:

أورد المؤلف ذكره في موضعين: الأول قوله: "وأما ما ذكره ابن مجاهد عن قنبل من تسكين الهمز فغلط لا يجوز باتفاق أهل العلم؛ لأن الجزم لا يدخل الأسماء. وقد ذكر هذا الزينبي في كتابه، فقال: هو وهم في الترجمة"<sup>(٣)</sup>. والثاني: قوله: "...وفقه لغة ثالثة: أَلَفَ يَأْلُفُ إلْفا. وقد روى هذه القراءة الزينبي في كتابه عن الخزاعي عن ابن كثير (إِلْفِهِمْ)"<sup>(٤)</sup>. ولم أقف له على ذكر ولا على صاحبه.

### ٤- كتاب اللغات للفراء:

ورد ذكره مرة واحدة في قوله: "...وقد ذكر هذه اللغات الثلاث الأخفش والكسائي والفراء في كتاب (اللغات)"<sup>(٥)</sup>. وأشار إليه بعض ممن ترجموا للفراء كياقوت الحموي في معجم الأدباء<sup>(٦)</sup>. وابن النديم في الفهرست<sup>(٧)</sup>، والزركلي في الأعلام<sup>(٨)</sup>.

(١) المختار (٧١١/٢).

(٢) العين (٢٢٧/٤).

(٣) المختار (٦٤٣/٢ - ٦٤٤).

(٤) المختار (٩٩٥/٢).

(٥) المختار (١٥٠/١).

(٦) انظر معجم الأدباء (٢٨١٥/٦).

(٧) انظر الفهرست (٧٣/١).

(٨) انظر الأعلام (١٤٦/٨).

### **ثالثاً: كتب غيره التي أفاد منها ولم يسمها.**

لقد اعتمد ابن إدريس على عدد من الكتب التي رجع إليها ونقل منها دون أن ينص على أسمائها، وإنما اكتفى بعزو ما نقله منها إلى أصحابها في الكثير، كأن يقول: قال سيويه، وقال الفراء، وهو اختيار المبرد، وما إلى ذلك كما سيتضح فيما سيأتي. وهناك ثلاثة كتب أفاد منها المؤلف أو أشار إلى آراء أصحابها دون أن يسمها أو حتى دون أن يسمي أصحابها في الكتاب كله، ولكن بالرجوع إلى تلك الكتب والمقارنة يتضح أن المؤلف قد أفاد منها كما سيأتي أيضاً. ولعل اعتماد المؤلف رحمه الله على الحفظ هو ما جعله يغفل أسماء تلك الكتب ولا يشير إلى مضان تلك الآراء، وهذا أيضاً ما جعله ينقل بتصرف، فأغلب تلك الآراء التي نقلها المؤلف كانت بتصرف، بمعنى أن المؤلف كان عالماً بمضمون ما أراد نقله، فيشير إليه بالمعنى، وإن كان في كلامه ما يوهم أن هذا الكلام بنصه هو كلام المنقول عنه كما سيتضح فيما يأتي إن شاء الله. وسأورد تلك الكتب التي أفاد منها، مع مقابلة عبارة المؤلف بعبارة المصدر في مثالين أو ثلاثة.

#### **١- الكتاب لسيويه:**

أفاد منه المؤلف كثيراً، وقد أشرت إلى تلك المواضع التي أفاد فيها المؤلف من سيويه، ولكن الجدير بالذكر هنا أن المؤلف في إفادته من كتاب سيويه - ومن جميع الكتب الأخرى - كان ينقل عنه بالمعنى، ولا يكاد ينقل عنه بالنص، فالكثير من تلك الآراء والنقول التي أفادها من سيويه كانت بالمعنى. فمن ذلك إشارة المؤلف إلى أن سيويه قد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه جداً<sup>(١)</sup>. وجاءت عبارة سيويه في الكتاب على الشكل الآتي: "...ومثله في الحذف: لا عليك، فحذفوا الاسم. وقال: ما فيهم يفضلك في شيء، يريد ما فيهم أحد

(١) انظر المختار (٦٠/١).

يفضلك، كما أراد لا بأس عليك أو نحوه. والشواذ في كلامهم كثيرة" <sup>(١)</sup>. ومن ذلك أيضا قول المؤلف في توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ <sup>(٢)</sup> حيث قال: "قرأ نافع وابن عامر (ويعلم الذين) بالرفع. وقرأ الباقر والنصب. فالنصب على إضمار (أن). والرفع على الابتداء، ويجوز أن يكون خبر ابتداء محذوف. وهما قراءتان جيدتان؛ لأن المعطوف على حرف الجزاء وما عمل فيه لك فيه ثلاثة أوجه: أحدها: الرفع.... والثالث: الجزم (ويعلم الذين يجادلون) وهو اختيار سيبويه" <sup>(٣)</sup>. وقد جاءت الجملة في كتاب سيبويه على الشكل الآتي: "وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئا واحدا" <sup>(٤)</sup>. وهكذا في جميع تلك المواضع التي أفاد فيها المؤلف من كتاب سيبويه، إنما هي نقل بالمعنى.

## ٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

من ذلك قول المؤلف رحمه الله: "ومعنى قوله ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ <sup>(٥)</sup> لم يتغير بمر السنين عليه. وقد غلط من قال: هو مأخوذ من: أَسَنَّ يَأْسُنْ؛ لأنه لو كان كذلك لكان: لم يَتَأَسَّنْ. وأنكر الزجاج أن يكون مأخوذا من قوله تعالى ﴿مِنْ حِمْلٍ مَسْنُونٍ﴾ <sup>(٦)</sup> لأن المسنون المصبوب على سنن الطريق" <sup>(٧)</sup>. وقد جاءت العبارة في معاني الزجاج: "فأما من قال: إنه من تغير من أَسَنَّ الطعام

(١) الكتاب (١١٥/٢).

(٢) سورة: الشورى، الآية: ٣٥.

(٣) المختار (٧٩٣/٢).

(٤) الكتاب (٨٨/٣).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٦) سورة: الحجر، الآية: ٢٦ أو ٢٨، أو ٣٣.

(٧) المختار (١١٥/١ - ١١٦).

يَأْسَنُ فخطأً. وقد قال بعض النحويين إنه جائز أن يكون من (التغيير) من قولك حمياً مسنون، وكأن الأصل عنده (لم يتسنن) ولكنه أبدل من النون ياءً كما قال:

تقضي البازي إذا البازي كسر<sup>(١)</sup>

وهذا ليس من ذاك لأن (مسنون) إنما هو مصبوب على سنة الطريق<sup>(٢)</sup>. فهناك قولان مرفوضان في أصل كلمة (يتسنن) الأول: أن تكون مأخوذة من (أَسَنَ يَأْسَنُ). والثاني: أن تكون مأخوذة من قولك (حمياً مسنون). وكلا الوجهين مرفوضان لدى المؤلف والزجاج، وكلاهما موجودين في الكتابين، ولكن الزجاج لم يعلل رفضه للأول، وعلل رفضه للثاني، والمؤلف علل رفضه للأول. وقبل رفض الزجاج للثاني. ومن الملاحظ، أن عبارة المؤلف مشابهة لعبارة الزجاج إلى حد كبير.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول المؤلف في توجيه قراءة الفتح في (آزر) في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازَرَ﴾<sup>(٣)</sup>: "وللفتح تأويلان:... والثاني: أن يكون في موضع نصب بإضمار فعل يدل عليه الكلام، التقدير: وإذ قال إبراهيم لأبيه أتعخذ آزر، فعلى هذا يكون (آزر) اسم صنم، عن الزجاج"<sup>(٤)</sup>. وجاءت عبارة الزجاج على النحو الآتي: "بالنصب والضم، فمن قرأ بالضم فعلى النداء، المعنى: يا آزر أتعخذ أصناماً آلهة... وقيل: آزر اسم صنم، فإذا كان اسم صنم فموضعه نصب على إضمار الفعل، كأنه قال: وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتعخذ إلهاً؟ أتعخذ أصناماً آلهة؟"<sup>(٥)</sup>. فهذان مثالان وهناك العديد من الأمثلة لا يتسع المجال لذكرها<sup>(٦)</sup>.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (٤٢/١). وأدب الكاتب ٤٨٧، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وشرح المفصل (٢٥/١٠). وسر

صناعة الإعراب (٧٥٩/٢)، وبلا نسبة في الخصائص ٣٦٦. ومع الهوامع (٢٤٢/٣).

(٢) معاني القرآن وإعراجه للزجاج (٣٤٣/١ - ٣٤٤).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ٧٤.

(٤) المختار (٢٦٥/١).

(٥) معاني القرآن للزجاج (٢٦٥/٢).

(٦) أشار المحقق إلى أنه تم توثيق اثنين وثلاثين موضعاً من المواضع التي نقل فيها المؤلف عن الزجاج من كتاب الزجاج،

انظر مقدمة المحقق ٦٨.

وكل هذا يؤكد أن المؤلف قد اعتمد على كتاب الزجاج اعتمادا واضحا.

### ٣- معاني القرآن للفراء:

ومن أمثلة المواضع التي أفادها فيها المؤلف من "معاني القرآن" للفراء قوله: "فأما على قراءة حمزة ففي قوله ﴿وَلَا تَخْشَى﴾<sup>(١)</sup> وجهان: أحدهما: أن يكون مرفوعا على الاستئناف وهو أصحها. والثاني: أن يكون في موضع جزم، ولم يسقط الألف لأنه نوى بعلامة الجزم إسقاط الضمة المقدرة في الألف. واستدل الفراء على هذا الوجه بقول الشاعر:

هجوت زيان لما جئت معذرا من هجو زيان لم تهجو ولم تدع<sup>(٢)</sup>

فأثبت الواو في (لم تهجو) والفعل في موضع جزم<sup>(٣)</sup>. وعبارة الفراء في معاني القرآن: "ولو

نوى حمزة بقوله ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ الجزم وإن كانت فيه الياء كان صوابا، كما قال الشاعر:

هزي إليك الجذع يجنيك الجنى<sup>(٤)</sup>

ولم يقل: يجنك الجنى. وقال الآخر:

هجوت زيان لما جئت معذرا من هجو زيان لم تهجو ولم تدع<sup>(٥)</sup>

ومن أمثلة ذلك قول المؤلف: "قوله تعالى ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٦)</sup> قرأت الجماعة كذلك، إلا

ابن عامر فإنه أضاف فقراً ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾... فأما الجر ففيه وجهان: أحدهما: أن الفراء زعم

(١) سورة طه، الآية: ٧٧.

(٢) من البسيط، ينسب لعمر بن العلاء في: نزهة الألباء ٣١. ومعجم الأدباء (٣/١٣١٧). والبيت من شواهد: معاني القرآن للفراء (١/١٦٢). والإنصاف (١/٢٤). وشرح المفصل (١٠/١٠٤). وشرح التسهيل (١/٥٦). وارتشاف الضرب (٥/٢٣٨٧)، والبحر المحيط (٦/٣٢). والحزانة (٩/٣٥٩).

(٣) المختار (١/٥٥٣ - ٥٥٤).

(٤) من الرجز، لم أقف على قائله وهو في معاني الفراء (١/١٦١). وتفسير الطبري (١٦/١٢٢). و حجة القراءات ٣٦٤. وتاج العروس (٣٧/٣٧٧).

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/١٨٧ - ١٨٨).

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ٣٢.

أنه أضاف إحداهما إلى الأخرى لاختلاف اللفظين، وإن كانا شيئاً واحداً، ومثله قوله: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(١)</sup> فأضاف الحق إلى اليقين، وهما لمعنى واحد لاختلاف اللفظين، ومثله صلاة الأولى<sup>(٢)</sup>. وجاءت عبارة الفراء في معانيه كما يأتي: "وقوله: ﴿وَكُدَّارُ الْآخِرَةِ﴾، جعلت الدار هاهنا اسماً، وجعلت الآخرة من صفتها، وأضيفت في غير هذا الموضع، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ والحق هو اليقين؛ كما أن الدار هي الآخرة. وكذلك أتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى. ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه؛ كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس"<sup>(٣)</sup>.

#### ٤- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى:

من ذلك قول المؤلف: "وقال أبو عبيدة: النَّصْبُ: الضُّرُّ، والنَّصَبُ: التَّعَبُ، والنَّصْبُ: واحد الأنصاب"<sup>(٤)</sup>. وجاءت عبارة أبو عبيدة: "تقول العرب: أنصبني أي عذبني وبرح بي وبعضهم يقول: نصبني والنصب إذا فتحت وحركت حروفها كانت من الأعياء، والنصب إذا فتح أولها وأسكن ثانيها واحدة أنصاب الحرم وكل شيء نصبته وجعلته علماً يقال: لا نصبتك نصب العود"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك قول المؤلف: "وقال أبو عبيدة: معنى ﴿وَأَلِيلَ إِذْ أَدْبَرَ﴾<sup>(٦)</sup> أي: دبر النهار، كأنه جاء بعده، من قولهم: دبرني فلان، إذا جاء بعدي"<sup>(٧)</sup>. وقال أبو عبيدة في مجازة: ﴿وَأَلِيلَ إِذْ أَدْبَرَ﴾

(١) سورة: الواقعة، الآية: ٩٥.

(٢) المختار (١/٢٥١ - ٢٥٢).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/٣٣٠).

(٤) المختار (٢/٧٥٩).

(٥) مجاز القرآن (٢/١٨٤).

(٦) سورة: المدثر، الآية: ٣٣.

(٧) المختار (٢/٩٣٨).

﴿إِذَا أَدْبَرَ النَّهَارَ فَكَانَ فِي آخِرِهِ، يُقَالُ: دَبَّرَنِي جَاءَ خَلْفِي وَإِذَا أَدْبَرَ إِذَا وَلَّى﴾<sup>(١)</sup>. ولكن ما يمكن قوله هنا أن إفادة المؤلف من مجاز القرآن لأبي عبيدة كان قليلا جدا فهو لا يتجاوز الثلاثة مواضع.

## ٥- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش الأوسط:

من ذلك قول المؤلف في توجيه قراءة الجماعة في قوله تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>(٢)</sup> قال المؤلف: "وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: ما قاله الأخفش: وقولوا للناس قولاً ذا حُسْنٍ، فحذف الأول وأقام الثاني مقامه"<sup>(٣)</sup>. وعبارة الأخفش: "وقال ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾"<sup>(٤)</sup> فهو على أحد وجهين إما أن يكون يراد بـ"الحسن" "الحسن" كما تقول: "البُخل" و"البخل"، وإما أن يكون جعل "الحسن" هو "الحسن" في التشبيه كما تقول: "إِنَّمَا أَنْتَ أَكَلٌ وَشُرْبٌ". قال الشاعر:

وَحَيْلٌ قَدْ ذَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ      نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(٥)</sup>

"ذَلَفَتْ": "قَصَدَتْ" فجعل التحية ضرباً. وهذه الكلمة في الكلام ليست بكثيرة وقد جاءت في القرآن"<sup>(٦)</sup>. ومن الواضح الاختلاف الشديد بين النقلين، ولكنهما يحملان نفس الفكرة، فالمؤلف كان ينقل عنه وعن غيره بالمعنى، ويعتمد إلى قوله: "قال فلان:..." ولا يعني هذا عند المؤلف أنه نقله بالنص، بل يعني أن الفكرة فكرة من أشار إليه كما رأينا في جميع ما

(١) مجاز القرآن (٢/٢٧٥).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) المختار (١/٦٠).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٨٣.

(٥) من الوافر، لعمر بن معديكرب الزبيدي. في شعره ١٤٩، وهو في الكتاب (٢/٣٢٣) والمقتضب (٢/٢٠). ومعاني

القرآن للأخفش (١/١٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٨٠) وفي الخصائص الشطر الثاني ٢٩٠. وكذلك في

الخزانة (٩/٢٥٧).

(٦) معاني القرآن للأخفش (١/١٣٤).



سبق، وبالمناسبة فإن المؤلف عندما ينقل شيئاً بالنص فإنه يشير إلى ذلك بقوله "نصاً" وستأتي الإشارة إليه لاحقاً إن شاء الله. ومن أمثلة استفادة المؤلف من كتاب الأخفش قوله في قول الله تعالى (ألم، الله) من آل عمران: "وقد أجاز أبو الحسن الأخفش كسر الميم في الوصل على أصل التقاء الساكنين"<sup>(١)</sup>. قال الأخفش في معانيه: "وقال ﴿الْمَ﴾ **الله** لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾" فالميم مفتوحة لأنها لقيها حرف ساكن فلم يكن من حركتها بد. فان قيل: "فهلأ حركت بالجر؟" فان هذا لا يلزم فيها [و] إنما أرادوا الحركة، فإذا حركوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها، ولو كانت كسرت لجاز ولا أعلمها إلا لغة"<sup>(٣)</sup>. فالمؤلف أشار إلى مذهب الأخفش، الذي أورده في كتابه. ولكن إفادة المؤلف من معاني الأخفش كانت قليلة جداً، فقد كانت إفادته من معاني الزجاج أكثر وأوسع، وكان هو مصدره الأول.

## ٦- المقتضب للمبرد:

أشار المؤلف إلى الخلاف في ياء الجمع فقال: "والياء في جمع المذكر مختلف فيها. قال الأخفش: هي دلالة على الإعراب، وهو اختيار أبي العباس. وقال سيبويه: هي حرف إعراب. وقال الجرمي: انقلابها إعراب، وقال الزيايدي: هي الإعراب"<sup>(٤)</sup>. وجاء في المقتضب للمبرد: "فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب. وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وكان غيرها يزعم أن الألف والياء هما الإعراب.... والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أن يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها؛ كما كان في الدال من زيد، ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا

(١) المختار (١/١٣٨).

(٢) سورة: آل عمران، الآيتان: ١-٢.

(٣) معاني الأخفش (١/٢٢).

(٤) المختار (١/١٨٥).

يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف"<sup>(١)</sup>. فالمؤلف نقل هذا الخلاف وأشار إلى اختيار المبرد، وأنت تجد هذا الخلاف في المقتضب وتجد فيه أيضا اختيار المبرد. وأكثر ما نسبته المؤلف للمبرد موجود في كتابه "المقتضب"، وهذا يؤكد إفادة المؤلف من المقتضب.

## ٧- كتابا "معاني القرآن" و"إعراب القرآن" للنحاس:

لم يشر المؤلف إلى النحاس ولا لأي من كتابيه في أي موضع من الكتاب، ولكن المحقق أشار إلى أن المؤلف قد أفاد من كتابيه (معاني القرآن) و(إعراب القرآن) في مواضع كثيرة<sup>(٢)</sup>، وبالنظر في تلك المواضع التي أشار إليها المحقق نجد أن هناك تشابها كبيرا بين ما يقوله المؤلف وبين ما يذكره النحاس، من ذلك قول المؤلف: "وقال بعضهم: الغرفة: ملء الكف، والغرفة: المرة الواحدة. والله أعلم بالصواب"<sup>(٣)</sup>. هكذا قال المؤلف. وقد جاءت عبارة النحاس في معاني القرآن على النحو الآتي: "قال أبو جعفر الغرفة في اللغة ملء الكف أو المغرفة والغرفة الفعلة الواحدة"<sup>(٤)</sup>.

وفي موضع آخر قال المؤلف: " (فَأَمَّا (قَسِيَّةٌ) فَتَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (فَعِيلَةً) بِمَعْنَى (فَاعِلَةٍ)، فَقَسِيَّةٌ وَقَاسِيَةٌ، كَعَلِيَّةٌ وَعَالِيَّةٌ، وَشَهِيدَةٌ وَشَاهِدَةٌ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ... )"<sup>(٥)</sup>. وجاءت عبارة النحاس: "وتقرأ (قسية) والقاسية، كما تقول (عليه) و(عالية) و(علي) و(عال) بمعنى واحد. والقول الآخر معنى (قسية): ليست بخالصة الإيمان، أي فيها نفاق. قال أبو جعفر: وهذا قول حسن لأنه يقال درهم قسي إذا كان مغشوشا بنحاس أو غيره. قال أبو جعفر وأولى

(١) المقتضب (١٥٣/٢ - ١٥٤).

(٢) انظر مقدمة المحقق ٦٩.

(٣) المختار (١١٢/١).

(٤) معاني القرآن للنحاس (١٥٣/١).

(٥) المختار (٢٢٦/١).

ما فيه أن تكون (قسية) بمعنى قاسية مثل (زكية) و(زاكية) إلا أن (فعيلة) أبلغ من (فاعلة)"<sup>(١)</sup>. ومن ذلك أيضا قوله في قول الله تعالى ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> -: "قرأت السبعة بكسر الكاف. وقرأ يعقوب (كُبره) بالضم، وهي قراءة حميد الأعرج. وأنكر أبو عمرو ضم الكاف وقال: ذلك في السن. يعني قول العرب: الولاء للكُبر. يعنون: أقعدهم في النسب"<sup>(٣)</sup>. وقال النحاس: "وقرأ حميد بن قيس ويعقوب ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾ بضم الكاف، قال يعقوب: كما تقول الذي تولى عظمه. قال الفراء هو وجه جيد في النحو. قال أبو جعفر: وخالفه في ذلك الرؤساء من النحويين، قيل لأبي عمرو بن العلاء: أتقرأ (والذي تولى كُبره) فقال: لا، إنما الكبير في النسب. قال أبو جعفر: يريد أنه يقال الكبير من ولد فلان لفلان"<sup>(٤)</sup>. فالمؤلف في هذا الموضع نقل إنكار أبي عمرو للقراءة وحجته، وكذلك النحاس نقل إنكاره وحجته. وقبل هذا نقل إشارة النحاس إلى من قرأ القراءة وكذلك فعل المؤلف. كل هذا يؤيد كون المؤلف أفاد من كتاب معاني القرآن للنحاس. ومن خلال هذا يمكن القول إن المؤلف قد أفاد من معاني القرآن للزجاج، وإن لم يصرح بذكر الكتاب، فقد نقل عن الزجاج في أكثر من موضع، وهناك الكثير من الأقوال للعلماء الذين أفاد منهم المؤلف، كالمازني موجودة في معاني الزجاج، وهذا يدل على أن المؤلف قد أفاد من هذا الكتاب.

## ٨- تفسير الطبري:

لم يصرح المؤلف بذكر الطبري ولا بذكر كتابه، ولكنه في بعض الأحيان يشير إليه بقوله "قال بعض أهل العلم" أو ما شابه ذلك، وقد أشار محقق الكتاب إلى أن المؤلف قد أفاد من الطبري

(١) معاني القرآن للنحاس (٢/٢٨١).

(٢) سورة: النور، الآية: ١١.

(٣) المختار (٢/٦٠٥).

(٤) معاني النحاس (٤/٥٠٩).

في أكثر من موضع ولكنه لم يسمه ولم يشر إليه البتة<sup>(١)</sup>، وبالرجوع إلى تلك المواضع في كلا الكتابين ظهر أن هناك تشابها واضحا بين ما يقوله المؤلف وبين ما يقوله الطبري، وبالمثال يتضح المقال.

ففي توجيه المؤلف لقراءة الجماعة في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾<sup>(٢)</sup> أشار في الوجه الثاني من التوجيهين اللذين أوردهما حيث قال: "الثاني: وما كان لنبي أن يخان. يروى ذلك عن الحسن. وقال بعض أهل العلم: هذا الوجه لا معنى له، لا يجوز أن يخان نبي ولا غيره"<sup>(٣)</sup>. وبالرجوع إلى ما قاله الطبري نلاحظ أنه هو المعنى بقول المؤلف؛ فقد قال الطبري بعد أن عرض الأقوال المختلفة في القراءة والتوجيهات واختار منها ما يراه قويا، قال: "فإن قال قائل ممن قرأ ذلك كذلك: فأولى منه: وما كان لنبي أن يخونه أصحابه. إن كان ذلك كما ذكرت، ولم يعقب الله قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ إلا بالوعيد على الغلول، ولكنه إنما وجب الحكم بالصحة لقراءة من قرأ: (يُغَلَّ) بضم الياء وفتح الغين؛ لأن معنى ذلك: وما كان للنبي أن يغله أصحابه فيخونوه في الغنائم. قيل له: أفكان لهم أن يغلوا غير النبي صلى الله عليه وسلم فيخونون، حتى خُصُّوا بالنهي عن خيانة النبي صلى الله عليه وسلم. فإن قالوا نعم، خرجوا من قول أهل الإسلام، لأن الله لم يبيح خيانة أحد في قول أحد من أهل الإسلام قط..."<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة أيضا قول المؤلف: "وأنكر بعض أهل العلم ﴿عَقَّدْتُمُ﴾<sup>(٥)</sup> بالتشديد، وكان من اعتلاله أن قال: المؤاخذه تقع بحلف مرة واحدة، فلا معنى للتشديد المؤذن بالتكرير. وهذا سهو منه"<sup>(٦)</sup>. وقال الطبري في تفسيره: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ

(١) انظر مقدمة المحقق ٦٩.

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ١٦١.

(٣) المختار (١/١٧٧-١٧٨).

(٤) تفسير الطبري (٦/٢٠٠-٢٠١).

(٥) سورة: المائدة، الآية: ٨٩.

(٦) المختار (١/٢٣٨).

بتخفيف القاف، وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل (فَعَّلَتْ) في كلام إلا فيما يكون فيه تردد مرة بعد مرة، مثل قولهم: شددت على فلان في كذا. إذا كرر عليه الشدة مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعل مرة واحدة، قيل: شَدَّدْتُ عليه. بالتخفيف. وقد أجمع الجميع لا خلاف بينهم، أن اليمين التي تجب بالحنث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة وإن لم يكررها الحالف مرّات، وكان معلوماً بذلك أن الله مؤاخِذُ الحالف العاقد قلبه على حلفه، وإن لم يكرره ولم يردده. وإذا كان كذلك، لم يكن لتشديد القاف من (عَقَّدْتُم) وجه مفهوم<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قول المؤلف في توجيه قراءة أبي عمرو وأهل الحجاز وأهل الشام بالإضافة في قوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(٢)</sup> - حيث قال: "وأنكر بعضهم الإضافة، وزعم أنه أضاف إلى نفسه؛ لأنه توهم أن الجزاء هو المثل"<sup>(٣)</sup>. قال ابن جرير في تفسيره: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(٤)</sup> بتنوين الجزاء ورفع المثل؛ لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه..."<sup>(٥)</sup>.

إلى غير ذلك من المواضع التي ذكرها المؤلف، ومن الملاحظ أن المؤلف في جميع هذه المواضع يشير إلى أن هناك من قال بهذا القول "وقال بعض أهل العلم" أو "وأنكر بعض أهل العلم" إلى غير ذلك من العبارات التي توحى بأن المؤلف قد أخذها من أقوال الطبري في تفسيره.

تلك هي أهم المصادر التي أفاد منها المؤلف والتي استطعت أن أقف عليها. يضاف إلى ذلك تلك المصادر المجهولة التي تردت في الكتاب كأن يقول: "قال بعض أهل العلم" أو: "قال النحاة" أو "بعض النحاة" أو أهل اللغة" أو "أهل المعاني" أو "أهل التأويل" وما شابه ذلك فهي متناثرة في ثنايا الكتاب ويصعب توثيقها.

(١) تفسير الطبري (٦١٧/٨).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٩٥.

(٣) المختار (٢٣٨/١ - ٢٣٩).

(٤) سورة: المائدة، الآية: ٩٥.

(٥) تفسير الطبري (٦٨٠/٨).

## الفصل الثاني

### منهج المؤلف في الكتاب

وفيه:

- المبحث الأول: طريقته في عرض الآيات والقراءات القرآنية.
- المبحث الثاني: طريقته في الإعراب.
- المبحث الثالث: طريقته في عرض الخلاف النحوي. والصرفي.
- المبحث الرابع: طريقته في النقل والتوثيق.
- المبحث الخامس: عنايته بالتعليل النحوي.
- المبحث السادس: أهم المصطلحات النحوية التي استعملها في توجيهاته.
- المبحث السابع: عنايته بالتفسير وشرح الغريب.
- المبحث الثامن: تجنب التكرار والأخذ بالإحالة.
- المبحث التاسع: الاستطراد.

## المبحث الأول

### طريقته في عرض الآيات والقراءات القرآنية

#### أولاً: طريقته في عرض الآيات:

ابتدأ المؤلف كتابه "المختار" بمقدمة يسيرة لم تتجاوز الصفحة الواحدة، أورد في بدايتها الغرض من تأليف الكتاب، وأشار فيها إلى القراء الثمانية بأسمائهم، وأشار في أثناء ذلك إلى ما تعارف عليه العلماء من تسميات لأولئك القراء. كأهل الكوفة والشام.... وبعد ذلك أشار بإيجاز إلى منهجه في الكتاب من اختصار وتنكب للإطالة...

ولم يبدأ المؤلف بذكر شيء من تلك المقدمات التي اعتاد المصنفون في هذا العلم أن يبدأوا بها كأسانيد القراء ورواتهم للقراءة، وما إلى ذلك.

وقد بدأ المؤلف بفرش الحروف مباشرة مبتدئاً بسورة الفاتحة، ثم سورة البقرة إلى أن وصل إلى الآية العاشرة، وأشار إلى ما فيها من اختلاف بين القراء، ثم ذكر باب الهمز، تناول فيه مذاهب القراء المختلفة في الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة، ثم الهمزتين من كلمتين، مثبتي في ثانياً ذلك حجة كل مذهب. ثم أشار إلى القراءة في الآية الثالثة عشر، ثم قوله تعالى ﴿قِيلَ

﴿<sup>(١)</sup> وجمع معها الكلمات المماثلة لها من سور القرآن، وتحدث عن هذه الكلمات صرفياً من حيث أصول الكلمة<sup>(٢)</sup>. ثم انتقل إلى ذكر باب الإدغام<sup>(٣)</sup>، ثم باب الإمالة<sup>(٤)</sup>، أشار فيه إلى بعض الكلمات من القرآن وكيف كانت قراءة القراء فعلاً لكل مذهب. ثم أشار إلى التفخيم فيما لا يزيد عن ثلاثة أسطر<sup>(٥)</sup>، ثم أفرد ثلاثة فصول لم يعنون لها كلها تحدث فيها عن أصول

(١) سورة: البقرة، الآية: ١١.

(٢) انظر المختار (١٩/١).

(٣) انظر المختار (٢١/١).

(٤) انظر المختار (٢٧/١).

(٥) انظر المختار (٣٠/١).

الإمالة لدى القراء، وحججهم والخلاف فيها. ثم استأنف المؤلف بعد ذلك حديثه عن الآيات القرآنية إلى نهاية الكتاب.

ترتيب السور: اعتمد المؤلف في كتابه ترتيب السور مبتدئاً بفتحة الكتاب، ومنتهاً بسور المسد، دون أن يخالف في ذلك الترتيب المشهور للسور.

والمؤلف لا يذكر في كتابه إلا السور التي فيها خلاف بين القراء الثمانية، فأما تلك السور التي ليس فيها خلاف فإنه لم يشر إليها، وهي الفلق، والنصر، والكوثر، والفيل، والعاديات، والتين، والشرح، والضحي، والليل، والجمعة.

كما أهمل المؤلف ذكر عدد من السور فيها خلاف بين القراء الثمانية، وهي: العلق<sup>(١)</sup>، والعصر<sup>(٢)</sup>، والماعون<sup>(٣)</sup>، والناس<sup>(٤)</sup>. ولم يتعرض المؤلف لسورة الإخلاص في موضعها المفترض بعد سورة المسد، ولكنه لما وصل إلى ذلك الموضع قال: "وقد ذكرنا ما في سورة (الإخلاص) من الخلاف في سورة البقرة"<sup>(٥)</sup>. وهو يشير إلى موضع في سورة البقرة تعرض فيه لخلاف القراء حول كلمة ﴿هَٰزُوا﴾<sup>(٦)</sup>، وهذا الخلاف شبيه إلى حد ما بالخلاف الذي في سورة الإخلاص، ففي الإخلاص خلاف في قوله تعالى ﴿كُفُّوا﴾<sup>(٧)</sup> فخفف مع الهمز حمزة ويعقوب، وثقل من غير همز: حفص، وقرأ الباقر: بالتثقيب والهمز<sup>(٨)</sup>. وهو مشابه لما أورده المؤلف في الكلمة في سورة البقرة، ولكنه لم يشر إلى سورة الإخلاص في البقرة.

(١) انظر كتاب "التلخيص في القراءات الثمان" ٤٧٤.

(٢) انظر كتاب "التلخيص في القراءات الثمان" ٤٨٠.

(٣) انظر كتاب "التلخيص في القراءات الثمان" ٤٧٣.

(٤) انظر كتاب "التلخيص في القراءات الثمان" ٤٨٧.

(٥) المختار (١٠٠١/٢).

(٦) سورة: البقرة، الآية: ٦٧.

(٧) الآية: ٤.

(٨) انظر "التلخيص في القراءات الثمان" ٤٨٦.



تسمية السور: اعتمد المؤلف في الغالب تسمية السور بالأسماء المعروفة والمشهورة، ولم يخالف في ذلك إلا في تسمية بعض السور فمثلاً سمى "سورة الإسراء" بـ "سورة بني إسرائيل"، وهي تسمية أوردتها العديد من العلماء<sup>(١)</sup>. كما سمى "غافر" بـ "سورة المؤمن" وسمى "الشورى" بـ "عسق"، وسمى "النجم" بـ "والنجم"، وسمى "القلم" بـ "سورة (ن)"؛ هذه مجمل التسميات التي كان فيها خلاف للمشهور من التسميات. وهذه التسميات معروفة ومتداولة في كتب العلماء، ولولا خشية الإطالة وخشية الخروج عن الموضوع لأوردت أسماء بعض الكتب التي استعملت تلك التسميات.

وكان من منهج المؤلف في تسمية بعض السور أن يسميها بأوائل آياتها، من ذلك تسميته "سورة المعارج" بـ "سأل سائل" وتسميته "سورة النبأ" بـ "عم يتساءلون"، وتسميته "سورة النازعات" بـ "والنازعات" و "التكاثر" بـ "أهاكم"، و "سورة قريش" بـ "سورة (إيلاف)".

وقد بدأ المؤلف الكتاب كما أشرت بسورة الفاتحة، وبدأ بقوله "ذكر ما اختلفوا فيه من أم الكتاب"، وهو عندما يبدأ في أي سورة إما أن يبدأ بقوله "سورة كذا" ثم يشير إلى اختلاف القراء. وإما أن يبدأ بقوله "ومن سورة كذا" والأخير هو الأقل، وكثر في بداية الكتاب، ومن ثم اعتمد البداية بذكر اسم السورة فقط.

وهو يمهّد للآية المقروءة بما يشعر أنها آية فيقول في الأغلب: "وقوله تعالى" أو "قوله"، أو "قال تعالى". ثم يشير للاختلاف بين القراء.

والمؤلف في غالب كتابه التزم ترتيب آيات السورة الواحدة ترتيباً سليماً ملتزماً ترتيبها المعهود، ولكنه مع ذلك لم يسلم من الخلل أحياناً، فقدم بعض الآيات على بعض، وأخر بعضها على بعض، ولعل هذا راجع إلى أن المؤلف — وكما ذكر هو في المقدمة — ارتحل إملاء

(١) انظر تسميتها بسورة بني إسرائيل في: "أحكام القرآن" للحصص (١٧/٥).

الكتاب، وهذا يعني أنه قد يقع في تقديم بعض الآيات على بعض، وكذلك قد يجعله يغفل بعض القراءات كما ستأتي الإشارة إليه.

ومن أمثلة تقديمه بعض الآي على بعض:

١- من سورة البقرة:

◊ تأخيره الآيات ٢٨، ٢٩، و٣٨، بعد الآية ٥١.

◊ في الآية ١٤٤، قدم قوله تعالى ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ على قوله تعالى ﴿لَرَأَوْفٌ رَّحِيمٌ﴾ من الآية ١٤٣.

◊ في الآية ٢٦٥ أخر قوله تعالى ﴿أَكْلَهَا﴾ لما بعد قوله تعالى ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ من الآية ٢٧٩.

٢- من سورة آل عمران:

◊ قدم قوله تعالى ﴿يَبْغُوتُ﴾ من الآية ٨٣، على الآية ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ﴾ من الآية ٨١.

◊ تأخيره قوله تعالى ﴿فَتَلَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ من الآية ١٦٩، لما بعد قوله تعالى ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ من الآية ١٧٩.

٣- من سورة النساء:

◊ تأخيره قوله تعالى ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ من الآية ٣٢، بعد الآية ٤٢.

◊ تقديمه الآية ١٥٤، على الآية ١٥٢.

٤- من سورة المائدة:

◊ تأخيره الآية ٤٤، بعد الآية ٦٠.

٥- سورة الأنعام:

◊ تأخيره الآية ٤٤، بعد الآية ٥٥.

◊ تأخيره قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ من الآية ١٤١، بعد الآية ١٤٥.

وقد ذكر جزء من هذه الآية وهو قوله ﴿مُخَلِّفًا أَكْلَهُ﴾ في موضعها المفترض.

◊ تأخيره الآية ١٥٨، بعد الآية ١٥٩.

٦- سورة الأعراف:

◊ تقديمه الآية ٦٢، إلى ما بعد الآية ٥٧.

◊ تأخيره الآية ٥٤، بعد الآية ٥٩.

◊ تقديمه الآية ١٢٣، قبل الآية ١١٣.

◊ تقديمه الآية ١١٧، قبل الآية ١١٢.

◊ تأخيره الآية ١٥٧، بعد الآية ١٦٤.

◊ تأخير الآية ١٨٠، بعد الآية ١٩٠.

◊ تأخيره الآية ٢٠١، بعد ٢٠٢.

◊ تأخيره الآية ١٩٥، بعد الآية ٢٠١.

٧- سورة الأنفال:

◊ تأخيره الآية ٦٦، بعد الآية ٧٠.

٨- سورة التوبة:

◊ تأخيره الآية ٩٨، بعد الآية ١٠٠.

٩- سورة يونس:

◊ تأخيره قوله ﴿ضِيَآءٌ﴾ من الآية ٥، بعد الآية ١١.

◊ تأخيره الآية ١٦، بعد الآية ٢١.

◊ تأخيره الآية ٥٨، بعد الآية ٦١.

◊ تأخيره الآية ٨٨، بعد الآية ٩٠.

◊ تقلب الآية ١٠٣، قبل الآية ٩٢.

## ١٠ - سورة هود:

◇ تأخيره الآية ٢٧، بعد الآية ٢٨.

هذه بعض النماذج وليس المقام مقام حصر.

وقد يقدم المؤلف بعض أجزاء الآي على بعض، وهذا قليل جدا. ومن أمثلة ذلك:

◇ تقديمه قوله تعالى ﴿وَرِضْوَاتٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ على قوله ﴿قُلْ أُوْنِيتُكُمْ

﴿من الآية ١٥ من سورة آل عمران.

◇ تقديمه قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ﴾ على قوله ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ

﴿من الآية ٢٤، من سورة النساء.

◇ تقديمه قوله تعالى ﴿لَّيْنٍ أَنجَنَّا﴾ على قوله ﴿وَحَقِيقَةً﴾ من الآية ٦٣،

من سورة الأنعام.

◇ تقديمه قوله تعالى ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ على قوله ﴿أَبْ

﴿فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ من الآية ٦٦، من سورة الأنفال.

◇ تقديمه قوله ﴿يُقْصِلُ الْآيَاتِ﴾ على قوله ﴿ضِيَاءٌ﴾ من الآية ٥ من

سورة يونس.

◇ تقديمه قوله تعالى ﴿يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ على قوله ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ

﴿كِتَابًا﴾ من الآية ١٣، من سورة الإسراء.

هذه نماذج، وهي قليلة جدا في الكتاب، فالغالب عليه كما قلنا ترتيب آيات السورة كما

جاءت في المصحف، وليس الموطن موطن حصر.

وقد يتناول المؤلف الآية التي فيها أكثر من كلمة، فيشير إلى كلمتين مثلا مما فيه خلاف بين

القراء، ثم ينتقل إلى آية أو أكثر بعدها ثم يعود إلى كلمة من الآية السابقة، وهو بهذا يجزئ

كلمات الآية الواحدة فلا يجمع بينها، ويدخل بينها الآيات الأخرى، وهذا قليل جدا، من

أمثلته:

عرضه لقول الله تعالى ﴿إِحْسَنَّا﴾ ، ثم قوله ﴿كَرَّهَا﴾ من الآية ١٥ ، من سورة الأحقاف ، ثم انتقل إلى الآيات ١٦ و ١٩ و ٢٠ ثم عاد إلى قوله تعالى ﴿وَفِصْلَهُ﴾ من الآية ١٥ .  
ومنه تناوله لقوله تعالى ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ من الآية السادسة ، من سورة القمر ، ثم الآية ٨ ، ثم عاد لقول الله تعالى ﴿إِلَى شَيْءٍ نُّكَرٍ﴾ (١) من الآية السابقة . وهذا قليل جدا .

### وقد اختلف أسلوب المؤلف في عرض الآيات القرآنية المشتملة على أحرف القراءات القرآنية:

- أ- فتارة يقتصر من الآية على موطن الشاهد، ولو كان كلمة واحدة. أو كلمتين.
- ب- وتارة يذكر موطن الشاهد ومعه من الألفاظ ما يتم به المعنى، أو ما تتميز به الآية، وإن لم تؤد معنى كاملا.
- ت- وتارة يورد الآية كاملة، وهو قليل إلا إن كانت الآية قصيرة، ولا يتم المعنى إلا بذكرها، أو كانت الآية كلها موطن شاهد.

فمن الآيات التي اقتصر فيها على موطن الشاهد، ولو كان كلمة أو كلمتين:

قوله تعالى ﴿الْصِّرَاطَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿الْقُدُسِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿يَبْغُوتُ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿ضِعْفًا﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿يُدْخِلُهُ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿تَوَفَّتْهُ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿أَسْتَهْوَتْهُ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿فَسْتَقَرُّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾<sup>(٨)</sup>،

(١) سورة الفاتحة: الآية: ٦.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٨٧.

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ٨٣.

(٤) سورة: النساء، الآية: ٩.

(٥) سورة: النساء، الآية: ١٤.

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ٦١.

(٧) سورة: الأنعام، الآية: ٦١ و ٧١.

(٨) سورة: الأنعام، الآية: ٩٨.

﴿الرَّيْحَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿مُدْخَلًا﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿هَارٍ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿أَرْجَةً وَأَخَاهُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿ضِيَاءَ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿إِحْسَنًا﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿ضِرَىٰ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿فَسْحَقًا﴾<sup>(٨)</sup>.

ومن النوع الثاني الذي يذكر فيه موطن الشاهد ومعه من الألفاظ ما يتم به المعنى، أو ما تتميز به الآية، وإن لم تؤد معنى كاملاً:

قوله تعالى ﴿وَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ﴾<sup>(١٠)</sup>، و﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>(١١)</sup>، و﴿وَلِئِنْ هَذِهِ أُمُتُكُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>، و﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(١٣)</sup>، و﴿أَرْبَعُ شَهْدَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(١٤)</sup>، و﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾<sup>(١٥)</sup>، و﴿تَشَقَّقُ السَّمَاءُ﴾<sup>(١٦)</sup>، و﴿مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ﴾<sup>(١٧)</sup>، و﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾<sup>(١٨)</sup>، و﴿وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا

(١) سورة: الأعراف، الآية: ٥٧.

(٢) سورة: التوبة، الآية: ٥٧.

(٣) سورة: التوبة، الآية: ١٠٩.

(٤) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

(٥) سورة: يونس، الآية: ٥.

(٦) سورة: الأحقاف، الآية: ١٥.

(٧) سورة: النجم، الآية: ٢٢.

(٨) سورة: الملك، الآية: ١١.

(٩) سورة: المائدة، الآية: ١٦٦.

(١٠) سورة: الأنعام، الآية: ٨٣.

(١١) سورة: الأنعام، الآية: ١٢٥.

(١٢) سورة: المؤمنون، الآية: ٥٢.

(١٣) سورة: المؤمنون، الآية: ١١١.

(١٤) سورة: النور، الآية: ٦.

(١٥) سورة: الفرقان، الآية: ١٩.

(١٦) سورة: الفرقان، الآية: ٢٥.

(١٧) سورة: النمل، الآية: ٨٩.

(١٨) سورة: القصص، الآية: ٢٣.

هُوَ مَعَهُمْ<sup>(١)</sup>.

ومن النوع الثالث الذي أورد فيه المؤلف الآية كاملة:

قوله تعالى ﴿فَكَ رَقَبَةٍ ۖ﴾ (١٣) ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ﴾ (١١) ، و﴿وَأَلِيلٌ إِذَا يَسَّرَ ۖ﴾ (٤) ، و﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً ۖ﴾ (٤) ، و﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِرُونَ ۖ﴾ (٢٣) ، و﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ۖ﴾ (٦) ، و﴿وَأَلِيلٌ إِذَا أَذْبَرَ ۖ﴾ (٢٣) ، و﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ۖ﴾ (١١) . إلى غير ذلك من الأمثلة، ولكن هذا النوع قليل جدا.

### إغفاله بعض الآيات التي لم يتعرض لها:

سبقت الإشارة لتلك السور التي أغفل المؤلف الحديث عنها، وفي الجانب الآخر نجد أن المؤلف قد أغفل ذكر بعض الآيات القرآنية التي حوت خلافا بين القراء الثمانية، أو أغفل ذكر قراءة من القراءات، ولكن هذا يعد قليلا جدا، إذا ما قيس بما أورده المؤلف من آيات، أما الآيات أو القراءات التي أغفلها المؤلف فهي:

- (١) من سورة البقرة: رواية أبي بكر في الآية ٢٦٠، ﴿جُزْءًا ۖ﴾<sup>(٩)</sup>.
- (٢) من سورة آل عمران: رواية رويس، في الآية ١٩٦، ﴿لَا يَغْرُنْكَ ۖ﴾<sup>(١٠)</sup>.
- (٣) من سورة الأنعام:

(١) سورة: المجادلة، الآية: ٧.

(٢) البلد، الآيتان: ١٣-١٤.

(٣) سورة: الفجر، الآية: ٤.

(٤) سورة: الغاشية، الآية: ٤.

(٥) سورة: المرسلات، الآية: ٢٣.

(٦) سورة: المرسلات، الآية: ٦.

(٧) سورة: المدثر، الآية: ٣٣.

(٨) سورة: سورة (ن)، الآية: ١٤.

(٩) انظر التذكرة في القراءات الثمان (٢٠٩). والتلخيص ٢٢٠.

(١٠) انظر التذكرة: ٢٣٠، والتلخيص: ٢٣٨.

○ رواية حفص وروح، بالياء في الآية ١٢٨، ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

○ قراءة ابن عامر، بالتاء، في الآية: ١٣٢، ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٤) من سورة الأنفال:

○ رواية رويس، في الآية ٣٩، ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup> بالخطاب.

○ ورواية ورش و رويس، بتشديد الهاء، في قوله ﴿تَرْهَبُونَ﴾ من الآية ٦٠<sup>(٤)</sup>.

(٥) من سورة يونس:

○ قراءة قبل، في الآية ١٦، بلام دون ألف في قوله: ﴿وَلَا ذُرَاكُمْ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

○ ورواية رويس، في الآية ٥٨، ﴿فَلْتَقَرَّحُوا﴾، على الخطاب<sup>(٦)</sup>.

○ وقراءة رويس في الآية الثامنة والخمسين ﴿مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء، فقد نسبها

المؤلف لابن عامر وحده، وقد قرأها معه كذلك رويسا<sup>(٧)</sup>.

(٦) من سورة مريم: قراءة رويس في الآية الثالثة والستون، ﴿نُورَتْ﴾<sup>(٨)</sup>.

(٧) من سورة (طه): رواية رويس في الآية الرابعة والثمانين، بكسر الهمزة وسكون

(١) انظر التذكرة: ٢٦٣.

(٢) انظر التذكرة: ٢٦٣. والتلخيص: ٢٦١.

(٣) انظر التذكرة: ٢٨٢. والتلخيص: ٢٧٦.

(٤) هي في التذكرة قراءة ورش: ٢٨٣. وفي التلخيص برواية رويس: ٢٧٦.

(٥) انظر التذكرة: ٢٩٣. والتلخيص: ٢٨٣.

(٦) انظر التذكرة: ٢٩٦. والتلخيص: ٢٨٤.

(٧) انظر التذكرة: ٢٩٦. والتلخيص: ٢٨٤.

(٨) انظر التذكرة: ٣٥٤. والتلخيص: ٣٢٣.



الثناء في قوله ﴿إِثْرِي﴾<sup>(١)</sup>.

(٨) من سورة النور: قراءة حمزة وأبي بكر بضم الدال والهمز في الآية الخامسة

والثلاثين: ﴿دُرِّي﴾<sup>(٢)</sup>.

(٩) من سورة النمل: قراءة رويس في الآية الثامنة عشر ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾، بسكون

النون<sup>(٣)</sup>.

(١٠) من سورة الروم: قراءة رويس في الآية الستين ﴿لَا يَسْتَخِفُّكَ﴾، بتخفيف

النون\_أيضا<sup>(٤)</sup>.

(١١) من سورة سبأ:

○ قراءة رويس في الآية الرابعة عشر، بالبناء للمجهول في قوله ﴿تُبَيِّنْتُ﴾<sup>(٥)</sup>.

○ وقراءته كذلك في الآية السابعة والثلاثين، بنصب الهمز والتنوين، ورفع الضعف

في قوله: ﴿لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾<sup>(٦)</sup>.

○ وكذلك قراءته في الآية السادسة والأربعين، بتاء واحدة في قوله: ﴿ثُمَّ

تَفَكَّرُوا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر التذكرة: ٣٦٢. والتلخيص: ٣٢٩.

(٢) انظر التذكرة: ٣٨٤. والتلخيص: ٢٤٣.

(٣) انظر التذكرة: ٢٣٠. والتلخيص: ٢٣٨.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) انظر التذكرة: ٤٢٤. والتلخيص: ٣٧٣.

(٦) انظر التذكرة: ٤٢٥. والتلخيص: ٣٧٤.

(٧) انظر التذكرة: ٤٢٦. والتلخيص: ٣٧٥.

(١٢) من سورة ﴿يَس﴾: رواية رويس، في الآية ٨١، بالياء المفتوحة، وإسكان

القاف، ورفع الراء من غير ألف في قوله ﴿يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

(١٣) من سورة الزخرف:

○ رواية رويس، بتخفيف النون، في الآية الحادية والأربعين ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾<sup>(٢)</sup>.

○ وفي الآية الثانية والأربعين، بتخفيف النون أيضا في قوله ﴿أَوْزَيْنُكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١٤) من سورة محمد: قراءة رويس في الآية الحادية والثلاثين، بإسكان الواو في قوله:

﴿وَبَلَّوْا﴾<sup>(٤)</sup>.

(١٥) من سورة الواقعة: قراءة رويس في الآية التاسعة والثمانين، بضم الراء في قوله: ﴿

فَرُوحٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١٦) من سورة الحديد: قراءة رويس في الآية السادسة عشر، بالتاء في قي قوله: ﴿وَكَأَنَّ

تَكُونُوا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١٧) من سورة الحشر: قراءة هشام، بالتاء، في "تكون" ورفع "دولة" في الآية السابعة

﴿كَيْ لَا تَكُونَ دَوْلَةً﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: التذكرة ٤٣٤، والتلخيص ٣٨١.

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر ٤٩٦.

(٣) انظر التذكرة: ٢٣١. والتلخيص: ٢٣٨.

(٤) انظر التذكرة: ٤٧٤. والتلخيص: ٤١٢.

(٥) انظر التذكرة: ٤٩٦.

(٦) انظر التذكرة: ٤٩٨. والتلخيص: ٤٢٩.

(٧) انظر التذكرة: ٥٠١. وهي في التلخيص برواية فضل: ٤٣٣.

(١٨) من سورة الطلاق: قراءة روح في الآية السادسة، بكسر الواو في قوله: ﴿مِنْ

وَجَدِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

(١٩) من سورة الجن: رواية رويس في الآية الثامنة والعشرين، بضم الياء، في قوله: ﴿

لِيُعْلَمَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٢٠) من سورة المرسلات:

○ قراءة رويس في الآية الثلاثين، على الفعل الماضي، في قوله: ﴿انْطَلَقُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

○ وكذلك في الآية الثالثة والثلاثين، بضم الجيم وألف بعد اللام: ﴿جُمَالَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

(٢١) من سورة الفلق: قراءة رويس في الآية الرابعة، بألف بعد النون وتخفيف الفاء

والكسر، في قوله: ﴿النَّافِثَاتِ﴾<sup>(٥)</sup>.

## ثانياً: طريقته في عرض القراءات:

منهج المؤلف في عرض قراءات القراء:

كان الغالب على منهج المؤلف أن يبدأ بعبارة "قوله تعالى (.....)" ثم يورد قراءة الأقل ثم قراءة الأكثر، فإن كان القارئ المخالف واحداً قال "قوله تعالى (....)" قرأ فلان كذا، وقرأ الباكون كذا. ثم يوجه القراءات. وإن كان المخالف اثنان قال: "قوله تعالى (.....)" قرأ فلان وفلان كذا، وقرأ الباكون كذا. وإن كانوا ثلاثة بدأ بهم فقال: قرأ فلان، وفلان وفلان كذا وقرأ الباكون كذا.

(١) انظر التذكرة: ٥٠٦. والتلخيص: ٤٣٩.

(٢) في التلخيص برواية ابن النحاس لرويس: ٤٤٩.

(٣) انظر التذكرة: ٥٢٧. والتلخيص: ٤٥٦.

(٤) انظر التذكرة: ٥٢٧. والتلخيص: ٤٥٧.

(٥) انظر التذكرة: ٥٥٨.

ومن أمثلة ذلك:

◊ "قوله ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ يعقوب بالتاء. والباقون بالياء..."<sup>(٢)</sup>.

◊ "قوله تعالى ﴿أَوْ كَفَّرَ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ نافع وابن عامر بإسقاط التنوين والإضافة. وقرأ الباقر بالتنوين والرفع..."<sup>(٤)</sup>

◊ "قوله ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب بالرفع في الحرفين جميعاً، والباقر بالجزم..."<sup>(٦)</sup>.

◊ "قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ﴾<sup>(٧)</sup> كسر الحاء حمزة والكسائي وحفص عن عاصم. وفتحها الباقر..."<sup>(٨)</sup>.

◊ "قوله ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(٩)</sup> قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء. وقرأ الباقر بالتاء..."<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٩٦.

(٢) المختار (١/٦٤).

(٣) سورة: المائدة، الآية: ٩٥.

(٤) المختار (١/٢٣٩).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٦) المختار (١/١٣٢).

(٧) سورة: آل عمران، الآية: ٩٧.

(٨) المختار (١/١٦٥).

(٩) سورة: آل عمران، ١٥٦.

(١٠) المختار (١/١٧٥). وانظر كذلك (١/٢٣٧، ٢٤٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥،

٣٦٨، ٣٧٥، ٤١٩، ٤٦٧، ٥٣٢، ٥٩٣/٢، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٦١، ٧٢٦).

وقد يبدأ المؤلف بإجمال القراء ثم يستثني، فيقول قرأ القراء كذا إلا فلاناً فإنه قرأ كذا،

أو يقول أجمع القراء على كذا إلا فلاناً فإنه قرأ كذا... من أمثلة ذلك:

◊ "قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾<sup>(١)</sup> أجمع القراء على فتح النون

من (نَنْسَخْ)؛ إلا ابن عامر فإنه ضم النون وكسر السين...<sup>(٢)</sup>.

◊ "قوله ﴿وَلَا تُشْلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٣)</sup> أكثر القراء على رفع اللام

على معنى الخبر. وقرأ نافع ويعقوب بجزم اللام على النهي...<sup>(٤)</sup>.

◊ "قوله ﴿فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ﴾<sup>(٥)</sup> قرأت الجماعة بضم الصاد، إلا حمزة

ورويسا عن يعقوب فإنهما كسرا الصاد...<sup>(٦)</sup>.

◊ "قوله ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(٧)</sup> فتحت الجماعة الهمزة من (أَنْ)، إلا

حمزة فإنه كسرهما...<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢) المختار (٦٩/١).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١١٩.

(٤) المختار (٧٣/١).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٦) المختار (١١٧/١).

(٧) سورة: البقرة، ٢٨٢.

(٨) المختار (١٢٧/١). وانظر كذلك (١٢٩/١)، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٦، ١٥١، ١٥٦، ٢٠١، ٢١٩،

٢٣٩، ٢٥١، ٢٦١، ٢٦٣، ٣٧٣، ٣٧٦، ٦١٤/٢، ٦٦٥.

وقد يستخدم المؤلف بعض المصطلحات في بيان القراءات الواردة، كالكوفيين والبصريين

وأهل الشام وأهل المدينة... من ذلك:

◊ "قوله ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل الحجاز وأبو بكر

ويعقوب بالياء. والباقون بالتاء..."<sup>(٢)</sup>.

◊ "اختلفوا في قوله تعالى ﴿قَسَاءُ لُونٍ بِهِ﴾ وَالْأَرْحَامُ<sup>(٣)</sup> فقرأ أهل الحجاز

وابن عامر بالتشديد، وخفف أهل الكوفة..."<sup>(٤)</sup>.

◊ "قوله ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَجَرَةً﴾<sup>(٥)</sup> فنصبها أهل الكوفة. ورفعها

الباقون..."<sup>(٦)</sup>.

◊ "واختلفوا في قوله: ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾<sup>(٧)</sup> فقرأ أهل البصرة والحجاز والشام

كذلك. وقرأ أهل الكوفة..."<sup>(٨)</sup>.

◊ "قوله ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾<sup>(٩)</sup> سَكَنَ الرَّاءُ أَهْلَ الْكُوفَةِ. وفتحها

الباقون..."<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٨٥.

(٢) المختار (٦٣/١).

(٣) سورة: النساء، الآية: ١.

(٤) المختار (١٨٧/١).

(٥) سورة: النساء، الآية: ٢٩.

(٦) المختار (٢٠٠/١).

(٧) سورة: النساء، الآية: ١٢٨.

(٨) المختار (٢١٤/١).

(٩) سورة: النساء، الآية: ١٤٥.

(١٠) المختار (٢١٨/١). وانظر كذلك: (٢٣٣/١)، ٢٣٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٤٢،

٣٥١، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٥١، ٦٠٨/٢، ٦٢١، ٦٥٢، ٦٥٦، ٦٧١، ٦٩١، (٧١١).

وكان من طريقته أيضاً، أن يورد الآية ويقول "هكذا قرأت الجماعة.." أو "هكذا قرأ فلان..." أو "هكذا قرأ أهل الكوفة أو أهل الحجاز" ثم يذكر من خالف بعد ذلك، ومن أمثلة ذلك:

◇ "قوله ﴿وَمِكَائِلَ﴾<sup>(١)</sup> هكذا قرأ نافع على زنة (مِكَاعِل). وقرأ أهل

البصرة وحفص ﴿وَمِكَنَدَ﴾ (ومِكَال). والباقون ﴿مِكَائِيلَ﴾...<sup>(٢)</sup>.

◇ "قوله ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾<sup>(٣)</sup> كذلك قرأ جميعهم بتشديد التاء على الخبر، إلا

ابن عامر فإنه قرأ (فَأَمْتَعُهُ)...<sup>(٤)</sup>.

◇ "قوله ﴿أَنَا أُحْيِ وَأُمِيتُ﴾<sup>(٥)</sup> هذه هي القراءة بحذف الألف في

الوصل. ورويت عن نافع ﴿أَنَا أُحْيِ﴾ فوصل على نية الوقف...<sup>(٦)</sup>.

◇ "قوله تعالى ﴿مُنْزَلِينَ﴾<sup>(٧)</sup> هكذا قرأت الجماعة، إلا ابن عامر فإنه

شدد الزاي...<sup>(٨)</sup>.

وقد يشير المؤلف في بداية عرضه لوجوه القراءات أن هذه هي قراءة السبعة، ثم يشير إلى ما

انفرد به الثامن وهو يعقوب، وقد يعكس فيبدأ بقراءة يعقوب، ثم يشير إلى قراءة السبعة، ولكن

(١) سورة: البقرة، الآية: ٩٨.

(٢) المختار (٦٧/١).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١٢٦.

(٤) المختار (٧٦/١).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ١٢٦.

(٦) المختار (١١٤/١).

(٧) سورة: آل عمران، الآية: ١٢٤.

(٨) المختار (١٦٨/١). وانظر كذلك (١٧١/١)، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٦٨.

هذا الأخير قليل جداً، ومن أمثلته:

◊ قوله: "قوله قوله تعالى ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> قرأ يعقوب ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ بالرفع، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر. وقرأت السبعة ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بالنصب...<sup>(٢)</sup>.

◊ قوله سورة (ص): "وقرأ يعقوب وحده ﴿بَنَصَبٍ وَعَذَابٍ﴾<sup>(٣)</sup> بفتح النون والصاد. وقرأ الباقون ﴿بَنَصْبٍ﴾ بضم النون وإسكان الصاد...<sup>(٤)</sup>.  
ومن أمثلة تقديمه ذكر السبعة على يعقوب وهو الأكثر:

◊ قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٥)</sup> قرأت السبعة بفتح الراء. وقرأ يعقوب بضمها...<sup>(٦)</sup>.

◊ "قوله ﴿فَيَسْئَلُوكَ اللَّهُ عَذَابًا﴾<sup>(٧)</sup> قرأت السبعة بتخفيف الدال والواو. وقرأ يعقوب ﴿عَذُوبًا﴾ بضم العين والدال، وتشديد الواو...<sup>(٨)</sup>.

◊ "قوله تعالى ﴿يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾<sup>(٩)</sup> هكذا قرأ السبعة، وفي الحجرات مثله. وقرأ يعقوب ﴿يَلْمِزُكَ﴾...<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة: يونس، الآية: ٧١.

(٢) المختار (٣٨٣/١).

(٣) سورة: ص، الآية: ٤١.

(٤) المختار (٧٥٨/٢). وانظر كذلك: (٥٥٩/١)، ٥٦٧، ٥٧٨، ٥٨٦، ٧٢٤/٢، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٣٠، ٨٦٠، ٨٦٥، (٩١٠).

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ٧٤.

(٦) المختار (٢٦٤/١).

(٧) سورة: الأنعام، الآية: ١٠٨.

(٨) المختار (٢٧٧/١).

(٩) سورة: التوبة، الآية: ٥٨.

(١٠) المختار (٣٥٧/١).



◊ قوله ﴿وَالسَّيِّفُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾<sup>(١)</sup> قرأت

السبعة بجر الراء من (الأنصار). وقرأ يعقوب برفع الراء..<sup>(٢)</sup>

هذه هي الطريقة الغالبة على المؤلف في عرض وجوه القراءات في الآية الواحدة. وقد

يبدأ بعرض القراءة مباشرة دون أن يشير إلى الآية، فيبدأ بقوله "قرأ فلان كذا..." ومن أمثلة

ذلك:

◊ "قرأ أهل الكوفة وابن عامر ﴿حَذِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> بألف. وقرأ الباقون ﴿

حَذِرُونَ﴾ بغير ألف...<sup>(٤)</sup>.

◊ "قرأ ابن عامر وحده ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ بالتاء ورفع (آية). وقرأ الباقون

﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> بالياء، ونصب (آية)<sup>(٦)</sup>.

◊ "وقرأ ابن كثير وحده ﴿أُولَئِكَ يَنْتَنِي﴾ بنونين، الأولى مشددة. وقرأ

الباقون ﴿أُولَئِكَ يَنْتَنِي﴾<sup>(٧)</sup> بنون واحدة مشددة..<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة: التوبة، الآية: ١٠٠.

(٢) المختار (٣٦٢/١). وانظر كذلك: (٤١٨/١)، ٤٣٤، ٤٤٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٥٥٩، ٦٠٥/٢، ٦٣٢، ٧٢٤، ٧٨٥، ٨٠٤، ٨٢١، ٨٣٩، ٨٨٦، ٩٠٣، ٩٢١، ٩٣٩، ٩٦٣.

(٣) سورة: الشعراء، الآية: ٥٦.

(٤) المختار (٦٣٠/٢).

(٥) سورة: الشعراء، الآية: ١٩٧.

(٦) المختار (٦٣٥/٢).

(٧) سورة: النمل، الآية: ٢١.

(٨) المختار (٦٤٠/٢). وانظر كذلك (٦٤٤/٢)، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٥٦، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨١، ٦٩٧، ٧٢٤، ٧٤٥، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٨.

وكان من طريقته أن يؤكد قراءة المنفرد بقوله "قرأ فلان وحده" في أحيان كثيرة، ومن أمثلة

ذلك:

◊ قوله في سورة الشعراء: "قوله تعالى ﴿وَصَیْقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي

﴿<sup>(١)</sup>﴾ قرأ يعقوب وحده بالنصب فيهما. وقرأ الباقون فيهما بالرفع..."<sup>(٢)</sup>.

◊ قوله في الآية السابعة والثمانية بعد المائة: "قرأ حفص وحده ﴿

كَسَفًا ﴿<sup>(٣)</sup>﴾ بالفتح جمع كِسْفَةٍ، مثل: سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، وَكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ. وقرأ الباقون ﴿كَسَفًا ﴿... ﴿<sup>(٤)</sup>﴾.

◊ قوله السورة نفسها: "قرأ ابن عامر وحده ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً﴾ بالتاء

ورفع (آية). وقرأ الباقون ﴿﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً﴾ ﴿<sup>(٥)</sup>﴾ بالياء، ونصب (آية)..."<sup>(٦)</sup>.

◊ قوله في سورة الأحزاب: "قرأ حفص وحده ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> بضم

الميم. وقرأ الباقون بفتحها..."<sup>(٨)</sup>.

وقد لا يؤكد قراءة المنفرد، ويكتفي بالإشارة إلى قراءته فقط، دون أن يقول "وحد"<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة: الشعراء، الآية: ٢٣.

(٢) المختار (٦٣٠/٢).

(٣) سورة: الشعراء، الآية: ١٨٧.

(٤) المختار (٦٣٤/٢).

(٥) سورة: الشعراء، الآية: ١٩٧.

(٦) المختار (٦٣٥/٢).

(٧) سورة: الأحزاب، الآية: ١٣.

(٨) المختار (٦٩٦/٢). وانظر كذلك (١٦٤/١)، ١٦٦، ١٩٦، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٧٢، ٣٧٢، ٣٨٢، ٣٨٥،

٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٤، ٤١١).

(٩) انظر في ذلك (٦٥/١)، ٦٩، ٧٢، ٨٢، ١٤١، ١٤٦، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٥١، ١٥٨، ٢٠٠، ٢٤٥.

وإذا بدأ ابن إدريس كل موضع بقوله: وقوله تعالى (...). ثم أراد بعد ذلك أن يبين قراءة القراء الواردة في الآية التي ذكرَ فله في ذلك طرق شتى:

- فتارة يعيد من الآية موطن الشاهد، ويعين الحرف المختلف في قراءته ويذكر حركة ضبطه إن كان الخلاف في حركة ضبطه، إمعانا منه في البيان والإيضاح. من ذلك:

◊ "قوله تعالى ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾<sup>(١)</sup> أجمع القراء على فتح النون من (نَنْسَخْ)، إلا ابن عامر فإنه ضم النون وكسر السين..."<sup>(٢)</sup>.

◊ "قوله ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾<sup>(٣)</sup> قرأ أهل البصرة وابن عامر ﴿يَضُرُّكُمْ﴾، بضم الضاد والراء وتشديدها من: ضَرَّ يَضُرُّ. وقرأ الباقون ﴿يَضِرُّكُمْ﴾ بكسر الضاد خفيفة، وتخفيف الراء من: ضَارَّ يَضِيرُّ"<sup>(٤)</sup>.

◊ "قوله تعالى ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾<sup>(٥)</sup> قرأ حمزة والكسائي ﴿فَارَقُوا﴾ بالألف. وقرأ الباقون ﴿فَرَّقُوا﴾ بتشديد الراء بغير ألف..."<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢) المختار (٦٩/١).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٢٠.

(٤) المختار (١٦٧/١).

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ١٥٩.

(٦) المختار (٢٩٨/١).

◇ "قوله تعالى ﴿بُشْرًا﴾<sup>(١)</sup> قرأ حمزة والكسائي ﴿نُشْرًا﴾ بفتح النون وإسكان

الشين. وقرأ ابن عامر ﴿نُشْرًا﴾ بضم النون وإسكان الشين والصرف. وقرأ الباقون ﴿نُشْرًا﴾ بالنون وضميتين..<sup>(٢)</sup>

◇ قوله ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ يعقوب ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بفتح الحاء وتسكين اللام

وتخفيف الياء. وقرأ حمزة والكسائي ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بكسر الحاء واللام وتشديد الياء...<sup>(٤)</sup>

هذه نماذج ومثلها كثير في الكتاب.

وتارة يعيد موطن الشاهد من الآية غير أنه يبين حركة ضبط الحرف دون أن ينص عليه بعينه

فيميزه عن غيره، وإذا كان ذلك الحرف بينا في بعض المواضع فإنه قد يوقع في اللبس في بعض الأحيان. ومن أمثلة هذا النوع:

◇ "قوله تعالى ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ حمزة والكسائي ﴿إِلَى

ثَمَرِهِ﴾ بضميتين. وقرأ الباقون ﴿إِلَى ثَمَرِهِ﴾ بفتحيتين..<sup>(٦)</sup>

◇ "قوله تعالى ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾<sup>(٧)</sup> قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر ﴿

(١) سورة: الأعراف، الآية: ٥٧.

(٢) المختار (٣١١/١).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١٤٨.

(٤) المختار (٣٢٥/١).

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ٩٩.

(٦) المختار (٢٧٥/١).

(٧) سورة: التوبة، الآية: ٥٣.

طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴿ بِالضَّمِّ. وفتح الباقون... " (١).

◇ "قوله تعالى ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٢) قرأ يعقوب ﴿ شُرَكَاءُكُمْ ﴾

بالرفع، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر. وقرأت السبعة

﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ بالنصب... " (٣).

وأحيانا لا يعيد موطن الشاهد بيد أنه يعين الحرف المختلف فيه ويبين ضبطه، ونسبته هذا

المسلك أقل من سابقه. ومن أمثلة ذلك:

◇ قال في سورة البقرة: "قوله ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤) قرأت

السبعة بضم الفاء والتنوين. وقرأ يعقوب بفتح الفاء بغير تنوين... " (٥).

◇ وقال في سورة البقرة: "قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (٦) قرأ

حمزة ويعقوب بضم الياء. والباقون على فتحها.. " (٧).

◇ وقال في سورة آل عمران: "واختلفوا في قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ (٨) فقرأ حمزة

وابن عامر بكسر الألف. والباقون على فتحها... " (٩).

(١) المختار (٣٥٧/١).

(٢) سورة: يونس، الآية: ٧١.

(٣) المختار (٣٨٣/١). وانظر كذلك (٩١/١)، (١٠١)، (١٠٦)، (١٥٦)، (٢٠٢)، (٢٤٩)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٩٣).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٣٨.

(٥) المختار (٤٩/١).

(٦) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٧) المختار (١٠٤/١).

(٨) سورة: آل عمران، الآية: ٣٩.

(٩) المختار (١٥٣/١).

◊ وقال في الآية الثامنة والثلاثين بعد المائة: "قوله ﴿يَعْكُفُونَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ

حمزة والكسائي بكسر الكاف. وقرأ الباقر بضمها..."<sup>(٢)</sup>.

وقد يكتفي ابن إدريس بالقول: قرأ فلان بالضم، أو بالفتح، أو نحو ذلك، فلا يعيد موطن

الشاهد ولا يحدد الحرف المختلف في قراءته، وهذا المسلك قد يوقع القارئ في نوع من اللبس

في بعض الأحيان. ومن أمثلة ذلك:

◊ "قوله ﴿إِلَّا أَمْرًا﴾<sup>(٣)</sup> قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع. وقرأ الباقر

بالنصب..."<sup>(٤)</sup>.

◊ قال في سورة البقرة: "قوله ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ عاصم

وابن عامر ويعقوب بالرفع في الحرفين جميعاً، والباقر بالجزم..."<sup>(٦)</sup>.

◊ قوله في سورة آل عمران: "قوله ﴿قُلْ إِنَّا أَلَمْرُكُلَّةٌ لِلَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> قرأ أهل البصرة

بالرفع. والباقر بالنصب..."<sup>(٨)</sup>.

◊ قوله في سورة النساء: "قوله ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَكْرَةٍ﴾<sup>(٩)</sup> فنصبها أهل الكوفة.

ورفعها الباقر..."<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١٣٨.

(٢) المختار (٣٢٢/١). وانظر كذلك (٣٤٥/١)، (٣٤٨)، (٣٧٩)، (٣٩١)، (٤٨١)، (٤٢٩)، (٦٠٦/٢)، (٦٣٠)، (٦٥٢)، (٦٦٠).

(٣) سورة: هود، الآية: ٨١.

(٤) المختار (٤٠٢/١).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٦) المختار (١٣٢/١).

(٧) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٨) المختار (١٧٥/١).

(٩) سورة: النساء، الآية: ٢٩.

(١٠) المختار (٢٠٠/١).

﴿ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: "قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> قَرَأَ نَافِعٌ وَحَفْصٌ وَالْكَسَائِيُّ بِالنَّصَبِ. وَرَفَعَ الْبَاقُونَ.. " <sup>(٢)</sup> 》.

### يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ وَالْإِضَافَةِ:

وَفِي نَهَايَةِ كُلِّ سُورَةٍ يَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ "يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ"، وَقَدْ يَتَنَاوَلُهَا فِي أَثْنَاءِ فَرَشِهِ لِلْحُرُوفِ، وَلَكِنْ هَذَا يَعْدُ قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِ، وَقَدْ يَهْمَلُ ذِكْرَهَا فِي أَحْيَانٍ أَقْلٍ، وَفِي عَرْضِهِ لِيَاءَاتِ الْإِضَافَةِ فِي آخِرِ السُّورَةِ، قَدْ لَا يُوْرِدُهَا جَمِيعًا، فَيَهْمَلُ بَعْضُهَا، وَقَدْ اكْتَفَى الْمُؤَلِّفُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ فِي آخِرِ كُلِّ سُورَةٍ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَذْهَبِ الْعَرَبِ فِي يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ حِينَ تَعَرَّضَ لَهَا فِي أَوَّلِ سُورَةٍ وَهِيَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ <sup>(٣)</sup>، فَأَشَارَ إِلَى مَذَاهِبِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ، وَاعْتَمَدَ فِيمَا بَعْدَ عِنْدَمَا يَعْضُ لَهَا فِي نَهَايَةِ كُلِّ سُورَةٍ أَنْ يَشِيرَ إِلَى مَوَاطِنِهَا فَقَطْ، دُونَ أَنْ يَعْطِلَ أَوْ يَحْتِجَ لِأَيِّ مَذْهَبٍ.

أَمَّا يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ فَإِنَّهُ كَانَ يُوْرِدُهَا فِي ثَنَائِهَا فَرَشَهُ لِلْحُرُوفِ، فَإِذَا وَاجَهَ شَيْئًا مِنْهَا أَشَارَ إِلَيْهِ، وَرَبَّمَا أَغْفَلَ ذِكْرَهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ.

### طَرِيقَتُهُ فِي نِسْبَةِ الْقِرَاءَةِ إِلَى الْقَارِئِ أَوْ الرَّاوِي:

إِنْ اتَّفَقَ الرَّاوِيَانِ عَلَى الْقِرَاءَةِ نَسَبَ الْقِرَاءَةَ لِلْقَارِئِ، فَقَالَ: قَرَأَ عَاصِمٌ، أَوْ قَرَأَ حَمْزَةٌ وَهَكَذَا. وَهُوَ الْأَغْلَبُ.

وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقِ الرَّاوِيَانِ بِأَنْ اخْتَلَفَتْ رَوَايَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ يَسْلُكُ فِي نِسْبَةِ الْقِرَاءَةِ الطَّرِيقَ الْآتِيَةَ:

(١) سُورَةُ: الْأَنْعَامِ، الْآيَةُ: ٩٤.

(٢) الْمُخْتَارُ (٢٧٢/١). وَانْظُرْ كَذَلِكَ (٢٢٤/١)، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٧، ٣٧٦، ٤٢٩، ٤٣٧، ٥٢٤، ٥٩٦/٢، ٦٣٠.

(٣) انْظُرِ الْمُخْتَارَ (١٣٣/١-١٣٥).

(١) فتارة يقول: قرأ عاصم برواية أبي بكر، وقرأ نافع برواية ورش، هكذا. ومن أمثلة

هذا: قوله في سورة البقرة: "واختلفوا في قوله ﴿فَإِذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمة ﴿فَإِذْنُوا﴾ ممدودة، على معنى: فأذنوا غيركم...."<sup>(٢)</sup>.

(٢) وتارة يقول: قرأ حفص عن عاصم وقرأ ورش عن نافع، وهو الأكثر في الكتاب

حين يختلف الرواة عن الراوي، ويأتي هذا النوع في المرتبة الأولى. ومن أمثلة هذا النوع:

◇ قوله في سورة البقرة: "قوله ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ حفص عن عاصم، وابن عامر بالياء، وقرأ الباقر بالنون..."<sup>(٤)</sup>.

◇ قوله في سورة آل عمران: "واختلفوا في قوله تعالى ﴿يَرَوْنَهُمْ مَّثَلَيْهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ نافع ويعقوب وأبان عن عاصم بالتاء، والباقر بالياء..."<sup>(٦)</sup>.

◇ قوله في سورة الصافات: "قوله ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> قرأ حفص عن عاصم وحمة والكسائي ويعقوب ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمْ﴾ بالنصب في الثلاثة، وقرأ الباقر بالرفع..."<sup>(٨)</sup>.

(٣) وتارة يقول: روى حفص عن عاصم، وروى قالون عن نافع، وهذا النوع كثير جدا ويأتي في المرتبة الثانية بعد النوع السابق. من أمثلة ذلك:

(١) سورة: البقرة، ٢٧٩.

(٢) المختار (١٢٤/١). ولم أقف على غير هذا الموضع.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١٧١.

(٤) المختار (١٢٣/١).

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١٣.

(٦) المختار (١٣٨/١).

(٧) سورة: الصافات، الآية: ٢٩.

(٨) المختار (٧٥٢/٢). وانظر كذلك (١/٧٨، ٩٤، ١٠٣، ١٠٨، ١١٢، ١١٧، ١٢١، ١٢٣، ١٣٨، ١٥٨،

١٦٥، ١٦٦، ١٧١، ١٨٥، ١٩١، ٢٠٦، ٢٢٤، ٢٣٥، ٣١٠، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٩٣).



◊ قوله في سورة الأعراف: "قوله تعالى ﴿مَعْذِرَةٌ﴾<sup>(١)</sup> هكذا قرأت الجماعة بالرفع.

وروى حفص عن عاصم ﴿مَعْذِرَةٌ﴾ نصبا. وهو اختيار اليزيدي...<sup>(٢)</sup>.

◊ قوله في الآية السبعين بعد المائة من سورة الأعراف: "قوله ﴿وَالَّذِينَ يُسْكِنُونَ

بِالْكُتُبِ﴾<sup>(٣)</sup> هكذا روى أبو بكر عن عاصم مخففتا الميم مكسورة السين غير مشددة...<sup>(٤)</sup>.

◊ قوله في الآية الخامسة عشرة من سورة آل عمران: "واختلفوا في قوله تعالى: ﴿

وَرِضْوَاتٌ مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> قرأت الجماعة بكسر الراء. وروى أبو بكر عن عاصم الضم...<sup>(٦)</sup>.

(٤) وقد يشير إلى أن الرواة قد اختلفوا في الرواية عن قارئ معين، ثم يورد رواية كل راوٍ، فيقول: اختلفت الرواية عن فلان فروى فلان كذا وروى فلان كذا...ومن أمثلة ذلك:

قوله في الآية التاسعة والتسعين من سورة التوبة: "قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ

لَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> هكذا قرأت الجماعة بتخفيف الراء. واختلف عن نافع في هذا

(١) سورة: الأعراف، الآية: ٢٦٤.

(٢) المختار (٣٢٩/١).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١٧٠.

(٤) المختار (٣٣١/١).

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١٥.

(٦) المختار (١٣٩/١). وانظر كذلك: (١٣٩/١)، ١٦٥، ٢١٠، ٢٤٠، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٦٤، ٣٧٦،

٣٧٩، ٤٨١، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٩).

(٧) سورة: التوبة، الآية: ٩٩.

الحرف؛ فروى ابن جهمز وورش ويعقوب والهاشمي عن إسماعيل ﴿قُرْبَةً لَهُ﴾ بضم

الراء، وروى قالون والمسيبي وابن أبي أويس عنه ﴿قُرْبَةً﴾ مثل الجماعة...<sup>(١)</sup>.

(٥) وتارة لا يشير إلى أن هناك اختلافا بين الرواة، ولكنه يورد رواية كل راوٍ،

فيقول: رواها فلان عن فلان كذا، ورواها فلان عن فلان كذا" من أمثلته:

◇ قوله في الصافات: "قوله ﴿بِرِزْنَةِ الْكَوَاكِبِ﴾<sup>(٢)</sup> قرأ حفص عن عاصم

﴿بِرِزْنَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ بالتثنية وجرّ (الكواكب)، وروى أبو بكر عن

عاصم ﴿بِرِزْنَةٍ﴾ بالتثنية ونصب (الكواكب). وقرأ الباقون ﴿بِرِزْنَةِ الْكَوَاكِبِ﴾

بالإضافة...<sup>(٣)</sup>.

◇ قوله في سورة النمل: "وروى أبو بكر عن عاصم ﴿مُهْلِكَ أَهْلِهِ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح

الميم. وروى حفص بكسر اللام. وقرأ الباقون ﴿مُهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ بضم الميم وفتح

اللام....<sup>(٥)</sup>.

والمؤلف غالبا لا يورد رواية كل من الراويين إلا إن كانت رواية كل راوٍ مخالفة لما عليه

البقية، فأما إن كانت رواية أحدهم موافقة للبقية فإنه لا يوردها، ويكتفي بإيراد الرواية المخالفة.

(١) المختار (١/٣٦١).

(٢) سورة: الصافات، الآية: ٦.

(٣) المختار (٢/٧٤٥-٧٤٦).

(٤) سورة: النمل، الآية: ٤٩.

(٥) المختار (٢/٦٥١). وانظر كذلك (١/١٨٧، ١٩٥، ٣٧٩، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٧٩، ٤٩٣، ٥٠١،

(٦) وقد يورد المؤلف روايات عن القراء لغير الرواة المشهورين، ومن أمثلة ذلك:

◇ قوله في الآية الرابعة والتسعين من سورة النساء: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ نافع وابن عامر وحزمة ﴿السَّلَامُ﴾ بغير ألف، واللام مفتوحة. وقرأ الباقر ﴿السَّلَامَ﴾. وروى أبان عن عاصم ﴿السَّلَامُ﴾ بكسر السين وسكون اللام. وروى المفضل عن عاصم ﴿السَّلَامُ﴾ مثل حمزة. وروى شبل عن ابن كثير ﴿السَّلَامُ﴾ مثل حمزة أيضا<sup>(٢)</sup>.

◇ (وكذلك اختلفوا في قوله ﴿مُتَّطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾<sup>(٣)</sup> فقرأ أبو عمرو ونافع وابن مجاهد عن ابن كثير بياء في الوصل دون الوقف. وقرأ يعقوب والزيني عن ابن كثير بياء في الحالين. وقرأ الباقر بالحذف في الحالين...<sup>(٤)</sup>).

◇ قوله في سورة (ق): ﴿يَوْمَ يَنَادُ الْمُنَادُ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ أبو عمرو وابن مجاهد عن ابن كثير بالياء في الوصل دون الوقف. وقرأ يعقوب والزيني عن ابن كثير بياء في الحالين. وقرأ الباقر بالحذف في الحالين....<sup>(٦)</sup>).

(٧) وقد يشير إلى أن هناك خلافا بين الرواة، ولكنه لا يذكره، وإنما يكفي بالإشارة

إلى الخلاف، وهذا قليل جدا، بل نادر. ومن أمثلته:

(١) سورة: النساء، الآية: ٩٤.

(٢) المختار (٢١٠/١).

(٣) سورة: القمر، الآية: ٨.

(٤) المختار (٨٦٣/٢).

(٥) سورة: ق، الآية: ٤١.

(٦) المختار (٨٤٤/٢). وانظر كذلك (١/٩٢، ٩٤، ١١٠، ١١٢، ١٢٢، ١٣٨، ١٥٩، ١٦٤، ٢١٢، ٢١٩،

٢٢٣، ٢٣٥، ٢٦٦، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٣٧).

◊ قوله في سورة الشورى: "قوله ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ نافع ﴿يُرْسِلُ﴾ بالرفع، وسكن الياء في ﴿فَيُوحِي﴾. واختلف في ذلك عن ابن عامر. وقرأ الباقر بالنصب فيهما جمعا..."<sup>(٢)</sup>.

(٨) وتارة يشير إلى القراءة من طريق بعض رواة الرواة: من أمثلة ذلك:

◊ قوله في الآية التاسعة من سورة الأنفال: "قوله تعالى ﴿مُرْدِفِينَ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ نافع ويعقوب ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بفتح الدال، وكذلك روى المعلّى عن أبي بكر عن عاصم. وقرأ الباقر..."<sup>(٤)</sup>.

◊ قوله في الآية الخامسة والعشرين من سورة العنكبوت: "قوله تعالى ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي برفع ﴿مَوَدَّةَ﴾ والإضافة. وقرأ حفص عن عاصم وحمة ويعقوب بنصب ﴿مَوَدَّةَ﴾ والإضافة. وقرأ الباقر بنصب ﴿مَوَدَّةَ﴾ والتنوين، ونصب ﴿بَيْنَكُمْ﴾. وروى المفضل عن عاصم مثل قراءة أبي عمرو. وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم (مودة) بالرفع والتنوين، ونصب (بينكم)..."<sup>(٦)</sup>.

### ذكره قراءات غير الثمانية:

أورد المؤلف عددا من القراءات الشاذة، وقراءتين من القراءات الثمان، وكان في جميعها يوردها بعد أن يذكر وجوه القراءات الثمان، فهو يبدأ بالقراءات الثمان، ومن ثم قد يشير إلى

(١) سورة: الشورى، الآية: ٥١.

(٢) المختار (٧٩٦/٢ - ٧٩٧). ولم أقف على غيره.

(٣) سورة: الأنفال، الآية: ٩.

(٤) المختار (٣٣٩/١).

(٥) سورة: العنكبوت، الآية: ٢٥.

(٦) المختار (٦٦٨/٢). وانظر كذلك (١٣٧/١، ١٤١، ١٩٥، ٣٣٩، ٤٢٥).

قراءة شاذة، سواء بعد أن يوجه القراءات الثمان، أو يوردها بعد أن يذكر وجوه القراءات وقبل أن يوجه، ومن أمثلة ذلك:

◊ قوله في الآية الثامنة والستين بعد المائة: "قوله ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾

﴿<sup>(١)</sup> بضمّتين ابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب وابن مجاهد عن ابن كثير.

والباقون بضمّة واحدة. اعلم أن (خُطُوَات) جمع خُطْوَة..... فأما ما روي عن

الأعرج من همز (خُطُوَات) فبعيد وقيل: إنه ذهب بذلك مذهب (الخطيئة) فلذلك

همز، وهذا غلط؛ لأنه لا مدخل للخطيئة هاهنا..."<sup>(٢)</sup>. فبعد أن عرض للقراءات

الثمان وتوجيهها أشار إلى القراءة الشاذة.

◊ وقوله: "وقرأ يعقوب وحده (بِنَصَبٍ وَعَذَابٍ) بفتح النون والصاد. وقرأ الباقر ﴿

بِنُصْبٍ بضم النون وإسكان الصاد. واحتج يعقوب لقراءته بقوله تعالى ﴿لَا يَمَسُّنَا

فِيهَا نَصَبٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وقرأ أبو جعفر ﴿بِنُصْبٍ بضم النون والصاد..... فأما قراءة أبي

جعفر فبعيدة؛ لأن النُصْب جمع نِصَاب، كقولك: جِمارٌ وحُمْرٌ، وإزارٌ وأُزُرٌ..."<sup>(٤)</sup>.

◊ قوله: "قوله تعالى ﴿وَقِيلَ: يَرْبِّ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ عاصم وحمره ﴿وَقِيلَ:﴾ بكسر

اللام والهاء. وقرأ الباقر بفتح اللام وضم الهاء.... وفيه قراءة ثالثة (وَقِيلَ) بالضم في

اللام والهاء جميعاً، قرأ بذلك الأعرج المدني، وهو مرفوع بالابتداء، والخبر ما بعده.

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٦٨.

(٢) المختار (٨٧/١). وانظر كذلك (١١٩/١)، ١٣١، ١٤١، ١٥١، ١٥٥، ١٧٨، ٢١٠، ٢/٢، ٧٤١، ٧٤٦، ٨٦١،

٨٧٣، ٨٩٣، ٩٦١.

(٣) سورة: فاطر، الآية: ٣٥.

(٤) المختار (٧٥٩/٢).

(٥) سورة: الزخرف، الآية: ٨٨.

والقراءة المختارة ما عليه أكثر أهل العلم والأئمة وهو فتح اللام؛ لاستفاضته في الأمة، وحسن وجهه في العربية<sup>(١)</sup>.

هذه بعض الأمثلة وفيها غناء، وستأتي الإشارة إلى القراءات الشاذة بشيء من التفصيل فيما بعد إن شاء الله.

وهو في بعض الأحيان يشير إلى قراءات بعض الأئمة، وذلك إذا وافقت قراءتهم قراءة الثمانية، وهذا يكثر إذا انفرد أحد القراء الثمانية عن بقية السبعة. من أمثلة ذلك:

◊ في سورة البقرة: "قوله ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾"<sup>(٢)</sup>  
بفتح التاء على ما لم يسم فاعله قراءة الجماعة؛ إلا يعقوب؛ فإنه كسر التاء. وهي قراءة الزهري...<sup>(٣)</sup>.

◊ في الآية السادسة والأربعين من سورة إبراهيم: "قوله ﴿لَنَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾"<sup>(٤)</sup>  
فقرأ الكسائي وحده (لَنَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية. وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى وفتح الثانية. وروي مثل قراءة الكسائي عن عمر وعلي وابن مسعود ومجاهد رضي الله عنهم...<sup>(٥)</sup>

(١) المختار (٨٠٩/٢-٨١٠).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٦٩.

(٣) المختار (١٢٠/١).

(٤) سورة: إبراهيم، الآية: ٤٦.

(٥) المختار (٤٤٢/١).

◊ قوله: "وروى إسماعيل بن جعفر عن نافع ﴿لَكَذِبُونَ﴾ (١٥٢) اصْطَفَى ﴿١﴾ بوصل

الهمزة. وهي قراءة أبي جعفر وشيبة. وقرأ الباقون بقطع الهمزة، وهي القراءة المختارة؛ لأنها ألف الاستفهام... " (٢).

## منهج المؤلف في التوجيه للقراءة.

❖ لقد كان له في ذلك منهج خاص فهو إما أن يبدأ بذكر القراءات الواردة جيمعها ثم بعد الفراغ منها يبدأ بتوجيهها: وهو في هذا: إما أن يبدأ بتوجيه ما بدأ به من القراءات—وهي في الغالب قراءة الأقل—فيلتزم بذلك ترتيب التوجيه بحسب ترتيب القراءات. وإما أن يبدأ بتوجيه ما انتهى به من القراءات—وهي في الغالب قراءة الأكثرين—فلا يلتزم المؤلف في بيان الحجج بترتيبه للقراءة، فيحتج للقراءة الأخيرة قبل الأولى وهكذا.

فمن أمثلة ما بدأ فيه بتوجيه القراءة الأولى التي بدأ بها:

◊ قوله في سورة المائدة: "قوله ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ﴾ (٣) كسر اللام وفتح الميم حمزة وحده. والباقون سكنوا اللام والميم معا. فكسر اللام لأنها لام (كي)، وانتصاب الفعل بعدها على إضمار (أن)، هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح؛ لأن اللام في الأصل من عوامل الأسماء، فإذا دخلت على الأفعال لم تكن عاملة بنفسها، وإنما العامل (أن) المضمرة؛ لأنها من عوامل الأفعال ولأنها مع ما تعدها بمعنى اللام، فلذلك حسن النصب. فأما تسكين اللام والميم فلأنه أمر، وإنما وجب جزم الأمر لأنه معنى لا يكون

(١) سورة: الصافات، الآيتان: ١٥٢-١٥٣.

(٢) المختار (٢/٧٥٣-٧٥٤). وانظر كذلك (١/١٤٦، ٢٧٧، ٣٥٦، ٣٦٢، ٤٨٦، ٥٤٣، ٦٤٥/٢، ٧١٣، ٧٨٥، ٨٤٨).

(٣) سورة: المائدة، الآية: ٤٧.

للاسم، فأعرب بإعراب لا يكون للأسماء. وتسكين اللام والميم هو المختار؛ لأن عليه أكثر الأئمة، ولأنه يؤذن بحكاية ما أمروا به<sup>(١)</sup>.

٥ قوله في سورة الأنعام: "قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> قرأ نافع وحفص والكسائي بالنصب. ورفع الباقون. فللنصب وجهان في العربية: أحدهما: أن المعنى: لقد تقطَّع ما بينكم، بحذف (ما) وهي الاسم الموصول، وأبقى الصلة. هذا قول الفراء، واعتبر ذلك بقراءة ابن مسعود؛ لأنه زوي عنه ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ﴾ وهذا الوجه بعيد جدا وإن كان عليه أهل الكوفة؛ لأن حذف الموصول وإبقاء الصلة ضعيف في الكلام. والوجه الثاني: لقد تقطَّع الأمر بينكم، وهذا هو الصحيح؛ لأن الفعل دليل على الفاعل فأضمر فيه؛ لأنه لا يستغني عنه. فأما الرفع فالمعنى فيه: لقد تقطَّع وصلكم الذي كنتم تواصلون به في الدنيا، فرفع بالفعل<sup>(٣)</sup>.

٥ في قوله تعالى ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ يعقوب وحده بالنصب فيهما. وقرأ الباقون فيهما بالرفع. فالنصب عطف على ما عملت فيه (أن)، التقدير: إني أخاف أن يكذبون، وأن يضيق صدري ولا ينطلق لساني. والرفع عطف على ﴿أَخَافُ﴾؛ لأنه في موضع خبر (إن) إذ كان جملة من فعل وفاعل، التقدير: إني يضيق صدري ولا ينطلق لساني. والفرق بين القراءتين في المعنى أنه إذا رفع فقد تيقن ضيق صدره وخُبسة لسانه، وإذا نصب لم يتيقن ذلك، وإنما يخاف أن يضيق صدره ولا ينطلق لسانه"<sup>(٥)</sup>.

(١) المختار (٢٣٠/١).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ٩٤.

(٣) المختار (٢٧٣/١).

(٤) سورة: الشعراء، الآية: ١٣.

(٥) المختار (٦٣٠/٢). وانظر كذلك (٦٥/١)، ٧٢، ٧٨، ١٠٢، ١٠٥، ١١٥، ١١٨، ١٢٦، ١٣٨، ١٥٣.



ومن أمثلة ما بدأ فيه بتوجيه القراءة الأخيرة:

◊ قوله في سورة الأعراف: "قوله ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾<sup>(١)</sup> هكذا قرأت الجماعة بالرفع؛ إلا الكسائي فإنه قرأ بالجر. فالجر صفة على اللفظ. والرفع صفة على الموضع. التقدير ما لكم إله غيرُهُ"<sup>(٢)</sup>.

◊ قوله في سورة الأنعام: "قوله ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾<sup>(٣)</sup> هكذا قرأ حمزة والكسائي بالياء، وقرأ الباقر بالتاء. أما التاء فلأن الاسم مؤنث. وأما التذكير فلأنه تأنيث غير حقيقي، ولأن الفعل متقدم"<sup>(٤)</sup>.

◊ قوله في الآية السابعة من سورة النور: "قوله تعالى ﴿أَنْ لَّعَنَتَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ نافع ويعقوب بتخفيف (أَنْ) ورفع اللعنة. وقرأ الباقر بتشديد (أَنْ) ونصب اللعنة. فالنصب مع تشديد (أَنْ) على الأعمال؛ لأن اللعنة اسم (أَنْ)، والخبر (عليه). وأما الرفع مع التخفيف فلأنها مخففة عن الثقيلة، التقدير: أنه لعنة الله عليه فيرتفع (اللعنة) بالابتداء، و(عليه) الخبر..<sup>(٦)</sup>

❖ وقد يبدأ بقراءة فيوجهها ومن ثم قراءة أخرى ويوجهها ومن ثم قراءة

ثالثة ويوجهها: ومن أمثلة ذلك:

= (١٥٩، ١٦٤).

(١) سورة: الأعراف، الآية: ٥٩.

(٢) المختار (٣١٣/١).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٥.

(٤) المختار (٢٨٩/١).

(٥) سورة: النور، الآية: ٧.

(٦) المختار (٦٠٢/٢). وانظر كذلك (٦٢/١)، (٦٣)، (٧٣)، (٨٢)، (٨٣)، (٨٨)، (٩٩)، (١٠٨)، (١٣٢)، (١٥٧)، (١٩٢).

◊ قوله في سورة البقرة: "قوله ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> قرأ نافع بالياء مضمومة على ما لم يسم فاعله، و﴿خَطَايَكُمْ﴾ في موضع رفع. وإنما ذكر الفل لتقدمه على الاسم المؤنث، ولأن التأنيث غير حقيقي على ما عرفت في قوله ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>. وقرأها ابن عامر بالتاء مضمومة على ما لم يسم فاعله، وأنت لتأنيث الخطايا. وقرأها الباقون بالنون. وهذه القراءة أحسن لقوله: ﴿وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup> "(٤)".

◊ وقوله في الآية الثالثة والثمانين من سورة البقرة: "قوله ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>(٥)</sup> قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بفتح الحاء والسين، على معنى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه اتساعاً؛ لأن الموضع غير ملبس. التقدير: وقولوا للناس قولاً حسناً؛ فحذف الموصوف لما عرفت. والباقون بضم الحاء وتسكين السين، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: ما قاله الأخفش: وقولوا للناس قولاً ذا حُسْنٍ؛ فحذف الأول وأقام الثاني مقامه. وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه حسن في كلام العرب. وليس ذلك كحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. والثاني: أن يكون التقدير: ليحسن قولكم للناس؛ فأقام المصدر مقام الفعل المأمور للمبالغة؛ لأنه أحسن في اللفظ، وأخصر في النطق. والثالث: أن يكون (حُسْنًا) بمعنى قوله: حَسَنًا." (٦).

(١) سورة: البقرة، الآية: ٥٨.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٤٨.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٥٨.

(٤) المختار (٥٢/١).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٨٣.

(٦) المختار (٦٠/١).

◊ وقوله في سورة البقرة "قوله ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ

﴿<sup>(١)</sup>﴾ ابن كثير وحزمة والكسائي على الياء؛ لأنهم غيب. والباقون على التاء؛ لأنه حكى كيف أخذ عليهم الميثاق. والتاء الاختيار؛ لأنها مشاكلة للخطاب" <sup>(٢)</sup>.

وإذا كان هناك عدة أوجه في القراءات، فإن المؤلف أحيانا لا يلتزم في ذلك ترتيب التوجيهات بحسب ورود القراءات، فقد يقدم توجيه القراءة الثانية على الأولى، ويؤخر الأولى لما بعد الثالثة وهكذا: ومن أمثلة ذلك:

◊ في سورة الشورى: "قوله تعالى ﴿الْجَوَارِ﴾ <sup>(٣)</sup> وصل أبو عمرو ونافع بياء. ووفقا

على الخط. وقرأ ابن كثير ويعقوب بياء في الحاليين. وقرأ الباقر بالحذف في الحاليين إتباعا للمصحف واجتزاء بالكسرة من الياء. فأما من أثبت الياء في الحاليين فهو الأصل؛ لأن الياء لام الفعل، وهي في (الجواري) بمنزلة الباء في الضوارب، وتقول: جارية، وجواري كضاربة، وضوارب فسكوها علامة للرفع والجر. فأما إذا كان الاسم منصوبا فلا بد من فتحها، كقولك: رأيت الجواري يا هذا؛ لأن الفتحة لا تستقل في الياء، وتستقل الضمة والكسرة فيها، فلهذا فتحت في موضع النصب، وسكنت في موضع الرفع والجر. فأما أبو عمرو ونافع فوصلوا بالياء تشبيها بإثبات حركة الإعراب في الوصل إذا كان المعرب مرفوعا أو مجرورا، ووفقا على الخط بغير ياء كما يوقف على المجرور والمرفوع بالسكون" <sup>(٤)</sup>.

وقد يقدم المؤلف قبل أن يوجه القراءات بمقدمة يشير من خلالها إلى ما يجوز وما لا يجوز من استعمالات العرب في أسلوب من الأساليب، ثم يعرض بعد ذلك للتوجيه.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٨٣.

(٢) المختار (٥٩/١). وانظر كذلك (٦١/١، ٨٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٦، ١٤٨، ١٦٠).

(٣) سورة: الشورى، الآية: ٣٢.

(٤) المختار (٧٩٥/٢). وانظر كذلك (٩٥/١، ١٠٩، ١٢٢، ١٤١، ١٦١، ٢٢٨، ٢٣٧، ٤٩٥).

ومن أمثلة ذلك :

◊ قوله في الآية الرابعة والخمسين بعد المائتين من سورة البقرة: "قوله تعالى ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل البصرة وابن كثير بنصب الثلاثة بغير تنوين. وقرأ الباقيون بالرفع والتنوين. اعلم أنك إذا كررت (لا) في الأسماء النكرات فلك فيه وجهان: أحدهما: النصب بغير تنوين؛ لأنك تجعل (لا) والاسم الذي بعده بمنزلة اسم واحد فتبنيه على الفتح، كقوله: خمسة عشر. و(لا) عاملة في الاسم النكرة؛ لأنها نقيضة (إنَّ) في الإثبات، ف وقعت المضارعة لها في العمل في طريق النقص، إلا أن (لا) أضعف من (إنَّ) فعملت في النكرات بلا تنوين، فإذا نصبت النكرة بغير تنوين ب(لا) فهو جواب قول من سأل: هل في الدار من رجل؟ فقلت: لا رجل في الدار، فعممت النفي، فكذلك (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) فأما الرفع والتنوين فعلى الابتداء والخبر، وهو جواب لمن سأل: هل في الدار رجل؟ فقلت: لا رجل في الدار...." (٢).

◊ قوله في سورة الحاقة: "وقرأ حمزة ﴿مَالِيَّةٌ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup> بغير هاء في الوصل، ووافقته على ذلك يعقوب وزاد ﴿كِنْيَةً﴾<sup>(٥)</sup> و﴿حَسَائِيَّةٌ﴾<sup>(٦)</sup> وما أشبهه. وقرأ الباقيون بالهاء في الوصل والوقف. وهذه الهاء تسمى هاء السكت. لا خلاف بين العرب أن الوقف بالهاء لبيان حركة ما قبلها. فأما الوصل فلهم فيه مذهبان: أحدهما: إثبات الهاء لأنهم بنوا الوصل على الوقف، والأحسن إسقاط الهاء في

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٢) المختار (١/١١٣ - ١١٤).

(٣) سورة: الحاقة، الآية: ٢٨.

(٤) سورة: الحاقة، الآية: ٢٩.

(٥) سورة: الحاقة، الآيتان (١٩ - ٢٥).

(٦) سورة: الحاقة، الآيتان (٢٠ - ٢٦).

الوصل؛ لأنَّ حركة ما قبل الهاء بينة في الوصل فاستغني عن إثبات الهاء. والمذهبان

مشهوران، ولكل واحد منهما وجه. وقد ذكرنا هذا فيما تقدم. وقال الشاعر:

لا بل كلي يا مَيِّ واستأهلي إنَّ الذي أهلكْتُ من مَالِيَةٍ<sup>(١)</sup>

وقال آخر:

أَوَّلِي لِي اللَّيْلَةَ أَوَّلَى لِيهِ أَوْدَى بِنَعْلِيٍّ وَسِرْبَالِيَةٍ<sup>(٢)</sup> (٣).

وقد يوجه قراءة ويغفل أخرى، وهذا نادر جدا. ومن أمثلته:

٥ قوله في الآية الحادية عشر بعد المائة من سورة المؤمنين: "قوله ﴿أَنَّهُمْ هُمُ

الْفَائِزُونَ﴾"<sup>(٤)</sup> قرأ حمزة والكسائي (إِنَّهُمْ) بكسر الهمزة على الاستئناف. وقرأ

الباقون (أَنَّهُمْ) بفتحها. وفي هذه القراءة تقديران: أحدهما: لأنهم هم الفائزون. والثاني:

جَزَيْتُهُمُ الْفَوْزَ لصبرهم على الحقِّ في الدنيا"<sup>(٥)</sup>.

وقد يستكمل جميع أوجه القراءات الواردة، ثم يبدأ بعد ذلك بذكر الحجج مرتبة حسب

ترتيب أوجه القراءات التي ذكرها.

طريقته في الاختيار:

يقوم المؤلف بعد أن يعرض للقراءات وتوجيهاتها بالاختيار من بين تلك القراءات ما يرى

أنها الأقوى في نظره، والأقرب إلى نفسه. وهو يعتمد في اختياره على أسس بينها حين يختار،

(١) البيت ينسب لحاتم الطائي، وهو في أدب الكاتب ٤١٢. وتاج العروس من جواهر القاموس (٤٤/٢٨). وجاء في اللسان "يا أُمِّي... مادة (أهل) (١/١٦٥).

(٢) من السريع، لعمر بن ملقط الطائي، شاعر جاهلي، والبيت في الجمل للخليل ٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٧). وشرح الرضي للكافية (ق ٢/٢م/٩٠٦). والخزانة (٩/١٨).

(٣) المختار (٩١٤/٢).

(٤) سورة: المؤمنين، الآية: ١١١.

(٥) المختار (٥٩٨/٢). ومن ذلك (١/٣٨٧).

فقد يختار لأنها أكثر في الأمة، أو لأنها الأصل... وسيأتي بيان الأصول التي اعتمد عليها في التوجيه.

وقد اتخذت اختيارات المؤلف طرائق شتى. كانت على النحو الآتي:

❖ فتارة يكون اختياره بعد عرض وجوه القراءة مباشرة، وقبل التوجيه،

فيكون بذلك قد ابتدأ بتوجيه ما اختاره: ومن أمثلة ذلك:

◊ قوله في سورة آل عمران: "قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾" (١) قرأ الجماعة (فَيَكُونُ) بالرفع، إلا ابن عامر، فإنه نصب النون. والاختيار الرفع على معنى: فهو يكون؛ لأنه مستأنف. فأما النصب فإنه توهم جواب الأمر. وليس هذا من جواب الأمر بشيء؛ لأن جواب الأمر هو أن يوجد الثاني لوجود الأول، كقولك: إيتني فأكرمك. فإنما يجب الإكرام لحصول الإتيان. فأما: قم فتقوم، فلا يجوز في (تقوم) إلا الرفع؛ لأن التقدير: قم فأنت تقوم، ولم يجز: فتقوم؛ لأنه يؤول إلى معنى: قم فإنك تقوم، وهذا لا معنى له، فلهذا كان النصب بعيداً (٢).

◊ قوله في الآية الثمانين من سورة الأنعام: "قوله تعالى ﴿أَتَحْكُمُونِي فِي اللَّهِ﴾" (٣) قرأت الجماعة بتشديد النون، غير نافع وابن عامر فإنهما خففاها. والمختار التشديد؛ لأنهما نونان: الأولى منهما علامة رفع الجميع. والثانية دخلت عماداً للضمير المنصوب، فلما اجتمعت نونان سكتت الأولى وأدغمت في الثانية. والتخفيف غلط عند النحويين، وأجازه بعضهم على بعد... (٤).

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٤٧.

(٢) المختار (١٥٦/١).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ٨٠.

(٤) المختار (٢٦٧/١). وانظر كذلك (٨٣/١)، ٨٩، ٩١، ٩٨، ١٠١، ١٠٦، ١٣٢، ١٥٦، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦،

(١٩٥، ٤١١، ٤٦٧).

❖ وقد يختار بعد عرضه للقراءة المختارة وقبل أن يكمل عرض بقية القراءات من ذلك مثلاً:

◊ قوله في سورة البقرة: "قوله ﴿عَسَيْتُمْ<sup>(١)</sup>﴾ بفتح السين هي قراءة أكثر القراء، وهي اللغة العالية، والقراءة المختارة. وقرأ نافع(عسيتم) بكسر السين...."<sup>(٢)</sup>.

◊ وقوله في الآية الخامسة عشرة من سورة آل عمران: "واختلفوا في قوله ﴿قُلْ أَؤْتِنْتُكُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ فقرأ أبو عمرو وأهل الحجاز بقلب الهمزة الثانية واوا....وهي المختارة عند أهل العربية. وجمع الباقون بين الهمزتين على الأصل..<sup>(٤)</sup>.

❖ وقد يختار بعد عرضه لوجوه القراءات وبعد توجيهه لجميع الأوجه الواردة.

وهو الأكثر في الكتاب ولا حاجة لعرض أمثلة لما هو الغالب والأكثر في الكتاب<sup>(٥)</sup>.

❖ وقد لا يختار المؤلف قراءة واحدة ولكن يبين أن القراءتين مختارتان معاً، أو أن القراءتين متساويتان في الاختيار. من ذلك مثلاً:

◊ قوله في الآية الثالثة والثلاثين بعد المائتين، من سورة البقرة\_ بعد أن عرض لكلا القراءتين ووجههما\_: "وكلتا القراءتين مختارتان"<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٢) المختار (١/١١٠).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٥.

(٤) المختار (١/١٤٠). ١٥٦.

(٥) انظر مثلاً (١/١٤١، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٨، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٥).

(٦) المختار (١/١٠٦).

٥ قوله في الآية الثالثة والثمانين من آل عمران: "قوله ﴿يَبْغُونَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ بالياء أهل البصرة وحفص، بناء على قوله ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لفظ غيبة. وقرأ الباكون بالتاء؛ لأنه خطاب مواجهة يدخل فيه جميع المكلفين. وهما قراءتان مختارتان"<sup>(٣)</sup>.

### جمع النظائر:

إذا كان للآية المقروءة نظائر في السورة نفسها أو في سورة أخرى، فالغالب أنه يجمع تلك النظائر عند أول آية منها، لاتحادها في الحكم، ولكي يتحاشى تكرار الحديث عنها وتوجيهها في مواضع، ويسهل على القارئ الإحاطة بها، سواء أكان ذلك في أصول القراءة أم في فرشها. ومن أمثلة ذلك:

٥ قوله حين تناول الآية الثالثة والسبعين بعد المائة من سورة البقرة: "قوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿قُلْ أَدْعُوا﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿إِنْ أَقْتُلُوا﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿وَلَقَدْ أَسْهَرْنَا﴾<sup>(٧)</sup> و﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾<sup>(٨)</sup>. أهل الحجاز وابن عامر والكسائي على الضم، والباكون على الكسر..."<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٨٣.

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ١١٠.

(٣) المختار (١/١٦٣ - ١٦٤). وانظر كذلك (١/٦١، ١٣١، ١٦٦، ١٦٩، ١٩٨، ٢١٨).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ١٧٣.

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١٩٥.

(٦) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(٧) سورة: الأنعام، الآية: ١٠.

(٨) سورة: يوسف، الآية: ٣١.

(٩) المختار (١/٨٨).



◊ وقوله في الآية السابعة والعشرين من سورة آل عمران: "قوله ﴿وَتُخْرِجُ  
 الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(١)</sup> فقرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي  
 ويعقوب بالتثقيب في جميع القرآن. وثقل نافع ويعقوب ﴿أَوْمَنَ كَانَ مَيِّتًا﴾<sup>(٢)</sup>.  
 وشدد نافع ﴿الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتًا﴾<sup>(٤)</sup>. وخفف الباقون ذلك.  
 وثقل نافع وحفص وحمزة والكسائي ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾<sup>(٦)</sup>...<sup>(٧)</sup>

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٢٧.

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ١٢٢.

(٣) سورة: يس، الآية: ٣٣.

(٤) سورة: الحجرات، الآية: ١٢.

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ٥٦.

(٦) سورة: فاطر، الآية: ٩.

(٧) المختار (١/٤٣). وانظر كذلك (٢٧/١)، ٣١، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ١٥٣، ١٦٠، ١٩٦، ٤٣١، ٥٢٥.

## المبحث الثاني

### طريقته في الإعراب

جاء كتاب ابن إدريس مليئا بالأعراب القرآنية لكثير من أحرف القراءات، ولا غرو في ذلك فالكثير من أوجه القراءات لا يمكن توجيهها إلا من خلال إعرابها، والمقصود بالإعراب هنا هو المعنى الاصطلاحي، والذي يقصد به بيان وظيفة الكلمة داخل التركيب. والمتأمل في كتاب ابن إدريس يلاحظ أن منهجه في الإعراب اتسم بعدة مظاهر إعرابية، كالإقتصار غالباً على إعراب موطن الشاهد من الآية، وتجنب التلکف في الإعراب، ومزج الإعراب بالقواعد النحوية... وما إلى ذلك من المظاهر، وتتلخص هذه المظاهر فيما يلي:

#### أولاً: الإقتصار في الأغلب على إعراب موطن الشاهد:

فقد غلب على منهج المؤلف ألا يعرب إلا موطن الشاهد من القراءة، فلا يتطرق بعد ذلك إلى إعراب ما لا علاقة له بالقراءة، إلا ما كان إعرابه مرتبطاً بالقراءة. ويتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

◇ قال ابن إدريس: "قوله ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> قرأ حمزة والكسائي (قال اعلم) على الأمر، وتروى عن ابن عباس رضي الله عنه. ولها وجهان: أحدهما: أن يكون الأمر الله تعالى. والثاني: أن يكون الرجل المخي أقبلى على نفسه فقال: اعلم. وقرأ الباقون (قال أعلم) بالرفع، لأنه فعل مضارع، التقدير: قال: أعلم أنا"<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢) المختار (١١٧/١).

◇ قال ابن إدريس: "قوله ﴿الْحَيَاةُ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ﴾<sup>(١)</sup> هكذا قرأت الجماعة بالنصب، إلا نافعاً فإنه قرأ (خالصة) رفعا. فالرفع على أنه خبر بعد خبر، كقولك: زيد لبيبٌ عاقل. والنصب على الحال"<sup>(٢)</sup>.

◇ قال ابن إدريس: "قوله ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾<sup>(٣)</sup> هكذا قرأت الجماعة بالرفع؛ إلا الكسائي فإنه قرأ بالجر. فالجر صفة على اللفظ. والرفع صفة على الموضع. التقدير: ما لكم إله غيره"<sup>(٤)</sup>.

◇ قوله تعالى ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾<sup>(٥)</sup> هكذا قرأت الجماعة بالنصب، إلا ابن عامر فإنه قرأ جميع ذلك بالرفع. فالرفع على الابتداء، والخبر ﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾، وهو في موضع الحال. والنصب على تقدير: وجعل الشمس والقمر"<sup>(٦)</sup>. ففي هذه الأمثلة نلاحظ أن المؤلف اكتفى بإعراب موطن الشاهد فقط، ولم يتجاوز ذلك إلى غيره. ولكن هذه المنهجية لم تسلم لدى المؤلف، فكان يعرب كلمات ليست من موطن الشاهد في الآية، وجاء هذا في عدد ليس بالقليل، ومن أمثلة هذا النوع:

◇ قوله: "قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّيْ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> قرأت الجماعة (يَحْسَبَنَّ) بالياء، إلا حمزة فإنه قرأ بالتاء، وفتح السين على أصله. فإذا قُرئ بالياء (الَّذِينَ) في موضع رفع بالفعل، و(كَفَرُوا) صلة (الَّذِينَ)؛ لأنه فعل وفاعل. والواو في قولك (كَفَرُوا) هي ضمير الفاعلين راجع إلى ( )

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٢.

(٢) المختار (٣٠٦/١).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ٥٩.

(٤) المختار (٣١٣/١).

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ٥٤.

(٦) المختار (٣١٣/١).

(٧) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

الَّذِينَ)، و(أَنَّ) وما عملت فيه في موضع مفعولي الحسابان، لأن قوله (أَنَّمَا) (ما) بمعنى الذي، و(تُمَلِّي) صلته، والراجع إلى (الَّذِينَ) الهاء المحذوفة، والتقدير: أنما نمليه. و(خَيْرٌ) رفع؛ لأنه خبر (أَنَّ)، والجملة في موضع المفعولين....<sup>(١)</sup>.

◇ قوله: "قوله ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾<sup>(٢)</sup> قرأ أبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي (يُلَقَّوْنَ) بفتح أول المضارع وتخفيف القاف على أن الفعل لهم. والتحية على هذه القراءة منصوبة بوقوع الفعل عليها، و(السلام) معطوف عليها. وقرأ الباقون (يُلَقَّوْنَ) بضم المضارع وتشديد القاف على ما لم يسم فاعله، والمفعول الأول الذي يقوم مقام الفاعل مضمَر في (يلقون) و(تحية) المفعول الثاني، و﴿وَسَلَّمَ﴾ معطوف عليها"<sup>(٣)</sup>.

### ثانيا: عدم اقتصاره على وجه من أوجه الإعراب:

فالناظر في كتاب ابن إدريس يلاحظ أنه لا يقتصر على وجه من وجوه الإعراب، فيعمد إلى ذكر عدة أوجه جائزة في الكلمة الواحدة، وهذا يدل على سعة علمه وإطلاعه، فهو لا يكتفي بالوجه الواحد، ومن أمثلة ذلك:

◇ إعرابه ل(تسأل) في: "قوله ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٤)</sup> أكثر القراءة على رفع اللام على معنى الخبر. وقرأ نافع ويعقوب بحزم اللام على النهي.... فأما الإعراب ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون على طريق الاستئناف،

(١) المختار (١/١٨٠).

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٧٥.

(٣) المختار (٢/٦٢٤). وانظر كذلك: (١/٢٥٦، ٢٦٩، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٨٥، ٥٥٦، ٥٧٧، ٦٠١/٢، ٦١٠،

٦٢٤، ٧٢٣، ٦٩٦، ٨٨٦).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١٩.

تقديره: ولست تُسأل عن أصحاب الجحيم. والثاني: أن يكون في موضع الحال، تقديره: إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا، وغير مسؤول عن أصحاب الجحيم<sup>(١)</sup>.

◇ قوله: "قوله تعالى ﴿لِيُضِلَّ﴾"<sup>(٢)</sup> قرأ أبو عمرو وابن كثير (لِيُضِلَّ) بفتح الياء على أن الفعل لهم. وقرأ الباقون (لِيُضِلَّ) بضم الياء، يريد: لِيُضِلُّوا غيرهم، فالفعل متعد. وقرأ حمزة وحده (ورحمة)<sup>(٣)</sup> بالرفع. وقرأ الباقون بالنصب على الحال... وفي الرفع وجهان: أحدهما: هو هدى، فيكون خبر ابتداء محذوف، وعطف الرحمة عليه، لأنهما خبران عطف أحدهما على الآخر. والثاني: أن يكون التقدير: تلك رحمة، فتكون الرحمة خبر ابتداء محذوف، ولو قدرت: هي رحمة كان جائزا<sup>(٤)</sup>.

◇ قوله: "قوله تعالى ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾"<sup>(٥)</sup> قرأ أهل الكوفة ويعقوب بفتح الهمزة. وقرأ الباقون بكسرها. فالكسر على الاستئناف. وفي الفتح خمسة أوجه: أحدها: أن يكون بدلا من ﴿عَنْقَبُهُ﴾، فيكون موضعه رفعا، التقدير: فانظر كيف كان تدميرنا. والثاني: أن يكون بدلا من ﴿كَيْفَ﴾، فيكون موضعه نصبا، التقدير: فانظر تدميرنا. والثالث: أن يكون خبرا لـ ﴿كَانَ﴾، ويكون ﴿كَيْفَ﴾ في موضع الحال، التقدير: فانظر كيف كان عاقبة مكرهم

(١) المختار (٧٤/١).

(٢) سورة لقمان، الآية: ٦.

(٣) سورة: لقمان، الآية: ٣.

(٤) المختار (٦٨٣/٢).

(٥) سورة النمل، الآية: ٥١.

تدميرنا، فيكون موضعه نصبا. والرابع: أن يكون على التفسير، كأنه قيل: ما عاقبة أمرهم؟ فقيل: تدميرنا. والخامس: أن يكون بمعنى: لأننا دمرناهم<sup>(١)</sup>.

### ثالثا: عدم اقتصاره على إعراب المشكل:

الناظر في إعرابات ابن إدريس يلاحظ أنه لا يقتصر في إعرابه للقراءات على إعراب الآيات المشكلة إعرابيا، فقد يعمد إلى إعراب آيات إعرابها من أسهل ما يكون. ومن الأمثلة التي توضح ذلك لدى المؤلف:

◇ إعرابه (أجلهم) في: "قوله ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> قرأ ابن عامر ويعقوب (لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ) على تسمية الفاعل ونصب الأجل؛ لأنه مفعول به...<sup>(٣)</sup>. فمن الملاحظ هنا أن إعراب كلمة (أجلهم) على قراءة ابن عامر ويعقوب أوضح ما تكون، مع ذلك بين المؤلف إعرابه، مما يدل على أنه يعرب الأشياء التي ليست مشكلة من الناحية الإعرابية.

◇ ومن أمثلة ذلك أيضا إعرابه لـ (كتبنا) في: "قوله تعالى ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾<sup>(٤)</sup> قرأت السبعة بالنون وضمها، على أن الله سبحانه هو الفاعل، ردا على قوله: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، و(كتبنا) منصوب على أنه مفعول به...<sup>(٥)</sup>.

وبرغم من ذلك فإنَّ الغالب على المؤلف ألا يعرب إلا ما يرى أنه بحاجة للإعراب.

(١) المختار (٢/٦٥٢).

(٢) سورة يونس، الآية: ١١.

(٣) المختار (١/٣٧٢).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٣.

(٥) المختار (١/٤٧٠).

## رابعاً: اقتصاره في الغالب على إعراب الآيات، دون إعراب الشواهد والأمثال والأمثلة.

فقد غلب على المؤلف ألا يعرب إلا ما كان متصلاً بالقراءات القرآنية وما يتعلق بتوجيهها، أما ما عدى ذلك كالشواهد الشعرية، أو الأمثلة، فإنه لا يتطرق إلى إعرابها إلا في القليل النادر. ومن الأمثلة في ذلك إعرابه في مواضع قليلة جداً بعض الكلمات من الشواهد الشعرية:

◇ كقوله في سورة (طه): "قرأ حفص وحمزة والكسائي ﴿فَيُسْحِتْكُمْ﴾" <sup>(١)</sup> بضم

الياء، من أسحت. وقرأ الباقون (فَيُسْحِتْكُمْ) بفتح الياء، من سحت يسحت. ومعناها

الاستئصال. قال الشاعر:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا <sup>(٢)</sup>

فهذا من أسحت. ومعنى يدع: من الدعة. ويروى: إلا مُسْحِتًا، وحينئذ يكون (لم يدع) بمعنى: لم يترك. ورفع (مُجْلَفًا) على هذا الوجه بفعل مضمر دل عليه الكلام. التقدير: أو بقي مُجْلَفًا؛ لأنه إذا قال: لم يدع إلا مسحتا. فقد علم أنه بقي هناك مجلفاً <sup>(٣)</sup>.

◇ وكذلك قوله في توجيه الآية الثالثة عشرة من سورة البلد: "...ويقيماً منصوب

على هذه القراءة بالفعل المقدر في قوله ﴿فَكُ رَقَبَةً﴾ <sup>(٤)</sup> أو إِطْعَمَ <sup>(٥)</sup> والفاعل مضمر؛

لأنه قد تقدم ذكره. وفي الكلام دليل عليه كقول الشاعر:

(١) سورة: طه، الآية: ٦١.

(٢) من الطويل، للفرزدق، في ديوانه (٧٥/٢)، وهو في معاني القرآن للقراء (١٨٣/٢)، ومعاني النحاس (٣٠٩/٢). وإعراب القرآن للنحاس (٦٤/٢)، والخصائص ١١٠، والمختضب (١٧٩/١) الإنصاف (١٨٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣١/١)، وشرح الرضي على الكافية (ق ١/ج ٢/٤٨١)، ولسان العرب مادة "جلف" (٦٦٠/٨)، والبحر المحيط (٥٨٩/٢)، وفي الخزانة (١٤٤/٥).

(٣) المختار (٥٤٢/١).

(٤) سورة: البلد، الآيتان: ١٣-١٤.

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ<sup>(١)</sup>

فقلوله (ورهوة) مصدر، ونصب (عقابك) لأنه مفعول، والفاعل مضمر والمصدر فيه معنى الفعل على ما عرفتكم<sup>(٢)</sup>.

#### خامسا: توثيقه للآراء الإعرابية التي ينقلها:

لقد تعرفنا فيما مضى إلى المصادر التي أفاد منها المؤلف، وكان من بينها الكتب التي عنت بالقرآن الكريم وإعرابه، فنقل منها المؤلف توجيهات للعديد من القراءات، ونقل منها كذلك العديد من الأعراب، فوثق بعضها، وأهمل توثيق بعضها الآخر، فجاءت بعض الآراء الإعرابية منسوبة للعلماء، وجاء أيضا العديد منها غير منسوب إلى شخص بعينه. وقد يجمع بين الاثنين فينسب بعضها ويهمل نسبة بعضها الآخر.

فمن أمثلة النوع الأول الذي ينسب فيه الرأي الإعرابي إلى صاحبه:

◊ ما ذكره في: " قوله ﴿وَلَا أَصْغَرَ..... وَلَا أَكْبَرَ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ حمزة ويعقوب (ولا

أصغر)، (ولا أكبر) بالرفع. وقرأ الباقون بفتح الراء في الحرفين. ففي الرفع وجهان:....

الوجه الثاني: أن يكون قوله (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) مرفوعا بالابتداء، والخبر ﴿

إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾<sup>(٤)</sup> ذكره الزجاج<sup>(٥)</sup>.

(١) من الطويل، لم أهتم إلى قائله، وهو في الكتاب (١٨٩/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٠. وشرح المفصل لابن

يعيش (٦١/٦)، والبحر المحيط (٢٥٤/٢)، والدر المصون (٤٥٨/٢).

(٢) المختار (٩٧٩/٢).

(٣) سورة: يونس، الآية: ٦١.

(٤) من نفس الآية.

(٥) المختار (٣٨٢/١).



◊ ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "اختلفوا في قوله تعالى ﴿مِثْلُ مَا أَنْتُمْ﴾" (١) فقرأ أبو بكر وحمة والكسائي (مثل ما أنكم) برفع اللام في (مثل). وقرأ الباقر بفتحها. فالرفع على أنه صفة لـ ﴿لِحَقِّ﴾؛ لأنك وصفت نكرة بنكرة. والفتح فيه أربعة أوجه: أحدها: أنه جعل الاسمين اسما واحدا فبناهما على الفتح، كقولك: يا ابن أمّ، عن الأخفش. والثاني: أن يكون منصوبا على تأكيد الحق، التقدير: إنه لحق حقا مثل ما أنكم، عن الزجاج. والثالث: أنه جعل (ما) زائدة، وأضاف (مثل) إلى (أن)، وهو غير متمكن فبناه على الفتح، عن أبي العباس محمد بن يزيد. والرابع: أنه حال من النكرة، كقولك: هذا رجل قائما، عن الزجاج أيضا" (٢).

◊ ومن أمثلة ذلك أيضا قوله في توجيه قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ (٣) بالنصب: "...وفي نصب ﴿عُذْرًا﴾ و ﴿نُذْرًا﴾ وجهان: أحدهما: أنهما منصوبتان على المصدر، التقدير: إعدارا وإنذارا، عن أبي الحسن الأخفش. والوجه الثاني: أن يكون منصوبا لأنه مفعول له، التقدير: للإعذار والإنذار. ومثله قوله ﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ (٤) التقدير: لأولادكم، عن أبي إسحاق الزجاج" (٥). وأمثلة هذا كثيرة جدا.

(١) سورة: الذاريات، الآية: ٢٣.

(٢) المختار (٨٤٧/٢).

(٣) سورة المرسلات، الآية: ٦.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٥) المختار (٩٣٩/٢).

أما النوع الثاني: فإن المؤلف ينسب فيه الإعراب إلى مصادر مجهولة كأن يقول: "بعض النحاة" أو "أهل العلم" أو "أهل اللغة" أو "البصريون" أو "الكوفيون"، أو أن يقول "وقيل كذا"، وما إلى ذلك... فمن أمثلة ذلك:

◇ قوله في توجيه قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿فَيَكُونُ﴾<sup>(١)</sup> بالنصب: "...وقد قال بعض النحاة: نصبه على تقدير: فأن يكون، بإضمار (أن). وهذا التقدير الذي ذكره هذا القائل إنما هو تقدير جواب الأمر بالفاء، وقد عرفتك بعد نصبه"<sup>(٢)</sup>.

◇ قوله في توجيه قراءة التنوين في قوله تعالى ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾<sup>(٣)</sup>: "...فأما التنوين... وقيل: إنها منصوبة على التمييز"<sup>(٤)</sup>.

◇ قوله: "قوله ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ حفص وحزمة والكسائي (أَرْبَعُ) بالرفع. وقرأ الباقر والنصب. فالنصب على المفعول به، التقدير: أن يشهد أربع شهادات بالله؛ لأنَّ المصدر يعمل عمل الفعل. فأما الرفع فقد استبعده بعض النحويين. ولا معنى لاستبعاده؛ لأنَّ وجهه في العربية بين، وهو مرفوع على أنه خبر الابتداء، التقدير: فشهادة أحدهم التي تدرأ عن القذف منهم الحدُّ أربع شهادات. فهذا واضح"<sup>(٦)</sup>.

◇ قوله في توجيه قوله تعالى ﴿أَتُحْجَّجُونَ فِي اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>: "قرأ الجماعة بتشديد النون، غير نافع وابن عامر فإنهما خففاها. والمختار التشديد؛ لأنهما نونان: الأولى منهما علامة رفع الجميع. والثانية دخلت عمادا لضمير المنصوب، فلما اجتمعت نونان

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٢) المختار (٧٣/١).

(٣) سورة يوسف، الآية: ٧٦.

(٤) المختار (٤٢٢/١).

(٥) سورة: النور، الآية: ٦.

(٦) المختار (٦٠٢/٢).

(٧) سورة الأنعام، الآية: ٨٠.

سُكِّنَت الأولى وأدغمت في الثانية. والتخفيف غلط عند النحويين، وأجازه بعضهم على بعد، واستدل بقول الشاعر:

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني<sup>(١)</sup>

يريد: فليني، فأسقط إحدى النونين استخفافاً. وهذا إنما يجوز في ضرورة، والقران لا ضرورة فيه<sup>(٢)</sup>.

وهذا يقودنا للبحث عن تلك المصادر المجهولة التي سبق وأن أشرت إليها في مصادره. هكذا كان منهج المؤلف في نسبة بعض الآراء الإعرابية، وكان الغالب عليه أن يعرب الآية القرآنية، ويذكر الوجوه الإعرابية الجائزة إن وجدت أحياناً، دون أن يشير إلى مصدر تلك الإعرابات فهي في غالبها معروفة الإعراب، فليس بحاجة لتوثيقها من قائلها.

#### سادساً: ربطه الإعراب بالمعنى.

لا شك أن للإعراب أهميته في التمييز بين المعاني المختلفة، فقد كانت معظم أسباب الاختلاف في توجيهات الآيات القرآنية قائمة على أساس نحوي. ولهذا كان دارس علوم القرآن لا يستطيع أن يفيد منها—كما ينبغي—إلا بعد دراسة العربية وعلومها المختلفة. وبناء على هذا فإن التخلي عن الإعراب في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية يعد هدماً لها وإماتة لمرونتها، وإنّ في ترك حركات الإعراب إلباس كثير من الجمل والتعبيرات، لباس الإبهام والغموض... لأنّ كثيراً من الجمل تضع معانيها بضياغ الإعراب فيها، ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب، فيفهم مثل قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ

(١) من الوافر، لعمر بن معد كرب، في شعره ١٨٠، وهو في الكتاب (٥٢٠/٣)، ومعاني القرآن للفراء (٩٠/٢)، ومجاز

القرآن (٣٥٢/١)، والمنصف (٣٣٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩١/٣)، والدر المصون (١٤٥/٢).

(٢) المختار (٢٦٧/١).

عِبَارِهِ الْعَلَمَاتُ<sup>(١)</sup>، وقولنا: ما أحسن زيد...<sup>(٢)</sup> وهذا كله يبين لنا شدة ارتباط النحو والإعراب بالمعنى، فالتحو مفتاح المعنى، والإعراب سبيل الفهم. ولهذا كان الإعراب في حقيقته، عبارة عن بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذلك يعتمد على فهم المعنى وتحديدته؛ ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: "ألا ترى أنّ موضوع الإعراب-على مخالفة بعضه من حيث كان-إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"<sup>(٣)</sup>. وعند الحديث عن النصوص التي دلّت على العلاقة بين العلامات الإعرابية والمعاني نجد أنها كثيرة، والإلحاح فيها على وظيفة العلامات واضح؛ فقد ربط الزجاجي بين الإعراب والمعنى، حين قال: "والإعراب إنّما دخل الكلام؛ ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يعمّور الأسماء من المعاني"<sup>(٤)</sup>؛ والإعراب عند ابن جني: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت "أكرم سعيداً أباه"، و"شكر سعيداً أبوه"، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً، لاستبهم أحدهما من صاحبه"<sup>(٥)</sup>؛ وهو عند السكاكي مرتبط في جميع جزئياته بالمعنى؛ إذ به توجه المعاني وتعرف الدلالات، وذلك بقوله: "إنّ كلّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو"<sup>(٦)</sup>. ومن هنا كان إعراب النصوص مدخلاً طبعياً وأساساً لفهم ما تتضمنه من معان.

ولذلك تضمّ المكتبة العربية عدداً من الكتب التي عيت بمعاني القرآن الكريم وإعرابه، من مثل كتب الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن خالويه والعكبري وأبي حيان... وكتبهم مطبوعة متداولة، وقد كانت مقدّمات هذه الكتب تشير إلى ضرورة الربط بين الإعراب والمعنى، ومنها

(١) سورة: فاطر، الآية: ٢٨.

(٢) انظر: نحو وعي لغوي ٧٧.

(٣) الخصائص ١٦٠.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٧٦.

(٥) الخصائص ٦٨.

(٦) مفتاح العلوم ٢٥١.

مقدمة مكّي القيسيّ التي يقول فيها: "ورأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الرّاعب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه، والوقوف على تصرّف حركاته وسواكنه؛ ليكونَ بذلك سالماً من اللّحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به، مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهّماً لما أراد الله-تبارك وتعالى-به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصحّ معرفة حقيقة المراد"<sup>(١)</sup>. وما ذلك إلاّ لأنّه بالإعراب تعرف المعاني ويكون التمييز بينها، ومن هنا كان لا بدّ أن يراعى المعنى في فهم حقيقة المراد الكلام قبل إعرابه، فإنّه فرع المعنى، وفي هذا الصدد يقول ابن هشام: "وها أنا موردّ بعون الله أمثلة، متى بُنيّ فيها ظاهر اللفظ ولم ينظر إلى موجب المعنى، حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب... أحدها قوله تعالى ﴿أَصْلَوْتُكَ فَأَمْرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا﴾"<sup>(٢)</sup>، فإنّه يتبادر إلى الذّهن عطف "أنّ نفعل"، على "أنّ نترك"، وذلك باطل؛ لأنّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنّما هو عطفٌ على "ما"، فهو مفعولٌ للترك، والمعنى "أنّ نترك أن نفعل..."، وموجب الوهم المذكور أنّ المعرب يرى "أنّ" والفعل مرّتين، وبينهما حرف العطف"<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر ابن هشام أنّه من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصّناعة، ولا يراعى المعنى"<sup>(٤)</sup>. كل هذا يدلنا على أهمية ربط الإعراب بالمعنى. وهذا ما لاحظته وعمله ابن إدريس رحمه الله وهو يتعامل مع الإعراب، فهو كثيراً ما يربط بين الإعراب والمعنى. وكأنّه بذلك يدلّ على صحة الإعراب وقوته من جهة، ويؤكد لنا قوة تلك العلاقة التي تربط

(١) مشكل إعراب القرآن (١/١-٢).

(٢) سورة: هود، الآية: ٨٧.

(٣) مغني اللبيب (٢/٦٠٧).

(٤) انظر مغني اللبيب (٢/٦٠٥).

بينهما من جهة أخرى.

ومن أمثلة ربطه الإعراب بالمعنى:

◇ قوله: "قوله ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(١)</sup> قرأ نافع (يقول) بالرفع. والباقون على النصب. فأهل الكوفة قالوا في الرفع: إن المعنى: حتى قال الرسول. والذي عليه علماء البصرة: حتى الرسول هذه حاله. فالمعنى على هذه القراءة: أن الزلزلة أدت إلى أن قال الرسول ذلك. فأما النصب فعلى الغاية، والتقدير: إلى أن يقول الرسول ذلك، فالتقدير على هذه القراءة أن قول الرسول كان بعد تقضي الزلزلة. والقراءتان جيدتان، إلا أن المختار النصب؛ لأن عليه أكثر الأئمة، ولأنه أبين في المعنى"<sup>(٢)</sup>.

◇ قوله: "قوله ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ أبو عمرو بالرفع... وقرأ الباقون بالنصب. فلرفع وجهان: أحدهما: أن يكون (ما) اسماً، و(ذا) بمعنى الذي، التقدير: يسألونك ما الذي ينفقون قل: العفو، فكأن الجواب ردٌّ على السؤال، التقدير: الذي ينفقون العفو. والوجه الثاني: أن يكون (ما) و(ذا) اسماً واحداً، كأنه قيل: أي شيء ينفقون، فقال: قل: هو العفو، فيكون (العفو) خبر ابتداء محذوف. وللنصب وجهان في العربية: أحدهما: أن يكون (ما) و(ذا) اسماً، كأنه قال: يسألونك أي شيء ينفقون، فقال: قل: ينفقون العفو، فيكون (العفو) منصوباً بـ(ينفقون). والثاني: أن يكون (ما) اسماً، و(ذا) بمعنى الذي، كأنه قيل: يسألونك ما الذي ينفقون، فقال: أنفقوا العفو، فيكون (العفو) منصوباً بالأمر"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢١٤.

(٢) المختار (١٠١/١).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢١٩.

(٤) المختار (١٠٣/١).

◊ قوله: "قوله ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾" (١) قرأ نافع (يرسل) بالرفع، وسكن الياء في (فيوحى). واختلف في ذلك عن ابن عامر. وقرأ الباقون بالنصب فيهما جميعاً. فالنصب بإضمار (أن)، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ (٢) لأنه لو عطف على ما عملت فيه (أن) لانتقل المعنى، وكان التقدير: وما كان لبشر أن يرسله الله، وهو غلط عظيم، وهذا معنى قول سيبويه عن الخليل. فإذا بطل هذا الوجه لم يبق إلا أن يكون منصوباً بإضمار (أن)، التقدير: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو أن يرسل رسولا... (٣).

#### سابعاً: ربطه الإعراب بالتعليل:

اهتم ابن إدريس بتعليل إعراباته، كنوع من التأكيد على صحتها ولتجنب النقد والمؤاخذة، فكان اهتمامه بهذا التعليل مقابلاً لاهتمامه بربط الإعراب بالمعنى كما سبق وأن أشرت، ولعل مما يؤكد اهتمامه بهذا الربط بين الإعراب والتعليل؛ أنك تجده يذكر وجوهاً جائرة في القراءة من حيث الإعراب، ويبين إعرابها، ويعلل ذلك الإعراب كتأكيد على صحة ما يقول، من ذلك ما ذكره في إعراب: "قوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾" (٤) قرأ حمزة والكسائي (هل من خالقٍ غير الله) بجر (غير). وقرأ الباقون بالرفع. فالجر لأنه صفة لـ (خالق)؛ لأن (غير) يوصف به النكرات، و(خالق) نكرة. وأما الرفع فعلى موضع (من) التقدير: هل خالق غير الله. ويجوز: غير الله بالنصب على الاستثناء ولم يقرأ به، وإنما ينصب (غير) على الاستثناء في مثل هذا الموضع لأنه يعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ألا ترى أنك لو قلت: هل من خالقٍ إلا الله، كان الاسم

(١) سورة: الشورى، الآية: ٥١.

(٢) من نفس الآية.

(٣) المختار (٧٩٦/٢).

(٤) سورة: فاطر، الآية: ٣.

الواقع بعد (إلا) نصبا، فكذلك نصبت (غير) في الاستثناء<sup>(١)</sup>. ففي هذا المثال أورد المؤلف وجها يجوز مثله في العربية ولكنه لم يقرأ به كما قال<sup>(٢)</sup>، وبين إعرابه وعلل ذلك الإعراب.

ومن الأمثلة التي تبين عناية المؤلف بتعليل إعرابه:

قوله: "قوله ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾<sup>(٣)</sup> حفص وحمزة على نصب (الْبِرِّ). والباقون على رفعه. وهو أجود الوجهين؛ لأن (البر) على هذا المذهب اسم (ليس)، والخبر ﴿أَنْ تُؤَلُّوا وَجُوهَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> والتقدير: ليس البرُّ توليتكم وجوهكم؛ لأن (أن) والفعل الذي بعدها مصدر، والفائدة في الخبر، فلهذا كان الرفع في (البر) أمثل. فأما نصب (البر) فلأنه خبر (ليس) قدم على الاسم. والتقدير على هذا المذهب: ليس البرُّ توليتكم ف(أن) وما بعده في موضع اسم ليس<sup>(٥)</sup>.

قوله: "قوله ﴿وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾<sup>(٦)</sup> قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم (وَيَجْعَلُ لَكَ) برفع اللام. وقرأ الباقيون بالجزم. فالجزم عطف على قوله ﴿جَعَلَ لَكَ﴾<sup>(٧)</sup>. فهو وإن كان فعلا ماضيا فموضعه جزم؛ لأن حرف الشرط إذا دخل على الأفعال الماضية جعلها بمعنى المستقبل. التقدير: إن يشأ يجعل لك خيرا من ذلك جناتٍ ويجعل لك قصورا، وصار محل نقل حرف الشرط الفعل الماضي وجعله بمعنى المستقبل محل دخول (لم) وأخواتها على الفعل المستقبل، فتجعله بمعنى الماضي، كقولك: لم يقم زيدٌ أمس<sup>(٨)</sup>.

(١) المختار (٢/٧٢٣).

(٢) لم يقرأ بهذا الوجه في القراءات المتواترة وقرأ بها في الشواذ كما في: مختصر في شواذ القرآن (١٢٤) والبحر المحيط (٩/١٣). نقلا عن المحقق.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٧٧.

(٤) من الآية نفسها.

(٥) المختار (١/٨٩).

(٦) سورة: الفرقان، الآية: ١٠.

(٧) من الآية نفسها.

(٨) المختار (٢/٦١٨).



وقوله: "قوله ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾<sup>(١)</sup> في الموضعين، نافع وابن عامر على تخفيف النون من (لكن) وكسرهما في الوصل لالتقاء الساكنين، ورفع (البر). والباقون على تشديد النون وفتحها ونصب (البر). فأما رفع (البر) فعلى الابتداء، والخبر (من آمن بالله) فلم تعلم (لكن) مخففة؛ لأنها ذهب عنها مضارعة الأفعال؛ فلهذا ارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر. فأما تشديد النون من (ولكن) فلأنه حرفٌ أشبه الأفعال الماضية فبني آخره على الفتح لثقل التضعيف، فانتصب (البر) على هذا المذهب تشبيهاً بالمفعول المقدم، وما بعده في موضع رفع تشبيهاً بالفاعل المؤخر"<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا المثال الأخير أعرب المؤلف (البر) بأنه مبتدأ، ثم علل ذلك بأن (لكن) مخففة وهي لا تعمل إن كانت مخففة، وعلل لماذا لم تعمل إن كانت مخففة وذلك لأنه ذهب عنها شبهها بالأفعال، فلهذا كان ارتفاع ما بعدها على الابتداء والخبر. وعلل كذلك في القراءة الثانية تشديد النون من (لكن) لأنها أشبهت الفعل الماضي فبنيت على الفتح، وعلل سبب ذلك بـ(ثقل التضعيف)... كل هذا في مثال واحد فهذا يدلنا على اهتمام المؤلف رحمه الله بربط الإعراب بالتعليل ليكون أدعى للقبول، وليكون زيادة تأكيد على صحته وقوته.

#### ثامناً: تقوية أعاريه بالشواهد والأمثلة:

حرص ابن إدريس في كثير من المواضع على أن يؤكد صحة أعاريه بشواهد مختلفة، سواء من القرآن الكريم، أو من كلام العرب شعره ونثره، أو من الأمثلة المصنوعة، التي يمثل بها المؤلف لتكون الصورة أكثر وضوحاً وجلاءً أمام القارئ. ومن الأمثلة على ذلك:

◊ قوله: "قوله ﴿قُلْ إِنَّ الْآمَرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ أهل البصرة بالرفع. والباقون

بالنصب. فالرفع كقولك: إن زيدا وجهه حسن. فزيد منصوب بـ(إن)، ووجهه مرفوع

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٧٧.

(٢) المختار (٨٩/١).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٤.

بالابتداء، وحسن خبر الابتداء، والابتداء وخبره جملة في موضع خبر (إن). ويحسن الرفع وجوبه في النقيض كقولك: إن الأمر بعضه لزيد. ومثل الرفع قول الشاعر:

إِنَّ السُّيُوفَ عُذُّوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازِنَ مِثْلِ قَرْنِ الْأَعْصَبِ<sup>(١)</sup>

فأما النصب فلأنه نعت مؤكد للأمر. وكلا القراءتين مختارة<sup>(٢)</sup>.

◇ وكذلك إعرابه في: "قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً﴾"<sup>(٣)</sup>... وقرأ ابن عامر

من بينهم (ميتة) بالرفع. والباقون (ميتة) نصبا. فالنصب على خبر (كان). والرفع على

أن (تكون) معنى الحدوث. ومثله قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> المعنى: وإن يحدث ذو عسرة. ونحوه قول الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ<sup>(٥)</sup>

تقديره: إذا حدثت الهيجاء<sup>(٦)</sup>.

◇ وقوله: "قوله ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾"

﴿٧﴾ قرأت الجماعة بالياء، إلا حمزة فإنه قرأها بالتاء. فإذا قُرئ بالياء (الذين) في

موضع رفع بالفعل، و(يبخلون) صلتها، وضمير الفاعلين في (يبخلون) راجع إلى

(الذين)، والمفعول الأول محذوف، التقدير: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من

(١) من الكامل، للأخطل في ديوانه ٩٠؛ وهو في الكامل (٣٢٦/٢)، والبحر المحيط (٩٣/٣). الدر المنصور (٣٥/٢). وخزانة الأدب (١٩٩/٥). والأعضب: الذي انكسر أحد قرنيه.

(٢) المختار (١٧٥/١).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٥) من الطويل لجرير، وهو في معاني القرآن للفراء (٤١٧/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٩ وشرح المفصل لابن

يعيش (٤٨/٢). والبحر المحيط (٥١١/٤)، ومغني اللبيب (٦٤٥/٢).

(٦) المختار (٢٩٦/١).

(٧) سورة: آل عمران، الآية: ١٨٠.

فضله هو البخل خيرا لهم، و(هو) فصل، وهو الذي يسميه الكوفيون العماد، وقوله (خيرا) هو المفعول الثاني. وإنما جاز حذف المفعول الأول لأن (يبخلون) يدل عليه، وهذا كقولهم: من كذب كان شرا له، التقدير: كان الكذب شرا له، فحذفه؛ لأن كذب يدل عليه. وهذا كقول الشاعر:

إذا نُهي السفيهُ جَرى إليه ... وخالفَ والسفيهُ إلى خلافٍ<sup>(١)</sup>

المعنى: جرى إلى السفه، ولكنه حذفه لأن في الكلام دليلا عليه، وهو قوله: إذا نهي السفيه؛ لأن المعنى: إذا نهي السفيه عن السفه<sup>(٢)</sup>.

#### تاسعا: مزجه الإعراب بالقواعد النحوية:

كثيرا ما يجمع ابن إدريس بين التنظير والتطبيق، ففي ثنايا إعرابه وتوجيهه للقراءات يورد بعض القواعد النحوية، وكأنه بهذا العمل يؤسس للقارئ، ليكون على علم بشيء من الطريقة التي يكون من خلالها توجيه القراءات وإعرابها.

فمثلا تجده يقول في توجيه قوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ أهل البصرة وحمزة والكسائي (خَاشِعًا أَبْصَارَهُمْ) على التوحيد. وقرأ الباكون (خُشَّعًا) على الجمع. ويجوز وجه ثالث (خاشعة أبصارهم) بالتأنيث، وهي تروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يجوز القراءة بها لمخالفتها المصحف. ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت ثلاثة أوجه: التوحيد والجمع، والتأنيث، كقولك: مررت بشباب حسان أوجههم، وحسن أوجههم، وحسن أوجههم. فمن

(١) من الوافر، لأبي قيس الأنصاري. وهو في: معاني القرآن للقرطبي (١٠٤/١)، تأويل مشكل القرآن ١٧٦، وإعراب القرآن للزجاج (٩٠٢/٣)، والخصائص ٦٦٥، والإنصاف في مسائل الخلاف (١٤٠/١)، والبحر المحيط (١٣٣/٣)، وخزانة الأدب (٣٦٤/٤).

(٢) المختار (١٨٢/١).

(٣) سورة: القمر، الآية: ٧.

جمع فلجمع الأسماء، ومن وحد فلأن الصفة لما كانت متقدمة أجزاها مجزئ الفعل إذا تقدم.  
قال الشاعر:

في شَبَابٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدٍّ<sup>(١)</sup>

ومن أنت فلتأنيث جمع (الأبصار)؛ قال الله تعالى ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(٢)</sup> ومن ذكر فلتقدم الصفة، ولأن التأنيث غير حقيقي<sup>(٣)</sup>.

فقبل أن يبدأ بالتوجيه قرر لنا بأنه يجوز في أسماء الفاعلين إن تقدمت ثلاثة أوجه، وبينها.  
وهو بهذا يضع القاعدة النحوية أولاً، ثم يبدأ بالتوجيه.

ومن الأمثلة التي جمع في ثناياها بين الإعراب والقاعدة النحوية:

◇ قوله: "قوله: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾<sup>(٤)</sup> هكذا قرأت الجماعة بالرفع.

وقرأ يعقوب (وكلمة الله) بالنصب. وهي قراءة الحسن... فأما قراءة يعقوب فالنصب بالعطف على ما قبله، والعامل فيهما (جَعَلَ)، وتكون (هي) في موضع رفع بالابتداء، و(العليا) خبر الابتداء، ويكون الابتداء والخبر في موضع الحال؛ لأن الجملة بعد المعرفة تكون حالا، وبعد النكرة تكون صفة..."<sup>(٥)</sup>.

◇ قوله: "قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> قرأ حفص وحمزة والكسائي (أربع) بالرفع. وقرأ الباقيون بالنصب. فالنصب على المفعول به، التقدير: أن يشهد أربع شهادات بالله؛

(١) من الرمل، للحارس بن دوس الإيادي، وهو في: معاني القرآن للفراء (١٠٥/٣)، وتفسير الطبري (١١٨/٢٢)، معاني

القرآن للزجاج (٨٦/٥)، وتهذيب اللغة (خشع) (١٥٢/١)، البحر المحيط (٨، ١٧٣)، والدر المصون (١٢٥/١٠).

(٢) سورة: الأحزاب، الآية: ١٠.

(٣) المختار (٨٦١/٢).

(٤) سورة: التوبة، الآية: ٤٠.

(٥) المختار (٣٥٦/١).

(٦) سورة: النور، الآية: ٦.

لأنَّ المصدر يعمل عمل الفعل....<sup>(١)</sup>.

◇ قوله: "قوله ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَوُوا السُّوَّى﴾<sup>(٢)</sup> قرأ أهل الكوفة وابن عامر بنصب (عَاقِبَةُ). وقرأ الباقون بالرفع. فمن رفع جعل (عاقبة) اسم (كان). وجعل الخبر (السُّوَّى) وهي: فعلى من السُّوء. وجاء في التفسير أنها النار. فالتقدير: ثم كان عاقبة الذين أساءوا النار. ومن نصب (عاقبة) جعلها الخبر متقدما، وجعل (السُّوَّى) الاسم، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العربية إذا وقع بعد (كان) معرفتان فأنت مخير إن شئت جعلت الأول الاسم والثاني الخبر، وإن شئت جعلت الثاني الاسم والأول الخبر، وهذا كقولهم: كان زيدٌ أخاك، وإن شئت قلت: كان زيدا أخوك، والتقدير في الآية: ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوء لأن كذبوا بآيات الله، وتلخيص التقدير: لتكذيبهم بآيات الله؛ لأنَّ (أن) وما بعدها من الفعل بمعنى المصدر<sup>(٣)</sup>.

#### عاشرا: إعرابه الجمل أحيانا، كما يعرب المفردات:

كان الغالب على ابن إدريس في الإعراب أن يعرب المفردات، ولكنه مع ذلك تناول قدرا ليس بالقليل من إعراب الجمل، ولكنه مع المقارنة بإعراب المفردات يعد قليلا، فلم يوله اهتماما واضحا كما كانت الحال مع المفردات. ومن الأمثلة التي توضح إعرابه للجمل نورد:

◇ قوله: "قوله ﴿قُلْ إِنَّ أَوَّلَ مَرَكَلَةٍ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> قرأ أهل البصرة بالرفع. والباقون بالنصب. فالرفع كقولك: إن زيدا وجهه حسنٌ. فزيدٌ منصوب ب(إنَّ)، ووجهه مرفوع بالابتداء، وحسن خبر الابتداء، والابتداء وخبره جملة في موضع خبر (إنَّ)...<sup>(٥)</sup>.

(١) المختار (٦٠٢/٢).

(٢) سورة: الروم، الآية: ١٠.

(٣) المختار (٦٧٥/٢ - ٦٧٦). وانظر كذلك (١٠٤/١، ٦٩١/٢، ٦٩٢، ٧٢٣، ٧٣٦، ٧٧١، ٨٠٤، ٨٩٧).

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٥) المختار (١٧٥/١).

◊ وقوله في توجيه قراءة يعقوب: "وقرأ يعقوب من بينهم (حَصْرَة صُدُورُهُمْ)"<sup>(١)</sup> نصبا على الحال. وهي بينة في العربية، قليلة في الرواية، لأن أكثر الأئمة على قوله ﴿حَصِرَتْ﴾ بقاء التأنيث في الوقف والوصل. ولقراءتهم ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الجملة في موضع الحال، التقدير: أو جاؤوكم قد حَصِرَتْ صدورهم. بإضمار (قد)، وهذا كقولهم: جاءني زيد ذهب عقله، أي: قد ذهب عقله..."<sup>(٢)</sup>.

◊ قوله: "قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾"<sup>(٣)</sup> قرأ نافع وابن عامر (فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيَّ) بلا (هو). فمن أسقط (هو) نصب اسم الله ب(إِنَّ)، وجعل الخبر (الغني). ومن أثبت (هو) ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون بهذا المعنى، ويكون (هو) فصلا، وهو الذي يسميه أهل الكوفة عمادا. والوجه الثاني: أن ترفع (هو) بالابتداء، وتجعل الخبر (الغني الحميد)، ويكون الابتداء والخبر جميعا جملة في موضع خبر (إِنَّ)، وهذا كقولك: إِنَّ زيدا هو القائم، لك فيه وجهان أيضا على ما فسرته. وهذا من النوع الذي أخبرتك به في اختلاف المصاحف"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة: النساء، الآية: ٩٠.

(٢) المختار (٢٠٨/١).

(٣) سورة: الحديد، الآية: ٢٤.

(٤) المختار (٨٨٣/٢ - ٨٨٤).

## المبحث الثالث

### طريقته في عرض الخلاف النحوي والصرفي

اهتم العلماء بالخلاف النحوي والصرفي، والتأليف فيه، فجاءت كتب مستقلة في الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، كالإنصاف مثلاً، وجاءت كتب النحو والصرف أصولاً وشروحاً مليئة بالكثير من المسائل الخلافية.

ولكن إيراد مسائل الخلاف النحوي والصرفي لم يكن مقتصرًا على الكتب النحوية والصرفية فقط؛ فجاءت كتب "إعراب القرآن" وكتب "توجيه القراءات" وغيرها مليئة بالمسائل الخلافية النحوية والتصريفية.

وكتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" لم يكن إلا انعكاساً لمثل تلك المؤلفات، فجاء بعدد ليس باليسير من المسائل التي حوت خلافاً نحويًا وصرفيًا، وإن كان الغالب عليه أن يشير إلى الخلافات النحوية أكثر من الخلافات الصرفية. ولعل معرفة أن العصر الذي عاش فيه المؤلف هو القرن الرابع، يبين لنا سر اهتمامه بإيراد تلك الخلافات النحوية والصرفية. فالمؤلف عاش في تلك الفترة التي شهدت نزوح المدارس النحوية، وشدت كذلك تطور الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية. ولعلنا في هذا المبحث أن نتعرف على المنهج الذي اتبعه المؤلف في إيراد هذه الخلافات؛ ولنبدأ بالتعرف على أنواع المسائل الخلافية بشكل عام.

لقد جاءت مسائل الخلاف التي أوردها المؤلف في كتابه على النحو الآتي:

#### (١) خلاف في مسائل نحوية:

وهو الأكثر في الكتاب، ومن أمثلته:

الخلاف بين البصريين والكوفيين في العطف على المجرور الظاهر دون إعادة الجار، حيث قال: "فأما قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ، لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> فقرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة. وقرأ الباقون بفتحها.... فأما من فتح ﴿وَأَنَّهُ، لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ وجميع ما فيه ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفاً على ما عملت فيه الباء من قوله ﴿فَتَأْمَنَّا بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> عن أهل الكوفة والتقدير على قولهم: فآمنا بأن المساجد لله، وآمنا بأنه لما قام عبد الله، وكذلك القول في الجميع، وهذا الوجه لا يميزه أهل البصرة؛ لأنه لا يصح عندهم عطف المجرور الظاهر إلا بإظهار حرف الجر، ولكنه محمول عندهم على المعنى؛ لأن معنى قوله ﴿فَتَأْمَنَّا بِهِ﴾: صدقنا به، وصدقنا أن المساجد لله، وكذلك الجميع. فأما الكسر فإنه معطوفٌ على ما جاء بعد القول من قوله تعالى ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾<sup>(٣)</sup>، فكأنه قال: وقل إن المساجد لله، وكذلك القول في الجميع"<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضاً الخلاف في جواز العطف على عاملين حيث قال: "وأما قوله ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾<sup>(٥)</sup> إلى قوله ﴿ءَايَتُ﴾ فقد اختلف النحويون في جواز النصب، فمنهم من أجازته، وأجلُّ من قال بهذا القول أبو الحسن الأخفش. فالتاء وإن كانت مكسورة فهي في موضع النصب؛ لأنها غير أصلية، وأبي أكثر النحويين البصريين جواز ذلك، ولم يُجيزوا إلا الرفع، منهم سيبويه والخليل وغيرهما. وإنما منعوا من ذلك ولم يجيزوا لأنه عطف على عاملين، وذلك أن قوله ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ عطفٌ بهذه الواو على ما عملت فيه (في) ثم قال: (آياتٍ) فعطف بها أيضاً على ما عملت فيه (إنَّ). والحرف الواحد لا يجوز عندهم أن يعطف على عاملين؛ لأنه لا

(١) سورة: الجن، الآية: ١٩.

(٢) سورة: الجن، الآية: ٢.

(٣) سورة: الجن، الآية: ١.

(٤) المختار (٢/ ٩٢٢).

(٥) سورة: الجاثية، الآية: ٥.



يقوى على ذلك إذ كان حرفُ العطف إنما يُعلّقُ الثاني بالأول، ولا يُعلّقُ اثنين باثنين مُتتَلِفَيْن؛ لأنّه يستحيل أن ينقسم عليهما، فاستحال عندهم ذلك.

ومثل العطف على عاملين قول الشاعر:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبُ امْرَأً وَنَارٍ تَأْجُجُ بِاللَّيْلِ نَاراً<sup>(١)</sup>

فعطف بالواو على عاملين، وهو ما عملت فيه (كل)، وما عملت فيه (تحسبن).<sup>(٢)</sup>

## ٢) خلاف في مسائل صرفية:

وهو قليل، ويكثر في أوزان بعض الكلمات. ومن ذلك:

◊ قوله \_ في توجيه قوله تعالى ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(٣)</sup> \_ "...اعلم أن أهل العربية اختلفوا في وزن (ميت وسيد) وشبههما، فقال الكوفيون: (ميت) قبل الإدغام (فَعِيل)، التقدير: مَوَيْت، مثاله من الصحيح: ظريف وكرم، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمعت الألف والياء، وهما ساكتتان، فمن قال: مَيِّت، حذف لالتقاء الساكنين، ومن قال: مَيِّت، فإنه قلبت الألف ياء للياء التي بعدها، وأدغمها فصار (مَيِّتاً) كما ترى. وأما البصريون فيقولون: وزن (مَيِّت) قبل الإدغام (مَيِّوت) على وزن (فَعِيل) وهذا بناءٌ يختص به المعتل ولا مثال له في الصحيح؛ لأن مثاله من الصحيح (فَعِيل)

(١) من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي، في ديوانه ٣٥٣ وهو في: الكتاب (٦٦/١)، والأصمعيات ٢٥٣،

الكامل (٣٤٨/١)، والانصاف في مسائل الخلاف (٤٧٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٣)، (٢٧)، والبحر

المحيط (٥١٠/٤)، ومغني اللبيب (٣١٩/١)، والدر المصون (٦٣٤/٥)، وجمع الهوامع (٤٣٠/٢)، وخزانة

الأدب (٤١٧/٤، ١٨٠/٧، ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠).

(٢) المختار (٨١٧/٢ - ٨١٩).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ٢٧.

كقولهم: رجل جَيْدَرٌ وصَيْرَفٌ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المعتل قد يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح....<sup>(٢)</sup> إلخ.

ومن ذلك أيضا، الخلاف بين البصريين والكوفيين في وزن (بَيِّنَة)، حيث قال في توجيهه لقول الله تعالى ﴿عَلَى يَدَيْهِ مَنَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> حيث قال: "... واختلف أهل العربية في وزن (بَيِّنَة)، فمذهب أهل البصرة أنها بوزن (فَعِيلَة)، وهذا بناءٌ يختص به المعتل عندهم، ولا يوجد في الصحيح مثله، فلمَّا سبقت الياء الزائدة في (فَعِيلَة) - وهي ساكنة - الياء التي بعدها، وهي عين الفعل، وهي مكسورة أُدْغِمَت الأولى في الثانية فصارت (بَيِّنَة) كما ترى. فأما أهل الكوفة فوزن (بَيِّنَة) عندهم قبل الإدغام (فَعِيلَة)، التقدير: بَيِّنَة، فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنتان الألف المنقلبة من الياء، والياء المزيدة في (فَعِيلَة) فوجب قلب الألف ياءً، فاجتمعت ياءان ساكنان، فأدغمت الأولى في الثانية. والمذهب هو الأول.<sup>(٤)</sup>

### ٣) خلاف في تخريج آيات قرآنية:

والخلاف في هذا النوع كثير جدا وهو الغالب على الخلاف ومن أمثلته:

◇ قوله: "قوله ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ نافع (يقول) بالرفع. والباقون على النصب. فأهل الكوفة قالوا في الرفع: إن المعنى: حتى قال الرسول. والذي عليه علماء البصرة: حتى الرسول هذه حاله. فالمعنى على هذه القراءة: أن الزلزلة

(١) رجل جيدر: أي قصير، ورجل صيرف: أي مُتَصَرِّفٌ في الأمور.

(٢) المختار (١/١٤٣).

(٣) سورة: فاطر، الآية: ٤٠.

(٤) المختار (٢/٧٢٦-٧٢٧).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢١٤.

أدت إلى أن قال الرسول ذلك. فأما النصب فعلى الغاية، والتقدير: إلى أن يقول الرسول ذلك، فالتقدير على هذه القراءة أن قول الرسول كان بعد تقضي الزلزلة. والقراءتان جيدتان، إلا أن المختار النصب؛ لأن عليه أكثر الأئمة، ولأنه أبين في المعنى" (١).

◇ ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾" (٢) قرأ نافع وحفص والكسائي بالنصب. ورفع الباقون. فللنصب وجهان في العربية: أحدهما: أن المعنى: لقد تقطَّع ما بينكم، بحذف (ما) وهي الاسم الموصول، وأبقى الصلة. هذا قول الفراء، واعتبر ذلك بقراءة ابن مسعود؛ لأنه رُوِيَ عنه (لقد تقطَّع ما بينكم..). وهذا الوجه بعيد جدا وإن كان عليه أهل الكوفة؛ لأن حذف الموصول وإبقاء الصلة ضعيف في الكلام. والوجه الثاني: لقد تقطَّع الأمر بينكم، وهذا هو الصحيح؛ لأن الفعل دليل على الفاعل فأضمر فيه؛ لأنه لا يستغني عنه. فأما الرفع فالمعنى فيه: لقد تقطَّع وصلكم الذي كنتم تواصلون به في الدنيا، فرفع بالفعل" (٣).

#### ٤) خلاف في المصطلح النحوي:

من أمثلة ذلك: قوله: "قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾" (٤) قرأ نافع وابن عامر (فإنَّ الله الغني) بلا (هو). فمن أسقط (هو) نصب اسم الله بـ (إنَّ)، وجعل الخبر (الغني). ومن أثبت (هو) ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون بهذا المعنى، ويكون (هو) فصلا، وهو الذي يسميه أهل الكوفة عمادا. والوجه الثاني: أن ترفع (هو) بالابتداء، وتجعل الخبر (الغني الحميد)، ويكون الابتداء والخبر

(١) المختار (١/١٠١).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ٩٤.

(٣) المختار (١/٢٧٣).

(٤) سورة: الحديد، الآية: ٢٤.

جميعاً جملةً في موضع خبر (إنَّ)، وهذا كقولك: إنَّ زيدا هو القائم، لك فيه وجهان أيضاً على ما فسرته. وهذا من النوع الذي أخبرتك به في اختلاف المصاحف<sup>(١)</sup>. ولم يشر المؤلف إلى وجود خلاف في المصطلح بين المدرستين البصرية والكوفية إلا في مصطلح (الفصل) و (العماد) وقد أشار إليه في أكثر من موضع<sup>(٢)</sup>. وسيأتي الحديث عن المصطلح النحوي عند ابن إدريس في مبحث مستقل إن شاء الله.

### أنواع الخلاف باعتبار طرفيه:

كانن أنواع الخلاف الوارد في الكتاب باعتبار أطرافه وفق التقسيم الآتي:

- (١) خلاف قائم بين المذهبين البصري والكوفي.
- (٢) خلاف قائم بين عالم نحوي ومذهب آخر.
- (٣) خلاف بين نحويين فأكثر من مختلف المذاهب.
- (٤) خلاف بين نحوي واحد وجميع النحاة.

أولاً: خلاف بين المذهبين البصري والكوفي:

ومن أمثلة هذا النوع ما سبق وأن ذكر، من اختلاف المدرستين في حكم العطف على المجرور الظاهر دون إعادة الجار وكذلك حكم العطف على عاملين، والخلاف في وزن الكلمات (ميت) و (سيّد) و (بيّنة). ومن المسائل الخلافية الواردة في الكتاب بين المدرستين:

- (١) حكم الإمالة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ﴾<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) المختار (٢/٨٨٣ - ٨٨٤).

(٢) انظر مثلاً: (١/١٨٢، ٣٥٦، ٢/٨٨٣).

(٣) سورة: الصف، الآية: ٥٠.

(٤) سورة: النجم، الآية: ١٧.

(٥) انظر المختار (١/٣١).

(٢) الخلاف في توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(١)(٢)</sup>.

(٣) الخلاف في حكم إضافة الشيء إلى نفسه<sup>(٣)</sup>.

(٤) توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿مَعْدِرَةٌ﴾<sup>(٤)(٥)</sup>.

(٥) توجيه قراءة القصر في قوله تعالى ﴿وَمَاءً آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا﴾<sup>(٦)(٧)</sup>.

ثانيا: خلاف قائم بين عالم نحوي ومذهب آخر:

ومن أمثلة هذا النوع:

قوله: "قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> هكذا قرأ الجماعة برفع (يَوْمٌ) إلا نافعاً فإنه قرأ بالنصب. فالرفع على الابتداء، والخبر محذوف، كقولك: هذا يوم الرحيل. فأما النصب ففيه وجهان: أن ينتصب (يوم) على الظرف، التقدير: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين. وهو اختيار البصريين. وقال الفراء: يجوز أن ينتصب (يوم) لإضافته إلى الفعل، ويكون موضعه رفعاً، كقول الشاعر:

على حين عابت المشيب على الصبا وقلت ألمّا تصحّ والشييب وازع<sup>(٩)</sup>

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢١٤.

(٢) انظر المختار (١٠١/١).

(٣) المختار (٥١١/١).

(٤) سورة: الأعراف، الآية: ١٦٤.

(٥) المختار (٣٢٩/١).

(٦) سورة: الروم، الآية: ٣٩.

(٧) المختار (٦٧٨/٢).

(٨) سورة: المائدة، الآية: ٢١٩.

(٩) من الطويل، للناطقة الذبياني في ديوانه ٥٣. وهو في الكتاب (٣٣٠/٢)، وشرح المفصل (١٦/٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢٩٢/٢)، وشرح الرضي على الكافية (ق ٢/١٠٧)، وأوضح المسالك (١١٩/٣)، مغني اللبيب (٥٩٤/٢). والخزانة (٥٥٠/٦).

وهذا غلط عند أصحابنا؛ لأن (اليوم) إذا أضيف إلى فعل مضارع لم يجوز بناؤه معه، لتمكن الفعل المضارع، كما لا يجوز بناء (اليوم) إذا أضيف إلى اسم، وإنما يجوز بناؤه إذا أضيف إلى فعل ماضٍ؛ لأنه غير متمكن. فأما المضارع فهو كالاسم في تمكنه<sup>(١)</sup>.

فمن الملاحظ أن الخلاف الذي أورده المؤلف قائم بين الفراء من جهة وبين علماء مدرسة البصرة والتي عبر عنها المؤلف بقوله "أصحابنا".

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾"<sup>(٢)</sup> قرأت الجماعة كذلك، إلا ابن عامر فإنه أضاف فقراً (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) فأما الرفع فهو المختار، لكثرة من عليه من الأئمة، ولأنه أبين في المعنى، وأوضح في الإعراب؛ لأن الآخرة صفة للدار. فأما الجر ففيه وجهان: أحدهما: أن الفراء زعم أنه أضاف أحدهما إلى الآخر لاختلاف اللفظين، وإن كانا شيئاً واحداً، ومثله قوله (حق اليقين)، فأضاف الحق إلى اليقين، وهما لمعنى واحد لاختلاف اللفظين، ومثله: صلاة الأولى. وهذا غلط. والصحيح ما عليه أصحابنا البصريون أن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنما يضاف إلى غيره، وهذا الواضح الذي لا يجوز غيره. وقوله ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾"<sup>(٣)</sup> معناه: محض اليقين، فأضاف الشيء إلى غيره. وقولهم: صلاة الأولى، معناه: صلاة الساعة الأولى. وقوله (ولدار الآخرة) تقديره: ولدار حال الآخرة، فلهذا جازت الإضافة لا لما ذكره الفراء<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قوله ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾"<sup>(٥)</sup> قرأ نافع وحمزة (عَالِيَهُمْ) بإسكان الياء. وقرأ الباقون بفتحها. فأما من سكن فالاسم مرفوع بالابتداء، والخبر (ثياب سندس). وأما من فتح الياء فزعم الفراء أنه ظرف، كقولك: فوق وأسفل. وغلّطه أصحابنا

(١) المختار (٢٤٥/١).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ٣٢.

(٣) سورة: الواقعة، الآية: ٩٥.

(٤) المختار (٢٥١/١) - (٢٥٢٩).

(٥) سورة: الإنسان، الآية: ٢١.

البصريون وقالوا: لا يعرف هذا الاسم ظرفاً، ولو كان الأمر على ما ذكر لم يجوز تسكين الياء، وإنما هو منصوب على الحال. وفي الحال وجهان: أن يكون حالا من الهاء والميم، والتقدير: يطوف عليهم ولدان مخلدون عالياً الأبرار الثياب؛ لأنه وَصَفَ حالهم في الجنة. والوجه الثاني: أن يكون التقدير: إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً مثوراً عالياً الثياب إياهم، فتكون على هذا الوجه الثياب عالية الولدان، والوجه الأول تكون الثياب عالياً الأبرار<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ أن الفراء طرف في جميع هذه الخلافات كلها التي مثلت بها، وهو الحاضر في جميع الخلافات التي تمثل هذا النوع.

ثالثاً: خلاف بين نحويين فأكثر من مختلف المذاهب.

ومن أمثلة ذلك قوله في توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأ أهل البصرة وابن كثير (إنها) بالكسر. وقرأ الباقون (أنها) بالفتح. ففي الفتح وجهان: أحدهما: أن (لا) زائدة، التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون. هذا قول الفراء، قال ومثله ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾<sup>(٣)</sup>، التقدير: ما منعك أن تسجد. ومثله قول الشاعر: فما ألوم البيض ألا تسخر<sup>(٤)</sup>

(١) المختار (٩٣٧/٢).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٤) صدر بيت من الرجز لأبي النجم، في أكثر الكتب، في ديوانه ١٢١ وعجزه:

لَمَّا رَأَى الشَّمْطَ الْقَفْنَدَرَا .....

وهو في: ومجاز القرآن (٢٦/١)، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٤، المقتضب (٤٧/١)، والخصائص ٤٩٤. والصاحبي في فقه اللغة ٢٦١. وأمالى ابن الشجري (٥٤٢/٢).

ورد الزجاج هذا وقال: الصحيح ما كان يذهب إليه الخليل. ويستدل بقول العرب: اذهب إلى السوق أنك تشتري لنا شيئا. قال: المعنى: لعلك تشتري لنا شيئا. وكذلك قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾، واستشهد بقول عدي بن زيد:

أعاذل ما يدريك أن منيتي إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغد<sup>(١)</sup>

المعنى: لعل منيتي. ومنه قول دريد بن الصمة:

ذريني أطوف في البلاد لأنني أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا<sup>(٢)</sup>

المعنى لعلني...<sup>(٣)</sup>. فالخلاف هنا قائم بين الفراء والزجاج.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "... وإنما كُسِرَت التاء في الجمع وإن كان الاسم في موضع نصب؛ لأن التاء غير أصلية، وما كان من هذا النوع فنصبه وجره بكسر التاء، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن التأنيث فرع على التذكير، فإذا وجب في الأصل شيء وجب في الفرع مثله، فلما كان جمع التذكير إذا كان سالما نصبه وجره بالياء فأشرك بين علامة النصب والجر وَجَبَ ذلك في جمع المؤنث، غير أن الكسرة في تاء جمع المؤنث إعراب، والياء في جمع المذكر مختلف فيها. قال الأخفش: هي دلالة على الإعراب، وهو اختيار أبي العباس. وقال سيبويه: هي حرف إعراب. وقال الجرمي: انقلابها إعراب. وقال الزيايدي: هي الإعراب. وبالله التوفيق<sup>(٤)</sup>؛ فالخلاف هنا قائم بين كل من: الأخفش وسيبويه والجرمي والزيادي. وهو خلاف قائم بين أكثر من عالم نحوي.

(١) من الطويل، لعدي بن زيد في ديوانه ١٠٣، وهو في: تفسير الطبري (٤٨٨/٩)، والحجة للفراسي (٣٨٠/٣)، والدر

المصون (١٠٣/٥)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٣١٦/١)، والشعر والشعراء (٢٢٦/١).

(٢) من الطويل، نسبة المؤلف لدريد بن الصمة، ونسبه الطبري-أيضا-لدريد (٤٨٨/٩)، وأبو عبيدة في مجاز

القران (٥٥/١). وفي الأصمعيات ١٤٧، وهو منسوب-أيضا-لحطائط بن يعفر أخي الأسود بن يعفر: في تفسير

الطبري-أيضا- (٥٦٩/٢)، والشعر والشعراء (٢٤٨/١)، وخزانة الأدب (٤٠٦/١).

انظر الخلاف في نسبة البيت وفي روايته: مجاز القرآن (١٠٧/١)، وتفسير الطبري (٥٦٩/٢)، والشعر والشعراء (٢٤٨/١).

(٣) المختار (٢٧٨/١ - ٢٨٠).

(٤) المختار (٢٨٥/١).



### خامسا: خلاف بين نحوي واحد وبين جميع النحويين:

ومن أمثلة هذا النوع، قوله في توجيه قراءة الجر في قوله تعالى ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ﴾<sup>(١)</sup>: "...والجر فيه وجهان: أحدهما: أن يكون مجرورا على البدل من قوله ﴿رَبِّي﴾، وهذا الوجه عن أبي حاتم، وزعم أنه لا يجوز جرُّه على الصفة، قال: لأن (علما) نكرة، ولا يوصف المعرفة بالنكرة، وأكثر أهل العربية على خلاف ذلك، وأنه مجرور على الصفة؛ لأنه وإن كان نكرة فهو مضافٌ إلى معرفة، فصار معرفة. وهذا مذهب أبي إسحاق وأبي العباس وغيرهما ممن يوثق بعربيته..."<sup>(٢)</sup>، فالخلاف هنا قائم بين أبي حاتم من جهة وبين بقية علماء العربية من جهة أخرى.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ ابن عامر والكسائي (فَيَكُونُ) بالنصب. وقرأ الباقر بالرفع. وقد تقدم ذكر هذا الحرف في (النحل). فالرفع على معنى: فهو يكون، فكأنه خبرٌ ابتداء محذوف. والنصب فيه وجهان: أحدهما وهو الصحيح: أن يكون معطوفا على ما عملت فيه (أن). والثاني: أن يكون جواب الأمر بالفاء، أجازته الزجاج، وامتنع من جوازه غيره؛ لأن الفعلين متفقان، وإنما يجوز النصب إذا اختلف الفعلان، وقد بينته في سورة النحل"<sup>(٤)</sup>.

### منهج المؤلف في ذكر مسائل الخلاف:

من خلال دراسة الخلاف النحوي الذي تضمنه هذا الكتاب نجد أن منهج المؤلف في ذكر الخلاف له عدة سمات بارزة وهي كما يلي:

#### أولاً: أسلوب التمهيد:

(١) سورة: سبأ، الآية: ٣.

(٢) المختار (٢/٦٠٥).

(٣) سورة: يس، الآية: ٨٢.

(٤) المختار (٢/٧٤٣).

وقد تنوع أسلوب المؤلف في ذكر مسائل الخلاف وكيفية البدء فيها:

\* فتارة يمهد لها بقوله: "اختلف النحويون"، أو "اختلف الناس" أو "اختلف أهل العلم" وما شابه ذلك من عبارات. من ذلك قوله: "وأما قوله تعالى ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ إلى قوله ﴿ءَايَأْتُكَ﴾<sup>(١)</sup> فقد اختلف النحويون في جواز النصب، فمنهم من أجازه، وأجل من قال بهذا أبو الحسن الأخفش..."<sup>(٢)</sup>.

\* وقد يبدأ المؤلف بذكر الأقوال دون أن يمهد لها بلفظ الخلاف، فيقول مثلاً: قال أهل البصرة، وقال أهل الكوفة، أو يورد أقوال العلماء المختلفين، فيقول مثلاً: قال فلان كذا وقال فلان كذا، دون أن يبدأ بعارة تفيد وجود اختلاف بين العلماء.

### **ثانياً: عدم التصريح بأصحاب الخلاف أحياناً:**

فكما أن المؤلف اعتمد التصريح في أغلب الأحيان بأسماء أصحاب الخلاف، إلا أنه في أحيان كثيرة لم يصرح بأصحاب الخلاف، واكتفى بذكر الخلاف. من ذلك قوله: "قوله ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾<sup>(٣)</sup> قرأ أهل البصرة وابن عامر (يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ) بضم الضاد والراء وتشديدهما من: ضَرَّ يَضُرُّ. وقرأ الباقر (يَضُرُّكُمْ) بكسر الضاد خفيفة، وتخفيف الراء من: ضار يضير. فأما الضم والتشديد فالصحيح مما عليه أهل العربية الموثوق بقولهم أنه جواب المجازاة، ولكن أتبع الضمة الضمة؛ لأنه مثل قولك: مُدُّ يا رجل. ويجوز في العربية كسر الراء وفتحها كما كان مُدَّ ومُدَّ"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة: الجاثية، الآية: ٥.

(٢) المختار (٨١٨/٢).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٢٠.

(٤) المختار (١٦٧/١).

ومن ذلك قوله: "قوله تعالى ﴿أَتَحْتَجُّونِي فِي اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> قرأ الجماعة بتشديد النون، غير نافع وابن عامر فأخما خففاها. والمختار التشديد؛ لأنهما نونان: الأولى منهما علامة رفع الجميع. والثانية دخلت عمادا لضمير المنصوب، فلما اجتمعت نونان سُكِّنَت الأولى وأدغمت في الثانية. والتخفيف غلط عند النحويين، وأجازه بعضهم على بعد، واستدل بقول الشاعر:

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني<sup>(٢)</sup>

يريد: فليني، فأسقط إحدى النونين استخفافا. وهذا إنما يجوز في ضرورة، والقران لا ضرورة فيه"<sup>(٣)</sup>.

وقد يجمع بين هذا وذاك، فينسب بعض الآراء ويهمل نسبة بعضها الآخر، من ذلك، قوله: "... واللام في قوله ﴿وَلَيَقُولُوا﴾<sup>(٤)</sup> لام العاقبة، على ما قاله الزجاج. وقيل: إنها بمعنى (لئلا)، التقدير: لئلا يقولوا"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله- في توجيه قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> -: "وقرأ ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ ففرق بين المضاف والمضاف إليه، تقدير قراءته: وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم. فالشركاء هاهنا وإن كانوا في موضع جر فهم في المعنى فاعلون. وأنشد أهل العلم شاهد هذه القراءة:

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٨٠.

(٢) من الوافر، لعمر بن معد كرب، في ديوانه ١٨٠، وهو في الكتاب (٥٢٠/٣)، ومعاني القرآن للفراء (٩٠/٢)، ومجاز القرآن (٣٥٢/١)، والمنصف (٣٣٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩١/٣)، والدر المنصور (١٤٥/٢).

(٣) المختار (٢٦٧/١).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٠٥.

(٥) المختار (٢٧٧/١).

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ١٧٣.

فَرَجَحْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(١)</sup>

أراد: زَجَّ أبي مزادة القلوص. ومثله قول الآخر:

تَرَى الثَّوَرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسِهِ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ<sup>(٢)</sup>

التقدير: مدخل رأسه الظل، ففرق بين المضاف والمضاف إليه. ونحوه قول الآخر:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا<sup>(٣)</sup>

التقدير: وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها. ونحوه:

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحٌ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ<sup>(٤)</sup>

التقدير: طبَّاح زاد، ففرق بين المضاف والمضاف إليه.

والفرق بين المضاف والمضاف إليه ضعيفٌ جداً، لا يجوز إلا في ضرورة شعر، ولا يحل أن يحمل القرآن على الشاذ الضعيف؛ لأنه ليس بعد الضعف في ضرورة الشعر إلا الإتساع في فصيح الكلام، والقرآن لا ضرورة فيه. فقد علمت فساد هذه القراءة بإجماع أهل العربية. وقيل: إنما قرأ كذلك لأنه وقع في مصحفهم (شركائهم) بالياء، والله أعلم.<sup>(٥)</sup>

(١) من مجزوء الكامل، لم أقف على قائله، وهكذا أورده المؤلف وفي أكثر المصادر "بمزجة" مكان "متمكناً". وهو في: معاني القرآن للفراء (٣٥٨/١)، تفسير الطبري (٥٧٦/٩)، الخصائص ٥٧٤، والإنصاف (٤٢٧/٢) وشرح المفصل (١٩/٣)، والدر المصون (١٦٤/٥)، والخزانة (٤١٥/٤).

(٢) من الطويل، لم أهتم إلى قائله، وهو في: كتاب سيبويه (١٨١/١)، ومعاني القرآن للفراء (٨٠/٢)، وتأويل مشكل القرآن ١٤٧، وتفسير الطبري (٧٢٧/١٣)، الأصول في النحو (٤٦٤/٣)، والبحر المحيط (٢١٦/٥)، خزانة الأدب (٢٣٥/٤).

(٣) من الطويل، لم أهتم إلى قائله، وهو في: الإنصاف (٤٢٨/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٤/٣)، شرح الكافية للرضي (١/٢ ج ٩٤٠)، الدر المصون (١٦٩/٥)، الخزانة (٤١٣/٤).

(٤) ٤ من الرجز، للشماخ في ديوانه (٣٨٩)، وهو في الكتاب (١٧٧/١)، والكامل (٢٦٣/١)، شرح المفصل (٤٦/٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢٢٩/١)، خزانة الأدب (٢٣٣/٤).

وهناك خلاف في نسبة الرجز انظر الخلاف في: خزانة الأدب (٢٣٣/٤-٢٤١) وحاشية المحقق على إيضاح شواهد الإيضاح (٢٢٩/١)، وحاشية المحقق على الكامل (٢٦٣/١).

(٥) المختار (٢٩٠/١-٢٩٢).

### **رابعاً: ذكر الخلاف مجملاً دون تفصيل:**

كان الغالب على الخلافات التي ذكرها ابن إدريس في كتابه أن يوردها بمجملة من دون تفصيل، ودون أن يورد حجج وأدلة كل فريق، وهو في الغالب يورد أدلة وحجج الفريق الذي يميل إلى رأيه، وقد يورد حجج المخالف، ويفندها، ولكن الأول هو الأغلب والأكثر. وكان الغالب في هذا كله أن يورد الخلاف مجملاً بدون تفصيل.

من أمثلة ذلك قوله - في حكم الوقف في قوله تعالى ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> - "...واختلف القراء في الوقف على هذه الثلاثة الأحرف، فوقف أبو عمرو والكسائي عليها بالألف، ووقف الباقر بن بغير ألف. ولا يجوز الوقف على هذه الأحرف؛ لأن الوقف يفرق بين الصفة والموصوف، والفرق بينهما لا يجوز؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد، والأصل: يا أيها، ولكن حُذِفَ حرف النداء؛ لأنه يحذف مع المعارف كقوله تعالى (يوسفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا). و(أيُّ) المنادى، و(ها) للتنبيه، و(المؤمنون) صفة ل(أي)، فلهذا لم يجز الوقف على (أيُّها) دون ما بعده"<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة ذلك ذكره الخلاف في حكم إضافة الشيء إلى نفسه<sup>(٣)</sup> عندما عرض لقوله تعالى ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup> وقد سبق ذكره.

### **خامساً: الترجيح والاختيار وعدمه:**

تنوع منهج ابن إدريس حين يعرض للمسائل الخلافية هل يختار ويرجح أم لا، فكان الغالب عليه أن يختار ما يراه مناسباً وربما علل واحتج لاختياره، وربما لم يعلل، هذا من جانب ومن

(١) سورة النور، الآية: ٣١.

(٢) المختار (٢/٦١٤ - ٦١٥).

(٣) انظر المختار (١/٢٥١ - ٢٥٢٩).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٣٢.

جانب آخر ربما يكتفي بعرض الخلاف والإشارة إليه دون أن يرجح أو يختار من ذلك شيئا، وهذا قليل جدا.

فمن أمثلة تلك المسائل التي عرض لها المؤلف واختار وعلل فيها سبب اختياره قوله في توجيه قراءة الجر في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup>: "...والاختيار النصب؛ لأنه معطوف على اسم الله، التقدير: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فأما الجر فلحن عند علماء البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، والقرآن لا ضرورة فيه. وإنما كان خطأ لأن عطف الظاهر المجرور على المضمّر المجرور لا يجوز؛ لشيئين: أحدهما: أن المضاف يحل محل التنوين من المضاف إليه، فإذا أضمرته ثم عطفت عليه من غير إظهار الحرف الجار كنت عاطفا على اسم لا يقوم بنفسه، وكأنك عطفت على التنوين؛ إذ كان المضمّر حرفا. والثاني: أنه لما لم يجز عطف المضمّر المجرور على الظاهر المجرور لم يجز أيضا عطف الظاهر المجرور على المضمّر المجرور بغير إظهار حرف الجر؛ لأنهما شريكان ألا ترى أنه لما لم يجز أن تقول: مررت بزيد وك، حتى تقول: مررت بزيد وبك، كذلك لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد حتى تقول: وبزيد. وهذه علة أبي عثمان المازني. فأما أصحاب حمزة فاستدلوا بشيئين: أحدهما: قول العرب: أسألك بالله والرحم، قالوا: فالتقدير في قوله: (واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام) أي وتتساءلون بالأرحام. والثاني: قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا      فاذهب وما بك والأرحام من عجب<sup>(٢)</sup>

ومثله قول الآخر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا      وما بينها والكعب غوط نغانف<sup>(٣)</sup>

(١) سورة: النساء، الآية: ١.

(٢) من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: الكتاب (٣٨٣/٢)، والبحر المحيط (١٦٦/٣)، ومع الهوامع (٣٨٢/١)، وشرح المفصل (٧٨/٣)، والإنصاف (٤٦٤/٢)، والدر المصون (٣٩٦/٢)، والكمال (٣٤٥/٢)، والخزانة (١٢٣/٥).

(٣) من الطويل، لمسكين الدارمي في ديوانه (٥٣)، وهو في: معاني القرآن للقرطبي (٢٥٣/١)، وتفسير الطبري (٣٤٦/٦)، والإنصاف (٤٦٥/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٢)، والدر المصون (٣٩٥/٢)، خزانة الأدب (١٢٥/٥).

وهذا الذي استدلووا به لا معنى له. أما ما حكوا من قول العرب: أسألك بالله والرحم، فهذا خطأ في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت، من كان حالفا فليحلف بالله". وأما البيتان فإنما جاز للضرورة الداعية إليه، ولا ضرورة في القرآن<sup>(١)</sup>.

فالمؤلف هنا اختار من القراءة ما رآه صحيحا، وعلل سبب اختياره، وعرض حجج المخالفين وحاول أن يفندها. فهو هنا يختار ويرجح ويناقش.

وقد يعتمد المؤلف للاختيار وتبيين علة اختياره دون أن يشير إلى مذهب المخالفين ولا إلى شيء من حججهم. من ذلك مثلا: "قوله تعالى ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلُكُمْ﴾"<sup>(٢)</sup> كسر اللام وفتح الميم حمزة وحده. والباقون سكتوا اللام والميم معا. فكسر اللام لأنها لام (كي)، وانتصب الفعل بعدها على إضمار (أن)، هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح؛ لأن اللام في الأصل من عوامل الأسماء، فإذا دخلت على الأفعال لم تكن عاملة بنفسها، وإنما العامل (أن) المضمر؛ لأنها من عوامل الأفعال ولأنها مع ما بعدها بمعنى اللام، فلذلك حُسن النصب. فأما تسكين اللام والميم فلأنه أمر، وإنما وجب جزم الأمر لأنه معنى لا يكون للاسم، فأعرب بإعراب لا يكون للأسماء"<sup>(٣)</sup>.

فهنا مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وهي في ناصب الفعل بعد اللام، فالبصريون يقولون بأن الفعل منصوب بـ"أن" مضمرة، والكوفيون يقولون بأنه منصوب باللام<sup>(٤)</sup>. والمؤلف هنا لم يتعرض لمذهب الكوفيين، وإنما اكتفى بعرض رأي البصريين واختياره وتعليل ذلك الاختيار. وقد بين لنا آراء المذهبين المختلفين، ويختار من ذلك ما يراه مناسبا، دون أن يعلل

(١) المختار (١/١٨٨-١٩٠).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٤٧.

(٣) المختار (١/٢٣٠).

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٥٣٦).

اختياره، كما فعل حين تحدث عن وزن كلمة (بينه) لدى البصريين والكوفيين، ثم اختار مذهب البصريين ولم يعلل ذلك الاختيار<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر الخلاف ولا يبين رأيه فيه، كما في قوله: "وأما قوله ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾"<sup>(٢)</sup> إلى قوله ﴿ءَايَتٌ﴾ فقد اختلف النحويون في جواز النصب، فمنهم من أجاز، وأجل من قال بهذا القول أبو الحسن الأخفش. فالتاء وإن كانت مكسورة فهي في موضع النصب؛ لأنها غير أصلية، وأبى أكثر النحويين البصريين جواز ذلك، ولم يُجِزُوا إلا الرفع، منهم سيبويه والخليل وغيرهما. وإنما منعوا من ذلك ولم يجزوا لأنه عطف على عاملين، وذلك أن قوله ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ عطف بهذه الواو على ما عملت فيه (في) ثم قال: (آيات) فعطف بها أيضا على ما عملت فيه (إن). والحرف الواحد لا يجوز عندهم أن يعطف على عاملين؛ لأنه لا يقوى على ذلك إذ كان حرف العطف إنما يُعَلَّقُ الثاني بالأول، ولا يُعَلَّقُ اثنين باثنين مُتَخَلِّفَيْنِ؛ لأنه يستحيل أن ينقسم عليهما، فاستحال عندهم ذلك.

ومثل العطف على عاملين قول الشاعر:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينُ امْرَأً وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(٣)</sup>

فعطف بالواو على عاملين، وهو ما عملت فيه (كل)، وما عملت فيه (تحسين)<sup>(٤)</sup> فهنا لم يبين لنا المؤلف رأيه في المسألة في هذا الموطن.

وفي أحيان قليلة جدا يشير المؤلف إلى الخلاف، دون أن يبين لنا رأيه أو حجج أي

من المذاهب. من ذلك مثلا قوله حين عرض لتوجيه القراءة في قوله تعالى ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾

(١) انظر: المختار (٢/٧٢٧).

(٢) سورة: الجاثية، الآية: ٥٠.

(٣) من المتقارب، لأبي دؤاد الإبادي؛ حارثة بن الحجاج. في ديوانه ٣٥٣، وهو في: كتاب سيبويه (١/٦٦)، والكمال (١/٣٤٨)، الإنصاف (٢/٤٧٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٨)، ومغني اللبيب (١/٣١٩). وخزانة الأدب (٤/٤١٧، ٧/١٨٠، ٩/٥٩٢).

(٤) المختار (٢/٨١٧ - ٨١٩).



﴿<sup>(١)</sup>... فموضع (يسجدوا) على قراءة الكسائي جزم على مذهب أهل الكوفة بالأمر، وعلى مذهب أهل البصرة مبني على الوقف، و(ألا) للتنبيه" <sup>(٢)</sup>﴾.

وفي ختام الحديث عن منهج المؤلف في عرض الخلاف النحوي في الكتاب يمكن القول إن المؤلف في غالب كتابه كان يعتمد إلى الاختيار في المسائل التي يدرسها إلا في النادر القليل، وكان يعلل ويبين حجته وحجة المذهب الذي يأخذ به، وربما أعرض عن ذكر الخلاف واكتفى بعرض ما يراه صحيحا.

(١) سورة: النمل، الآية: ٢٥.

(٢) المختار (٦٤٦/٢).

## المبحث الرابع

### طريقته في النقل والتوثيق

ذكرت سابقا أن المؤلف أفاد من عدد من العلماء الذين نقل عنهم بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أفاد من كتبهم، صرح بذلك أو لم يصرح، وقد كان للمؤلف في الإفادة منهم طرق متنوعة لم يسر فيها وعلى منهجية محددة. ولكن من الملاحظ في كتاب ابن إدريس أنه اتسم في ذلك ببعض السمات التي يلاحظها القارئ والمتتبع لمصادره والطرق التي أفاد من خلالها من تلك المصادر. ففي نقله من العلماء يمكن تقسيم ما أفاده على ثلاثة أقسام:

الأول: ما صرح فيه بالسمع والمشافهة. وهو حين يقول أخبرني به فلان، أو حدثني به فلان أو ما شابه ذلك، كقوله: "... ما أخبرني به محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: إنما أمال الكسائي..."<sup>(١)</sup>. وهذه الطريقة تكون عندما يكون النقل فيه عن شيوخه الذين أخذ عنهم، وكانت في جميعها عبارة عن أسانيد موصولة بالمؤلف في اللغة والحديث. وقد سبقت الإشارة إليها ولا داعي لإعادتها هنا.

الثاني: ما لم يصرح فيه بالسمع أو المشافهة: والمقصود من هذا جميع تلك الأسماء التي نقل عنها المؤلف ولم يكن له بها اتصال مباشر من خلال السماع. وهي كثيرة جدا، كنقله عن سبقة من العلماء في اللغة وغيرها، كسيبويه والخليل والمبرد والفراء والكسائي وغيرهم. وأمثلة هذا النوع كثيرة جدا، والكتاب مليء بكثير من هذه النقول.

والملاحظ على هذا النوع من النقول التي أفاد منها المؤلف أنه من الممكن أن يتم تقسيمها على خمسة أقسام:

**الأول:** النقول الموجودة في كتب أصحابها، كأن ينقل عن سيبويه من خلال كتابه، أو عن الفراء من خلال معانيه، أو المبرد من خلال المقتضب وعن الزجاج من خلال معانيه...، وهذه النقول تنوعت طرق المؤلف في توثيقها، فتارة يقول: "قال فلان..." وأخرى: "حكى فلان" وثالثة: "ذكره فلان" ورابعة: "هذا مذهب فلان" أو "عن فلان" وما شابه ذلك. وقد اجتهد المحقق في توثيق النقول التي أشار إليها المؤلف، فمن أمثلة ذلك قوله في النقل عن سيبويه- في حديثه عن الياء في جمع المذكر هل هي علامة إعراب أو لا-: "... وقال سيبويه: هي حرف إعراب"<sup>(١)</sup>. ومن ذلك أيضا قوله في النقل عن سيبويه: "لأن المعطوف على حرف الجزاء وما عَمِلَ فيه لك فيه ثلاثة أوجه: أحدها: الرفع على الابتداء. والثاني: النصب على إضمار (أن)، ... والثالث: الجزم، (ويعلم الذين يجادلون) وهو اختيار سيبويه..."<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة نقله عن الفراء قوله: "وقال الفراء: يجوز أن ينتصب (يوم) لإضافته إلى الفعل، ويكون موضعه رفعا، كقول الشاعر:

على حين عابت المشيب على الصبا      وقلت ألما تصح والشيب وازع"<sup>(٣)</sup>"<sup>(٤)</sup>  
وهو نقل بتصرف كما سيأتي.

ومن أمثلة نقله عن الزجاج قوله: "... فأما من قرأ ﴿تَنَبَّأَ بِالذَّهْنِ﴾<sup>(٥)</sup> بفتح التاء فقال الزجاج: المعنى: تَنَبَّأَ ومعها ذهنٌ. كقولهم: جاء فلان بالسيف. التقدير: جاء ومعه السيف"<sup>(٦)</sup>.

هذه أمثلة لتلك النقول التي هي موجودة في كتب أصحابها.

(١) المختار (١/٢٢٨٥).

(٢) المختار (٢/٧٩٣ - ٧٩٤).

(٣) من الطويل، للنابغة الذبياني، ديوانه: ٧٩، وهو في: كتاب سيبويه (٢/٣٣٠) معاني القرآن للفراء (١/٣٢٧)، والكمال في اللغة (١/٢٤٨)، ومعاني القرآن للنحاس (٥/١٢١)، الإنصاف (١/٢٩٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٦)، البحر المحيط (١/١٧٤)، والدر المصون (٣/٣١)، وخزانة الأدب (٢/٤٥٦، ٦/٥٥٠).

(٤) المختار (١/٢٤٥).

(٥) سورة: المؤمنین، الآية: ٢٠.

(٦) المختار (٢/٥٩٠ - ٥٩١).

**الثاني:** النوع الثاني من النقولات هي تلك التي أشار إليها المؤلف ونسبها إلى عالم من العلماء، ولكنها ليست موجودة في كتاب من كتبه، وإنما تم توثيقها من قبل المحقق من خلال كتب أخرى نسبت هذه المقولة أو الرأي إلى عالم من العلماء، ولم توجد في كتبه، كأن ينسب رأيا لسيبويه وهو ليس في كتابه ولكنه منسوب إليه في معاني الفراء مثلا. ومن أمثلة هذا النوع ما نسبته المؤلف لأبي عبيدة معمر بن المثنى، بالنقل عن النحاس، حيث قال: "وقد عاب أبو عبيدة قراءة من قرأ بالنون. ووجه العيب في ذلك أنه لو كان (نَحْشُرُ) كان (أَعْدَاءَنَا)، ويبعد أن يقول (ويوم نَحْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ)..."<sup>(١)</sup> وهذا الكلام نقله المؤلف من إعراب القرآن للنحاس<sup>(٢)</sup>، وهو غير موجود في كتاب أبي عبيدة (مجاز القرآن). ومن ذلك أيضا ما نسبته المؤلف للأخفش من أنه أنشد البيت:

وإذا رأيت الباهشين إلى العلا      غبرا أكفهم بقاع محمل

فأعنهم وابشر بما بشروا به      وإذا هم نزلوا بضنك فانزل<sup>(٣)</sup>

والبيتان ليسا في كتاب الأخفش "معاني القرآن"، وقد يكونان في كتاب من كتبه المفقودة.

**الثالث:** النقولات التي تفرد بها المؤلف. فقد تفرد المؤلف بنسبة عدة آراء وأقوال لعدد من العلماء، وهي كثيرة، منها على سبيل المثال ما نسبته المؤلف لقطرب من آراء عدة لم أقف على مصدر ينسبها إلى قطرب<sup>(٤)</sup> كقوله: "وأما ﴿خَلَقَكَ﴾"<sup>(٥)</sup> فالفراء يقول: مخالفتك. وأبو علي قطرب وأبو عبيد القاسم بن سلام يقولان: خَلَفَكَ، وَخِلَافَكَ معناهما واحد وهو: بَعْدَكَ"<sup>(٦)</sup>.

(١) المختار (٧٨٧/٢).

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس (٥٥/٤).

(٣) من الكامل، لعبد قيس بن خفاف البرجمي، وهو في: المفضليات ٣٧٦. ومعاني القرآن للفراء (٢١٢/١)، وتفسير الطبري (٣٦٨/٥)، والحجة للقراء السبعة (٤٢/٣).

(٤) وقد أشار المحقق في مقدمته إلى أنه لم يستطع الوقوف على نسبة تلك الآراء لقطرب في أي من المصادر التي بين يديه.

(٥) سورة: الإسراء، الآية: ٧٦.

(٦) المختار (٤٨٢/١).

وقوله: "وأما من نصب ﴿مَوَدَّة﴾<sup>(١)</sup> وتَوَنّ فيه وجهان: أحدهما: أن يوقع عليه ﴿مَوَدَّة﴾<sup>(٢)</sup> أَخَذْتُ وعليه أكثر أهل العربية. والثاني: أن تكون (مودة) منصوبة على الحال، عن أبي علي قطرب، ونصب (بينكم) على الظرف"<sup>(٣)</sup>. فهذا مما تفرد به المؤلف عن قطرب. ومما تفرد به المؤلف عن الفراء قوله: "قال الفراء: وذكر بعض أهل العربية أن (يأجوج ومأجوج) مشتقان من أَجَّة النار، وهو شدة توقدها، ومن ذلك قولهم: أجمت النار. ومن ذلك: الماء الأجاج، وهو الذي اشتدت ملوحته"<sup>(٤)</sup>، فهذه النسبة مما تفرد به المؤلف.

**الرابع:** النوع الرابع هي تلك النقول التي أوردها المؤلف بالإسناد، وقد سبقت الإشارة إليها في الحديث عن مصادره الشفوية.

### الخامس:

تلك النقول أو الآراء المجهولة التي أشار إليها المؤلف وليست لشخص معين، كأن يقول: "وقيل"، أو "روي أن قوما"، أو "قال النحويون"، أو "قال بعض النحاة"، أو "قال كثير من أهل العلم"، أو "قال أهل اللغة"، أو "أهل المعاني"، أو "أهل التأويل" وما شابه ذلك من الأساليب، ومن أمثلة هذا النوع قوله: "...وقد قال بعض النحاة: نصبه على تقدير: فأن يكون، بإضمار (أن). وهذا الذي ذكره هذا القائل إنما هو تقدير جواب الأمر بالفاء، وقد عرفتكم بعد نصبه"<sup>(٥)</sup>. وقوله: "وقال أكثر أهل العلم: القرح: الجراح، والقُرح: ألمها. ومنهم من قال هما لغتان بمعنى واحد"<sup>(٦)</sup>. ومن ذلك أيضا قوله: "وقال أهل اللغة: الأصل في هذه الكلمة أن الأف وسخ الأظفار، والثَّفَّ وسخ الأذن. ثم كثر ذلك في كلامهم فقليل لكل ما يتضجر منه

(١) سورة: العنكبوت، الآية: ٢٥.

(٢) المختار (٦٦٨/٢).

(٣) المختار (٥١٥/١).

(٤) المختار (٧٣/١).

(٥) المختار (١٧١/١).

(أف)"<sup>(١)</sup>. ومن ذلك أيضا قوله: "وَيُحَسِّنُ الْيَاءَ قول بعض أهل التأويل: معناه: لا يحل لك شيء من النساء، والشيء مذكر، فلهذا حسنت الياء"<sup>(٢)</sup>. وقوله أيضا: "قوله تعالى (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ)"<sup>(٣)</sup>: "قرأ نافع وعاصم وحمزة (شُرْبَ الهيم) بضم الشين. وفتحها الباقون. وهما لغتان عند بعض أهل اللغة: شُرْب وشُرْب، مثل: ضَعْف وضُعْف. وقال بعضهم: الشُّرب بالفتح: على أصل المصدر، والشُّرب بالضم: اسمٌ استعمل مصدرا"<sup>(٤)</sup>. هذه بعض النماذج لهذا النوع وهي كثيرة جدا في الكتاب.

تلك هي أنواع النقول الواردة في الكتاب، وقد اتسمت بسمات بارزة من أهمها:

**أولا: عدم التصريح بأسماء الكتب** التي أفاد منها في نقل آراء العلماء وأقوالهم، فالمتصفح للكتاب يلاحظ أن المؤلف لم يشر مثلا إلى كتاب سيبويه الذي أفاد منه، وكذلك لم يشر إلى كتاب الزجاج معاني القرآن، ولا إلى كتاب الفراء، وغيرها من الكتب التي أفاد منها. ولم يصرح بأسماء أي من الكتب سوى تلك التي سبقت الإشارة إليها وهي: "الزاهر" للأتباري، وكتاب "العين" للخليل، و"كتاب الزيني" وكتاب "اللغات" للفراء. وهي قليلة بالقياس إلى تلك النقول التي أوردها المؤلف، ولعل هذا مما يؤخذ على المؤلف في كتابه، فقد كان من المفترض أن يصرح على الأقل بأسماء تلك الكتب المشهورة التي أفاد منها كثيرا، ككتاب سيبويه وكتاب الزجاج والفراء.

ولعل من الغريب أن المؤلف قد أهمل ذكر بعض الأسماء التي كان يعرفها، ولم يرد أن يشير إليها، كما فعل في قوله: "وقال بعض أهل العلم: هذا الوجه لا معنى له، لا يجوز أن يخان نبي

(١) المختار (١/٤٧٣).

(٢) المختار (٢/٧٠٢).

(٣) سورة: الواقعة، الآية: ٥٥.

(٤) المختار (٢/٨٧٥ - ٨٧٦).

ولا غيره. وهذا غلط، بل تأويل الحسن صحيح...<sup>(١)</sup> وقوله: "وأنكر بعضهم الإضافة وزعم أنه أضافه إلى نفسه؛ لأنه توهم أن الجزء هو المثل. وغلط في ذلك.."<sup>(٢)</sup> ففي هذين الموضعين لم يصرح المؤلف بذكر من قال هذا القول أو ذاك مع أنه على علم بالقائل، وهو الطبري، وهو واضح من خلال النظر في كتاب الطبري، ولكن المؤلف تعمد أن يغفل ذكره لأسباب غير معروفة.

ثانيا: قصر ما ينقله المؤلف، فالملاحظ على نقولات المؤلف أنها اتسمت بالقصر وعدم الإطالة، والاكتفاء منها بما يفي بالغرض المرجو منها، وهو موطن الشاهد، ولا يخالف ابن إدريس هذا المنهج إلا فيما نبذه حين عرض لإعراب قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا سَحَرَانِ﴾<sup>(٣)</sup>، فقد نقل المؤلف نصا طويلا جدا وقع فيما يقارب صفحتين ونصف. وقد نقله المؤلف عن أحد العلماء ولم يسمه.

ثالثا: عدم الإشارة إلى نهاية ما ينقله: فابن إدريس عندما ينقل نصا عن عالم من العلماء فإنه لا يذكر ما يدل على نهاية ما نقله عنه، كما يفعل بعض المؤلفين كقولهم: "انتهى كلامه" وما شابه ذلك. وهذا أمر قد يوقع القارئ في اللبس، فمن ذلك قوله: "واختلف أهل العربية في الهمز على أقوال: فأما أبو عمرو فقال: الدليل على الهمز ما في الآية، وهو قوله ﴿مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾"<sup>(٤)</sup>، والعرب تقول: نَأَشْتُ الشيءَ، إذا تناولته من بُعد، ونُشْتُهُ، إذا تناولته من قرب، وقال أبو إسحاق: الهمز بمعنى ترك الهمز، ولكن لما كانت ضمة الواو لازمة هُمَزَتْ كما همزت في: أَدْوَر، وَأَرْوَس، وَأُجُوهُ، وَأُقْتَتَتْ، ومثله كثير؛ لأن الواو إذا كانت ضمتها لازمة فلك الهمز للزوم الضم/ ولك ترك الهمز على الأصل، وليست هذه الواو بمنزلة الواو المضمومة في

(١) المختار (١/١٧٨).

(٢) المختار (١/٢٣٩).

(٣) سورة: طه، الآية: ٦٣.

(٤) سورة: سبأ، الآية: ٥٢.

قوله ﴿لَتَرْوَبَنَّ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه الواو واو جمع، وضممتها غير لازمة، ومثله ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾<sup>(٢)</sup> وواو الجمع همزها لحن...<sup>(٣)</sup> فلا ندري أين انتهى كلام أبي عمرو السابق، ولا كلام أبي إسحاق.

رابعا: قلة نقله النص تاما بدون تصرف: فالمؤلف رحمه الله عندما ينقل قولاً لعالم من العلماء فإنه قلما ينقله كاملاً كما هو، وإنما ينقله بشيء من التصرف، ولذلك فإن المؤلف عندما ينقل في بعض الأحيان بالنص فإنه يشير إلى ذلك بقوله: "قال فلان نصاً" أو هذا كلامه نصاً" وما شابه ذلك. من ذلك قوله: "... وإنما خالف أبو عمرو في هذا الموضع أصله فقرأه بالتشديد وبغير ألف لقوله ﴿ضَعَفَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> هكذا روي عنه نصاً"<sup>(٥)</sup>. وقوله: "وقال أبو عمرو نصاً: يلزم من همز ﴿الَّتِي﴾<sup>(٦)</sup> أن يهمز (اللاتي)، وليس عليه أحد من العرب"<sup>(٧)</sup>.

وقوله: "وروي عن ابن عباس رضي الله عنه نصاً: أَنَّ ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى﴾<sup>(٨)</sup> هو العمل الصالح"<sup>(٩)</sup>. ولكن نسبة هذا المنقول نصاً والمشار إليه من قبل المؤلف بأنه بالنص قليل جداً لا يتجاوز عدده عدد أصابع اليد الواحدة، فالغالب عليه أن يتصرف في النص المنقول، أو أن يشير إلى المعنى الذي يريد الحديث عنه.

(١) سورة: التكاثر، الآية: ٦.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٦.

(٣) المختار (٧١٨/٢).

(٤) سورة: الأحزاب، الآية: ٣٠.

(٥) المختار (٦٩٩/٢).

(٦) سورة: الأحزاب، الآية: ٤.

(٧) المختار (٦٩٤/٢).

(٨) سورة: الأعراف، الآية: ٢٦.

(٩) المختار (٦٩٨/٢).



ومما يدل على اعتماده النقل بالمعنى أنه قد يشير إلى أن ما قاله هو معنى قول أحد العلماء، فمثلاً قال: "قوله تعالى ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾<sup>(١)</sup>:" قرأ نافع (يرسل) بالرفع، وسكن الياء في (فيوحى). واختلف في ذلك عن ابن عامر. وقرأ الباقون بالنصب فيهما جميعاً. فالنصب بإضمار (أن)، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> لأنه لو عطف على ما عملت فيه (أن) لانقلب المعنى، وكان التقدير: وما كان لبشر أن يرسله الله، وهو غلطٌ عظيم، وهذا معنى قول سيبويه عن الخليل. فإذا بطل هذا الوجه لم يبق إلا منصوباً بإضمار (أن)، التقدير: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو أن يرسل رسولا...<sup>(٣)</sup> فالمؤلف هنا يشير إلى أن ما نقله هو معنى كلام سيبويه، قال سيبويه في كتابه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup>، فزعم أن النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: ﴿إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾ كان في معنى إلا أن يوحى، وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على إلا، فأجرى على أن هذه، كأنه قال: إلا أن يوحى أو يرسل؛ لأنه لو قال: إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أن)، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحياً أو أن يرسل"<sup>(٥)</sup>. فعمد المؤلف إلى تلخيص كلام سيبويه الذي يحكيه عن الخليل، ثم أشار إلى ذلك. وإن كان المؤلف هنا قد أشار إلى أنه قد نقله بالمعنى فإنه في أغلب الأحيان لا يشير إلى مثل ذلك، ولكنه ينقل بتصرف دون أن يشير إلى تصرفه، فمثلاً قال المؤلف: "فإن قيل: إن الشهادة

(١) سورة: الشورى، الآية: ٥١.

(٢) من الآية نفسها.

(٣) المختار (٢/٧٩٦ - ٧٩٧).

(٤) سورة: الشورى، الآية: ٥١.

(٥) الكتاب (٣/٤٩).

المقصود بها الإذكار، فكيف قال ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(١)</sup>؟ فقال سيويه: لما كان سبب الإذكار النسيان ذكر الضلال الذي هو بمعنى النسيان؛ لأنه سبب الإذكار، وهذا كقولهم: أعددت هذا الجذع أن يميل الحائط، التقدير: لئلا يميل الحائط، وإنما ذكر الميل لأنه سبب إقامة الحائط بالجذع<sup>(٢)</sup> وجاءت عبارة سيويه في الكتاب: "فإن قال إنسان: كيف جاز أن تقول: أن تضل ولم يُعَدَّ هذا للضلال وللاتباس؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددت أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدَّعم وبسببه"<sup>(٣)</sup>.

ونقل المؤلف عن الفراء في: "قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾"<sup>(٤)</sup> قرأ نافع وحفص والكسائي بالنصب. ورفع الباقون. فللنصب وجهان في العربية: أحدهما: أن المعنى: لقد تقطَّع ما بينكم، بحذف (ما) وهي الاسم الموصول، وأبقى الصلة. هذا قول الفراء، واعتبر ذلك بقراءة ابن مسعود؛ لأنه زوي عنه (لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ)...<sup>(٥)</sup>، في حين كانت عبارة الفراء كما في معانيه: "قرأ حمزة ومجاهد (بَيْنَكُمْ) يريد وصلكم، وفي قراءة عبدالله (لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ) وهو وجه الكلام. إذا جعل الفعل لبين ترك نصبا؛ كما قالوا: أتاني دونك من الرجال فترك تصبا وهو في موضع رفع؛ لأنه صفة. وإذا قالوا: هذا دون من الرجال رفعوه في موضع الرفع. وكذلك تقول: بين الرجلين بين بعيد، وبون بعيد، إذا أفردته أجرته في العربية وأعطيته الإعراب"<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٥٢.

(٢) المختار (١٢٧/١).

(٣) الكتاب (٥٣/٣).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٩٤.

(٥) المختار (٢٧٣/١).

(٦) معاني القرآن للفراء (٣٤٥/١).

وعن الزجاج قوله "... فأما من قرأ ﴿تَنَبَّأُ بِالذَّهْنِ﴾<sup>(١)</sup> بفتح التاء فقال الزجاج: المعنى: تَنَبَّأُ ومعها دهنٌ. كقولهم: جاء فلان بالسيف. التقدير: جاء ومعها السيف"<sup>(٢)</sup>. في حين كانت عبارة الزجاج: "ومعنى (تَنَبَّأُ بِالذَّهْنِ) أي تنبت وفيها دهنٌ كما تقول: جاءني زيد بالسيف، تريد جاءني ومعها السيف"<sup>(٣)</sup>.

هذه نماذج تمثل منهج المؤلف في النقل عن العلماء وهو نقل بتصريف، فالمؤلف لا ينقل النص كما جاء عن صاحبه، وإن كان يبدأ أو يختم ما ينقله بما يشعر أن قوله على هذا الشكل، هذا من دون تلك العبارات التي تدل على أنه ينقل بتصريف، كأن يقول "عن فلان" أو "رأي فلان" أو "ذكره فلان" أو "حكاه فلان" أو ما شابه ذلك.

وخلاصة القول: فإن المؤلف رحمه الله لم يلزم نفسه أن ينقل عن العلماء بالنص، ولم يعتن بنقل كلام العلماء من كتبهم كما هو وإنما كان يتصرف فيه، محاولاً أن يأتي بالمعنى الذي هو بحاجة إليه، دون أن يتقيد بنص ذلك العالم.

#### خامساً: عدم الدقة في النقل أحياناً:

ففي مواضع قليلة جداً لم يوفق ابن إدريس في نسبة بعض المقولات إلى أصحابها، وقد أشار المحقق إلى أربعة مواضع كلها كانت للزجاج أخطأ فيها المؤلف النسبة، من ذلك قوله -حين تحدث عن قراءة عاصم وحمة في قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٤)</sup> بغير همز وسكون الهاء-: "...وقد أجاز وقف الهاء الفراء، وذكر أنها لغة لبعض العرب، وأنشد:

أنحى علي الدهر رجلاً ويدا يصلحه اليوم ويفسده غدا<sup>(٥)</sup>

(١) سورة: المؤمنین، الآية: ٢٠.

(٢) المختار (٥٩١/٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١٠/٤).

(٤) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

(٥) من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء (٣٨٨/١)، والشعر والشعراء (١٠٤/١)، وتفسير =

وهذا الشعر لا يلتفت إليه، ولا يحتاج بمثله في كتاب الله تعالى... كيف وقد قال الزجاج: لا يعرف قائل هذا الشعر"<sup>(١)</sup>. وقد وهم المؤلف في نسبة هذا القول عن الزجاج في هذا البيت، فالزجاج لم يقل هذا الكلام إلا لبيت آخر وهو قول الشاعر:

لما رأى ألا دعة ولا شبع      مال إلى أرطاة حقف فالطجع"<sup>(٢)</sup>

حيث قال عنه الزجاج في ثانيا مناقشته للقراءة السابقة: "وهذا شعر لا يعرف قائله ولا هو بشيء، ولو قاله شاعر مذكور لقلل أخطأت، لأن الشاعر قد يجوز أن يخطئ"<sup>(٣)</sup>. والبيت الذي ذكره المؤلف لم يرد حتى في كتاب الزجاج.

ومن أمثلة الوهم في النسبة قوله—حين تعرض لقراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿يَتَأْتِإِنِّي﴾<sup>(٤)</sup> وهي بفتح التاء—: "والوجه الثاني: أن يكون الأصل: يا أبتاه، على الندبة، فحذف الهاء والألف وأبقى الفتحة. الوجه الثالث:—وهو المختار الجيد— أنه أبدل من ياء الإضافة ألفا ثم حذف الألف وأبقى الفتحة، وهذا اختيار الزجاج"<sup>(٥)</sup>. في حين أن الزجاج قال: "وزعم قطرب أن الفتح على جهات إحداها أنك أردت يا أبة ثم حذفت التنوين، وعلى يا أبتاه وعلى قول قول الطرماح:

يا دار أقوت بعد أصرامها      عاما وما يعينك من عامها"<sup>(٦)</sup>

=الطبري(٣٤٩/١٠)، وحجة القراءات ٢٩١.

(١) المختار(٣١٩/١).

(٢) من الرجز، لمنظور بن مرثد الأسدي، وهو في: معان القرآن للفراء(٣٨٨/١)، وتفسير الطبري(٣٥٠/١٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(٣٦٥/٢)، والخصائص ٢١٨، وشرح المفصل(٨٢/٩)، والدر المصون(٢٦٣/٣)، وأوضح المسالك(٣٣١/٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه(٣٦٥/٢).

(٤) سورة: يوسف، الآية: ٤.

(٥) المختار(٤١٢/١).

(٦) من السريع، للطرماح، في ديوانه ٤٣٩، وهو في: كتاب سيبويه(٢٠١/٢)، تهذيب اللغة(١٣١/١٢)، والمحكم والمحيط الأعظم(٣٦٧/٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٤. وتاج العروس(صرم)(٥٠٢/٣٢).

وهذا الذي قاله قطرب خطأ كله. التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب، لأن النصب إعراب المنادى، ولا يجوز معرباً منصرف غير منون في حال النصب، وأما قوله: يا دار أقوت، بنصب الدار فلم يروه أحد من أصحابنا ولا أعرف له وجهاً. أنشد سيويه والخليل وجميع البصريين (يا دار أقوت)، بضم الراء، وأما يا أبتاه، فالندبة ههنا لا معنى لها. ولكن الفتح يجوز على أنه أبدل من تاء الإضافة ألفاً ثم حذف الألف وبقيت الفتحة، كما تحذف بالإضافة<sup>(١)</sup>. ومن ذلك أيضاً قوله: "وقال الزجاج: الخراج: الفيء، والخَرْج: الجزية والضريبة"<sup>(٢)</sup>. في حين قال الزجاج: "وقوله تعالى ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾<sup>(٣)</sup> وتقرأ خراجاً. فمن قرأ خَرْجاً، فالخرج الفيء، والخراج: الضريبة، وقيل الجزية"<sup>(٤)</sup>. فقد عكس المؤلف المعلومة الواردة في كتاب الزجاج. هذه نماذج تمثل عدم الدقة في النقل أحياناً لدى المؤلف في كتابه، ولكنها بشكل عام قليلة جداً وهي لا تنقص من قدر الكتاب، وما فيه من دقة وتحرر.

#### سادساً: ظهور شخصية المؤلف:

على الرغم من كثرة النقول التي حفل بها الكتاب، وعلى الرغم من كثرة آراء العلماء واختياراتهم، فإن شخصية المؤلف كانت ظاهرة وبارزة، فهو حين يورد بعضاً من آراء العلماء واختياراتهم قد يوافقهم على صحتها أحياناً، ولكنه في أحيان كثيرة يتناولها، فيناقشها ويعترض عليها، ولا يسلم بكل ما ينقله عنهم. ومن خير ما يوضح ذلك: اعتراضه على أبي عمرو بن العلاء ومخالفته له، مع ما له من قدر ومكانة لدى المؤلف فهو عنده "عالم أهل البصرة" ومن الحذاق "و"الثقات" وقد دافع عنه في بعض المواضع وسيأتي الحديث عن ذلك في الفصل الخامس. ولكن مع ذلك فهذا لم يمنعه من الرد عليه، وتفضيل رأي غيره عليه، كما في

(١) معاني القرآن وإعرابه (٩٠/٣).

(٢) المختار (٥١٦/١).

(٣) سورة: الكهف، الآية: ٩٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٣١٠/٣).

قوله: "وعاب أبو عمرو بن العلاء (هت) <sup>(١)</sup> بكسر الهاء، وذكر أنها غير مسموعة. وقد ذكرها غيره. وهي لغة" <sup>(٢)</sup> ومن ذلك أيضا قوله: "قرأ نافع وابن عامر وحفص ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ <sup>(٣)</sup> على الجمع. وقرأ الباقون (من ثَمَرَةٍ) على التوحيد. وذكر هارون عن أبي عمرو أنه قال: لو كان (من ثَمَرَاتٍ) بالجمع لكان: من أكمامهن، ولم يكن ﴿مِنْ أَكْمَامِهِنَّ﴾. ورد أبو حاتم على أبي عمرو هذا الاستدلال فقال: ألم يقرأ ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُتَخَلِّفًا أَلْوَانَهَا﴾ <sup>(٤)</sup> ولم يقل: ألوانهن. وما ذكره أبو حاتم لازم <sup>(٥)</sup>. فمع ما لأبي عمرو من مكانة لدى المؤلف إلا أنه لم يوافق في هذين الموضعين. يضاف إلى هذا تلك المواقف التي دافع فيها المؤلف عن تلك القراءات التي رفضها أو عابها بعضهم، كقوله: "قوله تعالى ﴿سُعِدُوا﴾ <sup>(٦)</sup> قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿سُعِدُوا﴾ بضم السين على ما لم يسم فاعله. وقرأ الباقون ﴿سَعِدُوا﴾ بفتح السين على تسمية الفاعل. وهو أجود القراءتين؛ لأن المسموع من العرب: سَعِدَ فلان وأسعده الله. وذكر جماعة أهل اللغة من أهل البصرة منهم الأصمعي وأبو حاتم وغيرهما أنه لم يسمع من العرب: سَعِدَ فلان. وذكر الكسائي أن العرب تقول: سَعِدَ فلان وسَعِدَ. والصحيح عندي أن تكون قراءة من قرأ (سُعِدُوا) بضم السين على حذف الزائد، الأصل: أُسْعِدُوا، ولكن جاء على ما ذكرته كما قالوا: أُحِبَّ فلان فهو محبوب، وأُحِبَّ فهو مجنون. ولو كان على (أُفْعِلَ) لكان (مُفْعَلًا). وعلى ذلك جاء قولهم: مَسْعُود، على حذف الزائد، كقولك: مجنون ومحبوب، وإن كانا من أُحِبَّ وأُحِبَّ؛ لأنه جاء على حذف الزائد. ولا معنى لعب من عاب هذه القراءة؛ لأنها

(١) سورة: يوسف، الآية: ٢٣.

(٢) المختار (٤١٦/١).

(٣) سورة: فصلت، الآية: ٤٧.

(٤) سورة: فاطر، الآية: ٢٧.

(٥) المختار (٧٨٨/٢).

(٦) سورة: هود، الآية: ١٠٨.

قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأصحابه، وقد أخبرنا بمعناها<sup>(١)</sup>. يضاف إلى كل هذا جميع تلك الاختيارات والآراء سواء في اختيار القراءة أو اختيار التوجيه الأمثل أو اختيار تلك الآراء النحوية والصرفية واللغوية التي جاءت في ثنايا كتابه، وهي من أهم الأدلة على ظهور شخصيته في كتابه.

(١) المختار (٤٠٥/١).

## المبحث الخامس

### عنايته بالتعليل النحوي

اجتهد العلماء القدماء في خدمة النص القرآني، فقام من أجل ذلك الدرس النحوي، ومع مرور الزمن وتطور العلوم، وتوسعها اتخذ الدرس النحوي شكلاً مستقلاً، فأصبح له أهداف أخرى، وإن كان الهدف الأساسي هو حماية القرآن من اللحن.

وكان من تطور الدرس النحوي أن اتجه العلماء إلى تعليل الأحكام النحوية التي يستنبطونها، من استقراءهم لكلام العرب. حتى أصبح التعليل النحوي ظاهرة ملحوظة، دعت العلماء الأوائل من مثل الأنباري إلى إفرادها بكتب مستقلة، وكان من شأن الكتب التي تحدثت عن أصول النحو أن تتناول العلة النحوية بشيء ليس باليسير من الدراسة.

ولعلّ عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي من أوائل النحاة الذين اهتموا بالتعليل وبلغوا الغاية فيه وروى عنهم سيبويه (وكان اسمه مقروناً بالنحو وقياسه وعلمه) <sup>(١)</sup>، الذي قال عنه ابن سلام: (وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل) <sup>(٢)</sup>. و يرى الدكتور شوقي ضيف أنه "عُني أيضاً بالتعليل للقواعد تعليلاً يمكن لها في ذهن تلاميذه، وجعل تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياساً دقيقاً بحيث لا يصح الخروج عليها ويخطئ كل من ينصرف في تعبيره عنها" <sup>(٣)</sup>.

أمّا ابن جني فكان يرى أنّ أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد أورد نصاً عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان

(١) النحو العربي - العلة النحوية ٥٣.

(٢) طبقات فحول الشعراء (١٤/١)، وانظر: مدرسة الكوفة ٦١.

(٣) المدارس النحوية لشوقي ٢٣.



لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت: له أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة" (١) فحمله على المعنى فأنت الفعل معه .

وعندما نصل إلى عصر الخليل الذي قال فيه الزبيدي: "إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق" (٢)، وقال بعض المعاصرين: "إن الخليل سيد أهل الأدب في القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه" (٣).

ويُعد الخليل بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة أم من حيث ما يجري فيه من شواهد وعلل وأقيسة (٤). ويرى الدكتور شوقي ضيف: "إنّ عقل الخليل من العقول الخصبة النادرة ، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاماً ، بل حتى يستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه الموصدة... وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويجوز لنفسه من كل ما يتغي من ثراء في التفكير ودقة في الاستنباط" (٥).

أما تلميذه سيويه فقد جمع في كتابه النحو مقسماً على أبواب وذكر في كل منها أحكامه المؤيدة بالعلل فكان كتاب نحو وقياس وعلة . يعلم طريق القياس وأسلوب التعليل كما يعلم الحكم النحوي (٦).

وهو الذي أكثر من التعليقات في كتابه ، كثرة مفرطة سواء تعلقت بالقاعدة المطردة أم بالأمثلة النادرة. وهو لا يعلل لما أكثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب وقاعدة من دون علة (٧).

(١) الخصائص ٢٩٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٤٣.

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية (١٤٠/٢).

(٤) انظر المدارس النحوية للحدادي ٨٣ .

(٥) المدارس النحوية لشوقي ٣٠.

(٦) انظر النحو العربي العلة النحوية ٥٩ - ٦٠.

(٧) انظر المدارس النحوية لشوقي ٨٢.

وتتصف تعليقات هذه المرحلة بكونها بعيدة عن المنطق وأنها هي قريبة من روح اللغة ومن حسنها الذي ينفر من القبح "لذلك وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقريب منه إلى الفرض والتّحليل والجدل ، فليس فيها براهين تؤيدها ولم تكن في أصحابها حاجة إلى أن يفترضوا ردوداً عليها"<sup>(١)</sup>،

أمّا العلة في القرنين الثالث والرّابع فأخذت نمطاً جديداً ؛ إذ بدأ أمر هذه العلة يتسع. فقد أصبحت العلة عند علماء القرن الثالث الهجري رديف الحكم النّحوي على ما نجده عند المبرد ومن عاصره من نحاة هذا القرن، إذ كان أبو العباس شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث.

وفي بداية القرن الرابع الهجري أخذت العلة طابعاً جديداً ، إذ كانت العناية بأمر العلة والاهتمام بها يزدادان كلما تقدم الزمن بالنّحويين "فبعد أن رأينا التعليل يلقي به موجزاً بعقب الحكم النحوي رأيناه ينفر بالتأليف ، وينال عناية أوفر ويستنفذ جهداً أكبر فتكثر فيه المؤلفات ويدخله الكثير من التطور"<sup>(٢)</sup>.

ويذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أنّ نشأة العلة تعود إلى " تأثر النّحو بعلم الكلام ؛ لأن تأثير هذا العلم في النّحو قد بدأ في زمن مبكر يعود إلى أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني الهجري وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً"<sup>(٣)</sup>.

ويذهب الدكتور على أبو المكارم في كتابه (أصول التّفكير النّحوي) إلى أنّ السبب في نشوء العلة يعود إلى الارتباط الوثيق بين القرآن واللغة<sup>(٤)</sup>. ويرى الدكتور تمام حسان أنّ نشوء العلة يرجع إلى أنّ العلة رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي<sup>(٥)</sup>. أما الدكتور مازن

(١) النّحو العربي العلة النّحوية ٥٨، وانظر في أصول اللغة والنّحو ١٣١ .

(٢) أصول اللغة والنّحو ٢٣٢.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو ٦٠.

(٤) أصول التّفكير النّحوي ١٦١.

(٥) أصول النّحو العربي ١٧٨ .

المبارك فيذهب إلى "أن من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة ، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية ، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظواهر لقواعد العلم وأحكامه"<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإن العلة كانت في خدمة القواعد النحوية وفي خدمة النصوص التي استنبطت منها تلك القواعد ، فهي توضح القاعدة وتبين خصائصها وتبرر ورودها بشكلها الذي جاءت عليه، وهي بعد ذلك تابعة للنصوص لا النصوص تابعة لها .

وقد قسم النحاة العلة وبينوا أنواعها وخصائصها ، وأنواع العلة (واسعة الشعب إلا أن المدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً)<sup>(٢)</sup> ، ومنهم من قال علل النحو على ثلاثة أضرب<sup>(٣)</sup> ، ومنهم من يرى أن اعتلالات النحويين صنفان<sup>(٤)</sup> . وسنعرض هنا آراء بعض العلماء الذين تعرضوا إلى تقسيم العلة.

فابن السراج يرى أنّ اعتلالات النحويين على ضربين إذ يقول: "واعتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"<sup>(٥)</sup>.

(١) النحو العربي العلة النحوية ٥١.

(٢) الاقتراح ٢٥٦.

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٤) انظر الاقتراح ١١٥.

(٥) الأصول (٣٥/١) .

أما الزجاجي فقد ذكر أن علل التحوين على ثلاثة أضرب "علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية"<sup>(١)</sup>. وهذا النوع الأخير من العلل هو الذي أطلق عليه ابن مضاء (العلل الثوالت) ودعا إلى إسقاطها من الدراسات النحوية.

أما ابن جني ، فقد جعل علل النحو على ضربين: ضرب واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تقبل غيره فمن ذلك "قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها وياءً لانكسار ما قبلها نحو : ضورب، وقراطيس ، وضرب آخر يمكن تحمله على مشقة وعناء واستكراه فمن ذلك قلب واو (عصفور) ونحوه ياءً لانكسار ما قبلها نحو (عصيفير) و(عصافير) ألا ترى قد يمكنك تحمّل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ، وذلك بأن تقول : (عصيفور) و(عصافور) وضرب مجوز، وهي العلة التي تبني على سبب يكون الحكم فيه جائزاً لا واجباً ، مثل أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فأنت مخير بين جعلها صفة أو حالاً فتقول : مررت بزيد رجلٍ صالح أو رجلاً صالحاً"<sup>(٢)</sup>.

أما ابن مضاء فقسم العلل على ثلاثة أقسام وهي علل أول وعلل ثواني وعلل ثوالت ، ولم يقبل من هذه العلل إلاّ العلل الأول "لأنّ العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا"<sup>(٣)</sup>.

ودعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالت<sup>(٤)</sup>. وقسم العلل الثواني على ثلاثة أقسام "قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين وأن العلل الثواني هي المستغنى عنها من ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة"<sup>(٥)</sup>.

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .

(٢) الخصائص ١٥٢ .

(٣) الرد على النحاة ١٥٢ .

(٤) انظر الرد على النحاة ١٥١ .

(٥) الرد على النحاة ١٥٢ .

وذكر السيوطي في الاقتراح<sup>(١)</sup> - نقلا عن أبي الحسن الدينوري -، أنَّ اعتلالات التَّحْوِين

صنفان:

(١) علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم.

(٢) علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً ، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أنَّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً.

وهي علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قُرب ومجاورة ، وعلة وجوب، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى.

وبعد هذه المقدمة عن العلة أقول: لقد اهتم ابن إدريس بالتعليل بشكل عام وبالتعليل النحوي على وجه الخصوص، ليعكس لنا صورة واضحة لذلك العصر الذي عاشه المؤلف، فجاء كتابه مليئاً بالكثير من التعليقات، فهو في الغالب لا يترك حكماً نحوياً أو صرفياً أو صوتياً إلا أتبعه بالعلة.

يضاف إلى ذلك أنه كان يعتمد إلى تعليل اختياراته في القراءة، فهو حين يختار قراءة ما من القراءات فإنه لا يترك تعليل اختياره إلا في مواضع قليلة جداً لا تكاد تذكر. ولعل مما يؤكد اهتمام المؤلف بالتعليل بشكل عام، أنه يعتمد إلى التعليل بأكثر من علة واحدة<sup>(٢)</sup>.

والتأمل في تعليقات ابن إدريس سواء ما كان منها تعليلاً صرفياً أو نحوياً أو صوتياً يجد أنها تعليقات اتسمت بالسهولة وعدم التكلف، فهي في مجملها لا تخرج عن النوع الأول من أنواع العلل الذي ذكره الزجاجي<sup>(٣)</sup>، وهي "العلل التعليمية". ومن الأمثلة التي تمثل عدم تكلفه في

(١) انظر الاقتراح : ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) انظر مثلاً (١/٢٨، ٤٦).

(٣) انظر الإيضاح في علل التحو : ٦٤ .

التعليل قوله\_ في توجيه قراءة الفتح في قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ <sup>(١)</sup> -: "وللفتح تأويلان: أحدهما: أن يكون الاسم في موضع جر؛ لأنه من الأب، ولكن فُتحت الراء لأن ( أفْعَل ) إذا كان معرفة لم ينصرف وكان في موضع الجر مفتوحا وهو أعجمي معرفة... " <sup>(٢)</sup>. ومن ذلك أيضا قوله: " فأما ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيَّةٌ﴾ <sup>(٣)</sup> فالتقدير: وإن يحدث مية، فذكر لأن التأنيث غير حقيقي، ولأن الفعل متقدم على الاسم.. " <sup>(٤)</sup>. هذه نماذج لليلة لدى ابن إدريس وهي تدل على عدم التكلف في التعليل، والاقتصار منه على السهل اليسر المفهوم.

### أنواع العلل لدى ابن إدريس في كتابه:

لقد تعددت\_ كما سبق وأن أشرت\_ تقسيمات العلل لدى العلماء، فعند النظر في تقسيمهم لليلة نجد اختلافا كبيرا في ذلك، ومرد هذا الاختلاف إلى الاعتبار الذي قسم من خلاله العلماء هذه العلل، فالزجاجي اعتبر بأسلوب العلل <sup>(٥)</sup> في تقسيمه السابق، بينما نجد التقسيم عند ابن جني <sup>(٦)</sup> باعتبار الحكم في اليلة. وإذا انتقلنا إلى السيوطي <sup>(٧)</sup> نجده يذكر تقسيمين آخرين لللل، فالأول: باعتبار الشيوع، وذكر تحته قسمين: اللل المطردة: وجعل تحتها أكثر من أربعة وعشرين نوعا، وهي اللل التعليمية. واللل الحُكمية: وهي التي تظهر حكمة العرب، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهي اللل الثواني. والتقسيم الثاني: باعتبار طبيعة اللل، وتحته ثلاثة أقسام: اليلة البسيطة، واليلة المركبة، واليلة

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٧٤، وهي قراءة السبعة.

(٢) المختار (١/٢٦٥).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٩.

(٤) المختار (١/٢٩٣).

(٥) انظر الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٦) انظر الخصائص: ١٥٢.

(٧) انظر: الاقتراح: ٢٥٦ وما بعدها.

القاصرة. ولكن من الملاحظ في جميع تلك التقسيمات أنه من الممكن أن تجمع في نوعين من العلل:

الأول: علل يعرف بها كلام العرب، ويخدل فيها ما جعله ابن السراج الضرب الأول، وما أسماه الزجاجي بـ(العلل التعليمية)، وما وصفه ابن مضاء بـ(العلل الأوائل).

الثاني: علل لا يعرف بها كلام العرب، وإنما تبين حكمة العرب ومقاصدهم وأغراضهم، ويدخل فيها ما وصفه ابن السراج بـ(علة العلة)، والزجاجي بـ(العلل القياسية والجدلية)، وابن مضاء بـ(العلل الثواني والثالث)<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الأمر كذلك فإن تقسيم العلة الواردة لدى ابن إدريس من الصعوبة بمكان. ولعل من المناسب أن نتناول أنواع العلل الواردة لدى ابن إدريس وفق ذلك التقسيم الذي ذكره السيوطي عن الجليس، وإن كان الجليس كما ذكر السيوطي لم يتعرض للنوع الثاني، غير أن السيوطي ذكر أنه هو مقصود ابن السراج بـ(علة العلة)<sup>(٢)</sup>.

ولقد لاحظت أن ابن إدريس لا يكاد يخرج في عله عن تلك العلل التي أوصلها الجليس إلى أربعة وعشرين نوعاً. لذا فقد رأيت أن أصنف علل ابن إدريس حسب التقسيم الذي أورده الجليس، مضيفاً إليها تلك العلل التي لم ترد في ذلك التقسيم وقد كثر ورودها عند ابن إدريس. وسأقتصر في ذلك كله على تلك العلل التي كثر استعمالها لدى ابن إدريس، وهذه العلل هي:

١- علة استثقال : من ذلك قوله: "ووزن(التلاقي، والتنادي): التفاعل، كقولك:

التغافل، والتعاقل. فالياء في(التلاقي، والتنادي) بمنزلة اللام في التغافل والتعاقل، ولكن الضمة

تستثقل على الياء، فكان علامة رفع هذا النوع إثبات الياء ساكنة، وكسر ما قبل الياء، وهو

عين الفعل؛ لأن ما قبل الياء الساكنة لا يكون إلا مكسوراً"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: أصول النحو العربي لمحمد عيّد: ١٤٠.

(٢) انظر: الاقتراح ١١٥.

(٣) المختار(٧٧٧/٢).

وقوله: "قوله تعالى ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو بالمد. وحقق الباقون الهمزتين. فأما من جمع بين الهمزتين فهو الأصل. وأما من عوض من الثانية مدّة فلا أن اجتماع الهمزتين مستثقل في كلامهم فأبدلوا الثانية مدّة"<sup>(٢)</sup>.

٢- **علة تخفيف:** وهذه العلة نتيجة للعلة السابقة، حيث ينتج عن الاستثقال التخفيف، ولهذا فقد يشتركان في تعليل الظاهرة الواحدة. ومن أمثلة هذا النوع من العلل لدى ابن إدريس قوله: "وقراءة حمزة والكسائي"<sup>(٣)</sup> مأخوذة من قولك: تَظَاهَرْتُمْ تَتَظَاهَرُونَ، غير أنه حذف إحدى التاءين، وهي الثانية استخفافاً. ومثله قراءة من قرأ (تَذَكَّرُونَ) بالتخفيف، والأصل فيه: تَتَذَكَّرُونَ، غير أنه حذف التاء الثانية استخفافاً"<sup>(٤)</sup>. وقوله: "قوله تعالى ﴿كَشَفْتُ ضُرُوءَ﴾ و ﴿مُمْسِكْتُ رَحْمَتَهُ﴾"<sup>(٥)</sup> قرأ أبو عمرو ويعقوب بالتنوين في الحرفين، ونصب ما بعدهما. وقرأ الباقون بحذف التنوين والإضافة. والأصل في هذا الباب التنوين والنصب لما يقع بعد. تقول: هو ضاربٌ زيداً، إذا أردت أنه يضرب فيما يستقبل. ويجوز حذف التنوين والإضافة استخفافاً"<sup>(٦)</sup>.

٣- **علة شبه:** من ذلك قوله: "قوله تعالى ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْسِيٌّ﴾"<sup>(٧)</sup> قرأ أهل البصرة وابن كثير بالنصب في الحرفين غير منون. وقرأ الباقون بالرفع والتنوين في الحرفين. وقد تقدم ذكر هذا الباب في سورة البقرة سورة (إبراهيم) عليه السلام. وجملته أنك إذا نصبت ولم

(١) سورة: البقرة، الآية: ٦.

(٢) المختار (١٢/١).

(٣) في الآية الرابعة من سورة الأحزاب وهي قوله تعالى ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ فقد قرأ (تَظَاهَرُونَ) بفتح التاء وتخفيف الظاء وألف بعدها. انظر المختار (٢/٦٩٧).

(٤) المختار (٢/٦٩٨).

(٥) سورة: الزمر، الآية: ٣٨.

(٦) المختار (٢/٧٧٠ - ٧٧١).

(٧) سورة: الطور، الآية: ٢٣.



تنون فإنك أعملت (لا) في الاسم الذي بعدها، وجعلتها مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد، كقولك: خمسة عشر. وإنما نصب بـ(لا) النكرات لا غير؛ لأنها أشبهت (إنَّ) من طريق النقيض، وكانت أضعف من (إنَّ) فلهذا عَمِلْتَ (إنَّ) في المعارف والنكرات عملاً تاماً ولم تعمل (لا) إلا في النكرات بغير تنوين للبناء الذي ذكرته لك<sup>(١)</sup>. وقوله: "قوله تعالى ﴿

وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾"<sup>(٢)</sup> قرأ حمزة والكسائي وابن عامر على تخفيف النون، ورفع (الشياطين). والباقون على تشديد النون ونصب (الشياطين). وهي أصح القراءتين؛ لأن العرب إذا أدخلت على (لكنَّ) الواو كان المستعمل تشديد النون ونصب الاسم الذي يلي (لكنَّ)؛ لأنه حرف مشبه بالأفعال دخل على الابتداء والخبر فنصب الاسم ورفع الخبر تشبيهاً بالفاعل والمفعول به، فشبهوا الاسم بالمفعول المقدم، والخبر بالفاعل المؤخر. وإنما أشبه (لكنَّ) الفعل من ثلاثة أوجه: أحدها: أن آخره مبني على الفتح كبناء أواخر الأفعال الماضية. والثاني: أنه على عدد حروف الأفعال. والثالث: اتصال ضمير المنصوب به<sup>(٣)</sup>.

٤- علة قرب أو مجاورة: من ذلك قوله: " ( فأما يَصَّالِحاً فالأصل فيه (يتصلحاً) غير أن التاء أدغمت في الصاد لقربها منها، ولأن التاء مهموسة والصاد مجهورة، فكان الإدغام حسناً"<sup>(٤)</sup>.

وقوله: "فأما تشديد السين فعلى إدغام إحدى التائين، الأصل (تتسوى) فقلبت التاء الثانية سينا، ثم أدغمت في السين، وإنما جاز ذلك لقرب مخرج إحداهما من الأخرى"<sup>(٥)</sup>.

٥- علة استغناء: من ذلك قوله عن هاء السكت: " وهذه الهاء تسمى هاء السكت. لا خلاف بين العرب أن الوقف بالهاء لبيان حركة ما قبلها. فأما الوصل فلهم فيه

(١) المختار (٢/٨٥٣).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣) المختار (١/٦٨ - ٦٩).

(٤) المختار (١/٢١٥).

(٥) المختار (١/٢٠٢).

مذهبان: أحدهما: إثبات الهاء لأنهم بنوا الوصل على الوقف، والأحسن إسقاط الهاء في الوصل؛ لأنَّ حركة ما قبل الهاء بينة في الوصل فاستغني عن إثبات الهاء. والمذهبان مشهوران<sup>(١)</sup>.

وقوله: "...وأصل (قال): قَوْل، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبله. وأصل (قُل): أُقُول، فاستثقلت الضمة على الواو فألقى حركتها على القاف، فانضمت القاف بعد سكونها، فلما تحركت بالضم استغني عن ألف الوصل؛ لأنه إنما يحتاج إلى ألف الوصل للسكون بعدها؛ لأنه لا يمكن الابتداء بساكن"<sup>(٢)</sup>.

٦- علة اختصار: من ذلك قوله: "...ويرتفع ﴿الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> على ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه اسم ما لم يسم فاعله، التقدير: من الذين استحق عليهم إثم الأولين، فحذف الأول، وأقام الثاني مقامه إيجازاً واختصاراً، وأعربه بإعرابه، كقوله: (وسئل القرية)"<sup>(٤)</sup>. وقوله: "قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ أبو بكر عن عاصم وحمة والكسائي (عَمِلَتْ) بغير هاء، وكذلك هو في بعض المصاحف. وقرأ الباقر بإثبات الهاء. وهو الأصل. فأما حذف الهاء فلا إيجاز والاختصار، والأصل (عَمِلَتْهُ)"<sup>(٦)</sup>.

٧- علة أصل: ومن الأمثلة على ذلك: "قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> قرأ أبو بكر عن عاصم وحمة والكسائي (عَمِلَتْ) بغير هاء، وكذلك هو في بعض المصاحف. وقرأ الباقر بإثبات الهاء. وهو الأصل. فأما حذف الهاء فلا إيجاز والاختصار،

(١) المختار (٢/٩١٤).

(٢) المختار (٢/٨٠١-٨٠٢).

(٣) سورة: المائدة، الآية: ١٠٧.

(٤) المختار (١/٢٤٢).

(٥) سورة، يس، الآية: ٣٥.

(٦) المختار (٢/٧٣٥-٧٣٦).

(٧) سورة، يس، الآية: ٣٥.

والأصل (عَمِلْتُهُ). وللعرب في هذا الباب مذهبان: الحذف والإثبات. فالإثبات هو الأصل؛ لأنه الضمير الراجع إلى (ما)؛ لأن التقدير في قوله (وَمَا عَمِلْتُهُ أَيَدِيهِمْ<sup>(٣)</sup>): من الذي عملته، ف(ما) بمعنى: (الذي)، وصلة (الذي): الفعل والفاعل، والراجع: الهاء المضمره. فمن أثبتها فهو الأصل للمعنى الذي ذكرته<sup>(١)</sup>.

وقوله: "قوله تعالى ﴿الْأَنفَالِ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿الْأَنفَالِ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ يعقوب والزيني عن ابن كثير بالياء في الحالين. وروى ورش عن نافع الياء في الوصل دون الوقف. وقرأ الباقر بالحذف في الحالين. فأما إثبات الياء في الوصل والوقف فهو الأصل<sup>(٤)</sup>.

وقوله: "قوله تعالى ﴿الْجَوَارِ﴾<sup>(٥)</sup> وصل أبو عمرو ونافع بياء. ووفقا على الخط. وقرأ ابن كثير ويعقوب بياء في الحالين. وقرأ الباقر بالحذف في الحالين اتباعا للمصحف واجتراء بالكسرة من الياء. فأما من أثبت الياء في الحالين فهو الأصل؛ لأن الياء لام الفعل، وهي في (الجواري) بمنزلة الباء في الضوارب<sup>(٦)</sup>.

٨- علة حمل على معنى، من أمثلة ذلك عند ابن إدريس قوله: "قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾<sup>(٧)</sup> قرأ حمزة والكسائي (وَحُورٍ عِينٍ) بالجر. وقرأ الباقر (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع. ورويت عن أبي (وَحُورًا عِينًا) بالنصب. فأما الجر ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفاً على ما عَمِلْتُ فيه (في)، التقدير ﴿فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾<sup>(٨)</sup>، وفي حورٍ عِينٍ، عن أبي حاتم.

(١) المختار (٢/٧٣٥ - ٧٣٦).

(٢) سورة: غافر، الآية: ٣٢.

(٣) سورة: غافر، الآية: ١٥.

(٤) المختار (٢/٧٧٧).

(٥) سورة: الشورى، الآية: ٣٢.

(٦) المختار (٢/٧٩٥).

(٧) سورة: الواقعة، الآية: ٢٢.

(٨) الآية: ١٢ من السورة نفسها.

والثاني: أن يكون محمولا على المعنى؛ لأنَّ قوله سبحانه ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ (١٧) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ (١) إلى قوله ﴿وَلَحِمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ (٢) المعنى فيه: ينعمون بذلك، وينعمون بحور عين، فيكون ما عملت فيه الباء من قوله (بِأَكْوَابٍ) محمولا على هذا المعنى. ويبعد أن يكون مجرورا على ظاهر ما عملت فيه الباء؛ لأنَّ الحور ليس مما يطاف به. وأما الرفع فيه وجهان أيضا: أحدهما: أن يكون مرفوعا على الابتداء، التقدير: لهم فيها حورٌ عِينٌ، وهذا محمولٌ على المعنى، ومثله مما حُمِلَ على المعنى قول الشاعر:

بَادَتْ وَعَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَزْمُهُنَّ هَبَاءَ

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْ آلِهَ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارَهُ الْمُعْزَاءُ (٣)

فرفع مُشَجَّجًا على المعنى؛ لأنَّ قوله: إِلَّا رَوَاكِدَ، تقديره: بَقِيَتْ رَوَاكِدُ، أو ثَبَّتَ رَوَاكِدُ، ثم عطف مُشَجَّجًا على المعنى، التقدير: وَبَقِيَ مُشَجَّجٌ، أو: ثَبَّتَ مُشَجَّجٌ. (٤)

ومن أمثلة ذلك قوله: "في قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ (٥) قرأ ابن عامر وأبو بكر بالتاء. وقرأ الباقون بالياء. فأما ﴿مَيِّتَةً﴾ (٦) فقرأ ابن كثير وابن عامر رفعا. ونصب الباقون. فأما التاء والرفع فالأن (الميتة) مؤنثة. ورفع (الميتة) لأنه بمعنى الحدوث، وهذه (كان) المستغنية، التقدير: وإن تحدث ميتة. فأما (وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً) فالتقدير: وإن يحدث ميتة، فذكر لأن التأنيث غير حقيقي، ولأن الفعل متقدم على الاسم" (٧).

(١) سورة: الواقعة، الآيتان ١٧-١٨.

(٢) سورة: الواقعة، الآية: ٢١.

(٣) من الكامل، ينسب لذي الرمة وهو في ديوانه (١٤٠/٣)، وينسب كذلك للشماخ وهو في ديوانه ٤٢٧، وهو بلا نسبة في: الجمل للخليل ١٤٥، وكتاب سيبويه (١٧٣/١)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٥٤/١)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٤، وإعراب القرآن للنحاس (٢٨٨/١-٢٨٩)، والدر المصون (٢٠٣/١٠)، والخزانة (١٤٧/٥).

(٤) المختار (٨٧٣/٢-٨٧٤).

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٩.

(٦) من نفس الآية.

(٧) المختار (٢٩٣/١).

وقوله: "قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَينَا﴾<sup>(١)</sup> فللنصب وجهان: أحدهما: أن يكون بمعنى الدعاء، والتقدير: والله يا ربنا، فحذف حرف النداء؛ لأنه يحذف مع المعارف"<sup>(٢)</sup>.

وقوله: "قوله ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾<sup>(٣)</sup> قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم (ويجعلُ لك) برفع اللام. وقرأ الباقون بالجرم. فالجزم عطف على قوله ﴿جَعَلَ لَكَ﴾<sup>(٤)</sup>. فهو وإن كان فعلا ماضيا فموضعه جزم؛ لأنَّ حرف الشرط إذا دخل على الأفعال الماضية جعلها بمعنى المستقبل. التقدير: إنَّ يشأ يجعل لك خيرا من ذلك جناتٍ ويجعلُ لك قصورا، وصار محلُّ نقل حرف الشرط الفعل الماضي وجعله بمعنى المستقبل محلَّ دخول (لم) وأخواتها على الفعل المستقبل، فتجعله بمعنى الماضي، كقولك: لم يَقمَ زيدٌ أمس. وأما الرفع فعلى الاستئناف. التقدير: وسيجعلُ لك قصورا"<sup>(٥)</sup>.

٩- علة كثرة استعمال، من ذلك قوله: "في قوله تعالى ﴿أَبْنِ أُمَّ﴾<sup>(٦)</sup> قرأ ابن عامر وأبو بكر وحزمة والكسائي بكسر الميم في الوصل. وقرأ الباقون بالفتح. والكسر على الإضافة. وفي الفتح وجهان: أحدهما: أنه لما لزم الاسم الثاني الأول، وكثر الاستعمال بهذا اللفظ جعلوا بمنزلة اسم واحد، وبنوا على الفتح ك(خمسة عشر) مع قوة التغير في باب النداء"<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٢٣.

(٢) المختار (١/٢٤٩).

(٣) سورة: الفرقان، الآية: ١٠.

(٤) من نفس الآية.

(٥) المختار (٢/٦١٧).

(٦) سورة: الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٧) المختار (١/٣٢٧-٣٢٨).

وقوله: " في قوله تعالى ﴿وَلْيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ <sup>(١)</sup>... وأما (دَرَسْتُ) فمعناه: اُنْحَثْ وذَهَبْتُ.

وأما (دَرَسْتُ) فمعناه: قرأت وتعلّمت. ومعنى الدَّرْس في كلامهم: استمرار التلاوة، ومنه قولهم: درست الريح آثار القوم، إذا استمرّ الزمان على ديارهم فذهبت آثارهم، ومنه سمي القميصُ الخَلْقُ: دريساً؛ لاستمرار الاستعمال له <sup>(٢)</sup>.

١٠ - علة التقاء الساكنين: من ذلك قوله: "وأصل (قال): قَوْلٌ، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبله. وأصل (قُلْ): أَقُولُ، فاستثقلت الضمة على الواو فألقى حركتها على القاف، فانضمت القاف بعد سكونها، فلما تحركت بالضم استغني عن ألف الوصل؛ لأنه إنما يحتاج إلى ألف الوصل للساكن بعدها؛ لأنه لا يمكن الابتداء بساكن، وسكنت الواو وهي عين الفعل، فلما سكنت اللام للأمر اجتمع ساكنان، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارَ (قُلْ) <sup>(٣)</sup>"

وقوله: " وأصل (يَلِيْتُكُمْ): يَلِيْتُكُمْ، بالياء، ولكن سَكَنَتِ التاء علامةً للجزم، فَأُسْقِطَتِ الياء لالتقاء الساكنين <sup>(٤)</sup>."

١١ - علة كراهة اجتماع الأمثال، كما في قوله: "قوله تعالى ﴿السُّفَهَاءُ آلَاءٌ﴾ <sup>(٥)</sup> لين

الثانية أهل الحجاز وأبو عمرو؛ لثلاثا يجمعوا بين همزتين. ومثله ﴿أَوْلِيَاءُ إِن﴾ <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>. وقوله: "

(فأما قوله ﴿يَبْنِيْ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ <sup>(٨)</sup> ففتحها حفص والزيني عن ابن كثير. وقرأ الباقون

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٠٥.

(٢) المختار (١/٢٧٧).

(٣) المختار (٢/٨٠١-٨٠٢).

(٤) المختار (٢/٨٤٠).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ١٣.

(٦) سورة: التوبة، الآية: ٢٣.

(٧) المختار (١/١٩).

(٨) سورة: لقمان، الآية: ١٧.

بالكسر. فقولك (بُئِيَ) فيه ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير. والثانية: لام الفعل. والثالثة: ياء الإضافة. فمن فتح الياء فلأنه نوى فتح ياء الإضافة، وحذف إحدى الياءات لاجتماع ثلاث ياءات. ومن سكن بنى الوصل على الوقف، وهي رديئة. ومن كسر اجتزأ بالكسر من ياء الإضافة" (١).

وقوله: "والرعاء جمع راع، مثل: صاحب وصحاب، وتاجر وتجار. وإنما وجب الهمز والمد لاجتماع ألفين في (الرعاء)، الأولى فيهما زائدة في (فعال)، والثانية لام الفعل، فلما اجتمعت ألفان وجب الهمز والمد. فأما إذا أدخلت الهاء في جمع راع فالراء مضمومة والألف مقصورة، فتقول: راع ورعاة، مثل: قاض وقضاة، وغازر وغزاة" (٢).

١٢- علة عوض: من ذلك قوله: "والأصل في قوله ﴿أَنَا أَنِيكَ﴾ (٣) همزتان، الأولى: همزة المخير عن نفسه، والثانية: فاء الفعل، فلما اجتمعت همزتان عوض من الثانية مدة لئلا يُجمَعَ بين همزتين" (٤).

وقوله: "قوله تعالى ﴿فَذَانِكَ﴾ (٥) قرأ أبو عمرو وابن كثير بتشديد النون. وقرأ الباقون بتخفيفها. فمن شدد أراد تثنية (ذلك) فتكون النون الزائدة عوضا من اللام في قولك (ذلك). ومن خفف النون أراد تثنية (ذاك)" (٦).

١٣- علة تضاد. كما في قوله: "وإنما نصب بـ(لا) النكرات لا غير؛ لأنها أشبهت (إنَّ) من طريق النقيض، وكانت أضعف من (إنَّ) فلهذا عمِلَتْ (إنَّ) في المعارف والنكرات عملا تاما ولم تعمل (لا) إلا في النكرات بغير تنوين للبناء الذي ذكرته

(١) المختار (٢/٦٨٤ - ٦٨٥).

(٢) المختار (٢/٦٦٠ - ٦٦١).

(٣) سورة: النمل، الآية: ٣٩.

(٤) المختار (٢/٦٤٩ - ٦٥٠).

(٥) سورة: القصص، الآية: ٣٢.

(٦) المختار (٢/٦٦٢).

لك" <sup>(١)</sup>. وقوله أيضا في (لا): "و(لا) عاملة في الاسم النكرة؛ لأنها نقيضة (إن) في الإثبات، فوقعت المضارعة لها في العمل في طريق النقص، إلا أن (لا) أضعف من (إن) فعملت في النكرات بلا تنوين..." <sup>(٢)</sup>

١٤ - علة إتيان: ومن أمثلة ذلك عند ابن إدريس قوله: "قوله تعالى ﴿رَأَى كَوْكَبًا

﴿<sup>(٣)</sup>.. فأما الكسر فلا إتيان كسرة الهمزة ليكون العمل من وجه واحد" <sup>(٤)</sup>.

وقوله: "قوله تعالى ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ ﴿<sup>(٥)</sup> قرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر

عن عاصم (أَدْخُلُوا) بوصل الألف وضم الهمزة في الابتداء على الأمر من: دَخَلَ يَدْخُلُ. فإذا

أمرت منه قلت: أَدْخُلُ، بضم الهمزة، وإنما ضُمَّت الهمزة في الأمر اتِّبَاعًا لضممة الخاء، وكانت الدال حازما غير حصين" <sup>(٦)</sup>.

تلك أهم العلل الواردة في كتاب ابن إدريس، ومن الملاحظ أنها غير متكلفة، ولا تتجاوز كونها عللا تعليمية.

(١) المختار (٢/٨٥٣).

(٢) المختار (١/١١٣-١١٤).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ٧٦.

(٤) المختار (١/٢٦٦).

(٥) سورة: غافر، الآية: ٤٦.

(٦) المختار (٢/٧٨٠-٧٨١).



## المبحث السادس

### أهم المصطلحات النحوية التي استعملها في توجيهاته

ناقش العلماء المتقدمون والباحثون المتأخرون قضية "المصطلح النحوي" كنوع من تاريخ التطور النحوي، وناقشوه أيضا من جانب آخر تمثل في كونه صورة جليلة من صور الخلاف الدائر بين المدرستين البصرية والكوفية، فعند الحديث عن الخلاف الدائر بين المدرستين فإن المصطلح النحوي يكون حاضرا. هذا على الرغم من أن المصطلح النحوي كان حاضرا قبل أن تشكل المدرستين، وقبل أن يكون بينهما ذلك الخلاف. وعند حديث الدارسين عن تاريخ المصطلح النحوي، لاحظوا أن المصطلح النحوي مرتبط ارتباطا وثيقا ببدايات علم النحو، ولما كان الأمر كذلك واجه الباحثون الصعوبة في الحديث عن المصطلح النحوي لدى الجيل الأول من مؤسسي علم النحو كأبي الأسود الدؤلي، وذلك لأنه "لم يصل إلينا شيء من تراثهم فكان الاعتماد على ما نقله الرواة عنهم... أما الكتب التي قيل إنهم ألفوها، فنحن نسمع بأسمائها ولم نرها"<sup>(١)</sup> ولذلك فإنَّ البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه من خلال أول المؤلفات النحوية وهو (الكتاب) لسيبويه. وعند الحديث عن المصطلح النحوي بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، فإنَّ هذا يرتبط بالحديث عن النشأة وأسباب الخلاف بين المدرستين ونتائجه. فالخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين ما هو إلا صورة من صور الخلاف بين المدرستين.

ويمكن توضيح الخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين من خلال ما ذكره شوقي ضيف<sup>(٢)</sup>، وما ذكره الدكتور عوض القوزي<sup>(٣)</sup>، فقد تناول الرجلان الحديث عن المصطلح

(١) انظر: مقدمة كتاب: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث، د/حمد القوزي.

(٢) انظر: المدارس النحوية لشوقي، ١٦٥ وما بعدها، و ١٩٥ وما بعدها.

(٣) انظر "المصطلح النحوي نشأته وتطوره" ١٦٢-١٨٩.

النحوي بين البلدين حيث ذكرنا جوانب الاختلاف بينهما، ويمكن إجمال ذلك في الجدول الآتي:

| المصطلح البصري            | المصطلح الكوفي                              |
|---------------------------|---------------------------------------------|
| اسم الفاعل                | الفعل الدائم                                |
| الضمير                    | المكنى والكناية                             |
| الصفة                     | النعت                                       |
| العطف أو الشركة           | النسق                                       |
| البدل                     | الترجمة، التكرير                            |
| التمييز                   | التفسير                                     |
| حروف النفي                | حروف الجحد                                  |
| لا النافية للجنس          | لا التبرئة                                  |
| الزيادة                   | الصلة والحشو                                |
| المصروف والممنوع من الصرف | ما يجري وما لا يجري                         |
| حروف الجر                 | الصفة (حروف الصفات)                         |
| الظرف، المفعول فيه        | (المحل) عند الفراء، وجلّ الكوفيين<br>(غاية) |
| لام الابتداء              | لام القسم                                   |
| الفعل المتعدي             | الفعل الواقع                                |
| الفعل المبني للمجهول      | الفعل الذي لم يسم فاعله                     |
| التوكيد                   | التشديد                                     |
| الحال                     | القطع                                       |

|                |                 |
|----------------|-----------------|
| الأسماء الستة  | الأسماء المضافة |
| المفعول لأجله  | التفسير         |
| الفصل والفاصلة | العماد          |

وقد أشار الدكتور شوقي ضيف إلى أن الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها، فعلى الرغم من تتلمذ أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم على كتاب سيبويه ينهلون منه فقد حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات<sup>(١)</sup>. فنتج عن ذلك أن اختصت كل مدرسة بمصطلحات خاصة، آثرت استخدامها فغلبت عليها، ومن ثم عرفت بها. ولكن تلك المصطلحات التي عرفت بها كل مدرسة لم تكن حكرا على أتباعها، فقد نجد من الكوفيين من يستعمل المصطلحات البصرية، كما فعل ثعلب، وهذا كثير بل شائع في مصنفاتهم، وفي المقابل فإن "المصطلحات الكوفية لم تكن حكرا على الكوفيين، فقد استعمل عددا منها نخاء بصريون بارزون، كالمبرد، والزجاج، والسيوافي، وابن السراج. ولكن المصطلح الكوفي لم يكتب له البقاء، فقد كانت السيادة فيما بعد للمصطلحات البصرية<sup>(٢)</sup>.

وعند الحديث عن المصطلح النحوي لدى صاحبنا ابن إدريس، فإن الهدف منه أن نتعرف على مذهبه النحوي، ومدى استعماله لمصطلحات المدرستين، فمعرفة هذا يعكس لنا صورة لذلك العصر الذي عاش فيه المؤلف، وكيف كان تناولهم لتلك المصطلحات النحوية.

لقد كان ابن إدريس كان على علم بذلك الخلاف الدائر بين المدرستين حول المصطلح، ولذلك فنحن نجده يشير في بعض المواضع إلى ذلك الخلاف كما في قوله: " (قرأ نافع وابن

(١) انظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف ١٦٥.

(٢) انظر الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ٣٣٧.

عامر (فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيَّ) <sup>(١)</sup> بلا (هو). فمن أسقط (هو) نصب اسم الله بـ (إِنَّ)، وجعل الخبر (الغني). ومن أثبت (هو) ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون بهذا المعنى، ويكون (هو) فصلاً، وهو الذي يسميه أهل الكوفة عماداً <sup>(٢)</sup>. وقوله: " (قرأ نافع وابن عامر) (ويعلمُ الذين) <sup>(٣)</sup> بالرفع. وقرأ الباقر بالنصب. فالنصب على إضمار (أَنْ). والرفع على الابتداء، ويجوز أن يكون خبر ابتداء محذوف. وهما قراءتان جيدتان؛ لأن المعطوف على حرف الجزاء وما عَمِلَ فيه لك فيه ثلاثة أوجه: أحدها: الرفع على الابتداء. والثاني: النصب على إضمار (أَنْ)، وهو الذي يسميه الكوفيون النصب على الصَّرْف <sup>(٤)</sup>.

وبنظرة متمعنة في تلك المصطلحات التي كان يستخدمها ابن إدريس يمكن القول: إن ابن إدريس كان يستعمل بشكل عام المصطلحات البصرية، وهذا هو الغالب عليه، وقد يستعمل بعض المصطلحات الكوفية، وحتى تلك المصطلحات الكوفية التي استعملها ابن إدريس فإنها من تلك التي شاعت على ما يقابلها من المصطلحات البصرية كمصطلح "النعْت" و"لام القسم" و"عطف النسق"، وهو مع ذلك لم يستعمل هذه المصطلحات الكوفية من غير ذكر للمصطلحات التي تقابلها عند البصريين، بل كان يداول بين هذا المصطلح وذاك، فتارة يستعمل مصطلح "النعْت" الكوفي، وتارة يستعمل مصطلح "الصفة" وهو مصطلح بصري. بل إن ابن إدريس قد يستعمل المصطلحين في حديثه عن القضية الواحدة، كما نجد في قوله: "قوله ﴿ثِيَابُ سُودِيٍّ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ <sup>(٥)</sup> قرأ ابن كثير وأبو بكر عن عاصم وحزمة والكسائي (خُضْرٌ) بالجر. وقرأ الباقر (خُضْرٌ) بالرفع. وقرأ أهل الحجاز وابن عامر (وَلَاِسْتَبْرَقٌ) بالرفع. وقرأ الباقر

(١) سورة: الحديد، الآية: ٢٤.

(٢) المختار (٨٨٣/٢).

(٣) سورة: الشورى، الآية: ٣٥.

(٤) المختار (٧٩٣/٢).

(٥) سورة: الإنسان، الآية: ٢١.

بالجر. فمن قرأ (خضراً) بالجر جعله وصفاً لـ (سندس)، فكأنه قال: ثياب سندس خضري. و (سندس) وإن كان واحداً في اللفظ فهو اسم جنس فجاز أن يجمع وصفه؛ لأن السندس هو الحرير. فأما من قرأ (خضراً) بالرفع فإنه جعله نعتاً لقوله (ثياب) وهو أحسن؛ لأن قوله (ثياب) جمع و (خضراً) جمع مثله...<sup>(١)</sup>، فنلاحظ أن ابن إدريس هنا جمع بين مصطلحي "النعت" و "الصفة" وكل واحد منهما يعتبر مصطلحاً لمدرسة معينة.

ولعل هذا يشير إلى أن ابن إدريس لم يكن يهتم بأن يستعمل مصطلحاً دون آخر، فهذا لا يمثل إشكالا بالنسبة إليه، فالتعبير بأي مصطلح كان، يؤدي الغرض المطلوب، وهذا يفسر لنا إشارته لذلك الاختلاف في المصطلح بين المدرستين في مصطلحي "العماد" و "الفصل" ومصطلحي "النصب على إضمار (أن)" و "الصرف"، دون أن يختار أو يفضل أيّاً من المصطلحين على الآخر، بل دون أن يناقش مسألة الخلاف في المصطلح وخاصة في مصطلح "العماد" و "الفصل".

ولما كان المصطلح النحوي البصري هو الذي شاع واشتهر، ولم يشتهر من المصطلحات الكوفية إلا النعت وعطف النسق، فقد انعكس ذلك على النحاة بشكل عام، بل حتى على النحاة الكوفيين، فإذا كان الفراء وهو رائد المدرسة الكوفية والذي قيل عنه: إنه "كان زائد العصبيّة على سيبويه...، كان... يتعمد خلافه، حتى ألقاب وتسمية الحروف"<sup>(٢)</sup> لم يستطع أن يتخلص من استعمال بعض مصطلحات البصرة، كاستعماله مصطلح: "ما ينصرف وما لا ينصرف"<sup>(٣)</sup> بدلاً من "يجري ولا يجري" والضمير"<sup>(٤)</sup> بدلاً من "المكنى"، و "العطف"<sup>(٥)</sup> بدلاً من "النسق"، ونحوها، وإذا كان هذا شأن الفراء فما عسى أن يفعل غيره. لما كان الأمر كما

(١) المختار (٢/٩٣٧-٩٣٨).

(٢) مراتب النحويين ١٣٩.

(٣) انظر: معاني القرآن ١ (٤٢/٤٢).

(٤) انظر: معاني القرآن ١ (٤٢/٤٢).

(٥) المختار (١/٣٤).

أشرت فإنه من الممكن القول: إن المصطلحات التي استعملها ابن إدريس هي في غالبيتها مصطلحات بصرية.

ولعلي هنا أن أشير إلى أهم تلك المصطلحات التي استعملها ابن إدريس، وخاصة من تلك المصطلحات التي صنف في الحديث عن خلاف المصطلحات بين المدرستين، مركزا في ذلك على ما كثر استعماله. وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف استخدم في غالب كتابه المصطلحات البصرية، ولم يستخدم من المصطلحات الكوفية إلا مصطلح "النعث" و"الصلة" بمعنى الزيادة، حتى استخدامه لهذين المصطلحين لم يكن مطلقا، بل كان يستخدم مصطلح البصريين في الأكثر الأعم. ولكن هنا لا بد من الإشارة إلى تلك المصطلحات البصرية \_ التي استخدمها المؤلف ودارت في كتابه \_ وهي مصنفة من ضمن المصطلحات الخلافية الدائرة بين المدرستين.

وثرمة التعرف على تلك المصطلحات التي استخدمها المؤلف تتمثل في التعرف على مذهبه النحوي، فاستخدام عالم من العلماء لمصطلحات معينة يساعد من جهة في التعرف على مذهبه، ولكن هذا لا يعد قطعا أو دليلا يقينيا يستخدم في هذا المجال ولكنه معين على تحقيق هذا الأمر، أضف إلى ذلك أن التعرف على استخدامه للمصطلحات يساعدنا على معرفة تلك المصطلحات التي كانت شائعة في تلك الفترة الزمنية. وقبل التعرف على تلك المصطلحات أحب أن أشير إلى أن بعض المصطلحات لم تكن واضحة الدلالة لدى ابن إدريس، فتجده مثلا يعبر عن "المبتدأ" في مواضع كثيرة جدا بـ "الابتداء". ومن المعلوم أن المبتدأ غير الابتداء، فالابتداء هو رافع المبتدأ على قول البصريين. فهناك فرق بين المصطلحين. ومن أمثلة هذا الخلط لدى المؤلف قوله: "في قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل الكوفة وابن عامر ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ بالنصب. وقرأ الباقون ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ بالرفع. ففي الرفع تقديران:

أحدهما: أن يكون (القمر) مرفوعاً بالابتداء، والخبر (قدرناه)، كقولك: زيدٌ أكرمته. والثاني: آية لهم القمر قدرناه، فيكون (القمر) خبراً، والابتداء ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>...<sup>(٢)</sup>.

وقوله: "قوله تعالى ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ حفص عن عاصم وحمة والكسائي ويعقوب ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ بالنصب في الثلاثة، وقرأ الباقون بالرفع. فالرفع على الابتداء والخبر، التقدير: هو الله ربكم ورب آبائكم، ف(هو) ابتداء، و(الله) ابتداء ثانٍ، و(ربكم) خبر الابتداء الثاني، والابتداء الثاني مع خبره خبرٌ للابتداء الأول، و(رب آبائكم) معطوف على الخبر، وهذا كقولك: هو زيدٌ قائمٌ وضاربٌ"<sup>(٤)</sup>. ولنتقل الآن لعرض تلك المصطلحات التي كان يستخدمها المؤلف.

#### أولاً: مصطلحات الإعراب والبناء:

أشار الدكتور شوقي ضيف إلى أن الكوفيين عمدوا إلى مخالفة البصريين في وضع المصطلحات، فإذا كان البصريون جعلوا الرفع والنصب والجر والجزم للمعربات، وجعلوا الضم والفتح والكسر والوقف والسكون للمبنيات، فإن الكوفيين فكروا طويلاً "هل من الممكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجؤوا إلى قلبها، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات، وألقاب البناء للمعرب"<sup>(٥)</sup>، وهذا يشير إلى أن الكوفيين أرادوا بذلك مجرد الخلاف فقط. وفي نظري أن هذا حكم يفتقر إلى بعض الدقة، وهو بحاجة في الحديث عن المصطلح النحوي في المعربات والمبنيات إلى نوع من البحث الدقيق لمعرفة كيف كان العلماء يستخدمون المصطلحات في هذا الباب. وإذا كان شوقي قد جعل هذا مظهراً من

(١) سورة: يس، الآية: ٣٧.

(٢) المختار (٧٣٦/٢).

(٣) سورة: الصافات، الآية: ١٢٦.

(٤) المختار (٧٥٣/٢).

(٥) المدارس النحوية ١٦٨.

مظاهر الخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين، فإنَّ استخدام ابن إدريس لمصطلحات الإعراب والبناء كان وفقاً لاستخدام البصريين، فهو يعبر بـ"الفتحة، والكسرة، والضمّة، والسكون" حين يتحدث عن المبنيات. ويعبر بـ"الجر والرفع والنصب والجزم" حين الحديث عن المعربات.

وإذا كان استخدام المؤلف لهذه المصطلحات صحيحاً فإنه من جانب آخر لم يقع في الخلط بين المصطلحات، كما كان يقع مع بعض العلماء، فكان استخدامه لهذه المصطلحات وتلك وفق المنهج الصحيح.

### ثانياً: الجر:

استخدم ابن إدريس مصطلح "الجر" وهو مصطلح بصري، يقابله مصطلح "الخفض" لدى الكوفيين، ولم يستخدم المؤلف المصطلح الكوفي. ومن أمثلة ذلك قوله: "قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾<sup>(١)</sup> قرأ حمزة والكسائي (وَحُورٍ عِينٍ) بالجر. وقرأ الباقر (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع. ورويت عن أبي (وَحُورًا عِينًا) بالنصب. فأما الجر ففيه وجهان...<sup>(٢)</sup>".

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله: "قوله تعالى ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو وحفص عن عاصم (رَبُّ) بالرفع. وقرأ الباقر بالجر. فمن رفعه جعله خبر ابتداء محذوف، التقدير: هو ربُّ المشرق. ومن جر جعله بدلاً من (رَبُّكَ) في قوله ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup> (٥)".

ثالثاً: البذل: البذل مصطلح بصري يقابله لدى الكوفيين مصطلح "الرد" ولم يستخدم ابن إدريس المصطلح الثاني أبداً. ومن أمثلة استخدامه لمصطلح البذل قوله: "قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾

(١) سورة: الواقعة، الآية: ٢٢.

(٢) المختار (٨٧٣/٢).

(٣) سورة: المزمل، الآية: ٩.

(٤) سورة: المزمل، الآية: ٨.

(٥) المختار (٩٢٦/٢).



إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴿١﴾ فالرفع على البدل من الواو في قوله (مَا فَعَلُوهُ) التقدير: ما فعله إلا قليل. وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ. فزيد مرفوع على البدل من (أحد) ﴿٢﴾.

وكذلك قوله: "قوله تعالى ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ﴾ ﴿٣﴾ قرأ أبو بكر وحمة والكسائي (ثلاث عورات) بالنصب. وقرأ الباقر بالرفع. فالرفع على أنه خبر ابتداء محذوف. التقدير: هي ثلاث عورات. والنصب على البدل من قوله ﴿ثَلَاثُ مَرَّاتٍ﴾ ﴿٤﴾ ﴿٥﴾.

رابعاً: التمييز: وهو مصطلح بصري يقابله لدى الكوفيين "التفسير". ولم يستعمل ابن إدريس الأخير، وإنما استعمل مصطلح البصريين. كما في حديثه عن قوله تعالى ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾ ﴿٦﴾: "قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (خَيْرٌ حَفِظًا) وقرأ الباقر (خيرٌ حَفِظًا). فنصب قوله (حَفِظًا) على التمييز: كقولك: تصبب الرجل عرقاً. وتفقأ شحماً. ومثله ﴿مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ ﴿٧﴾. فأما إذا قرأ (خيرٌ حَفِظًا) ففي النصب وجهان: أحدهما: التمييز، والآخر: الحال، وهو أبين الوجهين" ﴿٨﴾.

ومن ذلك أيضاً قوله: "قوله ﴿ثَلَاثُ مِائَةِ سِنِينَ﴾ ﴿٩﴾ قرأ حمزة والكسائي بالإضافة. وقرأ الباقر بالتنوين... فأما قراءة حمزة والكسائي فإن الفصحح في الإضافة أن يقع التمييز باسم

(١) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(٢) المختار (٢٠٥/١).

(٣) سورة: النور، الآية: ٥٨.

(٤) من نفس الآية.

(٥) المختار (٦١٤/٢).

(٦) سورة: يوسف، الآية: ٦٤.

(٧) سورة: آل عمران، ٩١.

(٨) المختار (٤٢١/١).

(٩) سورة: الكهف، الآية: ٢٥.

واحد، كقولك: ثلاثمائة سنة، ولكنه جمع سنين على المعنى"<sup>(١)</sup>.

خامساً: مصطلح "النفي" ويقابله لدى الكوفيين مصطلح "الجحد" وقد استخدم المؤلف المصطلح البصري، كما في قوله: "... وإنما حَسُنَت الباء؛ لأنَّ في الكلام حرف نفي، ولو كان الكلام إخباراً لم تحسن الباء، ألا ترى أنك لا تقول: ظننت زيدا بقائم، ويحسُنُ أن تقول: ما ظننت زيدا بقائم.""<sup>(٢)</sup>.

سادساً: مصطلح "الحال": وهو مصطلح البصريين يقابله لدى الكوفيين مصطلح "القطع". ولم يستخدم المؤلف المصطلح الكوفي واستخدم المصطلح البصري. من ذلك قوله: "والنصب في قوله (خَاشِعًا) ﴿خُشَعًا﴾"<sup>(٣)</sup> على الحال من ﴿يَخْرُجُونَ﴾"<sup>(٤)</sup> التقدير: خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ من الأحداث، وهي حالٌ متقدمة"<sup>(٥)</sup>.

وكذلك قوله: " (وَقَرَأَ يَعْقُوبُ مِنْ بَيْنِهِمْ) (حَصِرَةٌ صُدُورُهُمْ)"<sup>(٦)</sup> نصبا على الحال..."<sup>(٧)</sup>.

سابعاً: حروف الجر: وهو مصطلح بصري يقابله لدى الكوفيين "حروف الصفات"، ولم يستخدم المؤلف سوى المصطلح البصري. من أمثلة ذلك قوله: "قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾"<sup>(٨)</sup> قرأ أهل الكوفة (صَدَقَ) بتشديد الدال. وقرأ الباقون بتخفيفها... فأما من خفف الدال نصب (ظنه) على المصدر، والتقدير: صَدَقَ في ظنِّه، فحُذِفَ حرف الجر فأفضى

(١) المختار (١/٤٩٣).

(٢) المختار (٢/٨٢٧).

(٣) سورة: القمر، الآية: ٧.

(٤) من الآية نفسها.

(٥) المختار (٢/٨٦٢).

(٦) سورة النساء: الآية: ٩٠.

(٧) المختار (١/٢٠٨).

(٨) سورة: سبأ، الآية: ٢٠.

الفعل فنصب" <sup>(١)</sup>. وقوله في تعليقه رفض قراءة الجر في قوله تعالى (والأرحام) <sup>(٢)</sup>: "... والثاني: أنه لما لم يجر عطف المضمرة المجرورة على الظاهر المجرور لم يجر أيضا عطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرورة بغير إظهار حرف الجر؛ لأنهما شريكان ألا ترى أنه لما لم يجر أن تقول: مررت بزيد و ك، حتى تقول: مررت بزيد وبك، كذلك لا يجوز أن تقول: مررت بك و زيد حتى تقول: وبزيد" <sup>(٣)</sup>.

ثامنا: مصطلح "الزيادة": وهو مصطلح بصري يقابله لدى الكوفيين مصطلح "الصلة". وقد استخدم المؤلف مصطلح الكوفيين "الصلة" مرة واحدة، وهي قوله: "قوله تعالى ﴿لَمَّا جَمِيعٌ﴾" <sup>(٤)</sup> قرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لَمَّا) بتشديد الميم. وقرأ الباقون بتخفيفها... فأما من خفف الميم فإنه جعل (ما) صلة، التقدير: وإن كلّ لجميع، فأدخلت (ما) صلة، توكيدا للكلام، ومثله قوله تعالى ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ <sup>(٥)</sup> أي: فبرحمة، ومثله في القرآن كثير <sup>(٦)</sup>. فلم يستعمل المؤلف مصطلح "الصلة" منفردا إلا في هذا الموضع. وجمع بين المصطلحين في موضع واحد وهو قوله: "واختلف أهل العربية في (لا) <sup>(٧)</sup>، فقال بعضهم: هي زائدة في الكلام صلة، وقعت مبتدأ بها... <sup>(٨)</sup>. وكان استخدامه لمصطلح البصريين فيما بقي من مواضع. كما في قوله: "... وقرأ

(١) المختار (٢/٧١٤).

(٢) سورة: النساء، الآية: ١.

(٣) المختار (١/١٨٩).

(٤) سورة: يس، الآية: ٣٢.

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٦) المختار (٢/٧٣٤).

(٧) في الآية الأولى من سورة القيامة وهي قوله تعالى ﴿لَا أُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾.

(٨) المختار (٢/٩٣١).

الباقون (لَمَّا) <sup>(١)</sup> بتخفيف الميم على أن (ما) زائدة، والتقدير: لمتاع الحياة الدنيا <sup>(٢)</sup>، وقوله: "اختلفوا في قوله تعالى ﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> فقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (مثل ما أنكم) برفع اللام في (مثل). وقرأ الباقون بفتحها... والفتح فيه أربعة... الثالث: أنه جعل (ما) زائدة، وأضاف (مثل) إلى (أَنْ)... <sup>(٤)</sup>.

تاسعا: "الصرف": وهو مصطلح بصري، يقابله لدى الكوفيين مصطلح "الإجراء" والمقصود بهما المنوع من الصرف "التنوين". ولم يستخدم المؤلف سوى المصطلح البصري. ومن أمثلة ذلك قوله: "وقرأت السبعة ﴿وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> بالفتح. وقرأ يعقوب (ولا أكثر) بالرفع. فمن قرأ بالفتح فالموضع موضع جر ولكنه لا ينصرف <sup>(٦)</sup>. ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: ﴿سَيِّئَاءَ﴾ <sup>(٧)</sup> قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو (سَيِّئَاءَ) بكسر السين. وقرأ الباقون بفتحها على زنة حمراء، وصَفراء وصَحراء، فلم يصرف لألف التأنيث. فأما (سَيِّئَاءَ) بالكسر فأكثر كلام العرب صرف هذا المثال، كقولك: عِلْبَاء، وجرْبَاء، غير أنه لم يُصْرَف (سَيِّئَاءَ)؛ لأنه اسم للبقعة، فاجتمع فيه التأنيث والتعريف فمنع الصرف لحصول العلتين فيه <sup>(٨)</sup>.

عاشرا: الصفة: وهو مصطلح البصريين، ولدى الكوفيين مصطلح "النعته". هكذا قال بعض من تناول الخلاف في المصطلح بين المدرستين. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن إمام المدرسة

(١) من الآية (لما متاع الحياة...) سورة: الزخرف، الآية: ٣٥.

(٢) المختار (٨٠٢/٢).

(٣) سورة: الذاريات، الآية: ٢٣.

(٤) المختار (٨٤٧/٢).

(٥) سورة: المجادلة، الآية: ٧.

(٦) المختار (٨٨٦/٢).

(٧) سورة: المؤمنون، الآية: ٢٠.

(٨) المختار (٥٨٩/٢).

البصرية "سيبويه" قد عبر بهذين المصطلحين معا<sup>(١)</sup>. ولكنَّ دلالة مصطلح "النعْت" لدى سيبويه لم تكن مقصورة على معنى معين؛ إذن فالبصريون لم يجعلوا هذا المصطلح ذا دلالة واحدة، "فتارة يطلقون مصطلح النعت ويعنون به الصفة... والموصوف أخرى، ومرة ثالثة يطلقون التوكيد بمعنى الصفة"<sup>(٢)</sup>. إذن فمصطلح "النعْت" كان مستخدماً لدى البصريين، ولكنه لم يكن ذا دلالة موحدة. أما الكوفيون فقد "اكتفوا بالنعت ليدلوا به على الصفة"<sup>(٣)</sup>. ولعل غلبة استعمال الكوفيين لهذا المصطلح دون غيره دفع بالكثير ممن جاء بعدهم إلى أن ينسبه إليهم<sup>(٤)</sup>.

أما ابن إدريس فقد استخدم المصطلحين معا، وإذا كان التعبير بالصفة عند البصريين أكثر من التعبير بالنعت<sup>(٥)</sup>؛ فإن هذا هو ما نجده لدى ابن إدريس في كتابه المختار، فقد كان استخدامه لمصطلح "الصفة" أكثر من استخدامه لمصطلح "النعْت". وقد يزاوج بينهما في الاستخدام كما سبق وأن أشرت. ومن أمثلة استخدامه لمصطلح "النعْت" قوله: "... فأما من قرأ (الأوليين)<sup>(٦)</sup> فنعت لـ (الذين)؛ لأن (الذين) في موضع جر بـ (من) وصلة (الذي) الفعل والفاعل من قوله (استحقَّ)، والضمير في الفعل راجع إلى (الذين)، و(الأوليين) نعت لهم"<sup>(٧)</sup>.

ومن أمثلة استخدامه لمصطلح "الصفة" قوله: "قوله تعالى ﴿مَنْ رَجَزَ أَلِيمٌ﴾<sup>(٨)</sup> قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم ويعقوب (أَلِيمٌ) بالرفع، ومثله في الجاثية. وقرأ الباقون (أَلِيم) بالجر. فالرفع على أنه صفة للعذاب. والجر صفة الرّجَز..."<sup>(٩)</sup>. وأمثلة هذا كثيرة جداً في الكتاب.

(١) انظر: الكتاب (١/١٠٣، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٧٤، ٢٤٨، ٣٧٨، ٣٩٣).

(٢) المصطلح النحوي للقوزي، ١٦٥.

(٣) المصدر السابق، ١٦٦.

(٤) انظر: المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، ١١٥.

(٥) انظر: مصطلح النحو الكوفي ١٦٦.

(٦) سورة: المائدة، الآية: ١٠٧.

(٧) المختار (١/٢٤٢).

(٨) سورة: سبأ، الآية: ٥.

(٩) المختار (٢/٧٠٦).

ومن أمثلة مزاجته بين المصطلحين قوله: " في قوله ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ <sup>(١)</sup> قرأ أبو بكر عن عاصم وابن عامر (غَيْرُ أُولَى) بالنصب. وقرأ الباقر بالجر. فالجر على أنَّ (غَيْرًا) نعت للتابعين. و(غير) وإن كان لا يوصف بها المعرفة وإنما يوصف بها النكرة فإنَّ (التابعين) هاهنا ليس بقوم مقصودين بأعيانهم، وإنما هو لكل تابع لا إربة له في النساء <sup>(٢)</sup>. وقوله: " في قوله تعالى ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ <sup>(٣)</sup>... فالإضافة على تقدير: فله عشر حسنات أمثالها، فَتَجَرُّ ( أمثالها)؛ لأنها نعت للحسنات، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه إيجازاً وبلاغة؛ لأن الكلام غير ملبس، ولأن فيما بقي دليل على ما ألقى. فأما الرفع والتنوين فعلى أن تجعل (أمثالها) صفة لقوله (عشر) <sup>(٤)</sup>.

#### الحادي عشر: الضمير:

وهو مصطلح بصري يقابله لدى الكوفيين مصطلح "المكني أو الكناية". ولم يستخدم المؤلف سوى المصطلح البصري. ومن أمثلة ذلك قوله: " ﴿أَتَعِدَّائِي﴾ <sup>(٥)</sup> حركها أهل الحجاز. وأسكنها الباقر. والإسكان في هذه الياء أحسن لطول الكلمة. ولا يجوز إلا كسر النون الأولى... وإنما كسرت النون لأنها نون ضمير الاثنين، وهي علامة الرفع <sup>(٦)</sup>.

وقوله: " قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ <sup>(٧)</sup> قرأ أبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي (عَمِلَتْ) بغير هاء، وكذلك هو في بعض المصاحف. وقرأ الباقر بإثبات الهاء. وهو الأصل.

(١) سورة:النور، الآية: ٣١.

(٢) المختار (٦٠٩/٢).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ١٦٠.

(٤) المختار (٢٩٩/١).

(٥) سورة: الأحقاف، الآية: ١٧.

(٦) المختار (٨٢٨/٢).

(٧) سورة: يس، الآية: ٣٥.

فأما حذف الهاء فلا إيجاز والاختصار، والأصل (عَمِلْتُهُ). وللعرب في هذا الباب مذهبان: الحذف والإثبات. فالإثبات هو الأصل؛ لأنه الضمير الراجع إلى (ما)؛ لأن التقدير في قوله (وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيَهُمْ): من الذي عملته، ف(ما) بمعنى: (الذي)، وصلة (الذي): الفعل والفاعل، والراجع: الهاء المضمره. فمن أثبتتها فهو الأصل للمعنى الذي ذكرته، ومن حذفها نواها، ولكن لما اجتمع الموصول والصلة وهي الفعل والفاعل والمفعول، وهو الهاء المضمره، طال الكلام فحذفت الهاء للاختصار وهو يريد بها؛ لأنَّ الكلام غير مُلِيس<sup>(١)</sup>.

الثاني عشر: "الظرف" وهو المفعول فيه، وهو مصطلح البصريين، أما الكوفيون فيطلقون عليه مصطلح "الحل" أو "الصفة". ولم يعبر ابن إدريس بغير مصطلح الظرف. من ذلك قوله: "في قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> هكذا قرأ الجماعة برفع (يوم) إلا نافعاً فإنه قرأ بالنصب... فأما النصب ففيه وجهان: أن ينتصب (يوم) على الظرف، التقدير: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين"<sup>(٣)</sup>. وكذلك قوله: "قوله ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾<sup>(٤)</sup> قرأ نافع وحمره (عَالِيَهُمْ) بإسكان الياء. وقرأ الباقر بفتحها... وأما من فتح الياء فزعم الفراء أنه ظرف، كقولك: فوق وأسفل. وغلطه أصحابنا البصريون وقالوا: لا يعرف هذا الاسم ظرفاً، ولو كان الأمر على ما ذكر لم يجز تسكين الياء، وإنما هو منصوب على الحال"<sup>(٥)</sup>.

الثالث عشر: "العطف": وهو مصطلح بصري يقابله لدى الكوفيين مصطلح "النسق". ولم يعبر المؤلف بالمصطلح الكوفي، وعبر بالمصطلح البصري، من ذلك قوله: "قوله تعالى ﴿وَنُرِيَ

(١) المختار (٢/٧٣٥ - ٧٣٦).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ١١٩.

(٣) المختار (١/٢٤٥).

(٤) سورة: الإنسان، الآية: ٢١.

(٥) المختار (٢/٩٣٧).

فِرْعَوْنَكْ وَهَمَكْنَ وَجُنُودَهُمَا ﴿١﴾... فأما فتح الياء من قوله (وَنُرِي) فلأنه في موضع نصب، والعامل فيه (أَنْ) التقدير: أَنْ تَمُنَّ وَنُرِي. وانتصب (فِرْعَوْنَكْ) لأنه مفعول به، وما بعده معطوف عليه... وأما من قرأ بالياء فجعل الفعل ل(فرعون)، فلذلك ارتفع، وما بعده عطف عليه. وفي (يري) قولان: أحدهما: أن يكون في موضع نصب عطفا على ما عملت فيه (أَنْ)، ولكن الألف لا تدخلها الحركة، فرفع هذا النوع ونصبه بإثبات الألف... "٢).

وقوله: "قرأ أهل البصرة (والبحر يمدّه)" ٣ بالنصب. وقرأ الباقون بالرفع. فالنصب عطف على ما عملت فيه (أَنْ) وهو قوله ﴿أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٤، و(ما) بمعنى (الذي)، و(في الأرض) صلة (الذي)، والراجع الاستقرار في الظرف، و(الذي) في موضع نصب؛ لأنه اسم (إِنَّ) والخبر (أقلام)، و(البحر) عطف على (الذي)، وهذا كقولك: إِنَّ زيدا قائمٌ وعمراً. فأما الرفع ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون التقدير: والبحر هذه حاله، فيكون مرفوعاً بالابتداء، والخبر ما بعده. والثاني: أن يكون عطفاً على موضع (إِنَّ)، وهذا كقولك: إِنَّ زيدا قائمٌ وعمرو... "٥).

الرابع عشر: "الفعل المضارع": ويقابله لدى الكوفيين "المستقبل". فقد "استعمل الكوفيون في مقابل "المضارع" مصطلح "المستقبل" إشارة إلى الدلالة الزمانية، كما استعملوا "يَفْعَلُ" إشارة إلى الصيغة.... أما البصريون فقد سموه "المضارع" إشارة إلى فعل الحال والاستقبال" ٦. وعند النظر لابن إدريس نجد أنه قد استخدم المصطلحين معاً، ولكن كان استخدامه للمصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي. فمن أمثلة استخدامه

(١) سورة: القصص، الآية: ٦.

(٢) المختار (٦٥٩/٢).

(٣) سورة: لقمان، الآية: ٢٧.

(٤) من الآية نفسها.

(٥) المختار (٦٨٨/٢).

(٦) مصطلح النحو الكوفي ٧٤.



لمصطلح "المستقبل" قوله: "قوله ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾<sup>(١)</sup> قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم (ويجعلُ لك) برفع اللام. وقرأ الباقون بالجرم. فالجرم عطف على قوله (جعل لك). فهو وإن كان فعلا ماضيا فموضعه جزم؛ لأنَّ حرف الشرط إذا دخل على الأفعال الماضية جعلها بمعنى المُسْتَقْبَلَةِ. التقدير: إنَّ يشأ يجعل لك خيرا من ذلك جناتٍ ويجعلُ لك قصورا، وصار محلُّ نقل حرف الشرط الفعل الماضي وجعله بمعنى المستقبل محلَّ دخول (لم) وأخواتها على الفعل المستقبل، فتجعله بمعنى الماضي، كقولك: لم يَقمَ زيدٌ أمس. وأما الرفع فعلى الاستئناف. التقدير: وسيجعلُ لك قصورا" <sup>(٢)</sup>.

وقوله: "قوله تعالى ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ حفص وحزمة (أُنثَىٰ) بالقصر وفتح التاء. وقرأ الباقون بالمد وضم التاء. فأما من قصر وفتح التاء فإنه جعله فعلا ماضيا. ومن مد وضم التاء جعله فعلا مستقبلا" <sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة استخدامه لمصطلح "المضارع" قوله: "... واعلم أن الأصل في هذا الباب هو أن الفعل المضارع إذا وقع موقع الحال رفعته بلا خلاف بين أهل العربية" <sup>(٥)</sup>.

وقوله: "قوله تعالى ﴿مَا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> قرأ حمزة ويعقوب (أُخْفِيَ) بتسكين الياء. وقرأ الباقون بفتحها. بالتسكين على أنه فعل مضارع، والمضمر في الفعل اسم الله تعالى، وتسكين الياء علامة للرفع، التقدير: ما أُخْفِيَ أنا لهم. وأما فتح الياء فلأنه فعل ماض لم يسم فاعله، ففتحت الياء لأنَّ أواخر الأفعال الماضية مبنية على الفتح" <sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: الفرقان، الآية: ١٠.

(٢) المختار (٦١٧/٢).

(٣) سورة: النمل، الآية: ٨٧.

(٤) المختار (٦٥٨/٢).

(٥) المختار (٦٦٣/٢).

(٦) سورة: السجدة، الآية: ١٧.

(٧) المختار (٦٩١/٢).

الخامس عشر: اسم الفاعل، وهو مصطلح البصريين، ويقابله لدى الكوفيين مصطلح "الدائم" أو "الفعل الدائم". وقد اكتفى ابن إدريس باستخدام المصطلح البصري، ولم يعبر بـ "الفعل الدائم". ومن أمثلة استخدامه لـ "اسم الفاعل" - وهو كثير جدا في الكتاب - قوله: "قرأ عاصم وحده ﴿وَقَاتِمَ النَّيِّبُ﴾<sup>(١)</sup> بفتح التاء. وقرأ الباقر بكسرهما... فأما من كسر التاء فالمعنى فيه: أنه خَتَمَهُمْ، لا نبي بعده. فجاء على اسم الفاعل، كقولك: شكر فهو شاكر، وضرب فهو ضارب"<sup>(٢)</sup>.

تلك أهم المصطلحات النحوية التي استعملها ابن إدريس في كتابه المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، ولعل الملاحظ في كل ما تقدم، أن المؤلف كان يستخدم المصطلح البصري بشكل أكبر، وقد يستخدم بعض المصطلحات الكوفية كـ "النعته"، ولكن هذا الاستخدام للمصطلحات الكوفية لم يكن على الإطلاق، بل إن المؤلف يستخدم المصطلح الكوفي ومعه المصطلح البصري، بل يكون استخدامه للبصري أكثر من استخدامه للمصطلح الكوفي، وهذا كله يعكس لنا مدى تأثره بالمذهب البصري في استخدامه لتلك المصطلحات البصرية، وتركه استخدام المصطلحات الكوفية، وهو في هذا يسير على منهج العلماء المعاصرين له والذين جاءوا من بعده، فقد كان شيوع المصطلح البصري لدى النحاة أكثر من المصطلح البصري. وهذا ما يشير إليه كل من تناول المصطلح النحوي بالدراسة<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٤٠.

(٢) المختار (٧٠٣/٢).

(٣) انظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: ٣٣٧.

## المبحث السابع

### عنايته بالتفسير وشرح الغريب

عندما يكون توجيه القراءة متعلقا بالتفسير وشرح الغريب، فإن ابن إدريس يتناول ذلك ليصل من خلاله إلى التوجيه الصحيح للقراءة، ولذلك فقد أولى المؤلف التفسير وشرح الغريب عناية فائقة، فلا يكاد يمر بآية مشككة المعنى، أو لفظة غريبة في الآية، أو الحديث أو البيت، إلا بين معناها وجلي خفاءها. وإن كان هذا الأمر خارجا عن منهج المؤلف الذي اختطه لنفسه في مقدمة الكتاب، إلا أن ذلك يعد ضروريا لفهم وتوجيه القراءة على الوجه الصحيح. والمتصفح لكتاب ابن إدريس يقف على اهتمام واضح بتفسير الآية تفسيرا إجماليا وشرح غريبها، ويقف كذلك على شرح لغريب بعض الأمثال والأبيات الشعرية، كل هذا يعكس اهتمام المؤلف بالتفسير وشرح الغريب، ويعكس كذلك تضلعه وإطلاعه الواسع ومعرفته بتفسير القرآن، وأمور اللغة العربية.

### تفسير الآية، وشرح غريبها:

يقف القارئ على العديد من مواطن التفسير التي أوردها المؤلف في كتابه، فهو يبين معنى الآية بشكل إجمالي، وقد يتعرض لشرح بعض الكلمات الغريبة التي توجد في بعض الآيات، وقد يشير إلى الخلاف بين العلماء في تحديد معاني بعض الكلمات. والخلاف اللغوي في بعض كلمات الآية القرآنية.

فمن أمثلة اهتمامه بالمعنى الإجمالي للآية قوله- في بيان معنى قول الله تعالى ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(١)</sup>:- "فأما المعنى ففيه أن الله تعالى قصد تسلية النبي صلى الله عليه وسلم

عن كفر من كفر من قومه، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾<sup>(١)</sup>، وإلى قوله ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾<sup>(٢)</sup> ومثله كثير؛ لأن الرسول لا يجب عليه قبول من أرسل إليه منه، وإنما القدر الذي يجب على الرسول التبليغ<sup>(٣)</sup>.

وقوله: "ومعنى قوله ﴿سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾<sup>(٤)</sup>: يريد سكارى من الفزع، وما هم سكارى من الخمر"<sup>(٥)</sup>.

وقوله: "ومعنى ﴿نُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ﴾<sup>(٦)</sup>: نبذله بعد القوة ضعفا، وبعد الشباب هرمًا"<sup>(٧)</sup>. وبشكل عام يمكن تقسيم تلك التفسيرات التي أوردها المؤلف في الكتاب إلى قسمين: الأول: التفسيرات التي أوردها المؤلف بنفسه، ولم ينسبها لأحد من علماء التفسير السابقين، وقد تكون من اجتهاد المؤلف. والأمثلة السابقة كلها من هذا النوع.

الثاني: تلك التفسيرات التي أوردها المؤلف عن بعض علماء التفسير كابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما وغيرهما. ومن أمثلة هذا النوع قوله: "فأما المعنى في قوله ﴿بَلِ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> فقال ابن عباس: لم ينفعهم يقينهم في الآخرة مع شكهم في الدنيا"<sup>(٩)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "ومعنى الآية<sup>(١٠)</sup> فيما ذكر أهل التأويل: أن المؤمنين يختصمون

(١) سورة: القصص، الآية: ٥٦.

(٢) سورة: النحل، الآية: ٨٢.

(٣) المختار (٧٤/١).

(٤) سورة: الحج، الآية: ٢.

(٥) المختار (٥٧٣/١).

(٦) سورة: يس، الآية: ٦٨.

(٧) المختار (٧٤٢/٢).

(٨) سورة: النمل، الآية: ٦٦.

(٩) المختار (٦٥٤/٢).

(١٠) قوله تعالى ﴿الْحَيَاةَ الدُّنْيَا خَالِصَةً﴾ من سورة الأعراف، الآية: ٣٢.

بالطبيات في الآخرة فلا يشاركهم فيها كافر كما يشركونهم في الدنيا"<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة اهتمامه بشرح غريب الآية القرآنية قوله: "ومعنى (الدُّرُس) في كلامهم: استمرار التلاوة، ومنه قولهم: درست الريح آثار القوم، إذا استمر الزمان على ديارهم فذهبت آثارهم، ومنه سمي القميص الخَلْقُ: دريساً؛ لاستمرار الاستعمال له"<sup>(٢)</sup>.

وقوله في تفسير كلمة ﴿دَكَا﴾<sup>(٣)</sup>: "والدكاوات: الروابي في كلامهم التي لا تبلغ أن تكون جبالا"<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة بيان معنى الكلمة في الآية القرآنية: قوله: "وأصل البيع: استبدال الثمن بالثمن، والمثمن بالثمن، وأصل الخلة: خالص المودة. ومعنى الشفاعة: الزيادة في النعيم، أو الخلاص من المكروه"<sup>(٥)</sup>. وقوله: "وأما (الطاغوت) ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: الشيطان. والثاني: أنه كل معبود من دون الله. والثالث: أنه العجل الذي عبده اليهود؛ لأنه جاء هذا الكلام صفة لهم، وتوبيخاً في هذا الموضع. ألا ترى إلى قوله ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾<sup>(٦)</sup> والله أعلم"<sup>(٧)</sup>.

هذه بعض النماذج التي تبين مدى اهتمام المؤلف بتفسير معنى الآية، سواء على مستوى الجملة أو على مستوى الكلمة.

(١) المختار (١/٣٠٧).

(٢) المختار (١/٢٧٧).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١٤٣.

(٤) المختار (١/٣٢٤).

(٥) المختار (١/١١٤).

(٦) سورة: المائدة: الآية: ٦٠.

(٧) المختار (١/٢٣٤).

## شرح غريب البيت وبيان معناه:

كما اهتم المؤلف بشرح بعض الآيات وبيان تفسيرها، اهتم كذلك بشرح بعض الآيات وبيان معناها، وما فيها من غريب. وهذا الاهتمام بالآيات الشعرية لم يرق إلى مستوى اهتمامه بالآيات القرآنية، وهذا أمر طبيعي، لأن الكتاب في أصله ما هو إلا بيان لمعاني القراءات المختلفة، فالآيات القرآنية هي الغرض الأول من تأليف الكتاب، أما الشعر فإنه يأتي في هذا الكتاب لأغراض أخرى ثانوية، كأن يكون دليلاً على صحة تخريج نحوي أو دليلاً لمذهب من المذاهب. ولكن هذا لم يمنع ابن إدريس من تناول الآيات الشعرية بشيء من الشرح والتفسير. ومن الأمثلة الدالة على اهتمامه بشرح غريب البيت وبيان معناه ما يأتي: قوله: "قول القطامي:

فَاسْتَعْجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا ... كَمَا تَعَجَّلَ فُرَاطٌ لِرُزَادٍ<sup>(١)</sup>

فالفراط: جمع فارط، وهم الذين يتقدمون الرفقة ليستقوا لهم الماء"<sup>(٢)</sup>.

وقوله: "وقال ابن عباس رضي الله عنه: ويح معاوية، أما كان يروي أبيات تبع:

قد كان ذو القرنين جدي مسلماً ملكاً علا في الأرض غير مفند

بلغ المشارق والمغارب يبتغي أسباب ملك من كريم مرشد

فرأى مآب الشمس عند غروبها في عين ذي خلب وثأطة حرمد"<sup>(٣)</sup>

الثأط: الحُمأة. والحرمد: الأسود"<sup>(٤)</sup>.

(١) من البسيط، للقطامي، في ديوانه ٩٠، وهو في: إصلاح المنطق ٦٨، تفسير الطبري (٢٦٥/١٤)، ومعاني القرآن للنحاس (٨٠/٤)، وتفسير القرطبي (١٢١/١٠). والبحر المحيط (٤٩١/٥)، والدر المصون (٢٤٨/٧).  
(٢) المختار (٤٦٢/١).

(٣) من الكامل، تنسب لتبع اليماني، في: تفسير القرطبي (٤٩/١١)، والثاني والثالث في: معاني القرآن للنحاس (٢٨٧/٢)، والآخر في: والعين (خلب) (٢٧٠/٤). وتهذيب اللغة في ثلاثة مواضع: (حرمد) (٢١٥/٥)، (ثأط) (٧/١٤)، (آب) (٤٣٥/١٥)، والكشاف (٦١١/٣)، ولسان العرب في موضعين: (أوب) (١٦٤/٣)، (خلب) (١٢٢١/١٥). البحر المحيط (١٥١/٦)، والدر المصون (٥٤٢/٧)، وتاج العروس (أوب) (٣٦/٢). وينسب لأمية بن الصلت في: تهذيب اللغة في موضع واحد (خلب) (١٧٨/٧). المحكم والمحيط الأعظم (٧٢/٤)، ولسان العرب في موضعين: (حرمد) (٨٥١/١١)، (ثأط) (٤٦٦/٦).

وبلا نسبة في: غريب القرآن ٢٧٠.

(٤) المختار (٥١٠/١).

وقوله: "وأنشدني في هذه الأبيات أبو عبد الله محمد بن عبد الله النحوي، قال: أنشدنيها أبو بكر بن الخياط، قال: فسر هذه الأبيات أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:

أَسْكَنِي جَارَ أَبِي الْخَامُوشِ جَاؤُوا بِأَخْرَاهُمْ عَلَى خُنْشُوشٍ  
بِمُهْوَأَنَّ بِالْذَّبِّي مَدْبُوشٍ<sup>(١)</sup>

قال الأصمعي: الخاموش: الدهر، أراد: أسكته الدهر لعجزه عن أحكامه ورؤبه. والخاموش: السكوت بالفارسية.

وقوله: جَاؤُوا بِأَخْرَاهُمْ عَلَى خُنْشُوشٍ، فالخنشوش التي ضعفت وخشت. والمهْوَأَنَّ: البعيد من الأرض. وقوله: مدبوش: أراد أنهم مع الشقاء الذي هم فيه نزل عليهم جراد فاستأصل زرعهم. وأصل مدبوش: مدبِيٌّ، أي: جراد ذو دُبٍ، والأصل فيه: مفعول. التقدير: مدبوي، فالواو زائدة في (مفعول)، والياء لا الفعل، فقلبت الواو ياء لسكونها والياء التي بعدها...<sup>(٢)</sup>.

تلك نماذج تمثل اهتمام المؤلف ببيان وتفسير بعض الكلمات الغريبة في الأبيات الشعرية، والجدير بالذكر هنا أن اهتمامه بشرح الأبيات الشعرية وبيان غريبها كان قليلا جدا، فهو يورد هذه الأبيات لغرض من الأغراض دون أن يتناولها بالشرح والتفسير في غالب الكتاب.

### شرح غريب الحديث والآثر:

إذا كان اهتمام المؤلف بتفسير وشرح الأبيات الشعرية قليلا، فإن اهتمامه بشرح الحديث والآثر كان أقل من ذلك، ومن الأمثلة على اهتمامه بشرح الغريب في الحديث قوله: "وجاء في الحديث (في الأذاف الدية)<sup>(٣)</sup> والأذاف: الذَّكَرُ، وإنما سمي أذافا لقطره. يقال: وَدَقَّتْ الشَّحْمَةُ، إذا قَطَرَ دَسْمُهَا. فأصل الهمز في الأذاف الواو، ولكنها همزت لَمَّا كانت ضممتها لازمة، وهذا

(١) الرجز لرؤبة، في ديوانه ٧٨، وهو في: والعين (ش د ب) (٢٤٤/٦)، وتغذيب اللغة (٢٢٢/١١)، والصحاح (هوا) (٨٤/١)، ولسان العرب (هوا) (٤٧١٦/٥١)، تاج العروس (هوا) (٥١٨/١).

(٢) المختار (٢٧٠/٢).

(٣) لم أجده في كتب المتن، وورد في غريب الحديث لابن قتيبة (٧٥٢/٣)، وغريب الحديث لابن الجوزي (١٥/١)، والفائق في غريب الحديث (٣١/١)، والحاوي الكبير (٦٧١/١٢).

باب معروف<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (العبادة فواق الناقة)<sup>(٢)</sup> يريد: ما بين الحلبتين على ما بينا"<sup>(٣)</sup>.

هذان نموذجان يمثلان اهتمام المؤلف بشرح بعض الألفاظ الغريبة الواردة في الحديث، وهذا قليل جدا، ولعل هذا راجع إلى أن اهتمام المؤلف كان منصبا على القراءات القرآنية، ولأن تلك الأحاديث التي وردت في كتابه كانت قليلة وسهلة الفهم والاستيعاب لدى القارئ وكانت في غالبيتها لا تحتاج للشرح أو التفسير.

### **شرح غريب الأمثال وأقوال العرب:**

وإذا جئنا للحديث عن اهتمام ابن إدريس بشرح غريب الأمثال وأقوال العرب نجد أنه قد اهتم بهذا الجانب اهتماما فاق اهتمامه بشرح الحديث، فقد كان اهتمامه بهذا الجانب أكثر من اهتمامه بالحديث الشريف، والملاحظ على ابن إدريس في هذا المجال أن شرحه للأمثال أو أقوال العرب قد اتسم بالإيجاز والاختصار، فهو لا يطيل الحديث في هذا المجال وإنما يعتمد لبيان المعنى فقط. ومن أمثلة اهتمامه بهذا الجانب قوله: "...ومنه قولهم: بعت بنسيئة، أي: تأخير"<sup>(٤)</sup>، وقوله: "ومنه قولهم: خرجنا نطلب ربحان الله، أي: رزقه"<sup>(٥)</sup>، وقوله: "والعرب تقول: فلان يقدم الأمر، إذا عجل بالأمر دون الله ومن هو رئيس عليه، وهذا ذم"<sup>(٦)</sup>، وقوله: "ومنه قولهم: من عزَّ بَرٌّ، أي: من غَلَبَ سَلَبَ"<sup>(٧)</sup>. وقوله: "وإنما سمي الكتاب (زُبُورا) لقوة ما فيه من الوعظ، من قولك: زبرت الرجل أزيَّره، إذا انتهرته بقوة، ومنه قولهم: بئْرُ مَزْبُورة إذا قوي طيُّها بالحجارة"<sup>(٨)</sup>. وقوله: "ومعنى الدَّرْس في كلامهم: استمرار التلاوة، ومنه قولهم: درست

(١) المختار (٩٤١/٢).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٤٣/٦) برقم ٩٢٢٢. والديلمي (٨٠/٣) برقم ٤٢٢٤. و ابن أبي الدنيا في

المرض والكفارات (١٤٣/١) برقم ١٧٦. قال الألباني : ضعيف، انظر السلسلة الضعيفة (٤٢٠/٨) رقم ٣٩٥٤.

(٣) المختار (٧٥٨/٢).

(٤) المختار (٧٠٩/٢).

(٥) المختار (٨٦٧/٢).

(٦) المختار (٨٣٩/٢).

(٧) المختار (٧٣٣/٢).

(٨) المختار (٢٢٢/١).



الريح آثار القوم، إذا استمرّ الزمان على ديارهم فذهبت آثارهم، ومنه سمي القميص الخلق: دريساً؛ لاستمرار الاستعمال له" (١).

### بدعم شرحه بالشواهد:

مما يحسن الإشارة إليه في هذا المجال، أن ابن إدريس حينما يشرح اللفظة الغريبة في الآية أو البيت أو غيرها يستشهد على شرحه بالأمثلة والشواهد المختلفة؛ مما يزيد المعنى وضوحاً وبياناً، ويكسب القارئ ثقة واطمئناناً. فيستشهد على شرحه بآية من القرآن، أو بيت من الشعر، أو حديث شريف، أو مثل من أمثال العرب، أو قول من أقوالهم.

ومن الأمثلة على ذلك وهي كثيرة جداً قوله: "فأما قوله تعالى ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾ (٢) فهمزه أبو عمرو وابن كثير. والهمزة ساكنة؛ لأن سكونها علامة الجزم. ولا يترك أبو عمرو همزها في ترك الهمز. ومعنى قوله (أَوْ تُنْسِهَا): نؤخرها، من قولك: نسأ الله في أجلك، أي: أخره، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (٣). ومنه البيع بنسيئة أي: بتأخير. ومنه: نسأت البعير، إذا ضربته بالمنسأة، وهي العصا فأخترته، ومثله كثير" (٤).

ومن ذلك أيضاً قوله: "واللمز: العيب سرا. والهمز: العيب بالحاجبين. هكذا قال أهل اللغة. ومنه قول الشاعر:

إِذَا لَقَيْتُكَ تُبْدِي لِي مُكَاشَرَةً وَإِنْ أَغَيْبُ فَأَنْتَ الْهَامِزُ اللَّمَزَةُ (٥)

ومنه قوله تعالى ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزٍ لَمَزَةً﴾ (٦) (٧).

(١) المختار (٢٧٧/١).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣) سورة: التوبة، الآية: ٣٧.

(٤) المختار (٧٠/١).

(٥) من البسيط، لزايد الأعجم، وهو في: العين (ه ز م) (١٧/٤)، ومجاز القرآن (٢٦٣/١)، وإصلاح المنطق ٤٢٨. وتفسير الطبري (٥٠٥/١١)، وتهذيب اللغة (همز) (٩٦/٦)، ولسان العرب (همز) (٤٦٩٩/٦)، وتاج العروس (همز) (٣٨٩/٥).

(٦) سورة: الهمزة، الآية: ١.

(٧) المختار (٣٥٨/١). وانظر كذلك (٢٣٥/١)، ٤٦٥، ٥٢٧، ٥٤١، ٥٦٨، ٦٥١/٢، ٨٥٨، ٩٤٢، ٩٦٢.

## المبحث الثامن

### تجنب التكرار والأخذ بالإحالة

لقد كان منهج ابن إدريس في غالب كتابه قائما على الإيجاز وعدم الاستطراد، حتى تلك الاستطرادات التي كان يستطرد فيها المؤلف لم تكن إلى حد يستوجب الملل. فقد غلب على مؤلفنا الإيجاز، وهو في نظري إيجاز غير مخل، فلم يكن بالموجز المخل. ولعل هذا عائد إلى أن المؤلف قد اختط لنفسه \_ قبل الشروع في الكتاب \_ منهجا صرح به في مقدمته التي جاءت هي أيضا موجزة، حيث قال: "...واختصرت الترجمة، وتنكبت الإطالة، وملت إلى الإيجاز غير مخل بالإفهام، وذكرت من ذلك ما يستعين به المتوسط، ويتذكر به المتناهي..."<sup>(١)</sup>، فهذا هو المنهج الذي اختطه المؤلف لنفسه، وهو منهج سار عليه في معظم الكتاب، ولم يخل كذلك من الخلل في بعض الأحيان. وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى شيء من تلك المظاهر التي تدل على الإيجاز وعدم التكرار في الكتاب. وهي أمور في مجملها تصب في صالح الكتاب، وتجعل منه أنموذجا يحتذى في مجال التأليف في هذا الفن.

### مظاهر الإيجاز وعدم التكرار:

تمثل الإيجاز وعدم التكرار لدى ابن إدريس في كتابه "المختار" في مظاهر عدة هي:

### أولاً: جمع الآيات المتشابهة:

فعند توجيهه لبعض الآيات القرآنية فإنه يعتمد إلى إيراد الآيات المشابهة لها من حيث التوجيه. ويمكن تقسيم هذا الأمر إلى نوعين:

أ- جمع الآيات المتشابهة من السورة الواحدة، من ذلك قوله: "قوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ﴾<sup>(١)</sup> في الثاني والثالث قرأ أهل البصرة بألف فيهما، وهي قراءة عاصم الجحدري. وقرأ الباقون ﴿سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ﴾...<sup>(٢)</sup>. وقوله: "قوله ﴿يَبْنِيْ لَا تُشْرِكْ بِاللّٰهِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا﴾<sup>(٤)</sup> فتحهما حفص عن عاصم. وسكنهما ابن مجاهد عن ابن كثير. وقرأ الباقون بالكسر...<sup>(٥)</sup>".

وقوله: "قوله ﴿يَهْدِيْنَ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿يُؤْتِيْنَ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿إِنْ تَرَنِ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿تُعْلِمَنَّ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿نَبِّعْ﴾<sup>(١٠)</sup>، قرأ أبو عمرو ونافع وابن مجاهد عن ابن كثير بياء في الوصل ووقفوا على الخط...<sup>(١١)</sup>".

ب- جمع الآيات المتشابهة من السورة المختلفة، وهذا أمر مألوف في كتب القراءات، وخاصة عند الحديث عن (أصول القراءات) كالهمز والإدغام والإمالة والتفخيم. ولكن هذا الأمر لم يقتصر لدى ابن إدريس على أصول القراءات، فقد يجمع في الحديث عند التوجيه بين قراءتين في ثنایا فرشه للحروف، وذلك إذا توافقت القراءتان

(١) سورة المؤمنون، الآيات: ٨٥، ٨٧، ٨٩.

(٢) المختار (٥٩٤/٢).

(٣) سورة لقمان، الآية: ١٣.

(٤) سورة لقمان، الآية: ١٦.

(٥) المختار (٦٨٤/٢).

(٦) سورة: الكهف، الآية: ٢٤.

(٧) سورة: الكهف، الآية: ٤٠.

(٨) سورة: الكهف، الآية: ٣٩.

(٩) سورة: الكهف، الآية: ٦٦.

(١٠) سورة: الكهف، الآية: ٦٤.

(١١) المختار (٤٩٤/١). ونظر كذلك (٤٨١/١)، ٥٠٧، ٥٢٥، ٦٨٤/٢، ٦٩٣، ٧٧٠، ٨١٧، ٩١٤، ٩٢١،

في التوجيه، ومن ثم لا يعيد توجيه القراءة في المرة القادمة عندما يتطرق للسورة التي ضمت الآيات المجموعة في موضع واحد. من ذلك على سبيل المثال قوله: "قوله ﴿يَالْغَدُوَّةَ وَالْعَشِيَّ﴾<sup>(١)</sup> ومثله في الكهف<sup>(٢)</sup>، هذه القراءة الصحيحة المختارة. وقرأ ابن عامر في الموضعين (بالْغُدُوَّة) وغلط في ذلك لأن العرب لا تستعمل الألف واللام مع "غدوة"...<sup>(٣)</sup>. فجمع المؤلف هنا آيتين من سورتين مختلفتين كما ترى.

ومن ذلك أيضا قوله: "قوله ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿قُلْ أَدْعُوا﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿أَنِ اقْتُلُوا﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿وَقَالَتِ آخَرُجْ﴾<sup>(٨)</sup>. أهل الحجاز وابن عامر والكسائي على الضم، والباقون على الكسر...<sup>(٩)</sup>.

### **ثانيا: الاختصار على موطن الشاهد من القراءة:**

ففي جميع الكتاب كان المؤلف يقتصر على إيراد الجزء المختلف فيه من حيث القراءة، ويندر أن تجد المؤلف يورد جزءاً كبيراً من الآية، إلا أن يكون في ذلك فائدة، كبيان ارتباط الكلمة المختلف فيها بالكلمات الأخرى. وقد سبقت الإشارة إلى منهج المؤلف في عرض الآيات القرآنية، وأنه كان في الغالب الأعم يقتصر على ذكر موطن الشاهد من الآية وإن كان كلمة

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٥٢.

(٢) الآية: ٢٨.

(٣) المختار (٢٥٦/١).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ١٧٣.

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١٩٥.

(٦) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(٧) سورة: الأنعام، الآية: ١٠.

(٨) سورة: يوسف، الآية: ٣١.

(٩) المختار (٨٨/١). وانظر كذلك (٤٢٣/١، ٦٣٣/٢، ٦٤٤، ٧٠٦، ٧٤٥، ٧٦٢).

واحدة أو كلمتين، وأنه قد يورد مع موطن الشاهد من الألفاظ ما يتم به المعنى، أو ما تتميز به الآية، وأنه قد يورد الآية كاملة خاصة إن كانت الآية قصيرة، وهذا النوع الأخير قليل جدا.

### **ثالثا: عدم ذكر الآية كاملة أثناء الاحتجاج للقراءة:**

فعند الاحتجاج لبعض القراءات بالآيات القرآنية فإن المؤلف قد يكتفي بذكر طرف من الآية، أو ذكر موضع الشاهد من الآية، وذلك كنوع من الإيجاز وعدم الإطالة. من ذلك ما نجده في قوله: "قوله ﴿وَمَا اللَّهُ يَغْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> بالتاء قرأت الجماعة إلا ابن كثير فإنه قرأها بالياء. فحجة من قرأ بالتاء قوله: ﴿أَفَنظَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وحجة ابن كثير ﴿أَن يُؤْمِنُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>...<sup>(٥)</sup>. ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَنِيْلًا﴾<sup>(٦)</sup> قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. فالياء بناء على قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ إلى قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْهِمُ﴾<sup>(٧)</sup>؛ لأن ذلك لفظ غيبة...<sup>(٨)</sup>.

### **رابعا: استخدام الإحالة: أو عدم التكرار والاكتفاء بالإحالة:**

ويمكن هنا أن نقسم المواضع التي وردت فيها الإحالة على قسمين:

(١) سورة: البقرة، الآية: ٧٤.

(٢) سور: البقرة، الآية: ٧٥.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٧٥.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٧٥.

(٥) المختار (٥٧/١).

(٦) سورة: النساء، الآية: ٧٧.

(٧) الآية: ٧٧، من نفس الآية.

(٨) المختار (٢٠٦/١). وانظر كذلك (١٦٣/١، ٦٩٩/٢، ٨٠٣، ٨٧٣، ٩٠٣).

**الأول:** تلك المواضع التي أعاد فيها التوجيه ولكن باختصار مع الإشارة إلى أنه قد سبق

الحديث عنها.

**والثاني:** تلك المواضع التي لم يذكر فيها شيئاً من الاحتجاج واكتفى فيها بالإحالة.

فمن أمثلة النوع الأول الذي أعاد فيه المؤلف التوجيه ولكن بشكل مختصر، والإشارة إلى أنه

قد سبق الحديث عنه، من أمثلة هذا النوع قوله: "قوله ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل

البصرة وابن كثير بالنصب في الحرفين من غير تنوين. وقرأ الباقر بالرفع فيهما والتنوين. وقد

تقدم شرح هذا الباب، وأن للعرب فيه مذهبين إذا كرر النفي: أحدهما: النصب بغير تنوين،

وهذا الوجه جواب لسائل سأل فقال: هل فيه من بيع أو خلال؟ فقل له: لا بيع فيه ولا

خلال. والوجه الثاني: الرفع والتنوين، وهو جواب لمن قال: هل فيه بيع أو خلال. فقل له: لا

بيع فيه ولا خلال<sup>(٢)</sup>. فقد أشار المؤلف إلى أنه قد سبقت الإشارة إليه ومن ثم أعاد التوجيه

بشيء من الاختصار.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله: "وأما قوله ﴿يُجَوِّعُ إِلَيْهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup> فقرأ نافع ويعقوب

بالتاء. وقرأ الباقر بالياء. فالتاء لتأنيث الثمرات. والياء لتقدم الفعل، ولأن التأنيث غير

حقيقي، وقد تقدم شرح هذا الباب<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة النوع الثاني الذي اكتفى فيه المؤلف بالإشارة إلى وجوه القراءات في الآية، وإلى

أنه قد سبق التوجيه في مثل هذا الآية قوله: "قوله ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ أهل الكوفة

بالتشديد. وخففه الباقر. وقد تقدم الكلام عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢) المختار (١/٤٤١).

(٣) سورة: القصص، الآية: ٥٧.

(٤) المختار (٢/٦٦). وانظر كذلك (١/٥٠١، ٥٢٠، ٥٣٧، ٥٦٤، ٥٨٣، ٦٣٤/٢، ٦٥٧، ٦٧٩، ٧٣٢).

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ٦٤.

(٦) المختار (١/٢٦٣).

وقوله: "قوله ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل الحجاز وحفص عن عاصم على الخبر. والباقون على أصولهم. وقد تقدم مثل هذا، والعلة لكل قراءة"<sup>(٢)</sup>.

### أنواع الإحالة:

إحالة محددة الموضع: والمقصود هنا تلك الإحالات التي أشار فيها المؤلف إلى المواضع السابقة وأين يمكن أن نجدها في أي سورة مثلاً. ومن أمثلة هذا النوع قول المؤلف: "قوله ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ خَطِيئَتَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> هكذا قرأ أبو عمرو بالنون ولم يهمز (خَطِيئَتَيْكُمْ). وقد تقدم ذكر هذا الحرف في سورة البقرة. وذكرنا مذهب سيبويه، ونزلناه على التنزيل الذي نزله فأغنى عن إعادته..."<sup>(٤)</sup>. فهنا حدد لنا المؤلف الموطن السابق الذي سبق له أن أشار فيه للتوجيه النحوي، بل وفصل في ذلك فأشّر إلى مضمون ذلك التوجيه.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله: "قرأ حفص وحده ﴿كِسْفًا﴾<sup>(٥)</sup> بالفتح جمع كِسْفَةٍ، مثل: سِدْرَه وسِدْر، وكِسْرَه وكِسْر. وقرأ الباقون (كِسْفًا). وقد بينا هذا الحرف في سورة (سبحان)، وأنه واحد على مذهب كثير من أهل اللغة. وقيل: هو جمع واحده كِسْفَةٍ مثل: سِدْرَة وسدر، وقال آخرون: هو مصدر"<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١١٣.

(٢) المختار (٣٢٠/١). وانظر كذلك (١١٠/١)، ١٢٧، ١٥١، ٢٠٥، ٣١٤، ٤٤٢، ٦١٢/٢، ٦١٨، ٦٣٤، ٦٣٧، ٦٨١، ٨٧١.

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١٦١.

(٤) المختار (٣٢٨/١).

(٥) سورة: الشعراء، الآية: ١٨٧.

(٦) المختار (٦٣٤/٢).

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قرأ ابن كثير وحده (في ضيق)"<sup>(١)</sup> بكسر الضاد. وقرأ الباقون بنصبها. وقد تقدم هذا أيضا في سورة النحل"<sup>(٢)</sup>.

**إحالة غير محددة الموضع:** والمقصود بهذا النوع تلك الإحالات التي أشار المؤلف فيها إلى أنه قد سبق الحديث عنه ولكنه لم يحدد تلك المواضع السابقة، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنه قد سبقت الإشارة إليه. وتجدد الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الإحالات هو الأكثر في الكتاب. ومن أمثلة هذا النوع قوله: "قوله ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾"<sup>(٣)</sup> في قصة صالح عليه السلام، هكذا قرأت الجماعة بغير واو، إلا ابن عامر فإنه قرأ ذلك بالواو. وهكذا وقع في مصحفهم بالواو، على أنه عطف جملة على جملة، وإسقاطها على الاستئناف. وقد بينت مثل هذا فيما تقدم من الزيادة والنقصان"<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿إِنَّا لَمُنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾"<sup>(٥)</sup> قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بالتخفيف. وقرأ الباقون بالتشديد. وهما لغتان: نَجَّى وأَنْجَى، بمعنى. وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم"<sup>(٦)</sup>.

وقوله: "قوله ﴿إِنَّكُمْ﴾"<sup>(٧)</sup> مدَّ أبو عمرو الحرفين جميعا. وجمع أبو بكر وحمزة والكسائي فيهما بين الهمزتين. وقرأ الباقون الأول على الخبر والثاني على أصولهم. وقد تقدم شرح هذا

(١) سورة: النمل، الآية: ٧٠.

(٢) المختار (٦٥٥/٢). وانظر كذلك (١٨٦/١)، ٢٠٦، ٣٣٧، ٣٥١، ٣٧٩، ٣٩١، ٥٤٩، ٦٥٧/٢، ٧٠٧، ٧٥٠، ٨١١، ٨٥٥، ٩٤٧.

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ٧٥.

(٤) المختار (٣١٤/١).

(٥) سورة: الحجر، الآية: ٥٩.

(٦) المختار (٤٥٢/١).

(٧) سورة: العنكبوت، الآيتان: ٢٨ و ٢٩.



النوع بما فيه كفاية"<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ في كل ما سبق أن تلك الإحالات كانت جميعها إحالات داخلية\_داخل الكتاب\_. أما الإحالات الخارجية فتتمثل في تلك الإشارات إلى الكتب التي أفاد منها في الكتاب، وهي قليلة جداً، أهمها إحالته إلى كتابه الذي أشار إليه وهو (شرح ما ينصرف وما لا ينصرف)<sup>(٢)</sup>. يأتي بعد هذا الكتاب كتاب الأنباري (الزاهر)، وكتاب (العين) للخليل. وكتاب (اللغات) للفراء، وكتاب الزينبي. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المواضع في الحديث عن مصادر المؤلف من الكتب.

### خامساً: الإيجاز في بيان وجوه القراءات:

فإذا كان المؤلف في بعض المواطن يعيد موطن الشاهد ويحدد مكان الاختلاف بين القراء وما شابه ذلك، إلا أنه في بعض الأحيان يختصر كل هذا فلا يحدد موطن الشاهد من الآية، ولا يميز الحرف المختلف فيه، بل يكتفي بعد ذكر الآية بقوله: قرأ فلان بالضم، والباقون: بالكسر، ونحو ذلك رغبة منه في الإيجاز والاختصار. وهذا الإيجاز قد يؤخذ على المؤلف؛ لأنه قد يوقع في بعض اللبس.

من أمثلة ذلك قوله " في قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ نافع وحفص والكسائي بالنصب. ورفع الباقون..."<sup>(٤)</sup>.

وقوله: "قوله ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾<sup>(٥)</sup> هكذا قرأت الجماعة بالرفع؛ إلا الكسائي فإنه قرأ

(١) المختار (٦٦٩/٢). وانظر كذلك (١٤٨/١)، ١٥٣، ١٨٣، ٢٠٠، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٨٩، ٣٠٣، ٣٩٧، ٤٣٧، ٦٥٣/٢، ٦٦٤، ٦٦٩، ٦٨٩، ٧٠٣، ٨٧١).

(٢) انظر المختار (٦٤٢/٢).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ٩٤.

(٤) المختار (٢٧٣/١).

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ٥٩.

بالجر....<sup>(١)</sup>.

يضاف إلى هذا أن المؤلف في عدة مواضع كان يوجز الاحتجاج لوجوه القراءات، كما في قوله: "واختلفوا في قوله ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ﴾<sup>(٢)</sup> فقرأت الجماعة بفتح الهمزة، إلا نافعاً فإنه كسرهما. فالكسر على الاستئناف، وكأن التقدير: فقال: إني أخلق. والفتح المختار؛ لأنه بدل من قول (أني قد جئتكم بآية من ربكم)<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قوله: "قوله تعالى ﴿مُخْلِفًا أَكُلَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> خفف أهل الحجاز. وثقله الباقون. وهما لغتان بمعنى واحد، والأصل التثقيب، والتخفيف إيجاز، لاجتماع الضمتين"<sup>(٥)</sup>.  
ففي هذه الأمثلة ما يدل على اعتماد المؤلف على الإيجاز في إيضاح الحجة لبعض القراءات، فهو يعرض لوجوه القراءات ويعرض حجة كل قراءة وقد يختار مع ذلك، وهذا كله فيما لا يتجاوز السطرين.

### **سادساً: استخدام بعض المصطلحات للاختصار.**

والمقصود بهذا تلك المصطلحات التي تعارف عليها علماء القراءات، كوصف أبي عمرو بن العلاء ويعقوب بالبصريين. وعاصم وحمزة والكسائي بالكوفيين. وما إلى ذلك. ففي استخدام هذه المصطلحات نوعاً من الاختصار الذي يساعد المؤلف على التعبير عن مجموعة من العلماء باستخدام مصطلح واحد. ولذلك قال المؤلف في مقدمته: "سألوني أن أُملي عليهم معاني ما اختلفت فيه القراءة الثمانية من أهل الأمصار الخمسة، وهم: عبد الله بن كثير من أهل مكة، ونافع بن أبي نعيم من أهل المدينة، وعبد الله بن عامر من أهل الشام، وعاصم وحمزة والكسائي

(١) المختار (١/٣١٣).

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ٤٩.

(٣) المختار (١/١٥٧).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٤١.

(٥) المختار (١/٢٩٤).

من أهل الكوفة، وأبو عمرو بن العلاء ويعقوب من أهل البصرة<sup>(١)</sup>. فهو يشير إلى المصطلح الذي يطلق على مجموعة من القراء في نطاق القراء الثمانية، الذي هو موضوع الكتاب\_القراءات الثمان\_.

ومن أمثلة ذلك قوله: " (قرأ أهل البصرة ﴿وَالْبَحْرَ يَمُدُّهُ﴾ <sup>(٢)</sup> بالنصب. وقرأ الباقون بالرفع... " <sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: " قوله تعالى ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ <sup>(٤)</sup> قرأ أهل الكوفة ونافع (خَلَقَهُ) على الفعل الماضي. وقرأ الباقون (خَلَقَهُ) بتسكين اللام... " <sup>(٥)</sup>.

يضاف إلى مصطلح البصريين والكوفيين مصطلح السبعة، والذي يخرج يعقوب من الأسماء السابقة، فقد استخدمه المؤلف كثيرا في كتابه، ولا شك أن في ذلك نوعا من الاختصار. يقول المؤلف: " قرأ يعقوب (وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عَمْرِهِ) <sup>(٦)</sup> على تسمية الفاعل. وقرأت السبعة ﴿وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عَمْرِهِ﴾ على ما لم يسم فاعله... " <sup>(٧)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: " السبعة ﴿وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدْرِ﴾ <sup>(٨)</sup> بالباء. وألف بعد القاف. وقرأ يعقوب وحده (يَقْدِرُ) بالياء المفتوحة، وغير ألف... " <sup>(٩)</sup>.

(١) مقدمة المؤلف (٣/١).

(٢) سورة: لقمان، الآية: ٢٧.

(٣) المختار (٦٨٧/٢).

(٤) سورة: السجدة، الآية: ٧.

(٥) المختار (٦٩١/٢).

(٦) سورة: فاطر، الآية: ١١.

(٧) المختار (٧٢٤/٢).

(٨) سورة: الأحقاف، الآية: ٣٣.

(٩) المختار (٨٢٧/٢).

ومن المصطلحات التي استخدمها المؤلف مصطلح "أهل الحجاز" وهو يقصد به أهل مكة والمدينة. ومن أمثلة استخدامه لهذا المصطلح قوله: "قوله تعالى ﴿وَأَذْبَرَ السُّجُودَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل الحجاز وحزمة (وإِذْ بَارَ السُّجُود) بكسر الهمزة. وقرأ الباقون بفتحها..."<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو بالمد. وحقق الباقون الهمزتين..."<sup>(٤)</sup>.

ومن المصطلحات التي استخدمها أيضا مصطلح "أهل الشام"، يقصد به ابن عامر. ومن أمثلة ذلك قوله: "في قوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ أبو عمرو وأهل الحجاز وأهل الشام بالإضافة..."<sup>(٦)</sup>.

وقد استخدم المؤلف مصطلح "أهل المدينة، وأهل مكة" وكان استخدامه له عند الحديث عن المصاحف، وما كان فيها من اختلاف في الخط. وكان استخدامه لمصطلح "أهل الشام" مرتبطا بذلك كثيرا.

تلك هي المصطلحات التي استخدمها المؤلف، والتي ساهمت بشكل كبير في جعل الكتاب موجزا ومختصرا.

وفي الختام هذه المظاهر البارزة في الكتاب ساهمة في أن يكون الكتاب ذا حجم مناسب، شاملا لجميع وجوه القراءات، مع عرض لحجج القراءات المختلفة، ومن ثم اختيار ما يراه المؤلف مناسبا، كل ذلك كان في إيجاز مناسب من غير إخلال بالمعنى المراد. وهذا يعطي للكتاب ميزة حميدة، فقد جاء من غير إيجاز مخل ولا إطالة مملة.

(١) سورة: ق، الآية: ٤١

(٢) المختار (٨٤٣/٢).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٦.

(٤) المختار (١٢/١).

(٥) سورة: المائدة، الآية: ٩٥.

(٦) المختار (٢٣٨/١).

## المبحث التاسع

### الاستطراد

إذا كان الإيجاز سمة بارزة من سمات كتاب ابن إدريس في كتابه، فإن هذا لا يعني اطراده في الكتاب كله. فالقارئ قد يجد أن المؤلف استطرد في بعض المواضع، وهو بهذا يخرج عن الهدف الأساس الذي من أجله ألف هذا الكتاب، وهو بيان معاني وجوه القراءات الثمان. ولعل هذا دليل على سعة علم المؤلف وسعة اطلاعه ومعرفته، خاصة في تلك المجالات اللغوية، فقد كان كتابه حافلا بالمسائل النحوية والتصريفية، والفوائد اللغوية، إضافة إلى المعاني القرآنية، وأسباب النزول والمسائل الفقهية. ولكن الحق الذي يجب أن يقال عن أسلوب المؤلف أن الاستطراد لديه لم يكن غالباً على الكتاب، فقد جاء كتابه متسايراً وفق المنهج الذي رسمه لنفسه في المقدمة، وهو مع هذا لم يسلم من الخلل، ولم يسلم من الاستطراد.

وعند الحديث عن الاستطراد لدى ابن إدريس فإنه من الممكن أن يتناول هذا من خلال مجموعة من المظاهر التي شكلت في مجملها ظاهرة الاستطراد لدى المؤلف. وهذه المظاهر يمكن إيجازها فيما يلي:

#### **أولاً: عدم الاقتصار على قراءات القراء الثمانية:**

فمع أن الكتاب — كما هو ظاهر من العنوان — محصور في قراءات القراء الثمانية إلا أن المؤلف لم يقتصر عليهم. فقد أورد في موضعين قراءة لأبي جعفر<sup>(١)</sup>، وذكر توجيهها، وهي قراءة عشرية وهذا خروج عن منهج الكتاب. أضف إلى ذلك ذكره في عدة مواضع لقراءات عدد من الصحابة وغيرهم ممن وافقهم بعض القراء الثمانية. "وهذا يكثر حين يتفرد أحد القراء الثمانية

(١) انظر المختار: (٧٥٨/٢)، (٧٨٥).

عن السبعة الباقين ويقل إذا انفرد اثنان منهم<sup>(١)</sup>. وقد سبقت الإشارة إلى تلك الأسماء التي أشار المؤلف إلى قراءاتهم وهم ليسوا من الثمانية؛ فلا حاجة لذكر أمثلة هنا.

### **ثانياً: عنايته بالتفسير اللغوي، وبعض المسائل اللغوية:**

سبقت الإشارة إلى عناية المؤلف بالتفسير اللغوي، ولعلي أن أورد هنا مثالين آخرين. من ذلك قوله: "قوله ﴿بِرَبْوَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> قرأ عاصم وابن عامر بفتح الراء. والباقون على ضمها. وهما لغتان بمعنى واحد. ورويت عن ابن عباس رضي الله عنه (بربوة). بكسر الراء، وهي لغة ثالثة. والربوة في كلامهم: ما ارتفع من الأرض. ومنه أخذ (الربا)؛ لأنه زيادة على الأصل. ومنه (الربو) الذي يحصل في الجوف. ومنه: ربا الشيء يربو، إذا زاد. وَرَبْوَةٌ وَرَبْوَةٌ وَرَبْوَةٌ كقولهم: جَدْوَةٌ وَجَدْوَةٌ وَجَدْوَةٌ، ونحوه. وفيها لغات ثلاث بعد ذلك: رَبَاوَةٌ، وَرَبَاوَةٌ، وَرَبَاوَةٌ"<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله بعد توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>: "...وَالسِّرُّ: ذَكَرُ الرَّجُلِ. وَالسِّرُّ: الزنى، ومنه قول امرئ القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أني ... كبرت وألا يحسن السر أمثالي<sup>(٥)</sup>

والسر: النكاح، ومنه قوله تعالى ﴿لَا تُؤَاخِذُوهُنَّ سِرًّا﴾<sup>(٦)</sup>. ويقال: فلان من سر قومه، إذا كان من خيارهم وأوسطهم نسباً"<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر مقدمة المحقق: ٥٩.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٣) المختار (١١٩/١ - ١٢٠).

(٤) سورة: محمد، الآية: ٢٦.

(٥) من الطويل، وهو في ديوانه ٤١، وهو في: إصلاح المنطق ٢١، تفسير القرطبي (٩١/٣)، مجاز القرآن ٧٦، وتأويل مشكل القرآن ١٢٤، معاني القرآن للقراء (١٥٣/١).

(٦) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٥.

(٧) المختار (٨٣١/٢ - ٨٣٢).

ومن أمثلة اهتمامه بالمسائل اللغوية قوله في الآية ﴿وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>: "سكن العين أهل الكوفة ونافع. وفتحها الباقون. وهما لغتان بمعنى واحد، يستعمل كثيرا فيما كانت عينُ فعله حرفا من حروف الحلق، كقولك: شَعَرٌ وشَعَرٌ، ونَهَرٌ ونَهَرٌ، وشبه ذلك. فكذلك: مَعَزٌ ومَعَزٌ، ونحوه: زَهَرٌ وزَهَرٌ. وقد يستعمل فَعَلٌ، وفَعَلَ، فيما كان لام فعله حرفا من حروف الحلق، كقولهم: شَمِعَ وشَمِعَ"<sup>(٢)</sup>.

وقوله: "والرعاء جمع راع، مثل: صاحب وصِحاب، وتاجر وتِجار. وإنما وجب الهمز والمد لاجتماع ألفين في (الرعاء)، الأولى فيهما زائد في (فَعَال)، والثانية لا الفعل، فلما اجتمعت ألفان وجب الهمز والمد. فأما إذا أدخلت الهاء في جمع راع فالراء مضمومة والألف مقصورة، فتقول: راع ورُعاة، مثل: قاضي وقُضاة، وغاز وغُزاة"<sup>(٣)</sup>.

### ثالثا: استقصاء أوجه اللغات في بعض الكلمات:

وقد جاء هذا في مواضع عدة من الكتاب، فقد يعتمد المؤلف عند توجيه بعض القراءات إلى استقصاء اللغات الواردة في تلك الكلمة، وخاصة عندما يكون توجيه القراءة بحسب لغات العرب. ومن أمثلة ذلك قول المؤلف: "قوله تعالى ﴿بِرِزْقِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> فتحت الجماعة الزاي، إلا الكسائي فإنه ضمها. وهما لغتان بمعنى واحد: رَزَعَمٌ ورُزَعَمٌ، وفيه لغةٌ ثالثة لم يقرأ بها: رِزَعَمٌ: ومثله: الْفَتْكُ والفُتْكُ، والفِتْكُ، وهو باب معروف في اللغة"<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٣.

(٢) المختار (٢٩٤/١ - ٢٩٥).

(٣) المختار (٦٦١/٢).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٦.

(٥) المختار (٢٨٩/١).

ومن ذلك أيضا قوله: ﴿قوله﴾ <sup>(١)</sup> ﴿قرأ نافع وحفص عن عاصم﴾ (أَفٍ) بالكسر والتنوين. وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب (أَفٍ) بفتح الفاء بغير تنوين. وقرأ الباقون (أَفٍ) بكسر الفاء بغير تنوين. وفيها عشر لغات: (أَفٍ) بالكسر والفتح والضم بتنوين وغير تنوين. و(أَفٍ) موقوفة الفاء. و(إَفٍ) بكسر الهمزة وفتح الفاء. و(أَفَّةً) بهاء التأنيث منونة. و(أَفِيّ) بياء الإضافة. ذكر هذه اللغات الثلاث أبو بكر الأنباري في كتاب الزاهر.... <sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: بيانه معاني بعض الكلمات والآيات القرآنية وذكر الخلاف

##### فيها بين أهل التأويل:

من ذلك قوله: "فأما معنى قوله ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> فضاقت، ومنه حَصَرَ الإمام إذا ضاقت عليه مذاهبه في التلاوة. ومنه سَمِيَ (الحبس): حصيراً. ولهذا قيل للملك: حصير؛ لضيق الدخول عليه، ومنه الإحصار في الحج: ضيق الذهاب فيه، وأصله: المنع. ومنه الحصير؛ لتداخل بعضه في بعض" <sup>(٤)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿زُبُورًا﴾ <sup>(٥)</sup>: "...و (الزُّبُور) على قراءة حمزة: الكتب أيضاً، تقول: زَبَرْتُ الكتاب، إذا كَتَبْتَهُ، أَزْبَرُهُ وَأَزْبَرُهُ. وإنما سمي الكتاب (زُبُورًا) لقوة ما فيه من الوعظ، من قولك: زَبَرْتُ الرجل أَزْبَرُهُ، إذا انتهرته بقوة، ومنه قولهم: بَثَّرَ مَزْبُورَةً إذا قوي طَيِّهَا بالحجارة. ومنه ﴿زُبْرُ الْحَدِيدِ﴾ <sup>(٦)</sup>، الواحدة: زُبْرَةٌ، سميت بذلك لقوتها. ومنه قول الشاعر:

(١) سورة: الإسراء، الآية: ٢٣.

(٢) المختار (١/٤٧٣). ونظر نماذج أخرى (١/٨١، ٨٦، ١١٩، ١٢٤، ٢٨٩، ٣٢٧، ٣٤٤، ٤٥١، ٤٩٢، ٥١٩،

٦٢٢/٢، ٦٤١، ٧٣٩، ٧٩٨، ٨٤٠).

(٣) سورة: النساء، الآية: ٩٠.

(٤) المختار (١/٢٠٨-٢٠٩).

(٥) سورة: النساء، الآية: ١٦٣.

(٦) سورة: الكهف، الآية: ٩٦.



هو جاء ليس لِبَّهَا زَبْرٌ<sup>(١)</sup> " (٢).

.....

وقوله: "واختلفوا في معنى آزر، فقال الحسن والسدي و سعيد بن عبدالعزيز: هو اسم لأبيه، وهذا هو البين. والثاني: ما ذكره الزجاج أنه اسم للصنم الذي كان يعبد أبو إبراهيم، واستدل من ذهب إلى هذا القول أنه لا خلاف بين أهل النسب أن اسم أبي إبراهيم: تَارَخ بن ناخُورا. والثالث: أنه لقب لأبي إبراهيم، عن الفراء. وقيل معناه: يا معيب يا مخطئ. وقيل معناه: يا مُعَوِّج، هذه كله مقول " (٣).

### خامسا: ذكر أسباب النزول أحيانا:

على الرغم من كون الكتاب في توجيه القراءات إلا أن المؤلف أشار في بعض المواضع إلى أسباب النزول؛ وهو أمر مرتبط في مجمله بعلم التفسير. ولكن الحديث عن سبب النزول قد يكون معينا في ترجيح أو اختيار قراءة على أخرى. وعند النظر إلى أسباب النزول التي أوردها المؤلف في كتابه يمكن القول إنها كانت ذات ارتباط غير مباشر باختياره وترجيحه لقراءة دون أخرى، ولعل هذا يعد من الاستطراد أيضا.

ومن الأمثلة على ذكره لأسباب النزول ما قاله عن سبب نزول قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾<sup>(٤)</sup>: "...وسبب نزول هذه الآية أن سرية بعث بها النبي صلى الله عليه وسلم فلقاهم رجل معه غنيمات، فقال: السلام عليكم، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله، فوثب رجل من المسلمين فقتله، وأخذ غنيماته، فلما رجعوا

(١) عجز بيت من المتقارب، لابن أحرر، وصدره:

وَهَتَّ عَلَيْهِ كُلُّ مُعَصِّفَةٍ هُوجَاءُ.....

وهو في: كتاب سيويه (١١١/٢)، التلخيص (٧٠/٤)، والمحكم والمحيط الأعظم (٣٩٥/٤)، والمخصص (٨٧/٥)، والبحر المحيط (١٢٥/٥). والدر المصون (٤٦/٩)، تاج العروس (٤٠٦/١١).

(٢) المختار (٢٢١/١-٢٢٢).

(٣) المختار (٢٦٥/١).

(٤) سورة: النساء، الآية: ٩٤.

إلى رسول الله قال له: لم قتلته وقد قال ما قال ؟ فقال: يا رسول الله إنما قال ذلك متعوذا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ألا شققت عن قلبه. ووداه عليه السلام من عنده، وبعث بالدية وغنيماته إلى أهله. فهذه القصة تؤذن بصحة القراءتين جميعاً، أعني: (السَّلام و السَّلَم) وكذلك تدخل قراءة من قرأ (السَّلَم)...<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله: "قوله ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾<sup>(٢)</sup> قرأ نافع وابن كثير والكسائي (في السَّلَم). والباقون بكسرها. ومعنى الكسر عند أبي عمرو وجلة من أهل اللغة (الإسلام)، كأنه قال: ادخلوا في الإسلام كافة، وروي شاهد لهذه القراءة أن ابن عباس رضي الله عنه قال: نزلت في أهل الكتاب. وقال عكرمة: نزلت في قوم من اليهود أسلموا فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيحهم إقامة السبت، فأُنزل الله تعالى (ادخلوا في السلم كافة). أي في الإسلام جميعاً؛ لأن (كافة) منصوب على الحال...<sup>(٣)</sup>.

### **سادساً: إعراب بعض الآيات، وذكر المباحث النحوية والصرفية:**

وهو هنا لا يقتصر في إعراب ما ذكر على موطن الشاهد وحده. وقد يزيد على ذكر المسائل النحوية والتصريفية بذكر خلاف النحويين فيها، وغير ذلك. وهذا كله خروج على المنهج الذي اختطه لنفسه. والأمثلة على هذا كثيرة جداً. من ذلك:

حديثه عن جمع المذكر السالم عندما تناول القراءات في قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٤)</sup> حيث قال: "... وإنما كُسِرَت التاء في الجمع وإن كان الاسم في موضع نصب؛ لأن التاء غير أصلية، وما كان من هذا النوع فنصبه وجره بكسر التاء، وإنما كان ذلك

(١) المختار (١/٢١١).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٠٨.

(٣) المختار (١/٩٩).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٢٤.

كذلك؛ لأن التأنيث فرع على التذكير، فإذا وجب في الأصل شيء وجب في الفرع مثله، فلما كان جمع التذكير إذا كان سالماً نصبه وجره بالياء فأشرك بين علامة النصب والجر وَجَبَ ذلك في جمع المؤنث، غير أن الكسرة في تاء جمع المؤنث إعراب، والياء في جمع المذكر مختلفٌ فيها. قال الأخفش: هي دلالة على الإعراب، وهو اختيار أبي العباس. وقال سيبويه: هي حرف إعراب. وقال الجرمي: انقلابها إعراب. وقال الزبيدي: هي الإعراب. وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قول المؤلف في الحديث عن التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي: "...ومعنى قولنا تأنيث حقيقي: هو الذي يُنتِج، وهو تأنيث الحيوان. فأما إذا كان التأنيث حقيقياً، وكان واحداً فالأصح أن تؤنث الفعل كقولك: قامت المرأة، وشبهه، إلا أن تفصل من الاسم والفعل بكلام فيحسن التذكير، كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة. فلما فصل بين فعل المؤنث والاسم بكلام ذكر، وقال الشاعر:

إن امرأً غره منكن واحدة    بعدي وبعدي في الدنيا لمغرور<sup>(٢)</sup>

فذكر في التأنيث الحقيقي كما ترى، فقال: غره<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك إيراده الخلاف الواقع بين البصريين ولكوفيين في وزن كلمة "بينة" حيث قال: "قوله تعالى ﴿عَلَى يَمِينٍ مِّنْهُ﴾"<sup>(٤)</sup> قرأ أبو عمرو وابن كثير وحفص وحمزة (يَمِينٍ) على التوحيد. وقرأ الباقون (يَمِينَاتٍ) على الجمع. وهما قراءتان مختارتان؛ لأنَّ (بَيِّنَةً) وإن كانت موحدة - مؤذنة بالجمع. واختلف أهل العربية في وزن (بَيِّنَةً)، فمذهب أهل البصرة أنها بوزن (فَيْعَلَةٌ)، وهذا بناء يختص به المعتل عندهم، ولا يوجد في الصحيح مثله، فلما سبقت الياء الزائدة في (فَيْعَلَةٌ) - وهي

(١) المختار (٢٢٨٥/١).

(٢) من البسيط، لم أهد إلى قائله، وهو في: معاني القرآن للقرطبي (٣٠٨/٢)، والخصائص ٥٧٩. والإنصاف في مسائل الخلاف (١٧٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٣/٥)، والبحر المحيط (٤١٠/٢)، والدر المنصور (٤٣/٣).

(٣) المختار (٤٥١/١-٤٦).

(٤) سورة: فاطر، الآية: ٤٠.

ساكنة\_الياء التي بعدها، وهي عين الفعل، وهي مكسورة أُذْغِمَت الأولى في الثانية فصارت (بَيِّنَة) كما ترى.

فأما أهل الكوفة فوزنُ (بَيِّنَة) عندهم قبل الإدغام (فَعِيلَة)، التقدير: بَيِّنَة، فُقِلَت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكتان الألف المنقلبة من الياء، والياء المزيدة في (فَعِيلَة) فوجب قلب الألف ياءً، فاجتمعت ياءان ساكتتان، فأُذْغِمَت الأولى في الثانية. والمذهب هو الأول.<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الأمثلة المتناثرة في الكتاب وهي كثيرة جدا، وسيأتي الحديث عن المسائل النحوية، والتصريفية في مبحث مستقل إن شاء الله.

### **سابعاً: ذكر بعض المسائل الفقهية:**

من ذلك حديث المؤلف عن التقيّة عند تناوله لقول الله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً﴾<sup>(٢)</sup> حيث قال: "...فأما التقيّة فلا يصح إلا مع سلامة النية وخوف القتل، وذلك رخصة وتخفيف من الله تعالى يوضح ذلك ما ذكره الحسن وغيره أن مسيلمة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب النبي محمد صلى الله عليه وسلم فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسول الله، قال: نعم، قال: أو تشهد أني رسول الله، قال: نعم، فقال للآخر: أتشهد أن محمداً رسول الله، قال: نعم، نعم، نعم، ثلاثاً، قال: أو تشهد أني رسول الله، قال: إني أصم، فجعل يكرر عليه ذلك ثلاثاً، والرجل لا يزيده على ذلك، فأمر بضرب عنقه، فبلغ ذلك رسول الله فقال: أما هذا المقتول فإنه مضى على صدقه ونيته أخذ بفضيلته، وأما الآخر فإنه قبل رخصة الله تعالى ولا تبعة عليه. فبان أن التقيّة رخصة..."<sup>(٣)</sup>.

(١) المختار (٢/٧٢٦ - ٧٢٧).

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ٢٨.

(٣) المختار (١/١٤٦ - ١٤٧).

يضاف إلى ذلك حديثه عن بعض الأحكام الفقهية المترتبة على قراءة ما، كما في قوله: "...ولهذا قلنا: لا يجوز للرجل أن يطأ امرأته إذا ارتفع دمها من حيضها أو نفاسها حتى تغتسل بالماء إن كانت واجدة له أو تتيمم إن كانت عادمة له لوجوب استعمال القراءتين" (١).

وقوله: "وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في الملامسة، فذهب علي وابن عباس في جماعة من التابعين إلى أنه كناية عن الجماع. وذهب ابن مسعود و ابن عمر وتبعهما عليه كثير من التابعين أنه عموم في اللمس. والله أعلم بالصواب" (٢).

وقوله: "...ولا دليل في هذه القراءة على إسقاط وجوب غسل الرجلين؛ لأن العرب تقول: تمسحت للصلاة، تريد به الوضوء. وأخبرنا أبو الحسن المالكي قال: أخبرنا الكلابزي، قال: أخبرنا أبو حاتم قال: سمعت أبا زيد، وقد كان جالس الفقهاء وأهل العربية، وكان ثقة صدوقا وكان رئيسا في العلم سبعين سنة وأكثر، يقول: تقول العرب: تمسحت للصلاة، تعني به الوضوء" (٣).

### **ثامنا: التكرار، كتكرار التحليل، أو الاحتجاج أو إعراب بعض الآيات:**

إذا كان من طريقة المؤلف أن يعتمد على الإحالة على المواضع السابقة دون أن يعيد، أو يعيد بشكل مختصر مع الإشارة إلى أنه قد سبق الحديث عن مثل هذا، إذا كان هذا من منهج المؤلف إلا أنه في مواضع ليست بالقليلة كان يكرر بعض التوجيهات وبشكل مشابه لبعض التوجيهات السابقة، وهذا يعد نوعا من التكرار، إذ كان بإمكان الملف أن يشير إلى وجوه القراءات ثم يشير إلى أنه قد سبق الاحتجاج لمثله في مواضع سابقة.

(١) المختار (١/١٠٤).

(٢) المختار (١/٢٠٤).

(٣) المختار (١/٢٢٥).

فمن التكرار الذي وجد عند المؤلف قوله في توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي بضم الكاف. وقرأ الباقون بالفتحة. وفي ذلك ثلاثة أوجه لأهل العربية: أحدها: أن الكره بالفتح ما أكرهت عليه قهرا، ولكره ما كرهته. عن أبي عمرو. والثاني: أن الفتح المصدر، والضم الاسم، عن المبرد. والثالث: أنهما بمعنى واحد، وعليه كثير من أهل العلم باللغة: فَعَل، وفُعِل، كقولك: سَدَّ، وسُدَّ، وصَدَّ، وصُدَّ، ومثله كثير"<sup>(٢)</sup>. وكرر المؤلف التوجيه نفسه عند حديثه عن الآية ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾<sup>(٣)</sup>، حيث قال: "قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر (طوعا أو كرها) بالضم. وفتح الباقون. وفي ذلك وجهان: أحدهما: أن يكون الكره والكراه بمعنى واحد، كالمكث والمكث،، والضَّعْف والضَّعْف، وهو باب. والوجه الثاني: أن يكون الكره ما كرهه الإنسان، والكره ما أكره عليه. وفيه وجه ثالث: أن يكون الكره المصدر، والكره الاسم"<sup>(٤)</sup>. ثم أعاد تكرار ذلك وبالصورة نفسها مرة ثالثة<sup>(٥)</sup>، في سورة الأحقاف، في حديثه عن قوله تعالى ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا﴾<sup>(٦)</sup>. هذا أنموذج من تكراره في توجيهه القراءات. ومن ذلك تكراره توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾<sup>(٧)</sup> بالأسلوب نفسه حين تطرق للآية ٢٥٣، من السورة نفسها<sup>(٨)</sup>. وذلك دون أن يشير إلى أنه قد سبق توجيه مثله. ومن ذلك تكراره توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿قَالَ سَلِّمْ﴾<sup>(٩)</sup> من سورة هود<sup>(١٠)</sup>، في توجيهه للقراءة في قوله تعالى ﴿قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(١١)</sup> من سورة الذاريات<sup>(١٢)</sup>. وقد يكرر المؤلف الحديث عن بعض المسائل التي سبق وأن تحدث عنها كما في إشارته لخلاف العلماء في ياء جمع المذكر السالم هل هي إعراب أم دليل على الإعراب<sup>(١٣)</sup>.

(١) سورة: النساء، الآية: ١٩.

(٢) المختار (١٩٧/١).

(٣) سورة: التوبة، الآية: ٥٣.

(٤) المختار (٣٥٧/١).

(٥) المختار (٨٢٤/٢).

(٦) سورة: الأحقاف، الآية: ١٥.

(٧) سورة: البقرة، الآية: ٨٧.

(٨) انظر المختار (١١٣/١).

(٩) سورة: هود، الآية: ٦٩.

(١٠) انظر المختار (٣٩٩/١).

(١١) سورة: الذاريات، الآية: ٢٥.

(١٢) انظر المختار (٨٤٨/٢).

## الفصل الثالث

### الأصول التي اعتمد عليها المؤلف في توجيهه النحوي للقراءات

وفيه:

أولاً: السماع، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: القرآن الكريم وقراءاته.

الثاني: الحديث الشريف.

الثالث: كلام العرب:

١- النشر.

٢- الشعر.

ثانياً: القياس.

ثالثاً: الإجماع.

رابعاً: الاستصحاب.

خامساً: أدلة أخرى:

١- الاحتجاج برسم المصحف.

٢- الاحتجاج بالمشكلة وتوافق رؤوس الآي.

لقد اعتمد ابن إدريس في احتجاجة للقراءات الثمان على عدة أصول، بنى عليها احتجاجة، وتوجيهه للقراءة، ومن ثم اختياره للقراءة التي يراها مختارة؛ وهذه الأصول هي:

### أولاً: السماع:

والسماع كما ذكره السيوطي هو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر"<sup>(١)</sup>. فالسماع يشمل عدة أشياء، بينها السيوطي. وهي القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب شعره ونثره.

### أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

وهذا الأصل من أهم الأصول التي اعتمد عليها المؤلف في توجيه القراءات القرآنية، بل هو أهمها والمستفيض في الكتاب، فقد كان اعتماد المؤلف عليه أكثر من اعتماده على غيره من الأصول. وهذا يدل على احتفاء المؤلف بالشاهد القرآني؛ ومما يدل على عناية المؤلف بالنص القرآني أنه قال: "ولا يحل أن يحمل القرآن على الشاذ الضعيف؛ لأنه ليس بعد الضعف في ضرورة الشعر إلا الامتناع في فصيح الكلام، والقرآن لا ضرورة فيه"<sup>(٢)</sup>، فهو يتعد بالنص القرآني عن أن يحمل على مثل تلك الأساليب الضعيفة في اللغة. ويدل -أيضاً- على أهمية الشاهد القرآني لدى المؤلف:

أنه في مواضع كثيرة يقدم الدليل القرآني على غيره من أدلة الاحتجاج الأخرى...

من ذلك مثلاً قوله في توجيه قراءة ابن عامر بفتح النون وكسر السين في قول الحق ﷻ مَا

(١) الاقتراح ١٥٢.

(٢) المختار (١/٢٩٢).



نَنْسَخَ مِنْ عَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴿١﴾ ولقراءة ابن عامر وجهان... الثاني: معناه: ما نجعلها ذا نسخ. كقولك: أقبرت الرجل، أي جعلته ذا قبر. قال الله سبحانه (ثم أماته فأقبره) <sup>(٢)</sup> أي: جعله ذا قبر. ومنه ما روي أن قوما قالوا للحجاج: أقبرنا فلانا. أي ادفعه إلينا حتى نجعله ذا قبر <sup>(٣)</sup>. فقد قدم هنا الاحتجاج بالآية على الاحتجاج بنشر العرب.

وقوله في توجيه قراءة غير أهل الكوفة وابن عامر في قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنَشِّرُهَا﴾ <sup>(٤)</sup>: "وقرأ الباقر (نُشِرُهَا) براء، أي: نخيها، من قولهم: أنشر الله الموتى فنشروا. وشاهده من التنزيل ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُهُ﴾ <sup>(٥)</sup> قال الأعشى:

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيِّتًا إِلَى نَحْرِهَا      عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ  
حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا      يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

وأمثلة هذا كثيرة جدا في الكتاب <sup>(٨)</sup>، وكلها تدل على مدى اهتمام المؤلف بتقديم الشاهد القرآني على غيره.

وكذلك مما يؤيد اهتمامه بالشاهد القرآني أنه يحتج للقراءة بالقراءة، وهو هنا يجعل القراءة مما يحتج به ويحتج له. ومن أمثلة ذلك:

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢) سورة: عبس، الآية: ٢١.

(٣) المختار (١/٦٩-٧٠).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٥) سورة: عبس، الآية: ٢٢.

(٦) من السريع، للأعشى في ديوانه ٩٣، والبيت الأول في: تفسير الطبري (٢٤/١١٣)، وكتاب الصناعتين ٩٣، والدر المصون (١٠/٦٩١).

والثاني في: إيضاح شواهد الإيضاح ٧٠٢، وكلاهما في: مجاز القرآن (٢/٢٨٦)، وخزانة الأدب (٣/٣٩٩).

(٧) المختار (١/١١٦-١١٧).

(٨) انظر كذلك (١/١٢٤-١٢٥، ١٢٩، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٧٨، ٢٩٦، ٣٤١، ٣٩٢، ٤٠١، ٤٢٤-٤٢٥، ٤٣٥).

٦٢٠/٢، ٦٣٥-٦٣٦، ٦٥١، ٦٦٣.

قوله في قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(١)</sup>: "كسر الهمزة وشدد النون حمزة والكسائي. وفتح الهمزة وخفف النون ابن عامر. والباقون فتحوا الهمزة وشددوا النون. فالكسر على الابتداء، ويؤيدها ما روي عن عبد الله أنه كان يقرأ (وَهَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا)...<sup>(٢)</sup>".

وقوله: "قوله ﴿وَلَا أَصْغَرَ﴾ و ﴿وَلَا أَكْبَرَ﴾<sup>(٣)</sup> قرأ حمزة ويعقوب (ولا أصغر)، (ولا أكبر) بالرفع. وقرأ الباقر بفتح الراء في الحرفين. ففي الرفع وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع (من)، التقدير: وما يعزب عن ربك مثقال ذرة، ولا أصغر، ولا أكبر. وهذا كقوله (ما لكم من إله غيره)<sup>(٤)</sup> على قراءة من رفع، التقدير: ما لكم إله غيره...<sup>(٥)</sup>".

وفي الآية ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾<sup>(٦)</sup>: "قرأ أبو عمرو وحده (ما جئتم به السحر) على الاستفهام. وقرأ الباقر على الجر. فحجة من قرأ على الخبر ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه (ما جئتم به سحر)، وعن أبي رضي الله عنه (ما أئتم به سحر). فهاتان القراءتان حجة لمن قرأ على الخبر. والتقدير: الذي جئتم به السحر...<sup>(٧)</sup>". وهاتان قراءتان شاذتان، وقد أوردهما المؤلف رحمه الله كحجة لقراءة ليست بشاذة بل لقراءة الجمهور؛ وهذا على يدل على اهتمام المؤلف بالشاهد القرآني.

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٢) المختار (١/٢٩٧).

(٣) سورة: يونس، الآية: ٦١.

(٤) سورة: الأعراف، الآية: ٥٩.

(٥) المختار (١/٣٨٢).

(٦) سورة: يونس، الآية: ٨١.

(٧) المختار (١/٣٨٥).

## مجالات استشاده بالقرآن الكريم وقراءاته:

### أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم في المجال النحوي.

وكان استخدام المؤلف للشاهد القرآني في المجال النحوي أكثر من استخدامه في غيره من المجالات التالية. ومن الأمثلة على ذلك:

ما قاله في الآية: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل البصرة وابن كثير بالتاء. ومن بقي بالياء. فالتاء على لفظ التأنيث. والياء لشئتين: أحدهما: أَنَّ فِعْلَ الْمُؤْنِثِ إِذَا تَقَدَّمَ جَازَ لَكَ فِيهِ مَذْهَبَانِ: الْيَاءُ وَالتَّاءُ، وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِهَمَا فِي مَوَاضِعَ. وَالثَّانِي: أَنَّ التَّأْنِيثَ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَقِيقِيًّا حَسَنَتِ الْيَاءُ فِي فِعْلِهِ. فَالْشَّفَاعَةُ بِمَعْنَى: التَّشْفِيعِ، فَلِهَذَا جَازَ بِالْيَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾<sup>(٢)</sup> لَأَنَّ الصَّيْحَةَ بِمَعْنَى الصِّيَاحِ<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قوله: "وقوله ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٤)</sup> فيه وجهان: أحدهما: ولكن البار من آمن بالله، فأقام المصدر مقام الصفة اتساعاً، كما أقيمت الصفة مقام المصدر على أحد الأقوال في قوله ﴿وَلَا نَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> أي خيانة. والثاني: أن يكون المعنى: ولكن البرُّ بُرٌّ من آمن، فحذف الأول وهو المضاف إيجازاً، وأقام الثاني مقامه، وهو المضاف إليه. وعلى هذا قوله تعالى ﴿وَسَّأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾<sup>(٦)</sup> يريد أهل القرية<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٤٨.

(٢) سورة: هود، الآية: ٦٧.

(٣) المختار (٤٥/١).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ١٧٧.

(٥) سورة: المائدة، الآية: ١٣.

(٦) سورة: يوسف، الآية: ٨٢.

(٧) المختار (٩٠/١).

ومن ذلك أيضا قوله في الآية ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ حفص عن عاصم وابن عامر بالياء. وقرأ الباقون بالنون. وجزم الراء حمزة والكسائي ونافع. فالياء على معنى: وَيُكَفِّرُ الله عنكم سيئاتكم. والنون بمعنى: ونكفر نحن عنكم. فأما الرفع فعلى العطف على ما بعد الفاء وأما الجزم فعلى موضع الفاء جوابا للمجازاة. وهذا مقل قراءة من قرأ ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ﴾<sup>(٢)</sup> جزم (وأكن) بالعطف على موضع الفاء"<sup>(٣)</sup>.

### ثانيا: إيراد الآية القرآنية كدليل، أو حجة لقراءة قارئ:

من ذلك قوله في الآية الحادية والخمسين من سورة البقرة ﴿وَعَدْنَا﴾ "فقرأ أهل البصرة بغير ألف. والباقون بألف. واختيار أهل المعاني (وعدنا) بغير ألف في كل القرآن. ودليله من التنزيل ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>...."<sup>(٦)</sup>.  
وقوله في قراءة يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين في قوله عز وجل ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٧)</sup>... وقراءة يعقوب حسنة أيضا، ودليلها من التنزيل إجماعهم على نصب قوله ﴿فَلَا صَرِيحٌ لَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>...."<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) سورة: المنافقون، الآية: ١٠.

(٣) المختار (١٢٣/١). وانظر كذلك (١٥٢/١)، ١٨١، ٢٤٩، ٣٢٩، ٣٤١، ٣٨٤، ٤٢١، ٤٤٣، ٥١١، ٥٢٤،

٥٧٤، ٥٩١/٢، ٦١٥، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٦٣، ٦٨٥، ٦٨٨.

(٤) سورة: طه، الآية: ٨٦.

(٥) سورة: الأنفال، الآية: ٧.

(٦) المختار (٤٦/١).

(٧) سورة: البقرة، الآية: ٣٨.

(٨) سورة: يس، الآية: ٤٣.

(٩) المختار (٥١/١).

وقوله: "قوله تعالى ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> بالتاء قرأت الجماعة، إلا ابن كثير فإنه قرأها بالياء. فحجة من قرأ بالتاء قوله ﴿أَفَنظْمُونَ﴾ ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ وحجة ابن كثير ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ وقوله ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿يَعْلَمُونَ﴾. ويحسن التاء قوله ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾...<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً: إيراد الآية الكريمة كدليل على صحة اختياره قراءة على أخرى:

من ذلك قوله في الآية الثامنة والخمسين من سورة البقرة ﴿تَنْفِرَ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> "قرأ نافع بالياء مضمومة... وقرأها ابن عامر بالتاء مضمومة... وقرأها الباقون بالنون. وهذه القراءة أحسن لقوله ﴿وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٤) (٥)</sup>.

وقوله في الآية ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾<sup>(٦)</sup> "قرأ حمزة والكسائي (الرِّيح) موحدة. والباقون على الجمع. والجمع الاختيار؛ لقوله (وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ)؛ لأن تصريفها معناه على ما قال كثير من أهل العلم: تصريفها شمالاً وجنوباً وصبا ودبوراً"<sup>(٧)</sup>.

وقوله في قول الحق تبارك وتعالى ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>: "هكذا قرأت الجماعة، إلا ابن

(١) سورة: البقرة، الآية: ٤٧.

(٢) المختار (٥٧/١). وانظر كذلك (٦٤/١)، ٧٨، ١٠٧، ١١٦، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٦، ٢٤٨، ٣٧٢، ٤٤٣، ٤٥٩، ٤٧٥، ٥٨٣، ٦١١/٢، ٦١٣، ٦٣٨، ٦٥٨، ٦٦٥، ٦٧٧، ٦٨٧.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٥٨.

(٤) من نفس الآية.

(٥) المختار (٥٢/١).

(٦) سورة: البقرة، الآية: ١٦٤.

(٧) المختار (٨٣/١).

(٨) سورة: الأعراف، الآية: ١٤١.

عامر فإنه قرأ (أَنْجَاكُمْ) يعني: الله سبحانه. والقراءة المختارة (أَنْجَيْنَكُمْ) لقوله سبحانه ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ﴿<sup>(١)</sup>... ﴿<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: الاستشهاد بالآية القرآنية في المجال التصريفي:

وهذا المجال أقل من غيره بل ربما كان الأقل على الإطلاق، فجاء استخدام المؤلف للآيات القرآنية عند حديثه عن المجال التصريفي قليلاً جداً. ومن أمثلة ذلك:

قوله في الآيتين الحادية والستين والحادية والتسعين من سورة البقرة ﴿الَّذِينَ﴾ و﴿أَنْبِيَاءَ﴾: "ترك همزه جميعهم في كل القرآن، إلا ما روي عن نافع؛ فإنه كان يهزم هذا الباب إلا في حرفين ففي سورة الأحزاب. فأما الهمز فعلى الأصل؛ لأن النبوة والنبي والأنبياء مشتقة من أنبأت، أي: أخبرت. قال الله تعالى ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ <sup>(٣)</sup> أي: من أخبرك... ﴿<sup>(٤)</sup>.

وقوله في توجيه قراءة ابن عامر بفتح النون وكسر السين في قول الحق ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ <sup>(٥)</sup> ولقراءة ابن عامر وجهان... الثاني: معناه: ما نجعلها ذا نسخ. كقولك: أقبرت الرجل، أي جعلته ذا قبر. قال الله سبحانه ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ، فَأَقْبَرَهُ﴾ <sup>(٦)</sup> أي: جعله ذا قبر. <sup>(٧)</sup>.

وكقوله في توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ <sup>(٨)</sup>: "...وأما (مُهْلِك) فمصدر أُهْلِكُوا

(١) سورة: الأعراف، الآية ١٤٢.

(٢) المختار (١/٣٢٣). وانظر كذلك (١/١٢٥، ١٤٩، ١٥٧، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٦١، ٣٧٣).

(٣) سورة: التحريم، الآية: ٣.

(٤) المختار (١/٥٣).

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٦) سورة: عبس، الآية: ٢١.

(٧) المختار (١/٦٩-٧٠).

(٨) سورة: الكهف، الآية: ٥٩.

مُهْلِكًا كَأَدْخِلُوا مُدْخَلًا وَأُخْرِجُوا مُخْرَجًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

## خامساً: إيراد الآية أو القراءة دليلاً لأحد العلماء في توجيهه أو اختياره: قراءة:

وهذا النوع يختلف عن إيراد الآية دليلاً على صحة توجيهه، كما سبق ذكره، لأنه هنا ينقل الآية على أنها دليل استدلال به من قال بذلك الوجه من وجوه الاحتجاج، ومن هنا قد يوافق المؤلف على هذا وقد يخالفه وقد يسكت عنه فلا يبين رأيه. ومن ذلك على سبيل المثال:

قوله في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير بغير همز في قوله عز وجل ﴿تُنْسِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> ولها ثلاثة أوجه: أحدها: من النسيان، وهذا الوجه وإن كان قد ذكر فبعيد، واستشهد من قال بهذا القول بقوله سبحانه ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>...

وقوله في بيان معنى الخوف في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> "واختلف الناس في معنى الخوف هاهنا، فقال أبو عبيدة: معناه إلا أن يوقنا. وقال الفراء: معناه إلا أن يظننا؛ لأن في قراءة أبي (إلا أن يظننا)..."<sup>(٧)</sup>.

وقوله نقلاً عن أبي عمرو في اختياره قراءة الجمع في قوله تعالى ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾<sup>(٨)</sup>:

(١) سورة: الإسراء، الآية: ٨٠.

(٢) المختار (١/٥٠٢). وانظر كذلك (٢١٥، ٢١٦، ٢٤١، ٢/٦٥٤).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١٠٦.

(٤) سورة: الأعلى، الآية: ٦، ٧.

(٥) المختار (١/٧١).

(٦) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٧) المختار (١/١٠٤).

(٨) سورة: الأنعام، الآية: ١١٥.

"قال أبو عمرو: وإنما اخترت الجمع لقوله ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾، وكلا القراءتين جيدة. والاختيار الجمع لما ذكره أبو عمرو، ولأن أهل الحجاز والشام عليه"<sup>(١)</sup>.

### سادسا: استعماله للشاهد القرآني في مجال التفسير:

من ذلك قوله: "ومعنى قوله ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾"<sup>(٢)</sup>: نؤخرها، من قولك: نسأ الله في أجلك، أي: أخره، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾"<sup>(٣)</sup> "<sup>(٤)</sup>.  
وقوله في بيان معنى قول الحق تبارك وتعالى ﴿وَلَا تُسَلِّ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾"<sup>(٥)</sup>: "فأما المعنى ففيه أن الله تعالى قصد تسليته النبي صلى الله عليه وسلم عن كفر من كفر من قومه، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾"<sup>(٦)</sup> وإلى قوله ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾"<sup>(٧)</sup> ومثله كثير"<sup>(٨)</sup>.

### سابعا: استعماله للشاهد القرآني في التوجيه اللغوي للقراءة:

من ذلك على سبيل المثال قوله في قول الحق ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾"<sup>(٩)</sup>: "قرأ أهل الكوفة وابن عامر (نُنْشِزُهَا) بالزاي، أي نرفع بعضها إلى بعض ونشخصها، من

(١) المختار (٢٨٣/١). وانظر كذلك (١٤٤/١)، ١٥٧، ١٩٠، ٢٥٢، ٢٧٨، ٣١١، ٥٤٩.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٠٦. في قراءة أبي عمرو وابن كثير بالهمز.

(٣) سورة: التوبة، الآية: ٣٧.

(٤) المختار (٧٠/١).

(٥) سورة: القرة، الآية: ١١٩.

(٦) سورة: القصص، الآية: ٥٦.

(٧) سورة: النحل، الآية: ٨٢.

(٨) المختار (٧٤/١). وانظر كذلك (١٣٩/١)، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٩، ٢٣٥، ٤٢٩، ٤٦٦، ٥٥٥، ٥٨٢، ٦١٨/٢.

(٩) سورة: البقرة، الآية: ٢٥٩.



قوله سبحانه ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾<sup>(١)</sup>، ومنه أخذ نشور المرأة. وأصل هذا كله: النشز والنشز...<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله في الآية ﴿فَأَذْنُوبًا يَحْرَبُ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة (فأذنوا) ممدودة، على معنى فأذنوا غيركم، من قولك: أذنت الرجل أذنته إيذانا إذا أعلمته. ومنه قوله ﴿وَأَذْنٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٤)</sup> أي: وإعلام...<sup>(٥)</sup>.

تلك كانت أهم المجالات التي استعمل فيها ابن إدريس الشاهد القرآني في كتابه. والخلاصة في هذا أن استعماله للشاهد القرآني كان في المجال النحوي أكثر منه من غيره.

وأما عن موقف المؤلف من الشاهد القرآني ومدى قبوله له أو رفضه فيما إذا خالف قياسا أو قاعدة نحوية أو صرفية فسيأتي الحديث عن هذا في فصل مستقل عن موقف المؤلف من القراءات والقراء إن شاء الله.

(١) سورة: المجادلة، الآية: ١١.

(٢) المختار (١١٦/١).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٧٩.

(٤) سورة: التوبة، الآية: ٣.

(٥) المختار (١٢٤/١). وانظر كذلك (١٦٨/١)، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٤، ٣١٠، ٣١٢، ٣٣٥، ٣٧٨، ٣٩٢،

٤٠١، ٤٣٥، ٤٨٠، ٦٠٦/٢، ٦٤٠.

## ثانياً: الحديث الشريف.

حديث النبي صلى الله عليه وسلم كما في المعجم الوسيط: "وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم و(في اصطلاح المحدثين) قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم... و علم الحديث علم يعرف به أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله"<sup>(١)</sup>.  
أو هو: "ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة"<sup>(٢)</sup>.

## الحديث الشريف والدرس النحوي:

إذا كان علماء اللغة العربية قد جعلوا القرآن الكريم وكلام العرب حجة في قواعدهم النحوية والصرفية والبلاغية فإن حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم ، فليس هناك أحد أفصح قولاً، وأبين كلاماً، وأعلى بلاغة من النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فقد وصف الجاحظ كلام الرسول الكريم فقال: "هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وَجَلَّ عن الصنعة، وَنَزَّ عن التكلف، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أهل التقعيد، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصود في موضع القصر... ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وَشُدَّ بالتأييد، وَيُسَّر بالتوفيق، ثم لم يسمع الناس كلاماً قطُّ أعم نفعاً، ولا أَقْصَدَ لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أَكْرَمَ مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخزجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين عن فحواه من كلامه - صلى الله عليه وسلم -"<sup>(٣)</sup>. ويقول الشيخ سعيد الأفغاني: "...إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعلى في النفس ولا أصح لفظاً ولا أقوم

(١) المعجم الوسيط (باب الحاء) (١/١٦٠).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٦/١).

(٣) البيان والتبيين (١٠/١١-١٠).

معنى" (١).

لهذا فقد جعل النحاة كلام النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً من أصول النحو العربي، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي عنه صلى الله عليه وسلم (٢). وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وكلامه لا يعلى عليه فصاحة وبلاغة بعد كلام الله عز وجل. فكان من الواجب أن يلي القرآن الكريم منزلة من حيث الاستشهاد به في بناء القواعد النحوية واللغوية. ولكن علماء المرحلة الأولى سكتوا عن الاستدلال بالحديث، لم يشذ منهم أحد؛ لأنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي (٣). وقد قسم الباحثون والدارسون مواقف النحاة على مر العصور من الاستشهاد بالحديث النبوي على أربعة أقسام:

**الأول:** قسم لم يحتجوا بالحديث مطلقاً ولم يبينوا موقفهم منه ويمثل هذا الفريق أئمة النحاة: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير.

**الثاني:** قسم احتج بالحديث مطلقاً من غير التطرق لمواقف القدامى منه، وهم في مجملهم من النحاة المتأخرين، ومن هؤلاء ابن خروف، وابن مالك، ورضي الدين الاسترابادي، وابن هشام الأنصاري.

**الثالث:** قسم تابع الفريق الأول في عدم الاحتجاج بالحديث، وبرروا لهم عدم احتجاجهم به، وانتقدوا الفريق الثاني، ومنهم أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي.

**قسم رابع:** اتخذوا موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً وبين المجوزين مطلقاً، متخذين من الحديث الشريف حجة بشروط منهم الشاطبي.

(١) في أصول النحو العربي ٤٦.

(٢) انظر الاقتراح ١٥٧.

(٣) الحديث النبوي في النحو العربي ١٠١-١٠٢.

وللفريق الثالث أدلته في رد الحديث، وللفريق الثاني مبرراتهم في الاحتجاج بالحديث وردودهم على الفريق الثالث. ولكل حججه وأدلته، وهذه من القضايا التي درست بشكل واسع في النحو، فلا حاجة للإشارة إليها هاهنا.

## إبن كثير والحديث النبوي

كان اعتماد المؤلف على الحديث الشريف بشكل عام قليل جداً، فالأحاديث الواردة في الكتاب لم تتجاوز في مجملها ثلاثين حديثاً. والحق أن المؤلف في هذا قد أقلَّ في الإفادة من الحديث في هذا المجال بشكل عام سواء في مجال الاحتجاج للقراءة أو في المجال النحوي أو الصرفي أو غيره.

ومع هذا فإن المؤلف قد أولى الكثير من الأحاديث التي أوردها عناية واهتماماً، وخاصة أنه في كثير من المواضع يبني اختياره للقراءة بناءً على موافقة حديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ يوضح ذلك هذه الأمثلة:

قوله في قوله تعالى ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾<sup>(١)</sup>: "فتح السين في جميع القرآن عاصم وابن عامر وحزمة. وكسر الباقون السين. وهما لغتان مشهورتان، إلا أن الكسر الاختيار؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم روي عنه نصاً أنه قال: (لا تحسبن أنا ذبحناها من أجلك)<sup>(٢)</sup> في حديث مشهور"<sup>(٣)</sup>. فالمؤلف هنا اختار تلك القراءة التي أيدها هذا الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنص. وكأنه بقوله "نصاً" يؤكد قوة حجته في اختياره لهذه القراءة على تلك، وكأنه أيضاً يشير إلى أنه إذا ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنص فإن

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٧٣.

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد (٢١١/٤) برقم ١٧٨٧٩، والمستدرک (٢٥٣/٢) برقم ٢٩١٤، والمعجم الكبير (٢١٧/١٩) برقم ٤٨٣.

(٣) المختار (١٢٤/١).

ذلك موضع حجة قوية وأن ما ورد عن النبي بالنص فإنه يحتج به. وهذا يقودنا إلى أمر مهم وهو أن المؤلف يفرق بين ما روي بالنص وما روي بالمعنى. فالأول هو المقدم في هذا المجال.

ومن الأمثلة التي بنى فيها المؤلف اختياره للقراءة على حديث نبوي قوله: "واختلفوا في قوله تعالى ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾<sup>(١)</sup> فقرأ حمزة والكسائي (فَتَبَيَّنُوا) بالتاء، ومثله في الحجرات. وقرأ الباقون (فَتَبَيَّنُوا) من البيان. والمعنيان متقاربان: تبينت وثبتت، غير أن التبيين أولى لثلاثة أشياء: أحدها: ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (التبين من الله فتبينوا)<sup>(٢)</sup>...<sup>(٣)</sup>.

وقوله في قول الحق تبارك وتعالى ﴿مَنْ ضَعُفَ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة بفتح الضاد. وقرأ الباقون بضمهما. وكذلك قرأتُ لحفص من طريق الأشناني. وهما لغتان بمعنى واحد: ضَعُفَ وُضِعِفَ، غير أن الاختيار الضم؛ لأنه لغة النبي صلى الله عليه وسلم. روى ذلك العوفي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا سيما مع كثرة من عليها من الأئمة"<sup>(٥)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿فَشَدْرِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾<sup>(٦)</sup>: "قرأ نافع وعاصم وحمزة (شُرْبَ الْهَيْمِ) بضم الشين. وفتحها الباقون. وهما لغتان عند بعض أهل اللغة: شُرْبٌ وشُرْبٌ، مثل: ضَعُفٌ وُضِعِفٌ. وقال بعضهم: الشَّرْبُ بالفتح: على أصل المصدر، والشُّرْبُ بالضم: اسمٌ استعمل مصدرًا. وهما قراءتان جيدتان، غير أن المختار منهما الفتح؛ لأن ابن عمر رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولأنها أكثر في القراءة"<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: النساء، الآية: ٩٤.

(٢) الحديث بألفاظ مختلفة ومتقاربة في: مسند أبي يعلى (٢٤٧/٧) برقم ٤٢٥٦، وغريب الحديث (٣٢/٢)، وحجة القراءات ٢٠٩، وشرح السنة (١٧٦/١٣).

(٣) المختار (٢٠٩/١).

(٤) سورة: الروم، الآية: ٥٤.

(٥) المختار (٦٨١/٢ - ٦٨٢).

(٦) سورة: الواقعة، الآية: ٥٥.

(٧) المختار (٨٧٥/٢ - ٨٧٦).

وأشير هنا إلى أن المؤلف في أكثر استشهاده بالحديث الشريف كان يورده دليلاً أو حجة لقراءة من القراءات، من أمثلة ذلك:

قوله في الآية ﴿سَلَفًا﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي (سَلَفًا) بضم السين واللام. وقرأ الباقر (سَلَفًا) بفتح السين واللام.... والقراءتان جيدتان. وحجة من قرأ (سَلَفًا) بفتح السين ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للصبي الميت: (الحق بالسلف الصالح عثمان بن مظعون)<sup>(٢)</sup>... "<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قوله في الآية ﴿مُسَوِّمِينَ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ أهل البصرة وابن كثير وعاصم بكسر الواو. وفتحها الباقر، فأما الكسر فلأنهم سوموا أنفسهم، والتسويم: العلامة، من قوله تعالى ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> ويشهد لهذه القراءة ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر لأصحابه: "تسوموا فإن الملائكة قد تسومت"<sup>(٦)</sup>.

وقد تنوعت أغراض المؤلف من إيراد الأحاديث في كتابه، ولعلنا أن نتعرف إلى المجالات التي أورد فيها المؤلف تلك الأحاديث وهي:

### أولاً: المجال اللغوي:

كان اعتماد المؤلف على الحديث الشريف في غالبه قائماً على الجانب اللغوي، إذ اعتمد عليه في تفسير الألفاظ اللغوية وما أشكل من المفردات القرآنية، واستشهد به على بعض المسائل اللغوية.

(١) سورة: الزخرف، الآية: ٥٦.

(٢) الحديث في: مسند الإمام أحمد (٢٣٧/١) برقم ٢١٢٧، والمعجم الأوسط (٤١/٦) برقم ٥٧٣٦.

(٣) المختار (٨٠٥/٢-٨٠٦).

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ١٢٥.

(٥) سورة: الفتح، الآية: ٢٩.

(٦) الحديث في: مصنف أبي شيبة (٢٦١/١٢)، وتهذيب الآثار (الجزء المفقود) ٥٥٨.

من ذلك قوله في بيان معنى ﴿مُسَوِّمِينَ﴾<sup>(١)</sup>:...والثاني: أن يكون معناه: مرسلين خيلهم، من قولك: أسمت الإبل، إذا أرسلتها ترعى. وأسمت فرسي وخيلي، إذا فعلت بها ذلك. ومنه قوله عليه السلام (في السائمة الزكاة)<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وقوله في سورة الأعراف ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ الكسائي (نعم) بكسر العين في جميع القرآن. وقرأ الباقر بفتحها. وهما لغتان مشهورتان. واحتج من اختار الكسر بما روي أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أنت الذي تزعم أنك نبي؟ قال: نَعَمْ"<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

وقوله في قراءة يعقوب في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾<sup>(٧)</sup>: "...قرأ يعقوب (المُعَذِّرُونَ) بتخفيف الذال وإسكان العين... فأما قراءة يعقوب فمن أعذَرَ الرجل إعداراً، إذا بالغ في العذر. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (من عمره الله ستين فقد أعذر إليه)<sup>(٨)</sup> أي: فقد بالغ في العذر إليه"<sup>(٩)</sup>.

وقوله في توجيه قراءة الجماعة بفتح الراء وتخفيفها في قوله تعالى ﴿مُفْرَطُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>: "...وأما قراءة الجماعة فلها تأويلان: أحدهما: مَعَجَّلُونَ مُقَدَّمُونَ إلى النار، من قولهم: فَرَطَ مني قولٌ،

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١٢٥.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقريب منه في: شرح الكوكب المنير (٥٥٤/٢) بلفظ (في الغنم السائمة الزكاة)، والفتاوى الكبرى (٣١٥/٤).

(٣) المختار (١٦٩/١).

(٤) سورة: الأعراف، الآية: ٤٤.

(٥) الحديث في: مسند أبي يعلى (٢٢٩/١٢) برقم ٦٨٣٩، وحجة القراءات ٢٨٣، والدر المنثور (٤٢٦/٨).

(٦) المختار (٣٠٨/١).

(٧) سورة: التوبة، الآية: ٩٠.

(٨) الحديث في: مسند الإمام أحمد (٤١٧/٢) برقم ٩٣٨٣، وصحيح ابن حبان (٢٤٥/٧) برقم ٢٩٧٩، والسنن

الكبرى (٣٩٥/١٠) برقم ١١٨٢٢.

(٩) المختار (٣٦٠/١).

(١٠) سورة: النحل، الآية: ٦٢.

أي: تقدم. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم (أنا قَرَطُكُمْ على الحوض) <sup>(١)</sup> أي: متقدمكم <sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: مجال التفسير وأسباب النزول:

واستخدامه للحديث في هذا المجال قليل جداً. ومن أمثلة ذلك:

قوله: "فأما قوله تعالى ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ <sup>(٣)</sup> ففيه قولان: أحدهما: أنه لا شك ولا وراء أن الحج في ذي الحجة، وإنما ورد ذلك على سبب، وهو أن أهل الجاهلية كانوا ينسئون الحج في سنة يوقعونه في غير أشهر الحج لما يقصدونه من الغارات والأخذ بالثأر، فلما كان في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وقع الحج في وقته المجمعول له، وهو في ذي الحجة، ولذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض) <sup>(٤)</sup>... <sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله في الآية ﴿وَلَا تُشْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ <sup>(٦)</sup>: "أكثر القراء على رفع اللام على معنى الخبر. وقرأ نافع ويعقوب بجزم اللام على النهي. ولهذه القراءة تأويلان: أحدهما: ما ذكر عن محمد بن كعب القرظي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما فَعَلَ أبواي) <sup>(٧)</sup> فأنزل الله تعالى ﴿وَلَا تُشْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ <sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥٦/٤) برقم ٦٥٧٥، ومسلم (٦٥/٧) برقم ٦١٠٦. وأحمد في المسند (٢٥٧/١) برقم ٢٣٢٧.

(٢) المختار (٤٦٢/١).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤) أخرجه البخاري (٩٨٧/٢) برقم ٣١٩٧، ومسلم (١٠٧/٥) برقم ٤٤٧٧، وأحمد في مسنده (٣٧/٥) برقم ٢٠٤٠٢،

والنسائي في السنن الكبرى (٢٣٣/٤) برقم ٤٢٠١.

(٥) المختار (٩٧/١).

(٦) سورة: البقرة، الآية: ١١٩.

(٧) الحديث في: تفسير الطبري (٤٨١/٢)، والمحرر الوجيز (٢٠٣/١)، والبحر المحيط (٥٣٨/١).

(٨) الكتاب المختار (٨٣/١).



### ثالثاً: المجال التصريفي:

واستخدامه للحديث في المجال التصريفي نادر ولم أقف فيه إلا على موضع واحد هو قوله في قراءة الجمهور بالهمز في قوله تعالى ﴿أَقْنَبْتُ﴾<sup>(١)</sup>: "وأما الهمز فحسن جيد؛ لأن الواو إذا كانت ضممتها لازمة كان همزها جيد... وجاء في الحديث (في الأداف الدية)<sup>(٢)</sup> والأداف: الذكر، وإنما سمي أدافاً لقطره. يقال: ودفت الشحمة، إذا قطر دسمها. فأصل الهمز في الأداف الواو، ولكنها همزت لما كانت ضممتها لازمة، وهذا باب معروف"<sup>(٣)</sup>.

وذكر المؤلف حديثاً واحداً في مسألة شرعية هي التقية<sup>(٤)</sup>.

ومن الملاحظ هنا أن المؤلف لم يذكر حديثاً واحداً في المجال النحوي، وهو وإن لم يصرح بموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف في المجالين النحوي والصرفي فإنه من الممكن القول بأن المؤلف قد سار وفق ذلك المنهج الذي رسمه النحاة المتقدمون من عدم الإفادة منه في هذين المجالين، وهذا حكم ضني، لأنه لم يصرح بموقفه في ذلك، وهذا ما فعله العلماء المتقدمون الذين لم يصرحوا بموقفهم من الاستشهاد بالحديث، وإنما اكتفوا بعدم الاستشهاد به. وفي عدم استشهادهم بالحديث مدخل يؤخذ عليه، ومبرر يسوغ له ذلك، أما المدخل فهو أن الحديث الشريف في العصر الذي عاش فيه المؤلف قد خدم إلى حد كبير فليس هناك صعوبة في تناوله، فكتب الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها قد ألقت وصنفت. ومن جانب آخر فإن المؤلف قد تأثر بمن سبقه من النحاة في الإحجام عن الاعتماد على الحديث الشريف في الدرس النحوي، وعدم اتخاذه أصلاً رئيسياً من أصول الاستشهاد؛ فجاء المؤلف في هذا وسار وفق التيار المتعارف عليه آن ذاك.

(١) سورة: المرسلات، الآية: ١١.

(٢) سبق ترجمته.

(٣) المختار (٩٤١/٢).

(٤) انظر المختار (١٤٧/١).

## المبحث الثالث

### كلام العرب

يعد كلام العرب شعره ونثره من أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة في تأسيس علم النحو العربي. فقد رحل النحاة الأوائل إلى البوادي لتلقي اللغة من البداءة الأعراب، وعرف بذلك عدد من علماء اللغة كأبي عمرو بن العلاء، والخليل والمفضل والكسائي والفراء وغيرهم. وأخذوا كذلك من الأعراب الوافدين إلى أسواق العرب آنذاك "المريد" و"كناسة".

ويرادف مصطلح "كلام العرب" مصطلح "السماع" تماماً، وقد عُرِّف السماع بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة"<sup>(١)</sup>، أو أنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشَمَلَ كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ. وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً"<sup>(٢)</sup>.

وقد وضع العلماء بعد ذلك قواعد وشروطاً للسماع؛ فالنحاة يحتجون بكلام العرب شعره ونثره قبل البعثة وأثناء البعثة وبعدها إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين. فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، لا يفرقون في ذلك بين امرئ القيس وإبراهيم بن هرمة. وهم يعدون ابن هرمة (١٧٦هـ) آخر من يحتج بشعره بالنسبة للحضر، وبشارا (١٦٧هـ) أول من لا يحتج بشعره من الشعراء. وبالنسبة للبادية فإن منتصف القرن الرابع أو ريعه الأخير هو آخر زمن الاحتجاج بلغة أبنائها، وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع، حيث ذكر أن لغة البادية قد أصابها الاختلال

(١) الإعراب في جدل الإعراب ٤٥. ولمع الأدلة في أصول النحو ٨١.

(٢) الاقتراح في علم أصول ٤٨.

والفساد، وأنه ينبغي التوقف عن الاحتجاج بها<sup>(١)</sup>.

وقد حدد النحاة - كذلك - القبائل التي يأخذون عنها، ويسمعون منها، فأخذوا عن القبائل الموغلة في الصحراء، المتعمقة في البداوة، وأقاموا قواعدهم على الأشهر والأكثر. من كلامهم، وأهملوا ما عداه مهما كان فصيحاً.

ومن هذا نلاحظ أن العلماء وضعوا "معايير زمانية ومكانية للذين يؤخذ عنهم ويستشهد بكلامهم. يقول أبو عمرو بن العلاء: "لا أقول قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية" يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل تميم وأسد، وبعض قبائل قيس، بل كان عثمان - رضي الله عنه - يقول: "لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف"<sup>(٢)</sup>.

### أولاً: كلام العرب المنشور، ولغاتهم.

يعد كلام العرب من الأقوال والأمثال مصدراً من مصادر السماع يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"<sup>(٣)</sup>، شأنه في ذلك شأن أشعارهم وأرجازهم.

والمقصود بالنثر في الاحتجاج النحوي هو "لغة الحديث المستعملة في التخاطب، وهي اللغة الدارجة المستعملة في البوادي، أو في المدن طوال عصور الفصحاة، كما تشمل لغة الأمثال"<sup>(٤)</sup>.

وقد كان المؤلف حفيماً بكلام العرب والاستشهاد به في مجال توجيه القراءات القرآنية. ويمكن هنا أن نقسم كلام العرب المنشور بشكل عام إلى قسمين:

أولاً: الأمثال والأقوال. ثانياً: لغات العرب.

(١) ينظر: عصور الاحتجاج ٢٠٣، والاحتجاج بالشعر في اللغة ٨٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤١/٨، وفي أصول النحو ٢٤.

(٣) الإصباح في شرح الاقتراح ص ٩٠.

(٤) القياس في النحو العربي ص ١١٥.

## أولاً: الأمثال والأقوال.

يعرف المثل بأنه "قول مركب مشهور شُبِّهَ مضربه بمورده"<sup>(١)</sup>. وقد كان اعتماد المؤلف على أمثال العرب قليلاً جداً، بل كان نادراً جداً. إذا ما قيس بما في الكتاب من أقوال العرب السائرة، فلم أقف إلا على مثلين أوردهما المؤلف في الكتاب. فقد كان اعتماده على كلام العرب السائر الذي أثر عنهم وتكلموا به دون أن ينضوي تحت أمثالهم أكثر من اعتماده على الأمثال. وتفسير هذا أن تلك الأقوال المنشورة التي استشهد بها المؤلف في ثنايا احتجاجه للقراءات هي في سوادها الأعظم عبارة عن جمل كلامية قالتها العرب في مخاطباتها فنقلها الرواة دون أن تنضوي تحت ما عرف عن العرب بالأمثال، فكانت أمثال العرب في الكتاب أقل من كلامهم السائر.

وقد كان اعتماده على كلام العرب ولغاتهم أمراً بارزاً في الكتاب فهو يوجه القراءة بكونها لغة من لغات العرب مثلاً، أو كون القراءة موافقة لماثور عن كلامهم العرب، وهو بهذا يعتمد على لغة العرب اعتماداً واضحاً في مجال الاحتجاج للقراءات.

وقد كان من أسلوب المؤلف أن يحتج بكلام العرب على صورة قاعدة تتسع لتشمل كل ما أثر عن العرب في هذا الأسلوب أو ذلك، كأن يقول: "لأن من كلام العرب أن يحذفوا أو يرفعوا أو.... والعرب تنصب كذا والعرب تفعل كذا... ومن أمثلة ذلك قوله- في قوله تعالى ﴿سَيِّئًا﴾<sup>(٢)</sup>:- "قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو (سَيِّئًا) بكسر السين. وقرأ الباقيون بفتحها على زنة حمراء، وصَفراء وصَحراء، فلم يصرف لألف التأنيث. فأما (سَيِّئًا) بالكسر فأكثر كلام العرب صرف هذا المثل، كقولك: عِلْبَاء، وَجِرْبَاء، غير أنه لم يُصْرَف (سَيِّئًا)؛ لأنه

(١) شرح شذور الذهب (٢/٤٢٠).

(٢) سورة: المؤمنون، الآية: ٢٠.

اسم للبقعة، فاجتمع فيه التأنيث والتعريف فمنع الصرف لحصول العلتين فيه" (١).

فالمؤلف قد احتج للقراءة بقاعدة عامة تصف أسلوباً من أساليب العرب في كلامهم، وهو

أن الأكثر في كلام العرب في مثل هذا أن يكون مصروفاً، فهذه قاعدة من كلام العرب.

ومن أمثلة ذلك قوله: "وإنما قال ﴿صَلِّحاً﴾ (٢) وإن لم يكن مصدر (يصلحاً)؛ لأن

العرب تجعل مصدر الفعل في بعض المواضع مصدراً لغيره إذا كان المعنى واحداً، من

ذلك قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (٣) فمصدر أنبت إنباتاً، ولكن جعل مصدره

النبات؛ لأنه بمعناه... (٤).

## طريقته في إيراد كلام العرب:

لابن إدريس أساليب متعددة في إيراد كلام العرب، حيث لم يتخذ أسلوباً ثابتاً في ذلك.

وتتلخص مظاهر أسلوبه في الآتي:

(١) في المثليين اللذين أوردها المؤلف في الكتاب ولم أقف على غيرهما لم يصرح بأنهما

مثلان، بل أوردهما دون أن يشير إلى كونهما مثليين من أمثال العرب؛ فمثلاً عندما أشار

إلى المثل "قد أعذر من أنذر" (٥) في توجيهه لقراءة يعقوب في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ

الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ (٦) قال: "فأما قراءة يعقوب (٧) فمن أعذر الرجل إعداراً

إذا بالغ في العذر. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (من عمره الله ستين فقد أعذر

(١) المختار (٥٨٩/٢).

(٢) سورة: النساء، الآية: ١٢٨.

(٣) سورة: نوح، الآية: ١٧.

(٤) الكتاب المختار (٢١٥/١).

(٥) انظر المستقصى في الأمثال (٢٤٠/١)، وجمهرة الأمثال (١٦٢/١).

(٦) سورة: التوبة، الآية: ٩٠.

(٧) قرأ بتخفيف الذال واسكان العين (المعذرون) انظر المختار (٣٦٠/١).

إليه)، أي فقد بالغ في العذر إليه. ومنه قولهم: قد أعذر من أنذر. أي: قد بالغ في العذر من قَدَّم التحذير..<sup>(١)</sup>.

وقوله في إيراد المثل "من عَزَّ بَزَّ"<sup>(٢)</sup> في قراءة أبي بكر عن عاصم بالتخفيف في قوله تعالى ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾<sup>(٣)</sup>: "...وأما التخفيف فمعناه: فغلبنا بثالث، من قوله (وعزَّني في الخطاب)<sup>(٤)</sup> أي: غلبي. ومنه قولهم: من عز يز، أي من غلب سلب..."<sup>(٥)</sup> فهذان المثلان الذين وقفت عليهما لم يشر المؤلف إلى أنهما مثلان واكتفى بالقول: "ومنه قولهم" أي العرب، وهما واردان في كتب الأمثال.

(٢) يورد المثل أو القول غالبا دون ذكر قائله أو راويه، غير أنه يمهّد له في الأعم بقوله: "تقول العرب" أو "العرب تقول" ونحو ذلك. ولم ينسب مما روي عن العرب إلا تلك المقولة المشهورة عن عمرو بن معد كرب، وهي قوله لبني سليم "لقد قاتلتكم فما أجبتكم، وهاجيتكم فما أفحمتكم، وسألتكم فما أبخلتكم"<sup>(٦)</sup>. وأما ما تبقى فلم يكن المؤلف يهتم بنسبته إلى قائله، وإنما يكتفي بأن يشير إلى كونه من كلام العرب بلفظ من الألفاظ السابقة أو ما شابهها.

(٣) يقوم بشرح غريب الأمثال والأقوال ويفسر معناها؛ وهذا كثير جدا فقد يورد تلك المقولة عن العرب ثم يبين معناها أو المقصود منها؛ فمثلا في عبارة عمرو بن معد كرب السابقة أعقبها بقوله: "...أي: لم أجدكم جبناء ولا مفحمين ولا بخلاء، في قصة

(١) المختار (١/٣٦٠-٣٦١).

(٢) انظر: أمثال العرب ١٢٤. وجمهرة الأمثال (١/٣٦٠).

(٣) سورة: يس، الآية: ١٤.

(٤) سورة: ص، الآية: ٢٣.

(٥) المختار (٢/٧٣٣).

(٦) المختار (١/٢٥٤).

مشهورة" <sup>(١)</sup>. ومن ذلك أيضا قوله: "ومنه قولهم: يَبْرُزُ مَرْبُورَةٌ إذا قوي طَيِّها بالحجارة..." <sup>(٢)</sup>. وقوله: "ومعنى الدَّرْسُ في كلامهم: استمرار التلاوة، ومنه قولهم: دَرَسَتِ الرِّيحُ آثارَ القوم، إذا استمرَّ الزمان على ديارهم فذهبت آثارهم..." <sup>(٣)</sup>. وقوله: "...كقولهم: مِنْ خُلِقَ زيد كذا وكذا، أي: مِنْ عادته. وأما (خُلِقَ الأولين) <sup>(٤)</sup> ففيه وجهان: أحدهما: إِنْ كَذِبُ الأولين، من قولهم: خَلَقَ الرجل الكلمة يَخْلُقُها، إذا كَذَبَ فيها. ومثله: اخْتَلَقَ وَخَرَقَ..." <sup>(٥)</sup>. وأمثلة هذا كثيرة.

### مجالات الاستشهاد بأمثال العرب وكلامهم:

تعددت المجالات التي أورد فيها المؤلف كلام العرب، فقد يورده في سياق الاستشهاد للقراءة أو لصحتها، وقد يورده في ثنايا تفسيره لبعض الكلمات في بعض الآيات أو في ثنايا حديثه في المجال التصريفي أو في المجال النحوي، ولعلي هنا أن أُلخِّص تلك المجالات وهي على النحو الآتي:

(١) استشهاده بكلام العرب في توجيه القراءات: واستخدامه لكلام العرب في هذا المجال هو الغالب على الكتاب، ولا غرو في هذا لأن غرض الكتاب في أساسه عبارة عن توجيه للقراءات الثمان. وهو هنا ينطلق من مبدأ قول الحق تبارك وتعالى ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ <sup>(١٣٣)</sup> عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ <sup>(١٣٤)</sup> بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ <sup>(١٣٥)</sup>؛ فالقرآن الكريم نزل بلسان العرب، وكل ما ورد من وجوه القراءات له سند في العربية. وهذا

(١) المختار (١/٢٥٤).

(٢) المختار (١/٢٢١-٢٢٢).

(٣) المختار (١/٢٧٧).

(٤) سورة: الشعراء، الآية: ١٣٧. في قراءة أهل البصرة، وابن كثير والكسائي.

(٥) المختار (٢/٦٣٢).

(٦) سورة: الشعراء، الآيات: ١٩٣-١٩٥.

المجال هو أكثر المجالات استخداما من بين المجالات الأخرى وأكثرها انتشارا في الكتاب. فقد يؤكد توجيهه لقراءة ما بكلام من كلام العرب، أو يخرج قراءة من القراءات على شيء من كلام العرب. والأمثلة على هذا كثيرة منها:

قوله في قراءة حمزة بالمد في قوله تعالى ﴿جَعَلَهُ دَكَّا﴾<sup>(١)</sup>: "...وأما المد ففيه وجهان: أحدهما: أن العرب تقول: ناقة دكاء، أي لا سنام لها. فيكون التقدير على هذا الوجه: جعله كالناقة التي لا سنام لها، أي: جعله لاطيا بالأرض. والقول الثاني: جعل الأرض دكاء. والدكاوات: الروابي في كلامهم التي لا تبلغ أن تكون جبالا"<sup>(٢)</sup>.

وقوله في قول الحق ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو على التوحيد. وجمع الباقون. فاللفظ في قراءة أبي عمرو ومن تبعه، وإن كان موحدا، فهو بمعنى الجمع؛ لأنه اسم للجنس. ومثله قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وعلى ذلك جاء عن العرب: أهلك الناس الدينار والدرهم"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله في الآية ﴿أَرْجَاهُ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٦)</sup>: "...فأما من همز فهو مأخوذ من: أَرْجَأْتُ الأمر، أي: أخرته، وهي لغة تميم. ومن قرأ بغير همز، فهو من قولهم: أَرْجَيْتُ الأمر، وهي لغة قيس. فهما لغتان مشهورتان في العرب بمعنى واحد"<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١٤٣.

(٢) المختار (٣٢٤/١).

(٣) سورة: الرعد، الآية: ٤٢.

(٤) سورة: العصر، الآية: ٢.

(٥) المختار (٤٣٥/١).

(٦) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

(٧) المختار (٣١٧/١).



وقوله في توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿مُفْرَطُونَ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ نافع وحده (مُفْرَطُونَ) بكسر الراء وتخفيفها. وقرأ الباقر بفتح الراء مع تخفيفها أيضا. فأما قراءة نافع فمعناها: مجاوزون الحق، من قولهم: أفرط الرجل يفرط، إذا جاوز الحق، وتعدى في فعله. وأما قراءة الجماعة فلها تأويلان: أحدهما: معجلون مقدمون إلى النار، من قولهم: فرط مني قول، أي: تقدم... والتأويل الثاني: أني كون معنى (مفراطون): منسيون متروكون في النار، من قول العرب: ما أفرطت ورائي أحدا، أي: ما تركت ولا خلفت"<sup>(٢)</sup>.

(٢) استشهاده بكلام العرب في التفسير والمسائل اللغوية وشرح الغريب والمعاني. وهذا يأتي في المرتبة الثانية بعد الأول، ولعله يقاربه في الكثرة. ومن أمثلة هذا:

قوله: " (والزُّبُور)<sup>(٣)</sup> على قراءة حمزة: الكتب أيضا، تقول: زَبَرْتُ الكتاب، إذا كَتَبْتَهُ، أَزْبَرُهُ وَأَزْبِرُهُ. وإنما سمي الكتاب ( زُبُورًا ) لقوة ما فيه من الوعظ، من قولك: زَبَرْتُ الرجل أَزْبَرُهُ، إذا انتهزته بقوة، ومنه قولهم: بَثَّرَ مَزْبُورَةً إذا قوي طيُّها بالحجارة. ومنه ﴿زُبُرَ الْحَدِيدِ﴾<sup>(٤)</sup>، الواحدة: زُبْرَةٌ، سميت بذلك لقوتها..."<sup>(٥)</sup>.

وقوله: "...وأصل الربا في كلامهم مشتق من الزيادة، مأخوذ من قولهم: ربا الشيء يربو، إذ زاد"<sup>(٦)</sup>.

وقوله: "...والمنسأة: العصا، وإنما أخذ ذلك من: نسأت البعير، إذا زجرته،

(١) سورة: النحل، الآية: ٦٢.

(٢) المختار (١/٤٦٣).

(٣) سورة: النساء، الآية: ٢٢١.

(٤) سورة: الكهف، الآية: ٩٦.

(٥) المختار (١/٢٢١-٢٢٢).

(٦) المختار (٢/٦٧٨).

ليشتدَّ سيره، فكانه من التأخير مأخوذ. ومنه قوله ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾<sup>(١)</sup> ومنه قولهم: بعت بنسيئة، أي تأخير. ومنه قوله ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾<sup>(٢)</sup> على قراءة من همز. ومثله قولهم: نسأ الله في عمره...<sup>(٣)</sup>.

(٣) استشهاده للمسائل التصريفية: وإيراده لكلام العرب في هذا المجال أقل بكثير من سابقه. ومن أمثله:

قوله- في توجيه قراءة حمزة في قوله تعالى ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾<sup>(٤)</sup> - "...إلا حمزة فإنه ضم الباء من قوله (وعبْد)، وجر التاء من (الطاغوت)؛ لأنه أضاف. وقراءته مستكرهة جدا، وإن كان له وجه، وذلك أنه أخرج (عبْد) مُخْرَجَ قولهم: رجل حَذِرٌ وَيَقْظُ، إذا كان شديد الحذر والتيقظ؛ لأنه بناء للمبالغة، وكذلك (عبْد)، وجرَّ (الطاغوت) بالإضافة. ..."<sup>(٥)</sup>.

قوله- في توجيه قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾<sup>(٦)</sup> - "...فأما قراءة ابن عامر<sup>(٧)</sup> فتحتمل وجهين: أحدهما: وإن كان اللفظ لفظ المفاعلة التي من اثنين فقد جاء في كلامهم استعمال هذا اللفظ في الواحد، من ذلك قولهم: عفاك الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللص..."<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة: التوبة، الآية: ٣٧.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣) المختار (٧٠٩/٢ - ٧١٠). وانظر نماذج أخرى في (٢٢٧/١، ٢٩١، ٣٢٤، ٤٦٣، ٧٣٤/٢، ٧٤١، ٨٠٦).

(٤) سورة: المائدة، الآية: ٦٠.

(٥) المختار (٢٣٤/١).

(٦) سورة: المائدة، الآية: ٨٩.

(٧) قرأ ابن عامر (عاقدم) باللف. انظر المختار (٢٣٧/١).

(٨) المختار (٢٣٧/١).

وقوله في قوله تعالى ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ يعقوب والشعلي عن ابن ذكوان عن ابن عامر (بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ) بالتاء. فالتاء على الجمع، تقول: أَخٌّ وإخوة، للجمع القليل، فإذا أردت الجمع الكثير قلت: إخوان. وقد جاء عن العرب: أَخٌّ، وَأَخُون. وهو قليل في كلامهم،..."<sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي (من ثَمَرِهِ) بضم الثاء والميم. وقرأ الباقر بفتحهما. تقول العرب: ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ، وهذا من الجمع الذي حروفه أقل من حروف واحده، وهو باب: بُسْرَةٌ وَبُسْرٌ، وَثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ، وَجَوْزَةٌ وَجَوْزٌ، ومثله كثير..."<sup>(٤)</sup>.

#### ٤) استشهاداه للمسائل النحوية:

من ذلك قوله في توجيه قراءة الجماعة بالرفع في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾<sup>(٥)</sup>: "...فأما الرفع فعلى معنى الحدوث والوقوع، وهذه القراءة أكثر، وهي (كان) المكتفية على معنى الحدوث والوقوع. ومثله ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> ومثله قول العرب: قد كان الأمر، أي: حدث ووقع..."<sup>(٧)</sup>.

وقوله في توجيه قراءة حمزة بالكسر في قوله تعالى ﴿نَسَاءُ لُونِ يَهُ وَالْأَرْحَامُ﴾

(١) سورة: الحجرات، الآية: ١٠.

(٢) المختار (٢/٨٣٩-٨٤٠).

(٣) سورة: يس، الآية: ٣٥.

(٤) المختار (٢/٧٣٤-٧٣٥). وانظر كذلك (٢/٧٤٢، ٧٦٣، ٨٣٧، ٨٨٩).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) سورة: البقرة، آية: ٢٨٠.

(٧) المختار (١/١٢٩).

﴿<sup>(١)</sup>... فَأَمَّا أَصْحَابُ حِمْزَةٍ فَاسْتَدَلُّوا بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: قَوْلُ الْعَرَبِ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ، قَالُوا: فَالتَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ أي وتتساءلون بالأرحام...." <sup>(٢)</sup>﴾.

وقوله في توجيه قراءة الجماعة في قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>": "...وقرأ يعقوب من بينهم (حَصِرَةُ صُدُورِهِمْ) نصبا على الحال. وهي بينة في العربية، قليلة في الرواية، لأن أكثر الأئمة على قوله (حَصِرَتْ) بناء التأنيث في الوقف والوصل. ولقراءتهم ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الجملة في موضع الحال، التقدير: أو جاؤوكم قد حَصِرَتْ صدورهم. بإضمار (قد)، وهذا كقولهم: جاءني زيد ذهب عقله، أي: قد ذهب عقله... <sup>(٤)</sup>".

وقوله في رواية حفص عن عاصم في قوله تعالى ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ <sup>(٥)</sup>": "...فالتنوين على حذف المضاف، التقدير: من كلِّ صنف زوجين، فلما حذفت المضاف نَوْنٌ، وهذا كقولهم: كلُّ جاءني. يريد: كلُّ القوم، فلما حذفت المضاف إليه نونت، وكذلك: مررتُ بكلِّ، ورأيتُ كلاً. ومثله: أيُّ في الدار، الأصل: أيُّهم، فلما حذفت المضاف إليه نَوْنَت. وكذلك: مرَّتُ بأيِّ، ورأيتُ أيًّا. وأما الإضافة فبينت، والتقدير: قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا اثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ ذَكَرَا وَأُنْثَى <sup>(٦)</sup>".

(١) سورة: النساء، الآية: ١.

(٢) المختار (١/١٨٩).

(٣) سورة: النساء، الآية: ٩٠.

(٤) المختار (١/٢٠٨).

(٥) سورة: المؤمنین، الآية: ٤٠.

(٦) المختار (٢/٥٩٢ - ٥٩٣). وانظر كذلك (٢/٦٤٦).

## احتجابه بلغات العرب:

يتكون اللسان العربي من عدة لغات شتى، تتنوع وتختلف فيما بينها في الخصائص اللغوية إلى حد ما<sup>(١)</sup>، ولكنها مع هذا تتفق في جزء كبير جدا من الخصائص، بل إنها عرفت ما أطلق عليه العلماء فيما بعد اللغة الرسمية أو لغة الخطاب الرسمي؛ وخاصة في الشعر. وهذه اللغات تتفاوت فيما بينها في الجودة وفصاحة اللهجة، وجميعها مما يصح القياس عليه، كما ذكر ابن جني في باب اللغات على اختلافها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ<sup>(٢)</sup>. وقد كانت الشعراء من جميع القبائل تعرض أشعارها على قريش، فما قبلوه منها كان مقبولا، وما ردوه منها كان مردودا. وذلك بناء على لغتهم؛ التي "أجمع العلماء بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم وحالهم: أن قريشا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة"<sup>(٣)</sup>.

وكان من الأوجه التي فسّر بها حديث: "نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف"<sup>(٤)</sup> أن المراد سبع لغات لسبع قبائل من العرب... فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة تميم، وبعضه بلغة أزد وربيعة، وبعضه بلغة هوازن وسعد بن بكر، وكذلك سائر اللغات؛ وإلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد بن يحيى ثعلب<sup>(٥)</sup>. وذلك تيسيرا على الأمة الإسلامية كلها خصوصا الأمة العربية التي شوفت

(١) انظر الصاحبي في فقه اللغة ٢٨ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٣١٤.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٣٣.

(٤) هو بألفاظ متقاربة في صحيح البخاري برقم ٤٩٩١ و ٤٩٩٢ (١٦١١/٣). وصحيح مسلم برقم ١٩٣٦ و ١٩٣٩ (٢٠٢/٢). والنسائي في السنن الكبرى برقم ١٠١٤ (٤٨٥/١). وهو بألفاظ مختلفة ومتقاربة في عدة كتب.

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢١٩/١)، والإتقان في علوم القرآن (٩٥/١). ومناهل العرفان في علوم القرآن (١٣٠/١).

بالقرآن. فقد كانت قبائل كثيرة بينها اختلاف في اللهجات، ونبرات الأصوات، وطريقة الأداء، وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات.

من خلال هذا كله كان لا بد للمؤلف من أن يولي لغات العرب اهتماما بارزا في الكتاب، ولم لا والقرآن الكريم نزل بلغة العرب، ولما كان الهدف الأساسي من الكتاب هو بيان وجوه ما اختلف فيه القراء الثمانية فقد جاء تخريج العديد من القراءات من خلال الاعتماد على لغات العرب، فحفل بلغات العرب كثيرا واعتمد عليها اعتمادا كبيرا، فعليها المعول في توجيه كثير من القراءات القرآنية والاحتجاج لها، فكثيرا ما يقول "وهما لغتان" أو "لغات" أو نحو ذلك. والمؤلف يشير إلى هذه الصلة الوثيقة بين القرآن الكريم ولغات العرب حيث يقول: "...وأما من قرأ بالنون<sup>(١)</sup> فهو راجع إلى معنى الياء، وفيها زيادة تعظيم، لأن الشريف من العرب والملك منهم يخبر عن نفسه بلفظ الجمع فنزل القرآن على لغتهم"<sup>(٢)</sup>.

واعتماد المؤلف على اللهجات في الاحتجاج كثيرا ليس أمرا معيبا، فقد كانت القراءات القرآنية معينا لا ينضب للهجات العربية، لم لا وقد عقد السيوطي فصلا كاملا في كتابه الإتقان لما وقع في القرآن بغير لغة الحجاز، وذكر منها ما يقارب الخمسين لغة<sup>(٣)</sup>.

ومما يدل على عنايته بلغات العرب أنه قد يستقصي في عدة مواضع بعض لغات العرب لبعض الكلمات من دون أن يكون لها ارتباط بالتوجيه، كما في كلمة (أف)<sup>(٤)</sup>.

(١) في الآية السادسة والثمانين بعد المائة من سورة الأعراف في قوله تعالى (ويذرهم)، وهي قراءة أهل الحجاز وابن عامر.

انظر المختار (١/٣٣٣).

(٢) المختار (١/٣٣٣).

(٣) انظر الإتقان في علوم القرآن (١/٢٦٥).

(٤) انظر المختار (١/٤٧٣). ونظر نماذج أخرى (١/٨١، ٨٦، ١١٩، ١٢٤، ٢٨٩، ٣٢٧، ٣٤٤، ٤٥١، ٤٩٢، =

وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث التاسع من الفصل الثاني.

ولغات العرب عند ابن إدريس حجة، من أجل ذلك كان ابن إدريس كثير الاحتجاج لقراءات القراء بلغات قليلة الانتشار، بل شاذة في القياس أحيانا، بل ربما دافع عن بعض القراءات ضد من رفضها أو غلط قارئها لأنها واردة في لغة من لغات العرب. وهذا لا يعني أنها اللغة الفصحى، أو أنها والفصحى بدرجة سواء، بل يشير إلى أن غيرها أفصح منها. فمثلا ذهب كثير من أهل العلم إلى تغليب قراءة عاصم بالهمز في قوله تعالى: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾<sup>(١)</sup>: "واعتلوا لذلك بأنهما اسمان أعجميان كهاروت وماروت، وإنما يجوز همز مثل ذلك إذا كان مشتقا من لغة العرب، ولا يجوز همز هذه الواو عندهم؛ لأنها حرف مد ولين. قال الشيخ: والذي عندي أن همزه جائز، وهي قراءة الأعرج، والهمز في بني أسد كذلك. قال الفراء: وذكر بعض أهل العربية أن (يأجوج ومأجوج) مشتقان من أجنة النار، وهو شدة توقدها، ومن ذلك قولهم: أَجَّجَت النار. ومن ذلك: الماء الأجاج، وهو الذي اشتدت ملوحته. فإذا ثبت ذلك حسن (يأجوج ومأجوج) للاشتقاق الذي ذكرناه، ولأن العرب قد همزتهما على ما حكاه الفراء عن بني أسد، ولا معنى لقول من قال: لوكانا مشتقين من أجنة النار لانصرفا. وإنما منعا الصرف وإن كانا مشتقين من اللغة العربية لأنه نوي بكل واحد منهما اسم قبيلة فحصلت فيه التعريف والتأنيث فلذلك لم ينصرفا. والاختيار مع ذلك ترك الهمز؛ لكثرة من عليه من الأئمة، ولأنه المشهور من كلام العرب، وإنما يصح الهمز على ضرب من الاحتيال"<sup>(٢)</sup>.

فمن الملاحظ أن المؤلف لم يرد القراءة التي ردها غيره من العلماء بناء على كلام العرب، وبناء على أن الهمز قد ورد في لغة قبيلة من القبائل العربية، ولكن مع هذا فإنه لم

= ٥١٩، ٦٢٢/٢، ٦٤١، ٧٣٩، ٧٩٨، ٨٤٠.

(١) سورة: الكهف، الآية: ٩٤.

(٢) المختار (١/٥١٥).

يختار من القراءات إلا المشهور من كلام العرب، ولم يرفض القراءة لأنها وردت عن العرب. وما يدل كذلك على اهتمام المؤلف بلغات العرب أنه في مواضع عدة كان يبيّن اختياره للقراءة على كونها لغة لقبيلة من قبائل العرب. من أمثلة ذلك:

اختياره قراءة ابن عامر وأبي عمرو ونافع وحفص عن عاصم ويعقوب في قوله تعالى

﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾<sup>(١)</sup>: "...والاختيار (جِبْرِيل) لثلاثة أشياء: أحدها: أنها

لغة قريش. والثاني: أنها أشبه بأوزان كلام العرب. والثالث: أن أكثر الأئمة عليه<sup>(٢)</sup>.

واختياره قراءة الجماعة بالتأنيث في قوله تعالى ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>

حيث قال: "...والمختار التأنيث؛ لأنها لغة قريش، والشاهد من التنزيل عليها<sup>(٤)</sup>. وأمثلة

ذلك كثيرة في الكتاب<sup>(٥)</sup>.

وقد كان اهتمام المؤلف بلغات العرب متفاوتا، فقد يكون استشهاده بلغة قبيلة أكثر

من احتجاجة بلغة قبيلة أخرى، فمثلا كان اعتماد المؤلف للغات قريش أكثر من اعتماده

لغيرها من اللغات. ويأتي بعد لغة قريش لغة تميم ثم تأتي لغة أهل الحجاز بشكل عام

وقيس، ثم كنانة. ولهذا كان اختياره للقراءات التي توافق لغة قريش أكثر من اختياره

للقراءات التي توافق غيرها من اللغات.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٩٧.

(٢) المختار (٦٧/١).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ٥٥.

(٤) المختار (٢٥٩/١).

(٥) انظر مثلا (٦٨/١)، ٢٥٥، ١٧٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٣٦٢، ٦٢٩/٢، ٩٧٥.



## منهج في الاستشهادات بلغات العرب:

### (١) يغفل نسبة اللغات:

فلم يكن ابن إدريس يهتم بنسبة اللغات التي يستشهد بها إلى أصحابها، فهو يكتفي بالإشارة إلى كونها لغات مروية عن العرب كقوله: "وهما لغتان"، أو "وهي لغات ثلاث" ونحو ذلك. ومع ذلك فقد نسب المؤلف عددا من اللغات إلى أصحابها في مواضع عدة. فيصرح بصاحب اللغة كأن يقول: "والهمز في بني أسد..."<sup>(١)</sup>، أو "...لغة قريش"<sup>(٢)</sup>، و"...فالكسر لغة قريش وكنانة ومن جاورهم من أهل الحجاز، فأما الإشارة إلى ضم أوائلهن فلغة عقيل وعامة أسد"<sup>(٣)</sup>. والقبائل التي نسب إليها لغات مرتبة على حسب كثرة ورودها في الكتاب هي: قريش<sup>(٤)</sup>، وتميم<sup>(٥)</sup>، وقيس<sup>(٦)</sup>، وأهل الحجاز<sup>(٧)</sup>، وكنانة<sup>(٨)</sup>، وبنو أسد<sup>(٩)</sup>، وأهل اليمن<sup>(١٠)</sup>، وعكل<sup>(١١)</sup>، وعقيل<sup>(١٢)</sup>.....

(١) المختار (١/٥١٥).

(٢) المختار (١/١٦).

(٣) المختار (١/٢١).

(٤) وهي أكثر اللغات ورودا في الكتاب من ذلك (١/٢١، ٤٢، ٦٦، ٧٥، ١٤٠، ٢٣٢، ٢٦٦، ٢٦٩/٢، ٦٤٩، ٧٣١، ٧٨٨، ٩٦١).

(٥) انظر المختار (١/٣٠، ٣٢، ٥٦، ١٤٠، ٢٥٩، ٣١٧، ٣٨٠، ٤٤٥، ٤٥١، ٥٢٣، ٥٣٧، ٦٢٩/٢، ٦٤٩، ٦٥٠، ٧٧٥، ٩٦١، ٩٧٥).

(٦) انظر المختار (١/٣٠، ٣٢، ١٤٠، ٣١٧، ٤٤٥، ٥٢٣، ٥٣٧، ٦٢٩/٢، ٦٤٩، ٧٧٥، ٩٦١).

(٧) انظر المختار (١/٢١، ٢٦٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٩، ٤٤٥، ٤٨٣، ٥٢٣، ٧١٠/٢، ٧٣١، ٧٨٨، ٩٧٥).

(٨) انظر المختار (١/٢١، ٣٠، ٣٢، ٥٣، ١٤٠، ١٧٦، ٥٢٣، ٦٤٩/٢، ٧٨٨، ٧٧٥).

(٩) انظر المختار (١/٢١، ٥٦، ٥١٥، ٦١٤/٢).

(١٠) انظر المختار (١/١٥٦، ٥٤٥، ٧١٠/٢).

(١١) انظر المختار (١/١٥٦).

(١٢) انظر المختار (١/٢١).

وزيد<sup>(١)</sup>، وبلحارث<sup>(٢)</sup>، وأهل البصرة<sup>(٣)</sup>، ومهرة<sup>(٤)</sup>، و النخع<sup>(٥)</sup>. أضف إلى ذلك ما نسبته المؤلف إلى لغة النبي<sup>(٦)</sup>. والأصل في هذا أن المؤلف لا ينسب اللغة إلى صاحبها، فأكثر ما ورد في الكتاب من اللغات لم يكن منسوباً. من ذلك مثلاً قوله في توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿جَذَوْقَر﴾<sup>(٧)</sup>: "قرأ عاصم بفتح الجيم. وقرأ حمزة بضمها. وقرأ الباقون بكسرهما. وهي لغات بمعنى واحد: جَذْوَةٌ وَجَذْوَةٌ وَجَذْوَةٌ، وهي القطعة من النار. ومثله في اللغات الثلاث: رَبْوَةٌ وَرَبْوَةٌ وَرَبْوَةٌ، وَرَغْوَةٌ وَرَغْوَةٌ وَرَغْوَةٌ، مَلَاوَةٌ مِنَ الدَّهْرِ، وَمَلَاوَةٌ، وَمَلَاوَةٌ، وهو باب معروف"<sup>(٨)</sup>.

وقوله في توجيه الآية ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾<sup>(٩)</sup>: "بفتح الراء وتسكين الهاء. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (من الرَّهْبِ) بضم الراء وتسكين الهاء. وقرأ الباقون (من الرَّهْبِ) بفتح الراء والهاء. وهي لغات بمعنى واحد. والرَّهْبُ: الْفَزَعُ، بإجماع أهل اللغة. ومثله في اللغة: شُعْلٌ وَشُعْلٌ وَشُعْلٌ"<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر المختار (٥٤٥/١).

(٢) انظر المختار (٥٤٥/١).

(٣) انظر المختار (٢٩٦/١).

(٤) انظر المختار (٣٢/١).

(٥) انظر المختار (٤٥٤/١).

(٦) انظر المختار (٣٤٤/١، ٣٤٨، ٦٨٢/٢).

(٧) سورة: القصص، الآية: ٢٩.

(٨) المختار (٦٦١/٢).

(٩) سورة: القصص، الآية: ٣٢.

(١٠) المختار (٦٦١/٢).

وقوله في قوله تعالى ﴿وَحُفَيَّةٌ﴾<sup>(١)</sup>: "...وهما لغتان مشهورتان حُفَيَّةٌ وَحُفَيَّةٌ. ومثله: عُدُوَّةٌ وَعِدُوَّةٌ، وَأُسُوَّةٌ وإِسُوَّةٌ. والمختار الضم؛ لكثرة من عليه من الأئمة، ولأنه أشهر في اللغة"<sup>(٢)</sup>. وأمثلة هذا كثيرة جدا في الكتاب.

## (٢) لا يفاضل بين اللغات إلا قليلا:

فغالبا ما يورد ابن إدريس اللغات دون أن يفاضل بينها و يكتفي بالإشارة إلى كونها لغات من دون أن يفاضل بينها فيقول مثلا "هما لغتان" بدون أن يفاضل بينهما. غير أنه قد يفاضل بين ما يورد من لغات. فيشير مثلا إلى كون هذه اللغة هي الأفصح من بين اللغات؛ ومن ذلك قوله في الآية ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>: "يروى عن أهل مكة صلة الهاء بياء. ومن بقي من القراء على كسر الهاء من غير ياء. فأما وصلها بالياء فلخفائها. وأما حذف الياء في الوصل فلائهم استثقلوا الجمع بين ياءين وكسرة فكسروا الهاء في الوصل من غير إثبات ياء؛ لأنه أخف. وهذه أفصح اللغات"<sup>(٤)</sup>. وقوله في الآية ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>: "بالفتح قراءة الجماعة، إلا نافعا؛ فإنه ضم السين. وهما لغتان: مَيْسَرَةٌ ومَيْسَرَةٌ، مثل: مَأْدَبَةٌ ومَأْدَبَةٌ، ومَشْرِقَةٌ ومَشْرِقَةٌ، ومَقْبَرَةٌ ومَقْبَرَةٌ، ومَقْدَرَةٌ ومَقْدَرَةٌ، إلا أن الفتح في (ميسرة) أفصح وأكثر، فلذلك اخترناه"<sup>(٦)</sup>.

وقوله في لفظة ﴿الَّتِي﴾<sup>(٧)</sup> - "قرأ أبو عمرو والزيني عن ابن كثير وورش عن نافع بياء

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٦٣.

(٢) المختار (١/٢٦٣).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢.

(٤) المختار (١/١١).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٦) المختار (٠/١٢٦).

(٧) سورة: الأحزاب، الآية: ٤.

بعد الألف مكسورة. وقرأ نافع ويعقوب بهمزة مكسورة بعد الألف. وقرأ الباقون بالهمزة، وباء ثابتة بعد الهمزة. وهذه لغات بمعنى واحد، وأجودها قراءة أبي عمرو؛ لأن هذه الكلمة لا أصل لها في الهمز...<sup>(١)</sup>.

من ذلك أيضاً قوله في باب الهمز: "...فأما ابن كثير فإنه يجعل الثانية ياء ويقصر الكلمة فيقرأ ﴿أَيْنَكُم﴾<sup>(٢)</sup> والباقون يجمعون بين الهمزتين على الأصل والتحويل الذي عليه أهل الحجاز وأبو عمرو لغة قریش، وهو أجود"<sup>(٣)</sup>.

وقوله: "قرأ حمزة وحده ﴿أَنَا أَيْنِكَ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup> وقرأ الباقون بالفتح، وهو أجود اللغتين؛ لأن ألف المخبر عن نفسه إذا أدخلت على الثلاثي كانت مفتوحة، كقولك: أنا أضربك، وأشتمك، وأذهب، وأسمع، وأقتل، وجميع هذا الباب... فأما قراءة حمزة فلغة غير مشهورة، وهي في بعض تميم يكسرون أول المضارع مع الهمزة والتاء والنون..."<sup>(٥)</sup>

### ٣) لا يبين درجة اللغة قوة وضعفاً:

لقد كان من أسلوب ابن إدريس أن يورد اللغات دون الإبانة عن درجتها من حيث الفصاحة وعدمها، أو القوة والضعف، أو الكثرة والقلّة، أو نحو ذلك إلا قليلاً، فهو يذكر غالباً أن هناك لغتين أو أكثر ويذكرها مكثفياً بذلك كما أسلفت. ولكنه قد يشير إلى مستوى بعض اللغات أحياناً فيصف هذه بالفصاحة، وأخرى بالرداءة، ويسم تلك بالكثرة أو الشهرة، وينعت أختها بالقلّة أو الشذوذ والندرة: من ذلك مثلاً قوله في سورة الكهف: "روى أبو بكر

(١) المختار (٢/٦٩٤).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ١٩.

(٣) المختار (١/١٦٦).

(٤) سورة: النمل، الآية: ٢٩٤.

(٥) المختار (٢/٦٤٩ - ٦٥٠).

عن عاصم (مَنْ لَدُنْهِ) <sup>(١)</sup> يسكن الدال ويشير إلى الضم. وقرأ الباقون بضم الدال وتسكين النون، وهي اللغة الفصيحة. والذي رواه أبو بكر لغة غير مشهورة <sup>(٢)</sup>.

وقوله: "وقرأ ابن كثير وابن عامر (شَطَاة) <sup>(٣)</sup> بفتح الطاء. وقرأ الباقون بإسكانها، وهي اللغة الفصيحة، وهذه غير بعيدة؛ لأنها مذكورة، وإن كانت الأولى أولى <sup>(٤)</sup>."

وقوله في ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>: "قرأ ابن كثير وأهل الأداء عن أبي عمرو والكسائي وأبي جعفر وابن جاز عن نافع (يَرْضُهُ) بإشباع الضمة. وروى هشام عن ابن عامر (يَرْضُهُ) بإسكان الهاء. وقرأ الباقون بضمة خفيفة... فأما إسكان الهاء فلغة مرغوب عنها؛ لأن علامة الجزم إسقاط الألف من (يرضى)، والهاء هاء الضمير ولا يجوز إسكانها إلا في ضرورة الشعر والقرآن لا ضرورة فيه <sup>(٦)</sup>."

وقوله في قول الحق ﴿غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ <sup>(٧)</sup>: "قرأ ابن كثير وحده (أَسِنٍ) مقصوراً على زنة (فَعِل). وقرأ الباقون (ءَاسِنٍ) ممدودة الألف على زنة (فَاعِل)... فأما قراءة ابن كثير فهي لغة غير فصيحة، وإنما هو من أَسِنَ الماءُ يَأْسِنُ فهو أَسِنٌ، كقولك: حَذَرَ يَحْذَرُ حَذَرًا، فهو حَذِرٌ، وهي لغة غير مشهورة. وإنما يُقَالُ: أَسِنَ الرجلُ يَأْسِنُ أَسَنًا، فهو: أَسِنٌ، إذا غَشِيَ عليه من ريح البئر <sup>(٨)</sup>." وقوله: "وهما لغتان بمعنى واحد، بُحِّلَ وَبَحَّلَ، وَعُدِمَ وَعَدِمَ، وَعُزِبَ وَعَرِبَ، وَزُهَبَ وَرَهَبَ،

(١) سورة: الكهف، الآية: ٣.

(٢) المختار (٤٨٩/١).

(٣) سورة: الفتح، الآية: ٢٩.

(٤) المختار (٨٣٧/٢).

(٥) سورة: الزمر، الآية: ٧.

(٦) المختار (٧٦٧/٢).

(٧) سورة: محمد، الآية: ١٥.

(٨) المختار (٨٣٠/٢).

وَعُجْمٌ وَعَجَمٌ، وهو باب واسع. فاللغتان مشهورتان غير أن ما عليه الأكثر من الأئمة أولى<sup>(١)</sup>.

#### (٤) تفريقه بين اللغة والقراءة:

فقد يذكر المؤلف في بعض الأحيان أن هناك لغة ثالثة أو رابعة للكلمة ويذكرها ويبين أنه لم يقرأ بها، لأنه ليس كل ما كان لغة جازت القراءة به. فالقراءة سنة متبعة، وطريقها اتباع السلف<sup>(٢)</sup>. ومن أمثلة هذا قوله في الآية ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ أهل البصرة وحمزة والكسائي (خَاشِعًا أَبْصَرُهُمْ) على التوحيد. وقرأ الباقر (خُشَعًا) على الجمع. ويجوز وجه ثالث (خَاشِعَةً أَبْصَرُهُمْ) بالتأنيث، وهي تروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يجوز القراءة بها لمخالفتها المصحف. ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت ثلاثة أوجه: التوحيد والجمع، والتأنيث، كقولك: مررت بشباب حسان أوجههم، وحسن أوجههم، وحسن أوجههم..."<sup>(٤)</sup>. وقوله في الآية (عالم الغيب)<sup>(٥)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر (عالم الغيب) بالرفع. وقرأ الباقر بالجر. وقرأ حمزة والكسائي (عَلَام الغيب). ففي الرفع وجهان: أحدهما: أن يكون (عالم الغيب) مرفوعاً بالابتداء، والخبر (لا يعزبُ عنه). والثاني: أن يكون مرفوعاً على المدح، التقدير: وهو عالم الغيب، ويكون خبر ابتداء محذوف. ويجوز في العربية: عالم الغيب، بالنصب على المدح، التقدير: اذكرُ عالم الغيب، ولم يقرأ بذلك..."<sup>(٦)</sup>.

(١) المختار (٢٠١/١).

(٢) انظر المختار (١٣٣/١، ٢٣٣، ٤٠٤).

(٣) سورة: القمر، الآية: ٧.

(٤) المختار (٨٦٢/٢).

(٥) سورة: سبأ، الآية: ٣.

(٦) المختار (٥٧/٢).

وقوله في الآية ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> -: "قرأ حمزة والكسائي (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) بجر (غير). وقرأ الباقون بالرفع. فالجر لأنه صفة لـ (خالق)؛ لأنَّ (غير) يوصف به النكرات، و(خالق) نكرة. وأما الرفع فعلى موضع (من) التقدير: هل خالقٌ غيرُ الله. ويجوز: غيرَ الله، بالنصب على الاستثناء ولم يقرأ به... " <sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿إِنِّ أَمَّ﴾ <sup>(٣)</sup> -: "قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بكسر الميم في الوصل. وقرأ الباقون بالفتح... فهاتان القراءتان مشهورتان في الأمة... وفي ذلك ثلاث لغات آخر: أحدها: يا بن أُمِّي، بإثبات الياء... واللغة الثانية: تحريك الياء، لأنها ياء إضافة. والثالثة: يا بِنَ أُمَّا، بإثبات الألف على ما عرَّفْتُكَ. ولا يُقرأ بشيء من هذه اللغات الثلاث؛ لأنها تخالف المصحف" <sup>(٤)</sup>.

### ٥) تعليله لبعض اللغات:

ومن الملاحظ في منهج المؤلف أنه يعتمد في بعض الأحيان إلى تعليل لغات العرب وبيان سبب اللغة أو علتها. فمثلاً عندما عرض في بداية الكتاب للكلمات (قيل، وسبق، وحيل، وجيء، وسيء وسيئة) وهي واردة في القرآن الكريم قال: "أشار إلى الضم في أوائلهن الكسائي وهشام بخلاف عن ابن عامر... فأما الإشارة إلى ضم أوائلهن فلغة عقيل وعامة أسد، وإنما فعلوا ذلك ليشعروا بأن أصل أوائل هذه الأفعال مضموم، فلم يأتوا بضمة خالصة؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوجب قلب الياء واوا، فأشاروا إشارة إلى الضمة" <sup>(٥)</sup>.

(١) سورة: فاطر، الآية: ٣.

(٢) المختار (٢/٧٢٣).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٤) المختار (١/٣٢٧ - ٣٢٨).

(٥) المختار (١/٢١).

وفي قوله تعالى ﴿وَمِنَ الْمُعْزِرِ﴾<sup>(١)</sup> قال: "سكن العين أهل الكوفة ونافع. وفتحها الباقون. وهما لغتان بمعنى واحد، يستعمل كثيرا فيما كانت عين فعله حرفا من حروف الحلق، كقولك: شَعْرٌ وشَعَرٌ، ونَهْرٌ ونَهَرٌ، وشبه ذلك. فكذاك: مَعَزٌ ومَعَزٌ، ونحوه: زَهْرٌ وزَهَرٌ. وقد يستعمل فَعَلٌ، وفَعَلَ، فيما كان لام فعله حرفا من حروف الحلق، كقولهم: شَمِعٌ وشَمِعٌ"<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى ﴿الْصِّرَاطِ﴾<sup>(٣)</sup> قال: "...وإنما جازت هذه اللغات الثلاث في هذا الموضع من أجل الطاء؛ لأن الطاء والقاف والخاء والغين حروف مستعلية، فإذا كان منهن حرف في آخر الكلمة وقد سبقه السين فلك أن تقلب السين صادًا، ولك أن تُشِم الصاد زايًا"<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾<sup>(٥)</sup>: "...فإظهار التضعيف لغة قريش؛ لأن الحرفين إذا كانا من جنس واحد في الأول، وكان الأول متحركًا والثاني ساكنًا حسن إظهارهما"<sup>(٦)</sup>.

وفي توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿عَلَى أَنْ يُنْزَلَ آيَةً﴾<sup>(٧)</sup> قال: "خفف هذا الموضع ابن كثير. وخالفه أبو عمرو والباقون. وهما لغتان: أَنْزَلَ يُنْزِلُ، ونَزَّلَ يُنْزِلُ، إلا أن التشديد هاهنا أولى لقوله ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ﴾<sup>(٨)</sup> ليكون الكلام على وفق واحد. والتخفيف غير بعيد، لأنه يؤذن باستعمال اللغتين في الموضع الواحد..."<sup>(٩)</sup>.

ولكن بالرغم من هذا الاهتمام الذي يوليه المؤلف لكلام العرب إلا أنه أحيانًا يرفض ما

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٢) المختار (١/٢٩٤ - ٢٩٥).

(٣) سورة: الفاتحة، الآية: ٦.

(٤) المختار (١/٧).

(٥) سورة: المائدة، الآية: ٥٤.

(٦) المختار (١/٢٣٢).

(٧) سورة: الأنعام، الآية: ٣٧.

(٨) من نفس السورة: الأنعام، الآية: ٣٧.

(٩) المختار (١/٢٥٤ - ٢٥٥).



روي عن العرب فلا يحتاج به، وذلك إذا خالف قاعدة نحوية. فمثلاً في مسألة حكم العطف على الجار من دون إعادة حرف الجر، تابع المؤلف في ذلك رأي البصريين فمنع ذلك، وأورد في هذا السياق شيئاً من أدلة المجيزين منها ما روي عن العرب: "أسألك بالله والرحم" وأورد بيتين من الشعر، وقد رفض المؤلف ما روي عن العرب بالقول: إنَّ هذا لا يصح في الدين، وهذه حجة لا معنى لها فالشاهد من الجملة طريقة تركيبها لا معناها، ولو كان ذلك الاحتجاج صحيحاً لسقط الكثير من الكلام ولم يصح الاحتجاج به، ثم إن العبارة أصلاً لا تفيد معنى القسم! من هنا نلاحظ أن المؤلف رفض ما ورد عن العرب لكونه مخالفاً لتلك القاعدة التي أسسها البصريون؛ ولكن تلك الحجة التي ردَّ بها ما ورد عن العرب لم تكن سليمة. وما ينبغي قوله هنا أن المؤلف لم يتطرق لمثل هذا إلا في هذا الموضع حسب، فليس من المنطقي أن يبنى عليه حك في هذا المجال.

في مقابل هذا نجد أن المؤلف قد يرفض قراءة من القراءات الثمان لأنه ليس في كلام العرب ما يوافقها من ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿كَوَكَّبٌ دُرِّيٌّ﴾<sup>(١)</sup> -: "قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال والهمز. وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد الياء بغير همز.... وأما ضم الدال والهمز فلا وجه له عند أحد من أهل العربية، وكلهم أنكروه، وغلَّطوا قارئه؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعِيل)، فإن شَبَّه على أحد قولهم: مُرِّيْق، فإنه اسم فارسي. ولا يجوز أن يكون (دُرِّيٌّ) (فُعُول) كما توهم أبو عبيد القاسم بن سلام؛ لأنَّ واو (فُعُول) زائدة، ولا خلاف أنَّ همزها لا يجوز؛ لأنَّ الواو في (فُعُول)، كالواو في: قُدُّوس وسُبُّوح والهمز كالحاء في سُبُّوح والسين في قُدُّوس، فلما لم يحز من سُبُّوح وقُدُّوس وقلبها إلى الياء، كذلك لا يجوز ما ذكره أبو عبيد، وليس هذا مثل قوله: جُثِّيٌّ، وعُتِّيٌّ في القلب"<sup>(٢)</sup>. فقد بين المؤلف سبب رفض علماء العربية لهذه القراءة ولم يخالفهم في هذا بل رفض ذلك التوجيه الذي جاء به ابن سلام؛ وكأنه

(١) سورة: النور، الآية: ٣٥.

(٢) المختار (٦٠٧/٢).

بهذا يؤيد رفض هذه القراءة. وسيأتي الحديث عن موقف المؤلف من القراءات القرآنية. وفي المقابل نجد المؤلف أحياناً يدافع عن تلك القراءة التي رفضها كثير من أهل العربية لأن ذلك وارد عن العرب، أو لأن تخريجها بيّن من حيث العربية؛ فمثلاً في قوله تعالى ﴿أَرْبَعُ شَهْدَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> قال المؤلف: "قرأ حفص وحمة والكسائي (أَرْبَعُ) بالرفع. وقرأ الباقر بالنصب. فالنصب على المفعول به، التقدير: أن يشهد أربع شهادات بالله؛ لأن المصدر يعمل عمل الفعل. فأما الرفع فقد استبعده بعض النحويين. ولا معنى لاستبعاده؛ لأن وجهه في العربية بين، وهو مرفوع على أنه خبر الابتداء، التقدير: فشهادة أحدهم التي تدرأ عن القاذف منهم الحد أربع شهادات. فهذا واضح"<sup>(٢)</sup>.

فرد المؤلف على من رفض هذه القراءة لأن لها وجهاً في العربية وهو وجه بين. وخير ما يضرب به المثال هنا دفاعه عن قراءة عاصم بالهمز<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقد سبق إيراد كلامه في هذا. والمؤلف لم يغلط ما غلطه كثير من أهل العربية في همز (يأجوج ومأجوج) وذلك لكونها لغة من لغات العرب وهي لغة لبني أسد؛ وأورد ما يدل على صحة كلامه من كلام الفراء فالقراءة إذا صحيحة ولكن ومع كونها صحيحة إلا أنها ليست هي الاختيار، ولكنها جائزة ولا يصح ردها.

إذن مع كل هذا نجد أن المؤلف قد يدافع عن بعض القراءات لأن لها وجهاً في كلام العرب، وقد يرفض ما يحتج به بعضهم من كلام العرب إن خالف قاعدة مشهورة، وهذا قليل جداً. والخلاصة أن المؤلف كان حفيًا بكلام العرب ولغاتهم وكان يحتج به في مواطن كثيرة وما عثر عليه من رفض لأسلوب من أساليب العرب لا يعدو أن يكون موطناً أو موطنين فقط وهذا لا يشكل ظاهرة عنده.

(١) سورة: النور، الآية: ٦.

(٢) المختار (٦٠١/٢ - ٦٠٢).

(٣) انظر المختار (٥١٤/١ - ٥١٥).

(٤) سورة: الكهف، الآية: ٩٤.

## ثانياً: الشعر

يعد الشعر العربي الركيزة الأساسية التي قام عليها النحو العربي، وقد كان النحو أكثر علوم العربية اعتماداً على الشواهد الشعرية، فلو "تأملنا في الشواهد النحوية عامة نجد أن الغالب عليها الشعر، ثم يأتي بعده النثر، ففي أي كتاب نحوي نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر فالآيات القرآنية، فشيء من الحديث النبوي وقليل من الأمثال والحكم ونجد من كلام العرب، فالشعر هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم"<sup>(١)</sup>. وركزوا على الشعر أكثر من النثر في وضع القواعد النحوية؛ لأنهم يعتقدون أن الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة، بل إن لفظ الشاهد في الغالب إذا أطلق في النحو أصبح المراد منه الشعر دون النثر.

و ما كان ذلك للشعر، إلا لمعرفة اللغويين والنحاة بأن الشعر يمثل الشق الآخر لكلام العرب، بعد القرآن الكريم الذي مثل شقه الأول، فالقرآن والشعر هما اللذان حفظا معظم لغة العرب إن لم يكن جميعها، ولذلك "كانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح، واستحضاره إياها عند الحاجة"<sup>(٢)</sup>. وهذا ما يكشف عن حقيقة مهمة هي أن اعتماد النحاة من مختلف المذاهب وفي جميع الأزمنة كان على الشاهد الشعري بالدرجة الأولى<sup>(٣)</sup>.

وكان ينبغي لهم غير ذلك، فالنثر أيضاً يعطى الباحث صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر الذي يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة، وتنفيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف.

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٩.

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٣.

(٣) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠.

هذا وقد وضع العلماء الشعراء في طبقات - وفقاً للإطار الزمني وبينوا مواقف النحاة من الاحتجاج بأشعارهم<sup>(١)</sup>:

### الطبقة الأولى:

( طبقة الجاهليين ) وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس، والنابغة، والأعشى.

### الطبقة الثانية:

( طبقة المخضرمين ) وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كليد، وحسان بن ثابت.

### الطبقة الثالثة:

( الإسلاميون ) وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كجرير والفرزدق.

### الطبقة الرابعة:

( طبقة المولدين ) ويقال لهم المحدثون، وهم من جاءوا بعدهم كبشار وأبي نواس.

ولا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد والاحتجاج بشعر الطبقتين الأولى، والثانية في التعييد النحوي. وأما الطبقة الثالثة فقد اختلفت النحاة في صحة الأخذ عنها فالنحاة الأوائل كانوا لا يستشهدون بشعرهم كأبي عمرو، قال الأصمعي عن أبي عمرو العلاء: "جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"<sup>(٢)</sup>. ولم يُجَوِّزوا الاستشهاد بشعر الطبقة الرابعة مطلقاً<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك أرجعوا مسألة استشهاد سيبويه والأخفش بشعر بشار بن برد إلى الخوف من

(١) انظر: خزانة الأدب (٥/١)، وفي أصول النحو للأفغاني ١٩.

(٢) انظر: العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده (٩٠/١).

(٣) انظر: خزانة الأدب (٦/١).

لسانه واستكفافاً له<sup>(١)</sup>، وقد ردّ ذلك الدكتور فائز فارس لعدة أسباب<sup>(٢)</sup>، وأيده الدكتور محسن غياض بقوله: "ولسنا نعتقد ذلك ولا نؤمن به فقد كان حسبهما عدم ذكر شعره وتسقط عيوبه ليكفّ عنهما أذاه وسوء لسانه. أمّا الاستشهاد بشعره تملقاً له، فشيء لا يمكن تصديقه. إذ كان هؤلاء العلماء أشدّ أمانة وأكثر خشيةً لله أن يفعلوا ذلك أو يرضوه لأنفسهم، ولو صدّقنا مثل هذا - وهو أمرٌ بالغ الخطورة - لدفعنا بالضرورة إلى التشكيك في جميع شواهد الأخفش وسيبويه وعدم الاطمئنان إليهما، وهذا ما لا يقوله عاقل ولا يرضى به أحد"<sup>(٣)</sup>. ووافقه في هذا الدكتور عبد العال سالم مكرم أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وقد استشهد قسم من النحاة بأشعار المؤلّدين واحتجوا بها، فقد استشهد أبو علي الفارسي بشعر أبي تمام، كما في الإيضاح العضدي<sup>(٥)</sup>. واستشهد ابن جني بشعر المتنبي وغيره من المولدين في مجال المعاني فقط<sup>(٦)</sup>. واستشهد الزمخشري بشعر أبي تمام أيضاً، وعلل ذلك بقوله: "وهو إن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى قول العلماء الدليل عليه بيث الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"<sup>(٧)</sup>. واستشهد الرضي بشعر المولدين أيضاً<sup>(٨)</sup>، وكذلك الأشموني<sup>(٩)</sup>.

والخلاصة أن العلماء كانت لهم عناية بالشعر العربي دفعتهم إلى تمحيصه وتنقيته من شوائب اللحن حفاظاً على لغة القرآن أن يتسرب إليها اللحن.

(١) انظر "نظرات في اللغة والنحو" ٢٥، ونشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة: لحمد طنطاوي ٦٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش، مقدمة المحقق ٩٠-٩١.

(٣) صورة بشار بن برد في كتاب الأغاني، مجلة الجمع العلمي العراقي، (١٨٨/٢٠).

(٤) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٩٦.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١٠٢.

(٦) انظر: ابن جني النحوي ١٣٩-١٤٠.

(٧) الكشف للزمخشري (١/٢٠٨).

(٨) انظر مقدمة محقق القسم الأول من كتاب الرضي (١/٧٦-٧٨).

(٩) انظر: شرح الأشموني: (١/٢٥٠، ٢٩٣).

وعند النظر في كتاب "المختار" نجد أنه كانت لابن إدريس عناية ظاهرة بالشاهد الشعري لا تحتاج إلى دليل، فقد جاء في كتابه ما يقارب مائتين وسبعة عشر بيتا شعريا. وهذا عدد ليس بالقليل بل ربما كان عددا كثيرا إذا ما قيس بتلك الأبيات الواردة في بعض كتب الاحتجاج للقراءات؛ فمثلا أبو منصور الأزهري على علو كعبه وتضلعه في لغة العرب شعرها ونثرها لم تتجاوز شواهدة في كتابه (علل القراءات) مائة وستة أبيات بما فيها الرجز أيضا. وكذلك مكى بن أبي طالب لم يستشهد في كتابه (الكشف) إلا بخمسة عشر شاهدا فقط على الرغم من كبر حجم كتابه. وابن أبي مريم بلغت شواهدة من الشعر والرجز ثلاثة وستين شاهدا فقط<sup>(١)</sup>. وأبو زرعة كان عدد شواهدة الشعرية ما يقارب ثمان وتسعين شاهدا<sup>(٢)</sup>. والمهدوي بلغت شواهدة من الشعر والرجز في كتابه (الموضح) سبعين شاهدا<sup>(٣)</sup>. وفي كتاب "الإقناع في القراءات السبع" لابن الباذش لم يرد فيه سوى أربعة شهود شعرية<sup>(٤)</sup>. وجاء ابن خالويه متجاوزا لكل هذه الكتب ولكتاب (المختار) فبلغ عدد شواهدة الشعرية في كتابه (إعراب القراءات السبع) أربعمائة وثلاثة وخمسين شاهدا<sup>(٥)</sup>. إذن إذا نظرنا لكل هذه الكتب نجد أن عدد تلك الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب "المختار" تعد كثيرة جدا؛ وهذا يدل على مقدرة المؤلف وسعة اطلاعه واهتمامه بالشاهد الشعري، في مجال احتجاجة للقراءات القرآنية. ويدلل على هذا الاهتمام: أن ابن إدريس قد لا يكتفي بالشاهد الواحد من الشعر في الاحتجاج للقراءة، فيحتج للقراءة بأكثر من شاهد شعري، كما في توجيهه لقراءة ابن عامر بالمد في قوله تعالى ﴿وَنَّا بِحَبَانِهِ﴾<sup>(٦)</sup>: "... وأما قراءة ابن عامر فعلى القلب، وهي لغة مشهورة، لأنه آخر الهمزة وقدم

(١) اعتمدت في الكتابين على ما أورده د/عبد الله الريش في مقارنة بين عدد الشواهد الشعرية في تلك الكتب ٥٥٤.

(٢) انظر: حجة القراءات مسرد الشعر والرجز ٨١١-٨١٢.

(٣) انظر: المهدوي ومنهجه في كتابه الموضح ٦٢.

(٤) انظر: الإقناع في القراءات السبع فهرس الأشعار ٨٧٦.

(٥) انظر: ابن خالويه ومنهجه في كتابه (إعراب القراءات السبع) ٥٥٤.

(٦) سورة: الإسراء، الآية: ٨٣. انظر المختار (١/٤٨٣).

الألف على زنة (نَاع). وقراءة الباقيْن على (نَعَى). وقال امرؤ القيس شاهدا لقراءة ابن عامر:

فقلتُ له لما تَمَطَّى بضلْبِهِ وأردفَ أعجازاً وناءً بكلِّكِلِ<sup>(١)</sup>

وقال آخر:

حَتَّى إِذَا مَا التَّأَمَّتْ مَفَاصِلُهُ وَنَاءً فِي شِقِّ الشَّمَالِ كَاهِلُهُ<sup>(٢)</sup>

وقال حسان بن ثابت:

بُحَالِدُ عَنْهُ بِأَسْيَافِنَا وَنَاءَتْ مَعَدُّ بِأَرْضِ الْحَرَمِ<sup>(٣) (٤)</sup>

ولعل مرد ذلك إلى كثرة اطلاع المؤلف ومعرفته بالشعر.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله في توجيه قراءة التخفيف في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنَّا

لَمَّا كُنَّا<sup>(٥)</sup>... وأما من خففها فإنه خففها عن الثقيلة وأعملها عمل الثقيلة؛ لا هي بعينها.

وصار محل ذلك محل قولهم: لم يك كذا، في لغة من حذف النون. فحذف التشديد هاهنا

كحذف النون من قولك: لم يكن، إيجازاً واتساعاً، فأعمل المحذوفة عمل التامة في البابين.

ومثله قول الشاعر:

وَإِنْ مَالِكَا لِلْمُرَجَّحَى إِنَّ تَقَعَّقَعْتَ رَحَى الْحَرْبِ أَوْ دَارَتْ عَلَيَّ خُطُوبُ<sup>(٦)</sup>

فخففها عن الشديدة وأعملها. ومثله قول الآخر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا

(١) من الطويل، لامرئ القيس من معلقته المشهورة، في ديوانه (٤٨). وهو في: إعجاز القرآن للباقلاني ٧٤، وكتاب

الصناعتين ٢٨٢، وتاج العروس (٢٥/١)، والخزانة (٣٢٦/٢).

(٢) من الرجز، لم أقف له على نسبة، وهو في: وتأويل مشكل القرآن ١٥٧. تفسير الطبري (٣١٩/١٨)، والبحر

المحيط (٧٣/٦)، والدر المصون (٤٠٤/٧).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) المختار (٤٨٣/١-٤٨٤).

(٥) سورة: هود، الآية: ١١١. وهي قراءة أهل الحجاز وأبو بكر عن عاصم.

(٦) لم أقف عليه، وذكر المحقق أنه نسب للنابغة، دون تحديد. انظر معجم إميل (٢٩١/١).

بِأَنَّكَ الرِّبْعُ وَعَيْتُ مَرِيْعٌ وَقَدْماً هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا<sup>(١)</sup>

فخففها وأعملها. ومثله قول الآخر:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنَّ نَدْيِيهِ حُقَّانِ<sup>(٢)</sup>

ومثله قول الآخر:

فَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٣) (٤)</sup>.

ولا شك أن المؤلف يهدف من هذا إلى تقوية تلك القراءة بأكثر من شاهد شعري يعضدها ويؤكد وجه القراءة وهذا أقوى مما لو اقتصر على شاهد واحد فحسب.

### تصنيف الشعراء المحتج بهم:

سبقت الإشارة لتلك الطبقات التي وضعها العلماء في الاحتجاج بالشعر، والإشارة كذلك للخلاف في الاستشهاد بالطبقة الثالثة، والإجماع على عدم جواز الاستشهاد بالطبقة الرابعة. وعند النظر في ما ورد في كتاب ابن إدريس نلاحظ أن المؤلف قد استشهد بشعراء الطبقات الثلاث إلى حد قد يكون متساوياً. فمن شعراء الطبقة الأولى الذين استشهد بشعرهم: الأعشى<sup>(٥)</sup>، وامرؤ القيس<sup>(٦)</sup>.....

(١) من المتقارب، لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية أخت عمرو ذي كلب، وهما في: معاني القرآن للقراء (٩٠/٢)، والإنصاف (٢٠٦/١-٢٠٧)، والثاني في شرح المفصل لابن يعيش (٧٥/٨)، أوضح المسالك (٣٣٠/١)، ومعني الليب (٣٩/١) والخزانة (٣٨٢/١٠).

(٢) من الهزج، لم أقف على قائله، وهو في: تفسير الطبري (٥٩٦/١٢)، والبحر المحيط (٣٠٤/٣)، والدر المصون (٣٠/٤)، وكتاب سيويه (٢٨١/١)، وشرح المفصل (٧٢/٨)، والخزانة (٣٩٢/١٠)، والإنصاف (١٩٧/١).

(٣) من الطويل، مختلف في نسبته فنسب لابن صريم اليشكري، ولزيد بن أرقم، ولعلباء بن أرقم اليشكري، انظر الخلاف في نسبته في الخزانة (٤١٣/١٠) وما بعدها، وهو في كتاب سيويه (١٣٤/٢)، والإنصاف للأنباري (٢٠٢/١)، وشرح المفصل (٨٣/٨)، والدر المصون (٣٠/٤).

(٤) المختار (٤٠٦/١-٤٠٧).

(٥) انظر المختار (١١٦/١)، ٢٨٦، ٣٢٥، ٩٤٣/٢، ٩٤٦.

(٦) انظر المختار (٢٦٤/١)، ٤٨٣، ٦٢١/٢، ٨٣١، ٩١٦.



وعبد بن العرنس<sup>(١)</sup>، وعدي بن زيد<sup>(٢)</sup>، ودريد بن الصمة<sup>(٣)</sup>، والنابعة الذبياني<sup>(٤)</sup>، وطرفة بن العبد<sup>(٥)</sup>، وعنترة بن شداد<sup>(٦)</sup>... وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

ومن شعراء الطبقة الثانية وهي طبقة المخضرمين استشهد بشعر: حسان بن ثابت<sup>(٨)</sup>، وكعب بن مالك<sup>(٩)</sup>، والحويدرة<sup>(١٠)</sup>، والخنساء<sup>(١١)</sup>، وعمرو بن شأس الأسدي<sup>(١٢)</sup>، وامرؤ القيس بن عابس الكندي<sup>(١٣)</sup>، والنابعة الجعدي<sup>(١٤)</sup>، وعمرو بن معد يكرب<sup>(١٥)</sup>، وغيرهم كثير<sup>(١٦)</sup>.

(١) انظر المختار (١٤٥/١).

(٢) انظر المختار (٢٧٩/١، ٥٧٩).

(٣) انظر المختار (٢٧٩/١، ٤٢٥، ٢٤٥، ٤٠١، ٧٩٤).

(٤) انظر المختار (٢٤٥/١، ٣٢٥، ٤٠١، ٥١٢، ٧٩٤/٢، ٨٦٤، ٩٣٦).

(٥) انظر المختار (٤١٦/١).

(٦) انظر المختار (٤٩٣/١، ٥٩١/٢، ٩٥٤).

(٧) فهناك من الشعراء الذين استشهد بشعرهم سواء نسبهم لهم أم أن المصادر الأخرى نسبتها لهم: عمرو بن كلثوم (٤٧/١)، والشنفرى (٩٢/١، ٥٢٨)، وعدي بن الرعاء الغساني (١٤٥/١)، وعبد قيس البرجمي (١٥٥/١)، أبو قيس الأسلت الأنصاري (١٨٢/١، ٩٦٠/٢)، وأوس بن حجر (٢٣٤/١)، وأمية بن أبي الصلت (٤٤٦/١)، والممرك العبدى (٥٠٥/١)، والمتلمس (٥٤٥/١)، وعدي بن زيد العبادي (٥٧٩/١)، وعلقمة الفحل (٥٨٨/٢)، وخدش بن زهير (٦٣٦/٢)، وخزيمة بن مالك بن فهد (٦٩٦/٢)، وأوس بن حجر (٧٦٩/٢)، والربيع بن ضبع الفزاري (٧٣٧/٢)، الحصين بن حمام المري (٧٩٧/٢)، وأبو دؤاد الإيادي (٨٦١/٢، ٨١٨)، وسعد بن مالك القيسي (٨٥٣/٢)، وحاتم الطائي (٩١٤/٢)، وعمرو بن ملقط (٩١٤/٢)، وعبيد الأبرص (٩٦٢/٢).

(٨) انظر المختار (٦٦/١، ٤٨٤، ٦٣٦/٢).

(٩) انظر المختار (٨٠/١).

(١٠) انظر المختار (٤٤٥/١).

(١١) انظر المختار (١١٩/١، ٣٩٦).

(١٢) انظر المختار (٨٧/١، ١٧٢).

(١٣) انظر المختار (١٠٠/١).

(١٤) انظر المختار (٥٩٠/٢).

(١٥) انظر المختار (٢٦٨/١، ٧٠٦/٢).

(١٦) فمن الشعراء المخضرمين الذين استشهد بشعرهم إضافة لمن سبق: أبو محجن الثقفي (١٠٤-١٠٥)، وليبد (٢/١، ٩٠١/١٣٠)، ومقاس العائذي (١٣٠/١)، وعمر بن أحمد الباهلي (٢٢٢/١)، و الشماخ (٢٢٦/١)، ٢٩١، ٨٧٤، وتميم بن أبي بن مقل (٤٨٠/١)، وعدي بن وداع العقوي (٦٣٣/٢)، والعجاج (٦٤٣/٢)، ٩٣٦، وحيد بن ثور (٦٤٥/٢)، والخطيعة (٦٦٣/٢، ٨٤١)، ونهشل بن حري (٧١٨/٢)، والنمر بن =

ومن شعراء الطبقة الثالثة وهي طبقة الإسلاميين استشهد بشعر: الفرزدق<sup>(١)</sup>، وجري<sup>(٢)</sup>، والأخطل<sup>(٣)</sup>، ورؤبة<sup>(٤)</sup>، وأبو النجم العجلي<sup>(٥)</sup>، وذو الرمة<sup>(٦)</sup>، والقطامي<sup>(٧)</sup>، وكثير عزة<sup>(٨)</sup>، وغيرهم<sup>(٩)</sup>.

وقد كانت جل شواهد ابن إدريس لا تكاد تخرج عن حيز هذه الطبقات الثلاث، وسترد أمثلة على استشهاده بشعر تلك الطبقات في أثناء الحديث عن مجالات استشهاده بالشعر إن شاء الله.

أما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهد المؤلف بشعرهم البتة، ولم يرد لهم أي شاهد شعري في الكتاب إطلاقاً. وهذا يعني أن المؤلف لا يرى الاستشهاد بشعر شعراء هذه الطبقة؛ وهو بهذا يوافق مذهب جمهور العلماء الذين لا يجيزون الاستشهاد بشعر هذه الطبقة. فقد كان المؤلف هنا ملتزماً بهذا المعيار الذي رسمه العلماء في مجال الاستشهاد بالشعر.

=تولب (٨٦٧/٢)، وعقبة الأسدي (٩٠١/٢).

(١) انظر المختار (١٠٨/١، ٥٤٢).

(٢) انظر المختار (٦٧/١، ٨٠، ١٣٠، ١٧٢، ٣٤١، ٥٧٠، ٦٤٢/٢، ٦٩٥، ٧٣٣، ٨٨٠).

(٣) انظر المختار (١٧٥/١، ٣٠٥، ٦٤٦).

(٤) انظر المختار (٤٠٢/١، ٥١٦، ٥٤٤، ٦٢٠/٢، ٧١٩، ٨٤١).

(٥) انظر المختار (٢٧٨/١، ٢٨٠، ٣٢٧).

(٦) انظر المختار (٦٤٥/٢، ٨٧٤، ٩٩٥).

(٧) انظر المختار (٤٦٢/١، ٦٣٦/٢).

(٨) انظر المختار (٨٦٢/٢).

(٩) من الإسلاميين الذين أورد لهم شعراً: الأبيد الربيعاني (٧٤٩/٢)، وعمرو بن أبي ربيعة (٢٥٥/١)، والمغيرة بن حنباء الحنظلي (٧٩٧، ٧٩٤/٢)، وابن حطان (٩٢٨/٢)، ومسكين الدارمي (١٧٩/١)، والطرماس بن حكيم (٤١١/١)، وحديد بن حريث بن بحدل (١٩٧/١)، وابن ميادة الملاح بن أبرد (٢٧٠/١)، والراعي النميري (٥٩١/٢)، وعبد الله بن الحر الجعفي (٦٢٣/٢)، وعبد الله بن قيس الرقيات (٣٥٤/١، ٥٤٥)، وزباد الأعجمي (٣٥٨/١)، وجعفر بن علي الحارثي (٥٤٤/١)، وأبو عمرو بن العلاء (٥٥٣/١)، ومجنون ليلي (٩٤٠/٢).

## طريقته في إيراد الشواهد الشعرية:

لقد سلك ابن إدريس في إيراد الشواهد الشعرية مسالك شتى تتلخص بما يأتي:

### (١) ترك نسبة الشواهد إلى قائلها: عدم نسبة بعض الشواهد الشعرية إلى

قائلها ظاهرة عامة عند النحويين لا يكاد يستثنى منهم أحد أيا كانت مذاهبهم النحوية، وأزمنتهم التاريخية، فسيبويه إمام النحاة لم ينسب بعض شواهد، وسار على نهجه من خلفه من النحويين، أمثال الفراء في معانية والمبرد في كتابه المقتضب وآخرين ممن جاؤوا بعدهم<sup>(١)</sup>. أما ابن إدريس فشأنه في ذلك شأن كثير من العلماء، حيث لم يعن بنسبة شواهد الشعرية في الغالب، وقد سبقت الإشارة إلى أن المؤلف أورد في كتابه ما يزيد على مائتي بيت من الشعر، وعند النظر في تلك الأبيات من حيث اهتمام المؤلف بنسبتها وعدم نسبتها يمكننا هنا أن نقسمها من هذه الناحية إلى قسمين:

الأول: الأبيات التي اهتم المؤلف بنسبتها: ونقصد بهذا تلك الأبيات التي أورها

المؤلف في كتابه وذكر معها أسماء الشعراء الذين قالوها، وهذه الشواهد هي حوالي خمسين شاهداً، سواء أكان الشاهد بيتاً واحداً، أم أن المؤلف أورد معه بعض الأبيات. والشعراء الذين نسب إليهم هذا الشعر هم:

حسان بن ثابت<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، كعب بن مالك الأنصاري<sup>(٤)</sup>، والعجاج<sup>(٥)</sup>، والأعشى<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ١٢١.

(٢) انظر المختار (١/٦٦، ٤٨٤، ٦٣٦/٢).

(٣) انظر المختار (١/٦٧، ٨٠، ١٧٢، ٣٤١).

(٤) انظر المختار (١/٨٠).

(٥) انظر المختار (١/٩٦).

(٦) انظر المختار (١/١١٦، ٢٨٦، ٣٢٥، ٩٤٣/٢، ٩٤٦).

وعبيد بن العرنس<sup>(١)</sup>، وعمر بن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup>، وامروء القيس<sup>(٣)</sup>، وعدي بن زيد<sup>(٤)</sup>، ودريد بن الصمة<sup>(٥)</sup>، وأبو النجم العجلي<sup>(٦)</sup>، والنابعة الذبياني<sup>(٧)</sup>، وطرفة بن العبد<sup>(٨)</sup>، وذو الرمة<sup>(٩)</sup>، والحويدرة<sup>(١٠)</sup>، والطهوي<sup>(١١)</sup>، وليبد<sup>(١٢)</sup>، والقطامي<sup>(١٣)</sup>، ورؤبة<sup>(١٤)</sup>، وعبد العزى بن وديعة المزني<sup>(١٥)</sup>، وزهير<sup>(١٦)</sup>، وعنترة<sup>(١٧)</sup>، والنابعة الجعدي<sup>(١٨)</sup>، وابن حطان<sup>(١٩)</sup>، وعمرو بن كلثوم<sup>(٢٠)</sup>، والفرزدق<sup>(٢١)</sup>، والحطيئة<sup>(٢٢)</sup>.

ثانيا: الأبيات الشعرية التي لم ينسبها المؤلف إلى قائلها: وهذه الأبيات تنقسم على

ثلاثة أقسام:

(١) انظر المختار (١/١٤٥).

(٢) انظر المختار (١/٢٥٥).

(٣) انظر المختار (١/٢٦٤، ٤٨٣-٤٨٤، ٦٢١/٢، ٩١٦، ٨٣١).

(٤) انظر المختار (١/٢٧٩).

(٥) انظر المختار (١/٢٧٩، ٤٢٥).

(٦) انظر المختار (١/٢٨٠).

(٧) انظر المختار (١/٣٢٥، ٢١٥، ٨٦٤/٢، ٩٣٦).

(٨) انظر المختار (١/٤١٦).

(٩) انظر المختار (٢/٦٤٥).

(١٠) انظر المختار (١/٥٤٥).

(١١) انظر المختار (١/٤٤٧).

(١٢) انظر المختار (١/٤٦١).

(١٣) انظر المختار (١/٤٦٢).

(١٤) انظر المختار (١/٥١٦).

(١٥) انظر المختار (١/٥٣٤).

(١٦) انظر المختار (٢/٥٩٠، ٦٧٣).

(١٧) انظر المختار (٢/٥٩١، ٩٥٤).

(١٨) انظر المختار (٢/٦٤٢).

(١٩) انظر المختار (٢/٩٢٨).

(٢٠) انظر المختار (٢/٨٨١).

(٢١) انظر المختار (٢/٩٦٢).

(٢٢) انظر المختار (٢/٩٦٣).

**الأول:** الأبيات المعروفة قائلوها. وهي تلك الأبيات التي ذُكرت لنا كتب الأدب واللغة والنحو وغيرها أسماء قائلها. وقد بلغ عددها في الكتاب ما يقارب ثمانية وتسعين بيتاً؛ أوردها المؤلف دون أن ينسبها إلى قائلها، ولكنها في الواقع معروفة القائل من خلال النظر في كتب أهل العلم.

**الثاني:** الأبيات الشعرية التي اختلف في قائلها، وأعني بهذا تلك الأبيات الشعرية التي أوردها المؤلف في الكتاب ولم ينسبها، ووردت في كتب اللغة والنحو منسوبة، ولكن تلك الكتب اختلفت في نسبتها، فهذا ينسب البيت لامرئ القيس وذاك ينسب لطرفة وهكذا. وقد بلغ عدد هذه الأبيات في الكتاب حوالي عشرين بيتاً.

**الثالث:** تلك الأبيات الشعرية التي لا يعرف قائلوها، فقد وردت في كتب أهل العلم ولم ينسبها إلى قائلها. وقد بلغ عددها في الكتاب قرابة ستة عشر بيتاً.

وما خلا هذا كله نلاحظ أن المؤلف لم يهتم كثيراً بنسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها، فلم ينسب من جميع الشواهد الواردة في الكتاب إلا ما يقارب الربع من تلك الشواهد، أما البقية فلم يهتم بنسبتها، مع أنها كانت معلومة القائل في الأغلب الأعم. وهذه النسبة تعد قليلة إلى حد ما.

### ولعل أسباب إهمال ابن إدريس نسبة بعض الشواهد ما يلي:

**أولاً:** اختلاف الرواة في نسبة الشاهد الواحد.

**ثانياً:** اعتماده على سلامة الراوي، أو دقة صاحب الكتاب الذي أخذ منه، فيستغني به عن نسبة الشواهد وعلى ذلك جرى سبويه وكثير من النحاة.

**ثالثاً:** شهرة البيت مما لا يحتاج معه إلى عزو في كثير من الأحيان إلى قائله.

**رابعاً:** لأجل الاختصار، سواء أكان ذلك من قبل المؤلف أو من لدن تلاميذه الذين يكتبون خلفه وهو يملئ؛ وخاصة إذا علمنا أن المؤلف كان يملئ كتابه إملاء.

## ٣) قد يذكر مصادر شواهدة أحيانا:

يعنى ابن إدريس كثيرا بذكر المصادر التي استقى منها شواهدة الشعرية. ويمكن تقسيم

هذه المصادر على قسمين:

**الأول:** مصادر شفوية: وهم شيوخه الذين سمع منهم وهو يعبر عن سماعه الشعر منهم بقوله: أنشدني فلان... من ذلك قوله: "قال الشيخ: وأنشدني في تخفيف هذا الباب أبو القاسم الآمدي شاهدا، وقال: أنشدني أبو الحسن الأخفش قال: أنشدني محمد بن يزيد لعبيد بن العرندس:

هَيْئُونَ لَيْئُونَ، أَيْسَارٌ ذُو كَرَمٍ ... سُوَّاسٌ مَكْرَمَةٌ أُنْبَاءُ أَيْسَارٍ

لَا يَنْطِقُونَ عَنِ الْفَحْشَاءِ إِنْ نَطَقُوا ... وَلَا يُمَارُونَ إِنْ مَارَوْا بِأَكْثَارٍ

مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ، تَقَلَّ: لَاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ ... مِثْلُ النَّحُومِ الَّتِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله: "... وأنشدني في هذه الأبيات أبو عبد الله محمد بن عبد الله النحوي، قال: أنشدنيها أبو بكر بن الخياط، قال: فسّر هذه الأبيات أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:

أَسْكَنْتَنِي جَارُ أَبِي الْحَامُوشِ جَاؤُوا بِأَخْرَاهُمْ عَلَى خُنْشُوشٍ

بُمُهَوَّانٍ بِالْدَّبِيِّ مَدْبُوشٍ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

والجدير بالذكر هنا أن هذا النوع من الأبيات الشعرية التي يرويها المؤلف عن طريق المشافهة قليلة جدا فلا تعدو أن تكون في هذين الموضعين فقط.

**الثاني:** مصادره غير الشفوية: وهؤلاء من استقى شواهدة من كتبهم كسيبويه، والفراء

(١) وهو في: الكامل (١/١٣٣)، والحماسة البصرية (١/١٥١)، والأول في إعراب القرآن للنحاس (١/٣٦٣)، وجمهرة الأمثال (١/٦٥).

(٢) المختار (١/١٤٥).

(٣) سبق تخرجه.

(٤) المختار (٢/٧١٩-٧٢٠).

وأبي عبيدة وغيرهم. فهؤلاء يعبر عن أخذه من كتبهم بقوله: وأنشد سبيويه وأنشد الفراء... وأمثلة هذا النوع كثيرة جدا. فمن ذلك مثلا قوله: "... وأنشد الفراء:

إِذَا مِتُّ فَأَذِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ ... يَرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُزُوقُهَا  
وَلَا تَدْفِنِي بِالْقَلَاةِ فَإِنِّي ... أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا<sup>(١)</sup>"<sup>(٢)</sup>.

وقوله: "... وقد أجاز وقف الهاء الفراء"<sup>(٣)</sup>، وذكر أنها لغة لبعض العرب، وأنشد:

أَنْحَى عَلَيَّ الدَّهْرُ رَجُلًا وَيَدَا ... يُصْلِحُ الْيَوْمَ وَيُفْسِدُهُ غَدًا<sup>(٤)</sup>

فوقف الهاء من (يُفسده) كما ترى"<sup>(٥)</sup>.

### (٣) يشتم غريب البيت ويبين معناه:

فقد كان من أسلوب المؤلف أن يبين ويشرح في بعض الأحيان ما يجده من غريب الشعر. وقد سبق بيان ذلك وذكر شيء من الأمثلة عليه في الحديث عن عنايته بشرح الغريب، وأكتفي هنا بالإحالة عليه تجنباً للتكرار.

### (٤) يشير إلى اختلاف الرواية.

فقد كان المؤلف في بعض المواضع يشير إلى الروايات المختلفة للبيت الشعري، وهذا يعد دليلاً على سعة اطلاع المؤلف، ومعرفته بالشعر ورواياته المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك: قوله في الحديث عن "أَنَّ" المثقلة و"أَنَّ" المخففة من المثقلة: "... ومثله قول الآخر:

(١) من الطويل، لأبي محجن الثقفى، وهما في: معاني القرآن للفراء (١/١٤٦)، وتفسير الطبري (٤/١٣٦)، والأغاني (١٨/٣٨٤)، والدر المصون (٢/٢٦٥)، وخزانة الأدب (٨/٤٠٢).

(٢) المختار (١/١٠٤-١٠٥).

(٣) في الآية ١١١، من سورة الأعراف وهي قوله تعالى (أرجه وأخاه) وهي قراءة عاصم وحمزة.

(٤) سبق ترجمته.

(٥) المختار (١/٣١٩). وانظر أمثلة أخرى (١/١٤٥، ١٥٥، ٢٨٦، ٤٣٩، ٤٦١، ٥٤٥، ٢/٦٣٣، ٦٤٢، ٧٨٦،

فَيَوْمًا تُؤَافِنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(١)</sup>

يروى: (ظبية) على تخفيف (أن) وإعمالها، ويروى (ظبية) على ترك الإعمال، ويروى (ظبية) بالجر على إلغاء (أن)، التقدير كظبية<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله في توجيه القراءة في قوله تعالى ﴿فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ حفص وحمزة والكسائي (فَيُسْحِتْكُمْ) بضم الياء من أَسَحَتْ. وقرأ الباكون (فَيُسْحِتْكُمْ) بفتح الياء، من سَحَتْ يَسْحَتْ. ومعناها: الاستئصال. قال الشاعر:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا<sup>(٤)</sup>

فهذا من أَسَحَتْ. ومعنى يَدَعْ: من الدَّعَى. ويروى: إِلَّا مُسْحِتًا، وحينئذ يكون (لم يدع) بمعنى: لم يترك. ورفع هذا الوجه بفعل مضمر دل عليه الكلام. التقدير: أو بقي مجلف؛ لأنه إذا قال: لم يدع إلا مسحتا. فقد علم أنه بقي هناك مجلف<sup>(٥)</sup>.

والمؤلف يجعل من كون البيت الشعري روي على رواية أخرى دليلا لإسقاط الاستشهاد بالبيت في تلك المسألة التي استدل به عليها المستدل؛ فمثلا في توجيهه لقراءة ابن عامر بالفتح في قوله تعالى ﴿يَا أَبْتَ﴾<sup>(٦)</sup> قال: "... فأما الفتح ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: ما قاله أبو علي قطرب: أن الأصل: يا أبتا بالتنوين، ثم حُذف التنوين وبقيت الفتحة. واستشهد بقول الشاعر:

يَا ذَارَ أَقْوَتٍ بَعْدَ إِصْرَامِهَا عَامًا وَمَا يَعْنِيكَ مِنْ عَامِهَا<sup>(٧)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) المختار (١/٤٠٦-٤٠٧).

(٣) سورة: طه، الآية: ٦١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المختار (١/٥٤١-٥٤٢).

(٦) سورة: يوسف، الآية: ٤.

(٧) سبق تخريجه.



قال: كان الأصل: يا دارًا، فحذف التنوين وبقيت الفتحة. وغلطه أهل العربية في ذلك... فأما البيت الذي استشهد به فإن الخليل وسيبويه وجماعة العلماء من رواة الشعر رَوَوْهُ: يا دارُ أقوت<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله: (وقرأ حمزة (ومكر السيئ)<sup>(٢)</sup> بوقف الهمزة. وقرأ الباقر بإشباع الكسرة على ما يجب لها في العربية. وقراءة حمزة غير جائزة عند أحد من أهل النحو؛ لأنه لا يدخل الجزم الأسماء. وقد استشهد بعض أهل العلم لقراءة حمزة بقول امرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ    إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ<sup>(٣)</sup>

وبقول الآخر:

إِذَا اعْوَجَّجَنَ قُلْتُ صَاحِبٌ قَوْمٌ    بِالذَّوِّ أُمْتَالِ السَّفِينِ الْعَوْمِ<sup>(٤)</sup>

فوقف الباء من: أَشْرَبَ وصاحب، وهذا إنما يفعله الشعراء ضرورةً، ولا يجوز استعماله في القرآن، على أن أبا العباس قد روى بيت امرئ القيس: اليومَ أُسْقَى، وروى غيره: اليومَ فاشْرَبَ، على الأمر. ويروى قول الآخر: إِذَا اعْوَجَّجَنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمِ. على ترخيم صاحب...<sup>(٥)</sup>.

فمن الملاحظ في كلا المثالين أن المؤلف قد جعل كون البيت قد روي برواية ليس فيها شاهدا جعل ذلك سببا في رفض الاحتجاج به.

(١) المختار (١/٤١١-٤١٢).

(٢) سورة: فاطر، الآية: ٤٣.

(٣) من السريع، في ديوانه ١٤٩، وهو في: كتاب سيبويه (٤/٢٠٤)، والشعر والشعراء (٢/٨١٩)، والأصول في النحو (٢/٣٦٤)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/٢٨٠)، والبحر المحيط (١/٣٦٥)، والدر المصون (١/٣٦٢)، والخزانة (٣/٤٦٣).

(٤) من الرجز، لأبي نخيلة، وهو في كتاب سيبويه (٤/٢٠٣)، ومعاني القرآن للفراء (٢/١٢)، والشعر والشعراء (٢/٨١٩)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٢٢٦)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/١١٠)، والدر المصون (١/٣٦٣).

(٥) المختار (٢/٧٢٧-٧٢٨).

## ٥) يذكر وجه الاستشهاد من البيت:

يعمد ابن إدريس في أحيان كثيرة إلى ذكر وجه الاستشهاد من البيت المستشهد به إمعانا منه في الإيضاح، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

قوله في الآية ﴿وَالْيَسَعَ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ أهل البصرة والحجاز والشام وعاصم بلام واحدة. وقرأ حمزة والكسائي بلامين. والمختار ما عليه الجماعة؛ لأنه أشبه بكلام العرب؛ لأنهم قد سموا بالفعل المستقبل والأصل (يَسَعُ) فأدخلوا عليه الألف واللام للتفخيم والتعظيم على طريق النادر. ومثله قول الشاعر:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بَنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ<sup>(٢)</sup>

فأدخل الألف واللام على (يزيد) في المدح للتفخيم والتعظيم"<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله في توجيه قراءة ابن عامر: "وقرأ ابن عامر قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> ففرق بين المضاف والمضاف إليه، تقدير قراءته: وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم. فالشركاء هاهنا وإن كانوا في موضع جر فهم في المعنى فاعلون. وأنشد أهل العلم شاهد هذه القراءة:

فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٥)</sup>

أراد: زَجَّ أَبِي مزادة القلوص. ومثله قول الآخر:

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٨٦.

(٢) من الطويل، لابن ميادة الرماح بن أبرد، وهو في: معاني القرآن للقراء (١/٣٤٢)، وتفسير الطبري (٩/٣٨٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣١٧)، وشرح المفصل (١/٤٤)، والبحر المحيط (٤/١٧٨)، ومغني اللبيب (١/٦٣)، والدر المصون (٥/٢٩)، والخزانة (٢/٢٢٦، ٧/٢٤٧).

(٣) المختار (١/٢٧٠).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٧٣.

(٥) سبق تخريجه.

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسِهِ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ<sup>(١)</sup>

التقدير: مدخل رأسه الظل، ففرق بين المضاف والمضاف إليه. ونحوه قول الآخر:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَقَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا<sup>(٢)</sup>

التقدير: وقد شقت عبد القيس غلائل صدورها. ونحوه:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحٌ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلَ<sup>(٣)</sup>

التقدير: طبَّاح زاد، ففرق بين المضاف والمضاف إليه...<sup>(٤)</sup>.

## (٦) لا يذكر أحيانا البيت كاملاً وقد يورد معه غيره: تتفاوت طريقة ابن

إدريس في إيراد شواهد الشعرية فغالبا ما يورد البيت المشتمل على موطن الشاهد وحده كاملاً، وتارة يورد البيت المستشهد به مصحوباً بغيره من أبيات القصيدة، وقد يقتصر من البيت على موطن الشاهد ولو كان شطر بيت. فأما أمثلة النوع الأول فكثيرة جداً وهي الأصل في ذلك فلا حاجة لإيراد أمثلة عليه، وفيما مضى وفيما سيأتي أمثلة على ذلك. أما أمثلة استشهاده بالبيت مصحوباً بغيره من أبيات القصيدة فأذكر منها ما يأتي:

قوله في توجيه قراءة الجمهور في قوله تعالى ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا

﴿<sup>(٥)</sup>﴾: "قرأ أهل الكوفة وابن عامر (نُنْشِزُهَا) بالزاي... وقرأ الباقر (نشرها) بالراء، أي

نحييها، من قولهم: أنشر الله الموتى فنشروا. وشاهده من التنزيل ﴿ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَنْشَرُهُ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المختار (١/٢٩٠ - ٢٩٢). وانظر نماذج أخرى (١/٤٦، ١٠٠، ١٣٠، ١٤٥، ١٨٢، ٢٢٧، ٢٥٥، ٧٩٤/٢،

٧٩٧، ٨١٨، ٨٧٤، ٨٨٠، ٩٤٠، ٩٧٩).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٦) سورة: عبس، الآية: ٢٢.

قال الأعشى:

لَوْ أَسْنَدْتُ مَيْتًا إِلَى نَحْرِهَا ... عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرٍ  
حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا: ... يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

وقوله في توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿اللَّهُ يُبَشِّرُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: "... وذكر اليزيدي عن أبي عمرو أنه قال: إنما خففت في (عسق) وهو قوله ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لأن ذلك من النصره والسرور. وأنشد الأخفش وغيره:

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْغُلَا ... غُبْرًا أَكْفَهُمْ بِقَاعٍ مُمَجِّلٍ  
فَأَعْنَهُمْ وَابْشُرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ ... وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنْكِ فَاَنْزِلِ<sup>(٥)</sup>  
فهذا شاهد لقراءة حمزة والكسائي<sup>(٦)</sup>. وسبق ذكر أبيات عبيد بن العرندس<sup>(٧)</sup>.

ومن أمثلة اقتصاره من البيت على موطن الشاهد فقط ما يأتي:

قوله في اختيار قراءة التخفيف في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا يُنْسِينَكَ﴾<sup>(٨)</sup>: "... والمختار التخفيف؛ لكثرة من عليه من الأئمة. ومثل التشديد قول امرئ القيس:

(١) من السريع، وهي في ديوانه ٩٣، وهما في: مجاز القرآن (٢/٢٨٦)، والأغاني (١٦/٣٠٣)، والمستقصى في أمثال العرب (١/١٢٠)، والخزانة (٣/٣٩٩). والأول في: تفسير الطبري (٢٤/١١٣)، وكتاب الصناعات ٩٣، والدر المصون (١٠/٦٩١)، والخزانة (٣/٢٠٠). والثاني في: ومعاني القرآن للفراء (١/١٧٢)، تفسير الطبري (٤/٦١٨)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٣٣٣)، والبحر المحيط (٢/٢٩٧)، والدر المصون (٥٦٧).

(٢) المختار (١/١١٦-١١٧).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ٣٩.

(٤) سورة: الشورى، الآية: ٢٣.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) المختار (١/١٥٥).

(٧) وانظر كذلك (١/١٠٤، ٣٥٤، ٤٠٦، ٤١٦، ٤٤٧، ٥٠٩، ٥٣٤، ٥٤٦، ٥٩٥/٢، ٧٩٤، ٨٧٤، ٩٥٣).

(٨) سورة: الأنعام، الآية: ٦٨. وهي قراءة الجماعة انظر المختار (١/٢٦٤).

..... لَعُوبٌ تُنْسِيَنِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>

وقوله: " وإنما سمي الكتاب (زُبُورا) لقوة ما فيه من الوعظ، من قولك: زبرت الرجل أزره، إذا انتهرته بقوة... ومنه قول الشاعر:

..... هَوَجَاءُ لَيْسَ لِلْبَّهَاءِ زَبْرٌ<sup>(٣)</sup>

والله أعلم بالصواب<sup>(٤)</sup> .

وقوله: " قال أحمد بن يحيى: نُشْتُ وَنَأَشْتُ بمعنى واحد، كقولهم: ذمْتُ فلانا، وذأمتُهُ. وأنشد أهل اللغة في الهمز قول الشاعر... وقال آخر:

..... وَجِئْتُ نَيْشًا بَعْدَ مَا قَاتَلَ الْخَبْرُ<sup>(٥)</sup>

أي: مُبْطِئًا...<sup>(٦)</sup> .

تلك كانت بعض الأمثلة لإيراد المؤلف البيت مقرونا بغيره من أبيات القصيدة، وإيراده البيت مكتفيا منه بالشطر الذي يحتوي على الشاهد، وكما قلت فإن الغالب على المؤلف أن يورد البيت كاملا دون أن يقرن معه غيره، فهذا هو الأصل في منهج المؤلف في ذلك.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ومثلك بيضاء العوارض طفلة لعوب تنسيني.....

وهو في ديوانه ١٤٠، وفي: مجاز القرآن (٦/٢)، تفسير الطبري (٧٤٢/١٣)، والزاهر في معاني كلمات الناس ٤٩٦، والمنصف (٩٣/١)، ومغني اللبيب (٥٤٤/٢)، والخزانة (٣٧٣/١).

(٢) المختار (٢٦٤/١).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المختار (٢٢٢/١).

(٥) عجز بيت من الطويل، لم أهتمد إلى قائله وصدره:

قعدت زمانا عن طلابك للعلی وجئت نيشا.....

وهو في: معاني القرآن للفراء (٣٦٥/٢)، وتهذيب اللغة (نوش) (٢٨٥/١١)، ولسان العرب (نوش) (٤٥٧٥/٥/٦)، والبحر المحیط (٢٤٦/٧) مع اختلاف يسير في البيت. والدر المصون (٢٠٦/٩).

(٦) المختار (٧١٨/٢-٧١٩). وانظر كذلك (٢١٥/١)، ٢٨٦، ٤٦٧، ٦٢١/٢، ٦٩٥، ٧١٩، ٩١٧.

## مجالات استشهاده بالشعر:

لقد استشهد ابن إدريس بالشعر في مجالات متعددة لعل أبرزها ما يأتي:

(١) استشهاده بالشعر للمسائل النحوية: فهو كثيراً ما يلجأ إلى الشعر لإثبات حكم

نحوي أو تأكيد رأي إعرابي، ومن أمثلة ذلك:

قوله في الآية ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي بالإضافة. وقرأ الباقر بالتنوين. وهي القراءة المختارة، والتقدير: وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ سِنِينَ ثَلَاثُمِائَةٍ. فأما قراءة حمزة والكسائي فإن الفصح في الإضافة أن يقع التمييز باسم واحد، كقولك: ثلاثمائة سنة، ولكنه جمع سنين على المعنى. واستشهد لهذه القراءة بقول الشاعر:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(٢)</sup>

فقال: سوداء، فميز باسم الجمع، وكان ينبغي أن يقول: سوداء، ولكنه اضطر له لإقامة الوزن. والقرآن لا ضرورة فيه"<sup>(٣)</sup>.

وقوله في الآية ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ أهل الكوفة وابن عامر (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ) بالنصب. وقرأ الباقر (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ) بالرفع... فأما النصب فبإضمار فعل يُفسَّره هذا الفعل، التقدير: وقد رنا القمر قدرناه. ولا يجوز أن يكون هذا الفعل الظاهر عاملاً في (القمر)؛ لأنه قد عَمِلَ في ضميره، والفعل الواحد لا يعمل في مفعولين إلا على طريق الشركة، فلهذا قُدِّرَ النصب بفعل آخر يفسره الفعل الظاهر، وهذا مثل قولك: زيداً أكرمته، التقدير: أكرمت زيداً أكرمته. ومثله قول الشاعر:

(١) سورة: الكهف، الآية: ٢٥.

(٢) من الكامل، لعنترة العبسي في ديوانه ١٩٦، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/١٣٠)، والدر المصون (٥/٣٥٠)، ومعاني القرآن للنحاس (٢/٥٤)، والأصول في النحو (١/٣٢٥)، وخزانة الأدب (٧/٣٩٠).

(٣) المختار (١/٤٩٣).

(٤) سورة: يس، الآية: ٣٩.

وَالذَّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ<sup>(١)</sup>

التقدير: وأخشى الذب أخشاه. وإنما حُسِّنَ النصب في هذا الموضع؛ لأن قبله جملة من فعل وفاعل، فأضمرَ فعلٌ ينصبُ (القمر) ليعطفَ الجملة الثانية على الجملة الأولى وتكونا متفتحتين في المعنى<sup>(٢)</sup>.

وقوله في الآية ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر (وَيَعْلَمُ الَّذِينَ) بالرفع. وقرأ الباقون بالنصب. فالنصب على إضمار (أَنْ). والرفع على الابتداء، ويجوز أن يكون خبر ابتداء محذوف. وهما قراءتان جيدتان؛ لأن المعطوف على حرف الجزاء وما عمل فيه لك فيه ثلاثة أوجه: أحدها: الرفع على الابتداء. والثاني: النصب على إضمار (أَنْ)، وهو الذي يسميه الكوفيون النصب على الصَّرف. والثالث: الجزم، (ويعلم الذين يجادلون) وهو اختيار سيويه. ومثل النصب قوله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)<sup>(٤)</sup> بالنصب على إضمار (أَنْ)، وقرأ سيويه (ويعلم الصَّابرين) على ما عرفتكم. ومثل النصب بإضمار (أَنْ) قول الشاعر:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَتُمْسِكُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ<sup>(٥)</sup>

فنصب (وَتُمْسِكُ) بإضمار (أَنْ). ومثله قول آخر:

سَأَتْرُكُ مَنَزْلِي لِنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا<sup>(٦)</sup>

(١) من المنسرح، للربيع بن ضيع الفزاري، وهو في: والجمل في النحو ١٣٣، كتاب سيويه (٩٠/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٥٠٧/١) والبحر المحيط (٢٨٦/٥)، وأوضح المسالك (١٣٠/٣).

(٢) المختار (٧٣٦/٢ - ٧٣٧).

(٣) سورة: الشورى، الآية: ٣٥.

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ١٤٢.

(٥) من الوافر، للناطقة الذبياني، وهما في: معاني القرآن للفراء (٢٤/٣)، وتفسير الطبري (٥٢٠/٢٠)، وإعراب القرآن

للنحاس (٨٤/٤)، والدر المصون (٦٨٧/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٤٦/٢).

(٦) من الوافر، للمغيرة بن حبناء، وهو في: كتاب سيويه (٣٩/٣)، والمقتضب (٢٤/٢)، والأصول في النحو (١٨٢/٢)،

وشرح الرضي (٨٧٥/٢م/٢)، والبحر المحيط (٣٥١/٣)، والدر المصون (٨٩/٢)، وخزانة الأدب (٥٢٢/٨).

فنصب بإضمار(أن)"<sup>(١)</sup>.

وقوله في الآية ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأ أهل البصرة وحمزة والكسائي(خَاشِعًا

أبصارهم) على التوحيد. وقرأ الباقيون(خُشَعًا) على الجمع. ويجوز وجه ثالث (خاشعة أبصارهم) بالتأنيث، وهي تروى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يجوز القراءة بها لمخالفتها المصحف. ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت ثلاثة أوجه: التوحيد والجمع، والتأنيث، كقولك: مررت بشباب حسان أوجههم، وحسن أوجههم، وحسنه أوجههم. فمن جمع فلجمع الأسماء، ومن وحد فلأن الصفة لما كانت متقدمة أجراها مجرى الفعل إذا تقدم. قال الشاعر:

فِي شَبَابٍ حَسَنِ أَوْجُهُهُمْ مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارٍ بِنِ مَعَدٍّ<sup>(٣)</sup>

ومن أنت فلتأنيث جمع (الأبصار) قال الله تعالى(وإذ زاغت الأبصار) ومن ذكر فلتقدم الصفة، ولأن التأنيث غير حقيقي. والنصب في قوله (خاشعاً)و(خُشَعًا) على الحال من (يخرجون) التقدير: خاشعاً أبصارهم يخرجون من الأحداث، وهي حال متقدمة. ومثله قول الشاعر:

لِعَزَّةٍ مُّوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ حِلَلٌ<sup>(٤)</sup>

وإنما جاز تقديم الحال في هذا الموضع لأن العامل متصرف، ولو كان العامل لا يتصرف لم يجز تقديم الحال"<sup>(٥)</sup>.

(١) المختار(٢/٧٩٣-٧٩٤).

(٢) سورة: القمر، الآية: ٧.

(٣) سبق تخرجه.

(٤) من مجزوء الوافر، لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، وهو في: الجمل في النحو ١٠٣، وكتاب سيبويه(١/١٢٣)، معاني القرآن للفراء(١/١٦٧)، وشرح المفصل لابن يعيش(٢/٥٠)، والدر المصون(١/٥٠٥)، ووأوضح المسالك(٢/٢٧١).

(٥) المختار(٢/٨٦٢). وانظر نماذج أخرى: (١/٤٦)، ١٣٠، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٩، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٩١، ٣٢٧=



## (١) استشاده بالشعر للمسائل التصريفية:

ولم تكن شواهد ابن إدريس الصرفية بالكثرة التي كانت عليها شواهد النحوية. ومن أمثلة شواهد الشعرية التي استشهد بها على مسائل تصريفية ما يلي:

قوله: "واختلفا في قوله (أَنْ يَصَّالِحَا)" (١) فقرأ أهل البصرة والحجاز والشام كذلك. وقرأ أهل

الكوفة (أَنْ يُصْلِحَا) من الإصلاح، المعنى: يَصْلُحُ كُلُّ واحد منهما. فأما (يَصَّالِحَا) فالأصل فيه (يتصلحا) غير أن التاء أدغمت في الصاد لقربها منها، ولأنَّ التاء مهموسة والصاد مجهورة، فكان الإدغام حسنا. وإنما قال (صُلِّحَا) وإن لم يكن مصدرا (يَصَّالِحَا)؛ لأن العرب تجعل مصدرا للفعل في بعض المواضع مصدرا لغيره إذا كان المعنى واحدا، من ذلك قوله تعالى (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (٢) فمصدر أنبت إنباتا، ولكن جعل مصدره النبات؛ لأنه بمعناه. ومثله قول القطامي:

وخير الأمر ما استقبلت منه      وليس بأن تتبَّعه أتباعا (٣)

ومثله قول امرئ القيس:

وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالٍ (٤) .....

٣٤١، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤٤٥، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٣، ٥٧٠، ٦٠٢/٢، ٦٢٣، ٦٣٧، ٦٤٢، ٦٦٣، ٦٩٥،

٧٢٨، ٧٦٩، ٧٧٩، ٧٩٧، ٨١٨، ٨٥٣، ٩٠١، ٩٣٦، ٩٦٠، ٩٧٩

(١) سورة: النساء، الآية: ١٢٨.

(٢) سورة: نوح، الآية: ١٧.

(٣) من الوافر، للقطامي، في ديوانه ٣٥، وهو في: كتاب سيبويه (٨٢/٤)، والشعر والشعراء (٧٢٤/٢)، والمقتضب (٢٠٥/٣)، ولأصول في النحو (١٣٤/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٩٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١١/١)، والبحر المحيط (٤٥٩/٢)، الدر المنصون (١١٠/٣)، (١٣٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس، وصدره:

فصّرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا      ورُضْتُ فَذَلْتُ....

في ديوانه ١٤١، وهو في: المقتضب (٧٤/١)، وتفسير الطبري (٢٤٦/٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٧١/١)، شرح الكافية للرضي (ق ٢/ج ٢/٢٦٠)، والخزانة (١٨٧/٩).

ومثله قول الله تعالى ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن مصدر تبتل تبتلا فكذلك مصدر يصالحا (اصالحا)، ولكنه جعل الصلح موضعه. فأما من قرأ (يُصْلِحَا) فمصدره الإصلاح، ولكن جعل الاسم في موضع المصدر، كقولك: سلمت سلاما، فالسلام اسم جعل في موضع (تسليما) ومثله: كلمت زيدا كلاما<sup>(٢)</sup>.

وقوله في الآية ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً﴾<sup>(٣)</sup>: "القراءة بغير همز. وروى خارجة عن نافع بالهمز، وهي قراءة الأعرج. والهمز غلط؛ لأنه إنما همز من هذا النوع ما كانت الياء فيه زائدة مثل: صغائر وكبائر؛ لأنه من الصغر والكبر. فأما (معاش) فجمع معيشة، على وزن (مفعلة)، فألقيت حركة الياء على العين فانكسرت العين وسكنت الياء للاعتدال. فإذا جمعت معيشة قلت: معاش، تكسر الياء لالتقاء الساكنين، وهمزها غلط. ومثال معيشة إذا جمعت مسيلا قلت: مسایل، فلم تهمز؛ لأن الياء أصلية، ومثله. من ذوات الواو: معونة ومعاون، ومقام ومقاوم. قال الشاعر:

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَّقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا<sup>(٤) (٥)</sup>

وقوله: "قرأ ابن كثير وحده (وُنُزِلَ الْمَلَائِكَةُ)<sup>(٦)</sup> بنونين، و(الملائكة) نصبٌ بإيقاع الفعل عليهم، التقدير: وُنُزِلَ نحن الملائكة. وقرأ الباقون ﴿وُنَزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ بنون واحدة وتشديد الزاي وفتح اللام؛ لأنه فعل ما لم يسم فاعله... وقراءة ابن كثير غير بعيدة. وقد جاء

(١) سورة: المزمل، الآية: ٨.

(٢) المختار (٢١٦/١).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١٠.

(٤) من الطويل، للأخطل، في ديوانه ١٢٣، وهو في: والمقتضب (١٢٢/١)، وإعراب القرآن للنحاس (١١٦/٢)،

والخصائص ٧٢٩، والمخصص (٢٠٩/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٠/١٠)، والدر المصون (٢٥٩/٥).

(٥) المختار (٣٠٣/١-٣٠٥).

(٦) سورة: الفرقان، الآية: ٢٥.

التنزيل في مثلها، وهو قوله ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾<sup>(١)</sup> فجاء بمصدر بتل مع تبتل، ومصدر تبتل التبتل. وهما بمعنى واحد، فلذلك أغنى أحدهما عن الآخر. ومثله قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ

الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٢)</sup>، ونبات مصدر نبتم، ومصدر أنبتكم الإنبات. ومثله قول الشاعر:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ<sup>(٣)</sup>

فمصدر تطوشت تطوياً. وانطواء مصدر انطويت. ومثله قول امرئ القيس:

وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلَالٍ<sup>(٤)</sup> .....

وإذلال مصدر: أذلت<sup>(٥)</sup>.

### (١) استشهاد للمعاني وشرح الغريب:

فعندما يتطرق المؤلف لتفسير آية أو شرح غريب كلمة فإنه قد يستشهد بالشعر كنوع من

تأكيد ما يذهب إليه. وأمثلة هذا كثيرة منها:

قوله في تفسير معنى (البيات) في قوله تعالى ﴿لَنُبَيِّنَنَّهٗ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾<sup>(٦)</sup>: "...ومعنى

البيات: ما فعل ليلاً. ومنه قوله تعالى ﴿بَيْنَا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، ومنه قول الشاعر:

أَتَوْنِي فَلَمْ أَرْضَ مَا بَيَّتُوا... وَكَانُوا أَتَوْنِي بِشَيْءٍ نَكْرٌ<sup>(٨)</sup>

(١) سورة: المزمل، الآية: ٨.

(٢) سورة: نوح، الآية: ١٧.

(٣) من الرجز، لرؤية في ديونه ١٦، وهو في: كتاب سيبويه (٨٢/٤)، والأصول في النحو (١٣٥/٣)، وشرح المفصل

لابن يعيش (١١٢/١)، والدر المصون (١١٠/٣).

(٤) سبق ترجمته.

(٥) المختار (٦٢٠/٢). وانظر نماذج أخرى (٨٧/١، ٢٣٤، ٢٨٦، ٤٨٠، ٧٠١/٢، ٩٤٠).

(٦) سورة: النمل، الآية: ٤٩.

(٧) سورة: الأعراف، الآية: ٩٧.

(٨) من المتقارب، لعبدة بن همام، وهو في: مجاز القرآن (١٣٣/١)، وغريب القرآن ١٣١، والكمال (٣٣٦/٢)، وتفسير

الطبري (٢٤٧/٧)، والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٣٤، والبحر المحيط (٣١٥/٣).

ومعنى الآية: لنقتلنه بياتا، أي: ليلا، ثم لنقولن لوليه: ما شهدنا ذلك<sup>(١)</sup>.

وقوله: "واختلفوا في قوله ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾<sup>(٢)</sup> على قولين: منهم من قال: السر ما أسرته إلى صاحبك، وأخفى من ذلك ما أضمرته في قلبك مما لم تعلم به غيرك. وقال آخرون: السر ما أسرته في قلبك مما لم تطلع عليه أحدا، وأخفى من ذلك ما لم يحدث في قلبك مما سيجده الله تعالى في ثاني حال. والسر: ذكر الرجل. والسر: الزنى، ومنه قول امرئ القيس:

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنَّنِي ... كَبُرْتُ وَأَنْ لَا يُحْسِنَ السِّرَّ أَمْثَالِي<sup>(٣)</sup>

والسر: النكاح، ومنه قوله تعالى ﴿لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

## ٢) إيراد الشعر كشاهد للقراءة:

فقد يعتمد المؤلف في مواضع كثيرة لإيراد الشاهد الشعري شاهدا يقوي به قراءة من القراءات، ومن أمثلة ذلك:

قوله: "قرأ أهل البصرة (لا يَأْتِكُمْ). وقرأ الباقون ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾<sup>(٦)</sup>، وكذلك في المصحف بغير

بغير ألف. وهما لغتان بمعنى واحد ... وحجة أهل البصرة قوله تعالى ﴿وَمَا أَلْنَتْهُمُ﴾<sup>(٧)</sup>، فهذا من أَلَتْ يَأْلَتْ. قال الشاعر:

أَبْلُغْ بَنِي مَالِكٍ عَنِّي مُغْلَغَلَةً جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا أَلْتَأُ وَلَا كَذِبًا<sup>(٨)</sup>

(١) المختار (٦٥١/٢).

(٢) سورة: طه، الآية: ٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٥.

(٥) المختار (٨٣١-٨٣٢). وانظر نماذج أخرى (٩٦/١، ١٠٤، ١٤٥، ٢٢٢، ٣٥٨، ٤٦٢، ٥٢٨، ٨٥٨/٢، ٨٦٧،

٨٦٧، ٩١٧، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٥٤).

(٦) سورة: الحجرات، الآية: ١٤.

(٧) سورة: الطور، الآية: ٢١.

(٨) من البسيط، للحطيفة، في ديوانه ١٦، وهو في: معاني القرآن للقراء (٩٢/٣)، وبجاز القرآن (٢٢١/٢)، وتفسير=

وحجة من قرأ(يَلْتَكُم) أنها في المصحف بغير ألف، فوجب اتباع الخط، مع شهرة هذه اللغة في العرب، وكثرة من عليها من القراءة. فأما (أَلْتَنَاهُم) فإن التنزيل جاء باللغتين جميعا. وشاهد هذه القراءة من الشعر قوله:

وَلَمْ يَلْتَنِي عَنْ سُرَاهَا لَيْتُ<sup>(١)</sup>

وأصل (يَلْتَكُم): يَلْتَنُكُم، بالياء، ولكن سَكَنَتِ التاء علامة للجزم، فَأَسْقَطَتِ الياء لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>.

وقوله في الآية ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>: "لَيِّن نافع الهمزة الثانية من قوله (أَرَأَيْتُمْ) وأسقطها الكسائي، وهي لغات. وأنشدوا شاهدا للكسائي قول عمر بن أبي ربيعة:

أَرَيْتُكَ إِذْ هُنَا عَلَيْكَ أَلَمْ تَخَفْ رَقِيًّا وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضَّرُوا<sup>(٥)</sup>

فأسقط الهمزة كما ترى...<sup>(٦)</sup>.

=الطبري(٥٨٤/٢١)، و والبحر المحيط(١٠٤/٨)، والدر المصون(١٤/١٠).

(١) من الرجز، لرؤية، وقبلة: وَلَيْلَةٌ ذَاتِ دُجَى سَرِيَتْ،

وهو في: معاني القرآن للفراء(٩٢/٣)، ومجاز القرآن(٢٢١/٢)، تفسير الطبري(٤١٣/١٤)، والبحر المحيط(١٠٤/٨)، والدر المصون(١٤/١٠).

(٢) المختار(٨٤٠/٢).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ٤٠.

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٤٦.

(٥) من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه ١٩٩، وهو في: الكامل(٢٦١/٢)، والدر المصون(٦١٦/٤)، والخزانة(٣١٨/٥).

(٦) المختار(٢٥٥/١). وانظر نماذج أخرى(١١٧/١)، ١١٨، ١٢٥، ١٥٥، ٢٢٧، ٣٢٥، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٨٤، ٤٩٧، ٥١٢، ٥٣٤، ٥٥٠، ٥٧٩، ٦٤٣/٢، ٧٠٩، ٧١٩، ٧٤٩، ٧٨٦، ٩٢٨، ٨٤١، ٨٥٧، ٨٦٤، ٩٢٢، ٩٦٣.

## استشهاده للغات العرب:

لقد سبقت الإشارة إلى تلك المكانة التي حظيت بها لغات العرب لدى المؤلف، فقد لجأ إلى تخريج كثير من القراءات القرآنية على لغات العرب.

وقد وحرص المؤلف رحمه الله على توثيق تلك اللغات بما لديه من أشعار العرب، فجاء استشهاده بالشعر للغات العرب في مواطن عدة. ومن أمثلة ذلك:

في قوله تعالى ﴿عَلَى أَنْ يُنَزَّلَ آيَةً﴾<sup>(١)</sup> قال: "خفف هذا الموضع ابن كثير. وخالفه أبو عمرو والباقون. وهما لغتان: أنزل يُنزل، ونزل يُنزل... وقد جاء في القرآن مثل ذلك، قال الله تعالى ﴿

فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلُكُمْ رَوِّدًا﴾<sup>(٢)</sup> فجاء باللغتين معا، ومثله قول الشاعر:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُعْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ<sup>(٣)</sup>

فأتى باللغتين في قصر (البكاء) ومدّه في هذا البيت"<sup>(٤)</sup>.

وقوله في الآية ﴿تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ أبو عمرو وابن كثير (تَنْبُتُ) بضم التاء وقرأ

الباقون (تَنْبُتُ) بفتحها. وهما لغتان مشهورتان: نَبَتَ وَأَنْبَتَ حكاهما جميع أهل اللغة. واستشهدوا بقول زهير:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ ، عِنْدَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ<sup>(٦)</sup>

فهذا شاهد (أَنْبَتَ). فمن قرأ (تَنْبُتُ) بضم التاء، له تأويلان: أحدهما: تَنْبُتُ ثمر بالدهن،

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٣٧.

(٢) سورة: الطارق، الآية: ١٧.

(٣) من الوافر، مختلف في نسبته، فنسب لحسان بن ثابت، ولعبدالله بن رواحة، وكعب بن مالك، وهو في: أدب الكاتب ٢٣٦، والكمال (٢٨٧/١)، والمنصف (٤٠/٣)، والدر المصون (٦٠٢/٥).

(٤) (٢٥٤/١ - ٢٥٥)

(٥) سورة: المؤمنین، الآية: ٢٠.

(٦) من الطويل، وهو في ديوانه ٦٢، وهو في: معاني القرآن للفراء (٢٣٣/٢)، وتفسير الطبري (٣٢/١٧)، ومعاني القرآن للنحاس (٤٥٣/٤)، والدر المصون (٢٩٦٦/٧)، والخزانة (٥٠/١).

فعلى هذا لا تكون الباء زائدة، وهو أحسن التأويلين. والثاني: أن تكون الياء زائدة، التقدير: تنبت الدُّهن. ومثله قول الشاعر:

نَحْنُ بَنِي جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْقَلْبَجِ  
نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ<sup>(١)</sup>

ومثله قول الآخر:

هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةٍ سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّوْرِ<sup>(٢)</sup>

ومثله قول عنتره:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمَضَمٍ<sup>(٣) (٤)</sup>.

وقوله في الآية ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ أبو عمرو ونافع بترك الهمز. وقرأ الباقون بالهمزة المفتوحة. وهما لغتان بمعنى واحد، والأصل الهمز. وترك الهمز لغة قريش ... وقال الشاعر في ترك الهمز:

إِذَا دَبِيتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كِبَرٍ ... فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُ وَالْغَزْلُ<sup>(٦)</sup>

وقال الآخر في الهمز:

(١) من الرجز، للنابغة الجعدي، في ديوانه ٤٨، وهو في: مجاز القرآن (٢/٢٦٤)، وغريب القرآن ٢٩٢، تفسير

الطبري (٢٣/١٥٤)، والإنصاف (١/٢٨٤)، والدر المصون (٨/٣٢٩)، وخزانة الأدب (٩/٥٢٠).

(٢) من البسيط، مختلف في نسبته، فنسب للراعي، ولذي الرمة، والقتال الكلابي، انظر الخلاف في نسبته في الخزانة، وهو في: أدب الكاتب ٤١٦، وغريب القرآن ٢٩١، ومعاني القرآن للنحاس (٤/٤٥٢)، والدر المصون (٢/١٤٠)، وخزانة الأدب (٩/١٠٧).

(٣) من الكامل، لعنترة العبسي، من معلقته المشهورة، في ديوانه ٢٢١، وهو في: الشعر والشعراء (١/٢٥٣)، وخزانة الأدب (١/١٢٩).

(٤) المختار (٢/٥٩٠ - ٥٩١).

(٥) سورة: سبأ، الآية: ١٤.

(٦) من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: مجاز القرآن (٢/١٤٥)، وغريب القرآن ٣٥٥، وتفسير الطبري (١٩/٢٣٩)، والبحر المحيط (٧/٢٤٦)، والدر المصون (٩/١٦٣).

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلِ لَا أَبَاكَ ضَرَبْتَهُ ... بِمِنْسَاءٍ قَدْ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبَلًا<sup>(١)</sup>

ووزن مِنْسَاءٍ: مِفْعَلَةٌ<sup>(٢)</sup>.

## الشعر والضرورة الشعرية لدى المؤلف:

على الرغم من المكانة التي حضي بها الشعر لدى المؤلف فإننا نجد في عدة مواضع يرفض الاستشهاد ببعض الشواهد الشعرية، وخاصة تلك التي تخالف قاعدة قد رسمها النحاة وخاصة نحاة البصرة. فنحن نجد في مواطن عدة يرفض أن يكون في البيت الشعري دليلاً وذلك لأنه ضرورة شعرية في اعتقاده. وهذا الرفض من قبل المؤلف كان أمراً ملاحظاً. فمثلاً عندما تطرق المؤلف لقراءة حمزة بالجر في قوله تعالى ﴿سَاءَ لُونُ يَهُ وَالْأَرْحَامُ﴾<sup>(٣)</sup> أشار إلى الأدلة التي أجاز من خلالها أصحاب حمزة - كما سماهم المؤلف - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، ومنها بيتان من الشعر هما:

قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٤)</sup>

وقول الآخر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَقَانِفُ<sup>(٥)</sup>

وقد رفض المؤلف أن يكون فيهما حجة وقال: "وأما البيتان فإنما جاز للضرورة الداعية إليه،

(١) من الطويل، لأبي طالب، وهو في: ومجاز القرآن (١٤٥/٢)، وحجة القراءات ٥٨٥، الدر المصون (١٦٣/٩)، وتاج العروس (٤٥٨/١).

(٢) المختار (٧٠٩/٢ - ٧١٠). وانظر نماذج أخرى (٤٧/١)، ٦٦، ٨٠، ٩٢، ١٠٧، ١٧٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٠، ٣٢٥، ٣٢٧، ٤١٦، ٤٦١، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٨٨/٢، ٥٩٧، ٦٤٦، ٦٧٣، ٦٨٦، ٧٣٩، ٧٦٩، ٧٨٦، ٩١٤، ٩٤٨، ٩٩٥.

(٣) سورة: النساء، الآية: ١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.



ولا ضرورة في القرآن" (١).

ومن ذلك قوله في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف النون في قوله تعالى ﴿أَتُحْجَتُونَ فِي

اللَّهِ﴾ (٢): "والتخفيف غلط عند النحويين، وأجازه بعضهم على بعد، واستدل بقول الشاعر:

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي (٣)

يريد: فليني، فأسقط إحدى النونين استخفافاً. وهذا إنما يجوز في ضرورة، والقرآن لا

ضرورة فيه" (٤).

ومن ذلك قوله في الشواهد الشعرية التي ذكرها العلماء كشاهد لقراءة ابن عامر بالفرق بين

المضاف والمضاف إليه في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ

﴾ (٥)، وهي:

قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّناً زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ (٦)

و قول الآخر:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ (٧)

وقول الآخر:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا (٨)

(١) المختار (١/١٩٠).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ٨٠.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المختار (١/٢٦٧-٢٦٨).

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ١٧٣.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) سبق تخريجه.

وقول الآخر:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لَسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ    طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ<sup>(١)</sup>

قال المؤلف: بعد أن أورد كل هذه الأبيات: "والفرق بين المضاف والمضاف إليه ضعيفٌ جداً، لا يجوز إلا في ضرورة شعر، ولا يحل أن يحمل القرآن على الشاذ الضعيف؛ لأنه ليس بعد الضعف في ضرورة الشعر إلا الامتناع في فصيح الكلام، والقرآن لا ضرورة فيه"<sup>(٢)</sup>.

وأشد من هذا قوله في البيت الذي ذكره الفراء كشاهد لقراءة وقف الهاء وهي قراءة عاصم وحمزة في قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٣)</sup>، والبيت هو:

أَنْحَى عَلَيَّ الدَّهْرُ رِجْلاً وَيَدَا    يُصْلِحُ الْيَوْمَ وَيُفْسِدُهُ غَدَا<sup>(٤)</sup>

قال عنه المؤلف: "وهذا الشعر لا يلتفت إليه، ولا يحتج بمثله في كتاب الله؛ لأن الضرورة في الشعر لإقامة الوزن، ولا يجوز أن يحمل عليه التنزيل الذي لا ضرورة فيه"<sup>(٥)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وليس في هذا الشعر حجة، لأن الشاعر إنما كسر في هذين الموضعين ضرورة لإقامة الوزن، وضحة النظم، ولا ضرورة في القرآن"<sup>(٦)</sup>.

وفي موضع آخر قال: "...فلا يلتفت إليه؛ لأن الشاعر إنما اضطر إلى ذلك، والقرآن لا ضرورة فيه"<sup>(٧)</sup>.

والجامع لكل هذا الرفض هو أن هذه الأبيات الشعرية مخالفة لتلك القواعد التي وضعها علماء اللغة، فرفض بناء على تلك القواعد بعض القراءات ومن ثم رفض تلك الأبيات التي كانت شاهدا لها من العربية، وكان الحري به أن يجعل لغة القرآن الكريم—ثم بعد ذلك لغة

(١) سبق تخريجه.

(٢) المختار (١/٢٩١-٢٩٢).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المختار (١/٣١٩).

(٦) المختار (١/٤٤٠).

(٧) المختار (١/٥٧٠).

الشعر هي— الأصل في وضع القواعد النحوية لا أن يجعل القواعد حكما على القرآن الكريم ولغة العرب.

وكان الجدير به أيضا أن يقبل الاستدلال بهذه الأبيات الشعرية كما قبل استدلال من استدل على إثبات الألف في قوله تعالى ﴿الظُّنُونَا﴾ ﴿السَّيْلَا﴾ ﴿الرَّسُولَا﴾<sup>(١)</sup>، فقد استدلوا على ذلك بقول العرب:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَفُؤْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

إِذَا الْجُوزَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ... ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا<sup>(٣)</sup>

قال المؤلف عن الأول: "فأثبت الألف في آخر الكلمة مع الألف واللام"<sup>(٤)</sup>. وقال عن الثاني: "فأثبت الألف على ما عرفتكم"<sup>(٥)</sup>. فكما رأيت لم يرفض المؤلف الاستدلال بهذين البيتين، وقبلهما لأنهما وافقا كلام العرب، وجاء القرآن بلغتهما. هذا مع كونهما يخالفان قاعدة نحوية وهي أنه لا يجتمع التنوين و"أل" التعريف، ولكن لما خرجهما العلماء واستشهدوا لهذه القراءة من كلام العرب، قُبِلَ ذلك. فكان الحري به أن يقبل ما استدل به العلماء السابقون في إثبات صحة القراءة.

(١) سورة: الأحزاب، الآيات: ١٠، ٦٧، ٦٦.

(٢) من الكامل، لجرير، في ديونه ٨٤، وهو في: كتاب سيويه (٢٠٥/٤)، والأصول في النحو (٣٨٦/٢)، والإنصاف (٦٥٥/٢)، وشرح المفصل (١١٥/٤)، البحر المحيط (٤٦٢/٨)، والدر المصون (٩٨/٩).

(٣) من الوافر، لخزيمة بن مالك، وهو في: تفسير الطبري (٥٦/١١)، والمستقصى في أمثال العرب (١٢٨/١)، وجمهرة الأمثال (١٢٣/١)، والبحر المحيط (٢١١/٧)، والدر المصون (٥٧٠/٥).

(٤) المختار (٦٩٥/٢).

(٥) المختار (٦٩٦/٢).

## ثانياً: القياس

القياس في اللغة مأخوذ من "قاس الشيء على غيره وبه قوساً وقياساً قدره على مثاله"<sup>(١)</sup>.

وهو في اصطلاح النحاة:

عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حملُ فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع<sup>(٢)</sup>، وقيل هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه<sup>(٣)</sup>. يقول الأنباري: "ولابد لكل قياس من أربعة أشياء "أصل، وفرع، وعلة، وحكم". وضرب مثلاً لذلك فقال: "وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فنقول: "اسم أسند الفعل إليه، مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل"، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"<sup>(٤)</sup>.

### أركان القياس:

١ - المقيس عليه: وهو الأصل، والمراد به أمران:

أولهما: المادة اللغوية المنقولة عن العرب، بطريق السماع، والرواية بالمشافهة، أو التدوين.  
وثانيهما: القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة<sup>(٥)</sup>، ويجب أن يكون المقيس عليه مطَّرداً في السماع والقياس معاً، والمطرّد في السماع معناه كثرة ما ورد منه عن

(١) المعجم الوسيط (قاس) (٧٦٦/٢).

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) الإغراب في جدل الإغراب ٤٥.

(٤) لمع الأدلة ٩٣.

(٥) ظاهرة قياس الحمل ٨١.

العرب كثرة تنفى عنه أن يُرى قليلا أو نادرا أو شاذا.

ومعنى الاطراد في القياس موافقة المقيس عليه للقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية، كرفع الفاعل، أم فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف.

## ٢- المقيس (كلامنا) مفردات وتراكيب:

وهو الفرع، والمراد به "ما كان محمولا على كلام العرب وموجها على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها<sup>(١)</sup>، وشعارهم. "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".

## ٣- الحكم:

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه ويتضمن إعطاءه حكمه، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضى به، والذي لا يجوز أن يتخلف<sup>(٢)</sup>، وهو الغرض من القياس؛ لأن عملية القياس أجريت من أجل إعطاء الحكم.

## ٤- العلة الجامعة:

وهي الركن الرابع من أركان القياس، ويقصد بها الصفة، أو الميزة التي من أجلها عُدي حكم المقيس عليه إلى المقيس، وهذا يعنى أن المقيس إنما استحق حكم المقيس عليه لوجود علامات، وأمارات فيه تستوجب هذا الحكم<sup>(٣)</sup>.

## نشأته وتطوره:

لجأ النحاة إلى القياس منذ أن وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه، فكان السبيل الأول لمعرفة اللغة وأصلا من أصولها، فقد أدرك القدامى ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي وصلوا إليها ووضعها تحت ضوابط عامة تجمع ظواهرها اللغوية، فوجدوا في الجمع بين الأشباه

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٧٥.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٦٥.

(٣) انظر: ظاهرة قياس الحمل ٩٣.

والنظائر، وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية<sup>(١)</sup>.

يروى ابن سلام في كتابه "طبقات الشعراء" ما نصه: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"<sup>(٢)</sup> ثم توالى الجهود، وتنافست العقول، وانبرت الأقلام، بين مطوّر ومجدّد، فجاء عبد الله بن أبي إسحاق الذي اشتهر بمدّه للقياس، وتجريده له، فقال عنه ابن سلام أنه أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل. وكان معه أبو عمرو ابن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلاً وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريداً للقياس<sup>(٣)</sup>، ومواقفه مع الفرزدق لا تخفى<sup>(٤)</sup>. ومن الذين أخذوا عن ابن أبي إسحاق وساروا على منهجه عيسى بن عمر، وكان من المتشددّين في القياس، وكان يطعن على العرب، كما فعل في بيت النابغة<sup>(٥)</sup>. ومنهم أبو عمرو بن العلاء، وكان متشدّداً في القياس<sup>(٦)</sup>، ويونس بن حبيب الذي تفرّد ببعض الأقيسة والمذاهب في النحو<sup>(٧)</sup>. وأما الخليل فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه<sup>(٨)</sup>، فقد كان - كما قيل - قَيَّاساً يجيد القياس ويمد أطنابه<sup>(٩)</sup>، قال عنه ابن جني "وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"<sup>(١٠)</sup>. ومن بعده تلميذه سيبويه الذي احتذى حذو أستاذه الخليل، فجاء مهتماً بالقياس، حتى قيل عنه: "واهتمام سيبويه بالقياس لا يحتاج إلى شرح أو إيضاح وكتابه خير دليل على ذلك"<sup>(١١)</sup>. وكان يبنى القياس على الكثرة

(١) انظر القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ٨٥.

(٢) طبقات فحول الشعراء (١/١٢).

(٣) انظر طبقات فحول الشعراء (١/١٤). ونزهة الألباء ٢٧.

(٤) انظر نزهة الألباء ٢٧.

(٥) انظر طبقات النحويين واللغويين ٤١.

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٩.

(٧) انظر: أخبار النحويين البصريين ٥.

(٨) أخبار النحويين البصريين ٣٨، والمدارس النحوية ٥٣.

(٩) انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٤.

(١٠) الخصائص ٢٨٥.

(١١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٤٨.

المطردة من كلام العرب، مع نصه دائماً على ما يخالفه. والناظر في كتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة مما يدل على أن القياس وصل على يد الخليل وتلميذه سيبويه إلى نضجه وتمام قوته، وأصبح أساساً من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ويوزن بها الكلام.

ثم جاء بعد سيبويه نخاة اهتموا بالقياس، وأولوه عنايتهم، ومنهم الأخفش الذي ألف كتاباً في المقاييس<sup>(١)</sup>. والمازني الذي كان يقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره"<sup>(٢)</sup>، حتى قيل عنه إنه كان يتشدد في الأخذ بالقياس، ويرد ما لا يطرد معه من لغة العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم<sup>(٣)</sup>. ومنهم المبرد الذي وصفه ابن جني بأنه أجرى الفروع والعلل والمقاييس<sup>(٤)</sup>. ومن اهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي، وهو من أئمة القراء الذين لا يعملون في القرآن على الأفشى والأقيس، بل على الأثبت والأصح في النقل، فقد تأثر بالخليل، فجمع بين منهجه ومنهج القراء، واعتد بالقياس، حتى قال: إنما النحو قياس يتبع. وإذا ما بلغنا القرن الرابع بزغ لنا نجم أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح اللذين بلغا من القياس أوجه وأعلاه، حتى قيل عن أبي الفتح: لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها وكتابه الخصائص لا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء<sup>(٥)</sup>.

### أهمية القياس:

(١) انظر: الخصائص ٤٨.

(٢) الخصائص ٢٨٢.

(٣) المدارس النحوية ١١٩.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (١/١٣٠).

(٥) انظر: في أصول النحو ٩١.

تكمُن أهمية القياس في أنه يعد ركنا أساسيا من أركان النحو العربي، فلولاها لضاعت اللغة على الناطق بها، فهو طريق سهّل القيام على اللغة، ومكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، فقانونه عام، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد<sup>(١)</sup>، ومن ينكر أهميته في النحو، إنما ينكر النحو نفسه<sup>(٢)</sup>، ولذلك لقي قبولا شديدا عند النحاة، قال أبو علي "لئن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"<sup>(٣)</sup>، وقال ابن جني: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"<sup>(٤)</sup>.

### القياس بين البصريين والكوفيين:

كان البصريون أسبق من الكوفيين إلى دراسة اللغة والنحو استقراءً، وتقعيداً، وتأليفاً، حيث امتاز منهجهم بابتناء قواعده على الأكثر الشائع من كلام العرب. واتخذ البصريون من الشواهد الكثيرة الدوران على ألسنة العرب الموثوق بها لتكون مثلاً يُحتذى بها وقاعدة تتبع متوخية في ذلك الدقة البالغة والحيلة الشديدة، وقد أراد البصريون تحقيقاً لهدفهم. وهو وضع القواعد العامة. أن يهدروا الشواذ، فإن ثبت صحتها عن العرب الفُصَحَاء حفظوها، ولم يقيسوا عليها. يتضح هذا المنهج في كلام ابن أبي إسحاق حين سأله ثَوْفَل بن مساحق "أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت وكيف تصنع فيما خالفتك به العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات"<sup>(٥)</sup>. ومن هنا تشدد البصريون في القياس، فلم يقيسوا إلا على الكثير المسموع، لذلك نراهم قد

(١) انظر: المدارس النحوية ٢٠.

(٢) انظر: لمع الأدلة ٩٥، والاقتراح ٧١.

(٣) الخصائص ٣٦٤.

(٤) الخصائص ٣٦٤.

(٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٩.



خطأوا بعض العرب في أقوالهم، لأنها خالفت أقيستهم، وكثر عندهم القول بالشذوذ.

لقد سمع البصريون عن العرب كثيراً، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلا بد في شواهدنا من أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر .. فخطوة البصريين هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على السنة العرب التي تصلح للثقة والاطمئنان إليها أن تكون قاعدة تتبع، ومثلاً يحتذى به<sup>(١)</sup> ..

أما الكوفيون فقد أسسوا مذهبهم غالباً على كل ما روي عن العرب مهما قلّت شواهدنا، حيث اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها عن فصحاء العرب، وقاسوا عليها<sup>(٢)</sup>، حتى قيل عنهم: "إنهم يحترمون كل ما جاء عن العرب ويميزون للناس أن يستعملوا استعمالهم"<sup>(٣)</sup>. وإذا كان البصريون لا يقيسون إلا على الكثير المسموع، غير أنهم لم يحددوا تلك الكثرة، نجد الكوفيين يتسامحون كثيراً في القيود التي وضعها البصريون على السماع حتى قيل إنهم يعتدون بكل مسموع، ولذا نجد في كتب النحاة التصنيف التالي: البصريون أهل قياس، والكوفيون أهل سماع<sup>(٤)</sup>، بمعنى أن البصريين يحترمون أقيستهم احتراماً شديداً، ولذا سيطر القياس على مذهبهم، بينما يحترم الكوفيون المسموع عن العرب، فكل مسموع عندهم مقبول<sup>(٥)</sup>، وقد امتدح القاضي الجرجاني مذهب الكوفيين بقوله: "ولأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد"<sup>(٦)</sup>.

(١) مدرسة البصرة ١٤٦.

(٢) ينظر: خطوات البحث النحوي ٢١١.

(٣) ضحى الإسلام (٢/٢٩٥).

(٤) أبو علي الفارسي ٤٤٠، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ٣٦٠.

(٥) ينظر: الخلاف بين النحويين ١٣٦.

(٦) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٥٢-٤٥٣، ودراسة في النحو الكوفي ١٣٤.

## موقف ابن إدريس من القياس:

لا يخفى على الجميع تلك العلاقة القائمة بين السماع والقياس، فالقياس قائم أساساً على السماع فلا يصح القياس ما لم يوجد أصل يقاس عليه والأصل هنا هو السماع، وعند النظر في تلك المواطن التي نجد فيها أن السماع قد يأتي مخالفاً لشيء من القياس الذي وضعه النحاة فإننا قد نجد المؤلف في مواطن قليلة يقدم السماع على القياس، وتراه يختار ما جاء به السماع وإن كان مخالفاً للمشهور من القياس فمثلاً، في العربية أن الماضي المكسور العين القياس في مضارعه أن يكون مفتوح العين، نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَسَمِعَ يَسْمَعُ ونحوهما، غير أن السماع قد جاء بكسر المضارع في بعض الكلمات نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ. وقد حكم سيويه على كسر عين المضارع في "يحسب" ونظائرها بالشذوذ، وعلى الفتح بأنه جيد وهو الأقيس<sup>(١)</sup>، وتابعه على ذلك أكثر النحويين. أما ابن إدريس فلتمسكه بالسماع فقد بين أنهما لغتان مشهورتان، بل اختار ما وافق السماع، فقال في توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْيَاءً﴾<sup>(٢)</sup>: "فتح السين في جميع القرآن عاصم وابن عامر وحمزة. وكسر الباقون السين. وهما لغتان مشهورتان، إلا أن الكسر الاختيار؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم روي عنه نصاً أنه قال: "لا تحسبن أنا ذبحناها من أجلك" في حديث مشهور. وهي أربعة أفعال جاءت فيها لغتان: حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ، وَيُسُّ يَأْسُ وَيُسُّ، وَيَسُّ يَيْسُّ وَيَيْسُّ"<sup>(٣)</sup>. فالمؤلف هنا خالف ما ذهب إليه سيويه، واختار الكسر؛ لأنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه المواقف التي نجد المؤلف يقدم فيها السماع على القياس إن تعارض معه تعدد قليلة نسبياً إذا ما قيست بتلك المواطن التي رفض فيها المؤلف السماع سواء أكان السماع قراءة قرآنية أم شعراً أم نثراً. فالمتبع لابن إدريس يمكنه القول: إنَّ المؤلف كان حفيًا بالقياس، وكان يقدمه في

(١) انظر الكتاب (٣/٣٩).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٧٣.

(٣) المختار (١/١٢٤).

مواطن كثيرة على السماع، بل وحتى على كثير من القراءات القرآنية التي وجدها المؤلف مخالفة للأقيسة النحوية، فعندما يجد المؤلف أن هذه القراءة أو تلك مخالفة لما يفترض في النحو، فإنه يخطئها، حتى وإن استدل لها بشيء من كلام العرب، فإنه يرفض ذلك؛ وهذا كله يؤكد لنا مكانة القياس لدى المؤلف، وأنه لا يقيس إلا على المطرد من كلام العرب. ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الآية ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي بالإضافة. وقرأ الباقون بالتنوين. وهي القراءة المختارة، والتقدير: وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ سِنِينَ ثَلَاثُمِائَةٍ. فأما قراءة حمزة والكسائي فإن الفصحح في الإضافة أن يقع التمييز باسم واحد، كقولك: ثلاثمائة سنة، ولكنه جمع سنين على المعنى. واستشهد لهذه القراءة بقول الشاعر:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُدُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(٢)</sup>

فقال: سودا، فميز باسم الجمع، وكان ينبغي أن يقول: سوداء، ولكنه اضطر له لإقامة الوزن. والقرآن لا ضرورة فيه"<sup>(٣)</sup>.

يلمح من كلام المؤلف رفض للقراءة، وذلك لأنها تخالف القياس النحوي، بل زاد على ذلك بأن جعل ما استشهد به للقراءة من كلام العرب نوعاً من الضرورة لا يصح أن يحمل عليه القرآن الكريم. والمؤلف هنا يوافق مذهب المبرد حيث يقول: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: "ثلاثمائة سنين" وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة"<sup>(٤)</sup>. في حين أن كثيراً من العلماء كان ظاهر كلامهم جوازها، كالقراء<sup>(٥)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٦)</sup>،

(١) سورة: الكهف، الآية: ٢٥.

(٢) من الكامل، لعنترة العبسي في ديوانه ١٩٦، وهو في: معاني القرآن للقراء (١/١٣٠)، والدر المصون (٥/٣٥٠)، ومعاني القرآن للنحاس (٢/٥٤)، والأصول في النحو (١/٣٢٥)، وخزانة الأدب (٧/٣٩٠).

(٣) المختار (١/٤٩٣).

(٤) المقتضب (٢/١٧١).

(٥) انظر معانيه (٢/١٣٨).

(٦) انظر الحجة (٥/١٣٦).

والزجاج<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قوله في قراءة عاصم وحمزة بوقف الهاء في الإدراج في قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٢)</sup>: "وأما وقف الهاء في الإدراج وهي قراءة عاصم وحمزة فلا يجوز في قياس ولا استعمال عند جميع البصريين؛ لأن هاء الإضمار لا بد من حركتها في الإدراج على حسب ما يقتضيه الموضع. وقد أجاز وقف الهاء الفراء، وذكر أنها لغة لبعض العرب، وأنشد:

أُنْحَى عَلَى الدَّهْرِ رَجُلًا وَيَدًا يُصْلِحُ الْيَوْمَ وَيُفْسِدُهُ عَدَا<sup>(٣)</sup>

فوقف الهاء من (يفسده) كما ترى. وهذا الشعر لا يلتفت إليه، ولا يحتج بمثله في كتاب الله تعالى؛ لأنَّ الضرورة في الشعر لإقامة الوزن، ولا يجوز أن يحمل عليه التنزيل الذي لا ضرورة فيه"<sup>(٤)</sup>. والغريب هنا أن المؤلف رفض هذه القراءة ورفض ما استدل به الفراء من الشعر، في حين أنه لم يرفض هذه القراءة في قوله تعالى ﴿يُؤَدِّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وقول ﴿وَنُصَلِّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، فقد روي عن أبي عمرو أنه وقف الهاء، ومثله أبو بكر وحمزة، قال المؤلف: "وأما ما روي عن أبي عمرو فقد ذكره الزجاج وقال: إن الراوي عنه لم يضبطه كما لم يضبط ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> فقال: قرأه جزماً. وإنما كان أبو عمرو من عاداته اختلاس الحركة لحذقه بالقراءة وحسن أدائه، فظن الراوي أنه كان يسكن الحرف. وبعد فتسكين الهاء في هذا الباب لغة للعرب مشهورة، أخبرني بها محمد بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء أنه

(١) انظر معانيه (٢٧٨/٣).

(٢) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المختار (٣١٩/١).

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ٧٥.

(٦) سورة النساء، آية: ١١٥.

(٧) سورة: البقرة، الآية: ٥٤.

قال: وقف الهاء لغة للعرب. وقد ذكر هذه اللغة جميع البصريين والكوفيين<sup>(١)</sup>. وإذا كان جميع البصريين والكوفيين قد ذكروا هذه اللغة، فلماذا تُرفض هذه القراءة إذن في موطن آخر؟ لا شك أن هذا تعصب للقياس النحوي.

ومن الأمثلة التي تؤكد اهتمام المؤلف بالقياس النحوي وتقديمه له حتى على السماع قوله في قوله تعالى ﴿بِالْغَدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾<sup>(٢)</sup>: "وقرأ ابن عامر في الموضعين (بِالْغَدُوَّةِ) وغلط في ذلك؛ لأن العرب لا تستعمل الألف واللام مع غُدوة؛ لأنَّ غدوة في كلامهم اسم معرفة بالوضع كزيد وعمرو، ولا يدخل تعريف على تعريف؛ هذا محال، فكما لا يجوز أن تدخل الألف واللام على زيد وعمرو لأنهما معرفتان، كذلك لا يجوز في غدوة. وإنما كتبت في المصحف بالواو لأنَّ الألف منقلبة من واو، فكتبوا هذا الحرف على الأصل كما كتبوا الصلاة والزكاة بالواو. ولا معنى لقول من قال: إنه: بَكَّرَ غُدُوَّةً، ثم أدخل عليها الألف واللام؛ لأنَّ ذلك غير مشهور عند من يوثق به من أهل العربية"<sup>(٣)</sup>. فهنا المؤلف يرفض تلك قراءة ابن عامر لأنها لا تتناسب مع تلك القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، والتي قاس عليها.

ومن ذلك رفضه قراءة ابن عامر بالفرق بين المضاف والمضاف إليه في سورة الأنعام، والتي قال عن سبب تغليطه لها: "...وإنما لم يجز الفرق بين المضاف والمضاف إليه لأنهما منزلة شيء واحد، ألا ترى أن المضاف إليه يحل محلَّ التنوين من الاسم الأول فكأنه جزء من عدد حروفه، فإذا فرقت بينهما تصير فارقا بين بعض حروف الاسم وبعض. وإنما استجازوا ذلك للضرورة في الشعر لإقامة الوزن، وجَوَّزوه بالظرف، فأما القرآن فلا يجوز أن يُحملَ على ذلك"<sup>(٤)</sup>.

فرفض المؤلف لهذه القراءة بناء على تلك القاعدة النحوية التي وجد أن هذه القراءة مخالفة

(١) المختار (١٦١/١-١٦٢).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ٥٢.

(٣) المختار (٢٥٦/١-٢٥٧).

(٤) المختار (٢٩٠/١-٢٩٣).

لها وبالتالي فهي مخالفة للقياس، ولا يصح في نظره أن نحمل أي نقيس القرآن الكريم على الشاذ الضعيف، ورفض كذلك كل تلك الشواهد الشعرية التي أوردها كل من احتج للقراءة بها، وقال بعدم حمل القرآن على الشاذ، وهو بهذا يرى أنه لا يصح القياس على الشاذ والضعيف من كلام العرب.

ومما يؤكد أن المؤلف لا يصح القياس عنده إلا على الكثير المطرد أما الشاذ القليل فلا يقاس عليه وأن ما قيس على القليل فإنه يكون عنده مخالفاً للفصح، ومستكرهاً، بل ومستكرهاً جداً، يقول المؤلف عن قراءة حمزة في قوله تعالى ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾<sup>(١)</sup> "هكذا قرأ الجماعة على الفعل الماضي، و(الطاغوت) نصباً، إلا حمزة فإنه ضم الباء من قوله (وعبد)، وجر التاء من (الطاغوت)؛ لأنه أضاف. وقراءته مستكرهة جداً، وإن كان له وجه، وذلك أنه أخرج (عبد) مخرج قولهم: رجل حذرٌ ويَقْظُ، إذا كان شديد الحذر واليقظ؛ لأنه بناء للمبالغة، وكذلك (عبد)، وجرّ (الطاغوت) بالإضافة. ومثله قول الشاعر:

أبني لبني إن أمكم      أمة وإن أباكم عبد<sup>(٢)</sup>

والاختيار ما عليه أكثر الأئمة، لأنه أفصح في اللغة، وأكثر في الأمة وأبين في المعنى"<sup>(٣)</sup>. فهذه القراءة وإن كان لها قياس إلا أنها مستكرهة جداً لأنه مخالف للكثرة، وهو بالتالي يختار ما عليه أكثر الأئمة، لأنه أفصح في اللغة.

ويؤكد أن المؤلف لا يصح القياس عنده إلا على الكثير دون القليل رفضه تلك التوجيهات التي يكون فيها حملاً للقراءة على وجه ضعيف في العربية، فمثلاً رفض المؤلف توجيه الفراء قراءة حفص والكسائي بالنصب في قوله تعالى ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> حيث قال: "قرأ

(١) سورة: المائدة، الآية: ٦٠.

(٢) من الكامل، لأوس بن حجر في ديوانه ٢١، وهو في: معاني القرآن للفراء (٣١٥/١)، وتفسير الطبري (٥٤٢/٨)، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢٨٠، وحجة القراءات ٢٣١، والدر المصون (٣٢٨/٤)، وتاج العروس (٣٢٩/٨).

(٣) المختار (٢٣٤/١).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٩٤.

نافع وحفص والكسائي بالنصب. ورفع الباقر. فللنصب وجهان في العربية: أحدهما: أن المعنى: لقد تقطّع ما بينكم، بحذف (ما) وهي الاسم الموصول، وأبقى الصلة. هذا قول الفراء، واعتبر ذلك بقراءة ابن مسعود؛ لأنه رُوِيَ عنه (لقد تقطّع ما بينكم) وهذا الوجه بعيد جدا وإن كان عليه أهل الكوفة؛ لأن حذف الموصول وإبقاء الصلة ضعيفٌ في الكلام. والوجه الثاني: لقد تقطّع الأمر بينكم، وهذا هو الصحيح؛ لأن الفعل دليل على الفاعل فأضمر فيه؛ لأنه لا يستغني عنه. فأما الرفع فالمعنى فيه: لقد تقطّع وصلكم الذي كنتم تواصلون به في الدنيا، فرفع بالفعل<sup>(١)</sup>.

فكما ترى فقد رفض المؤلف هنا أن تحمل القراءة على ذلك الوجه الذي اعتبره ضيفا في الكلام، إذن فهو لا يجيز القياس على القليل والضعيف في كلام العرب.

ومما يدل كذلك على اهتمام المؤلف بالقياس أنه يؤثر ما وافق القياس على ما خالفه: ويظهر ذلك جليا في اختياره من القراءات واللغات والأحكام النحوية والتصريفية ما وافق القياس فمثلا أشار العلماء إلا أن القياس في مصادر الأفعال غير الثلاثية تكون قياسية، فما كان منها على "أفعل" فمصدره على "إفعل"، وما كان على "فعل" فمصدره على "تفعيل"<sup>(٢)</sup>.

وقد اختار المؤلف قراءة الجمهور في قوله تعالى ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>؛ من أجل موافقة القياس في كلام العرب، قال: "قرأ ابن كثير وحده (وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) بنونين، و(الملائكة) نصبٌ بإيقاع الفعل عليهم، التقدير: وَنُزِّلُ نَحْنُ الْمَلَائِكَةُ. وقرأ الباقر (وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) بنون واحدة وتشديد الزاي وفتح اللام؛ لأنه فعل ما لم يسم فاعله، و(الملائكة) رفع، اسم ما لم يسم فاعله، أقيموا مقام الفاعل. وهذه القراءة هي المختارة لشيئين: أحدهما: كثرة من عليها من

(١) المختار (٢٧٣/١).

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٦٣/١)، وارتشاف الضرب (٢٢٥/١).

(٣) سورة: الفرقان، الآية: ٢٥.

الأئمة. والثاني: قوله (تَنْزِيلًا)؛ لأنه مصدر نُنَزَّلُ تَنْزِيلًا، ومصدرُ نُنَزَّلُ هو: الإِنْزَال...<sup>(١)</sup>. فلأن القياس في كلام العرب أن يكون مصدر "نَزَلَ" هو "تنزيلًا"، اختار المؤلف قراءة الجمهور. ومما يؤكد كذلك اهتمامه بالقياس أنه قد يورد ما يجيزه القياس مما هو غير مسموع عن العرب، أو مما هو جائز في العربية وإن لم يقرأ به في القراءة، كما في قوله: "قرأ ابن عامر وحده (كُسْفًا)"<sup>(٢)</sup> بتسكين السين. وقرأ الباقر بفتحها. فالفتح جمع كِسْفَةٍ كقولك: قِطْعَةٌ وَقِطْعٌ، وسِدْرَةٌ وسِدْرٌ. فأما تسكين السين فقد ذكرنا فيما سلف أن لأهل العربية فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مصدرا من قولك: كَسَفَتْ كِسْفًا. والثاني: أن يكون جمع كِسْفَةٍ كِسِدْرَةٍ وسِدْرٌ. والثالث: أن يكون واحدا، وجمعه على القياس كُسُوفٌ، ولكنه غير مسموع، مثل جَمَلٍ وَجُمُولٍ"<sup>(٣)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿عَلَّمَ الْغَيْبِ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر (عالم الغيب) بالرفع. وقرأ الباقر بالجر. وقرأ حمزة والكسائي (علَّام الغيب). ففي الرفع وجهان: أحدهما: أن يكون (عالم الغيب) مرفوعا بالابتداء، والخبر (لا يعزبُ عنه). والثاني: أن يكون مرفوعا على المدح، التقدير: وهو عالم الغيب، ويكون خبر ابتداء محذوف. ويجوز في العربية: عالم الغيب، بالنصب على المدح، التقدير: اذْكُرْ عالم الغيب، ولم يقرأ بذلك"<sup>(٥)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي (هل من خالق غير الله) بجر (غير). وقرأ الباقر بالرفع. فالجر لأنه صفة لـ (خالق)؛ لأنَّ (غير) يوصف به النكرات،

(١) المختار (٢/٦٢٠).

(٢) سورة: الروم، الآية: ٤٨.

(٣) المختار (٢/٦٨٠).

(٤) سورة: سبأ، الآية: ٣.

(٥) المختار (٢/٧٠٥).

(٦) سورة: فاطر، الآية: ٣.



و(خالق) نكرة. وأما الرفع فعلى موضع (من) التقدير: هل خالقٌ غيرُ الله. ويجوز: غيرَ الله، بالنصب على الاستثناء ولم يقوُأ به، وإنما يُنصَبُ (غير) على الاستثناء في مثل هذا الموضع لأنه يُعَرَّبُ بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ألا ترى أنك لو قلت: هل من خالقٍ إلا الله، كان الاسم الواقع بعد (إلا) نصبا، فكذلك نُصِبَتْ (غير) في الاستثناء" (١).

كله هذه المواقف تؤكد لنا نتيجة واحدة أساسية، وهي أن المؤلف كان حفيا بالقياس النحوي وكان حاضرا لديه في توجيهه للقراءات، فهو كثيرا ما يخرج القراءة على القواعد النحوية المشهورة من كلام العرب، وإن وجد مع هذا أن القراءة تخالف القياس النحوي فإنه يرفضها وربما وصفها بأوصاف لا تليق، حتى وإن وجد لها من كلام العرب ما يدعمها فإنه يرى أن ذلك من القليل النادر الذي لا يصح أن يقاس عليه وأن يحمل عليه بالتالي النص القرآني؛ كل هذا يمثل اهتماما بارزا من قبل المؤلف بالقياس النحوي.

## ثالثاً: الإجماع

### الإجماع في اللغة:

الإجماع في اللغة مصدر أجمع، وهو يطلق في اللغة على معنيين: "أحدهما العزم التام كما في قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>..والإجماع بهذا المعنى يتصور من الواحد. وثانيهما الاتفاق يقال (أجمع القوم على كذا) إذا اتفقوا<sup>(٢)</sup>. وجاء في المعجم الوسيط: " (أَجْمَعَ) اسم يدل في التوكيد على الشمول يقال جاء القوم أجمعهم وبأجمعهم كلهم، ونلت حقي أجمعه وبأجمعه نلته أجمع (ج) أجمعون.و(الإجماع) اتفاق الخاصة أو العامة على أمر من الأمور وعد ذلك دليلاً على صحته<sup>(٣)</sup>. وفي تاج العروس: " والإِجْمَاعُ ، أي إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ : الإِتِّفَاقُ ، يقال : هذا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ : أي مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وقال الرَّاعِبُ : أي اجْتَمَعَتْ آرَأُؤُهُمْ عَلَيْهِ... وقال الفراء : الإِجْمَاعُ: الْعَزْمُ عَلَى الْأَمْرِ وَالْإِحْكَامُ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>."

### الإجماع عند الفقهاء:

الإجماع معناه اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور بعد النبي صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي في أمر من الأمور العقلية<sup>(٥)</sup>.

وهو عند الفقهاء من أصول الاحتجاج، ومصدر من مصادر التشريع عند الأصوليين بعد الكتاب والسنة وقبل القياس؛ إلا أنه المرجع في المسائل التي لم يرد فيها نص صريح من الكتاب أو السنة، وهو اجتهاد علماء الأمة.

### الإجماع عند النحويين:

هو اتفاق أئمة العربية المعمول على آرائهم والمرجوع إليها على أمر. أو هو أن يجمع أهل

(١) سورة: يونس، الآية: ٧١.

(٢) الكليات ٤٢.

(٣) المعجم الوسيط (١/١٣٥).

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس (أجمع) (٢٠/٤٦٣-٤٦٤).

(٥) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ٢٧١.

البلدين؛ البصرة والكوفة<sup>(١)</sup>.

وهو عند السيوطي: أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقرير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال<sup>(٢)</sup>.

قال ابن جني: "يكون الإجماع حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه<sup>(٣)</sup>. فشرط الإجماع كما هو الظاهر من كلام ابن جني ألا يخالف المسموع ولا المقيس عليه.

### الخروج على الإجماع:

هل يجوز الخروج على الإجماع؟ نعم، لأن النحو . كما ذكر ابن جني . "علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره<sup>(٤)</sup> فلإنسان أن يرتجل ما شاء من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع<sup>(٥)</sup>.

فلاحتجاج بالإجماع ليس حجة قاطعة كما ذكر ابن جني، وإنما فيه تضيق على الخصم وتشنيع عليه، وإهابة له إلى ترك الخلاف.

ولكن مخالفة الجماعة مشروطة بطول البحث والتقصي والبعد عن نزوات الفكر، وإرادة وجه الحق وحده لا غير، وفوق كل هذا عدم الغض من السلف أو النيل منه<sup>(٦)</sup> وهذا الرأي هو رأي ابن جني. في حين أن جمهور العلماء لا يجيزون الخروج على الإجماع، وهم يرونه حجة،

(١) انظر: الخصائص ١٦٩.

(٢) الاقتراح ١٣٧.

(٣) الخصائص ١٦٩.

(٤) الخصائص ١٦٩.

(٥) الخصائص ١٦٨-١٦٩.

(٦) انظر الخصائص ١٦٩.

يقول المبرد: "إن إجماعهم حجة على من خالف منهم"<sup>(١)</sup>. ويقول ابن الخشاب: "مخالفة المتقدمين لا تجوز".<sup>(٢)</sup> وقال أبو البقاء العكبري: "وخلاف الإجماع مردود"<sup>(٣)</sup>. وقال السيوطي نقلا عن بعض النحويين: "إجماع النحاة على الأمور اللغوية، معتبر خلافا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم رد"<sup>(٤)</sup>.

ويمكن القول إن إجماع النحاة حجة فيما لم يخالف المنصوص ولا المقيس عليه، وأن من استطاع أن يتكرر رأيا أو يخالف هذا الإجماع ويكون لديه من الأدلة القوية الصريحة فلا حرج عليه. فقد رأينا من أصحاب المدرسة البصرية من خرج عليهم وخالفهم، ومن الكوفية كذلك، بل وهناك من خرج عن جميع النحاة برأي مستقل وكان له أدلته؛ فمثلا أبو العباس المبرد تفرد بإنكاره جواز تقلب خبر "ليس" عليه<sup>(٥)</sup>.

فالخروج على إجماع المدرسة الواحدة على رأى مباح بل هو كثير، ولعل خير شاهد على هذا الأخفش والمبرد اللذان خرجا في بعض آرائهما على المدرسة البصرية، حتى أننا نجد الفراء نفسه . أحيانا . يخرج على آراء المدرسة التي هو إمامها؛ فمثلا اتفق النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم يرفع، ولكنهم اختلفوا في عامل الرفع. فذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن عامل الرفع في المضارع هو تجرده من الناصب والجازم، وذهب الكسائي إلى أن الرفع له هو الزائد في أوله<sup>(٦)</sup>، وذهب جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج ذهبوا إلى أن العامل الرفع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم. وهكذا نرى أن الكسائي خرج

(١) المقتضب (١٧٥/٢).

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ١٦٣.

(٣) الإصباح ١٧١

(٤) الاقتراح ٨٩.

(٥) ذكر ذلك ابن جني في الخصائص، والصحيح أن هناك غيره ممن منع ذلك فمثلا الكوفيون، والزجاج، وابن السراج، والسيراfi وأبو علي الفارسي، والسهيلي وغيرهم يمنعون ذلك. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١٦٠/١). وأسرار العربية ١٣٧. أوضح المسالك (٢٢٠/١).

(٦) الإنصاف (٥٥٠/٢)، وشرح المفصل (١٢/٢)، وشرح التسهيل (٦/٤)، وأوضح المسالك (١٤٦/٤)، والمساعد (٥٩/٣)

على الكوفيين وهو زعيم المدرسة، كما خالف الأخفش والزجاج البصريان مدرسة البصرة<sup>(١)</sup>.

## أنواع الإجماع

### الإجماع ثلاثة أنواع:

إجماع الرواة، وإجماع العرب المحتج بكلامهم، وإجماع المصرين (البصرة والكوفة)، وفي العصر الحديث: إجماع الهيئات اللغوية المعاصرة.

### أولاً: إجماع الرواة:

ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد.

### ثانياً: إجماع العرب:

وإجماع العرب السكوتي حجة كإجماع النحويين. من صورته: أن يتكلم العرب بشيء ويبلغهم ذلك عنه ويسكتون عليه من غير إنكار له ولا مانع منه<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: إجماع المصرين:

والمراد بهما نخاة الكوفة والبصرة، لأنهما أئمة هذا الفن.

## الإجماع عند ابن إدريس:

لم يحض الإجماع عند ابن إدريس بما حضني به غيره من الأصول النحوية، فكان اعتماده عليه قليلاً جداً، ولكن الناظر في كتاب ابن إدريس لا يعدم من الوقوف على إشارات هنا وهناك حول الإجماع، واعتماد في توجيه قراءة أو اختيار أخرى بناء على الإجماع.

(١) انظر مثلاً: الإنصاف (٥٥١/٢)، والمقتضب (٥/٢).

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٦٤.

## أولاً: أنواع الإجماع عند ابن إدريس:

يمكن تصنيف أنماط الإجماع الواردة في كتاب ابن إدريس إلى عدة أقسام هي:

### أولاً: إجماع القراء:

فقد كان لإجماع القراء مكانة عند ابن إدريس فبنى عليه في أكثر من موضع اختياره للقراءة فمثلاً: قوله في قوله تعالى ﴿عَسَيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> بفتح السين هي قراءة أكثر القراء، وهي اللغة العالية، والقراءة المختارة. وقرأ نافع (عَسَيْتُمْ) بكسر السين، وهي لغة معروفة أيضاً وإن كانت الأولى أشهر وأفصح. ويدل على أنها المختارة إجماعهم على فتح السين في قوله ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ﴾<sup>(٢)</sup> وإنما كسر أهل هذه اللغة السين في (عَسَيْتُمْ) لمكان الياء<sup>(٣)</sup>.

وقوله: "قرأ أهل الكوفة ويعقوب ﴿حَتَّى تَفْجَرَنَا﴾"<sup>(٤)</sup> مخفف الجيم. وقرأ الباقون بتشديد الجيم وضم التاء. وهي أجود القراءتين؛ لأنهم لم يختلفوا في قوله ﴿فَنَفْجَرُ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً﴾<sup>(٥)</sup> أنه بالتشديد، لأنَّ ذلك يكون شيئاً بعد شيء<sup>(٦)</sup>.

يضاف إلى هذا اختياره للقراءة بناء على إجماع للعرب في النطق، وذلك في قوله: "قرأ نافع وحده (وُدًّا)"<sup>(٧)</sup> بضم الواو. وقرأ الباقون ﴿وَدًّا﴾ بفتح الواو. وهي القراءة المختارة؛ لأن العرب

(١) سورة: البقرة: الآية: ٢٤٦.

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٥٢.

(٣) المختار (١/١١٠).

(٤) سورة: الإسراء، الآية: ٩٠.

(٥) سورة: الإسراء، الآية: ٩١.

(٦) المختار (١/٤٨٤).

(٧) سورة: نوح، الآية: ٢٣.

مجموعة على قولهم: فلان ابن عبد ودّ، والودّ: الصنم<sup>(١)</sup>.

### ثانيا: إجماع أهل اللغة:

والمقصود بهذا النوع تلك الإجماعات للعلماء في اللغات ومعاني الكلمات وما إلى ذلك مما ليس نحوا ولا صرفا. فقد ذكر منها المؤلف مجموعة. منها على سبيل المثال:

قوله تسكين هاء السكّة: "...وبعد فتسكين الهاء في هذا الباب لغة للعرب مشهورة، أخبرني بها محمد بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء أنه قال: وقف الهاء لغة للعرب. وقد ذكر هذه اللغة جميع البصريين والكوفيين<sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ أبو عمرو وابن كثير (تَنُبْتُ) بضم التاء. وقرأ

الباقون (تَنُبْتُ) بفتحها. وهما لغتان مشهورتان: نَبَتْ وَأَنْبَتَ حكاهما جميع أهل اللغة<sup>(٤)</sup>.

وقوله: "والرَّهْبُ: الفرع، بإجماع أهل اللغة<sup>(٥)</sup>.

وقوله: "والمجيد: الشريف، والمَجْدُ نيل الشرف في قول جميع أهل اللغة والتأويل<sup>(٦)</sup>.

### ثالثا: إجماع أهل العلم على توجيه قراءة من القراءات بتوجيه معين:

سواء أكان ذلك التوجيه نحويا أم صرفيا أم غيرهما:

من ذلك قوله في توجيه قراءة الجماعة بالألف في قوله تعالى ﴿فَرِهَنٌ﴾

(١) المختار (٩١٩/٢). وانظر كذلك إجماعات قراء (١٩٩/١)، ٢٧٦، ٣٦٢، ٣٩٣، ٥٥٣، ٦٣٢/٢، ٦٥٦، ٩٢٢، (٩٤٨).

(٢) المختار (١٦١/١-١٦٢).

(٣) سورة: المؤمنین، الآية: ٢٠.

(٤) المختار (٥٨٩/٢-٥٩٠).

(٥) المختار (٦٦٢/٢).

(٦) المختار (٩٦٧/٢).

مَقْبُوضَةٌ ﴿<sup>(١)</sup>﴾: "فأما (فَرِهَنُّ) فلا خلاف فيه أنه جمع (رَهْن) وهذا المطرد في هذا الباب، كقولك: حَبْلٌ وَجِبَالٌ، وَنَعْلٌ وَنِعَالٌ، وَكَعْبٌ وَكِعَابٌ، وَكَلْبٌ وَكِلَابٌ، وهو كثير <sup>(٢)</sup>."

وقوله في قراءة أهل البصرة وابن كثير بكسر (إِنَّ) في قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>... فأما الكسر فعلى الابتداء بلا خلاف. والاختيار الكسر؛ لأنه أبين في المعنى، والأخرى جيدة <sup>(٤)</sup>.

وقوله في توجيه قراءة الجماعة (تبلو) في قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ <sup>(٥)</sup>... فأما (تبلو) فمعناه: تَحْبُرُ، بالاتفاق. من قولك: بَلَوْتُ الرجل، أبلوه، إذا اختبرته <sup>(٦)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿كَسَفًا﴾ <sup>(٧)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر وعاصم (كَسَفًا) بفتح السين. وقرأ الباكون بإسكانها. فالفتح بلا خلاف جمع كِسْفَةٍ، كقولك: قِطْعَةٌ وَقِطْعٌ، وكِسْرَةٌ وَكِسَرٌ، وسِدْرَةٌ وسِدَرٌ" <sup>(٨)</sup>.

وإجماع العرب حجة، كما نص على ذلك السيوط <sup>(٩)</sup> وقد احتج به ابن إدريس أيضا فمنع ترك الهمز في "رأى"، لأن الاستعمال هو الهمز بالإجماع قال: "قوله ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ <sup>(١٠)</sup> و

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٢) المختار (١٣١/١).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٤) المختار (٢١٨/١).

(٥) سورة: يونس، الآية: ٣٠.

(٦) المختار (٣٧٨/١).

(٧) سورة: الإسراء، الآية: ٩٢.

(٨) المختار (٤٨٥/١). وانظر (٤٨٢/١)، ٥٢٧، ٥٨٤، ٥٩٥/٢، ٨٥٧، ٨٥٧.

(٩) انظر الاقتراح ٨٩.

(١٠) سورة: الأنعام، الآية: ٤٠.



﴿أَرَأَيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> وجميع الباب إذا كان الفعل ماضياً، فالمختار من القراءة همز عين الفعل، وعليه أكثر الأئمة من القراء، وهو المشهور من كلام العرب. ولين نافع الهمزة الثانية من قوله (أَرَأَيْتُمْ) وأسقطها الكسائي، وهي لغات. وأنشدوا شاهداً للكسائي قول عمر بن أبي ربيعة:

أَرَيْتُكَ إِذْ هُنَّا عَلَيْكَ أَلَمْ تَحْفَ رَقِيًّا وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضْرًا<sup>(٢)</sup>

فأسقط الهمزة كما ترى. وإنما استجازوا إسقاط الهمزة في الاستفهام فلأنه باب حذف وتغيير. فأما في الخبر فلا يجوز بالاتفاق؛ لأنه لا يكون فيه إلا (رأيت) ولا يجوز (ريت)، وإنما جاز في الاستفهام لما ذكرته. وأما قراءة نافع فإنه أراد الهمزة، ولكنه لينها على لغة قريش. وأما الباقيون فأتوا بالهمزة على الأصل؛ لأن الهمزة في هذا الباب إنما تسقط في المضارع في قولك: أرى، وترى، ونرى، ويرى. فأما في الماضي فالاستعمال إثبات الهمزة بلا خلاف بين العرب، وإنما تسقط الهمزة في الاستفهام لما ذكرته<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: إجماع النحاة:

وإجماع النحاة هو المقصود من عقد مبحث الإجماع، وهو الذي عليه مدار البحث في هذا المبحث، أما ما سبقه من إجماع العرب والقراء فإنما ذكرتهما لأجل بيان أنواع الإجماع عند ابن إدريس، وبخاصة أن طبيعة مادة كتابه ليست دراسة نحوية محضة، حتى يقتصر فيها على إجماع النحويين، بل هي دراسة قرآنية نحوية لغوية، تتناول هذه الفروع وغيرها، ومن هنا آثرت ذكر صور الإجماع التي نص عليها المؤلف واعتمد عليها في الاحتجاج.

#### مفهوم الإجماع النحوي عند المؤلف:

الظاهر من عبارة ابن إدريس أنه يعني بإجماع النحاة إجماع أكثر النحاة وليس نحاة البصرة

(١) سورة: الأنعام: الآية: ٤٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المختار (١/٢٥٥).

والكوفة فحسب، فهو يقول مثلاً: "بلا خلاف بين العرب"<sup>(١)</sup>، و"باتفاق أهل العربية"<sup>(٢)</sup>، و"بلا خلاف بين أهل العربية والقراء"<sup>(٣)</sup>، و"بإجماع أهل العربية"<sup>(٤)</sup>، و"فلا وجه له عند أحد من أهل العربية"<sup>(٥)</sup>، و"باتفاق أهل العلم"<sup>(٦)</sup>، و"بلا خلاف بين أهل العربية"<sup>(٧)</sup>، و"وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العربية"<sup>(٨)</sup>، و"غير جائزة عند أحد من أهل النحو"<sup>(٩)</sup>، و"لا يجوز عند أهل العربية"<sup>(١٠)</sup>، و"باتفاق أهل العربية"<sup>(١١)</sup>. والجدير بالذكر هنا أن المؤلف لم يصرح بإجماع البلدين إلا في موضع واحد نقل فيه إجماعهم على حكاية لغة من لغات العرب فقال: "...وبعد فتسكين الهاء في هذا الباب لغة للعرب مشهورة، أخبرني بها محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء أنه قال: وقف الهاء لغة للعرب. وقد ذكر هذه اللغة جميع البصريين والكوفيين"<sup>(١٢)</sup>، أما في غير هذا الموطن فلم يعبر في الإجماع بالبصريين والكوفيين، فهو عندما يريد أن يعبر عن الإجماع يعبر عنه بقوله "أهل العربية" أو "أهل العلم". ولكي نتعرف على موقف ابن إدريس من الإجماع وماذا يعني عنده، وهل يعتد بمخالفة الواحد للإجماع، وما هو موقفه من خرق إجماع النحويين، لكي نتعرف على ذلك رأيت أن الطريقة المناسبة هو عرض مجموعة من تلك الإجماعات التي أوردها المؤلف ومن ثم التعرف على

(١) المختار (١/١٩٤).

(٢) المختار (١/٢٧١).

(٣) المختار (١/٤٣١).

(٤) المختار (١/٥٦٩).

(٥) المختار (٢/٦٠٧).

(٦) المختار (٢/٦٤٣).

(٧) المختار (٢/٦٦٣).

(٨) المختار (٢/٦٧٦).

(٩) المختار (٢/٧٢٧).

(١٠) المختار (٢/٧٦٣).

(١١) المختار (٢/٨٥٨).

(١٢) المختار (١/١٦١-١٦٢).

تلك المسألة من خلال بعض كتب أهل العلم لنقف بعد ذلك على مقصود المؤلف بالإجماع. فمن تلك الاجماع التي أوردها المؤلف:

قوله في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ <sup>(١)</sup> "هكذا قرأت الجماعة بفتح الزاي على تسمية الفاعل. وارتفع (شُرَكَاءَهُمْ) بـ(زين) وجُرَّ (أولادهم) بالإضافة. وهي القراءة البينة التقدير: أن الشركاء زينوا لهم قتل أولادهم..... وقرأ ابن عامر ( وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركائهم) ففرق بين المضاف والمضاف إليه، تقدير قراءته: وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم. فالشركاء هاهنا وإن كانوا في موضع جر فهم في المعنى فاعلون. وأنشد أهل العلم شاهد هذه القراءة:

فَرَجَّحْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

أراد: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ. ومثله قول الآخر:

تَرَى النَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسِهِ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ

التقدير: مدخل رأسه الظل، ففرق بين المضاف والمضاف إليه. ونحوه قول الآخر:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا

التقدير: وقد شَفَّتْ عَيْدُ الْقَيْسِ غَلَائِلَ صُدُورِهَا. ونحوه:

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلَ

التقدير: طَبَّاحِ زَادَ، ففرق بين المضاف والمضاف إليه.

والفرق بين المضاف والمضاف إليه ضعيفٌ جداً، لا يجوز إلا في ضرورة شعر، ولا يحل أن

يحمل القرآن على الشاذ الضعيف؛ لأنه ليس بعد الضعف في ضرورة الشعر إلا الإمتاع في

فصيح الكلام، والقرآن لا ضرورة فيه. فقد علمت فساد هذه القراءة بإجماع أهل العربية..<sup>(١)</sup>. ومن الملاحظ هنا أن المؤلف ذكر إجماع أهل العربية، وهو هنا يشير إلى إجماع أهل البصرة فقط. فمن المعلوم أن مسألة الفرق بين المضاف والمضاف إليه صنت كمسألة خلافية من مسائل الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية<sup>(٢)</sup>. وأشار العلماء إلى أن مذهب الكوفيين هو جواز الفصل بينهما مطلقاً. بل إن من البصريين من أجاز الفصل بينهما، فيونس جوز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرو<sup>(٣)</sup>، وسيأتي الإشارة إلى هذه المسألة في فصل قادم إن شاء الله تعالى؛ إذن فحكاية الإجماع من قبل ابن إدريس هنا لا تخلو من الخطأ. إلا إن كان المؤلف يعني بالإجماع هنا إجماع البصريين، ويرى أن إجماعهم إجماعاً ملزماً، وهذا أمر غير صحيح.

في قوله تعالى ﴿دُرِّيُّ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال والهمز. وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد الياء بغير همز.... وأما ضم الدال والهمز فلا وجه له عند أحد من أهل العربية، وكلهم أنكروه، وغلطوا قارئه؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعِيل)، فإن شبه على أحد قولهم: مُرِّيْق، فإنه اسم فارسي. ولا يجوز أن يكون (دُرِّيَّ) (فُعُول) كما توهم أبو عبيد القاسم بن سلام؛ لأنَّ واو (فُعُول) زائدة، ولا خلاف أنَّ همزها لا يجوز؛ لأنَّ الواو في (فُعُول)؛ كالواو في: قُدُّوس وسُبُّوح والهمز كالحاء في سُبُّوح والسين في قُدُّوس، فلما لم يحز من سُبُّوح وقُدُّوس وقلبها إلى الياء، كذلك لا يجوز ما ذكره أبو عبيد، وليس هذا مثل قوله: جُثِّي، وعُتِّي في القلب"<sup>(٥)</sup>.

فقد ذكر المؤلف هنا إجماع أهل العربية، وأنه ليس لقراءة حمزة وأبي بكر وجه عن أحد من أهل العربية، وفي الحقيقة أن هناك من احتج لهذه القراءة، وبين وجهها؛ فمثلاً قال أبو علي:

(١) المختار (١/٢٩٠ - ٢٩٣).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/٤٢٧)، وانظر شرح الرضي للكافية (ق ١/ج ٢/٩٤٠). والجمع (٢/٤٣١).

(٣) انظر: الجمع (٢/٤٣٣).

(٤) سورة: النور، الآية: ٣٥.

(٥) المختار (٢/٦٠٧).

من قرأ (دُرِّيَّ) احتمل قوله أمرين أحدهما: أن يكون نسبه إلى الدَّرِّ، وذلك لفرط ضيائه ونورن، كما أن الدَّرَّ كذلك، ويجوز أن يكون فُعَيْلاً من الدَّرء، فخفف الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسيء والنبيء، ونحوه إذا خففت ياء<sup>(١)</sup>. وفي حجة القراءات لابن زنجلة: "وقرأ حمزة وأبو بكر (دُرِّيَّ) بضم الدال مهموزاً، (فُعَلًا) من الدَرء وهو الدفع وقد فسرت<sup>(٢)</sup>"، ثم حكى كلام سيبويه وسيأتي. وقال الطبري: "وَأَمَّا الَّذِينَ قَرَأُوهُ بِضَمِّ دَالِهِ وَهَمْزِهِ، فَإِنْ كَانُوا أَرَادُوا بِهِ دُرُوءً، مِثْلَ سُبُوحٍ، وَقُدُوسٍ، مِنْ دَرَّأَتْ، ثُمَّ اسْتَقْبَلُوا كَثْرَةَ الضَّمَّاتِ فِيهِ، فَصَرَّفُوا بَعْضَهَا إِلَى الْكُسْرَةِ، فَقَالُوا: دِرِّيَّ، كَمَا قِيلَ: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ فَعُولٌ، مِنْ عَتَوْتُ عَتُوءًا، ثُمَّ حَوَّلْتُ بَعْضُ ضَمَّاتِهَا إِلَى الْكُسْرِ، فَقِيلَ: عِتِيًّا. فَهُوَ مَذْهَبٌ، وَإِلَّا فَلَا أَعْرِفُ لِمَصْحَحة قِرَاءَتِهِمْ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَجْهًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِعْلٌ. وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ يَقُولُ: هُوَ لَحْنٌ"<sup>(٤)</sup>. فالطبري يجعل لها وجهًا واحدًا على الأقل. فهؤلاء لم يخطئوا هذه القراءة ولم يغلطوا قارئها، أما أهل النحو والصرف فهناك من حكى وجود هذا الوزن في اللغة وإن كان قليلًا في كلام العرب، وهذا الذي حكى هذا الوزن هو سيبويه كبير النحاة، قال سيبويه عن أن الياء تكون زائدة وتلحق رابع الاسم: "ويكون على (فُعَيْل) وهو قليل في الكلام، قالوا (المُرِّيَق) حدثنا أبو الخطاب عن العرب. وقالوا: ﴿كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ وهو صفة"<sup>(٥)</sup>. ومن بعده ابن السراج حيث يقول في نفس الباب: "فُعَيْلٌ: مُرِّيَقٌ وهو العصفُر والصفة: كوكَبٌ دُرِّيٌّ"<sup>(٦)</sup> فهذان عالمان من كبار علماء العربية، ومن متقدميهم، يذكران أن هذا البناء موجود في العربية ولكنه قليل، إذن فليس هناك مسوغ لرفض القراءة، ولعل المؤلف اعتمد في رفضه

(١) الحجة للقراء السبعة (٥/٣٢٣).

(٢) حجة القراءات ٤٩٩.

(٣) سورة: مريم، الآية: ٨.

(٤) تفسير الطبري (١٧/٣٠٨-٣٠٩).

(٥) الكتاب (٤/٢٦٨).

(٦) الأصول (٣/٢٠٤).

للقراءة على قول الفراء في معانيه: "قرأها عاصم (دُرِّيَّ) بضم الدال والهمز. وذكر عن الأعمش أنه قرأ (دُرِّيَّ) و(دُرِّيَّ) بهمز وغير همز رويًا عنه جميعًا، ولا تعرف جهة ضمّ أوله وهمزه لا يكون في الكلام فعيل إلاّ عجميًا. فالقراءة إذا ضمنت أوله بترك الهمز. وإذا همزته كسرت أوله" (١). وقول الزجاج: "ولا يجوز أن يضم الدال ويهمز، لأنه ليس في الكلام فُعِيل" (٢). وعلى قول النحاس: "فأما قراءة حمزة فأهل اللغة جميعًا إلاّ أقلهم يقولون هي لحن لا يجوز لأنه ليس في كلام العرب اسم على فعيل... " (٣) وعن النحاس نقل الإجماع، ولم يستثن كما استثنى النحاس فقال: إلاّ أقلهم، ورفض تلك التخريجات كما فعل الزجاج.

ومن الإجماعات التي حكاها المؤلف: قوله في قوله تعالى ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ (٤): "قرأ عاصم وحمزة (يُصَدِّقُنِي) رفعًا. وجزم الباقون. فالجزم لأنه جواب الدعاء؛ لأن قوله ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ﴾ (٥) دعاء وسؤال. والرفع صفة للردء، التقدير: أرسله معي ردءًا مصدقًا. ومثله قوله سبحانه ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْبِرُ﴾ (٦) التقدير: ولا تمنن مُسْتَكْبِرًا. وعلى ذلك قال الشاعر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ    تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ (٧)

التقدير: متى تأتته عاشيا. واعلم أن الأصل في هذا الباب هو أن الفعل المضارع إذا وقع موقع

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٢٥٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٤٤).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/١٣٧).

(٤) سورة: القصص، الآية: ٣٤.

(٥) من الآية: نفسها.

(٦) سورة: المدثر، الآية: ٦.

(٧) من الطويل، للحطّبة، في ديوانه ٨١. وهو في: كتاب سيويه (٣/٨٦)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٢٦٨)، ومجاز القرآن (٢/٢٠٤)، والمقتضب (٢/٦٥)، وتفسير الطبري (١٧/٥١٥)، والأصول (١/١٦٦)، وشرح المفصل (٢/٦٦)، والخزانة (٩/٩٢).

الحال رفعته بلا خلاف بين أهل العربية" (١).

وفي جميع هذه الأمثلة جاء الفعل المضارع في موضع الحال، وجاء كذلك مجرداً من الجازم والناصب، والقاعدة عند النحاة تقول إن تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم رفع (٢).

وقوله في قوله عز وجل ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا السُّوْءَ﴾ (٣): "قرأ أهل الكوفة وابن عامر بنصب (العاقبة). وقرأ الباقر بالرفع. فمن رفع جعل (عاقبة) اسم (كان). وجعل الخبر (السُّوْءَ) وهي: فعلى من السُّوء. وجاء في التفسير أنها النار. فالتقدير: ثم كان عاقبة الذين أساءوا النار. ومن نصب (عاقبة) جعلها الخبر متقدماً، وجعل (السُّوْءَ) الاسم، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العربية إذا وقع بعد (كان) معرفتان فأنت مخير إن شئت جعلت الأول الاسم والثاني الخبر، وإن شئت جعلت الثاني الاسم والأول الخبر، وهذا كقولهم: كان زيداً أخاك، وإن شئت قلت: كان زيداً أخوك، والتقدير في الآية: ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوء لأن كذبوا بآيات الله، وتلخيص التقدير: لتكذيبهم بآيات الله؛ لأنَّ (أَنْ) وما بعدها من الفعل بمعنى المصدر" (٤).

فقد حكى المؤلف هنا إجماع أهل العربية أنه إن كان اسم كان وخبرها معرفتان فأنت بالخيار إن شئت جعلت الأول الاسم والثاني الخبر، وإن شئت عكست فجعلت الثاني الاسم والأول الخبر، وهذا هو ما نص عليه العلماء في كتب النحو. فمثلاً يقول ابن السراج: "وقد يكون الاسم معرفة والخبر معرفة، كما كان ذلك في الابتداء أيضاً، تقول: كان عبد الله أخاك، وكان أخوك عبد الله، أيهما شئت جعلته اسم (كان) وجعلت الآخر خيراً لها" (٥). وقال ابن

(١) المختار (٢/٦٦٣).

(٢) انظر: المقتضب (٢/٥٠)، والأصول في النحو (٢/١٤٦)، وشرح المفصل (٧/١٢)، وشرح التسهيل (٤/٥٠)، وشرح الرضي للكافية (ق٢/٢م/٨٢٤).

(٣) سورة: الروم، الآية: ١٠.

(٤) المختار (٢/٦٧٥ - ٦٧٦).

(٥) الأصول (١/٨٣).

جني: "فإن كانا جميعاً معرفتين كنت فيهما مخيراً أيهما شئت جعلته اسم كان، وجعلت الآخر الخبر تقول: كان زيد أخاك، وإن شئت: كان أخوك زيدا"<sup>(١)</sup>. فالمؤلف يقصد هنا بالإجماع إجماع جميع النحاة.

ومن الإجماعات التي حكاها المؤلف قوله: "قرأت الجماعة ﴿بِالسُّوقِ﴾"<sup>(٢)</sup>، و﴿سَاقِيهَا﴾"<sup>(٣)</sup>، و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾"<sup>(٤)</sup> بغير همز. وروى ابن مجاهد عن ابن كثير ﴿بِالسُّوقِ﴾ بالهمز، وكذلك ﴿سَاقِيهَا﴾، و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾. وهمز هذا الحرف لا يجوز عند أهل العربية إلا على قراءة من قرأ ﴿بِالسُّوُقِ﴾ فإنه يجوز الهمز لضم الواو، ولأن ضممتها لازمة فجاز الهمز كجوازه في قولهم: أدُّور، في جمع دار. فأما ﴿سَاقِيهَا﴾ فلا يجوز الهمز فيه بإجماع أهل اللغة. والقراءة المختارة ما عليها الجماعة"<sup>(٥)</sup>.

قوله ﴿مِنْ سَبَاٍ بَنِيَا﴾"<sup>(٦)</sup>: "قرأ أبو عمرو (من سَبَاٍ بَنِيَا) بفتح الهمزة من (سَبَاٍ) غير مصروف. وكذلك روى اليزيدي عن ابن كثير (من سَبَاٍ بَنِيَا) بغير همز، كعيسى وموسى، وهو اختيار الزَّيْنِي، وبه قرأت. وقال ابن مجاهد: قرأت على قنبل (مِنْ سَبَاٍ بَنِيَا) بوقف الهمز. وقرأ الباقر (من سَبَاٍ) بالهمز والصرف.... وأما ما ذكره ابن مجاهد عن قنبل من تسكين الهمز فغلط لا يجوز باتفاق أهل العلم؛ لأنَّ الجزم لا يدخل الأسماء. وقد ذكر هذا الزينبي في كتابه فقال:

(١) توجيه اللمع ١٣٦.

(٢) سورة: ص، الآية: ٣٣.

(٣) سورة: النمل، الآية: ٤٤.

(٤) سورة: الفتح، الآية: ٢٩.

(٥) المختار (٢/٧٦٢ - ٧٦٣).

(٦) سورة: النمل، الآية: ٢٢.



هو وهم في الترجمة" (١).

فالمؤلف هنا رفض هذه القراءة بناء على إجماع لدى النحاة وهو أن الجزم مختص بالأفعال، ولا يدخل الأسماء. وهذا معلوم في النحو، بل هو قاعدة من قواعد النحو الأساسية.

تلك بعض الإجماعات التي أوردها المؤلف في كتابه، ويمكننا هنا أن نستخلص أموراً عدة أهمها:

(١) لم يصرح المؤلف بمراده من الإجماع وهل هو إجماع علماء البصرة والكوفة، أو إجماع كافة النحاة، ولكن يمكننا القول إن المؤلف كان يقصد به إجماع أكثر النحاة، أو السواد الأعظم من النحاة؛ وذلك لأنه استخدم مصطلح إجماع البصريين والكوفيين مرة واحدة، وفي سواها كان يشير إلى الإجماع بـ "أهل اللغة" أو "أهل العربية".

(٢) استعمل المؤلف إجماع النحاة على بعض المسائل كدليل رفض من خلاله بعض القراءات القرآنية. كما في رفضه قراءة ما ذكره ابن مجاهد عن قنبل من تسكين الهمز في قوله (سبأ)، وذلك لإجماع النحاة على أن الاسم لا يدخله الجزم.

(٣) قد يعبر المؤلف بـ "إجماع أهل اللغة" ويقصد منه إجماع البصريين، الذين ينتمي لهم.

(٤) لعل المؤلف لا يعتد بمخالفة الواحد للإجماع، فيأتي بروية الإجماع، على الرغم من وجود من خالف ذلك الإجماع؛ كما فعل في حكاية الإجماع على عدم وجود (فُعِّل) في العربية، مع كون ذلك مروياً في كتاب سيبويه وابن السراج.

## رابعاً: الاستصحاب.

### تعريفه:

الاستصحاب في اللغة مصدر (استصحب يستصحب استصحاباً) ومعناه في اللغة: طلب الصحبة: " (استصحب) الشيء لازمه، ويقال استصحبه الشيء سأله ن يجعله في صحبته، وفلانا دعاه إلى الصحبة" <sup>(١)</sup> وفي تاج العروس: " ( واستصحبَه: دَعَاهُ إِلَى الصُّحْبَةِ. وَلَازَمَهُ)، وَكُلُّ مَا لَازَمَ شَيْئاً فَقَدْ اسْتَصْحَبَهُ" <sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب التعريفات: " الاستصحاب عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المتغير. وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول" <sup>(٣)</sup>.

### الاستصحاب عند النحاة:

نقل النحاة هذا المصطلح من أصول الفقه، حين أرادوا بناء أصول النحو كأصول الفقه، وهو في مصطلح النحاة يعني: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" <sup>(٤)</sup>. وهذا يعني أن تراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى. مثال ذلك:

استصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب.

واستصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف أو

(١) المعجم الوسيط (١/٥٠٧).

(٢) تاج العروس (صحب) (٣/١٨٦).

(٣) كتاب التعريفات ٢٤.

(٤) الإعراب في جمل الإعراب ٤٦

تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب<sup>(١)</sup>.

### موقف النحاة من الاستصحاب:

لقد اختلف النحويون في الأخذ به دليلا من أدلة النحو. فابن جني يسقطه من أدلة النحو ولم يعتد به، واعتبر الأدلة ثلاثة فقط: السماع، والقياس، والإجماع<sup>(٢)</sup>. وأما أبو البركات فقد اعتد به واتخذ به دليلا للإجماع الذي أسقطه من أصول النحو في لمع الأدلة، فجعل الأدلة ثلاثة هي: السماع، والقياس، واستصحاب الحال<sup>(٣)</sup>. قال: "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة، والمراد به استصحاب حال الأصل".<sup>(٤)</sup> وقال المبرد في باب الممنوع من الصرف: "اعلم أن التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأنه ليس للسائل أن يسأل: لم انصرف الاسم؟ فإما المسألة عما لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسم مثله، إذا كانا في الاسمية سواء؟"<sup>(٥)</sup>. وقال أبو البركات في الإنصاف: "ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة".<sup>(٦)</sup> وقد اعتمد النحاة عليه كدليل في مواضع كثيرة، قال السيوطي: "والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى"<sup>(٧)</sup>. غير أن ذلك لم يمنع الأنباري من التصريح بأن "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"<sup>(٨)</sup>.

(١) أصول النحو العربي ١٢٦.

(٢) الاقتراح ٢٨.

(٣) انظر: لمع الأدلة ٨١.

(٤) لمع الأدلة ١٤١.

(٥) المقتضب (٣/٣٠٩).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣٠٠).

(٧) الاقتراح ٣٢٥.

(٨) لمع الأدلة ٨٧.

## موقف المؤلف من الاستصحاب:

لقد دأب كثير من النحويين وغيرهم من موجهي القراءات على الاعتداد بالأصل في توجيههم القراءات، والاحتجاج لها. وهم يلجأون إلى ذلك حينما ترد عليهم قراءة مخالفة للقياس اللغوي فيجعلون ذلك الوجه المقروء هو الأصل وإن كان مهجورا، وأن غيره فرع عنه وإن كان أفصح منه. كما يلجأون إليه أيضا حينما ترد القراءة على أوجه مختلفة وإن كانت متفقة مع قواعد اللغة وأقيستها فيحكمون على إحداها بأنها هي الأصل.

والحق أن فكرة الأصل وثيقة الصلة بما يعرف بـ(استصحاب الحال) بل العدول عن الأصل والرد إليه هما ظاهرتان من ظواهر باب الاستصحاب.

ولقد كان ابن إدريس ممن اعتد بالأصل في الاحتجاج؛ إذ يطالعا في مواضع كثيرة من كتابه بهذا النوع من الاحتجاج سواء أكان ذلك من قبيل التخريج على أصل الكلمة، أم كان من قبيل التخريج على الأصل المستحق من حيث التركيب النحوي، أو من حيث التصريف. ولعل المؤلف لا يرى ما يسميه البعض بالاحتجاج بالأصل المهجور، فإن البعض ممن خرج بعض الكلمات في القراءات على أنها أصل مهجور قد اعتدوا بمثل هذا التخريج، ولكن ابن إدريس رفضه في احتجاجه للقراءة في قوله تعالى ﴿يَمْضِرْخِتُ﴾<sup>(١)</sup> قال: "كسر الياء حمزة وحده. وفتحها الباقون. وهو الصواب؛ لأن الأصل: ما أنتم بمصرخين، فسقطت النون للإضافة فاجتمعت ياءان ساكتتان، فوجب التحريك لالتقاء الساكنين، فحركت بالفتح؛ لأن الكسرة ثقيلة هاهنا، فعدل إلى الفتحة لئلا يجمع بين ياءين وكسرة. هذا هو المختار عند أهل العربية، لا يجيزون غيره، وقد غلطوا حمزة في قراءته. ووجه قراءة حمزة أنه حرك الياء المشددة هاهنا لالتقاء الساكنين بالحركة الواجبة في أصل التقاء الساكنين، ولم يراع المعنى الذي اعتبره أهل

(١) سورة: إبراهيم، الآية: ٢٢.

العربية" <sup>(١)</sup>. واحتجاج ابن إدريس هنا إنما هو من قبيل التخريج على الأصل المهجور. ومن احتج لهذه القراءة بهذا الاحتجاج ابن خالويه حيث أشار إلى أنه كسر الياء جريا على أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر <sup>(٢)</sup>. وقد أنكر كثير من النحويين هذه القراءة ولم يعتدوا بما احتج به ابن خالويه؛ لأنه احتجاج بأصل مهجور فكان الاحتجاج به بعيدا مكروه <sup>(٣)</sup>.

وقد احتج المؤلف بأصل الوضع الذي كانت عليه الكلمة، كما في قوله: "وقرأ حمزة ويعقوب (عَلَيْهِمْ) <sup>(٤)</sup> و(إِلَيْهِمْ) <sup>(٥)</sup> و(لَدَيْهِمْ) <sup>(٦)</sup> بضم الهاء وتسكين الميم.... فمَن ضم الهاء فعلى الأصل" <sup>(٧)</sup>.

وجاء احتجاج المؤلف بالأصل الذي تستحقه الكلمة من حيث التركيب النحوي في مواطن كثير، منها:

قوله: "وأما حكي عن الفراء من قوله: إِنَّ الاسم إذا لم يعلم ما اسمه فالواجب ترك صرفه. فهو غلطٌ بَيِّنٌ من قِبَل أن أصل الأسماء الصرف، وما لم ينصرف منها فَلِعَلَّتَيْنِ فرعيتين منعته من الصرف على ما بيناه في غير موضع من (شرح ما ينصرف وما لا ينصرف) فإذا لم يعلم ما أصل الاسم فالواجب صرفه حتى تدل دلالة على ترك صرفه. وهذا هو الواجب الذي لا يجوز غيره؛ لأنه رد الشيء إلى أصله، بخلاف ما وقع للفراء... <sup>(٨)</sup>.

(١) المختار (٤٣٩/١).

(٢) إعراب القراءات (٣٣٥/١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٧٥/٢)، ومعاني الزجاج (١٥٩/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٦٨/٢).

(٤) سورة: الفاتحة، الآية: ٧.

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ٧٧.

(٦) سورة: آل عمران، الآية: ٤٤.

(٧) المختار (٨/١).

(٨) المختار (٦٤٢/٢-٦٤٣).

وقوله في الآية ﴿غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب. ورفع الباقيون... فالرفع من وجهين: أحدهما: أن يكون (غير) صفة للقاعدين. والأصل في (غير) أن يكون صفة للنكرات، ولكن لما كان قوله ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ليس بمقصود به قوم بأعينهم جاز أن يكون (غير) نعتا لهم..."<sup>(٣)</sup>.

وقوله: "واختلفوا في قوله ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> القراءة بالرفع... فالرفع على البدل من الواو في قوله ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ (التقدير: ما فعله إلا قليل. وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ. فزيد مرفوع على البدل من (أحد) هذا هو المختار في العربية. وأما النصب فعلى أصل الاستثناء؛ لأنه لما قال: ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ (ما فَعَلُوهُ) كانت جملة صحيحة، فاستثنى القليل فانتصب على إضمار فعل يدل عليه (لا) التقدير: استثنى قليلا، وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدا. انتصب (زيد) على أصل الاستثناء..."<sup>(٥)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ﴾<sup>(٦)</sup>: "كسر اللام وفتح الميم حمزة وحده. والباقيون سَكَّنُوا اللام والميم معا. فكسر اللام لأنها لام (كي)، وانتصب الفعل بعدها على إضمار (أن)، هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح؛ لأنَّ اللام في الأصل من عوامل الأسماء، وإذا دخلت على الأفعال لم تكن عاملة بنفسها، وإنما العامل (أن) المضمرة؛ لأنها من عوامل الأفعال ولأنها مع ما بعدها بمعنى اللام، فلذلك حُسِّنَ النصب"<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: النساء، الآية: ٩٥.

(٢) من الآية نفسها.

(٣) المختار (٢١٢/١) - (٢١٣).

(٤) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(٥) المختار (٢٠٥/١).

(٦) سورة: المائدة، الآية: ٤٧.

(٧) المختار (٢٣٠/١).

قوله في قوله تعالى ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾<sup>(١)</sup>: "فأدغم التاء أبو عمرو وحمة. وأظهرها الباقون... فأما الإظهار فعلى الأصل، لأن التاء في قوله (بَيَّتَ) لام الفعل، وهو فعل ماضٍ، فَفَتَحَهُ للبناء؛ إذ كانت التاء في قولك (بَيَّتَ) كالباء في (ضَرَبَ) وهو بعل مُدَّكَرٌ لتقدمه على الاسم، وليست هذه التاء في قوله (بَيَّتَ) كالتاء في قوله (وقالت طائفة) لأن التاء في قالت علامة للتأنيث، وبناءها التسكين، ولا يجوز إظهارها في الوصل، فلهذا افتقرت التاء في قوله (بَيَّتَ طَائِفَةٌ) والتاء في ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> (٣).

وقوله في قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup>: "... وأما الباقون فأتوا بالهمزة على الأصل؛ لأنَّ الهمزة في هذا الباب إنما تسقط في المضارع في قولك: أرى، وترى، ونرى، ويرى. فأما في الماضي فلاستعمال إثبات الهمزة بلا خلاف بين العرب، وإنما تسقط الهمزة في الاستفهام لما ذكرته" (٦).

قوله في قوله تعالى ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾<sup>(٧)</sup>: "خفف (أَنَّ) نافع ويعقوب، غير أَنَّ يعقوب قرأ (غَضَبُ اللَّهِ) على أنه مصدر، ورفعَه. وقرأ نافع (غَضِبَ اللَّهُ) على أنه فعل ماضٍ. وقرأ الباقون (أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ) بتشديد (أَنَّ)، ونصب الغضب. فأما التشديد ونصب الغضب فعلى أصل إعمال (أَنَّ)... (٨).

(١) سورة: النساء، الآية: ٨١.

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ٧٢.

(٣) المختار (٢٠٧/١).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٤٠.

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ٤٦.

(٦) المختار (٢٥٥/١).

(٧) سورة: النور، الآية: ٩.

(٨) المختار (٦٠٣/٢).

ولابن إدريس بعض الآراء المتعلقة بالأصل، وهي بمثابة قواعد عامة، تدل على عنايته بهذا الأصل من أصول الاستدلال. من هذه الآراء:

- قوله: "الفرع له حكم الأصل ما لم يعرض عارض يمنع منه"<sup>(١)</sup>.
- قوله: "فإذا وجب في الأصل شيء وجب في الفرع مثله، فلما كان جمع التذكير إذا كان سالماً نصبه وجره بالياء فأشرك بين علامة النصب والجر وَجِبَ ذلك في جمع المؤنث، غير أن الكسرة في تاء جمع المؤنث إعرابٌ، والياء في جمع المذكر مختلفٌ فيها.." <sup>(٢)</sup>.
- وقوله: "واعلم أن الأصل في هذا الباب هو أن الفعل المضارع إذا وقع موقع الحال رفعته بلا خلاف بين أهل العربية"<sup>(٣)</sup>.
- قوله: "أصل الأسماء الصرف، وما لم ينصرف منها فَلِعَلَّتَيْنِ فرعيتين منعتاه من الصرف"<sup>(٤)</sup>.
- وقوله: "والأصل في (رُبَّ) أنه حرف يختص بالنكرات، ولا يدخل على الأفعال ولا على المعارف، فإذا أدخلت عليه (ما) دخل على الأفعال"<sup>(٥)</sup>.
- وقوله: "واعلم أن الأصل في هذا الجمع التنوين؛ لأن جميع ما لا ينصرف أصله الصرف، وإنما يمنع من الصرف لعلتين فرعيتين تدخلان عليه فيثقل"<sup>(٦)</sup>.

(١) المختار (١/٢٣٦).

(٢) المختار (١/٢٢٨٥).

(٣) المختار (٢/٦٦٣).

(٤) المختار (٢/٦٤٢-٦٤٣).

(٥) المختار (١/٤٤٥).

(٦) المختار (٢/٩٣٦).



## خامساً: أدلة أخرى:

### أولاً: الاحتجاج برسم المصحف:

يراد بالمصحف "المصحف الإمام" الذي أمر بكتابته الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم ومن جاء بعده<sup>(١)</sup>. أو هي المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، ومنها: مصحف عثمان الذي يقال له الإمام<sup>(٢)</sup>.

ولعل هذا ما أراده ابن إدريس بقوله "الإمام" في أكثر من موضع، فمثلاً قال في قراءة الجماعة في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَحِرَين﴾<sup>(٣)</sup>: "فأما قراءة الجماعة فعليه خط الإمام"<sup>(٤)</sup>. وقوله: "ووقف يعقوب على ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيم﴾"<sup>(٥)</sup> بياء على أصله، وحذفها في الوصل لالتقاء الساكنين. واتبع الباقر الإمام<sup>(٦)</sup>.

كما صرح في أكثر من موضع بالمصاحف الأخرى التي أرسلها عثمان بن عفان للأمصار: كمصحف أهل الشام<sup>(٧)</sup>، ومصحف أهل العراق<sup>(٨)</sup>، ومصحف أهل الحجاز أو أهل مكة<sup>(٩)</sup>، ومصحف أهل المدينة<sup>(١٠)</sup>.

والمقصود برسم المصحف: "الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه، في كتابة كلمات

(١) انظر: رسم المصحف والاحتجاج به ٨٧.

(٢) انظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ٦٧٠. ورسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن ٥.

(٣) سورة: طه، الآية: ٦٣.

(٤) المختار (١/٥٤٣).

(٥) سورة: الصافات، الآية: ١٦٣.

(٦) المختار (٢/٧٥٥).

(٧) انظر المختار (١/٧١)، ١٨٣، ٢٠٥، ٢٣١، ٣٠٨، ٣١٤، ٣٦٥، ٦٣٧/٢، ٧٧٦، ٧٩٣، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٧١،

(٨٨٠).

(٨) انظر المختار (١/١٨٣)، ٢٠٥، ٢٣١، ٢٧٢/٢، ٨٠٧، ٨٠٨.

(٩) انظر المختار (١/١٨٣)، ٢٠٥، ٢٣١، ٣٦٣، ٨٠٨/٢.

(١٠) انظر المختار (١/٣٦٥)، ٦٣٧/٢، ٧٩٣، ٨٠٧، ٨٠٨.

القرآن وحروفه. والأصل في المكتوب أن يكون موافقا تمام الموافقة للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ولا تغيير. لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفا لأداء النطق<sup>(١)</sup>.

وقد أشار ابن إدريس سبب إهمال بعض الحروف في بعض المصاحف فقال في توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأ أهل العراق ومكة بإثبات الواو. وقرأ أهل المدينة والشام بغير واو. وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن المسلمين تلقوا القراءتين معا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأثبتها الصحابة رضي الله عنهم في بعض المصاحف، وأسقطتها من بعض، إيذانا بالمعنى الذي ذكرناه، لتستفيض القراءتان في الأمة. وليس ذلك على ما ظنه بعض الجهلة أن الصحابة سهت في إثبات الواو، أو في حذفها، وأن الصحيح أحدهما؛ لأن المصحف محروس من الزيادة والنقصان، ألا ترى إلى قوله ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وإلى قوله ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى. فثبت أن إسقاط الواو من مصحف أهل الشام والمدينة وإثباتها في مصحف أهل مكة والعراق كان على الوجه الذي بيناه. وجميعا بمعنى واحد، إلا بمقدار العطف أو إجراء الكلام بغير عطف<sup>(٥)</sup>.

### مكانة رسم المصحف وقيمته عند علماء القراءات:

هناك إجماع عند المحققين من علماء القراءات على أن رسم المصحف أحد أركان القراءة الصحيحة إضافة إلى صحة الإسناد أو تواتره، وموافقة العربية ولو بوجه. وإلى هذه الأركان

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٣٦٩.

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ١٣٣.

(٣) سورة: الحجر، الآية: ٩.

(٤) سورة: فصلت، الآية: ٤٢.

(٥) المختار (١/١٧٠).

الثلاثة يشير الإمام ابن الجزري في طيبة النشر بقوله:

فكل ما وافق وَجْهَ نَحْوٍ ... وكان للرسم احتمالا يَحْوِي

وصح إسنَادًا هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركانُ

وحيثما يَحْتَلُّ ركنٌ أثبت ... شدوده لو أنه في السَّبْعَةِ<sup>(١)</sup>

وعلى هذا فإن احتل ركن من هذه الأركان الثلاثة كانت القراءة شاذة ولا يجوز القراءة

بها<sup>(٢)</sup>.

### مواقف العلماء من الاحتجاج برسم المصحف:

تباينت مواقف العلماء، من رسم المصحف والاحتجاج به فكانوا فريقين:

الأول: عني برسم المصحف كثيرا، واعتمد عليه في الاحتجاج لصحة القراءة، وهؤلاء هم

أصحاب مدرسة الأثر، الذين يؤثرون الرواية على الدراية والأثر على القياس<sup>(٣)</sup>.

الثاني: فريق لم يعتمد كثيرا على رسم المصحف ولم يوله من العناية ما أولاه الفريق الأول،

وهم يمثلون مدرسة القياس، وفي مقدمتهم أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup>.

### موقف المؤلف من الاحتجاج برسم المصحف:

في الحقيقة عني ابن إدريس برسم المصحف، واستدل به في مواضع كثيرة، واحتج به في

توجيهه للقراءات، واهتم برسم المصحف، وقد تبين اهتمامه برسم المصحف من خلاف

مظاهر عدة:

(١) انظر: طيبة النشر ٣٢.

(٢) انظر: الإبانة ٣٩، والنشر (٩/١).

(٣) انظر: رسم المصحف والاحتجاج به ٥٥.

(٤) انظر: رسم المصحف والاحتجاج به ٦٦.

## الأول: توجيه القراءة، بكونها موافقة لخط المصحف.

فإذا تعرض لقراءة ما فقد يعتمد في توجيهه لها على الإشارة إلى كونها كذلك في المصحف، ومن الأمثلة التي تبين ذلك:

قوله: "(قرأ أهل البصرة) لَا يَأْتِكُمْ. وقرأ الباقون لَا يَلْتَكُمُ" <sup>(١)</sup>، وكذلك في المصحف بغير ألف. وهما لغتان بمعنى واحد: أَلَتْ يَأَلَّتْ أَلَّتْ، مثل: أَسَرَ يَأْسِرُ أَسْرًا. وَلَا يَلِي لَيْتًا، مثل: سَارَ يَسِيرُ سَيْرًا... وحجة من قرأ (يَلْتَكُمُ) أنها في المصحف بغير ألف، فوجب اتباع الخط، مع شهرة هذه اللغة في العرب، وكثرة من عليها من القراءة" <sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ <sup>(٣)</sup>: "قرأ أبو عمرو وابن مجاهد عن ابن كثير بالياء في الوصل دون الوقف.. وقرأ يعقوب والزبيدي عن ابن كثير بياء في الحالين. وقرأ الباقون بالحذف في الحالين... ومن حذف في الحالين اتبع المصحف واجتزأ بالكسرة في الوصل من الياء" <sup>(٤)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ <sup>(٥)</sup>: "في الثاني والثالث قرأ أهل البصرة بألف فيهما. وهي قراءة عاصم الجحدري. وقرأ الباقون (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) فأما إثبات الألف فهي على ظاهر الجواب، كقولك: من ربُّ الدار؟ فالجواب أن يقال: زيد. وأما إسقاط الألف فخرج الجواب على المعنى لا على اللفظ، وصار محلُّ ذلك محلٌّ من قال: من ربُّ العبد؟ فقال المسؤول: لعمرٍو؛ لأنه لا فرق بين أن يقال: عمرو، أو لعمرٍو... فأما الأول فلا خلاف أنه بغير ألف لمعنيين: أحدهما: لا تُبَاع المصحف. والثاني: أنه على ظاهر الجواب... " <sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: الحجرات، الآية: ١٤.

(٢) المختار (٢/٨٤٠).

(٣) سورة: ق، الآية: ٤١.

(٤) المختار (٢/٨٤٤).

(٥) سورة: المؤمنین، الآيات: ٨٥، ٨٧، ٨٩.

(٦) المختار (٢/٥٩٥).

وقوله: "قرأت الجماعة ﴿آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ﴾" <sup>(١)</sup> بفتح الهاء. وقرأ ابن عامر (أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ) بضم الهاء، وكذلك قوله ﴿وَقَالُوا يَتَّأَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ <sup>(٢)</sup>، وقوله ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ <sup>(٣)</sup>. وإنما استجاز ابن عامر ذلك لشيئين: أحدهما: أن هذه الأحرف الثلاثة مكتوبة في المصحف بغير ألف، والثاني: أنها لغة بني أسد، يقولون: أَيُّهُ الرجلُ. ذكر ذلك الفراء. وإنما كُتِبَتْ هذه الأحرف في المصحف بغير ألف على الوصل؛ لأنَّ الألف تسْقُطُ في الوصل لالتقاء الساكنين <sup>(٤)</sup>.

.. ثانيا: أنه في بعض المواضع قد يذكر بعض الأوجه التي تحتملها اللغة في القراءة ولكن لا يصح القراءة بها لأنها مخالفة للمصحف، ومن ذلك:

قوله في قوله تعالى ﴿أَبْنُ أُمِّ﴾ <sup>(٥)</sup>: "قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمة والكسائي بكسر الميم في الوصل. وقرأ الباقون بالفتح... فهاتان القراءتان مشهورتان في الأمة. وفي ذلك ثلاث لغات أخرى: أحدها: يا بن أُمِّي، بإثبات الياء... واللغة الثانية: تحريك الياء، لأنها يا إضافة. والثالثة: يا بِنَ أُمَّا، بإثبات الألف على ما عرَّفْتُكَ. ولا يُقرأ بشيء من هذه اللغات الثلاث؛ لأنها تخالف المصحف" <sup>(٦)</sup>.

قوله في قوله تعالى ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ <sup>(٧)</sup>: "قرأ أهل البصرة وحمة والكسائي (خَاشِعًا أَبْصَارَهُمْ) على التوحيد. وقرأ الباقون (خُشَعًا) على الجمع. ويجوز وجه ثالث (خاشعة

(١) سورة: النور، الآية: ٣١.

(٢) سورة: الزخرف، الآية: ٤٩.

(٣) سورة: الرحمن الآية: ٣١.

(٤) المختار (٢/٦١٤ - ٦١٥).

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٦) المختار (١/٣٢٧ - ٣٢٨).

(٧) سورة: القمر، الآية: ٧.

أبصارهم) بالتأنيث، وهي تروى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يجوز القراءة بها لمخالفتها المصحف<sup>(١)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي (وَحُورٍ عَيْنٍ) بالجر. وقرأ الباقون (وَحُورٌ عَيْنٌ) بالرفع. ورويت عن أبي (وَحُورًا عَيْنًا) بالنصب... فأما النصب فعلى إضمار فعل، التقدير: وَيُزَوَّجُونَ حُورًا عَيْنًا، وإن شئت: وَيُعْطَوْنَ حُورًا عَيْنًا، غير أنه لا يجوز أن يقرأ بذلك؛ لأنه خلاف المصحف، وإنما ذكرناه لجوازه في العربية"<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: أنه يبنى اختياره لبعض القراءات على كونها موافقة للمصحف في الرسم، من ذلك:

اختياره لقراءة أبي عمرو وابن كثير بغير ألف في قوله تعالى (فرهن مقبوضة)<sup>(٤)</sup> قال: "...والقراءتان مختارتان غير أن قراءة أبي عمرو أمثل لما ذكرنا من غلبة الاستعمال، وموافقة المصحف"<sup>(٥)</sup>.

واختياره قراءة الجماعة بغير ألف في قوله تعالى ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾<sup>(٦)</sup> قال: "والاختيار إسقاط الألف اتباعاً للمصحف، ولأن عليه أكثر الأئمة..."<sup>(٧)</sup>.

واختياره قراءة الجماعة بحذف الياء في الحالي الوقف والوصل في قوله تعالى ﴿النَّارِ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) المختار (٢/٨٦٢).

(٢) سورة: الواقعة، الآية: ٢٢.

(٣) المختار (٢/٨٧٣-٨٧٤).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٥) المختار (١/١٣١).

(٦) سورة: آل عمران، الآية: ٢١.

(٧) المختار (١/١٤٢).

(٨) سورة: غافر، الآية: ٣٢.

وقوله ﴿الْتَلَّاقِ﴾<sup>(١)</sup> قال: "والمختار حذف الياء في الحالين اتباعاً للمصحف، ولأن الكسرة في الإدراج تدل على الياء، ولأنها في فاصلة"<sup>(٢)</sup>.

كل هذه الأمور تدل على مدى اهتمام ابن إدريس برسم المصحف، واعتماده عليه في توجيهه للقراءات القرآنية.

## ثانياً: الاحتجاج بالمشاكلة، وتوافق رؤوس الآي:

لقد كان احتجاج ابن إدريس بالمشاكلة وتوافق رؤوس الآي قليلاً جداً، فجاء اعتماده على الأصول السابقة أكثر من اعتماده على توجيه القراءة بناء على المشاكلة، وتوافق كلمات الآية الواحدة. ولكن الناظر في الكتاب يجد أن المؤلف قد اعتمد على هذا الأمر في توجيه بعض القراءات القرآنية، ومن الأمثلة التي يضرب بها المثل في هذا ما يأتي:

قوله في قوله ﴿الْظُّنُونَا﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿السَّبِيلَا﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿الرَّسُولَا﴾<sup>(٥)</sup>... والألف ثابتة في المصحف في هذه المواضع الثلاثة، وأجودهما في العربية إسقاط الألف في الوصل والوقف؛ لأن هذه الألف إنما تكون بدلا من التنوين، لا يجوز أن يجتمع التنوين ولا ما هو بدل منه مع الألف واللام؛ لأنهما يتعاقبان. فأما إثبات الألف فلاهل العربية فيه وجهها... الثاني: أن يكون الألف أثبتت في هذه المواضع لأنها فواصل، فأشبه ذلك فواصل الآيات"<sup>(٦)</sup>.

وقوله: "وقرأ نافع ويعقوب (لترَبُوا)"<sup>(٧)</sup> بالتاء المضمومة، وسكون الواو. وقرأ الباقون ﴿

(١) سورة: غافر، الآية: ١٥.

(٢) المختار (٧٧٧/٢). وانظر كذلك (٨٦٠/٢، ٨٦٥).

(٣) سورة: الأحزاب، الآية: ١٠.

(٤) سورة: الأحزاب، الآية: ٦٧.

(٥) سورة: الأحزاب، الآية: ٦٦.

(٦) المختار (٦٩٥/٢).

(٧) سورة: الروم، الآية: ٣٩.

لَيَرْبُوا ﴿﴾ بالياء المفتوحة، والواو مفتوحة أيضا. فمن قرأ بالياء أراد الربا، وفتح الواو علامة للنصب؛ لأن اللام لام كي، وما بعدها منصوب بإضمار (أن). ومن قرأ بالتاء أراد: لتربوا أنتم. ويشهد لهذه القراءة ﴿وَمَا آتَيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فكان الكلام على نظم واحد، وسقطت النون علامة للجزم. والقراءتان جيدتان<sup>(٢)</sup>.

وقوله: "قرأ يعقوب (ولا يُنْقَضُ من عمره)"<sup>(٣)</sup> على تسمية الفاعل. وقرأت السبعة ﴿وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ على ما لم يسم فاعله. وشاهد هذه القراءة قوله تعالى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾<sup>(٤)</sup> فكان الكلام على نظم واحد<sup>(٥)</sup>.

وقوله "وقرأ أبو عمرو وحده (يَدْخُلُونَهَا)"<sup>(٦)</sup> على ما لم يسم فاعله. وقرأ الباكون ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء، على أن الفعل لهم... وشاهد أبي عمرو ما في سياق اللفظ، وهو قوله ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾<sup>(٧)</sup> فلما كان الفعل الثاني على ما لم يسم فاعله قرأ الأولى كذلك ليكون الكلام على نظم واحد<sup>(٨)</sup>.

يضاف إلى هذا أن المؤلف قد يعتمد على المشاكلة، في اختياره للقراءة، فيختار هذه القراءة لأجل المشاكلة، ويختار تلك ليكون الكلام من وجه واحد وهكذا. ومن الأمثلة على هذا:

(١) سورة: الروم، الآية: ٣٩.

(٢) المختار (٦٧٨/٢).

(٣) سورة: فاطر، الآية: ١١.

(٤) من الآية نفسها.

(٥) المختار (٧٢٤/٢).

(٦) سورة: فاطر، الآية: ٣٣.

(٧) من الآية نفسها.

(٨) المختار (٧٢٩/٢).



قوله في الآية ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup>: "ابن كثير وحمزة والكسائي على الباء؛ لأنها غيب. والباقون على التاء؛ لأنه حكى كيف أخذ عليهم الميثاق. والتاء الاختيار؛ لأنها مشاكلة للخطاب"<sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأت الجماعة كذلك، إلا حمزة فإنه قرأ (سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا) على ما لم يسم فاعله، وبالياء، و(قتلهم) رفعا، و(يقول) بالياء أيضا. وهي جائزة للتصرف في الكلام. وقراءة الجماعة هي المختارة؛ لأن عليها أكثر الأئمة، وللمشاكلة المؤذنة، وبعد التنافر عنها"<sup>(٤)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿كُلُّ عَآمَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ﴾<sup>(٥)</sup>: "هكذا قرأت الجماعة على جمع (كتاب)، غير حمزة والكسائي، فإيهما وحّدا الكتاب... والاختيار الجمع لموافقة ما قبله وما بعده"<sup>(٦)</sup>.

وقوله في اختيار قراءة الجماعة بالقصر في قوله تعالى ﴿فَأَذْنُوتُا يَحْرَبِ مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>: "والذي يدل على اختيار هذه القراءة ما قبلها وما بعدها؛ لأنه قال ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾، وقال ﴿وَإِنْ تُبْتَمِرْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> فالقصر أولى؛ ليكون الكلام من وجه واحد؛ ولأنه أسبق إلى الفهم"<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٨٣.

(٢) المختار (١/٥٩).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٨١.

(٤) المختار (١/١٨٣).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٦) المختار (١/١٣٢).

(٧) سورة: البقرة، الآية: ٢٧٩.

(٨) من الآية نفسها.

(٩) المختار (١/١٢٥)، وانظر كذلك (١/٨٦، ٣٨٨، ٦٥٩/٢، ٩٤٥، ٩٩١).

واختياره قراءة الجماعة بحذف الياء في الحالي الوقف والوصل في قوله تعالى تعالى ﴿الْتَنَادِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله ﴿الْتَلَاقي﴾<sup>(٢)</sup> قال: "والمختار حذف الياء في الحاليين اتباعاً للمصحف، ولأن الكسرة في الإدراج تدل على الياء، ولأنها في فاصلة"<sup>(٣)</sup>.

ومن الملاحظ هنا أن المؤلف لم يعتمد على المشكلة أو توافق الآي في الاختيار بشكل مستقل، بمعنى أن المؤلف لا يعلل لاختياره لقراءة من القراءات بالمشكلة فقط، بل لا بد من أن يقرن مع المشكلة سبباً آخر كأن تكون تلك القراءة موافقة لقراءة أكثر الأئمة، أو لكونها لغة قبيلة، أو لكونها موافقة لخط المصحف أو ما إلى ذلك، ولعل هذا راجع إلى أن المؤلف لا يرى هذا أمراً كافياً في تعليله للاختيار، فكان لا بد أن يضيف إليه سبباً آخر أقوى منه، وهذا ما نلاحظه في جميع الأمثلة التي سبقت.

(١) سورة: غافر، الآية: ٣٢.

(٢) سورة: غافر، الآية: ١٥.

(٣) المختار (٧٧٧/٢). وانظر كذلك (٨٦٠/٢، ٨٦٥).

## الفصل الرابع

### موقف ابن إدريس من القراءات والقراء

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من القراءات المتواترة.

المبحث الثاني: موقفه من القراءات الشاذة.

المبحث الثالث: نماذج من توجيهاته النحوية.

لقد قسم العلماء رحمهم الله القراءات القرآنية إلى قراءات شاذة وقراءات غير شاذة، وغلب وصف القراءات الشاذة على ما عدى القراءات السبع.

ولعل من المناسب هنا قبل التعرف على موقف ابن إدريس من القراءات القرآنية بنوعيتها أن نتعرف على معنى القراءات الشاذة، وكذلك القراءات المتواترة.

ذكر بعض العلماء أن القراءات: متواترة، وآحاد، وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة، وما بقي فهو شاذ. وقيل: العشر متواترة. وقيل: المعتمد في ذلك الضوابط، سواء أكانت القراءة من القراءات السبع، أو العشر، أو غيره<sup>(١)</sup>. وفي هذا نقل السيوطي في الإتيان عن ابن الجزري أن القراءات من حيث السنة ستة أنواع، هي المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، وما يشبه المدرج من أنواع الحديث، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسي<sup>(٢)</sup>.

فهذا تقسيم يجعل القراءات القرآنية ما يقارب ستة أقسام. ونقل السيوطي عن القاضي جلال الدين البلقيني قوله: "القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذ"<sup>(٣)</sup>، ثم عقب السيوطي على كلامه قائلاً: "وهذا الكلام فيه نظر يعرف مما سنذكره، وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزري"<sup>(٤)</sup>. وهذا الذي أشار إليه السيوطي هو المشهور من كلام العلماء، ولعله الصحيح، وقد نص عليه أيضاً غير واحد من علماء الإقراء، كالإمام أبي عمرو الداني، ومكي بن أبي طالب، وأبي العباس المهدوي، وغيرهم<sup>(٥)</sup>. وهو تقسيم القراءات إلى قسمين: الأول: قراءة صحيحة، والثاني: قراءة شاذة، يقول ابن الجزري: "...فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد وجمعوا الحروف

(١) مباحث في علوم القرآن ١٧٦.

(٢) انظر الإتيان (١٥٥/١) بتصرف.

(٣) الإتيان (١٥٢/١).

(٤) الإتيان (١٥٢/١).

(٥) انظر النشر (١٩/١).

والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصولها، وأركان فصلوها، وها نحن نشير إليها ونعول كما عولوا عليها فنقول: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك فالقراءات تنقسم إلى قسمين، الأول: القراءة الصحيحة، ولها ثلاثة شروط هي:

١- أن توافق العربية ولو بوجه.

٢- أن توافق أحد المصاحف العثمانية.

٣- أن يصح إسنادها.

فهذه هي القراءة الصحيحة.

ثانياً: القراءات الشاذة: وهي القراءة التي اختل فيها ركن من أركان القراءة الصحيحة.

وقد أوضح ابن الجزري موقع القراءات السبع، وغيرها من ذلك التصنيف، وما الذي يعد

صحيحاً منها وما الذي يعد شاذاً، فقال: "فالذي وصل إلينا اليوم متواتراً أو صحيحاً مقطوعاً

به: قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء وعليه الناس

اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز"<sup>(٢)</sup>.

بعد أن تعرفنا على ضابط القراءة الصحيحة والقراءة الشاذة عند المحققين من العلماء، بقي

أن نتعرف على موقف ابن إدريس من القراءات الصحيحة، والقراءات الشاذة في كتابه المختار.

(١) النشر في القراءات العشر (١/١٨ - ١٩).

(٢) منجد المقرئين ٢٣.

## المبحث الأول: موقفه من القراءات الصحيحة:

لم يشر المؤلف في كتابه إلى موقفه بشكل عام من القراءات القرآنية، كما أنه لم يبين ضابط القراءة الصحيحة والشاذة لديه، ولكن يمكننا أن نتلمس شيئا من شروط القراءة لدى المؤلف من خلال بعض تلك التوجيهات المتناثرة في كتابه، فهو مثلا يقول في توجيهه للقراءات في قوله تعالى ﴿وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>: "...والمختار من هذه القراءات قراءة الكسائي؛ لأنها مشهورة في الأمة كاشتهار النصب من غير خلاف للمصحف مع كونها مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم. والنصب وإن لم يكن مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم كرواية الرفع فإن أهل العلم يقطعون على أنه مروي عنه عليه السلام؛ لأن القراءة إذا استفاضت في الأمة، وكانت غير مخالفة للمصحف، وكان وجهها صحيحا في العربية، فعلى هذا التقدير يحسن أن يقدم النصب على الرفع؛ لأنه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الاستفاضة. وقراءة الكسائي أقل في القراءة، وروايتها من طريق أخبار الآحاد غير أنها وإن كانت مروية على هذا الوجه فهي مستفيضة أيضا كاستفاضة النصب. فكل مختار، والله أعلم"<sup>(٢)</sup>.

يضاف إلى هذا قوله: "وفي هذه الكلمة أربع لغات: اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ، واسْطَاعَ يَسْطِيعُ، على الحذف الذي عرفتكَ، واسْتَاعَ يَسْتِيعُ، وهذه لا تدخل في القراءة لأنها مخالفة للمصحف..."<sup>(٣)</sup>.

وقوله في توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾<sup>(٤)</sup>: "...فأما الإدغام فلثقل التضعيف أدغموا الحرف الأول في الثاني، وفتحوا لالتقاء الساكنين. ولو كسروا لجاز، إلا أنه لم يقرأ به، وكلك لو ضم لجاز؛ لأن الحرف الثالث من المضارع مضموم... غير أن الضم

(١) سورة: المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) المختار (١/٢٢٩).

(٣) المختار (١/٥١٩). ومثله في (١/٣٢٨، ٢/٨٦١، ٨٧٤).

(٤) سورة: المائدة، الآية: ٥٤.

والكسر وإن جاز في العربية لا يقرأ بهما؛ لأن القراءة سنة وليس عليهما أحد ممن يؤخذ بقوله في التلاوة، ولأن الفتح في التضعيف لالتقاء الساكنين أخف وأكثر<sup>(١)</sup>.

من كل هذا نستطيع أن نستخلص رؤية ابن إدريس للقراءة الصحيحة لديه، وهي: ما كانت متصلة السند بالرسول، وموافقة للوجه من العربية، وموافقة للمصاحف. وهذه الأمور الثلاث هي تلك الشروط التي أشرنا إليها سابقاً، وهي الشروط التي ذكرها ابن الجزري، والظاهر أن المؤلف لم يشترط ذلك الشرط الذي اشترطه البعض وهو التواتر<sup>(٢)</sup>، يظهر هذا من كلامه عن قراءة الكسائي السابقة، ومن اختياره لكلي القراءتين.

وأما عن موقف ابن إدريس من القراءات فيمكن القول إن المؤلف قد وقف موقفاً معيناً من القراءات القرآنية، كان فيه متابعاً لغيره من العلماء الذين تناولوا تلك القراءات. ولعلي لا أسبق إلى النتيجة، حتى نقف على ذلك الموقف بشيء من التفصيل والأمثلة، وليكون الحكم بعد ذلك مبني على توصيف دقيق لذلك المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه. ويمكننا هنا التعرف على موقف ابن إدريس من القراءات الصحيحة من خلال ثلاث أمور، اتبعها المؤلف في ثنايا توجيهه للقراءات:

### الأول: دفاعه عن بعض القراءات:

دافع المؤلف في كتابه المختار عن جملة من القراءات التي رفضها بعض العلماء، وبين وجهها سواء من ناحية اللغة، أو من ناحية النحو، من جهة المعنى. والقراء الذين دافع المؤلف عن قراءاتهم هم: حمزة<sup>(٣)</sup>، والكسائي<sup>(٤)</sup>، وعاصم<sup>(٥)</sup>، ونافع<sup>(٦)</sup>،.....

(١) المختار (٢٣٣/١).

(٢) انظر اتحاف فضلاء البشر (٧١/١)، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١٦٧/١).

(٣) انظر المختار (١٦٤/١)، ٤٠٥، ٦٠١/٢، ٧٥١، ٨٥٤.

(٤) انظر المختار (٤٠٥/١)، ٦٠١/٢.

(٥) انظر المختار: برواية حفص (٤٠٥/١)، ٦٠١/٢، ٦١٨-٦١٩. وعن عاصم مباشرة (٥١٤-٥١٥).

(٦) انظر المختار (٦٨٥/٢)، ٧٨٧، ٨٥٤.

ويعقوب<sup>(١)</sup>، وابن كثير<sup>(٢)</sup>.

والغالب على تلك القراءات التي دافع عنها المؤلف أنها رُفضت من قبل أن تلك القراءة تؤدي إلى معنى قد يلبس في ظاهره على القارئ، فبنوا رفضهم لها من هذا الجانب، ثم جاء المؤلف ليبين وجهها من حيث المعنى، وبالتالي الدفاع عنها وبيان صحتها. ومن أمثلة هذا النوع:

قوله في قوله تعالى ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ حمزة وحده (لَمَّا) بكسر اللام. وفتحها الباقون. فأما الكسر فلأنها لام إضافة. وقال بعض أهل العلم: إن قراءة حمزة لا تجوز؛ لأنه ليس كل نبي أوتي الكتاب. وهذا سهو، بل يجوز ذلك من وجهين: أحدهما: وإن كان لم ينزل على بعضهم كتاب، فإنه قد أوتي كتاب من كان قبله ليقيم ما فيه إلا قدر ما نسخ منه، كالتوراة التي تعبد بها عيسى، وإن كان قد أنزل عليه الإنجيل. والثاني: أن الكلام خرج على الأغلب"<sup>(٤)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿لَأَهْبَ لَكَ عَلَمًا﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ أهل البصرة وورش والحلواني عن قالون بالياء. وقرأ الباقون بالهمز. فمن قرأ بالياء فالمعنى: لِيَهَبَ الله لك. ومن قرأ بالهمزة فعلى الحكاية، التقدير أن جبريل عليه السلام قال لها: إني رسول ربك، فقال: لأهب لك. فالفعل لله سبحانه، وجبريل حاك عنه تعالى، كأنه أرسل بهذا إليها، وليس كما وقع لبعض الناس أن الفعل لجبريل فكره القراءة بالهمز؛ لأن الواهب الله. وفيما ذكرناه بيان أن الواهب على القراءتين هو الله تعالى. والقراءتان جيدتان كيف شئت فاقراً"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر المختار (٦٠٥/٢، ٧٨٧).

(٢) انظر المختار (٤٧٥/١، ٦٠٤/٢).

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ٨١.

(٤) المختار (١٦٤/١ - ١٦٥).

(٥) سورة: مريم، الآية: ١٩.

(٦) المختار (٥٢٦/١ - ٥٢٧).



وقوله في قوله تعالى ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ نافع والكسائي (ندعوه أنه) بنصب الهمزة. وقرأ الباقر بكسرهما. فالكسر على الاستئناف. والفتح على معنى: ندعوه بأنه. والقراءتان جيدتان ولا معنى لما قال أبو عبيد القاسم بن سلام: إن الفتح ضعيف؛ لأن المعنى يصير: ندعوه لأنه. وهذا الذي ذكره عليه المؤمنون؛ لأنهم يدعون الله سبحانه؛ لأنه هو البر الرحيم"<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون رفض القراءة مبنيًا على كونها ليست في لغة العرب، أو كون وجهها النحوي غير صحيح، فيبين المؤلف تلك اللغة أو ذلك الوجه النحوي، وبناءً عليه لا يصح رفض القراءة بل هي قراءة صحيحة بينة في اللغة والنحو. ومن أمثلة هذا النوع:

وقوله في قوله تعالى ﴿سُعِدُوا﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (سُعِدُوا) بضم السين على ما لم يسم فاعله. وقرأ الباقر (سَعِدُوا) بفتح السين على تسمية الفاعل. وهو أجود القراءتين؛ لأن المسموع من العرب: سَعِدَ فلان وأسَعَدَهُ الله. وذكر جماعة أهل اللغة من أهل البصرة منهم الأصمعي وأبو حاتم وغيرهما أنه لم يسمع من العرب: سَعِدَ فلان. وذكر الكسائي أن العرب تقول: سَعِدَ فلان وسُعِدَ. والصحيح عندي أن تكون قراءة من قرأ (سُعِدُوا) بضم السين على حذف الزائد، الأصل: أسْعِدُوا، ولكن جاء على ما ذكرته كما قالوا: أَحَبَّ فلان فهو محبوب، وَأَجَنَّ فهو مجنون. ولو كان على (أَفْعِلَ) لكان (مُفَعَّلًا). وعلى ذلك جاء قولهم: مَسْعُود، على حذف الزائد، كقولك: مجنون ومحبوب، وإن كانا من أَحَبَّ وَأَجَنَّ؛ لأنه جاء على حذف الزائد. ولا معنى لعب من عاب هذه القراءة؛ لأنها قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأصحابه، وقد أخبرنا بمعناها"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة: الطور، الآية: ٢٨.

(٢) المختار (٢/٨٥٤). وانظر كذلك (١/٢٣٨، ٢/٦١٨-٦١٩، ٧٨٧).

(٣) سورة: هود، الآية: ١٠٨.

(٤) المختار (١/٤٠٥).

وقوله في قوله تعالى ﴿يَا جُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾<sup>(١)</sup>: "همز عاصم وحده (يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ)، وفي الأنبياء مثله. وقرأ الباقر بغير همز. فذهب أكثر أهل العلم إلى تغليب من همزها، واعتلوا لذلك بأنهما اسمان أعجميان كهاروت وماروت، وإنما يجوز همز مثل ذلك إذا كان مشتقا من لغة العرب، ولا يجوز همز هذه الواو عندهم؛ لأنها حرف مد ولين. قال الشيخ: والذي عندي أن همزها جائز، وهي قراءة الأعرج، والهمز في بني أسد كذلك. قال الفراء: وذكر بعض أهل العربية أن (يأجوج ومأجوج) مشتقان من أجة النار، وهو شدة توقدها، ومن ذلك قولهم: أجمت النار. ومن ذلك: الماء الأجاج، وهو الذي اشتدت ملوحته. فإذا ثبت ذلك حسن (يأجوج ومأجوج) للاشتقاق الذي ذكرناه، ولأن العرب قد همزتهما على ما حكاه الفراء عن بني أسد، ولا معنى لقول من قال: لو كانا مشتقين من أجة النار لانصرفا. وإنما منعا الصرف وإن كانا مشتقين من اللغة العربية لأنه نُويَ بكل واحد منهما اسم قبيلة فحصلت فيه التعريف والتأنيث فلذلك لم ينصرفا.."<sup>(٢)</sup>

#### ومن أمثلة التوجيهات النحوية:

قوله في قوله تعالى ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ حفص وحمزة والكسائي (أَرْبَعُ) بالرفع. وقرأ الباقر بالنصب. فالنصب على المفعول به، التقدير: أن يشهد أربع شهادات بالله؛ لأن المصدر يعمل عمل الفعل. فأما الرفع فقد استبعده بعض النحويين. ولا معنى لاستبعاده؛ لأن وجهه في العربية بين، وهو مرفوع على أنه خبر الابتداء، التقدير: فشهادة أحدهم التي تدرك عن القاذف منهم الحدّ أربع شهادات. فهذا واضح"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة: الكهف، الآية: ٩٤.

(٢) المختار (١/٥١٤-٥١٥). وانظر كذلك (١/٤٧٥، ٢/٦٠٤، ٦٠٥، ٧٥١).

(٣) سورة: النور، الآية: ٦.

(٤) المختار (٢/٦٠١-٦٠٢).

وقوله: "قرأ نافع وحده (مُثْقَلُ حَبَّةٍ)<sup>(١)</sup> بالرفع. وقرأ الباقر بالنصب. فالرفع على معنى:

تَحْدُثُ وتَقْعُ، وهي كان المكتفية، كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> وقد تقدم شرح هذا الباب. وإنما جاز تأنيث (تك) مع تذكير المثلث لوجهين: أحدهما: أن يذهب بالمثلث إلى الزنة، التقدير: إن تك زنة حبة من خردل؛ لأن مثلث الشيء هو زنته وقدره. والتقدير الثاني: أن يذهب بالمثلث إلى الحبة، التقدير: إنما إن تك حبة من خردل. فحسنت قراءة نافع لهذين التقديرين، فلا معنى لعيب من عابها...<sup>(٣)</sup>.

وقوله في قراءة أبي عمرو وأهل الحجاز والشام بالإضافة في قوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾<sup>(٤)</sup>: "...وأنكر بعضهم الإضافة، وزعم أنه أضاف إلى نفسه؛ لأنه توهم أن الجزاء هو المثل. وغلط في ذلك، بل الجزاء مصدر، وهو فعل المجازي، وإذا ثبت ذلك صارت إضافة الشيء إلى غيره، كقولك: غلام زيد..<sup>(٥)</sup>

هذا وقد كان من منهج المؤلف في الغالب ألا يصرح بأسماء من رفضوا القراءة وخطئوها، وإنما يكتفي بأن يقول "بعض أهل العلم"، أو "بعضهم"، أو "بعض النحويين". وقد يصرح بأسماء من انتقد القراءة، والذين صرح بأسمائهم، وبالتالي رد عليهم: "أبو عمرو"<sup>(٦)</sup>، وأبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٧)</sup>، وأبو عبيدة<sup>(٨)</sup>، والأصمعي وأبو حاتم مع البصريين<sup>(٩)</sup>.

وفي الإجمال بلغ عدد القراءات التي أورد المؤلف تخطئة بعض أهل العلم لها ورد عليهم في

(١) سورة: لقمان، الآية: ١٦.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٣) المختار (٦٨٥/٢).

(٤) سورة: المائدة، الآية: ٩٥.

(٥) المختار (٢٣٩/١).

(٦) المختار (٦٠٥/٢).

(٧) المختار (٨٥٤/٢).

(٨) المختار (٧٨٧/٢).

(٩) المختار (٤٠٥/١).

ذلك بلغت حوالي خمس عشرة قراءة، وهذا عدد قليل إذا ما قيس بتلك القراءات التي نقل المؤلف تخطئتها، من قبل بعض العلماء ووافقهم على ذلك كما سيأتي.

### ثانياً: مفاظته بين القراءات وترجيحه لبعضها:

لقد سبق وأن بينت أن من منهج المؤلف بعد عرض القراءات وتوجيهها، أن يختار من القراءات ما يراه مختاراً، أو أصح، أو أبين في القراءة. فتارة يرى أن هذه القراءة أصح من تلك<sup>(١)</sup>، أو أبين<sup>(٢)</sup>، أو أجود<sup>(٣)</sup>، أو أشهر في القراءة<sup>(٤)</sup>، وما إلى ذلك.

وهذا الاختيار من قبل المؤلف كان مبنيًا على اعتبارات متعددة جعلها أساس ذلك الاختيار. ومن هذه الأسس التي اعتمد عليها المؤلف في الاختيار:

(١) لأن عليه أكثر الأئمة<sup>(٥)</sup>. وهذا من أهم الأسس التي بنا عليها المؤلف اختياره للقراءة.

(٢) لأنها أبلغ أو أبين في المعنى<sup>(٦)</sup>.

(٣) لموافقة لغة قريش<sup>(٧)</sup>، ونادر أن يختار لموافقة لغة قبيلة أخرى<sup>(٨)</sup>.

(٤) لأن القراءة تفيد معنى لا تفيده القراءة الأخرى<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر المختار (٦٨/١)، (٥٥٢).

(٢) انظر المختار (٨٢/١)، (٣٤٤)، (٥١٩)، (٥٥١)، (٥٥٢).

(٣) انظر المختار (٨٩/١)، (٤٨٤).

(٤) المختار (١٦٢/١).

(٥) انظر المختار (٦٥/١)، (٧٠)، (٧٦)، (٧٧)، (٨٢)، (٩٦)، (١٠١)، (١٣٣)، (١٤٨)، (٢٥٠)، (٢٥٥)، (٢٦٠)، (٤٥١)، (٥٧٩)،

(٥٨٧/٢)، (٦٢٠)، (٦٢٦)، (٦٥٩)، (٧٠٤)، (٧٢٤)، (٨١١)، (٨٧٦).

(٦) انظر المختار (٧٠/١)، (٩٦)، (١٠١)، (١٣٨)، (١٥٨)، (١٨١)، (١٩٢)، (٢٠١)، (٢٣٥)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٣٣٠)، (٣٣٣)،

(٣٤٢)، (٣٤٤)، (٣٥٩)، (٣٦٤)، (٤١٨)، (٣٥١)، (٦١٠/٢)، (٦٧٨).

(٧) انظر (٦٧/١)، (٦٨)، (١٧٦)، (٢٥٩)، (٢٦٢)، (٦٢٩/٢).

(٨) المختار (١٧٦/١).

(٩) انظر المختار (٧٥/١)، (٧٨)، (٧٩)، (١١٧)، (٢٢٠)، (٢٣٠)، (٢٦٠)، (٢٨٦)، (٣٦٦)، (٥٨٢)، (٦٢٥/٢)، (٨٣٣).

(٥) ليكون العمل من وجه واحد، أو ليكون الكلام على نظم واحد<sup>(١)</sup>.

(٦) لإتباع المصحف، أو موافقة الخط<sup>(٢)</sup>.

تلك كانت أهم الأصول التي اعتمد عليها المؤلف في اختياره للقراءة، وهي الأكثر دوارانا في الكتاب، وهناك أسس أخرى بني عليها المؤلف اختياره ولكنها تأتي بشكل أقل من الأسس السابقة، ومن هذه الأسس:

للمشاكلة<sup>(٣)</sup>، ولشهادة التنزيل لها<sup>(٤)</sup>، لموافقة حديث<sup>(٥)</sup>، لأنها أشبه بأوزان العرب<sup>(٦)</sup>، لأنها مروية عن النبي<sup>(٧)</sup>، أو لأنها لغة النبي<sup>(٨)</sup>، لأنها لغة أفصح<sup>(٩)</sup>، لموافقة توجيه عالم<sup>(١٠)</sup>، لأنها لغة أشهر<sup>(١١)</sup>، لأنها لا تحتاج إلى تقدير، أو إضمار<sup>(١٢)</sup>، لأنها أشهر اللغتين، أو المشهور من كلام العرب<sup>(١٣)</sup>.

والاختيار أمر شائع ومقبول بين القراء والنحويين، وفي هذا الشأن يقول أبو العباس العسقلاني: "إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض إنما هو باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب، وإلا فالقرآن واحد بالذات، متفقه ومختله لا تفاضل

(١) انظر المختار (١/٨٦، ١٢٥، ٣٨٨، ٦٥٩/٢، ٩٤٥، ٩٩١).

(٢) انظر المختار (٩٣، ١٣١، ١٤٢، ٢٨٨، ٢٨٩، ٧٤٥/٢، ٧٧٧، ٨١٣، ٨٦٠، ٨٦٥).

(٣) انظر المختار (١/٥٩، ١٨٣).

(٤) انظر المختار (٢/٧٥٢).

(٥) انظر المختار (١/١٢٤، ١٤٢، ٢٠٩).

(٦) انظر المختار (١/٦٧، ٦٨).

(٧) انظر المختار (١/٢٢٩، ٢/٨٧٦).

(٨) انظر المختار (١/٣٤٤، ٢/٦٨٢).

(٩) انظر المختار (١/١٢٦، ٢٣٥، ٣٣٣، ٣٣٦).

(١٠) انظر المختار (١/١٣٩، ١٦٣، ٢٨٣).

(١١) انظر المختار (١/١٤٨، ١٩٢، ٢/٩٢١).

(١٢) انظر المختار (١/٢٥٠، ٣٤٤، ٢/٦١٠).

(١٣) انظر المختار (١/١٨٠، ١٩٠، ٢٥٥، ٢٦٣، ٣٢١، ٣٦٢، ٤١٥، ٥١٥، ٦٥٠/٢، ٨٣٧).

فيه<sup>(١)</sup>.

وفي المقابل من هذا قد يشير المؤلف إلى بيان أن القراءتان متساويتان في الاختيار، وليست إحداها بأولى من الأخرى. وقد تنوعت الألفاظ التي استخدمها المؤلف في التسوية بين القراءات، فتارة يقول: "القراءتان متساويتان"<sup>(٢)</sup>، وتارة يقول: "القراءتان مختارتان"<sup>(٣)</sup>، وتارة يقول: "القراءتان جيدتان متساويتان"<sup>(٤)</sup>، ونذر أن يقول: "صحيحتان"<sup>(٥)</sup>، ومثله في الندرة قوله "جيدتان"<sup>(٦)</sup>.

### ثالثاً: تخطئته وردّه لبعض القراءات:

إذا كانت موقف ابن إدريس السابقة من القراءات تتسم بالإجلال لها، والدفاع عنها، والاحتجاج لها ضد أولئك الذين رفضوها أو طعنوا فيها، فإن الوجه الأبرز الذي اتسم به ابن إدريس في تعامله مع القراءات، التي رفضها بعض العلماء، من النحويين وغيرهم، كان مخالفا لما سبق تماماً. وقبل بيان تلك المواقف التي اتخذها المؤلف في هذا المجال، أحب أن أضع القارئ أما تصور آخر ننظر من خلاله إلى موقف ابن إدريس بشكل أكبر وأشمل وأوضح. فإذا علمنا أن المؤلف قد بنا كتابه لبيان وجوه القراءات، كما ذكر هو في مقدمة كتابه، فقد أشار إلى أنه وضع الكتاب لبيان وجوه ما اختلفت فيه القراءة الثمانية من أئمة الأمصار، إذا كان الأمر كذلك، فإن المؤلف قد حرص في جل كتابه في أن يبين وجوه تلك القراءات معتمداً في ذلك

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات (١/١٧٠). نقلاً عن بحث "ابن خالويه ومنهجه في كتابه إعراب القراءات ٤٨٨.

(٢) المختار (١/٦١، ٦٤، ١٠٦).

(٣) انظر المختار (١/١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٤٧، ٣٥٩، ٥٥٨/٢، ٥٦٣، ٥٨٢، ٦١٩، ٧٦٨).

(٤) انظر المختار (١/١٠٣، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥، ٣٤٦، ٤٦٠، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٩٩، ٥٢٧، ٥٥٠، ٥٦٣، ٥٨١، ٧٧٨/٢، ٨٠٦، ٨٣٠، ٨٥٤، ٨٥٧، ٨٦٩).

(٥) انظر المختار (١/٢٠٦، ٤٥٩).

(٦) انظر المختار (٢/٨٨٩، ٩٢٣).

على تلك الأصول التي سبق الحديث عنها في الفصل السابق، فبين وجهها من لغة العرب، ومعانيها، وطرق الجمع بينها. وهذا أمر يحسب للمؤلف، ولكن المؤلف عندما نظر في تلك القراءات التي وجدها مخالفة للأقيسة النحوية التي وضعها علماء النحو عندما نظر إلى تلك القراءات لم يسر وفق ذلك المنهج الذي بينه في كتابه، فلم يبين لنا وجوه تلك القراءات التي خالفت تلك الأقيسة، ونقل لنا تخطيط العلماء لها، ونقل في كثير من الأحيان آراء من بين وجوهها واستدل لها من كلام العرب المنثور والمنظوم، ولكنه رفض تلك التوجيهات وتلك الاستدلالات ومن ثم لحن القراءة أو خطأها؛ فخرج بذلك عن المنهج الذي رسمه لنفسه في المقدمة وفي عنوان الكتاب.

والغرض من هذا الكلام أن ننظر للمؤلف من خلال كتابه كله لا من خلال تلك المواقف التي رفض فيها تلك القراءات أو لحنها، مع أن هذا يعد أمراً لا بد من مناقشته، وقول الحق فيه، وعدم تجاوزه وإغفاله.

لقد سبق وأن أشرت إلى تلك المواقف التي دافع فيها المؤلف عن تلك القراءات التي انتقدها بعض العلماء، وذلك أمر يحسب له، ولكن في مقابل هذا جاءت عدة مواقف رفض فيها المؤلف العديد من القراءات ووصفها بأوصاف لا تليق، وهي في مجملها أكثر من تلك التي دافع عنها بكثير، وهو في هذا يسير وفق منهج العديد من النحاة والعلماء الذين رفضوا القراءات القرآنية، وقد سبق كذلك وأن أشرت إلى موقف النحاة من القراءات القرآنية في مبحث سابق، فلا حاجة للحديث عنه هنا.

#### القراءات المتممة للعشر:

أشار المؤلف في ثلاثة مواضع إلى قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع وهو من القراء العشرة: في الموضع الأول كانت قراءته موافقة لقراءة نافع برواية إسماعيل بن جعفر في قوله تعالى

﴿لَكَذِبُونَ﴾ (١٥٢) أَصْطَفَى <sup>(١)</sup> بوصل الهمزة، قال عنها المؤلف: "فأما وصل الألف فعلى حكاية

قولهم، كأنهم قالوا: اصطفى البنات على البنين. والاستفهام أولى لما ذكرناه من المعنى، ولأن أكثر الأئمة عليه، فكان أخرى بالإتباع" (١).

وفي الموضع الثاني أشار فيه إلى قراءته في قوله تعالى ﴿يُنْصَبُ وَعَذَابٌ﴾ (٢) وقال بعد بيان قراءات الثمانية: "...وقرأ أبو جعفر (يُنْصَبُ) بضم النون والصاد... فأما قراءة أبي جعفر فبعيدة؛ لأن النصب جمع نَصَاب، كقولك: حِمَارٌ وَحُمْرٌ، وَإِزَارٌ وَأُزُرٌ. وقد قال بعض أهل العلم: (يُنْصَبُ) إذا قُرِئَ بضمين فهو بمعنى (يُنْصَبُ) ولكنه اتبع الضمة الضمة. وقال أبو عبيدة: النَّصْبُ: الضُّرُّ، وَالنَّصَبُ: التَّعَبُ، وَالنُّصْبُ: واحدُ الأنصَاب" (٣).

وفي الموضع الثالث أشار إلى قراءته في قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ لِلَّسَّائِلِينَ﴾ (٤) قال: "وقرأ أبو جعفر صاحب نافع وابن أبي إسحاق (سواءً) رفعا، على معنى: هُنَّ سَوَاءٌ، كأنه خبر ابتداء محذوف" (٥). هذه هي المواضع التي ذكر فيها المؤلف قراءة من القراءات المتممة للعشر، ومن خلال هذا يتضح لنا أن المؤلف استبعد قراءة في موضع، وبين وجه الأخرى، وأشار في الأولى إلى أنها موافقة لقراءة من الثمان. هذا فيما يتعلق بالقراءات المتممة للعشر.

### موقفه من القراءات الثمان:

أما موقفه من القراءات الثمان وهي موضوع الكتاب\_ فإن الناظر في كتاب ابن إدريس ليقف على العديد من تلك المواقف التي رفض فيها المؤلف عددا ليس باليسير من القراءات، أو وصفها بأوصاف تضعيف، أو تخطئة.

(١) المختار (٧٥٤/٢).

(٢) سورة: ص، الآية: ٤١.

(٣) المختار (٧٥٩/٢).

(٤) سورة: فصلت، الآية: ١٠.

(٥) المختار (٧٨٥/٢).



فقد يحكم على القراءة بأنها "فاسدة بإجماع أهل العربية"<sup>(١)</sup>، أو بأنها شاذة"<sup>(٢)</sup>، ويصف القراءة في أحيان كثيرة بأنها: "لحن عند أهل العربية"، أو "بعيدة جدا"، أو "غلط عند كثير من أهل العلم"، أو "غير جائزة عند أهل العربية"، أو "غلط عند أهل العربية"، أو "مستكرهة"، أو "مستكرهة جدا"، أو "مكروهة"، أو "غلط"، أو "غلط عند النحويين"، أو "غلط لا يجوز"، أو "رديء"، أو "لحن لا يجوز"، أو "لا وجه لها"، أو "ضعيف جدا"..<sup>(٣)</sup>وما إلى ذلك من العبارات التي استخدمها المؤلف في تضعيف ورفض بعض القراءات.

### القراء الذين رفض بعض قراءاتهم:

يأتي في مقدمة القراء الذين تناول المؤلف بعض قراءاتهم بالرفض أو التضعيف ابن عامر، فقد وجه المؤلف لقراءته انتقادات في مواطن عدة، وتكاد تكون قراءة ابن عامر أكثر القراءات التي تعرضت للنقد من قبل المؤلف، ومن أمثلة ذلك:

قوله في قوله تعالى ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup>: "أجمع القراء على رفع النون، وهو الصحيح. ونصب ابن عامر النون... فأما النصب فبعيد؛ لأنه لا يجوز أن يكون جواب الأمر؛ لأن جواب الأمر إنما ينتصب إذا اختلف الفعلان كقولك: ائني فأكرمك، لأن الإكرام يجب بالإتيان. فأما إذا اتفق الفعلان لم يجز النصب؛ لأن الأول كون، والثاني كون؛ فلهذا امتنع النصب على جواب الأمر. وقد قال بعض النحاة: نصبه على تقدير: فأن يكون، بإضمار (أن). وهذا التقدير الذي ذكره هذا القائل إنما هو تقدير جواب الأمر بالفاء، وقد عرفتك بعد نصبه"<sup>(٥)</sup>. ومثل هذا ما قاله المؤلف<sup>(٦)</sup> عن قراءته بالنصب في قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) (٢٩٣-٢٩٠/١)

(٢) المختار (٨٥٩/٢).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١١٧.

(٤) المختار (٧٣-٧٢/١).

(٥) انظر المختار (١٠٦/١).

(٦) سورة: آل عمران، الآية: ٤٧.

فقد اعتبر المؤلف كما ترى قراءة ابن عامر بعيدة، والمؤلف في هذا متابع لموقف كثير من النحويين الذين استبعدوا قراءة ابن عامر، قال الفراء: "وقوله ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(١)</sup> رفع ولا يكون نصباً"<sup>(٢)</sup>. وقال المبرد: "وأما قوله عز وجل ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup> النصب هاهنا محال؛ لأنه لم يجعل فيكون جواباً. هذا خلاف المعنى؛ لأنه ليس هاهنا شرط. إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكون، وكن حكاية"<sup>(٤)</sup>. وقال أبو علي الفارسي: "وأما قوله (كن) فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر... وإذا لم يكن قوله (كن) أمراً في المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجوز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجوز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بع الإيجاب... ومما يدل على امتناع النصب في قوله (فيكون) أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء..<sup>(٥)</sup> وقال ابن يعيش: "فأما قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٦)</sup> فالرفع لا غير لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً من هذا الباب لأنه ليس هاهنا شرط"<sup>(٧)</sup>.

فكما ترى رفض هؤلاء العلماء قراءة ابن عامر بالنصب، وعللوا ذلك بأنه ليس جواب الأمر لأن (كن) ليس فيه أمر. وقد رد على ذلك بعض العلماء كأبي حيان<sup>(٨)</sup>، والسمين<sup>(٩)</sup> وليس المقام مقام رد أو تفصيل، وإنما أحببت أن أبين اعتماد المؤلف على من سبقه في مثل هذا، أما الرد فقد بين ذلك أبو حيان والسمين الحلبي.

(١) سورة: البقرة، الآية: ١١٧.

(٢) معاني القرآن للفراء (١/٧٤).

(٣) المقتضب (٢/١٨).

(٤) الحجة في للقراء السبعة (٢/٢٠٥-٢٠٦).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ١١٧.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٧/٢٨).

(٧) انظر البحر المحيط (١/٥٣٦).

(٨) انظر الدر المصون (٢/٨٩).

ومن أمثلة تخطئة المؤلف لقراءة ابن عامر قوله: "قوله تعالى ﴿بِالْغَدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾" (١) مثله في الكهف، هذه هي القراءة الصحيحة المختارة. وقرأ ابن عامر في الموضعين (بِالْغُدُوَّةِ) وغلط في ذلك؛ لأن العرب لا تستعمل الألف واللام مع غدوة؛ لأنَّ غدوة في كلامهم اسم معرفة بالوضع كزيد وعمرو، ولا يدخل تعريف على تعريف؛ هذا محال، فكما لا يجوز أن تدخل الألف واللام على زيد وعمرو لأنهما معرفتان، كذلك لا يجوز في غدوة. وإنما كتبت في المصحف بالواو لأنَّ الألف منقلبة من واو، فكتبوا هذا الحرف على الأصل كما كتبوا الصلاة والزكاة بالواو. ولا معنى لقول من قال: إنه: بَكَّرَ غُدُوَّةً، ثم أدخل عليها الألف واللام؛ لأنَّ ذلك غير مشهور عند من يوثق به من أهل العربية" (٢).

ويأتي بعد ابن عامر في الكثرة حمزة، وابن كثير، وعاصم، ونافع. فقد انتقد المؤلف عدداً ليس بالقليل من قراءات هؤلاء الأربعة، سواء في ذلك ما أسنده المؤلف لهم مباشرة، أو ما أسنده لهم من طريق أحد رواهم. فمن أمثلة انتقاده لقراءة حمزة قوله في قوله تعالى ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ (٣): "...وقرأ حمزة من بينهم (يُلْحِدُونَ) من لحد يُلْحِد. وهي بعيدة هاهنا... فأما معنى قراءة حمزة فقد قيل معناها: يجحدون. وقيل: لَحَدَ، بمعنى: ألحدَ، وهذا غير معروف في اللسان" (٤).

ومن ذلك أيضاً وقوله في قوله تعالى ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ (٥): " (وقرأ حمزة (وَمَكَرَ السَّيِّئُ) بوقف

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٥٢.

(٢) المختار (١/٢٥٦ - ٢٥٧). وانظر نماذج من تخطئة المؤلف لقراءة ابن عامر سواء في ذلك ما نسبته المؤلف لابن عامر مباشرة، أو ما نسبته له من خلال رواته (١/٢٦٧، ٢٧١، ٢٩٠ - ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٨ - ٣١٩، ٣٣١، ٣٨٦، ٥٥٢، ٥٦٩، ٦٣٦/٢، ٧٦٧، ٧٨٢، ٨٢٦، ٨٥٩).

(٣) سورة: الأعراف، الآية: ١٨٠.

(٤) المختار (١/٣٣٤ - ٣٣٥).

(٥) سورة: فاطر، الآية: ٤٣.

الهمزة. وقرأ الباقون بإشباع الكسرة على ما يجب لها في العربية. وقراءة حمزة غير جائزة عند أحد من أهل النحو؛ لأنه لا يدخل الجزم الأسماء. وقد استشهد بعض أهل العلم لقراءة حمزة بقول امرئ القيس:

فاليوم أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٌ<sup>(١)</sup>

وبقول الآخر:

إِذَا اعْوَجَّجَنْ قُلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ بِالذَّوِّ أُمْتَالِ السَّفِينِ الْعُومِ<sup>(٢)</sup>

فوقف الباء من: أشرب وصاحب، وهذا إنما يفعله الشعراء ضرورةً، ولا يجوز استعماله في القرآن، على أن أبا العباس قد روى بيت امرئ القيس: اليومُ أُسْقَى، وروى غيره: اليومُ فَاشْرَبَ، على الأمر. ويروى قول الآخر: إذا اعوججتن قُلْتُ صاحِ قَوْمٍ. على ترخيم صاحب. وأولى ما يحتاج به لحمزة أنه إنما اختلس الحركة لتوالي الحركات، فلم يُضْبَطْ عنه، فقليل: بوقف الهمز..<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة تخطئته لقراءة ابن كثير قوله في قوله تعالى ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَّآءَاتِيكُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ ابن كثير وحده (أَتَيْتُمْ) بالقصر، وهي قراءة ابن محيصن ومجاهد... فأما قراءة ابن كثير فبعيدة؛ لأن، معناها ما جئتم، ولا معنى للمجيء هاهنا إلا أن يضم (به) فيكون التقدير: إذا سلمتم ما أتيتكم به، وإذا صح الكلام من غير إضمار كان أولى"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله: "وقرأ ابن كثير وحده (وما أَلْتَنَاهُمْ) بكسر اللام. وقرأ الباقون بفتحها، وهو الصحيح؛ لأنك تقول: أَلَتْ يَأْلِتُ أَلْتًا، وما أَلَتْ فلان فلانا، أي: ما نَقَصَهُ من حَقِّهِ. كقولك: أَسَرَ يَأْسِرُ أَسْرًا، وما أَسَرَ فلان فلانا. فكسر اللام لا يجوز، وإنما تكسر اللام

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المختار (٢/٧٢٧-٧٢٨). وانظر نماذج أخرى (١/٣١، ١٩١، ٢٣٤، ٣١٨، ٣٢٤-٣٣٥، ٤٩٣، ٥٢٠، ٦٠٧/٢، ٦٣١، ٧٢٧، ٨١٠، ٨٨١).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٥) المختار (١/١٠٦).

على اللغة الأخرى إذا قلت: لَا تَ يَلِيْتُ لَيْتًا، ثم تقول: ما لَيْتُ فلانا، كقولك: بَعْتُ أَيْعُ بَيْعًا، وما بَعْتُ كذا وكذا. فأما كسر اللام مع الهمزة فلا يجوز<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة تلك القراءات التي ضعفها المؤلف لعاصم قوله: ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾ و﴿رَعَا الشَّمْسَ﴾<sup>(٢)</sup> هكذا قرأت الجماعة. وكسر أبو بكر عن عاصم على نية إمالة الألف. وهي مستكرهة؛ لأن التفتيح في هذا الموضع أخف وأولى، ولأن الإمالة إنما هي ضرب من التخفيف والإيجاز، فإذا كانت الإمالة أثقل من التفتيح كان التخفيف أولى لشيئين: أحدهما: أنه الأصل وأنه أوجز في اللفظ. والثاني: كثرته في العرب<sup>(٣)</sup>.

ومن انتقاده لقراءة نافع وقوله: "أسكن نافع (مَحْيَايُ)"<sup>(٤)</sup> ولم يسكنه غيره. وهو غلط؛ لأنه جمع بين ساكنين، والجمع بين ساكنين لحن لا يجوز إلا في ضرورة، والقرآن لا ضرورة فيه، فالوجه فتح الياء<sup>(٥)</sup>.

ثم يأتي بعدهم في المرتبة الأخيرة من حيث الكثرة الكسائي، ويعقوب، فجاء انتقاده لقراءتهما أقل من انتقاده لقراءات السابقين. أما الكسائي، فلم ينتقد له المؤلف قراءة استقل بها سوى ما ذكره في بداية الكتاب في باب الإمالة، وهو مع هذا يبين ويخرج قراءة الكسائي من أمثلة ذلك قوله: وقوله في باب الإمالة: "...فأما ذوات الثلاثة من الأفعال إذا كانت الألف منقلبة من واو فالإمالة مستكرهة. وقد أمال الكسائي من هذا النوع أربعة أحرف ﴿سَبَّحَ﴾<sup>(٦)</sup>،

(١) المختار (٨٥٢/٢). وانظر نماذج أخرى سواء في ذلك ما نسبته المؤلف إليه مباشرة، أو ما نسبته إليه من خلال أحد الرواة (٣٢٠/١) ٣٧٣-٣٧٤، ٤٦٧، ٦٧٨/٢، ٦٨٥، ٧٦٢-٧٦٣، ٧٦٠.

(٢) سورة: الأنعام، الآيتان: ٧٧، ٧٨.

(٣) المختار (٢٦٧/١). وانظر نماذج أخرى برواية أبي بكر عن عاصم (٢٦٧/١) ٥٦٩-٥٧٠، ٦٠٧/٢، ٧٣٧-٧٣٩، وبرواية حفص عن عاصم (٥٥٢/١) ٦١٢/٢، ٦٨٥، ٨١٠.

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٦٢.

(٥) المختار (٣٠١/١). وانظر كذلك (٢٦٧/١) ٣٠٥، ٣٨٠، ٤٤٩-٤٥٠، ٥٥٢، ٧٧٣/٢.

(٦) سورة: الضحى، الآية: ٢.

و﴿ثَلَاثًا﴾<sup>(١)</sup>، و﴿طَحْنَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿دَحْنَهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وإنما استجاز الإمالة في هذه الأحرف الأربعة لشيئين: أحدهما: ما أخبرني به محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: إنما أمال الكسائي هذه الأحرف الأربعة لأنها في فواصل مماله فآثر أن يكون العمل من وجه واحد. والثاني: ما ذكره أهل الإعراب أن الإمالة في الفعل إذا كان ثلاثيًا وكان من ذوات الواو تجوز؛ لأن الفعل متصرف ولأن هذه الألف هي التي تنقلب ياء إذا جعلت الفعل رباعيًا في قولك: أغزيت وشبهه. فأما الاسم الثلاثي فلا يجوز إمالته إذا كان من ذوات الواو في مثل قولك: عصا يا هذا، وقفنا لأن الاسم لا يتصرف كتصرف الفعل، فلهذا قبحت الإمالة في الاسم الثلاثي إذا كانت الألف منقلبة من واو؛ لأنه ليس هناك معنى يسوغ الإمالة. وقد أمال الكسائي من هذا النوع (الرّئي) فيما قرأت من رواية أبي عمر عنه. وإنما أمال هذا الحرف لكسرة الراء، ولأن الكسرة لازمة، فاستجاز الإمالة لهذين المعنيين. والباقون على فتح ذلك كله، وهو الأصل على ما عرفتكم<sup>(٤)</sup>.

فالمؤلف بين في الموضوعين السابقين أن الإمالة فيهما مستكرهة في الأول، وقبيحة في الثاني، وهو مع هذا يبحث عن وجه قراءة الكسائي.

ومن بعد هذا يأتي انتقاد المؤلف لقراءة الكسائي في ثانيا انتقاده لقراءة الآخرين الذين وافقهم الكسائي في تلك القراءة، ومن أمثلة هذا النوع قوله: في قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي بالإضافة. وقرأ الباقر بالتنوين. وهي القراءة المختارة، والتقدير: ولَبِثُوا في كهفهم سنين ثلاثمائة. فأما قراءة حمزة والكسائي فإن الفصحح في الإضافة أن

(١) سورة: الشمس، الآية: ٢.

(٢) سورة: الشمس، الآية: ٦.

(٣) سورة: النازعات، الآية: ٣٠.

(٤) المختار (١/٣٣).

(٥) سورة: الكهف، الآية: ٢٥.

يقع التمييز باسم واحد، كقولك: ثلاثمائة سنة، ولكنه جمع سنين على المعنى. واستشهد لهذه القراءة بقول الشاعر:

فِيهَا أَتْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(١)</sup>

فقال: سودا، فميز باسم الجمع، وكان ينبغي أن يقول: سوداء، ولكنه اضطر له لإقامة الوزن. والقرآن لا ضرورة فيه. وقراءة حمزة والكسائي وإن كانت جائزة على بعد فقد رغبت الأئمة عنها لما عرفت أن مثل ذلك لا يستعمل إلا في الضرورة<sup>(٢)</sup>. فهذه القراءة وافق فيها الكسائي حمزة، وهي جائزة في العربية ولكن المؤلف اعتبرها مع ذلك بعيدة.

ومن أمثلة ذلك - أيضاً - قوله في قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ بكسر النون والعين ابن كثير وحفص عن عاصم ويعقوب وورش عن نافع. وقرأ بفتح النون وكسر العين حمزة والكسائي وابن عامر. واختلس العين أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وقالون والمسيبي عن نافع... فأما تسكين العين فغير جائز عند أهل العربية؛ لأنه لا يجوز الجمع بين ساكنين في غير حروف المد واللين، وذلك أنك إذا أسكنت العين من (نِعَم) فالميم بعدها مشددة، فتكون جامعا بين ساكنين، وإنما قصد أبو عمرو ومن تبعه الإخفاء والاختلاس لا التسكين"<sup>(٤)</sup>.

وأما يعقوب فقد انتقده المؤلف في بعض القراءات التي تفرد بها، وبعض القراءات التي وافق فيها غيره، ومن أمثلة هذا قوله في قراءته بالياء في حال الوقف والوصل في قوله تعالى ﴿فَلَا تَخْشَوُا الْكَاسَ وَأَخْشَوْنَ﴾<sup>(٥)</sup>: "...وأما إثبات الياء في الحالين فهو الأصل غير أنه مخالف

(١) سبق تخريجه.

(٢) المختار (١/٤٩٣).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٧١.

(٤) المختار (١/١٢٢).

(٥) سورة: المائدة، الآية: ٤٤.

لرسم المصحف، وهو مكروه؛ لأنه مخالف لما أجمعت عليه الصحابة، ولأن أكثر الأئمة على خلافه<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله في قراءة يعقوب بنصب (كلمة) في قوله تعالى ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾<sup>(٢)</sup>: "... وإنما ضعفت قراءة يعقوب لأنه لا يحسن أن يقال: وجعل الله كلمة الله، وإنما المستعمل: وجعل الله كلمته، فوضع يعقوب الظاهر موضع المضمّر. وهو جائز، والمختار الأول. ومثل قراءة يعقوب قراءة نافع في قوله ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>""<sup>(٤)</sup>.

هؤلاء هم القراء الذين انتقد المؤلف قراءاتهم، فخطأها في بعض الأحيان، واستبعدها في أحيان أخرى، وضعفها في ثالثة.

### موقف المؤلف من أبي عمرو بن العلاء:

ومن الملاحظ أن المؤلف قد وجه انتقاده لجميع القراءة الثمانية على مستويات متفاوتة، ما عدا أبا عمرو بن العلاء، فلم يخطئ له المؤلف قراءة. يستثنى من هذا تلك القراءة في قوله تعالى ﴿شَوَاطُءٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَّاسٌ﴾<sup>(٥)</sup>، حيث قال: "قرأ أهل البصرة وابن كثير (ونحّاس) بالجر. وقرأ الباقيون (ونُحَّاسٌ) بالرفع... وتبعد قراءة من قرأ بالجر لأنه يصير المعنى: شَوَاطُءٌ مِّنْ نَّارٍ، وشَوَاطُءٌ مِّنْ نُحَّاسٍ. وإنما تصح قراءة من قرأ بالجر على قول المتكلمين..."<sup>(٦)</sup>. فاستبعد المؤلف هنا قراءة أهل البصرة، ومن المعلوم أن المقصود بأهل البصرة — كما أشار المؤلف في مقدمته<sup>(٧)</sup> — أبو عمرو بن

(١) المختار (١/٢٣٥).

(٢) سورة: التوبة، الآية: ٤٠.

(٣) سورة: فصلت، الآية: ١٩.

(٤) المختار (١/٣٥٦). وانظر كذلك (٢/٨٢٦، ٨٧٠).

(٥) سورة: الرحمن، الآية: ٣٥.

(٦) المختار (٢/٨٧٠).

(٧) المختار (١/٣).



العلاء، ويعقوب. فدخل في هذا أبو عمرو، والمؤلف مع هذا وجد وجهها لهذه القراءة على رأي المتكلمين فقال: "وإنما تصح قراءة من قرأ بالجر على قول المتكلمين؛ لأن من مذهبهم أن الدخان نار تغير لونها، وذلك أنها إذا أحرقت الخشب وشبهه تفرقت أجزاء المحترق، ثم إنها تصاعدت؛ لأن من طبعها العلو، فتغير لون النار بالمحترق، وشبهوا ذلك باللبن الذي وقع فيه الرماد فغير لونه، وكذلك أجزاء المحترق لما اختلطت بالنار غيرت لونها، فاسود ما ارتفع منها، فيكون التقدير على قراءة أبي عمرو ومن تبعه: شواظ من نار غير مُتَغَيَّرَة، وشواظ من نار متغير من نحاس"<sup>(١)</sup>.

ولقد كان لأبي عمرو مكانة ليست لأحد من القراء أو العلماء عند ابن إدريس، فلم يخطئه في قراءة من قراءاته، حتى وإن وجد المؤلف شيئا مما انتقد فيه العلماء أبي عمرو فإن المؤلف يحتج له ولا يخطئه إطلاقا. بل إن المؤلف قد يغفل ذكر تلك الروايات عن أبي عمرو في القراءة لأنها لا توافق ما يريده المؤلف، بل لقد ذهب أبعد من ذلك حين اتهم الرواة عن أبي عمرو بأنهم لم يضبطوا عنه الرواية، وكل هذا من أجل أبي عمرو كيف لا وهو عند المؤلف: "عالم أهل البصرة"<sup>(٢)</sup>.

حتى وإن خالف أبو عمرو مذهب جمهور العلماء في القراءة وجمهور النحاة بما فيهم الخليل وسيبويه فإن ما يذهب إليه أبو عمرو يظل قويا، فأبو عمرو موثق بعربيته. يقول المؤلف: "وانفرد أبو عمرو بإدغام الراء في اللام. وخالفه من بقي من القراء. فالإظهار هو الذي لا يجوز غيره عند الخليل وسيبويه. وعلتهما في ذلك أن في الراء تكريرا فصار بمنزلة حرفين، فإذا أدغمت في اللام ذهب ذلك التكرير؛ فلهذا منعا من إدغامه في اللام. وعلة أبي عمرو أن اللام لما أدغمت في الراء، كذلك أدغمت الراء في اللام لقرب مخرجيهما ولم يعتبر التكرير الذي اعتبره

(١) المختار (٢/٨٧٠).

(٢) المختار (٢/٦٤٢).

الخليل وسيبويه، إذ كان التشديد عوضاً من التكرير. وأبو عمرو موثق بعربيته<sup>(١)</sup>. قال سيبويه "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكورة وهي تفتشى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يفتشى في الفم مثلها ولا يكرر ويقوي هذا أن الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاءً خالصةً لأنها أفضل منها بالإطباق فهذه أجدر أن لا تدغم إذ كانت مكورة وذلك قولك اجبر لبطة واختر نقلاً"<sup>(٢)</sup>. وقال المبرد "وتدغم اللام، والنون في الراء، ولا تدغم الراء في واحدة منهما، لأن فيها تكراراً"<sup>(٣)</sup>. فعلى الرغم من أن سيبويه والمبرد لم يميزا إدغام الراء في اللام، إلا أن المؤلف قد احتج لقراءة أبي عمرو وهو الصحيح—وهذا يؤكد لنا مدى مكانة أبي عمرو لدى المؤلف؛ وليته احتج لكل من رفض قراءاتهم كما احتج لقراءة أبي عمرو.

ومما يؤكد كذلك مكانة أبي عمرو لدى المؤلف أنه قد يهمل ذكر بعض الروايات التي رويت عن أبي عمرو في القراءات وذلك لأنها لا توافق أصلاً من الأصول التي بنى عليها المؤلف رفضه للقراءة، أو لأنها تخالف قياساً يريده المؤلف. فمثلاً عند حديثه عن القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ﴾<sup>(٤)</sup> لم يشر إلى ما روي عن أبي عمرو من تسكين العين في (فنعما) حيث قال: "قرأ بكسر النون والعين ابن كثير وحفص عن عاصم ويعقوب وورش عن نافع. وقرأ بفتح النون وكسر العين حمزة والكسائي وابن عامر. واختلس العين أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وقالون والمسيبي عن نافع"<sup>(٥)</sup>، ثم انتقل إلى توجيه تلك القراءات ثم قال: "فأما تسكين العين فغير جائز عند أهل العربية؛ لأنه لا يجوز الجمع بين ساكنين في غير حروف المد واللين، وذلك أنك إذا أسكنت العين من (نِعَم) فالميم بعدها

(١) المختار (٢٦/١).

(٢) كتاب سيبويه (٤٤٨/٤).

(٣) المقتضب (٢١٢/١).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٧١.

(٥) المختار (١٢١/١).

مشددة، فتكون جامعا بين ساكنين، وإنما قصد أبو عمرو ومن تبعه الإخفاء والاختلاس لا التسكين<sup>(١)</sup>، فلم يشر المؤلف لتلك الرواية التي رواها ابن مجاهد<sup>(٢)</sup> بتسكين العين، وإنما اكتفى برفض تسكين العين وبين أن أبا عمرو أراد الاختلاس لا التسكين.

وحتى عندما يشير المؤلف لتلك الرواية التي تخالف القياس عند المؤلف فإنه لا يحاول توجيه قراءة أبي عمرو، بل يخطئ الراوي الذي روى عنه ويتهمه بعدم الضبط، يقول المؤلف في قوله تعالى ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: "القراءة الصحيحة بالإشباع؛ لأن الاسم في موضع جر، فأما رواية اليزيدي في هذا الحرف وشبهه أن أبا عمرو كان يجزمه؛ فأحسبُه غلطا في العبارة، وإنما أرد أن أبا عمرو كان يختلس الحركة. وقد بين ذلك سيبويه فيما رواه عن أبي عمرو أن الحركات إذا توالى في الاسم أعني: الضمات أو الكسرات. اختلس الحركة الوسطى لحذقه بالأداء. وهذا مذهب مشهور في العرب. فأما الجزم فلا وجه له"<sup>(٤)</sup>. وقوله في قوله تعالى ﴿أَتَعِدَّائِيَ﴾<sup>(٥)</sup>: "حركها أهل الحجاز. وأسكنها الباقون. والإسكان في هذه الياء أحسن لطول الكلمة. ولا يجوز إلا كسر النون الأولى. فأما فتحها فلحن، وروى الفتح عبد الوارث عن أبي عمرو، وهذا غلط من عبد الوارث؛ لأنَّ أبا عمرو أجل قدرا من أن يقرأ ذلك..."<sup>(٦)</sup>.

ففي هذين الموضعين اتهم المؤلف الرواة عن أبي عمرو بعدم الضبط، وأنهم غلطوا في ذلك، فأبو عمرو أجل قدرا في نظره من أن يقرأ بهذه القراءة. والمؤلف في الموضع الأول يرفض تلك القراءة المتواترة، وهو في هذا يسير وفق منهج النحويين الذين رفضوا هذه القراءة معتمدين في ذلك على ما حكاه سيبويه كما أشار المؤلف.

(١) المختار (١/١٢٢).

(٢) انظر السبعة ١٩٠.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٥٤.

(٤) المختار (١/٥٠-٥١).

(٥) سورة: الأحقاف، الآية: ١٧.

(٦) المختار (٢/٨٢٨).

يضاف إلى كل هذا أن المؤلف قد يحتج لقراءة أبي عمرو في موضع، ثم عندما يأتي غيره ويقرأ بالقراءة نفسها في موضع آخر لم يقرأ به أبو عمرو فإن المؤلف يعيب تلك القراءة ويضعفها، مع أنه قد سبق وأن وجهها من قبل؛ فمثلاً عندما تعرض لقراءة أبي عمرو بوقف الهاء في قوله تعالى ﴿يُؤَدِّهِ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿وَتُصَلِّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وبابه قال: "وأما ما روي عن أبي عمرو فقد ذكره الزجاج، وقال: إن الراوي عنه لم يضبطه كما لم يضبط ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾"<sup>(٣)</sup> فقال: قرأه جزماً. وإنما كان أبو عمرو من عاداته اختلاس الحركة لحذقه بالقراءة وحسن أدائه. فظن الراوي أنه كان يسكن الحرف. وبعد، فتسكين الهاء في هذا الباب لغة للعرب مشهورة، أخبرني بها محمد بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء أنه قال: وقف الهاء لغة للعرب. وقد ذكر هذه اللغة جميع البصريين والكوفيين<sup>(٤)</sup>، فنلاحظ هنا أن المؤلف أشار إلى ما روي عن أبي عمرو من تسكين هاء الضمير، ونقل قول الزجاج في ذلك ثم بين أن هذه لغة للعرب وأن جميع البصريين والكوفيين قد ذكروا هذه اللغة. ثم بعد ذلك نقف على موضعين رفض فيهما المؤلف وقف هاء الضمير، الأول:

قوله—فيما روي عن عاصم وحمزة من وقف الهاء في الإدراج في قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٥)</sup>—وأما وقف الهاء في الإدراج وهي قراءة عاصم وحمزة فلا يجوز في قياس ولا استعمال عند جميع البصريين؛ لأن هاء الإضمار لا بد من حركتها في الإدراج على حسب ما يقتضيه الموضع.

وقد أجاز وقف الهاء الفراء، وذكر أنها لغة لبعض العرب، وأنشد:

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٧٥.

(٢) سورة: النساء، الآية: ١١٥.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٥٤.

(٤) المختار (١/١٦١-١٦٢).

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

أنهى علي الدهر رجلا ويدا يصلحه اليوم ويفسده غدا<sup>(١)</sup>

فوقف الهاء من (يفسده) كما ترى. وهذا الشعر لا يلتفت إليه، ولا يحتج بمثله في كتاب الله تعالى؛ لأن الضرورة في الشعر لإقامة الوزن، ولا يجوز أن يحمل عليه التنزيل الذي لا ضرورة فيه. كيف وقد قال الزجاج: لا يعرف قائله هذا الشعر<sup>(٢)</sup>.

هذا الموضع الأول والموضع الثاني قوله في ما رواه هشام عن ابن عامر من إسكان الهاء في قوله تعالى ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: "... فأما إسكان الهاء فلغة مرغوب عنها؛ لأن علامة الجزم إسقاط الألف من (يَرْضَى)، والهاء هاء الضمير ولا يجوز إسكانها إلا في ضرورة اشعر، والقرآن لا ضرورة فيه، وقد تكلمنا على هذا الباب فيما تقدم في سورة (آل عمران)<sup>(٤)</sup>.

فكيف تكون في الموضع الأول مروية عن العرب وقد رواها جميع الكوفيين والبصريين، في حين أنها في الموضع الأول هنا لا تجوز في قياس ولا استعمال عند جميع البصريين، أوليس قد استعملتها العرب كما في حكاية رواية البصريين لهذه اللغة. ثم كانت في الموضع الثاني لغة مرغوب عنها؛ لا شك أن هذا تناقض صريح.

هذا كله يبين لنا مدى المكانة التي حظي بها أبو عمرو لدى المؤلف، ومدى حرصه على توجيه كل ما يرد من قراءة لأبي عمرو مخالفة لقياس النحويين؛ ولعمري إن هذا المذهب صحيح لو أن المؤلف اتخذه مع جميع القراء بلا استثناء.

### الأسس التي اعتمدها في رفض بعض القراءات:

لقد كان رفض المؤلف لكل تلك القراءات القرآنية مبنيًا على أسس اعتبرها، وجعلها حكما على القراءة؛ فما وجده المؤلف مخالفا لتلك الأمور فهو مرفوض لديه أو ضعيف أو

(١) سبق تخريجه.

(٢) المختار (١/٣١٨-٣١٩).

(٣) سورة: الزمر، الآية: ٧.

(٤) المختار (٢/٧٦٧).

لحن... ويكمنني هنا أن أوجز تلك الأسس في عدة أمور هي:

**أولاً:** قد بيني المؤلف رفضه للقراءة على أساس صوتي، فعندما تكون القراءة مخالفة لتلك القواعد الصوتية، فإن المؤلف قد يرفضها ويخطئها. وغالب ما كان في هذا المجال مبني على قواعد الإمالة، من ذلك استبعاده قراءة حمزة في قوله تعالى ﴿ذُرِّيَّةٌ ضِعَفًا﴾<sup>(١)</sup>، قال: "أمال حمزة لكسر الضاد. والإمالة في هذا الحرف وإن حازت للمعنى الذي ذكرناه بعيدة، وغير جائزة عن أهل العربية من أجل الحرف المستعلي وهو الضاد. والتفخيم المختار"<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله عن إمالة حمزة: "وأمال حمزة وحده ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾<sup>(٣)</sup> و﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ﴾<sup>(٤)</sup>، وفتح (زأغت) في الأحزاب، وص، وفتح (زأغوا)<sup>(٥)</sup>، والباقون على الفتح في هذه الأحرف الثلاثة. والإمالة فيها مستكرهة عند نحوي أهل البصرة؛ لأن الغين حرف مستعل وهو في موضع اللام من الفعل..."<sup>(٦)</sup>.

يضاف إلى الإمالة في الجانب الصوتي، تلك القراءات التي ضعفها المؤلف لأن فيها جمعا بين ساكنين<sup>(٧)</sup>؛ كما في قوله في قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(٨)</sup>.

و قوله في قراءة حمزة في قوله تعالى ﴿فَمَا أَصْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾<sup>(٩)</sup> بتشديد الطاء وسكون السين قال: "وأما قراءة حمزة فإنه أدغم التاء في الطاء، فلهذا شدد الطاء، وهذا لحن

(١) سورة: النساء، الآية: ٩.

(٢) المختار (١/١٩١).

(٣) سورة: الصف، الآية: ٥٠.

(٤) سورة: النجم، الآية: ١٧.

(٥) سورة: الصف، الآية: ٥٠.

(٦) المختار (١/٣١-٣٢). وانظر كذلك (١/٣٣، ٢٦٧، ٢/٦٣١).

(٧) المختار (١/١٢٢).

(٨) المختار (١/١٢١).

(٩) سورة: الكهف، الآية: ٩٧.

عند أهل العربية؛ لأنه جمع بين ساكنين. والصواب ما عليه أئمة القراءة وهو تخفيف الطاء<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: مخالفة القراءة للقواعد الصرفية:

من ذلك قوله: "قوله تعالى ﴿وَعَبْدَ الطَّغُوتِ﴾<sup>(٢)</sup> هكذا قرأت الجماعة على الفعل الماضي، و(الطاغوت) نصباً، إلا حمزة فإنه ضم الباء من قوله (وَعَبْدَ)، وجر التاء من (الطاغوت)؛ لأنه أضاف. وقراءته مستكرهة جداً، وإن كان لها وجه، وذلك أنه أخرج (عَبْدَ) مخرج قولهم: رجل حَدَرٌ وَيَقْطُ، إذا كان شديد الحذر واليقظ؛ لأنه بناء للمبالغة، وكذلك (عَبْدَ)، وجر (الطاغوت) بالإضافة. ومثله قول الشاعر:

أبني لبني إن أمكم أمة وإن أباكم عَبْدُ

والاختيار ما عليه أكثر الأئمة؛ لأنه أفصح في اللغة، وأكثر في الأمة، وأبين في المعنى<sup>(٣)</sup>.  
فالمؤلف استكره هذه القراءة لأن ليس في الجمع بناء على "فَعْل"، وفي هذا يقول أبو علي الفارسي: "وليس (عَبْدَ) لفظ جمع، ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء في هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة... وجاء على فَعْل لأن هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يَقْطُ، ونُدُس<sup>(٤)</sup>"، ثم قال بعد ذلك: "وجاء على هذا لأن عبداً في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، واستعمالهم إياها استعمالها لا يزيل عنه كونه صفة... فكذلك عَبْدٌ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، لم يخرج ذلك عن أن يكون صفة وإذا لم يخرج عن أن يكون صفة، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفات على فَعْل، نحو يَقْطُ"<sup>(٥)</sup>.

وهذا الكلام لأبي علي يبين لنا سبب استكراه المؤلف لهذه القراءة، وهو أنه وجد أن

(١) المختار (١/٥٢٠).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٦٠.

(٣) المختار (١/٢٣٤).

(٤) الحجة للقراء السبعة (٣/٢٣٦-٢٣٧).

(٥) الحجة للقراء السبعة (٣/٢٣٧-٢٣٨).

القراءة تخالف القاعدة في الجمع، لأنه ليس في الجمع بناء على "فَعْل"، ولكنه مع هذا أشار إلى ذلك الوجه الذي قد تكون القراءة عليه، ولكنَّ القارئ لكلامه يستشف عدم تقبله لهذا التوجيه.

ومن الأمثلة في هذا المجال ما قاله في قراءة نافع برواية خارجة بالهمز في قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا﴾<sup>(١)</sup>، قال: "القراءة بغير همز. وروى خارجة عن نافع بالهمز، وهي قراءة الأعرج. والهمز غلط؛ لأنه إنما همز من هذا النوع ما كانت الياء فيه زائدة مثل: صغائر وكبائر؛ لأنه من الصغر والكبر. فأما (معايش) فجمع معيشة، على وزن (مَفْعَلَة)، فألقيت حركة الياء على العين فانكسرت العين وسكنت الياء للاعتلال. فإذا جمعت معيشة قلت: معايش، تكسر الياء لالتقاء الساكنين، وهمزها غلط. ومثال معيشة إذا جمعت مَسِيلًا قلت: مسایل، فلم تهمز؛ لأن الياء أصلية، ومثله من ذوات الواو: مَعُونَة وَمَعَاوِن، وَمَقَام وَمَقَاوِم. قال الشاعر:

وإني لقوام مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها"<sup>(٢)</sup>.

فالمؤلف هنا بنى رفضه للقراءة بناء على القاعدة الصرفية التي تقول: تقلب الواو والياء والألف همزة إذا وقعت إحداها بعد ألف مفاعل وكانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجوز عجائز، وصحيفة صحائف، ورسالة رسائل"<sup>(٣)</sup>. فلما وجد المؤلف أن هذه القراءة لم تسر وفق تلك القاعدة الصرفية وصفها بالغلط. وهو بهذا العمل يسير وفق ما فعله العديد من النحاة في رفض هذه القراءة. يقول المبرد عنها: "فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١٠.

(٢) المختار (٣٠٥/١). وانظر نماذج أخرى (٣٢٠/١، ٧٦٢/٢-٧٦٣).

(٣) انظر المقتضب (١٢٢/١). وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٠/٣)، وأوضح المسالك (٣٣٤/٤).

(٤) المقتضب (١٢٣/١). وانظر ممن خطأ هذه القراءة: معاني القرآن للفراء (٣٧٣/١)، ومعاني القرآن للزجاج (٣٢٠/٢)،

ومشكل إعراب القرآن (٢٨٣/١) وشرح المفصل (٩٧/١٠).



### ثالثاً: مخالفة القراءة لرسم المصحف:

لقد سبق وأن أشرت إلى شروط القراءة الصحيحة لدى العلماء، ولدى المؤلف، وأن المؤلف اعتمد على تلك الشروط الثلاثة. وبناء على هذا فقد علل المؤلف تضعيفه لبضع القراءات بأنها مخالفة للمصحف، حتى وإن كان لها سند في العربية قوي. فمثلاً قال عن قراءة يعقوب بالياء في حال الوقف والوصل في قوله تعالى ﴿فَلَا تَخْشَوُا الْكَاسَ وَأَخْشَوْنَ﴾<sup>(١)</sup>: "وأما إثبات الياء في الحالين فهو الأصل غير أنه مخالف لرسم المصحف، وهو مكروه؛ لأنه مخالف لما أجمعت عليه الصحابة، ولأن أكثر الأئمة على خلافه"<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذا قاله عن قراءة يعقوب وابن كثير برواية الزيني بالياء في حالي الوصل والوقف في قوله تعالى ﴿لَيْنَ أَخْرَتَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>: "فمن قرأ بالياء في الوقف والوصل أتى بالكلمة على الأصل غير أنه خالف الخط، فلهذا كانت مكروهة"<sup>(٤)</sup>.

فالمؤلف يستبعد هذه القراءة ويعتبرها مكروهة، لأنها مخالفة للمصحف، وإن كان الأصل في اللغة العربية هو ما قرأ به هذا القارئ.

وتخطئة المؤلف لهذه القراءات بكونها مخالفة لرسم المصحف، لا تستقيم؛ لأنه استدل به في باب ياءات الزوائد، وفي هذا يقول ابن الجزري: "على أن مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفوضة. ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء ﴿تَسْلُنْ﴾<sup>(٥)</sup> في الكهف

(١) سورة: المائدة، الآية: ٤٤.

(٢) المختار (١/٢٣٥).

(٣) سورة: الإسراء، الآية: ٦٢.

(٤) المختار (١/٤٧٩).

(٥) سورة: الكهف، الآية: ٧٠. فقد روي عن ابن ذكوان روايتان: بإثبات الياء وبمحذوفها. انظر: اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر (٢/٢٢٠)، والتذكرة في القراءات ٣٤٤-٣٤٥، والدر المصون (٦/٣٣٧-٣٣٨).

وقراءة ﴿وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ " " (١) والظاء من ﴿بِضْنَيْنِ﴾ " " (٢) ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشدها وتلقيها بالقبول وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى لو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته (٣).

فقد بين ابن الجزري رحمه الله أن مخالفة القراءة لرسم المصحف الصريح في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف لا تعد مخالفة للرسم، ولا تعتبر في شرط موافقة المصحف. لأن صحتها وشدة تلقيها بالقبول يبين أنها قراءة صحيحة وإن خالفت المصحف.

والخلاصة في هذا أن المؤلف اعتمد على هذا الشرط الذي وضعه العلماء لصحة القراءة وهو رسم المصحف، فاعتبر بعض القراءات بعيدة، لأنها تخالف المصحف.

والجدير بالذكر هنا أن اعتماد المؤلف على هذا الأمر يعد قليلاً جداً في الكتاب، بل ربما كان هذا مقتصرة على بعض المواضع التي وردت فيها ياءات الزوائد.

### رابعاً: مخالفة القراءة للغة العرب:

فمن الأمور التي اعتمد عليها المؤلف في رفض بعض القراءات موافقة لغة العرب، ومقاييس اللغات، فعندما تكون القراءة وفق قياس غير مستعمل لدى العرب، أو عندما تشير القراءة لمعنى لا يستعمل في اللغة لذلك فإنه قد يضعفها أو يلحنها...

ومن الأمثلة التي توضح هنا الأمر قوله في قراءة أبي بكر وحمة بضم الدال والهمز في قوله

(١) سورة: المنافقين، الآية: ١٠. قرأ أبو عمرو بالواو، وقرأ الباقون بغير واو، انظر المختار (٢/٩٠٠).

(٢) سورة: التكويم، الآية: ٢٤. قرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي بالظاء. والباقون بالضاد، انظر المختار (٢/٩٥٦).

(٣) النشر (١٢/١-١٣).

تعالى ﴿دُرِّيَّ﴾<sup>(١)</sup>: "...وأما ضم الدال والهمز فلا وجه له عند أحد من أهل العربية، وكلهم أنكروه، وغلطوا قارئه؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعِّل)، فإن شبهه على أحد قولهم: مُرِّيْق، فإنه اسم فارسي. ولا يجوز أن يكون (دُرِّيَّ) (فُعُول) كما توهم أبو عبيد القاسم بن سلام؛ لأنَّ واو (فُعُول) زائدة، ولا خلاف أنَّ همزها لا يجوز؛ لأنَّ الواو في (فُعُول)، كالواو في: قُدُّوس وسُبُّوح والهمز كالحاء في سُبُّوح والسين في قُدُّوس، فلما لم يجز من سُبُّوح وقُدُّوس وقلبها إلى الياء، كذلك لا يجوز ما ذكره أبو عبيد، وليس هذا مثل قوله: جُثِّيَّ، وعُتِّيَّ في القلب"<sup>(٢)</sup>. فقد أشار المؤلف إلى عدم وجود هذا البناء في اللغة اللسان العربي، وبناء عليه فلا وجه لهذه القراءة. وقد سبق الحديث عنها في مبحث الإجماع، وأن المؤلف لم يكن موفقاً في حكاية الإجماع.

ومن أمثلة هذا قوله: "قوله تعالى ﴿بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾<sup>(٣)</sup> ومثله في الكهف، هذه هي القراءة الصحيحة المختارة. وقرأ ابن عامر في الموضعين (بالْغُدُوَّةِ) وغلط في ذلك؛ لأن العرب لا تستعمل الألف واللام مع غدوة؛ لأنَّ غدوة في كلامهم اسم معرفة بالوضع كزيد وعمرو، ولا يدخل تعريف على تعريف؛ هذا محال..."<sup>(٤)</sup>.

وقوله في قراءة ابن كثير وحده بكسر الضاد في قوله تعالى ﴿فِي ضَيْقٍ﴾<sup>(٥)</sup>: "فأما الكسر فأكثر أهل العلم يقولون: إنما يستعمل فيما يضيق ويتسع، كالدار والثوب، وشبه ذلك. وقيل: الضيق بالفتح: في الصدر، وهو بمنزلة الغم. والضَّيْقُ: فيما يضيق ويتسع. ويحتمل أن يكون: ضَيْقٌ وضَيْقٌ لغتين بمعنى من باب (فَعَلَ وَفَعَلَ)، كقولهم: بَزَرَ وبَزُرَ، ونَفَطَ ونَفُطَ، وَثَرَ وَوَثَرَ. وما بدأت به أولاً هو المشهور عند أهل العلم. والقراءة بالكسر فيها بعد. والله أعلم"<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: النور، الآية: ٣٥.

(٢) المختار (٦٠٧/٢).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ٥٢.

(٤) المختار (٢٥٦/١ - ٢٥٧).

(٥) سورة: النحل، الآية: ١٢٧.

(٦) المختار (٤٦٧/١ - ٤٦٨). وانظر كذلك (٣٣٤ - ٣٣٥، ٤٦٧، ٨٥٢/٢، ٨٨١).

فاستبعاد المؤلف لهذه القراءة لأن استعمال العرب (ضيق) بكسر الضاد فيما يضيق ويتسع، وهذا لا يتناسب مع المقصود من الآية. ومع أنه من المحتمل لدى المؤلف أن يكون الفتح والكسر لغتان إلا أن في قراءة الكسر بعد.

يضاف إلى ذلك عدم جواز الجمع في القراءة بين اللغتين لدى المؤلف، وبني على هذا رفضه لما روي من قراءة ابن عامر وحمزة من الهز والكسر في قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾<sup>(١)</sup>، قال: "فأما الهمز والكسر، وهي إحدى الروايتين عن ابن عامر، فغلط لا يجوز؛ لأنه خلط لغة بلغة، وذلك لأن الكسر من لغة من لم يهمز، والهمزة إذا حصلت في هذه الكلمة وجب ضمها لا غير..."<sup>(٢)</sup>.

### خامسا: مخالفة القراءة للقواعد النحوية:

وهذا الأساس بني عليه المؤلف رفضه للكثير من القراءات القرآنية، واعتمد عليه كثيرا، فجاء رفض المؤلف وتلحينه وتخطئته للعديد من القراءات مبنيًا على هذا الأمر. بل جاء هذا الأمر في مقدمة تلك الأمور التي كان المؤلف يرفض القراءة بناء عليها.

وهو بهذا يجعل القاعدة النحوية حكما على القراءة، فما جاء من القراءة موافقا للقاعدة النحوية قبله المؤلف، وما جاء منها مخالفا لها اعتبرها المؤلف ضعيفة أو بعيدة، أو لحنا. وفي هذا المجال يقول محقق الكتاب بعد أن تحدث عن مكانة القراءة لدى المؤلف: "ومع هذا كله نجد المؤلف في جملة من القراءات ينحو نحو كثير من أئمة النحو واللغة الذين غلبوا قواعد اللغة على ما تواتر من القراءات فجعلوها حاكمة على أوثق نص وأقدسه، فطعنوا بذلك في عدد من القراءات لمخالفتها مقاييس النحو ومشهور اللغة"<sup>(٣)</sup>. ولا شك أن هذا أمر صحيح اتسم به المؤلف في كتابه، فجاءت نظرتة للقراءات التي تخالف أقيسة النحويين انعكاسا لتلك المعاملة

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

(٢) المختار (٣١٨/١).

(٣) مقدمة المحقق على الكتاب ٥١.

التي تعامل بها كثير من علماء النحو مع تلك القراءات.

ولعل من أوضح الأمثلة التي يمثل بها في هذا المجال ذلك الموقف الذي اتخذهُ المؤلف من قراءة ابن عامر بالفرق بين المضاف والمضاف إليه؛ حيث قال: "... وقرأ ابن عامر ( وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم )<sup>(١)</sup> ففرق بين المضاف والمضاف إليه، تقدير قراءته: وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتْلُ شركائهم أولادهم. فالشركاء هاهنا وإن كانوا في موضع جر فهم في المعنى فاعلون. وأنشد أهل العلم شاهدَ هذه القراءة:

فَرَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّنًا رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٢)</sup>

أراد: رَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ. ومثله قول الآخر:

تَرَى الثَّوَرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسِهِ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ<sup>(٣)</sup>

التقدير: مدخلَ رَأْسِهِ الظِّلِّ، ففرق بين المضاف والمضاف إليه. ونحوه قول الآخر:

تَمَرَّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا<sup>(٤)</sup>

التقدير: وقد شَفَّتْ عَبْدُ الْقَيْسِ غَلَائِلَ صُدُورُهَا. ونحوه:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلَ<sup>(٥)</sup>

التقدير: طَبَّاحِ زَادِ، ففرق بين المضاف والمضاف إليه.

والفرق بين المضاف والمضاف إليه ضعيفٌ جداً، لا يجوز إلا في ضرورة شعر، ولا يحل أن يحمل القرآن على الشاذ الضعيف؛ لأنه ليس بعد الضعف في ضرورة الشعر إلا الإمتناع في فصيح الكلام، والقرآن لا ضرورة فيه.

فقد علمت فساد هذه القراءة بإجماع أهل العربية... وإنما لم يجز الفرق بين المضاف

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

والمضاف إليه لأتهما منزلة شيء واحد، ألا ترى أن المضاف إليه يحل محل التنوين من الاسم الأول فكأنه جزء من عدد حروفه، فإذا فرقت بينهما تصير فارقا بين بعض حروف الاسم وبعض. وإنما استجازوا ذلك للضرورة في الشعر لإقامة الوزن، وجوزوه بالظرف، فأما القرآن فلا يجوز أن يُحمل على ذلك<sup>(١)</sup>.

فأنت ترى كيف أن المؤلف نقل إجماع أهل العربية على فساد هذه القراءة، لأنها تخالف تلك القاعدة التي لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وترى كيف أن المؤلف وصفها بالفساد، مع ما أورده المؤلف من أدلة من الشعر على جواز الفرق بين المضاف والمضاف إليه. وهذا الرفض لهذه القراءة لم يسبق إليه، بل إن في إشارته لإجماع أهل العربية على فساد هذه القراءة دليل على أن المؤلف قد كان على علم بذلك الموقف الذي اتخذته علماء النحو من هذه القراءة. وقد سبقت الإشارة إلى أن المؤلف يقصد بهذا الإجماع فيما أظن إجماع البصريين، فأما أهل الكوفة فإنه يميزون الفرق بينهما، وبالتالي فهم لا يرفضون هذه القراءة. وليس المجال هنا بحال رد على المؤلف، فقد بين هذا الأمر ورد على من رفض هذه القراءة عدد من العلماء<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة التي بنى فيها المؤلف رفضه للقراءة على مخالفة القاعدة النحوية قوله في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٣)</sup> عن قراءة ابن عامر بالعطف على الضمير المجرور: "...والاختيار النصب؛ لأنه معطوف على اسم الله، التقدير: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فأما الجر فلحن عند علماء البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، والقرآن لا ضرورة فيه. وإنما كان خطأ لأن عطف الظاهر المجرور على المضمير المجرور لا يجوز؛ لشيئين: أحدهما: أن المضاف يحل محل التنوين من المضاف إليه، فإذا أضمرته ثم عطفت عليه من غير إظهار الحرف الجار كنت عاطفا على اسم لا يقوم بنفسه، وكأنك عطفت على التنوين؛ إذ كان المضمير حرفا.

(١) المختار (١/٢٩٠ - ٢٩٣).

(٢) انظر الدر المصون (٥/١٦١ - ١٧٧).

(٣) سورة: النساء، الآية: ١.

والثاني: أنه لما لم يجر عطف المضمرة المجرورة على الظاهر المجرور لم يجر أيضا عطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرورة بغير إظهار حرف الجر؛ لأنهما شريكان ألا ترى أنه لما لم يجر أن تقول: مررت بزيد و ك، حتى تقول: مررت بزيد وبك، كذلك لا يجوز أن تقول: مررت بك و زيد حتى تقول: و بزيد. وهذه علة أبي عثمان المازني. فأما أصحاب حمزة فاستدلوا بشيئين: أحدهما: قول العرب: أسألك بالله والرحم، قالوا: فالتقدير في قوله: (واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام) أي وتتساءلون بالأرحام. والثاني: قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأرحام من عجب<sup>(١)</sup>

ومثله قول الآخر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف<sup>(٢)</sup>

وهذا الذي استدلوا به لا معنى له. أما ما حكوا من قول العرب: أسألك بالله والرحم، فهذا خطأ في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحلفوا بآبائكم وال بالطواغيت، من كان حالفا فليحلف بالله" وأما البيتان فإنما جاز للضرورة الداعية إليه، ولا ضرورة في القرآن<sup>(٣)</sup>.

ورفض المؤلف لهذه القراءة مبني على تلك القاعدة النحوية التي تقول بمنع العطف على الضمير المجرور، وهذا هو مذهب جمهور البصريين الذين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة على تلك القراءات التي رفضها المؤلف لأنها تخالف قاعدة نحوية قوله في قراءة

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) نفسه (١/١٨٨-١٩٠).

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٣)، وشرح الرضي على الكافية (ق١/٢م/١٠٢٠)، وشرح

التسهيل (٣/٣٧٥)، وارتشاف الضرب (٢/٦٥٨).

ابن عامر بكسر هاء السكت في قوله تعالى ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَ﴾<sup>(١)</sup>: "...فأما قراءة ابن عامر فلحن لا يجوز؛ لأن هذه الهاء لا تكون قط إلا ساكنة، وإنما دخلت عليه الشبهة فحركها في الوصل، وأثبت ياءً مقدرا أنها كالهاء في قوله ﴿وَنُصَلِّهِ﴾ و﴿تَوَلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذه هاء الضمير؛ إذا انكسر ما قبلها وصلت بياء على مذهب أكثر العرب، وبه قرأ جماعة من الأئمة. ومنهم من يكسر الهاء من غير إثبات ياء؛ لأن الكسرة تدل على الياء، وقرأ بهذه اللغة آخرون، فأما هاء السكت فلاحظ لها في الحركة باتفاق أهل العربية"<sup>(٣)</sup>.

هذه نماذج من تلك القراءات التي رفضها المؤلف لأنها تخالف أصلاً أو قاعدة نحوية رسمها النحاة.

والمؤلف هنا يوافق العديد من النحاة الذين كانوا يحتكمون إلى قواعدهم التي قعدوها، أو قوانينهم التي سنوها، فرد أو ضعف العديد من القراءات، كما فعل البصريون، الذين ردوا قراءات متواترة.

وهذا الموقف من المؤلف يعد مأخذاً من أهم المآخذ التي تسجل عليه.

والحق أنه إذا ثبتت القراءة حسب الأركان التي سبق الإشارة إليها، فإنه ينبغي أن تكون القراءة هي الحكم على تلك القاعدة، فإن كانت القاعدة مخالفة للقراءة وجب النظر فيها، لا أن نحكم القاعدة على القراءة، فإن وجدنا قراءة مخالفة للقاعدة حكمنا على القاعدة بالخطأ؛ لأن هذه القراءة مسموعة عن أفصح العرب بالإجماع، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو سيد الفصحاء.

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٩٠.

(٢) سورة: النساء، الآية: ١٥.

(٣) المختار (٢٧١/١). ونظر كذلك (١٠٦/١)، ١٥٦، ٢٥٦، ٢٦٧، ٣١٥، ٣١٩، ٣٧٣-٣٧٤، ٣٨٦، ٤٤٩-

٤٥٠، ٤٥٨، ٤٩٣، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٦٩-٥٧٠، ٦٣٦/٢، ٦٧٨، ٧٢٧، ٧٧٣، ٧٨٢، ٨١٠.



## والخلاصة في موقف المؤلف من القراءات الصحيحة هو:

- دافع المؤلف عن بعض القراءات الصحيحة التي عابها بعض العلماء، وكان رفض أولئك العلماء لتلك القراءات التي دافع عنها المؤلف - مبنيًا على المعنى.
- رفض المؤلف ولحن وخطأ العديد من القراءات الصحيحة والمتواترة عن القراء.
- كان رفض المؤلف للكثير من القراءات مبنيًا على كونها مخالفة للأقيسة النحوية التي رسمها العلماء، وهذا الموقف من المؤلف جاء انعكاسًا لمواقف العديد من النحاة الذين رفضوا العديد من القراءات ولحنوها لأنها تخالف قواعدهم.
- وصف المؤلف بعض القراءات بأوصاف لا تليق كقوله عن بعضها "مستكرهة جدا" وعن البعض "قبيحة جدا".
- رفض المؤلف بعض القراءات مع أن هناك ما يدل على صحتها من كلام العرب.

## المبحث الثاني: موقفه من القراءات الشاذة:

لقد سبقت الإشارة إلى معنى القراءات الشاذة، وموقع القراءات الثمان من تصنيف القراءات بين الصحة والشذوذ.

وعلى الرغم من أن المؤلف أوضح في مقدمة كتابه أنه أملى الكتاب فيما اختلف فيه القراءة الثمانية، إلا أن الكتاب جاء بعدد ليس بالقليل من القراءات الشاذة، وقد قارب ما أورده المؤلف من القراءات الشاذة الخمسين قراءة؛ وهذا يعد خروجاً عن المنهج الذي اختطه المؤلف لنفسه في بداية الكتاب.

وكما أن المؤلف لم يبين معنى القراءة الصحيحة، فهو كذلك لم يبين لنا معنى القراءة الشاذة، وموقفه منها. ولكنه صرح بمصطلح الشذوذ في ثلاثة مواضع تقريباً. الأول في قوله: "وروى هشام عن ابن عامر (ما كَذَبَ الفؤاد)"<sup>(١)</sup>. وقرأ الباقون ﴿كَذَّبَ﴾. وهي القراءة المختارة... فأما من شدد الذال فهي قراءة شاذة، والمعنى فيها أن الفؤاد رأى شيئاً فقبله، وفيها بعد؛ لأن العلم إذا حصل في القلب فقد حصل ووقع اليقين به، ويبعد أن يقال حينئذ: قَبِلَهُ" (٢).

وهو هنا يصف قراءة صحيحة عن أحد القراء الثمانية بأنها قراءة شاذة، وسبب وصفه إياها بالشذوذ هو اعتقاده بفسادها من حيث المعنى كما أشار. والمؤلف هو الوحيد الذي وصف هذه القراءة بالشذوذ فيما أعلم، والاحتجاج الذي احتج به المؤلف احتج به من قبله النحاس<sup>(٣)</sup>، ولكنه لم يصف القراءة بالشذوذ وإنما وصفها بالبعد. وهذا الذي أشار إليه المؤلف لا يتأتى لأن العلماء رحمهم الله قد بينوا معناها ووجهها؛ فقد بين الطبري وجهها وأشار إلى أنها [بمعنى: أن الفؤاد لم يُكذَّب الذي رأى، ولكنه جعله حقاً وصدقاً، وقد يحتمل أن يكون

(١) سورة: النجم، الآية: ١١.

(٢) المختار (٨٥٩/٢).

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس (٢٦٨/٤).

معناه إذا قرئ كذلك: ما كَذَّبَ صاحب الفؤاد ما رأى. وقد بينا معنى من قرأ ذلك بالتخفيف والذي هو أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه بالتخفيف لإجماع الحجة من القراء عليه، والأخرى غير مدفوعة صحتها لصحة معناها<sup>(١)</sup>. ومن قبله الفراء الذي يقول: "وكان من قال: كذب يريد: أن الفؤاد لم يكذب الذي رأى، ولكن جعله حقا صدقا وقد يجوز أن يريد: ما كذب صاحبه الذي رأى"<sup>(٢)</sup>.

أما الموضعان الآخران اللذان صرح فيهما المؤلف بلفظ الشذوذ، فقد جاءا في سياق إirاده لبعض القراءات الشاذة. وهذان الموضعان هما:

١. قوله فيما رواه ابن مجاهد عن أبي عمرو في قوله تعالى ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾<sup>(٣)</sup>: "فأما

ما روي عن أبي عمرو (فَرُهْن) خفيفة الهاء، فهي شاذة عنه، وهو تخفيف (رُهْن)،

وَفُعْلٌ، وَفُعْلٌ كثير. وقد تقدم هذا الباب؛ كقولك: رُعْبٌ ورُعْبٌ، وشبهه"<sup>(٤)</sup>.

٢. قوله: "واختلفوا في قوله ﴿قُلْ أَوْيَيْتُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فقرأ أبو عمرو وأهل الحجاز بقلب

الهمزة الثانية واوا... وجمع الباقون بين الهمزتين على الأصل. فأما رواية أبي حمدون

عن اليزيدي عن أبي عمرو المد في قوله (أَوْيَيْتُكُمْ) فقراءة شاذة"<sup>(٦)</sup>.

وهذه المواضع الثلاث لا تمكن من معرفة معنى الشذوذ لدى المؤلف، فالأولى قراءة

صحيحة، وقد وصفها بالشذوذ. والثاني والثالث وصف فيه قراءتين بالشذوذ ولم يبين

لنا سبب ذلك.

(١) تفسير الطبري (٢٢/٢٦-٢٧).

(٢) معاني القرآن للقراء (٩٦/٣). وانظر كذلك الدر المصون (٨٨/١٠).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٤) المختار (١٣١/١).

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٠.

(٦) المختار (١٤٠/١-١٤١).

## منهجه في إيراد القراءات الشاذة:

يمكننا أن نتعرف على منهج المؤلف في إيراد القراءات الشاذة وفق ثلاثة محاور أساسية:

### أولاً: في نسبة القراءات الشاذة حيناً وعدم نسبتها أحياناً:

الأصل فيما يورده المؤلف من قراءات شاذة أن تكون منسوبة لأصحابها، وهذا سيتضح فيما يأتي من أمثلة إن شاء الله. وقل أو ندر أن يورد القراءة الشاذة دون نسبة. كما في توجيه قراءة الرفع والإضافة في قوله تعالى ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾<sup>(١)</sup>: "فأما الرفع والإضافة ففيه ثلاثة أوجه... الوجه الثالث: أن يكون الأصل: فله جزاء الحسنى، بالرفع والتنوين، غير أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ (عزيرُ ابن الله)<sup>(٢)</sup> بلا تنوين. (وقل هو الله أحدُ الله الصمد)<sup>(٣) (٤)</sup>.

و قوله في قوله تعالى ﴿لَتَرْوِيَ الْجَحِيمَ﴾<sup>(٥)</sup>: "...فأما همز الواو فلا يجوز؛ لأن ضمتها لالتقاء الساكنين، وهي النون الأولى من قوله (لترون) وواو الجمع. وإنما تهمز الواو إذا كانت ضمتها لازمة، والضمة هاهنا إنما هي عارضة، فلهذا لم يجز الهمز"<sup>(٦)</sup>. فلم يصرح المؤلف هنا بصاحب القراءة وإنما اكتفى بالإشارة إلى عدم جواز هذه القراءة. والأصل في إيراد المؤلف للقراءات الشاذة أن يوردها بنسبتها إلى أصحابها.

(١) سورة: الكهف، الآية: ٨٨.

(٢) سورة: التوبة، الآية: ٣٠.

(٣) سورة: الصمد، الآيتان: ١-٢.

(٤) المختار (١/٥١١).

(٥) سورة: التكاثر، الآية: ٦.

(٦) المختار (٢/٩٩١). وانظر كذلك (١/٢٥٠).

## ثانياً: الهدف من إيراد القراءة الشاذة:

تنوع الغرض من إيراد المؤلف للقراءات الشاذة في كتابه، ويمكنني هنا أن أوجز المجالات التي أورد فيها المؤلف القراءات الشاذة، وهذه المجالات من الممكن أن تعد دليلاً على اهتمام المؤلف بالقراءات الشاذة من جهة وتوجيهها من جهة أخرى.

وهذه المجالات التي أورد فيها المؤلف القراءات الشاذة هي:

### (١) إيراد القراءة كدليل لعالم أو قارئ على قراءته:

فقد يورد المؤلف القراءة الشاذة لأنها تؤيد قراءة قارئ من القراء، أو لكونها دليلاً لعالم في توجيه قراءة من القراءات. وكان إيراد المؤلف لعدد من القراءات الشاذة لأجل هذا الغرض. ومن الأمثلة التي يضرب بها المثل في هذا المجال قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ نافع وحفص والكسائي بالنصب. ورفع الباقون. فللنصب وجهان في العربية: أحدهما: أن المعنى: لقد تقطع ما بينكم، بحذف (ما) وهي الاسم الموصول، وأبقى الصلة. هذا قول الفراء، واعتبر ذلك بقراءة ابن مسعود؛ لأنه روي عنه (لقد تقطع ما بينكم)..."<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله في قوله تعالى ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ أبو عمرو وحده (ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ) على الاستفهام. وقرأ الباقون على الخبر. فحجة من قرأ على الخبر ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه (ما جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ)، وعن أبي رضي الله عنه (ما أَتَيْتُمْ بِهِ سِحْرٌ). فهاتان القراءتان حجة لمن قرأ على الخبر. والتقدير: الذي جئتم به السحر، (الذي) مرفوع بالابتداء، و(جِئْتُمْ) صلته، والهاء في (به) يعود على (الذي)، و(السحر)

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٩٤.

(٢) المختار (١/٢٧٣).

(٣) سورة: يونس، الآية: ٨١.

خبر الابتداء" (١).

فكما ترى أورد المؤلف قراءة ابن مسعود في الموضع الأول لأنها دليل للفراء في توجيهه للقراءة، وأورد قراءة كل من ابن مسعود، وأبيّ لأنها حجة لقراءة من القراءات.

(٢) إيراد القراءة الشاذة لأنها جاءت على لغة من اللغات الواردة في كلمة من كلمات القراء:

وأعني بهذا أن المؤلف قد يوجه قراءتين من القراءات الواردة في كلمة ما بأحدهما لغتان، ثم يشير إلى أن هناك لغة ثالثة أو ما شابه ذلك، ويورد قراءة جاءت على تلك اللغة الثالثة. ومن أمثلة هذا النوع قوله عند الحديث عن القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكُمْ﴾ (٢)، وبعد توجيهها: "... وفيها لغة ثالثة: أَبَشَرْتُ الرجل أَبَشَرُهُ، وهي قراءة حميد الأعرج (يُبَشِّرُك)، وهي لغة يمانية. وقيل: إنها في عكل أيضا" (٣).

ومن ذلك أيضا قوله بعد أن أشار إلى القراءتين الواردة لدى الثمانية ووجههما بأحدهما لغتان في قوله تعالى ﴿وَلَا تُصَغِّرْ خَدَّكَ﴾ (٤) - قال: "... وفيه لغة ثالثة: تَصْغِيرٌ، بضم التاء وإسكان وإسكان الصاد. وهي قراءة الجحدري" (٥).

(٣) إيراد القراءة الشاذة دليلا على صحة اختياره للقراءة:

وهذا قليل، إذا ما قيس بغيره. ومن ذلك قوله بعد أن بين القراءات وتوجيهها في قوله

(١) المختار (٣٨٥/١). وانظر كذلك (١٠٤/١)، (١٤٢)، (١٧٨)، (٢٢٤)، (٢٩٧)، (٣٤٢)، (٣٤٤)، (٥١١)، (٥٣١).

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ٣٩.

(٣) المختار (١٥٥/١-١٥٦).

(٤) سورة: لقمان، الآية: ١٨.

(٥) المختار (٦٨٦/٢). وانظر كذلك (٧٦/١)، (١١٩)، (٩٩٥/٢).

تعالى ﴿يَقْضُ الْحَقَّ﴾<sup>(١)</sup>: "...والاختيار (يَقْضُ الْحَقَّ) لشيئين: أحدهما: أنه يقتضيه قوله ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>... والثاني: في قراءة ابن مسعود (يقضي بالحق) ولا فرق بين (يقضي بالحق) و(يقضي الحق)؛ لأنه من الأفعال التي المتكلم فيها بالخيار إن شاء وصلها بحرف جر، وإن شاء وصلها بغير حرف جر، كقولك: مسحت رأسي، ومسحت برأسي..."<sup>(٣)</sup>.

وقوله في توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٤)</sup>: "أكثر القراء على رفع اللام على معنى الخبر. وقرأ نافع ويعقوب بحزم اللام على النهي... فأما رفع اللام فهو الاختيار؛ لأن قراءة ابن مسعود وأبي رضي الله عنهما تشهد له، وذلك أنه روي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (ولن تُسألَ عن أصحاب الجحيم)، وعن أبي (ولا تُسألُ). وهذا يدل على رفع اللام أيضا لأنه بمعنى الخبر"<sup>(٥)</sup>.

٤) وقد يورد القراءة الشاذة لأنها رويت عن قارئ من القراء الثمانية، من طريق أحد الرواة غير المشهورين؛

فيتناولها المؤلف ويشير إليها وقد يوجهها وقد يرفضها، وقد يعيب الراوي ويجعله هو المخطئ في الرواية. من أمثلة هذا: قوله في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾<sup>(٦)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر وحزمة (السلم) بغير ألف، واللام مفتوحة. وقرأ الباقر (السلم).

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٥٧.

(٢) من الآية نفسها.

(٣) المختار (٢٦٠/١-٢٦١).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ١١٩.

(٥) المختار (٧٤/١). وانظر كذلك (٣٤٢/١).

(٦) سورة: النساء، الآية: ٩٤.

وروى أبان عن عاصم (السَّلم) بكسر السين وسكون اللام. وروى المفضل عن عاصم (السَّلم) مثل حمزة. وروى شبل عن ابن كثير (السَّلم) مثل حمزة أيضا... وهذه القصة تؤذن بصحة القراءتين جميعا، أعني: (السَّلام والسَّلم)، وكذلك تدخل قراءة من قرأ (السَّلم)، غير أن الأشهر في الأمة القراءتان: (السَّلام والسَّلم) <sup>(١)</sup>. فقراءة عاصم برواية أبان قراءة شاذة.

ومن ذلك أيضا قوله في الآية ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ <sup>(٢)</sup>: "حركها أهل الحجاز. وأسكنها الباقون. والإسكان في هذه الياء أحسنُ لطول الكلمة. ولا يجوز إلا كسر النون الأولى. فأما فتحها فلحن، وروى الفتح عبد الوارث عن أبي عمرو، وهذا غلطٌ من عبد الوارث؛ لأنَّ أبا عمرو أجل قدرا من أن يقرأ ذلك. وإنما كسرت النون لأنها نون ضمير الاثنين، وهي علامة الرفع، وكان الأصل: أتعِدانِ كذا وكذا، كقولك: أتضربان، والنون الثانية دخلت عمادا للياء، فهي مكسورة أيضا على كل حال، لأن ما قبل الياء الساكنة لا يكون إلى مكسورا. انظر التخريج في الكتاب" <sup>(٣)</sup>.

(٥) إيراد القراءة لأنها جاءت على وجه جائز في اللغة وإن لم يجز القراءة بها:

من ذلك قوله في قوله تعالى ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>: "قرأ أهل البصرة وحمزة والكسائي (خَاشِعًا أَبْصَارَهُمْ) على التوحيد. وقرأ الباقون (خُشَعًا) على الجمع. ويجوز وجه ثالث (خاشعة أبصارهم) بالتأنيث، وهي تروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يجوز القراءة

(١) المختار (١/٢١٠-٢١١).

(٢) سورة: الأحقاف، الآية: ١٧.

(٣) المختار (٢/٨٢٨). وانظر كذلك (١/١١٢، ١٣١، ١٤٠، ٥٣٨، ٦٣٦/٢، ٩٩٥).

(٤) سورة: القمر، الآية: ٧.



بها لمخالفتها المصحف" (١).

وقوله في قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ (٢): "قرأ حمزة والكسائي (وَحُورٌ عِينٌ) بالجر. وقرأ

الباقون (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع. ورويت عن أبي (وَحُورًا عِينًا) بالنصب... فأما النصب فعلى

إضمار فعل، التقدير: وَيُزَوَّجُونَ حُورًا عِينًا، وإن شئت: وَيُعْطُونَ حُورًا عِينًا، غير أنه لا

يجوز أن يقرأ بذلك؛ لأنه خلاف المصحف، وإنما ذكرناه لجوازه في العربية" (٣).

### ثالثاً: موقف المؤلف من القراءات الشاذة من حيث القبول والرد:

في الحديث عن موقف ابن إدريس من القراءات الشاذة من حيث القبول والرد يمكن القول

إن موقفه منها لم يكن مختلفاً عن موقفه من القراءات الصحيحة، التي تحدثنا عنها فيما سبق،

فقد قبل المؤلف ووجه تلك القراءات الشاذة التي لم تخالف القياس النحوي، ورفض ورد تلك

القراءات الشاذة التي خالفت القواعد النحوية.

فمن الأمثلة التي تورد على قبوله وتوجيهه للقراءات الشاذة ومن ذلك قوله بعد ذكر

وتوجيه القراءات الثمان في قوله تعالى ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾ (٤): "...وقد قرأ ابن أبي إسحاق

هذا الحرف بالرفع والتنوين، ووجهه في العربية ما ذكرته. وقراءة مسروق بالنصب وترك

التنوين، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين. والأصل في قراءته: فله جزاء الحسنى، ولكن

حُذِفَ التنوين\_كما عرفتكَ\_لالتقاء الساكنين إيجازاً. ومثله قول الشاعر:

.....وتبدي عد خدام العقيلة العذراء (٥)

(١) المختار (٨٦١/٢).

(٢) سورة: الواقعة، الآية: ٢٢.

(٣) المختار (٨٧٣/٢-٨٧٤).

(٤) سورة: الكهف، الآية: ٨٨.

(٥) من الخفيف، لعبيد الله الرقيات، في ديوانه ٩٥، وهو في: معاني القرآن للقراء (٤٣٢/١)، والجمل في النحو ١٩٨، وسر

صناعة الإعراب (٥٣٥/٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٦٦١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧/٩).

أراد عن خدام العقيلة. وكذلك قول النابغة:

فاحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الشمد<sup>(١)</sup>

أي: وارد الشمد. فحذف التنوين لالتقاء الساكنين وأضاف "أضاف"<sup>(٢)</sup>.

فالمؤلف هنا أشار إلى القراءة الشاذة وبين وجهها من حيث اللغة، واستشهد لها بشيء من شعر العرب.

ومن الأمثلة على قبوله للقراءة الشاذة وتوجيهها لها قوله بعد أن تعرض للقراءات وتوجيهها في قول الحق تبارك وتعالى ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سُلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>: "...وفيه قراءة ثالثة (سُلَفًا) بضم السين وفتح اللام، تروى عن علي رضي الله عنه، وهي جمع سُلْفَةٍ، كظُلْمَةٍ، وظُلْمٍ، وعُرْفَةٍ وعُزْفٍ، ومن ذلك اشتق السُّلْفُ في البيع؛ لأن المشتري يُقَدِّم الثمن، وكذلك السُّلْفُ في القَرْض مُشْتَقٌّ منه. ومنه قولهم: سُلْفَ مني قولٌ ألا أفعلَ كيت وكيت، أي: تَقَدَّمَ مني"<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله بعد أن عرض ووجه القراءات في قوله تعالى ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾<sup>(٥)</sup>: "...وفيه قراءة ثالثة تروى عن الحسن بخلاف عنه (وَلَا تَمَسِّكُوا) بفتح التاء، والميم والسين وتشديدها. والأصل: تَمَسَّكُوا، غير أنه ألقى التاء الثانية استخفافا كقراءة من قرأ (تَذَكَّرُونَ)<sup>(٦)</sup>"<sup>(٧)</sup>.

(١) من البسيط للناطقة الذبياني، في ديوانه ٣٤، وهو في: كتاب سيبويه (١٦٨/١)، والصناعتين ١٤٧، وجمع الأمثال (١١٤/١)، والبحر المحيط (٣٣٠/٤)، والدر المصون (٣٦١/٥).

(٢) المختار (٥١٢/١).

(٣) سورة: الزخرف، الآية: ٥٦.

(٤) المختار (٨٠٦/٢).

(٥) سورة: المتحنة، الآية: ١٠.

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ١٥٢. وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم. انظر المختار (٢٩٧/١).

(٧) المختار (٨٩٣/٢).

وكذلك قوله بعد عرض وتوجيه القراءات في قوله تعالى ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾<sup>(١)</sup>: "...وقرأ الجحدري (لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً) بضم التاء ونصب (لا غية)، والتقدير على قراءته: لا تسمع القائلة لا غية، فأضمر ما لم يسم فاعله، ونصب (لا غية) لأنها مفعول ثانٍ"<sup>(٢)</sup>.  
ففي جميع الأمثلة السابقة أشار المؤلف لوجه القراءة الشاذة، ووجهها، دون أن يرفضها، أو يوجه لها أي انتقاد.

بل ربما دافع المؤلف عن القراءة الشاذة التي عابها البعض، لأن وجهها في العربية بين بالنسبة له. كما فعل مع أبي عمرو حين عاب قراءة من كسر الهاء في قوله تعالى ﴿هَيْتَ لَكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وذكر أن ذلك غير مسموع قال المؤلف: "...وعاب أبو عمرو بن العلاء (هَيْتَ) بكسر الهاء، وذكر أنها غير مسموعة. وقد ذكرها غيره. وهي لغة، والاختيار ما بدأنا به. وروي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (هَيْتُ لَكَ) بكسر الهاء والهمز. وفسره أهل العلم: تَهَيَّأْتُ لَكَ"<sup>(٤)</sup>. فهو هنا يشير إلى أن هذه القراءة مسموعة عن العرب، وأنه وإن لم يذكرها أبو عمرو فقد ذكرها غيره.

بل ربما رفض المؤلف القراءة الصحيحة التي تخالف القاعدة النحوية، ووجه في نفس الوقت القراءة الشاذة التي جاءت موافقة للقاعدة النحوية. من ذلك قوله في عرض القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ يَكْرِبَ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ عاصم وحمزة (وَقِيلَ) بكسر اللام والهاء. وقرأ الباقون بفتح اللام وضم الهاء... وأما ضم الهاء فإن الهاء المضمر إذا انفتح ما قبلها أو انضم كانت مضمومة في الوصل، كقولك في المفتوح: ضربه، وأكرمه، وفي المضموم: ضربتُهُ، وأكرمتُهُ. وأما

(١) سورة: الغاشية، ١١.

(٢) المختار (٩٧٤/٢).

(٣) سورة: يوسف، الآية: ٢٣.

(٤) المختار (٤١٥/١ - ٤١٦).

(٥) سورة: الزخرف، الآية: ٨٨.

(قِيلَ) بالكسر: فهو عطف على قوله ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾<sup>(١)</sup> التقدير: وعلم قِيلَ، وهو قبيحٌ جداً في العربية؛ لأنه فَرَّقَ بين المضاف والمضاف إليه. وإنما كُسِرَت الهاء في هذه القراءة لكسرة ما قبلها. وفيه قراءة ثالثة (وَقِيلَ) بالضم في اللام والهاء جميعاً، قرأ بذلك الأعرج المدني، وهو مرفوع بالابتداء، والخبر ما بعده. والقراءة المختارة ما عليه أكثر أهل العلم والأئمة وهو فتح اللام؛ لاستفاضته في الأمة، وحسن وجهه في العربية<sup>(٢)</sup>. فقد ذكر المؤلف أن قراءة عاصم وحمزة بالكسر في (قِيلَ) قبيحة جداً في العربية، لأنها تخالف القاعدة النحوية التي لا تجزى الفرق بين المضاف والمضاف إليه، وعندما تعرض للقراءة الشاذة المروية عن الأعرج وهي بضم اللم والهاء (قِيلَ) بين وجهها في العربية وأنها مرفوعة بالابتداء وما بعدها هو الخبر. وهذا لا يخالف قاعدة نحوية، وبالتالي لم يرفض هذه القراءة أو يبين فيها خطأً ما.

هذا إن لم تخالف القراءة الشاذة القياس النحوي، فإن وجد أن القراءة الشاذة تخالف القياس النحوي، أو تخالف ما قَعَّدَه النحاة، فإن المؤلف يرفض القراءة هاهنا، وإذا كان المؤلف قد رفض تلك القراءات الصحيحة التي تخالف القياس النحوي فإن رفضه للقراءات الشاذة التي تخالف القياس النحوي يكون من باب أولى. ومن الأمثلة التي تؤكد هذا:

قوله في قوله تعالى ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾<sup>(٣)</sup>: "...فأما همز الواو فلا يجوز؛ لأن ضممتها لالتقاء الساكنين، وهي النون الأولى من قوله (لترون) وواو الجمع. وإنما تهمز الواو إذا كانت ضممتها لازمة، والضممة هاهنا إنما هي عارضة، فلهذا لم يجز الهمز"<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله عن قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ ابن

(١) سورة: الزخرف، الآية: ٨٥.

(٢) المختار (٨٠٩/٢ - ٨١٠).

(٣) سورة: التكاثر، الآية: ٦.

(٤) المختار (٩٩١/٢).

(٥) سورة: الشعراء، الآية: ١٩٧.

عامر وحده (أولم تكن لهم آية) بالتاء ورفع (آية). وقرأ الباقون (أولم يكن) بالياء، ونصب (آية). وهذه هي القراءة الصحيحة... فأما قراءة ابن عامر فبالعكس من الواجب، لأنه جعل الاسم نكرة والخبر معرفة والتقدير على قراءته: أولم تكن لهم آية عِلْمَ بني إسرائيل. وهذا كما رواه المفضل عن عاصم (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مُكَاءً وَتَضِدَةً<sup>(١)</sup>) فجعل الاسم نكرة والخبر معرفة، وهي قراءة الأعمش، وهي بعيدة جدا في العربية. وقد استشهد لهذه القراءة يقول حسان:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فجعل الاسم نكرة والخبر معرفة. ومثله قول الآخر:

فإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْهَى كَانَ أُمْلَكَ أَمْ حِمَارٍ

ومثله:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَلُكَ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وهذه الأبيات إنما هي على الضرورة لإقامة الوزن، ولا ضرورة في القرآن فلهذا كانت قراءة ابن عامر غير مختارة<sup>(٢)</sup>.

فالقراءة الشاذة هنا وافقت القراءة الصحيحة المروية عن ابن عامر، فرفضهما المؤلف جميعا، لأن فيهما مخالفة للقاعدة النحوية.

ومن ذلك قوله بعد أن أشار إلى القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٣)</sup>: "... فأما ما روي عن الأعرج من همز (خُطُوتَات) فبعيد وقيل: إنه ذهب بذلك مذهب (الخطيئة) فلذلك همز، وهذا غلط؛ لأنه لا مدخل للخطيئة هاهنا، ولأن

(١) سورة: الأنفال، الآية: ٣٥.

(٢) المختار (٦٣٦/٢).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١٦٨.

الخطيئة يجمع خَطِيئَات في جمع السلامة وإنما (خُطُوات) جمع خُطوة لا غير ويشبه أن يكون هَمْز الواو للزوم الضمة، كما هُمَزَتْ (أَقْتَتَتْ) والأصل (وُقَّتَتْ). وهذا وإن كان قد قيل به فهو غلط أيضا؛ لأن الواو مفتوحة، فأشكل على هذا القائل لما رأى الضمة في الطاء فقال: خُطُوات لأن الضمة لازمة. وإنما تهمز الواو إذا كانت ضميتها لازمة. فأما إذا كانت مفتوحة فلا يجوز همزها<sup>(١)</sup>.

فهذه الأمثلة توضح بجلاء موقف المؤلف من تلك القراءات الشاذة التي تخالف القاعدة النحوية، وأنه موقف الرفض والاستبعاد لها.

والملاحظ هنا أنَّ أكثر القراءات الشاذة التي أوردها المؤلف لم تكن مخالفة للقواعد النحوية، فجاءت في معظمها كأدلة على صحة قراءات أخرى.

والخلاصة في موقف ابن إدريس من القراءات الشاذة هو أن المؤلف اهتم بتلك القراءات الشاذة التي لم تخالف القاعدة النحوية واستدل بها كدليل على صحة قراءة أو توجيه قراءة. وربما دافع عنها ضد من أنكروها من حيث روايتها من لغة العرب. وإن كانت مخالفة للقواعد النحوية فإن المؤلف يرفضها كما رفض غيرها من القراءات الصحيحة المخالفة للقواعد النحوية. وأبرز القواعد النحوية التي رفض المؤلف القراءات الشاذة لأنه وجدها مخالفة لها هي قاعدة الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والجمع بين الساكنين، ولأصل في اسم كان وخبرها من حيث التعريف والتنكير.

(١) المختار (١/٨٧-٨٨).

### المبحث الثالث: نماذج من توجيهاته النحوية.

بعد أن عرضت موقف المؤلف من القراءات القرآنية صحيحها وشاذها، وبينت كيف نظر إلى بعض القراءات—وخاصة الصحيحة—بالرفض لكونها مخالفة للأقيسة النحوية التي وضعها النحاة، رأيت أن من المناسب تسليط الضوء على الجانب الآخر من كتاب المؤلف، وكيف أنه اعتمد على القواعد النحوية كذلك في توجيه العديد من القراءات القرآنية. وهذا يجعل النظر للتعرف على منهج المؤلف في التعامل مع القراءات أوضح وأكثر دقة. فلا نغفل ذلك الكم الكبير من القراءات التي وجهها المؤلف توجيهها نحويًا وفق القواعد النحوية. ولنبدأ بذكر شيء من تلك التوجيهات النحوية.

أولاً: في قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(١)</sup> قال المؤلف: "...وإنما كُسِرَت التاء في الجمع وإن كان الاسم في موضع نصب؛ لأن التاء غير أصلية، وما كان من هذا النوع فنصبه وجره بكسر التاء، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن التانيث فرع على التذكير، فإذا وجب في الأصل شيء وجب في الفرع مثله، فلما كان جمع التذكير إذا كان سالماً نصبه وجره بالياء فأشرك بين علامة النصب والجر وَجَبَ ذلك في جمع المؤنث، غير أن الكسرة في تاء جمع المؤنث إعراب، والياء في جمع المذكر مختلفٌ فيها. قال الأخفش: هي دلالة على الإعراب، وهو اختيار أبي العباس. وقال سيويه: هي حرف إعراب. وقال الجرمي: انقلابها إعراب. وقال الزيايدي: هي الإعراب. وبالله التوفيق"<sup>(٢)</sup>.

يشير المؤلف في كلامه هذا إلى عدة أمور مرتبطة بالجمع المؤنث:

الأمر الأول: إشارته إلى سبب كسر التاء من جمع المؤنث السالم، وذلك لأن التاء زائدة، وهذا في الحقيقة ما أشار إليه النحاة في حديثهم عن إعراب جمع المؤنث السالم. فعند إرادة

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٢٤.

(٢) المختار (٢٢٨٥/١).

جمع المؤنث فإنك تدخل الألف والتاء، وهما علامات للتأنيث، ولذلك حذفت علامة تأنيث المفردة عند الجمع بالألف والتاء، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث<sup>(١)</sup>. إذن فالتاء زائدة لأجل الجمع والتأنيث، وزائدتان على المفرد.

الأمر الثاني: إشارته إلى أن إعراب ما كان على هذا الشكل (المجموع بألف وتاء مزيدين) يكون الجر والنصب فيه بكسر التاء. وهو هنا يشير إلى إعراب جمع المؤنث السالم وهو أمر معروف في النحو.

الأمر الثالث: أشار المؤلف إلى سبب جره ونصبه بالكسر معا فقال: "لأن التأنيث فرع على التذكير، فإذا وجب في الأصل شيء وجب في الفرع مثله، فلما كان جمع التذكير إذا كان سالما نصبه وجره بالياء فأشرك بين علامة النصب والجر وَجَبَ ذلك في جمع المؤنث". وإلى هذا أشار العديد من العلماء؛ يقول المبرد: "يستوي الجر، والنصب؛ كما استويا في مسلمين، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر"<sup>(٢)</sup>. وقال في موضع آخر: "واستوى خفضه ونصبه، كما استوى ذلك في مسلمين"<sup>(٣)</sup>.

وتحريز هذا أنه استوى الخفض والنصب في جمع المؤنث السالم من حيث الدلالة عليهما بالكسرة، لأن النصب في الجمع استوى فيه النصب والخفض، فإنه ينصب ويجر بالياء كما هو معروف.

إذن فعلة اجتماع الجر والنصب في جمع المؤنث لدى المؤلف بالحمل على جمع المذكر لأنه الأصل، وجمع المؤنث فرع عليه، فحمل الأصل على الفرع.

الأمر الرابع: أن التأنيث فرع على التذكير. وفي الحقيقة هذا ما قرره الكثير من العلماء. يقول العكبري: "وأما التأنيث فمسبق بالتذكير وفرع عليه لوجهين: أحدهما: أَنَّ كلَّ عين أو معنى فهو شيء ومعلوم ومذكور وهذه الأسماء مذكَّرة فإذا علم أَنَّ مسمَّياتها مؤنَّثة وضع لها اسمٌ

(١) انظر المقتضب (٦/١)، وتوجيه اللمع ٩٦.

(٢) المقتضب (٧/١).

(٣) المقتضب (٣/٣١٣).



دالاً على التأنيث. والثاني: أنَّ التذكير لا علامة له والتأنيث له علامة وذلك يدلُّ أنَّه فرع على التذكير<sup>(١)</sup>. ويقول ابن الخباز: "فحمل نصبه على جره كما حمل نصب جمع التذكير على جره، فجرى الفرع مجرى الأصل"<sup>(٢)</sup>.

الأمر الخامس: أشار المؤلف إلى الخلاف في ياء جمع المذكر هل هي إعراب، أم دلالة على الإعراب، أم انقلابها دلالة على الإعراب. وقد أشار ابن الحاجب إلى هذا الخلاف في شرحه على الكافية<sup>(٣)</sup>، وبين آراء العلماء فيه وأدلة كل قول، ثم بين اختياره، فلا حاجة لذكر الخلاف هنا تجنباً للإطالة.

ثانياً: ومن الأمثلة قوله في الآية ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ حفص وحمة بغير صرف في جميع القرآن، إلا الذي في (والنجم)، فإن أبا بكر معهما. وصرفه الباقون. وقرأ الكسائي وحده ﴿أَلَا بُعْدًا لثَمُودَ﴾<sup>(٥)</sup> بالصرف. فمن صرف جعل (ثمود) اسماً لمذكر فصرفه لأنه معرفة مذكر، كزيد وعمرو. ومن لم يصرفه جعل (ثمود) اسم قبيلة فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف"<sup>(٦)</sup>.

والمؤلف في توجيهه للقراءات الواردة في هذه الآية يشير إلى ما تعارف عليه النحاة في باب الممنوع من الصرف. وقد تضمن كلام المؤلف بياناً لنوع من أنواع الممنوع من الصرف، وهو الممنوع من الصرف لعلتين هما "التأنيث والتعريف"، وهو يقصد بالتعريف العلمية، لأنه ليس هناك في موانع الصرف ما يسمى "التأنيث والتعريف". وفي هذا يقول ابن الخباز: "والمانع هنا التعريف العلمي دون غيره؛ لأن المضمّر والمبهم مبنيان، والمضاف والمعرف باللام يدخلهما الجر

(١) الباب علل البناء والإعراب (١/٥٠٢).

(٢) توجيه اللمع ٩٧. وانظر كذلك: أسرار العربية ٢٧٢. توضيح المقاصد (٤/١٢١).

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية (ق ١/١م ٧٠-٧٦).

(٤) سورة: هود، الآية: ٦٨.

(٥) من الآية نفسها.

(٦) المختار (١/٣٩٨-٣٩٩).

في مواضع فلم يبق إلا العلم<sup>(١)</sup> وفي هذا يقول أبو علي الفارسي: "وأما ما استوى فيه أن يكون اسماً للقبيلة، وأن يكون اسماً للحي فقال سيوييه: ثمود وسبأ هما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء... فإذا استوى في ثمود أن يكون مرة للقبيلة، ومرة للحي، ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مزية في الكثرة، فمن صرف في جميع المواضع كان حسناً، ومن لم يصرف في جميع المواضع فكذلك... ومثل ثمود في أنه يكون مرة مذكراً اسماً للأب أو الحي، فيصرف، ومرة يؤنث فيكون اسماً للقبيلة فلا يصرف.."<sup>(٢)</sup>.

إذن فخلاصة قول المؤلف في "ثمود" أن من صرفها فهي عنده اسم معرفة مذكر. ومن لم يصرفه اعتبره اسم معرفة مؤنث. وهذا الأخير من موانع الصرف<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: ومثل هذا قوله بعد عرض قراءة الثمانية وتوجيهها في قوله تعالى ﴿يَا لَوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾<sup>(٤)</sup>: "وروى أبو زيد عن أبي عمرو (طَوًى) بكسر الطاء، ولك أيضاً فيه وجهان: أن تصرفه إذا نويت به اسم الوادي، والآخر: أن لا تصرفه، إذا نويت به اسم البقعة"<sup>(٥)</sup>. لأنك إن نويت به اسم الوادي لم يكن هناك مانع من صرفه، أما إن نويت به اسم البقعة فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، فوجب هاهنا منعه من الصرف.

رابعاً: قوله في الآية ﴿وَإِنَّ كُلاًَّ لَمَّا﴾<sup>(٦)</sup>: "فخفف (إن) أهل الحجاز وأبو بكر عن عاصم. وشددها الباكون. والأصل التشديد؛ لأنها (إن) المشبهة بالفعل الداخلة على الابتداء والخبر، فنصب اسمها تشبيهاً بالمفعول المقدم، ورفع خبرها تشبيهاً بالفاعل المؤخر.

(١) توجيه اللع ٤٠٥.

(٢) الحجة للقراء السبعة (٤/٣٥٥-٣٥٦).

(٣) انظر توجيه اللع ٤٠٥، وشرح المفصل (١/٥٩) وأوضح المسالك (٤/١١٥)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٠٣).

(٤) سورة: طه، الآية: ١٢.

(٥) المختار (١/٥٣٨).

(٦) سورة: هود، الآية: ١١١.

وأما من خففها فإنه خففها عن الثقيلة وأعملها عمل الثقيلة، لا هي بعينها. وصار محل ذلك محل قولهم: لم يكُ كذا، في لغة من حذف النون. فحذف التشديد هاهنا كحذف النون من قولك: لم يكن، إيجازاً واتساعاً، فأَعْمَلَ المحذوفة عمل التامة في البابين. ومثله قول الشاعر:

وَإِنْ مَالِكَا لِلْمُرْجَى إِنْ تَقَعَّقَتْ رَحَى الْحَرْبِ أَوْ دَارَتْ عَلَيَّ خُطُوبُ

فخففها عن الشديدة وأعملها. ومثله قول الآخر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

بَأَنَّكَ الرَّيِّعُ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَقَدْ مَا هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فخففها وأعملها. ومثله قول الآخر:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنْ تَذِيئُهُ حُقَّانِ

ومثله قول الآخر:

فَيَوْمًا تَوَافِينَا بَوَاجِهُ مَقْسَمٍ كَأَنْ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ

يروي: (ظبية) على تخفيف (أَنْ) وإعمالها، ويروي (ظبية) على ترك الإعمال، ويروي (ظبية)

بالجر على إلغاء (أَنْ)، التقدير: كظبية. والمختار من القراءة تشديد (إِنَّ) <sup>(١)</sup>.

في توجيه المؤلف لهاتين القراءتين أشار إلى "أَنْ" المخففة من الثقيلة، وأشار كذلك إلى

إعمالها وإهمالها. فمن قرأ (إِنَّ) فإنه خففها عن الثقيلة وأعملها عمل الثقيلة. ومن قرأ (إِنَّ) فهو

على الأصل في (إِنَّ) في إعمالها.

وقد أفاض المؤلف في الحديث عن "أَنْ" المخففة وإعمالها. وأورد في هذا أربعة شواهد

شعرية:

الأول: قوله "وَإِنْ مَالِكَا لِلْمُرْجَى..." وهذا هو الشاهد فيه، ووجه الاستشهاد فيه أن

الشاعر خفف (إِنَّ) وأعملها في اسمها وهو (مالكا) فنصبه على أنه اسم (إِنَّ) المخففة من

الثقيلة.

والثاني: قوله "بَأَنَّكَ الرَّبِيعُ.." وهذا هو موطن الشاهد، ووجه الاستشهاد أن الشاعر خفف (إنَّ) وأعملها، واسمها هو الضمير المتصل، وخبرها قوله "الربيع". وكذلك الحال في المثال الثالث.

الرابع: قوله "كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو..." وهو وجه الشاهد فيه. أما وجه الاستشهاد فقد دار حول الروايات الواردة في كلمة "ظبية" يروى: (ظبيةً) على تخفيف (أَنَّ) وإعمالها، ويروى (ظبيةً) على ترك الإعمال، وتروى بالجر على إلغاء. وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى الخلاف في إعمال المخففة وإعمالها في كتابه الإنصاف<sup>(١)</sup>.

خامساً: قوله في الآية ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> في توجيه قراءة الرفع: "وأما رفع قوله (والعينُ بالعين) وما بعده ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع (أَنَّ)؛ لأن موضعها رفع، فيكون معنى (كتبنا): قلنا، وهذا كقولك: إِنَّ زيدا وعمرو قائمٌ. عطفت (عمراً) على موضع (إِنَّ). والثاني أن يكون مرفوعاً على الاستئناف، وعطف جملة على جملة، ولا يكون على هذا الوجه مم كتب عليهم، وإنما يكون ابتداءً شُرِعَ لنا"<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي ذكره المؤلف مبني على ما تقرر لدى النحاة من أنه يجوز العطف على اسم "أَنَّ" بالنصب والرفع. يقول المبرد: "وتقول: إن زيداً منطلق وعمراً، وإن شئت: وعمرو. فأما الرفع فمن وجهين، والنصب من وجه واحد، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب... وأحد وجهي الرفع وهو الأجود منهما: أن تحمله على موضع (إِنَّ)؛ لأن موضعها الابتداء. فإذا قلت: إن زيداً منطلق، فمعناه: زيد منطلق... والوجه الآخر في الرفع إن زيداً منطلق، وعمرو: أن يكون محمولاً على المضمر في منطلق. وهذا أبعد الوجهين"<sup>(٤)</sup>. و"أَنَّ" المشددة المفتوحة فرع عن

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٩٥). وانظر كذلك تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/٥٩).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٤٥.

(٣) المختار (١/٢٢٨).

(٤) المقتضب (٤/١١٠-١١١).

"إنَّ" المشددة المكسورة، كما أشار ابن هشام<sup>(١)</sup>.

وفي هذا يقول الزجاج: "بالرفع والنصب جميعا لا اختلاف بين أهل العربية في ذلك، فمن قرأ العين بالعين أراد أن العين بالعين، ومن قرأ والعين بالعين فرفعه على وجهين: على العطف على موضع النفس بالنفس والعامل فيها... ويجوز أن تكون العين بالعين ورفعه على الاستئناف"<sup>(٢)</sup>.

وقال الفراء: "وأنت في قوله ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ﴾ إلى قوله ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>(٣)</sup> بالخيار. إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت"<sup>(٤)</sup>.

سادسا: وقوله في الآية ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ أهل البصرة وابن كثير بالتاء. ومن بقي بالياء. فالتاء على لفظ التأنيث. والياء لشيئين: أحدهما: أن فعل المؤنث إذا تقدم جاز لك فيه مذهبان: الياء والتاء، وقد جاء القرآن بهما في مواضع. والثاني: أن التأنيث إذا لم يكن حقيقيا حسنت الياء في فعله. فالشفاعة بمعنى: التشفيع، فلهذا جاز بالياء، كقوله تعالى ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾<sup>(٦)</sup> لأن الصيحة بمعنى الصياح. ومعنى قولنا تأنيث حقيقي: هو الذي يُنتج، وهو تأنيث الحيوان. فأما إذا كان التأنيث حقيقيا، وكان واحدا فالأصح أن تؤنث الفعل كقولك: قامت المرأة، وشبهه، إلا أن تفصل من الاسم والفعل بكلام فيحسن التذكير، كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة. فلما فصل بين فعل المؤنث والاسم بكلام ذكر، وقال الشاعر:

(١) انظر المغني (٤٩/١). وانظر كذلك شرح الرضي على الكافية (ق ٢/٢م/١٢٥٩-١٢٦٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٧٩/٢).

(٣) سورة: المائدة، الآية: ٤٥.

(٤) معاني القرآن للفراء (٣٠٩/١-٣١٠).

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٤٨.

(٦) سورة: هود، الآية: ٦٧.

إِنَّ امراً غره منكن واحدة بعدي وبعديك في الدنيا لمغرور<sup>(١)</sup>

فذكر في التأنيث الحقيقي كما ترى، فقال: غره<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي ذكره المؤلف في توجيه هذه القراءة مبني على ما تقرر لدى النحاة في تأنيث الفعل، وتذكيره بناء على الفاعل. فيجب تأنيث الفعل إن كان الفاعل ضميراً متصلاً مؤنثاً، نحو (هند قامت)، ويجب كذلك إن كان الفاعل مؤنثاً متصلاً بالفعل الحقيقي التأنيث، نحو: (قالت هند). ويجوز تأنيث الفعل وتذكيره في حالتين أيضاً: الأولى: إن كان المؤنث الحقيقي منفصلاً عن الفعل، كما في قولهم: (حضر القاضي اليوم امرأة). الحالة الثانية: أن يكون الفاعل مؤنثاً تأنيثاً مجازياً، كأن تقول: (أورقت الشجر) ويجوز أن تقول: (أورق الشجر)<sup>(٣)</sup>.

سابعاً: وقوله في توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>: "فالرفع على البدل من الواو في قوله (مَا فَعَلُوهُ) التقدير: ما فعله إلا قليل. وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ. فريد مرفوع على البدل من (أحد) هذا هو المختار في العربية. وأما النصب فعلى أصل الاستثناء؛ لأنه لما قال: (ما فعلوه) كانت جملة صحيحة، فاستثنى القليل فانتصب على إضمار فعل يدل عليه (إلا) التقدير: استثنى قليلاً، وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً. انتصب (زيد) على أصل الاستثناء"<sup>(٥)</sup>.

كلام المؤلف في توجيه القراءتين يدور حول باب الاستثناء. وتحقيق الكلام في باب الاستثناء، أن المستثنى بعد "إلا" إما أن يكون غير تام وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، ويسمى الاستثناء المفرغ، فهذا لا عمل لـ "إلا" فيه ويكون الحكم فيه كعدم وجودها.

(١) سبق تخريجه.

(٢) المختار (١/٤٥-٤٦).

(٣) انظر: الجمل في النحو ٢٩٣، وشرح المفصل (٥/٩٢-٩٣)، وتوجيه اللمع ١٢٤، أوضح المسالك (٢/٩٧-١٠٤).

(٤) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(٥) المختار (١/٢٠٥).

وإما أن يكون الكلام تاما موجبا وهو الذي لم يسبق بنفي ولا شبهه، فهنا يجب نصب المستثنى.

وإن كان الكلام تاما غير موجب وهو الذي سبق بنفي وذكر فيه المستثنى منه، فلك فيه وجهان:

الأول: الاتباع. والثاني: النصب على أصل الاستثناء<sup>(١)</sup>. وهناك خلاف في الإتيان بين المدرستين الكوفية والبصرية في هذا؛ فالبصريون يجعلونه بدل بعض، والكوفيون يجعلونه عطف نسق. وستأتي الإشارة إلى هذا في الفصل القادم إن شاء الله.

والمؤلف رحمه الله خرج هذه القراءات بناء على هذه الأسس النحوية، فجعل قراءة الرفع على البديل من المستثنى منه وهو "الواو"، والواو هنا واو الجماعة ومحلها الرفع. وجعل قراءة النصب على الأصل من باب الاستثناء، فجعل "قليلا" مستثنى منصوب. وقد بين المؤلف في هذا الموضع ناصب المستثنى وهو فعل مضمر يدل عليه (إلا)، وستأتي الإشارة إلى ناصب المستثنى في الفصل القادم إن شاء الله.

ثامنا: وقوله في توجيه النصب في قوله تعالى ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: "والنصب في (خاشعا) و(خُشَعًا) على الحال من (يخرجون) التقدير: خاشعا أبصارهم يخرجون من الأحداث، وهي حال متقدمة. ومثله قول الشاعر:

لعزة موحشا طلل يلوح كأنه خلل<sup>(٣)</sup>

وإنما جاز تقديم الحال في هذا الموضع لأن العامل متصرف، ولو كان العامل لا يتصرف لم

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٦-٧٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٤)، وشرح الرضي على

الكافية (ق ١/٢٣٦)، وارتشاف الضرب (١٥٠٠-١٥٠٨)، أوضح المسالك (٢/٢٢٢-٢٢٩).

(٢) سورة: القمر، الآية: ٧.

(٣) سبق تخريجه.

يجز تقديم الحال<sup>(١)</sup>.

والمؤلف هنا يشير إلى مسألة تقدم الحال على عاملها، إن كان متصرفاً جاز أن يتقدم كما في الآية. وإن كان غير متصرف فإنه لا يجوز أن يتقدم. وفي هذا يقول سيويه: "واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجل؛ فإن قال قائل: أجعله بمنزلة "راكبا مر زيد" و"راكبا مر الرجل"، قيل له: فإنه مثله في القياس لأن "فيها" بمنزلة "مر"، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل<sup>(٢)</sup>.

تاسعا: ومن ذلك قوله في توجيه القراءات في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأت الجماعة برفع التجارة، إلا عاصما فإنه نصبها، وجعلها خبر (تكون)، والتقدير على قراءته: إلا أن تكون معاملتكم تجارة، أو مبايعتكم تجارة، وشبه ذلك مما يضمن. فأما الرفع فعلى معنى الحدوث والوقوع، وهذه القراءة أكثر، وهي (كان) المكتفية على معنى الحدوث والوقوع. ومثله ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>. ومثله قول العرب: قد كان الأمر، أي: حدث ووقع. ومثله:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ<sup>(٥)</sup>

أي: إذا وقعت الهيجاء وحدثت. ومثله قول الآخر:

فَدَى لِيْنِي دُهْلِي بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ<sup>(٦)</sup>

(١) المختار (٨٦٢/٢).

(٢) الكتاب (١٢٤/٢). وانظر في ذلك: أسرار العربية ١٧٧، شرح التسهيل (٣٤٢/٢-٣٤٨)، وشرح الرضي على الكافية (ق ١/٢م/٦٥٢-٦٥٧)، وأوضح المسالك (٢٨٦/٢)، وتوجيه اللمع ٢٠٥.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٥) لجرير، من الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء (٤١٧/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش (٤٨/٢). والبحر المحيط (٥١١/٤)، ومغني اللبيب (٦٤٥/٢).

(٦) من الطويل، لمقاس العائذي، وهو في كتاب سيويه (٤٧/١)، والمقتضب (٩٦/٤)، إعراب القرآن للنحاس (٣٤٢/١) =



أي: إذا حدث ووقع. والله أعلم بالصواب<sup>(١)</sup>.  
وكلام المؤلف في توجيه هذه القراءة يدور حول ما هو معروف في النحو بـ"كان" المكتفية،  
أو التامة. قال سيويه في كان المكتفية: "وقد يكون لكَانَ موضعٌ آخرٌ يُقتصرُ على الفاعل فيه،  
تقول: قد كان عبدُ الله، أي: قد خُلِقَ عبدُ الله، وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر، وقد دام فلان،  
أي ثَبَتَ، كما تقول: رأيتُ زيداً تريد رؤية العين"<sup>(٢)</sup>. ويقول المبرد: "ولـ"كان" موضع آخر لا  
يحتاج فيه إلى الخبر. وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد، أي: مذ خلق. وتقول: قد كان  
الأمر، أي وقع. فمن ذلك قول الله عز وجل: "إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ" <sup>(٣)</sup> فيمن  
رفع"<sup>(٤)</sup>.

هذه بعض النماذج التي اعتمد فيها المؤلف على القواعد النحوية في توجيه القراءات  
القرآنية، وأمثلة هذا كثرة في الكتاب.  
وقد تعمدت في هذه النماذج ألا أذكر تلك التوجيهات النحوية التي تضمنت خلافات  
نحوية، أو اشتملت على توجيه نحوي وفق رأي فريق من الفرق، وهناك من يخالفه؛ لأن هذا  
ستأتي الإشارة إليه في الفصل القادم، في بيان مذهبه النحوي، وموقفه من المدرستين البصرية  
والكوفية إن شاء الله تعالى.

= وشرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٧)، أسرار العربية ١٣٢.

(١) المختار (١٢٩/١-١٣٠).

(٢) كتاب سيويه (٤٦/١).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٤) المقتضب (٩٥/٤).

## الفصل الخامس

# مذهب النحوي

وفيه ثلاثة مباحث:

أولاً: موقفه من البصريين.

ثانياً: موقفه من الكوفيين.

ثالثاً: بعض المسائل النحوية التي درسها.

بعد أن تعرضنا لمنهج المؤلف في كتابه، وتعرفنا على موقفه من القراءات الصحيحة و القراءات الشاذة، وعرفنا أنه بنى رفضه للعديد من القراءات على الأقيسة النحوية، كان من المناسب هنا أن نفرّد فصلاً نتحدث فيه عن مذهب المؤلف النحوي؛ لتتعرّف من خلاله على المذهب الذي ينتمي إليه المؤلف، ونتعرف كذلك على موقفه من المدرستين البصرية والكوفية.

لقد كانت النزعة البصرية هي الغالبة على المؤلف، فهو بصري متعصب للمذهب البصري، ظهر هذا جلياً من خلال الكثير من المسائل النحوية والصرفية التي تعرض لها المؤلف في ثنايا توجيهه للقراءات القرآنية، وظهر ذلك أيضاً من خلال رفضه للعديد من القراءات التي جاءت مخالفة لتلك القواعد النحوية التي وضعها البصريون خاصة، وظهر هذا أيضاً من خلال كثرة تلك المسائل التي وافق فيها المؤلف البصريين، وندرة المسائل التي وافق فيها الكوفيين.

بل لقد صرح المؤلف ببصريته في عدة مواضع، وصرح في أكثر من موضع بأنّ البصريين هم أصحابه، فمثلاً تجده يقول في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه: "...والصحيح ما عليه أصحابنا البصريون أن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنما يضاف إلى غيره، وهذا الواضح الذي لا يجوز غيره"<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله عن توجيه الفراء لقراءة غير نافع وحمزة بفتح الياء من قوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ﴾<sup>(٢)</sup>: "...وأما من فتح الياء فزعم الفراء أنه ظرف، كقولك: فوق وأسفل. وغلّطه أصحابنا البصريون..."<sup>(٣)</sup>.

يضاف إلى هذا ومن خلال استعراض المسائل النحوية والصرفية الخلافية بين المدرستين التي وردت في الكتاب يتضح أن المؤلف كان ينتهج المذهب البصري، ويختاره ويدافع عنه، وسيوضح هذا من خلال النماذج التي ستورد فيما بعد إن شاء الله.

ولعلي هنا أن أشير إلى موقف المؤلف من بعض النحاة من المدرستين البصرية والكوفية، ليتأكد لنا من خلال ذلك المذهب النحوي الذي ينتمي إليه المؤلف.

(١) المختار (١/٢٥٢).

(٢) سورة: الإنسان، الآية: ٢١.

(٣) المختار (٢/٩٣٧).

## المبحث الأول: موقفه من البصريين:

في الحقيقة كان ابن إدريس ينظر إلى أصحاب المدرسة البصرية نظرة إجلال وتقدير، فكانوا من أهم مصادره التي اعتمد عليها في تأليف كتابه المختار. فجاء نقله عنهم كثيرا جدا، بالإضافة إلى إتباعه مذهبهم في الكثير من المسائل النحوية والتصريفية.

وإذا كان هذا هو موقفه من المدرسة البصرية بشكل عام، فإن موقفه من علماء المدرسة أنفسهم يؤكد هذه الحقيقة، ويدلل على بصريته، فنجدته يجلب علماء المدرسة البصرية ويحترمهم، ولا يخالفهم في شيء مما يذهبون إليه.

فمثلا نجد المؤلف يقف من الخليل بن أحمد موقف المحل المقدر له، فقد أشار إليه في أكثر من موقف، ونقل عنه وأفاد منه، كما نقل الإجماع على أنه "لم يكن أحد أعلم بالعربية منه"<sup>(١)</sup>. ولم يخالفه في شيء مما نقله عنه، وقد سبقت الإشارة إلى تلك المواضع التي أفاد فيها المؤلف من الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وإذا جئنا إلى سيبويه شيخ النحاة نجد أن المؤلف قد أفاد منه ومن كتابه، ويعد كتابه من أهم المصادر النحوية التي أفاد منها المؤلف، وقد سبق الإشارة إلى هذا الأمر.

بل ربما كان اختيار المؤلف للقراءة مبني على توجيه من سيبويه وشيخه الخليل، كما في اختياره لقراءة الفتح في قوله تعالى ﴿مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَهْمٌ﴾<sup>(٢)</sup> قال: "قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم وحزمة والكسائي (مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَهْمٌ) بتسكين الياء، غير أنها سقطت في الوصل لالتقاء الساكنين. وقرأ الباقر (مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَهْمٌ) بفتح الياء، وهو أجود الوجهين عند الخليل وسيبويه؛ لأنه اسمٌ منع الإعراب فعوض الحركة، ولأن الياء إذا سكنت وجب إسقاطها في الوصل من

(١) المختار (٥٤٩/١).

(٢) سورة: الصف، الآية: ٦.

اللفظ لالتقاء الساكنين فأجحفَ ذلك بالكلمة، فلهذا كان الفتح الاختيار<sup>(١)</sup>. وبالإجمال لم يخالف المؤلف سيبويه ولا الخليل في شيء مما أورده لهما، بل اعتمد عليه في كثير من الأحيان لتأكيد وجهة نظره أو دعم اختياره.

وكذلك موقف المؤلف من أبي عمرو بن العلاء، فقد كان المؤلف يحمله ويحتفي بآرائه وأقواله، ويبيّن في كثير من الأحيان اختياره للقراءة على تعليل أبي عمرو من ذلك—مثلاً—قوله: "واختلفوا في قوله تعالى ﴿يُرَوِّنُهُمْ مِّثْلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> قرأ نافع ويعقوب وأبان عن عاصم بالتاء، والباقون بالياء. قال أبو عمرو بن العلاء: لو كان (تروغهم) لكان (مثليكم). ومن قرأ بالتاء: أراد اليهود، فكأن الله تعالى قال لهم: قد كان لكم آية في فئتين التقتا تروغهم مثليهم. والياء أجود؛ لما ذكره أبو عمرو..."<sup>(٣)</sup>.

وقد يرى المؤلف أن ما ذهب إليه أبو عمرو هو أحسن وذلك في الخلاف النحوي. من ذلك قوله—بعد أن عرض آراء النحويين في حركة اللام في أول الكلمة في نحو ﴿لَيَقْطَعُ﴾<sup>(٤)</sup>—: "... فأما إذا كان قبل اللام (ثم) فإن أبا عمرو يكسر اللام، وحجته أن (ثم) كلمة منفصلة عن اللام، يصح الوقف عليها. فحلت محل جميع الكلام إذا كان قبل لام الأمر في وجوب كسرهما. ومنهم من أجرى (ثم) مجرى الواو والفاء؛ لأنه حرف عطف بمنزلةتهما، وكل قد ذهب مذهبا له قياس في العربية، ومذهب أبي عمرو أحسن"<sup>(٥)</sup>.

وفي المقابل—القليل— نجد أن المؤلف لم يؤيد أبا عمرو في مواضع قليلة من أهم تلك المواضع موافقته لأبي حاتم في قوله: "قوله ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾<sup>(٦)</sup> قرأ نافع وابن عامر

(١) المختار (٢/٨٩٥).

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ١٣.

(٣) المختار (١/١٣٩).

(٤) سورة: الحج، الآية: ١٥.

(٥) المختار (١/٥٧٦).

(٦) سورة: فصلت، الآية: ٤٧.

وحفص (من ثَمَرَتِ) على الجمع. وقرأ الباقون (من ثمرة) على التوحيد. وذكر هارون عن أبي عمرو أنه قال: لو كان (من ثَمَرَتِ) بالجمع لكان: من أكمامهن، ولم يكن (مِنْ أَكْمَامِهَا). ورد أبو حاتم على أبي عمرو هذا الاستدلال فقال: ألم يقرأ ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾<sup>(١)</sup> ولم يقل: ألوانهن. وما ذكره أبو حاتم لازم، والقراءتان جيدتان<sup>(٢)</sup>. ففي هذه القراءة لم يوافق المؤلف أبا عمرو فيما ذهب إليه بل وافق أبا حاتم.

ومن ذلك أيضا قوله: "وقرأ ابن عامر وحده (فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ)"<sup>(٣)</sup> بتشديد الدال. وقرأ الباقون بتخفيفها. وذهب كثير من أهل اللغة إلى أنهما بمعنى واحد: قَدَّرَ وَقَدَّرَ، أي: ضَيَّقَ عليه رِزْقَهُ. وقد تقدم ذكر هذا الحرف بما فيه. وقال آخرون (قَدَّرَ) بمعنى: أعطاه ما يكفيه. وقال أبو عمرو: لو كان (فَقَدَّرَ) بتشديد الدال لم يكن قول (ربي أهانن) لأنه إذا أعطاه ما يكفيه لم يهانه. وهذا الذي ذكر أبو عمرو لا يلزم؛ لأنه يحتمل أن يكون القائل لذلك وإن كان أُعْطِيَ كفايته أراد الزيادة والفضل، والله أعلم<sup>(٤)</sup>. فهذان نموذجان من المواضع التي خالف فيها المؤلف أبا عمرو وهي في مجملها قليلة جدا قد لا تتجاوز المواضع الثلاثة. وهي مقارنة بالمواضع التي وافق فيها المؤلف أبا عمرو لا تعد شيئا. وقد سبقت الإشارة إلى تلك المكانة التي كان يحظى بها أبو عمرو لدى المؤلف.

وكذلك كان موقف المؤلف من المبرد والأخفش، فقد أفاد منهما في العديد من المواضع، ونقل لعهما الكثير من الآراء، ولم يظهر لي مخالفة لهما.

فكما ترى كان لعلماء البصرة المكانة العلمية لدى المؤلف، فأفاد منهم، ونقل آراءهم،

(١) سورة: فاطر، الآية: ٢٧.

(٢) المختار (٧٨٨/٢).

(٣) سورة: الفجر، الآية: ١٦.

(٤) المختار (٩٧٧/٢).

وربما كان اختياره للقراءة مبنيا على توجهاتهم. وحتى عندما يكون هناك خلاف بين أفراد المدرسة البصرية فإن المؤلف قد يكتفي بعرض ذلك الخلاف دون أن يرجح أو يختار؛ فمثلا أورد في موضعين خلافا بين سيبويه وأبي عمرو، واكتفى المؤلف بتعليل موقف كل واحد ولم يرجح أو يبين لنا ميوله. ولعلي أن أورد موضعا واحدا هنا وهو قوله في قول الله تعالى ﴿سَخِرْنَا﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ نافع والكسائي بضم السين. وقرأ الباكون بكسرهما. واختلف أهل العربية في ذلك، فقال الخليل وسيبويه والكسائي: هما لغتان بمعنى الهزء. وزاد الكسائي: ومثل ذلك قولهم: بَحَّرَ الْجُحِّي وَجُحِّي، وكوكب دُرِّي ودُرِّي، منسوب إلى الدُرِّ، وكُرْسِيَّ وكُرْسِيَّ. وأما أبو عمرو بن العلاء فقال: كسر السين بمعنى الهزء، وضمها من السُّخْرَةِ. ولذلك قرأ في سورة الزخرف (ليتخذ بعضهم بعضا سُخْرِيَا) من السُّخْرَةِ. ووافقه على هذا القول أبو عبيدة"<sup>(٢)</sup>.

### موقفه من آراء البصريين:

جاء في كتاب ابن إدريس العديد من المسائل الخلافية التي دارت بين البصريين والكوفيين، ومن خلال النظر في تلك المسائل يمكن القول: إن ابن إدريس قد وافق البصريين في أكثر تلك المسائل التي ضمنها كتابه، بل جاء وصفه لهذه الآراء بأنها "آراء أصحابه" وهو بهذا يشير إلى بصريته كما سبق وأن أشرت، وفي المقابل وصف قول الكوفيين بالضعف، أو الغلط.

ومن أبرز المسائل النحوية والتصريفية التي وافق فيها البصريين:

#### (١) عمل "إن" المخففة:

فقد ذهب البصريون إلى جواز إعمال "إن" المخففة من الثقيلة، بينما منع ذلك الكوفيون، وقد استدلل كل فريق بأدلة، تنوعت بين السماع والقياس، وقد تناول هذه المسألة أبو البركات

(١) سورة: المؤمن، الآية: ١١٠.

(٢) المختار (٥٩٦/٢).

في كتابه الإنصاف<sup>(١)</sup>. وما يهمنا هنا أن رأي ابن إدريس جاء موافقا لما ذهب إليه البصريون من إعمال "إن" المخففة، فقال في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا﴾<sup>(٢)</sup>: "فخفف (إن) أهل الحجاز وأبو بكر عن عاصم. وشددها الباقون. والأصل التشديد؛ لأنها (إن) المشبهة بالفعل الداخلة على الابتداء والخبر، فَتُصَبِّ اسمها تشبيها بالمفعول المقدم، وَرُفِعَ خبرها تشبيها بالفاعل المؤخر. وأما من خففها فإنه خففها عن الثقيلة وأعملها عمل الثقيلة، لا هي بعينها. وصار محل ذلك محل قولهم: لم يك كذا، في لغة من حذف النون فحذف التشديد هاهنا كحذف النون من قولك: لم يكن، إيجازا وإتساعا، فأعمل المحذوفة عمل التامة في البابين. ومثله قول الشاعر: وإن مالكا للمرتجى إن تقععت رحي الحرب أو دارت علي خطوب"<sup>(٣)</sup>.

## (٢) رافع المبتدأ هو الابتداء:

ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، فيما ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان،<sup>(٤)</sup> وعلى هذا لا يكون رافع المبتدأ من العوامل المعنوية ولكن من العوامل اللفظية عند الكوفيين.

وقد وافق ابن إدريس البصريين فيما ذهبوا إليه؛ حيث قال: "قوله ﴿عَلَيْهِمْ ثَابُ سُنْدُسٍ﴾<sup>(٥)</sup> قرأ نافع وحمزة (عَالِيَهُمْ) بإسكان الياء. وقرأ الباقون بفتحها. فأما من سكن فالاسم مرفوع بالابتداء، والخبر (ثَابُ سُنْدُسٍ)..."<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٩٥).

(٢) سورة: هود، الآية: ١١١.

(٣) المختار (١/٤٠٦).

(٤) انظر الإنصاف (١/٤٤)، وشرح المفصل (١/٨٤).

(٥) سورة: الإنسان، الآية: ٢١.

(٦) المختار (٢/٩٣٧).



ويقول في موضع آخر في قوله تعالى ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ ابن كثير وحده (يُوحَىٰ إِلَيْكَ)

على ما لم يسم فاعله. وقرأ الباقون (يُوحَىٰ) بكسر الحاء على تسمية الفاعل، فعلى هذه القراءة يرتفع اسم الله تعالى بفعله. فأما على قراءة ابن كثير فاسم الله يرتفع بالابتداء، والخبر ما بعده. ويجوز أن يرتفع اسم الله بالابتداء، ويكون ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> صفة بعد صفة، ويكون الخبر (له ما في السموات) وما بعده معطوف على الخبر، فيكون خبراً بعد خبر"<sup>(٣)</sup>.

والجدير بالتنبيه هنا أن المؤلف في أكثر المواضع في الكتاب حين يطلق مصطلح "الابتداء" فإنه يعني به المبتدأ. وليس العامل المعنوي، ولذا فليس من المؤكد أن المؤلف يذهب هذا المذهب، من أن رافع المبتدأ هو الابتداء، ولكن من خلال المواضع السابقة يمكن أن نطمئن لهذا الرأي؛ ولكن لا يعد هذا أمراً مقطوعاً به. وقد أشار المحقق إلى أن المؤلف وافق البصريين في هذا الأمر.

### ٣) ناصب الاسم المشغول عنه:

ذهب الكوفيون إلى أن ناصب الاسم في نحو قولك: زيدا ضربته، هو الفعل الواقع على الهاء. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور، والتقدير في ذلك: ضربت زيدا ضربته<sup>(٤)</sup>.

وقد وافق ابن إدريس البصريين فيما ذهبوا إليه. فقال في توجيه قراءة النصب في قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾<sup>(٥)</sup>: "... فأما النصب فبإضمار فعل يُفَسِّرُهُ هذا الفعل،

(١) سورة: الشورى، الآية: ٣.

(٢) من الآية نفسها.

(٣) المختار (٧٩١/٢).

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٨٢/١)، وشرح المفصل (٣٠/٢).

(٥) سورة: يس، الآية: ٣٩.

التقدير: وقد رنا القمر قدرناه. ولا يجوز أن يكون هذا الفعل الظاهر عاملاً في (القمر)؛ لأنه قد عَمِلَ في ضميره، والفعل الواحد لا يعمل في مفعولين إلا على طريق الشركة، فلهذا قُدِّرَ النصب بفعل آخر يفسره الفعل الظاهر، وهذا مثل قولك: زيداً أكرمته، التقدير: أكرمت زيدا أكرمته. ومثله قول الشاعر:

والذَّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ

التقدير: وأخشى الذئب أخشاه<sup>(١)</sup>.

#### ٤) الاختيار في المستثنى المنفي المتصل بالإتباع على البدل:

يرى البصريون أن المستثنى إن كان غير موجب وكان متصلاً فإن الراجح فيه الإتيان، واختاروا إتيانه على البدلية. في حين أن الكوفيين اختاروا إتيانه على عطف النسق<sup>(٢)</sup>. قال ابن هشام: "... وإن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتيان المستثنى للمستثنى منه بَدَلْ بعض عند البصريين، وعَطْفَ نَسَقٍ عند الكوفيين. نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وَلَا يَلْفَافُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

والمؤلف في توجيهه لقراءة الجماعة برفع "قليل" - غير ابن عامر - في قوله تعالى (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)<sup>(٦)</sup> - اختار البدل، حيث قال: "فالرفع على البدل من الواو في قوله (ما فعلوه) التقدير: ما فعله إلا قليل. وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ. فزيد مرفوع على البدل من

(١) المختار (٢/٧٣٦ - ٧٣٧).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٦ - ٧٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٤)، وشرح الرضي على الكافية (ق ١/٧٣٦)، وارتشاف الضرب (١٥٠٠ - ١٥٠٨)، أوضح المسالك (٢/٢٢٢ - ٢٢٩).

(٣) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(٤) سورة: هود، الآية: ٨١.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/٢٢٦).

(٦) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(أحد) هذا هو المختار في العربية<sup>(١)</sup>.

وقال في توجيه قراءة أبي عمرو وابن كثير بالرفع في قوله تعالى (إِلَّا أَمْرًا نَّكَ)<sup>(٢)</sup>: "فالرفع على أنه بدل من قوله (وَلَا يَلْنَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ)<sup>(٣)</sup>، وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيد"<sup>(٤)</sup>.

### (٥) عدم جواز مجيء الماضي حالاً من غير (قد):

فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز مجيء الماضي حالاً بدون (قد)، في حين أن الكوفيين أجازوا وقوع الفعل الماضي حالاً مع خلوه من (قد)<sup>(٥)</sup>. قال أبو بكر ابن السراج: "ألا ترى أن (قد) إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالاً نحو: جاء زيد قد ركب دابة ولولا (قد) كان قبيحاً"<sup>(٦)</sup>.

وقد وافق المؤلف البصريين فيما ذهبوا إليه حيث قال في قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>: "وقرأ يعقوب من بينهم (حَصِرَةً صُدُورُهُمْ) نصبا على الحال. وهي بينة في العربية، قليلة في الرواية، لأن أكثر الأئمة على قوله (حَصِرَتْ) بقاء التانيث في الوقف والوصل. ولقراءتهم ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الجملة في موضع الحال، التقدير: أو جاؤكم قد حَصِرَتْ صدورهم. بإضمار (قد)، وهذا كقولهم: جاءني زيد ذهب عقله، أي: قد ذهب عقله. وهذا الوجه وإن كان قد ذكر فهو بعيد في العربية عند أهل البصرة لشيئين: أحدهما:

(١) المختار (١/٢٠٥).

(٢) سورة: هود، الآية: ٨١.

(٣) من الآية نفسها.

(٤) المختار (١/٤٠٢).

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٢٥٢)، وائتلاف النصرة ١٢٤.

(٦) الأصول ٢٩٩. وانظر كذلك الإنصاف (١/٢٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٨)، وشرح الرضي على الكافية (ق ١/٢٧٣)، وارتشاف الضرب (٣/١٦١)، والمساعد على شرح التسهيل (٢/٤٧).

(٧) سورة: النساء، الآية: ٩٠.

الإضمار المستغنى عنه، والثاني: أنَّ الفعل الماضي يقبح أن يكون في موضع الحال. والوجه الثاني: أن يكون خبراً بعد خبر، فهو بدل من قوله ﴿أَوْ جَاءَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> التقدير: أو حَصِرَتْ صدورهم. وهذا وجه صحيح في العربية....<sup>(٢)</sup>.

فالمؤلف جعل قوله (حصرت) في موضع حال، والتقدير: (جاؤوكم قد حَصِرَتْ صدورهم) لأن فيها (قد) مضمرة. في حين أن الكوفيين يجعلونها حالا بدون تقدير (قد).

## (٦) لا يجوز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر:

وهذه من المسائل الخلافية بين المدرستين الكوفية والبصرية، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

والخلاصة فيها: أن جمهور البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر، نحو: مررت بك وزيد. أما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك من دون إعادة الجار، ووافقهم في ذلك عدد من النحاة المتأخرين<sup>(٣)</sup>.

والمؤلف مؤيد لما ذهب إليه البصريون في هذا المجال. وسيأتي إيراد كلامه لاحقاً إن شاء الله. فلا حاجة لذكره هنا تجنباً للتكرار.

## (٧) لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام دون

تأكيد، أو فصل:

وهذا هو مذهب البصريين—كما سيأتي—، وأجاز الكوفيون العطف دون تأكيد<sup>(٤)</sup>.

(١) من الآية نفسها.

(٢) المختار (٢٠٨/١).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٥/٣)، وشرح الرضي على الكافية (ق ١/٢م/١٠٢٠)، وشرح التسهيل لان مالك (٣٧٥/٣)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٦٥٨/٢)، والجنى الداني: ٥٥٨-٥٦٤، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١٨٩/٣).

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٧٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٣)، وائتلاف النصرة ٦٣.

والمؤلف جاء رأيه في هذه المسألة موافقا لما قرره البصريون حيث قال في توجيهه قراءة

الثمانية- سوى عاصم- بالرفع في قوله تعالى ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(١)</sup>: "ففي الرفع

وجهان: أحدهما: أن يكون قوله (وَأَمْرَأَتُهُ) رفعا بالعطف على ﴿سَيَصِلَى﴾<sup>(٢)</sup>، التقدير: سيصلى هو وامرأته، فتكون (امرأته) مرفوعة بالعطف على ما عمل فيه الفعل وهو قوله (سيصلى)، وهذا الوجه وإن كان قد قيل فليس بفصيح؛ لأن عطف الظاهر المرفوع على المضمَر المرفوع لا يحسن إلا بالتوكيد، كقولك: سيصلى هو وامرأته، وتكون (حمالة الحطب) صفة لقوله (وامرأته). والوجه الثاني: وهو الصحيح أن تكون (وامرأته) مرفوعة بالابتداء، وقوله (حمالة الحطب) صفة لها، ويكون الخبر (في جيدها حبل من مسد)<sup>(٣)</sup>.

## ٨) (بئس) فعل:

ذهب الكوفيون إلى اسمية كل من (نعم) و(بئس)، فقالوا هما اسمان مبتدآن لدخول حرف الجر عليهما في نحو قول العرب: ما زيد بنعم الرجل. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وبهذا قال الكسائي من الكوفيين<sup>(٤)</sup>.

وقد أشار المؤلف إلى فعلية (بئس) ولم يشر إلى (نعم)، وهو بهذا يوافق قول البصريين، حيث يقول في قوله تعالى ﴿يَعَذَابُ بَعْيسٍ﴾<sup>(٥)</sup>: "... فأما قراءة ابن عامر فبعيدة. وغلِطَ من قال: إنه بمعنى: بئس الشيء؛ لأن (بئس) فعل، يستعمل في الذم، وقراءة ابن عامر إنما هي اسم"<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: المسد، الآية: ٤.

(٢) سورة: المسد، الآية: ٣.

(٣) المختار (١/٩٩٩-١٠٠٠).

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٩٧)، وائتلاف النصرة ١١٥.

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١٦٥.

(٦) المختار (١/٣٣١).

## ٩) الحروف الناسخة تعمل في الخبر الرفع:

ذهب البصريون إلى أن "إنَّ" وأخواتها تعمل في المبتدأ والخبر معاً، فت نصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها. وذهب الكوفيون إلى أن "إنَّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، ولكنه باق على أصله من أنه مرفوع قبل دخولها عليه<sup>(١)</sup>.

وإلى قول البصريين ذهب المؤلف حيث أشار إلى عمل "لكنَّ" فقال في قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي وابن عامر على تخفيف النون، ورفع (الشياطين). والباقون على تشديد النون ونصب (الشياطين). وهي أصح القراءتين؛ لأن العرب إذا أدخلت على (لكنَّ) الواو كان المستعمل تشديد النون ونصب الاسم الذي يلي (لكنَّ)؛ لأنه حرف مشبه بالأفعال دخل على الابتداء والخبر فنصب الاسم ورفع الخبر تشبيهاً بالفاعل والمفعول به، فشبها الاسم بالمفعول المقدم، والخبر بالفاعل المؤخر"<sup>(٣)</sup>.

## ١٠) جواز تقديم الحال على عامله المتصرف.

فقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو "راكباً جاء زيد"، ويجوز مع المضمّر نحو "راكباً جئت". وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمّر، لأن العامل متصرف<sup>(٤)</sup>.

وقد ذهب المؤلف إلى جواز تقديم الحال على عاملها إن كان العامل متصرفاً، وهو بهذا يوافق قول البصريين. يقول ابن إدريس في توجيه النصب في قوله تعالى ﴿حُشْعًا أَبْصَرُهُمْ﴾

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١٧٦/١)، وشرح المفصل (١٠٢/١).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣) المختار (٦٨/١).

(٤) انظر: الأصول في النحو (٢١٥/١)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢٥٠/١).

يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ <sup>(١)</sup> والنصب في قوله (خاشِعا) و(خُشَّعا) على الحال من (يخرجون) التقدير: خاشِعا أبصارهم يخرجون من الأجداث، وهي حالٌ متقدمة. ومثله قول الشاعر:

لِعَزَّةٍ مُّوَحِّشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ <sup>(٢)</sup>

وإنما جاز تقديم الحال في هذا الموضع لأن العامل متصرف، ولو كان العامل لا يتصرف لم يجز تقديم الحال <sup>(٣)</sup>.

## ١١) اسم "لا" مبني على الفتح:

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها نحو: (لا رجل في الدار). وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح <sup>(٤)</sup>.

وقد جاء مذهب ابن إدريس في هذا موافقا لما قاله البصريين، حيث قال: "اعلم أنك إذا كَرَّرْتَ (لا) في الأسماء النكرات فلك فيه وجهان: النصب بغير تنوين؛ لأنك تجعل (لا) والاسم الذي بعده بمنزلة اسم واحد فتبنيه على الفتح، كقوله: خَمْسَةٌ عَشَرَ" <sup>(٥)</sup>.

## ١٢) عدم جواز الفرق بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر.

ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، لأنهما كالشيء الواحد. أما الكوفيون فأجازوا الفصل بينهما في الشعر و في سعة الكلام. والفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل التي صنفت على أنها من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية <sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: القمر، الآية: ٧.

(٢) سبق ترجمته.

(٣) المختار (٢/٨٦٢).

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣٦٦).

(٥) المختار (١/١١٣).

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٣)، وائتلاف النصرة ٥١.

وقد جاء مذهب المؤلف موافقا لمذهب البصريين، فاعتبر الفصل بينهما ضعيف جدا، لا يجوز إلا في ضرورة الشعر<sup>(١)</sup>. وسيأتي الحديث عن هذه المسألة بشيء من التفصيل فيما يأتي.

### (١٣) عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه:

لا يجوز البصريون إضافة الشيء إلى نفسه، لأنَّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يعرف أو يخصص بنفسه. في حين أنَّ الكوفيين أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. وهذه المسألة من المسائل التي أوردها ابن الأنباري في الإنصاف، وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله.

وقد جاء كلام ابن إدريس موافقا لمذهب البصريين حيث قال في قوله تعالى ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأت الجماعة كذلك، إلا ابن عامر فإنه أضاف فقراً (ولدارُ الآخرة)... فأما الجر ففيه وجهان: أحدهما: أن الفراء زعم أنه أضاف أحدهما إلى الآخر لاختلاف اللفظين، وإن كانا شيئا واحدا، ومثله قوله ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(٣)</sup>، فأضاف الحق إلى اليقين، وهما لمعنى واحد لاختلاف اللفظين، ومثله: صلاة الأولى. وهذا غلط. والصحيح ما عليه أصحابنا البصريون أن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنما يضاف إلى غيره، وهذا الواضح الذي لا يجوز غيره"<sup>(٤)</sup>. وهذه من المواضع التي صرح فيها المؤلف ببصريته.

### (١٤) الناصب للفعل بعد واو المعية "أن" مضمرة.

ذهب الكوفيون إلى الفعل المضارع بعد الواو منصوب على الصرف في نحو قوله تعالى ﴿

(١) انظر المختار (١/٢٩١-٢٩٣).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ٣٢.

(٣) سورة: الواقعة، الآية: ٩٥.

(٤) المختار (١/٢٥١-٢٥٢).



وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَدِّلُونَ فِي عَايِنَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴿١﴾، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بـ"أن" مضمرة بعد الواو<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء رأي المؤلف موافقا لقول البصريين، وذلك في أكثر من موضع، كما في توجيهه لقراءة النصب في الآية السابقة؛ حيث قال: "فالنصب على إضمار"أن"<sup>(٣)</sup>.

## ١٥) الناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية:

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية ينتصب بالخلاف. وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار "أن" مضمرة بعد الفاء<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء توجيه المؤلف موافقا لقول البصريين؛ حيث قال في توجيه قراءة حفص عن عاصم بالنصب في قوله تعالى ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كُذِبًا﴾<sup>(٥)</sup>: "...فأما النصب فإنه جواب (لعل) بالفاء، والتقدير: إن بلغت أطلعت. ومثله قول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا      يُدِلُّنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا<sup>(٦)</sup>

فنصب جواب (لعل)، وإنما انتصب الجواب في هذا المعنى وشبهه بإضمار(أن)، وكانت الفاء تدل عليها<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة: الشورى، الآية: ٣٥.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٥٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٤٠-٢٥٠).

(٣) المختار (٧٩٣/٢). ومثله في (٦٥٩/٢).

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٥٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٨٧٢/٢/٢).

(٥) سورة: غافر، الآية: ٣٧.

(٦) من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء (٩/٣)، وتفسير الطبري (٣٢/٣) والإنصاف في مسائل

الخلاف (٢٢٠/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٨٦/٣).

(٧) المختار (٧٧٩/٢-٧٨٠).

## ١٦) ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل:

فقد ذهب الكوفيون إلى أن "لام" كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير "أن"، نحو قولك: جئتكَ لتكرمني. في حين ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل "أن" مقدرة بعد اللام، والتقدير: جئتكَ لأن تكرمني<sup>(١)</sup>.

وقد جاء مذهب ابن إدريس موافقا لقول البصريين حيث يقول في قوله تعالى ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٢)</sup>: "كسر اللام وفتح الميم حمزة وحده. والباقون سَكَنُوا اللام والميم معا. فكسر اللام لأنها لام (كي)، وانتصب الفعل بعدها على إضمار (أن)، هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح؛ لأنَّ اللام في الأصل من عوامل الأسماء، فإذا دخلت على الأفعال لم تكن عاملة بنفسها، وإنما العامل (أن) المضمر؛ لأنها من عوامل الأفعال ولأنها مع ما بعدها بمعنى اللام، فلذلك حَسُنَ النصب"<sup>(٣)</sup>.

## ١٧) ناصب الفعل المضارع بعد (حتى):

ذهب الكوفيون إلى أنَّ "حتى" تكون حرف نصب، ينصب الفعل من غير تقدير "أن"، نحو قولك: "أطع الله حتى يدخلك الجنة" و"اذكر الله حتى تطلع الشمس". وذهب البصريون إلى أنَّ "حتى" حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها. وهذه من المسائل الخلافية بين المدرستين وقد ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء كلام المؤلف موافقا لمذهب البصريين في هذا فقال في توجيه القراءة في قوله

(١) انظر الإنصاف (٥٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٠/٧).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٤٧.

(٣) المختار (٢٣٠/١).

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٩٧/٢). وانظر كذلك: شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٧)، شرح الرضي على

الكافية (٨٥٩/٢/٢).

تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ نافع (يقول). والباقون (يقول)... فأما النصب فعلى الغاية، والتقدير: إلى أن يقول الرسول ذلك، فالتقدير على هذه القراءة أن قول الرسول كان بعد تقضي الزلزلة"<sup>(٢)</sup>.

## ١٨) إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان، وحذف أحدهما، فالمحذوف التاء الثانية، ولا يجوز حذف حرف المضارعة.

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف أحدهما، نحو: "تبين العبر"، وأصله (تبين) الأولى تاء المضارع، والثانية تاء تفاعل، وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثليين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

ومذهب سيويه والبصريين أن المحذوف التاء الثانية؛ لأن الاستثقال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة. وذهب الكوفيون إلى أن المحذوف هو التاء الأولى، لأنها زائدة عن الكلمة، أما الثانية فهي من أصل الكلمة، فإن كانت زائدة فهي الأولى بالحذف<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء كلام المؤلف مؤيداً لما ذهب إليه البصريون حيث يقول في توجيه قوله تعالى ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بتخفيف الذال، على حذف التاء الثانية استخفافاً، ولا يجوز حذف الأولى؛ لأنها حرف المضارعة"<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢١٤.

(٢) المختار (١٠١/١).

(٣) انظر: توضيح المقاصد (٤٦٦/٩).

(٤) سورة: الأعراف، الآية: ٣.

(٥) المختار (٣٠٣/١). ومثله في (٦٢٠/٢).

## (١٩) لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الإثنين، وجماعة النسوة، نحو افعلان وأفعلنان، بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين<sup>(١)</sup>.

وقد جاء كلام المؤلف موافقا لمذهب أهل البصرة، فقال: "فأما ما روي عن ابن عامر من تخفيف النون في قوله (ولا تبعان)<sup>(٢)</sup> فضعيف جدا؛ لأن نون التوكيد في التثنية الاستعمال فيها التشديد. وإنما أجازة يونس على ضعف"<sup>(٣)</sup>.

## (٢٠) علة حذف الواو من نحو "يعد" و"يزن" و"يلد"، هو وقوعها بين ياء وكسرة:

وهذه المسألة من المسائل الخلافية، التي أوردها صاحب الإنصاف فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة"<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء مذهب المؤلف موافقا لقول البصريين حيث قال في قوله تعالى ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ نافع وعاصم (وَقَرْنَ) بفتح القاف. وقرأ الباقون بكسرها. ففي الكسر وجهان: أحدهما وهو أبينها: أن يكون مأخوذا من الوقار، وهو الطمأنينة والسكون. تقول: وقر الرجل يقر، إذا اطمأنَّ وسكَّن. وأصل يقر: يوقر، فلما وقعت الواو بين ياء وكسرة حذفت.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٧)، وشرح الرضي على الكافية (٢/١٤٤٩-١٤٥٠).

(٢) سورة: يونس، الآية: ٨٩.

(٣) المختار (١/٣٨٦).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٧٨٢). وانظر في ذلك: الكتاب لسيبويه (٤/٥٢)، والمقتضب (١/٨٨)، والأصول في النحو (٢/٢٧٦)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/٣٥٣).

(٥) سورة: الأحزاب، الآية: ٣٣.

ومثله: وزن يَزِنُ، ووعد يَعِدُ وولد يَلِدُ، وهو كثير. فاعتلَّت الواو لما ذكرنا من وقوعها بين ياء وكسرة...<sup>(١)</sup>.

## (٢١) وزن كلمة "بَيِّنَة" وشبهها ك(سيد) و(ميت). (فَيَعِلَّة).

ذهب الكوفيون إلى أن وزن "سَيِّد"، و"هَيِّن"، و"مَيِّت"، وشبهه، في الأصل على "فَعِيل"، نحو: سَوَّيْد، وهَوَّيْن، ومَوَّيْت. وذهب البصريون إلى أن وزنه "فَيَعِل" \_ بكسر العين \_<sup>(٢)</sup>. وقد تناول المؤلف وزن كلمتي "سَيِّد" و"مَيِّت" في موضع مستقل، ولم يبين لنا فيه رأيه<sup>(٣)</sup>، ولكنه عاد بعد ذلك وتناول كلمة "بَيِّنَة"، وأشار إلى خلاف المدرستين فيها، واختار من ذلك ما ذهب إليه أهل البصرة. فقال: "واختلف أهل العربية في وزن (بَيِّنَة)، فمذهب أهل البصرة أنها بوزن (فَيَعِلَّة)، وهذا بناءٌ يختص به المعتل عندهم، ولا يوجد في الصحيح مثله، فلمَّا سبقت الياء الزائدة في (فَيَعِلَّة) \_ وهي ساكنة \_ الياء التي بعدها، وهي عين الفعل، وهي مكسورة أُدْغِمَت الأولى في الثانية فصارت (بَيِّنَة) كما ترى.

فأما أهل الكوفة فوزن (بَيِّنَة) عندهم قبل الإدغام (فَعِيلَة)، التقدير: بَيِّنَة، فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف المنقلبة من الياء، والياء الزائدة في (فَعِيلَة) فوجب قلب الألف ياءً، فاجتمعت ياءان ساكنتان، فأدْغِمَت الأولى في الثانية. والمذهب هو الأول<sup>(٤)</sup>.

## (٢٢) "رَبَّ" حرف.

فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ "رَبَّ" اسم. وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر. وهذه

(١) المختار (٢/٧٠٠).

(٢) انظر الإنصاف (٢/٧٩٥).

(٣) انظر المختار (١/١٤٣).

(٤) المختار (٢/٧٢٦ - ٧٢٧).

مسألة من المسائل الخلافية التي أوردها الأنباري بين المدرستين في الإنصاف<sup>(١)</sup>.

وقد جاء مذهب المؤلف موافقا لقول البصريين حيث يقول: "والأصل في (رُبَّ) أنه حرف يختص بالنكرات، ولا يدخل على الأفعال ولا على المعارف"<sup>(٢)</sup>.

## ٢٣) حكم حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه:

ذهب البصريون إلى أنه جائز في ضرورة الشعر فقط، في حين أن الكوفيين أجازوا ذلك في الشعر وفي سعة الكلام. يقول ابن الأنباري: "وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة... على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشعر، ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾<sup>(٣)</sup>: من يحرفون، فحذف (من) وهو الاسم الموصول. وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>(٤)</sup> أي: الذي يحمل أسفارا؛ وإذا جاز هذا عندكم في القرآن ففي ضرورة الشعر أولى"<sup>(٥)</sup>.

وقد جاء مذهب المؤلف موافقا لما قاله البصريون، فعّد قول الفراء في توجيه قراءة النصب في قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> - بعيدا في العربية، فقال: "قرأ نافع وحفص والكسائي بالنصب. ورفع الباقون. فللنصب وجهان في العربية: أحدهما: أن المعنى: لقد تقطّع ما بينكم، بحذف (ما) وهي الاسم الموصول، وأبقى الصلة. هذا قول الفراء، واعتبر ذلك بقراءة ابن مسعود؛ لأنه روي عنه (لقد تقطّع ما بينكم) وهذا الوجه بعيد جدا وإن كان عليه أهل الكوفة؛

(١) انظر الإنصاف (٨٣٢/٢). وانظر كذلك: شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٨)، وشرح الرضي على

الكافية (١١٧٥/٢/٢).

(٢) المختار (٤٤٥/١).

(٣) سورة: النساء، الآية: ٤٦.

(٤) سورة: الجمعة، الآية: ٥.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٧٢٢-٧٢١/٢). وانظر كذلك المقاصد الشافية (٥٠٢/١).

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ٩٤.

لأن حذف الموصول وإبقاء الصلة ضعيف في الكلام...<sup>(١)</sup>.

(٢٤) "أن" في قوله تعالى ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾<sup>(٢)</sup> للمجازاة:

قال ابن إدريس: "قرأ نافع وحمزة والكسائي (إن كنتم) بكسر الهمزة. وقرأ الباقون بفتحها. فمعنى الفتح: لأن كنتم. وفي الكسر وجهان: أحدهما: أن تكون (إن) بمعنى (إن)، ذكره أهل الكوفة. والثاني: وهو الصحيح، أن تكون (إن) للمجازاة، التقدير: أفنضرب عنكم الذكر إن كنتم"<sup>(٣)</sup>.

(١) المختار (١/٢٧٣).

(٢) سورة: الزخرف، الآية: ٥٠.

(٣) المختار (٢/٧٩٩).

## المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين:

أشار المؤلف إلى مذهب أهل الكوفة في العديد من المواضع، وبين جملةً من آرائهم التي اختلفوا فيها مع أهل البصرة. ولكن موقفه من المدرسة الكوفية بشكل عام لم يكن موقف القبول، فقد رفض عدداً من الآراء التي ذهب إليها الكوفيون، واختار في مقابلها رأي البصريين. والمسائل التي وافق فيها البصريين—كما مر—أكبر دليل على هذا.

وفي الحديث عن موقفه من علماء أهل الكوفة، يمكن القول: إن إفادة المؤلف من علماء الكوفة كان أقل من إفادته من علماء البصرة، باستثناء إفادة المؤلف من علمين كبيرين من أعلام المدرسة الكوفية هما الكسائي والفراء.

### إفادته من الكسائي:

سبق وأن أشرت إلى تلك المواضع التي أفاد فيها المؤلف من الكسائي، وسبقت الإشارة كذلك إلى أن المؤلف كان موصول السند بالكسائي، ولكن المهم هاهنا أن المؤلف لم يفد من الكسائي في المجال النحوي والتصريفي، فجاءت تلك الإفادات لتدور حول الاستعمالات اللغوية للعرب، أو حول القراءات، أما أن تكون الإفادة من الكسائي في الجانب النحوي فهذا ما لم أقف عليه في الكتاب.

ولكن الممثل الحقيقي للمذهب الكوفي وهو الفراء، كان حاضراً بقوة في كتاب المؤلف، فنقل عنه العديد من الآراء النحوية، واللغوية، وأفاد كذلك من كتابه معاني القرآن، الذي اعتمد عليه المؤلف في كتابه كثيراً.

**موقف المؤلف من الفراء:** لقد أفاد المؤلف من الفراء كثيراً وخاصة في مجال توجيه القراءات ولكن المؤلف رحمه الله لم يوافق الفراء في كل ما جاء به، فقد خالفه كثيراً، وكان غالب تلك المواضع التي خالفه فيها نابعة من واقع الخلاف النحوي بين المدرستين الكوفية



والبصرية، فجاء المؤلف مؤيدا لتلك الآراء البصرية التي دار حولها خلاف بين المدرستين، فصرح بخطأ الفراء في أكثر من موضع، ونقل في بعض الأحيان تخطئة آخرين له.

فمن تلك المواضع التي صرح فيها المؤلف بأن الفراء على خطأ قوله: "قوله تعالى ﴿تَضِلُّ إِحْدَهُمَا﴾<sup>(١)</sup> ففتحت الجماعة الهمزة من (أَنْ)، إلا حمزة فإنه كسرهما. فأما الكسر فلأنه حرف مجازاة. وأما الفتح فعلى معنى: لئلا تضل إحداهما... وقال الفراء: معنى الكلام المجازاة. التقدير: إن ضلت إحداها أذكرتها الأخرى. وفتحت (أَنْ) لتقدم العامل عليها. والقول هو الأول، وهذه دعوى لا دلالة عليها"<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> هكذا قرأت الجماعة برفع (يوم)، إلا نافعا فإنه قرأ بالنصب. فالرفع على الابتداء، والخبر محذوف، كقولك: هذا يوم الرحيل. فأما النصب ففيه وجهان: أن ينتصب (يوم) على الظرف، التقدير: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين صدقهم. وهو اختيار البصريين. وقال الفراء: يجوز أن ينتصب (يوم) لإضافته إلى الفعل، ويكون موضعه رفعا، كقول الشاعر:

على حينَ عَائِبْتُ المَشِيبَ على الصَّبَا    وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعٌ<sup>(٤)</sup>

وهذا غلط عند أصحابنا؛ لأن (اليوم) إذا أضيف إلى فعل مضارع لم يجوز بناؤه معه؛ لتمكن الفعل المضارع، كما لا يجوز بناء (اليوم) إذا أضيفته إلى اسم، وإنما يجوز بناؤه إذا أضيف إلى فعل ماضٍ، لأنه غير متمكن. فأما المضارع فهو كالاسم في تمكنه"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله: "قوله تعالى ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٦)</sup> قرأت الجماعة كذلك، إلا ابن

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) المختار (١/١٢٨).

(٣) سورة: المائدة، الآية: ٢١٥.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المختار (١/٢٤٥).

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ٣٢.

عامر فإنه أضاف فقراً ( ولدأرُ الآخرة). فأما الرفع فهو المختار؛ لكثرة من عليه من الأئمة، ولأنه أبين في المعنى، وأوضح في الإعراب؛ لأن الآخرة صفة للدار. فأما الجر ففيه وجهان: أحدهما أن الفراء زعم أنه أضاف إحداهما إلى الأخرى لاختلاف اللفظين، وإن كانا شيئاً واحداً، ومثله قوله: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(١)</sup> فأضاف الحق إلى اليقين، وهما لمعنى واحد لاختلاف اللفظين، ومثله صلاة الأولى. وهذا غلط، والصحيح ما عليه أصحابنا البصريون أن الشيء لا يضاف إلى نفسه وإنما يضاف إلى غيره، وهذا هو الواضح الذي لا يجوز غيره<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسألة— أعني حكم إضافة الشيء لنفسه— من المسائل الخلافية بين المدرستين فقد أوردها ابن الأنباري في الإنصاف<sup>(٣)</sup>، على أنها من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وكذلك المسألة السابقة لها، والمؤلف أخذ في الموضوعين بقول البصريين بل قال: "والصحيح ما عليه أصحابنا البصريون لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه" فصرح بأن الخلاف بخلاف بين المدرستين، وصرح ببصريته.

ومن المواضع التي صرح فيها المؤلف برفض مذهب الفراء قوله: "...وأما ما حكى عن الفراء من قوله: إِنَّ الاسم إذا لم يعلم ما اسمه فالواجب ترك صرفه. فهو غلطٌ بَيِّنٌ من قِبَل أن أصل الأسماء الصرف، وما لم ينصرف منها فَلِعَلَّتَيْنِ فرعيتين منعتاه من الصرف على ما بيناه في غير موضع من (شرح ما ينصرف وما لا ينصرف) فإذا لم يعلم ما أصل الاسم فالواجب صرفه حتى تدل دلالة على ترك صرفه. وهذا هو الواجب الذي لا يجوز غيره؛ لأنه رد الشيء إلى أصله، بخلاف ما وقع للفراء..."<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة: الواقعة، الآية: ٩٥.

(٢) المختار (٢٥٢/١).

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٦١ في (٤٣٦/٢). وكذلك انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٩٨/٣) و

اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (٣٩١/١). وشرح المفصل (/) و

(٤) المختار (٦٤١/٢ - ٦٤٤).

ومن المواضع التي لم يصرح فيها المؤلف برفض رأي الفراء قوله: "قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> قرأ أهل البصرة وابن كثير (إنها) بالكسر. وقرأ الباقون (أنها) بالفتح. ففي الفتح وجهان: أحدهما أن (لا) زائدة، التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون. هذا قول الفراء، قال: ومثله ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير: ما منعك أن تسجد. ومثله قول الشاعر:

فما ألوم البيضَ ألا تَسْخَرَا<sup>(٣)</sup>

ورذ الزجاج هذا الوجه وقال: الصحيح ما كان يذهب إليه الخليل. ويستدل بقول العرب: اذهب إلى السوق أنك تشتري لنا شيئا. قال المعنى: لعلك تشتري لنا شيئا. وكذلك قوله: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ)... وهذا الوجه أبين؛ لأن الحرف إذا أمكن أن يجعل غير زائد فلا معنى لأن يحكم عليه بالزيادة مع صحته في الكلام<sup>(٤)</sup>.

فالمؤلف لم يصرح برفض مذهب الفراء، ولكنه اكتفى بأن أشار إلى رفض الزجاج لهذا المذهب، ولم يؤيد الفراء، بل جعل مذهب الزجاج أبين.

وهناك مواضع أخرى رد فيها المؤلف ما ذهب إليه الفراء من آراء<sup>(٥)</sup> ولكن لا يتسع المجال لذكرها، ففي ما ذكر ما يغني ويرسم تصورا جيدا عن تلك الآراء التي رفضها المؤلف للفراء.

ولكن هذا لا يعني أن المؤلف لم يوافق الفراء في شيء مما جاء به بل إننا نجد في المقابل يؤكد صحة ما ذهب إليه الفراء أحيانا، وفي أحيان كثيرة ينقل لنا المؤلف آراء الفراء دون أن يعترض عليها، بل قد يكون ما يورده المؤلف للفراء توجيهها أو دليلا لقراءة ما. ففي

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٢) سورة: الأعراف، الآية: ١٢.

(٣) سبق تخرجه.

(٤) المختار (٢٧٨/١).

(٥) انظر مثلا (٢٧٣/١، ٣١٩، ٥٥٣، ٦٤٢/٢) وكذلك (٢٧٨/١، ٦٣٩/٢، ٧٥٠، ٩٣٧).

قوله: "واختلفوا في قوله تعالى ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾<sup>(١)</sup> هكذا قرأ الجماعة، إلا نافعاً فإنه قرأ (حقيق علي) بالإضافة إلى النفس، وتشديد الياء.... فأما التخفيف فذكر الفراء أن المعنى فيه: حقيق بالأقوال على الله إلا الحق، وهذا كقولهم: رميت على القوس بالقوس، وزيد بحال حسنة وعلى حال حسنة. وهذا الذي ذكره الفراء صحيح، إلا أن تلخيصه: حريص على ألا أقول على الله إلا الحق"<sup>(٢)</sup>.

فالمؤلف هنا يؤيد ما ذكره الفراء، ويصرح بأنه صحيح. كما أنه يجب علينا ألا نغفل كل تلك الإفادات التي أفادها المؤلف من الفراء، وخاصة في مجال اللغة.

والخلاصة: أن موقف المؤلف من الفراء النحوي كان موقفاً مبنياً على الخلاف القائم بين المدرستين الكوفية والبصرية، فإن كان ما ذهب إليه الفراء مخالفاً لما قرره البصريون فإن المؤلف يرفضه ويبين أن الصحيح ما يذهب إليه البصريون. وهذا يدل على بصرية المؤلف.

### موقفه من آراء الكوفيين:

تعد المسائل التي وافق فيها المؤلف الكوفيين قليلة جداً، فالمؤلف بصري النزعة. لذلك لم أقف إلا على أربعة مواضع كان فيها موافقاً لما ذهب إليه الكوفيون، وكان أهم تلك المواضع هو تعليقه رفع الفعل المضارع بأنه لتجرده من الناصب والجازم. وفي الحقيقة لم أقف على سوى هذه المواضع الأربع رغم اجتهدادي المتواضع، ولا أزعم أنه لم يوافقهم إلا في هذه المواضع فقط، فقد يكون غاب عني شيء لم أتنبه له.

وإذا كان المؤلف قد وافقهم في هذه المواضع القليلة، فإنه قد رفض أقوالهم، وما ذهبوا إليه في تلك المسائل التي جاء فيها مناصراً، وموافقاً لرأي البصريين.

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١٠٥.

(٢) المختار (٣١٦/١).

## ما اختاره المؤلف من آراء الكوفيين:

أولاً: علة رفع الفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم.

ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم، يقول المبرد: "اعلم أن هذه الأفعال ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة، فوقعها موقع الأسماء هو الذي يرفعها... فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها" (١).

وذهب الكوفيون إلى أن المضارع يرتفع لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة (٢).

وقد جاء كلام ابن إدريس موافقا لما ذهب إليه الكوفيون حيث قال في توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (٣): "وأما الرفع مع الواو فعليه أهل الكوفة، وهو على الاستئناف، وعطف جملة على جملة. فأما إذا حُذِفَت الواو فلا يجوز إلا الرفع، لأنه فعل مضارع عَرِي عن العوامل الناصبة والجازمة فوجب رفعه" (٤).

## ثانياً: إجراء النداء ونحوه مجرى القول في الحكاية:

فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه، بل ينوى معه القول مضمراً، وذهب الكوفيون إلى أنه يلحق بالقول ما في معناه، كـ "ناديت"، و "دعوت" ونحوهما، فيحكي بهما، إجراء لهما مجرى القول دون حاجة إلى تقدير إضمار القول (٥).

(١) المقتضب (٥/٢) وكذلك الأصول في النحو لابن السراج (١٤٦/٢).

(٢) الإنصاف (٥٥١/٢) وكذلك شرح الرضي للكافية (ق ٢/٢م/٨٢٤).

(٣) سورة: المائدة، الآية: ٥٣.

(٤) المختار (١/٢٣٢).

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٩٦/٢)، والدر المصون (١٥٢/٣).

وقد جاء كلام ابن إدريس موافقا لما قاله الكوفيون، فقال: "واختلفوا في قوله ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup> فقراً حمزة وابن عامر بكسر الألف. والباقون على فتحها. والكسر على معنى القول؛ لأن النداء قول، وما بعد القول مكسور على الابتداء"<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة لأن التاء غير أصلية:

ذهب البصريون إلى أن علامة إعراب المجموع بالألف والتاء بالكسرة في حال النصب، ليستوي الخفض والنصب في المؤنث؛ لأنه جمع سالم، كما استوى في جمع المذكر السالم، في نحو: الزيدتين، والعمرين. وقال الكوفيون: إنما أعرب بالكسرة، لأن التاء فيه غير أصلية، وإنما هي مجلوبة في حال الجمع<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء كلام ابن إدريس موافقا لقول الكوفيين، فقال في قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٤)</sup>: "... وإنما كُسِرَت التاء في الجمع وإن كان الاسم في موضع نصب؛ لأن التاء غير أصلية، وما كان من هذا النوع فنصبه وجره بكسر التاء..."<sup>(٥)</sup>.

### رابعاً: حكم إعمال المصدر إن كان منوناً:

فقد ذهب البصريون إلى جواز إعمال المصدر إن كان منوناً، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾<sup>(٦)</sup>. بتنوين "زينة" ونصب "الكواكب". وقوله تعالى ﴿أَوْ إِنْطَعَمُ فِي

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٣٩.

(٢) المختار (١٥٣/١).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/٥)، وائتلاف النصرة ٨٨.

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٢٤.

(٥) المختار (٢٨٥/١).

(٦) سورة: الصافات، الآية: ٦.

يَوْمِ ذِي مَسْعَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾، بتنوين "إطعام"، ونصب "يتيمًا". وأنكر الكوفيون إعماله منونا، وحملوا ما بعده على إضمار فعل يفسره المصدر المذكور<sup>(٢)</sup>.

وظاهر كلام المؤلف في توجيه القراءتين السابقتين يميل إلى مذهب الكوفيين حيث قال عن القراءة في الموضع الأول: "...وروى أبو بكر عن عاصم (بزينة) بالتنوين ونصب (الكواكب)... وأما قراءة أبي بكر عن عاصم فلها وجهان في العربية: أحدهما: أن يكون التقدير: بتزينا الكواكب، وهو أبين الوجهين. والثاني: أن يكون بدلا من قوله (بزينة) ذكره الزجاج؛ لأن موضع (بزينة) نصب، إذ كان تقدير الكلام: زينا السماء زينة، ثم أبدل (الكواكب) من (زينة)"<sup>(٣)</sup>.

وقال في الموضع الثاني: "...و(يتيمًا) منصوب على هذه القراءة بالفعل المقدر في قوله ﴿فَكَرَّمَتْهُ رَبُّهُ﴾ أو ﴿إِطْعَمَتْهُ﴾ والفاعل مضمرة؛ لأنه قد تقدم ذكره. وفي الكلام دليل عليه، كقول الشاعر:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالموارد<sup>(٤)</sup>

فقوله (رهبة) مصدر، ونصب (عقابك) لأنه مفعول به، والفاعل مضمرة، والمصدر فيه معنى الفعل على ما عرفت<sup>(٥)</sup>.

ومن الملاحظ على هذه المواضع الأربعة أنها لا تمثل في مجملها مسائل خلافية قوية بين المدرستين بخلاف المسألة الأولى. كما يلاحظ أيضا أنه لم يشر إلى الخلاف بين المدرستين، وإنما اكتفى بالاختيار، أو إيراد رأي الكوفيين.

(١) سورة: البلد، الآيتان: ١٤-١٥.

(٢) انظر ارتشاف الضرب (١٧٥/٣).

(٣) المختار (٧٤٥/٢-٧٤٦).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) لمختار (٩٧٩/٢).

## مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين لم يبين المؤلف رأيه فيها:

يبقى هنا أن أشير إلى أمر مهم، وهو أن المؤلف قد أورد عدة مسائل، أشار فيها إلى وجود الخلاف بين المدرستين، ولكنه لم يبين لنا رأيه في هذه المسائل، وهذه المسائل إما أن تكون مسألة مستقلة من مسائل الخلاف بين المدرستين، كإعراب فعل الأمر وبناءه، وإما أن تكون في توجيه قراءة من القراءات، وهذه المواضع هي:

(١) الفعل الأمر بين البناء والإعراب<sup>(١)</sup>. فمثلاً يقول المؤلف في كلمة (أرنا): "وأصل هذه الكلمة (أَرْزَيْنَا)، في الأمر، فسقطت الياء علامة للبناء على مذهب أهل البصرة، وعلامة للجزم على مذهب أهل الكوفة..."<sup>(٢)</sup>.

(٢) توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٣)</sup>، حيث يقول: "قرأ نافع (يقول) بالرفع، والباقون على النصب. فأهل الكوفة قالوا في الرفع: إن المعنى: حتى قال الرسول. والذي عليه علماء البصرة: حتى الرسول هذه حاله. فالمعنى على هذه القراءة: أن الزلزلة أدت إلى أن قال الرسول ذلك. فأما النصب..."<sup>(٤)</sup>.

(٣) توجيه قراءة الفتح في قوله تعالى ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي﴾<sup>(٥)</sup> حيث يقول: "قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بكسر الميم في الوصل. وقرأ الباكون بالفتح. والكسر على الإضافة. وفي الفتح وجهان: أحدهما: أنه لما لزم الاسم الثاني الأول، وكثر الاستعمال بهذا اللفظ جعلاً بمنزلة اسم واحد، وبنياً على الفتح كـ (خمسـة عشر) مع قوة التغيير في باب النداء. والوجه الثاني: أنه أبدل من ياء الإضافة ألفاً ثم

(١) انظر المختار (٧٧/٢ / ٥٤٠، ٧٨٩/٢).

(٢) المختار (٧٨٩/٢).

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢١٤.

(٤) المختار (١٠١/١).

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١٥٠.



حَذَفَ الألف، فبقيت الميم مفتوحة. ونحوه قول الشاعر:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي<sup>(١)</sup>

أراد يا ابنة عمّي، ثم أبدل من الياء ألفا. فهاتان القراءتان مشهورتان في الأمة<sup>(٢)</sup>. والتوجيه الأول هو توجيه البصريين، والثاني توجيه الكوفيين<sup>(٣)</sup>.

(٤) توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>: "هكذا

قرأت الجماعة بالرفع. وروى حفص عن عاصم (مَعْذِرَةٌ) نصبا. وهو اختيار البيهقي. ففي الرفع وجهان: أحدهما: هذه معذرة. كذلك قال الكسائي والفراء. فيكون خبر ابتداء محذوف. وقال البصريون: رفعه على معنى: موعظتنا معذرة. وهذا أيضا خبر ابتداء محذوف<sup>(٥)</sup>.

(٥) توجيه قراءة السبعة بالرفع في قوله تعالى ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾<sup>(٦)</sup> حيث

قال: "الرفع هو المختار، فتكون (كلمة) مرفوعة بالابتداء، و(هي) ابتداء ثان، و(العليا) خبر الابتداء الثاني، والابتداء الثاني وخبره خبر للابتداء الأول. ويجوز أن تجعل (هي) فصلا، وهو الذي يسميه الكوفيون عمادا، ويكون الخبر (العليا)، التقدير: وكلمة الله العليا<sup>(٧)</sup>.

(١) من الرجز، لأبي النجم العجلي، في ديوانه ١٣٤. وهو في: كتاب سيبويه (٢/٢١٤)، والمقتضب (٤/٢٥٢)، والأصول

في النحو (١/٣٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢)، وأوضح المسالك (٤/٣٩)، والدر المصون (٥/٤٦٨).

(٢) المختار (١/٣٢٧ - ٣٢٨).

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس (٢/١٥٢)، والدر المصون (٥٤٦٧).

(٤) سورة: الأعراف، الآية: ١٦٤.

(٥) المختار (١/٣٢٩).

(٦) سورة: التوبة، الآية: ٤٠.

(٧) المختار (١/٣٥٦).

(٦) وقوله في قول الحق تبارك وتعالى ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾<sup>(١)</sup>: "وقرأ

الكسائي وحده (أَلَا يَسْجُدُوا) بتخفيف اللام من (أَلَا). وقرأ الباقون (أَلَا يَسْجُدُوا)

بتشديد اللام. فقراءة الكسائي تقديرها: أَلَا يا هؤلاء

اسجدوا.... فموضع (يسجدوا) على قراءة الكسائي جزم على مذهب أهل الكوفة

بالأمر. وعلى مذهب أهل البصرة مبني على الوقف، و(أَلَا) للتنبيه"<sup>(٢)</sup>.

(٧) مسألة الخلاف في "ياء" جمع المذكر، هل هي إعراب أم علامة إعراب... حيث قال:

وفي الياء أربعة أقول: أحدها: أنها دليل الإعراب، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش،

وبه قال محمد بن يزيد. والثاني: أنها حرف الإعراب، وهو مذهب سيبويه. والثالث:

أن انقلابها من الألف هو الإعراب، عن أبي عمر الحرمي. والرابع: أنه الإعراب عن

الزيادي، وهو مذهب أهل الكوفة"<sup>(٣)</sup>.

(٨) في المصطلح النحوي، حيث أشار المؤلف إلى اختلاف البصريين والكوفيين في

مصطلح "العماد" و"الفصل"، ولم يبين لنا رأيه في استخدام المصطلح النحوي. حيث

قال في قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر (فَإِنَّ اللَّهَ

الغني) بلا (هو). فمن أسقط (هو) نصب اسم الله ب(إِنَّ)، وجعل الخبر (الغني). ومن

أثبت (هو) ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون بهذا المعنى، ويكون (هو) فصلاً، وهو

الذي يسميه أهل الكوفة عماداً.."<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة: النمل، الآية: ٢٥.

(٢) المختار (٢/٦٤٥-٦٤٦).

(٣) المختار (٢/٧٠٤). ومثله في (١/٢٨٥).

(٤) سورة: الحديد، الآية: ٢٤.

(٥) المختار (٢/٨٨٣).

(٩) ومن هذا القبيل أن المؤلف قد يجمع بين قول البصريين والكوفيين فيوردهما في توجيهه للقراءة. فمثلاً: ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة العين أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في نحو (اضرب) اتباعاً لكسرة العين، وتضم في نحو (أدخل) اتباعاً لضمة العين. وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في نحو (أدخل) كراهية الخروج من كسر إلى ضم لأن ذلك مستثقل<sup>(١)</sup>.

وقد جمع ابن إدريس بين التعليلين فقال في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: "فكسر الواو في الوصل عاصم وحمة. والباقون ضموها... فأما الضم فإنَّ ثالث المضارع من (أخرجوا) مضموم، فأتبعوا ضمة الواو ضمة الراء ليكون العمل من وجه واحد، ولئلا يخرجوا من كسرة إلى ضمة، فكان الإتيان هو الأخف؛ لأن الحرف الذي بين الواو والراء ساكن، وهو حاجز غير حصين"<sup>(٣)</sup>.

فمن الملاحظ هنا أن المؤلف بين توجيه الكوفيين الذين يقولون إن على الضم في هذا هو إتباعها لحركة عين الفعل، وبين توجيه البصريين الذين رأوا أن سبب ذلك كراهية الخروج من كسر إلى ضم وهذا فيه ثقل.

كان هذا ما يمكن الخروج به في مجال التعرف على موقف المؤلف من نحاة البلدتين البصرة والكوفة. ولعلنا هنا أن نتعرف على بعض من المسائل النحوية والصرفية التي تناولها المؤلف والتي يمكننا من خلالها إلقاء الضوء على المزيد من الجانب النحوي عند المؤلف.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٧٣٧/٢).

(٢) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

(٣) المختار (٢٠٤/١).

## المبحث الثالث: نماذج من المسائل النحوية التي عرض لها المؤلف.

عرض المؤلف للكثير من المسائل النحوية، التي تناولها النحاة، ودار حولها كثير من الخلافات، وخاصة تلك التي صنفت على أنها من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية.

ولعلي هنا أن أشير إلى جملة منها، ونشير كذلك إلى أقوال العلماء فيها، دون التعمق في بحث المسألة، والوقوف على أدلة كل فريق وما رد به كل فريق على مخالفه، لأن هذه المسائل قد درست، وتناولتها كثير من الكتب والأبحاث بالدراسة والتحقيق. وليس الهدف من إيرادها هنا مناقشتها، بل الهدف هو التعرف على ابن إدريس النحوي، وإلقاء الضوء بشكل أوضح على مذهبه، والتعرف كذلك على رأيه من تلك الآراء، وأين يقف ابن إدريس في هذا الخلاف. وسأشير إلى عشر مسائل، من تلك المسائل التي وردت في الكتاب، تجنباً للإطالة، ولأنّ هذا يفي بالغرض إن شاء الله.

وهذه المسائل هي:

### أولاً: وقوع الفعل الماضي حالاً:

قال المؤلف في قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>: "وقرأ يعقوب من بينهم (حَصِرَتْ

صدورهم) نصبا على الحال. وهي بينة في العربية، قليلة في الرواية، لأن أكثر الأئمة على قوله (حَصِرَتْ) بقاء التانيث في الوقف والوصل. ولقراءتهم ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الجملة في موضع الحال، التقدير: أو جاؤوكم قد حَصِرَتْ صدورهم. بإضمار (قد)، وهذا كقولهم: جاءني زيد ذهب عقله، أي: قد ذهب عقله. وهذا الوجه وإن كان قد ذكر فهو بعيد في العربية

(١) سورة: النساء، الآية: ٩٠.

عند أهل البصرة لشيئين: أحدهما: الإضمار المستغنى عنه، والثاني: أنَّ الفعل الماضي يقبح أن يكون في موضع الحال...<sup>(١)</sup>.

فالمؤلف هاهنا يرفض هذا التوجيه، لأنه لا يوافق مذهب البصريين الذين لا يجيزون وقوع الفعل الماضي حالاً إلا إن كانت معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف<sup>(٢)</sup>، لأنَّ الحال وصفٌ لهيئة الفاعل والمفعول، والماضي قد انقضى، فلا يكون وصفاً لهيئة الاسم.

يقول ابن السراج: "ألا ترى أن (قد) إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالاً نحو: جاء زيد قد ركب دابة ولولا (قد) كان قبيحاً"<sup>(٣)</sup>.

ويقول صاحب الباب: "الفعل الماضي لا يكون حالاً إلاً بـ(قد) مظهرة أو مضمرة كقولك جاء زيد ركب لأنَّ الحال إمّا مقارنة أو منتظرة والماضي منقطع عن زمن العامل وليس بهيئة في ذلك الزمان و (قد) تقربه من الحال وقال الكوفيون يجوز ذلك لأنَّ أكثر ما فيه أمَّا غير موجودة في زمان الفعل وذلك لا يمنع الحال المقدَّرة"<sup>(٤)</sup>.

وجوز وقوع الفعل الماضي حالاً الكوفيون<sup>(٥)</sup> والأخفش<sup>(٦)</sup>، وعللوا ذلك بكون الفعل الماضي قد يقع موقع الفعل المستقبل؛ في نحو: إن فعلتُ فعلتُ، وفيما حكاه سيويه من قولهم: والله لا فعلتُ؛ أي: لا أفعلُ، وهو بهذا يوافق رأي الكوفيين والأخفش الذين جَوَّزوا وقوع الفعل الماضي حالاً محتجِّين من القياس بما سبق من أن الماضي قد يقع موقع الفعل المستقبل، وبالسَّماع الذي منه قول الله تعالى: (أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)<sup>(٧)</sup>.

(١) المختار (٢٠٨/١).

(٢) انظر الإنصاف (٢٥٢/١)، وشرح الفصل لابن يعيش (٢٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (ق ١/٢م/٦٧٣)، وارتشاف الضرب (١٦١٠/٣)، والمساعد في شرح التسهيل (٤٧/٢).

(٣) الأصول ٢٩٩.

(٤) اللباب علل البناء والإعراب (٢٩٢/١-٢٩٣).

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٥٢/١).

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش (٢٠٨/١). والمقتضب (١٢٣/٤).

(٧) سورة: النساء، الآية: ٩٠.

فقد أعربوا جملة (حصرت صدورهم) في محلّ نصب حال. والرّاجح في المسألة رأي ابن سيّده والكوفيين؛ لأنّ القياس والسّماع يؤيّدانه، ولأنّه خالٍ من التّقدير الذي هو ليس بقياس.

## ثانياً: مسألة العطف على المضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.

تعد هذه المسألة من أشهر المسائل التي يشار إليها عند الحديث عن المسائل الخلافية بين المدرستين. وقد تطرق إليها المؤلف عند تناوله لقراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup>. فقال: "قوله تعالى (وَالْأَرْحَامَ) قرأت الجماعة بنصب الميم، إلا حمزة فإنه جرها. والاختيار النصب؛ لأنه معطوف على اسم الله، التقدير: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فأما الجر فلحن عند علماء البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، والقرآن لا ضرورة فيه. وإنما كان خطأً لأن عطف الظاهر المجرور على المضمير المجرور لا يجوز؛ لشيئين: أحدهما: أن المضاف يحل محل التنوين من المضاف إليه، فإذا أضمرته ثم عطفت عليه من غير إظهار الحرف الجار كنت عاطفاً على اسم لا يقوم بنفسه، وكأنك عطفت على التنوين؛ إذ كان المضمير حرفاً. والثاني: أنه لما لم يجوز عطف المضمير المجرور على الظاهر المجرور لم يجوز أيضاً عطف الظاهر المجرور على المضمير المجرور بغير إظهار حرف الجر؛ لأنهما شريكان ألا ترى أنه لما لم يجوز أن تقول: مررت بزيد و ك، حتى تقول: مررت بزيد وبك، كذلك لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد حتى تقول: وزيد. وهذه علة أبي عثمان المازني. فأما أصحاب حمزة فاستدلوا بشيئين: أحدهما: قول العرب: أسألك بالله والرحم، قالوا: فالتقدير في قوله: (واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام) أي وتساءلون بالأرحام. والثاني: قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب وفما بك والأيام من عجب<sup>(٢)</sup>

ومثله قول الآخر:

(١) سورة: النساء، الآية: ١.

(٢) سبق تخرجه.

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفائف

وهذا الذي استدلوا به لا معنى له. أما ما حكوا من قول العرب: أسألك بالله والرحم، فهذا خطأ في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت، من كان حالفاً فليحلف بالله" وأما البيتان فإنما جاز للضرورة الداعية إليه، ولا ضرورة في القرآن. وسمعت بعض أهل الأداء ممن كان يقرأ بقراءة حمزة ويتعصب له يقول: الواو في قوله (والأرحام) ليست واو عطف، إنما هي واو قسم، والله تعالى أن يقسم بما شاء من خلقه. وهذا كقوله ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَسَّرَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> وغير ذلك. وهذا وجه إن ثبت عن بعض أهل العلم أخذ به<sup>(٣)</sup>.

وكما قلت فإن هذه المسألة من أشهر المسائل في باب الخلاف بين المدرستين، وقد عرض لها عدد من العلماء والدارسين؛ والخلاصة فيها:

أن جمهور البصريين لا يميزون العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر، نحو: مررت بك وزيد، ويمثل هذا المذهب سيبويه حيث يقول: "ولا يجوز أن تَعْطِفَ على الكاف المجرورة الاسمَ لأنَّك لا تَعْطِفُ المَظْهَرُ على المَضمَرِ المجرور"<sup>(٤)</sup>. أما الكوفيون فإنهم يميزون ذلك من دون إعادة الجار، ووافقهم على ذلك ابن مالك<sup>(٥)</sup>، وأبو علي الشلوبين<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>. ولا حاجة للبحث في أدلة كل فريق، والردود عليها، لأنه هذه المسألة فيما قد قتلت دراسة<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة: الفجر، الآية: ٤.

(٢) سورة: الشمس، الآية: ١.

(٣) المختار (١/١٨٨-١٩٠).

(٤) كتاب سيبويه (١/٢٤٨).

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٦).

(٦) انظر: ارتشاف الضرب (٢/٦٥٨).

(٧) انظر: ارتشاف الضرب (٢/٦٥٨).

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٥)، وشرح الرضي على

الكافية (ق/١/٢٠٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٥)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/٦٥٨)،

والجنى الداني: ٥٥٨-٥٦٤، وهم الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/١٨٩).

## ثالثاً: العطف على المرفوع.

يقول المؤلف في قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ يعقوب (شُرَكَاءُكُمْ) بالرفع، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر. وقرأت السبعة (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) بالنصب... فأما الرفع فمعطوف على الواو في (فَأَجْمِعُوا)... وعطف المرفوع الظاهر على المرفوع المضمّر ضعيف في كلامهم، إلا أن يؤكد، فيحسن. وذلك أنك لو قلت: قُمْتُ وزيدٌ، لم يحسن حتى تقول: قُمْتُ أنا وزيدٌ. وإنما كان كذلك لأن المضمّر المرفوع كجزء من أجزاء الفعل، فإذا عطفت الاسم المرفوع الظاهر على المضمّر بغير تأكيد كنت كأنك عطفت اسماً على فعل، فلهذا لم يحسن إلا أن يطول الكلام، فيكون طوله عوضاً من التأكيد كقوله سبحانه ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٢)</sup> فلم يؤكد لأن طول الكلام عوض من التأكيد فكذلك قراءة يعقوب طول الكلام عوض من التأكيد لأن قوله (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) لما عمل الفعل في المفعول طال الكلام وكان ذلك عوضاً من التأكيد. وإنما يقبح مثل هذا لو كان: فأجمعوا وشركاؤكم أمركم. فاعرفه"<sup>(٣)</sup>.

وقال في توجيه قراءة الثمانية عدا عاصماً بالرفع في قوله تعالى ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾<sup>(٤)</sup>: "ففي الرفع وجهان: أحدهما: أن يكون قوله (وامراته) رفعا بالعطف على (سيصلى)، التقدير: سيصلى هو وامراته، فتكون (امراته) مرفوعة بالعطف على ما عمل فيه الفعل وهو قوله (سيصلى)، وهذا الوجه وإن كان قد قيل فليس بفصيح؛ لأن عطف الظاهر المرفوع على المضمّر المرفوع لا يحسن إلا بالتوكيد، كقولك: سيصلى هو وامراته، وتكون (حماله الحطب)

(١) سورة: يونس، الآية: ٧١.

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٣) المختار (١/٣٨٣-٣٨٤).

(٤) سورة: المسد، الآية: ٤.



صفة لقوله (وامرأته). والوجه الثاني: وهو الصحيح أن تكون (وامرأته) مرفوعة بالابتداء، وقوله (حمالة الخطب) صفة لها، ويكون الخبر (في جيدها جبل من مسد) <sup>(١)</sup>.

والمؤلف في هذا الكلام يشير إلى تلك المسألة المشهورة، التي صنفها ابن الأنباري على أنها مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين <sup>(٢)</sup>؛ وهي كغيرها من مسائل الخلاف لقيت الكثير من الدراسة والمناقشة <sup>(٣)</sup>.

والخلاصة في ذلك: أن جمهور البصريين يرون أن الضمير إما أن يكون بارزا منفصلا، وإما أن يكون بارزا متصلا، وإما أن يكون مستترا في رافعه، فإن كان منفصلا جاز العطف عليه دون فاصل بينه وبين المعطوف تقول: ما جاءك إلا أنا ومحمد، وإن كان متصلا أو مستترا لم يجوز العطف عليه إلا بفاصل، نحو قوله تعالى ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ <sup>(٤)</sup>، أما إن جاء ذلك العطف من غير فصل فهو قبيح؛ لأنه " لا يخلو إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به فإن كان مقدرا فيه نحو قام وزيد فكأنه قد عطف اسما على فعل وإن كان ملفوظا به نحو قمت وزيد فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز" <sup>(٥)</sup>. في حين أن الكوفيين أجازوا العطف على الضمير المتصل بلا قيد ولا شرط. واستدلوا على ذلك ببعض الآيات، والأبيات الشعرية، واستدلوا كذلك بالقياس. وهناك من أجازوه ولكن على قلة، كما فعل ابن مالك <sup>(٦)</sup>، ووافقه الشاطبي <sup>(٧)</sup>.

(١) المختار (١/٩٩٩-١٠٠٠).

(٢) انظر الإنصاف (٢/٤٧٤).

(٣) انظر مصادر هذه المسألة: السيرافي في شرحه لكتاب سيويه (٣/١٤٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٧٤)، وائتلاف النصرة ٦٣، وشرح المفصل (٣/٧٦)، والبسيط في شرح الحمل لا أبي الربيع (١/٣٤٤)، والدر المصون (١٠/٨٥)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/٤٧٠)، وجمع الهوامع (٣/١٨٨).

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٣٥.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٧٧).

(٦) انظر شرح التسهيل (٢/٣٧٠).

(٧) انظر المقاصد (٥/١٥١).

والأشْمُونِي<sup>(١)</sup>.

ولعل الأخذ بمذهب الكوفيين هو الأسلم، لكثرة ما يؤيده من السماع. وليس المقام مقام بسط في الأدلة ومناقشتها، لأنه هذه المسألة كما سبق وأن قلت قد بحثت ودرست في الكثير من الكتب.

### رابعاً: حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه.

يقول المؤلف في قوله تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْبًا﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بفتح الحاء والسين، على معنى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه اتساعاً؛ لأن الموضع غير ملبس. التقدير: وقولوا للناس قولاً حسناً؛ فحذف الموصوف لما عرفتكم. والباقون بضم الحاء وتسكين السين، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: ما قاله الأخفش: قولوا للناس قولاً ذا حسن؛ فحذف الأول وأقام الثاني مقامه. وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه حسن في كلام العرب. وليس ذلك كحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه... والاختيار ضم الحاء وتسكين السين؛ لأنه ليس بالقوي في كلامهم حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا استغنى بغيره، وضعف ذلك سيبويه جداً"<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر عن قراءة السبعة بالإضافة في قوله تعالى ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾<sup>(٤)</sup>: "...فالإضافة على تقدير: فله عشر حسناتٍ أمثالها، فَتُجَرُّ (أمثالها)؛ لأنها نعت للحسنات، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه إيجازاً وبلاغة؛ لأن الكلام غير ملبس، ولأن فيما بقي دليل على ما ألقى. فأما الرفع والتنوين فعلى أن تجعل (أمثالها) صفة لقوله

(١) انظر شرح الأشْمُونِي لألفية ابن مالك (٢/٢١٠).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) المختار (١/٥٩-٦٠).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٦٠.

وهذه المسألة التي أشار إليها المؤلف، ناقشها عدد من النحاة، ومنهم من وصفها بالقبح والشذوذ، ومنهم من فضّل فيها وجعل ذلك أقساماً.

والمؤلف هنا يشير إلى قول سيويه: " وإِنَّمَا نُصِبَ صِفَةُ الْأَحْيَانِ عَلَى الظَّرْفِ وَلَمْ يَجْزِ الرِّفْعُ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَقَعُ مَوَاقِعَ الْأَسْمِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَالاً قَوْلُهُ: أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِداً، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَلَوْ أَتَانِي بَارِداً، كَانَ قَبِيحاً. وَلَوْ قُلْتُ: آتِيكَ بِجَيِّدٍ كَانَ قَبِيحاً حَتَّى تَقُولَ: بِدِرْهَمٍ جَيِّدٍ " (٢).

وقد حكم عليه ابن السراج بالشذوذ، وأنه لا يقاس عليه حيث يقول: " وإِنَّمَا تَقِيمُ مِنَ الصِّفَاتِ مَقَامَ الْأَسْمَاءِ الصِّفَاتُ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءُ صِفَاتٍ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَالْفِعْلُ إِذَا وَصَفْنَا بِهِ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَضَعُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ يَقُومُ مَقَامَ الصِّفَةِ لِلنَّكَرَةِ، وَإِقَامَتُهُمُ الصِّفَةِ مَقَامَ الْأَسْمِ اتِّسَاعٌ فِي اللَّغَةِ. وَقَدْ يَسْتَقْبَحُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ فَكَيْفَ تَقِيمُ الْفِعْلَ مَقَامَ الْأَسْمِ وَإِنَّمَا يَقُومُ مَقَامَ الصِّفَةِ إِنْ جَاءَ مِنْ هَذِهِ شَيْءٌ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَاسَ عَلَيْهِ بَلْ نَقُولُهُ فِيمَا قَالُوهُ فَقَطْ " (٣).

وأشار ابن يعيش إلى أن القياس ألا يحذف أي من الموصوف أو الصفة، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزمه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ألا ترى أنك إذا قلت مررت بطويل، لم يعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب، إلا أنهم قد حذفوه (أي الموصوف) إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال، أو لفظ، وأكثر ما جاء في الشعر، لأنه موضع الضرورة. وأشار كذلك إلى أن حذف الموصوف واسع إن كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة، فأما إن كانت غير جارية على الفعل فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وكذلك لو كانت الصفة جملة، نحو مررت برجل قام أخوه، لأنه

(١) المختار (١/٢٩٩).

(٢) الكتاب (١/٢٢٧).

(٣) الأصول في النحو (١/١١٨-١١٩).

لا يحسن وإن جاء شيء منه في الشعر فقد أشار ابن يعيش إلى أنه قليل<sup>(١)</sup>.

ومن ناقش هذه المسألة الرضي في شرحه على الكافية، وبين فيها أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير إن علم الموصوف، ما لم يوصف بظرف، أو جملة، حتى وإن وصف بهما فإن حذفه كثير—أيضاً—بشرط، أن يكون الموصوف بعض ما قبله بـ(من)، أو (في) نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو قول الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح<sup>(٣)</sup>

ولكن هذه الكثرة ليست ككثرة الأول؛ لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة والظرف، مخالفان للفرد الذي هو الموصوف. فإن لم يتحقق الشرط فإنه لا يصح أن يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه إلا في الشعر، وهو بهذا يوافق قول أبو البركات الأنباري<sup>(٤)</sup>، كما في قول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني<sup>(٥)</sup>

والخلاصة في كل هذا: أن جمهور النحاة يجيزون حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن دل عليه دليل، ولم يكن هناك لبس، ولم تكن الصفة جملة أو شبه جملة، وهذا كثير في الكلام، فإن كانت جملة أو شبهها جاز بشرط أن تكون الصفة بعض اسم مقدم مجرور بـ(من) أو (في)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٣-٦١).

(٢) سورة: الأعراف، الآية: ١٦٨.

(٣) من الطويل، لتميم بن أبي مقلّة، في ديوانه ٢٤. وهو في: كتاب سيبويه (٣٤٦/٢)، والمقتضب (١٣٨/٢)، ومعاني القرآن للفراء (٣٢٣/٢)، شرح الرضي على الكافية (١٠١٢/٢/١)، وخزانة الأدب (٥٥/٥).

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٣٩/١).

(٥) من الوافر، لسحيم بن وثيل بن أعيفر، وهو في: كتاب سيبويه (٢٠٧/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦١/١)، والدر المصون (١١٣/٦)، وأوضح المسالك (١١٧/٤)، وخزانة الأدب (٢٥٥/١).

(٦) انظر: إعراب القرآن للزجاج (٢٨٦/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٣-٦١)، شرح الرضي على الكافية (١٠١١/٢/١)، و أوضح المسالك (٢٨٤/٣)، ومعجم الهوامع (١٢٨/٣).

## خامساً: إضافة الفعل إلى أسماء الزمان:

يقول المؤلف في قوله تعالى ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> -: "هكذا قرأ الجماعة برفع (يوم) إلا نافعاً فإنه قرأ بالنصب. فالرفع على الابتداء، والخبر محذوف، كقولك: هذا يوم الرحيل. فأما النصب ففيه وجهان: أن ينتصب (يوم) على الظرف، التقدير: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين. وهو اختيار البصريين. وقال الفراء: يجوز أن ينتصب (يوم) لإضافته إلى الفعل، ويكون موضعه رفعاً، كقول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا      وقلت ألما تصح والشيب وازع<sup>(٢)</sup>

وهذا غلط عند أصحابنا؛ لأن (اليوم) إذا أضيف إلى فعل مضارع لم يجوز بناؤه معه، لتمكن الفعل المضارع، كما لا يجوز بناء (اليوم) إذا أضيف إلى اسم، وإنما يجوز بناؤه إذا أضيف إلى فعل ماضٍ؛ لأنه غير متمكن. فأما المضارع فهو كالاسم في تمكنه<sup>(٣)</sup>.

يشير المؤلف هنا إلى ما تناوله النحاة في حكم إضافة الفعل إلى أسماء الزمان، وهذه المسألة فيها شيء من الخلاف، والأصل في ذلك أن [ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل، وإلى الابتداء والخبر]<sup>(٤)</sup>. والخلاف هنا حول اسم الزمان المضاف هل يبنى أم يعرب؟ وقد أشار الرضي إلى هذه المسألة<sup>(٥)</sup>، وذهب إلى ما ذهب إليه البصريين، وخلاصة المسألة: أنه إن كانت الجملة المضاف إليها جملة ماضية الصدر نحو قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا      وقلت ألما تصح والشيب وازع<sup>(٦)</sup>

فإنه يجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها، أما الإعراب فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، فعلة البناء

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المختار (١/٢٤٥).

(٤) المقتضب (١/٣٤٧). وانظر كتاب سيويه (٣/١١٧).

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية (٢/٤١٦).

(٦) سبق تخريجه.

إذن عارضة، وأما البناء فلتقوي العلة العارضة بوقوع المبني موقع المضاف إليه الذي يكتسي منه المضاف أحكامه، ولأجل التناسب.

أما إن كان الفعل المضاف إليه معرباً وهو المضارع فإن الإعراب راجح عند الكوفيين<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٣)</sup>. ونقل الشاطبي أن السيرافي أجاز<sup>(٤)</sup>. وواجب عند البصريين<sup>(٥)</sup>؛ وذلك لضعف علة البناء. وكما تلاحظ فإن ابن إدريس يقف في صف البصريين، فلا يميز بناء اسم الزمان إن أضيف إلى فعل مضارع، أو إلى اسم (جملة اسمية)، ويعلل ذلك بأن الفعل المضارع كالأسم في التمكن.

### سادساً: حكم إضافة الشيء إلى نفسه.

يقول المؤلف رحمه الله في قوله تعالى ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةُ﴾<sup>(٦)</sup>: "قرأت الجماعة كذلك، إلا ابن عامر فإنه أضاف فقراً (ولدارُ الآخرة)... فأما الجر ففيه وجهان: أحدهما: أن الفراء زعم أنه أضاف إحداها إلى الآخر لاختلاف اللفظين، وإن كانا شيئاً واحداً، ومثله قوله ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(٧)</sup>، فأضاف الحق إلى اليقين، وهما لمعنى واحد لاختلاف اللفظين، ومثله: صلاة الأولى. وهذا غلط. والصحيح ما عليه أصحابنا البصريون أن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنما يضاف إلى غيره، وهذا الواضح الذي لا يجوز غيره. وقوله (حق اليقين) معناه: محض اليقين،

(١) انظر الأصول في النحو (١١/٢)، وإملاء ما من به الرحمن ١٣٩، وأوضح المسالك (١٢٢/٣)، شرح الرضي على الكافية (٤١٧/١/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٠/٣)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣٥٤/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٢٩/٥)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٥٧/٢).

(٢) انظر: منهج الأخفش في الدراسات النحوية ٤٠٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٠/٣)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣٥٤/٢).

(٤) المقاصد الشافية (٨٣/٤).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ٣٢.

(٧) سورة: الواقعة، الآية: ٩٥.

فأضاف الشيء إلى غيره. وقولهم: صلاة الأولى، معناه: صلاة الساعة الأولى. وقوله (ولدار الآخرة) تقديره: ولدار حال الآخرة، فلهذا جازت الإضافة لا لما ذكره الفراء<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر في قوله تعالى ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾<sup>(٢)</sup>: "روى حفص عن عاصم وحمة والكسائي ويعقوب (فله جزاء الحسنى) بالنصب والتنوين. وقرأ الباقون بالرفع والإضافة... فأما الرفع والإضافة ففيه ثلاثة أوجه... الثاني: أن يكون (الحسنى): الجنة، والجزاء: الجنة أيضا، وأضاف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين، كقوله ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(٤)</sup>، وهذا مذهب الفراء. والبصريون لا يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه، والتقدير عندهم: في هذا الحرف: فله جزاء فعلهم الحسنى<sup>(٥)</sup>، وهي الجنة..."<sup>(٦)</sup>.

وهذه المسألة التي أشار إليها المؤلف إضافة الشيء إلى نفسه من المسائل الخلافية بين المدرستين، كما نقل أبو البركات الأنباري<sup>(٧)</sup>. وخلاصة القول فيها: أنَّ النحويين أشاروا إلى أنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، لأنَّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يعرف أو يخصص بنفسه. قال ابن عقيل: "المضاف يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى، كالمترادفين، وكالموصوف وصفته، فلا يقال: (قمح بر) ولا (رجل قائم)، وما ورد مؤهِّمًا لذلك مؤول..."<sup>(٨)</sup>.

(١) المختار (١/٢٥١-٢٥٢٩).

(٢) سورة: الكهف، الآية: ٨٨.

(٣) سورة: يوسف، الآية: ١٠٩.

(٤) سورة: الواقعة، الآية: ٩٥.

(٥) هكذا وردت الكلمة في الكتاب، ولعلها (فلهم جزاء فعلهم الحسنى) أو (فله جزاء فعله الحسنى).

(٦) المختار (١/٥١٠-٥١١).

(٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ٦١ (٢/٤٣٦).

(٨) شرح ابن عقيل (٢/٤٧-٤٨). انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٣٦-٤٣٨)، واللباب في على البناء والإعراب (١/٣٩١)، وشرح المفصل (٣/٩) والتسهيل (٣/٢٣٥-٢٣٥)، وشرح الرضي على الكافية (١/٩٢٢-٩٢٦)، وارتشاف الضرب (٤/١٨٠٦).

ولذا ذهب جمهور البصريين إلى القول بأنَّ من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف، فحمل (دار الآخرة) و(مسجد الجامع) ونحوهما على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، فالتقدير: (دار الساعة الآخرة)، أو (الحياة الآخرة)، و(مسجد الوقت الجامع)، أو (اليوم الجامع)، أو (المكان الجامع)<sup>(١)</sup>.

في حين أن الكوفيين أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واستدلوا بعدد من الآيات، والأبيات، وكلام العرب. كآلية السابقة. قال أبو حيان: "الفراء والكوفيون يجيزون الإضافة من غير دعوى نقل، ولا حذف، وبه قال الزمخشري وابن الطراوة وابن خروف..."<sup>(٢)</sup>. وقد خرج البصريون جميع ما أورده الكوفيون من آيات وأمثلة على أنه من قبيل حذف المضاف وإقامة صفة مقامه. قال صاحب الإنصاف: "فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بينا لم يكن لهم فيه حجة"<sup>(٣)</sup>. ومن الواضح أن المؤلف في هذه المسألة يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

### سابعاً: حكم الفرق بين المضاف والمضاف إليه:

قال ابن إدريس عن قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>: "...وقرأ ابن عامر ( وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) ففرق بين المضاف والمضاف إليه، تقدير

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٣٦-٤٣٨)، واللباب في على البناء والإعراف (١/ ٣٩١)، وشرح المفصل (٩/ ٣) والتسهيل (٣/ ٢٣٠-٢٣٥)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٩٢٢-٩٢٦)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٦).

(٢) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٦).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٣٨).

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٧.



قراءته: وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم. فالشركاء هاهنا وإن كانوا في موضع جر فهم في المعنى فاعلون. وأنشد أهل العلم شاهد هذه القراءة:

فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(١)</sup>

أراد: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ. ومثله قول الآخر:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسِهِ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ<sup>(٢)</sup>

التقدير: مُدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلِّ، ففرق بين المضاف والمضاف إليه. ونحوه قول الآخر:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَقَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا<sup>(٣)</sup>

التقدير: وَقَدْ شَقَّتْ عَبْدُ الْقَيْسِ غَلَائِلَ صُدُورُهَا. ونحوه:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحٌ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلَ<sup>(٤)</sup>

التقدير: طَبَّاحٌ زَادِ، ففرق بين المضاف والمضاف إليه.

والفرق بين المضاف والمضاف إليه ضعيفٌ جداً، لا يجوز إلا في ضرورة شعر، ولا يحل أن يحمل القرآن على الشاذ الضعيف؛ لأنه ليس بعد الضعف في ضرورة الشعر إلا الامتناع في فصيح الكلام، والقرآن لا ضرورة فيه. فقد علمت فساد هذه القراءة بإجماع أهل العربية... وإنما لم يجز الفرق بين المضاف والمضاف إليه لأنهما في منزلة شيء واحد، ألا ترى أن المضاف إليه يحل محلَّ التنوين من الاسم الأول فكأنه جزء من عدد حروفه، فإذا فُرِّقَتْ بينهما تصير فارقاً بين بعض حروف الاسم وبعض. وإنما استجازوا ذلك للضرورة في الشعر لإقامة الوزن، وجوّزوه بالظرف، فأما القرآن فلا يجوز أن يُحْمَلَ على ذلك<sup>(٥)</sup>.

والفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل التي دار حولها الخلاف النحوي، وصنفت

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المختار (١/٢٩٠ - ٢٩٣)، ومثله في (٢/٨٠٩ - ٨١٠).

على أنها من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية<sup>(١)</sup>.

فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل بينهما، لأنهما كالشيء الواحد؛ إذ المضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه. فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والتنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما. ولا يميزون الفصل بينهما إلا بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما. قال ابن يعيش: "وإنما جاز بالظرف، لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سيان"<sup>(٢)</sup>.

أما الكوفيون فأجازوا الفصل بينهما في الشعر وسعة الكلام. وقد استدل الكوفيون بالآية السابقة، وبيعدد من الأبيات الشعرية كالتي ذكرها المؤلف هنا. ورد البصريون على ما استدل به الكوفيون من الشعر إما بأنه من باب الضرورة الشعرية، أو أن قائله غير معروف<sup>(٣)</sup>. أما قراءة ابن عامر فقد وصفها البعض، بالخطأ، واللحن، ووصفها البعض بالقبح وردها، كما فعل الطبري حيث قال عن قراءة ابن عامر: "... وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح... والقراءة

التي لا أستجيز غيرها ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح الزاي من "زَيْن"، ونصب "القتل" بوقوع "زَيْن" عليه، وخفض "أولادهم" بإضافة "القتل" إليهم، ورفع "الشركاء" بفعلهم... وإنما قلت: "لا أستجيز القراءة بغيرها"، لإجماع الحجة من القراءة عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة"<sup>(٥)</sup>. وقال عنها الزمخشري: "والفصل بينهما بغير

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٢٧). وائتلاف النصرة ٥١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٣).

(٣) انظر الإنصاف (٢/٤٣١)، وائتلاف النصرة ٥٤.

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٧.

(٥) تفسير الطبري (٩/٥٧٦).

الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ في هذا أن المؤلف تابع غيره في تلحين قراءة ابن عامر وردها، بل إن المؤلف هنا نقل إجماع أهل العربية على فساد هذه القراءة!.

والحق في هذا أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز مطلقاً، والدليل على ذلك تلك القراءة - وكفى بها دليلاً - التي ردها هؤلاء العلماء، والله در أبي حيان حين يقول: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو، يرد على عربي صريح محض، قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب... وأعجب لسوء ظن الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة، لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم وديانتهم... وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام - إن شاء الله - أخيك . فالفصل بالمفرد أسهل"<sup>(٢)</sup>.

ولا نوافق أبا حيان في قوله عن الزمخشري بأنه ضعيف في العربية، بل هو من علماء العربية، ولكنه في وصفه لهذه القراءة بهذا الوصف قد أخطأ وجانب الصواب، وكان حرياً به وبمؤلفنا ومن طعن في القراءة أن يجعل القراءة هي الحكم على القاعدة، لا أن تكون القاعدة هي الحكم عليها<sup>(٣)</sup>.

### ثامناً: مجيء خبر كان نكرة واسمهما معرفة.

قال ابن إدريس في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ءَايَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ ابن عامر وحده (أولم تكن لهم

(١) الكشاف (٤٠١/٢).

(٢) البحر المحيط (٢٣٢/٤).

(٣) للاستزادة حول مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه انظر: الأصول في النحو (٢٢٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٠/٣-٢٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٤٣١/٢)، وائتلاف النصرة ٥٤، وشرح التسهيل (٢٧٢/٣-٢٧٨)، وأوضح المسالك (١٥٨/٣-١٧٤).

(٤) سورة: الشعراء، الآية: ١٩٧.

آية) بالتاء ورفع (آية). وقرأ الباقون (أولم يكن) بالياء، ونصب (آية). وهذه هي القراءة الصحيحة، والتقدير: أولم يكن لهم عِلْمٌ علماء بني إسرائيل آية؛ لأنَّ (أَنْ) وما بعدها بمعنى المصدر، فالاسم معرفة، والخبر نكرة وهو قوله (آية)، وهذا هو الذي يجب في (كان) إذا اجتمع معرفة ونكرة، والصحيح أَنْ يُجْعَلَ الاسم معرفة والخبر نكرة، كقولك: كان زيدٌ قائماً. فأما قراءة ابن عامر فبالعكس من الواجب، لأنه جَعَلَ الاسم نكرة والخبر معرفة والتقدير على قراءته: أولم تكن لهم آيةٌ عِلْمٌ بني إسرائيل. وهذا كما رواه المفضل عن عاصم رضي الله عنه وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً <sup>(١)</sup> فجعل الاسم نكرة والخبر معرفة، وهي قراءة الأعمش، وهي بعيدة جداً في العربية. وقد استشهد لهذه القراءة بقول حسان:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَها عَسَلٌ وَمَاءٌ <sup>(٢)</sup>

فجعل الاسم نكرة والخبر معرفة. ومثله قول الآخر:

فإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْيِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارٌ <sup>(٣)</sup>

ومثله:

فَقِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَلِكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا <sup>(٤)</sup>

وهذه الأبيات إنما هي على الضرورة لإقامة الوزن، ولا ضرورة في القرآن فلهذا كانت قراءة ابن عامر غير مختارة <sup>(٥)</sup>.

(١) سورة: الأنفال، الآية: ٣٥.

(٢) من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه (١٧/١)، وهو في: الجمل في النحو (١٤٧)، وكتاب سيويه (٤٩/١)، والمقتضب (٩٢/٤)، والأصول في النحو (٦٧/١)، شرح المفصل (٩٣/٧)، شرح الرضي على الكافية (١٠٣٨/٢/٢).

(٣) من الوافر، لخدّاش بن زهير، وهو في: الجمل في النحو (١٤٧)، وكتاب سيويه (٤٨/١)، والمقتضب (٩٤/٤)، ومعاني القرآن للنحاس (٧٧/٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٤/٧).

(٤) من الوافر، للقطامي في ديوانه ٣١، وهو في: الجمل في النحو (١٤٦)، وكتاب سيويه (٣٣١/١)، والمقتضب (٩٤/٤)، الأصول في النحو (٨٣/١)، واللمع في العربية ٣٧، وشرح الرضي على الكافية (١٠٥٧/٢/٢).

(٥) المختار (٦٣٦/٢).

وتحرير هذا: أنَّ اسم كان وخبرها من حيث التعريف والتنكير إما أن يكونا معرفتين، وإما أن يكونا نكرتين، وإما أن يختلفا تعريفاً وتنكيراً. فإن كانا معرفتين فأنت مخير [أيهما شئت جعلته اسم كان وجعلت الآخر الخبر تقول كان زيد أخاك وإن شئت قلت كان أخوك زيدا]<sup>(١)</sup>. وإما أن يكونا نكرتين فإنَّ هذا لا يجوز إلا إن كانتا مخصصتين أو كان أحدهما مخصصاً، فلا تقول: كان إنسانٌ حليماً؛ [لأنَّه لا يُستنكرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا]<sup>(٢)</sup>. فإن وصفت النكرة كقولك: كان رجلٌ عالمٌ خيراً منك، جاز ذلك لأن فيه فائدة<sup>(٣)</sup>.

وأما إن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، فقال سيويه: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشَعَّلُ به كان المعرفة لأنَّه حدُّ الكلام لأثَمَّا شَيْءٌ واحدٌ"<sup>(٤)</sup>. وقال المبرد: "اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك"<sup>(٥)</sup>.

هذا هو الأصل في هذا الباب، ولكن سيويه والمبرد أشارا إلى أنه قد يجوز في الشعر على ضعفٍ عكس ذلك، قال سيويه: "فكروها أن يَبْدَءُوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام"<sup>(٦)</sup>. وقال المبرد: "واعلم أن الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة. وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"<sup>(٧)</sup>، ومثل على ذلك بأربعة أبيات منها الأبيات الثلاثة الآتية الذكر.

فجمهور العلماء يجعلون ما ورد من هذا من قبيل الضرورة، وهم لا يجيزونه في اختيار

(١) اللب في العربية ٣٧. وانظر: كتاب سيويه (٤٧/١)، والمقتضب (٨٨/٤).

(٢) كتاب سيويه (٤٨/١).

(٣) انظر توجيه اللب ١٣٨.

(٤) كتاب سيويه (٤٧/١).

(٥) المقتضب (٨٨/٤).

(٦) كتاب سيويه (٤٧/١).

(٧) المقتضب (٩١/٤).

الكلام.

وممن خالف في هذا ابن مالك حيث قال: "وقد يخبر هنا وفي باب (إنَّ) بمعرفة عن نكرة اختياراً، وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، ومنه قول القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضباعاً ولا يك موقف منك الوداعا

وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول، ولا يك موقفي"<sup>(١)</sup>.

وممن وافق ابن مالك في جواز ذلك الرضي، حيث يقول: "وقد يخبر، في هذا الباب، وفي باب (إنَّ) بمعرفة عن نكرة، ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس، لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا"<sup>(٢)</sup>.

والخلاصة في هذا أن جمهور العلماء لا يميزون أن يكون اسم كان نكرة والخبر معرفة إلا في ضرورة الشعر، أما في اتساع الكلام فإنه لا يجوز. بخلاف ابن مالك والرضي، فهما يميزانه في اختيار الكلام، وإن كانت عبارة الرضي غير صريحة في هذا، أما ابن مالك فقد صرح بذلك حين قال "اختياراً" واستدل بقول القطامي، وأشار إلى أن ذلك ليس من باب الضرورة. وذلك كله مبني على مفهوم الضرورة عند ابن مالك، الذي يرى أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهذا بخلاف جمهور العلماء الذين يفسرون الضرورة بأنها ما وقع في الشعر، ولو كان عنه مندوحة"<sup>(٣)</sup>.

### تاسعاً: ناصب المستثنى:

قال المؤلف في توجيهه لقراءة النصب في قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

مِنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>: "...وأما النصب فعلى أصل الاستثناء؛ لأنه لما قال: (ما فعلوه) كانت جملة

(١) المساعد على تسهيل الفوائد (١/٢٦٣).

(٢) شرح الرضي على الكافية (١٠٥٧/٢/٢).

(٣) انظر القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين ٢٠-٢٧.

(٤) سورة: النساء، الآية: ٦٦.

صحيحة، فاستثنى القليل فانصب على إضمار فعل يدل عليه (إلا) التقدير: استثنى قليلاً، وهذا كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدا. انتصب (زيد) على أصل الاستثناء<sup>(١)</sup>.

يشير المؤلف هنا إلى أن ناصب المستثنى فعلٌ يدل عليه (إلا) وقد قدر المؤلف ذلك الفعل بقوله (أستثنى). وفي الحقيقة يعد الخلاف في ناصب الاستثناء من الخلافات التي تعددت فيها الأقوال، وقد أوصلها المرادي إلى ما يقارب ثمانية أقوال<sup>(٢)</sup>. أوردها \_ هنا \_ على عجل:

الأول: أن ناصبه "إلا". اختاره ابن مالك. قال: "وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني"<sup>(٣)</sup>. ونسبه الأنباري في الإنصاف إلى الزجاج<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن الناصب ما قبل "إلا" من فعل أو غيره، بتعدية "إلا". قال ابن عصفور: "وهو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة". وقال الشلوين: "هو مذهب المحققين"<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أن الناصب ما قبل إلا مستقلاً. وهو مذهب ابن خروف<sup>(٦)</sup>.

الرابع: أن الناصب أستثنى مضمراً بعد "إلا". حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج<sup>(٧)</sup>. وهو ما ذهب إليه المؤلف.

الخامس: أن الناصب "أن" مقدرة بعد "إلا". والتقدير: إلا أن زيداً لم يقم. حكاه السيرافي عن الكسائي<sup>(٨)</sup>.

السادس: أن الناصب "إن" المكسورة المخففة، مركباً منها ومن "لا". والأصل "إنَّ" خففت النون ثم أدغمت في "لا" وجعلت كلمة واحدة، فإذا نصبت ما بعدها غلبت

(١) المختار (٢٠٥/١).

(٢) انظر الجنى الداني في حروف المعاني ٥١٦.

(٣) شرح التسهيل (٢٧١/٢).

(٤) انظر الإنصاف (٢٦١/١).

(٥) انظر شرح الحمل للزجاجي (٢٥٦/٢).

(٦) انظر شرح الحمل لابن خروف (٩٥٨/٢).

(٧) انظر شرح السيرافي (٦٢/٣)، والجنى الداني (٢٦١/١).

(٨) انظر شرح السيرافي (٦١/٣) ولإنصاف في مسائل الخلاف (٢٦١/١).

حكم "إن"، وإذا رفعت غلبت حكم "لا" فعطفت. وهو مذهب الفراء، حكاه ابن يعيش عنه<sup>(١)</sup>، وكذلك السيرافي<sup>(٢)</sup>، والأنباري في الإنصاف<sup>(٣)</sup>.

السابع: أن الناصب له مخالفته للأول. نقل عن الكسائي<sup>(٤)</sup>.

الثامن: أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ماقبله من الكلام بدليل قولهم: القوم إخوانك إلا زيدا، وليس ههنا فعل ولا ما يعمل عمله. وهو منسوب للكسائي أيضا. وأشار الأنباري إلى أن قول الكسائي قريب من قول البصريين لأنه لا عامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم<sup>(٥)</sup>. وإلى هذا القول مال ابن عصفور، واعتبره الصحيح، وجعله بمنزلة التمييز<sup>(٦)</sup>.

هذه هي الأقوال في ناصب المستثنى، ومن الملاحظ عليها الكثرة، وتعدد الآراء المنسوبة إلى بعض العلماء كسيبويه والمبرد والكسائي والفراء. وهذه الأقوال لم تسلم جميعها من الاعتراض والرد. وما دعى لكل هذا الخلاف هو ما يعرف لدى النحاة بالعامل النحوي. وكذلك الاختلاف في فهم بعض أقوال العلماء كسيبويه والفراء والكسائي. وليس الموطن موطن تقصي وبحث عن الرأي الصحيح، فقد بحثت هذه المسألة بما يكفي<sup>(٧)</sup>.

وما يهمنا هو قول المؤلف، الذي جاء موافقا لمذهب المبرد على ما حكاه عنه السيرافي، والزجاج. وهو بهذا يخالف ما ذهب إليه جمهور البصريين — كما في الإنصاف — من أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلا".

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٦/١).

(٢) انظر: شرح السيرافي (٦٢/٣).

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٦١/١).

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٨/٢).

(٥) نظر الإنصاف (٢٦٥/١).

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٨/٢).

(٧) من الكتب التي تناولت هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٦٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٧٢١/٢/١)، والجنى الداني ٥١٦، واتلاف النصرة (٢٥٢/٣).



## عاشرا: العطف على عاملين:

يقول ابن إدريس: "وأما قوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ مِنَ الْمُسَالِمِينَ إِلَيْنَ أَعْتَبِلُوا فِي الْيَوْمِ الْمَوْعِدِ﴾ (١) إلى قوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ مِنَ الْمُسَالِمِينَ إِلَيْنَ أَعْتَبِلُوا فِي الْيَوْمِ الْمَوْعِدِ﴾ فقد اختلف النحويون في جواز النصب، فمنهم من أجازته، وأجل من قال بهذا القول أبو الحسن الأخفش. فالتاء وإن كانت مكسورة فهي في موضع النصب؛ لأنها غير أصلية، وأبى أكثر النحويين البصريين جواز ذلك، ولم يُجيزوا إلا الرفع، منهم سيبويه والخليل وغيرهما. وإنما منعوا من ذلك ولم يجيزوا لأنه عطف على عاملين، وذلك أن قوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ مِنَ الْمُسَالِمِينَ إِلَيْنَ أَعْتَبِلُوا فِي الْيَوْمِ الْمَوْعِدِ﴾ عطف بهذه الواو على ما عملت فيه (في) ثم قال: (آيات) فعطف بها أيضا على ما عملت فيه (إن). والحرف الواحد لا يجوز عندهم أن يعطف على عاملين؛ لأنه لا يقوى على ذلك إذ كان حرف العطف إنما يعلّق الثاني بالأول، ولا يعلّق اثنين باثنين مُتخَلِّفَيْنِ؛ لأنّه يستحيل أن ينقسم عليهما، فاستحال عندهم ذلك.

ومثل العطف على عاملين قول الشاعر:

أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينًا أَمْرًا      وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٢)

فعطف بالواو على عاملين، وهو ما عملت فيه (كل)، وما عملت فيه (تحسين) (٣).

هذه من المسائل التي دار حولها خلاف بين النحويين، وقد أشار إليها المؤلف بقوله: "العطف على عاملين مختلفين" وهو في الحقيقة يقصد "العطف على معمولي عاملين مختلفين" فهو من باب حذف المضاف، لأنه لا يعطف على عاملين، بل يعطف على معموليهما.

والأصل في هذه المسألة: أن النحاة أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: "إن زيدا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ"، وعلى معمولات عاملٍ، نحو: (أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكَرًا جَالِسًا

(١) سورة: الحاثية، الآية: ٥٠.

(٢) سبق تخرجه.

(٣) المختار (٢/٨١٧ - ٨١٩).

وأبو بكرٍ خالداً سعيداً منطلقاً)، وأجمعوا كذلك على عدم جواز العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو: (إنَّ زيدا ضاربٌ أبوه لِعَمْرٍو، وأخاك غلامُهُ بكِرٍ)<sup>(١)</sup>.

أما إن كان العطف على معمولي عاملين مختلفين ففيه خلاف بين النحاة، وقد تعددت فيه الأقوال. فمنهم من يمنعه مطلقاً، ومنهم من يجيزه مطلقاً، ومنهم من يفصل ويقسم. ولعلي أن أشير إلى تلك الأقوال بشيء من الاختصار:

القول الأول: المنع مطلقاً، وهو محكي عن سيبويه<sup>(٢)</sup>. وهو قول المبرد<sup>(٣)</sup> وابن السراج<sup>(٤)</sup>. سواء أتقدم المجرور في المعطوف عليه أم تأخر، وهو اختيار ابن عصفور<sup>(٥)</sup> وابن مالك<sup>(٦)</sup>. يقول ابن السراج، من "اعلم أنَّ العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته فإن قلت: قامَ زيدٌ وعمروُ فالواو أغنت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع قام..."<sup>(٧)</sup>.

القول الثاني: أن العطف على معمولين مختلفين جائز مطلقاً، وهو مذهب الأخفش<sup>(٨)</sup>.

القول الثالث: التجويز بشروط، وهذا المذهب على ثلاثة أوجه:

الأول: يجيز بشرط أن يكون أحد العاملين جاراً وأن يتصل المعطوف بالعاطف نحو: (إنَّ في الدارِ زيدا والحجرةَ عمراً)؛ وذلك لثلا يفصل بين الجار والمجرور. وهو قول الفراء<sup>(٩)</sup>، والكسائي<sup>(١٠)</sup>، والزجاج<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: مغني اللبيب (٥٩٥/٢-٥٦٠).

(٢) انظر: الكتاب (٦٥/١)، وسيبويه يجعل الجر في مثل هذا على إضمار حرف جر، ليس عطفاً على عاملين.

(٣) انظر: المقتضب (١٩٥/٤).

(٤) انظر: الأصول في النحو (٦٩/٢).

(٥) انظر: شرح الجمل (٢٥٩/١).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٣٧٨/٣).

(٧) الأصول في النحو (٦٩/٢).

(٨) انظر: المقتضب (١٩٥/٤)، ومغني اللبيب (٥٦٠/٢).

(٩) انظر: معاني القرآن (١٩٧/١).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب (٥٦٠/٢).

(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٣٠/٤).

الثاني: يميز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين نحو: إِنَّ في الدار زيدا، والحجرة عمراً. أما إن لم يتقدم نحو (إِنَّ زيدا في الدار والحجرة عمرا)، لم يجز. وذلك لأجل أن تستوي الجملتان. وهذا قول الأعلام كما نسبته إليه ابن هشام<sup>(١)</sup>.

والثالث: الجواز بشرط: أن يكون العاملين من العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى. نحو: كان زيد في الدار وعمرو الحجرة، وكان زيد في الدار والحجرة عمرو. وإنَّ زيدا في الدار، والحجرة عمراً. فإن كان أحد العاملين معنوياً لم يجز العطف، نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو. لأن عامل الرفع في زيد هو الابتداء. وهذا القول ينسب لابن طراوة، كما في الارتشاف<sup>(٢)</sup>.  
هذه هي الأقوال في مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين.

وإذا أردنا أن نتعرف على رأي المؤلف في هذه المسألة يمكن القول، إن المؤلف لا يميز العطف على عاملين مختلفين، وإن كان النص السابق لا يدل على موقفه صراحة، إلا أنه قد صرح بذلك في موضع آخر حيث قال في توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ ابن عامر وحفص وحزمة بفتح الباء، وقرأ الباقون برفعها. ففي الفتح وجهان: أحدهما: أن يكون الاسم في موضع جر بالعطف على ما عملت فيه الباء من قوله (إسحاق)، غير أنه لا ينصرف. وهذا الوجه ذكره أهل الكوفة وغيرهم. وهو غلط؛ لأنه عطف على عاملين، ولأنه فرق بين الجار والمجرور بما ليس منهما. والوجه الصحيح أن يكون (يعقوب) إذا فتحت الباء في موضع نصب محمولا على المعنى. التقدير: ووهبنا لها يعقوب"<sup>(٤)</sup>.

فالمؤلف هاهنا يصرح بأن جواز العطف على عاملين مختلفين هو مذهب الكوفيين، ويصرح كذلك بأنه غلط، وجعل الوجه الصحيح أن يكون منصوبا بالحمل على المعنى، لأن معناه ووهبنا لها إسحاق، ومن وراء إسحاق ووهبنا لها يعقوب. وهذا التوجيه الذي اختاره المؤلف

(١) انظر: مغني اللبيب (٥٦٠/٢).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٦٦٠/٢).

(٣) سورة: هود، الآية: ٧١.

(٤) المختار (٣٩٩/١-٤٠٠).

متوافق مع توجيهات البصريين<sup>(١)</sup>، الذين لا يعتبرونه من باب العطف على عاملين<sup>(٢)</sup>.

هذه عشرة نماذج من المسائل التي تعرض لها المؤلف، وهي في جملتها تدل على نزعة ابن إدريس البصرية، فقد جاءت آراؤه في حل المسائل الخلافية موافقة لآراء البصريين، حتى وإن أدى ذلك إلى رفض قراءة وتخطئتها، لأنها خالفت تلك القاعدة النحوية.

ومن خلال هذا يمكنني القول وبكل طمأنينة، إن ابن إدريس بصري المذهب، بل إنه متعصب للمذهب البصري الذي جاءت آراؤه موافقة لهذا المذهب، وجاء كلامه مدافعا له، وإن كان في القراءات القرآنية ما يخالفها، وإن كان في الشعر العربي ما يخالفها، فإن المذهب الصحيح هو مذهب البصريين.

وهذا في حقيقته تعصب للمذهب، ورفض للأدلة السماعية، التي بني عليها الدرس النحوي، والتي جاءت في أساسها لخدمة النص القرآني.

(١) انظر تفسير الطبري (٤٨١/١٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٩٣/٢)، والحجة للقراء السبعة (٣٦٧/٤)، والكشاف (٢١٦/٣).

(٢) انظر لمزيد من التفصيل: الأصول في النحو (٩٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٨/٣)، ومغني اللبيب (٥٥٩/٢).

## الفصل السادس

# التقويم

وفيه مبحثان:

أولاً: المزايا.

ثانياً: المآخذ.

لا يخلو عمل من عيوب وهنات تسجل عليه، وهذه سمة كل عمل بشري. ولم يسلم كتاب\_ سوى كتاب الله تعالى من الخلل والنقص.

ولهذا نجد الكثير من العلماء يستدرك بعضهم على بعض.

ومع هذا فإن هذا الأمر لا يقلل من قيمة تلك الكتب، ولا يقلل كذلك من فائدتها، ومن علم صاحبها. وما كتابنا المختار إلا واحد من تلك الكتب، التي يعثرها ما يعثرها من الخلل والعيوب.

ومع هذا فإن الغالب على مثل هذه الكتب أن تكون ميزات أكثر بكثير من العيوب التي تسجل عليها. وهذه العيوب والمآخذ تتضاءل أمام تلك المحاسن والميزات التي تزخر بها تلك الكتب.

وإذا ما جئنا إلى كتابنا "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" نجد أولاً وأخيراً أن هذا الكتاب نتاج جهد بشري، قد يخطئ وقد يصيب، ولهذا لم يسلم كتابنا "المختار" من تسجيل بعض الملاحظات والهنات التي لا يكاد يخلو منها أي كتاب، وهي في مجملها لا تعد شيئاً أمام ما في الكتاب من محاسن، وإذا ما وضعت تلك المآخذ في مقابل تلك المحاسن، فإنها تتضاءل ولا يعتبر بها. وكيف إذا ما علمنا أن هذا الكتاب جاء لخدمة كتاب الله عز وجل، ولخدمة القراءات القرآنية.

وليس لمثلي أن يوجه انتقادات إلى مثل هذا العالم الكبير، والمتقدم، ولكن منهج البحث يتطلب مني القيام بهذا.

ولعل الصعوبة في هذا تكمن في أنني\_بحسب اطلاعي\_ لم أجد من تناول هذا الكتاب "المختار" بشيء من الدراسة؛ وهذا يلقي على عاتقي بشيء من الصعوبة. ولكن الاستعانة بتلك الدراسة لمنهج المؤلف قد وفرت الكثير من المسافات، ولعلها أن تجعل هذا الفصل\_ إن شاء الله\_ توصيفاً دقيقاً لما سبق دراسته.

ولعل البداية أن تكون مع المزايا، ثم نعقبها بالحديث عن عيوب الكتاب.

## المبحث الأول: المزايا.

جاءت مزايا الكتاب مغطية على ما فيه من هنات وأخطاء، فكثرت محاسن الكتاب في مجالات شتى. ولعل من المناسب أن نتناولها وفق النقاط الآتية:

### أولاً: في مجال التوثيق:

سبقت الإشارة إلى أن المؤلف قد أفاد في تأليفه للكتاب من العديد من الكتب، والأعلام، وهو في تعامله مع هذه المصادر فيه ما كان حسناً وفيه ما كان مأخذاً من المآخذ، وما يهمننا هنا هو الجانب الحسن في تعامله مع تلك المصادر. وما يسجل للمؤلف هنا أنه اهتم بجانب التوثيق، وخاصة فيما يتعلق بأقوال العلماء. ويمكن النظر إلى هذا الجانب من خلال التعرف على مظاهر الحرص على التوثيق لدى ابن إدريس، وتتلخص في الآتي:

#### (١) تصريحه بمصادره من الرجال والكتب:

حيث اعتمد ابن إدريس—كغيره—على مصنفات عدد كبير من العلماء النحويين واللغويين والفقهاء والمفسرين، وقد صرح بذكر ثلاثة كتب كما مر، هي "اللغات" للفراء، و"الزاهر" للأنباري، وكتاب الزيني.

كما صرح بأسماء عدد من العلماء الذين أفاد منهم، ونقل أقوالهم وآراءهم، في كتابه، من أمثال: سيويه، والفراء، وأبو عمرو، والكسائي، والأصمعي، الحسن البصري، الزجاج وغيرهم كثير. وقد سبقت الإشارة إلى مصادره من الكتب والرجال<sup>(١)</sup>.

كل هذه الأمور تدلل على مدى حرص المؤلف على توثيق ما ينقله من أقوال العلماء، وهذه هي الأمانة العلمية التي اتسم بها المؤلف.

(١) انظر الفصل الأول ٣٦.

## ٢) عنايته بذكر الإسناد:

يتمثل هذا الجانب في تلك الإفادات التي أشار إليها المؤلف من خلال الإسناد، فيشير من خلالها إلى سنده إلى تلك المعلومة التي يستدل بها في توجيهه للقراءات، فجاء المؤلف متصل السند بالفراء، والكسائي.

وهذا يدل على مدى إفادة المؤلف من شيوخه في هذا المجال. وقد سبق أن أشرت إلى مصادره الشفوية التي أفاد منها في كتابه.

## ٣) الدقة في نسبة الأقوال والنصوص إلى أصحابها:

في نقولات المؤلف عن العلماء اتضح مدى دقته في النقل، فجاءت تلك النقولات—إلا النزر القليل—صحيحة منسوبة إلى أصحابها، وقد اجتهد المحقق في توثيق أغلب تلك النقولات من كتب أصحابها، أو من كتب علماء آخرين أوردوا تلك الآراء أو الأقوال. وقد تفرد المؤلف ببعض تلك النقولات.

يضاف إلى هذا صحة ودقة ما نسبته المؤلف إلى الشعراء من أبيات شعرية، وما نسبته إلى القبائل من لغات، فلم أقف على نسبة خاطئة إلى غير صاحبها.

## ٤) عدم الجزم فيما لا دليل عليه:

فابن إدريس حينما يشير إلى معلومة، أو يبين حكماً فإنه لا يجزم بصحته، ولهذا فكثيراً ما تجده يعقب على ما يقول بقوله: "والله أعلم".

من ذلك—مثلاً—قوله في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾<sup>(١)</sup> أي: لحق. والمتدارك: المتلاحق، فكأن معنى الدرك: لحوق الطبقة، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة: النمل، الآية: ٦٦.

(٢) المختار (١/٢١٩).



## ٥) اعتماده على أهل العلم في إثبات توجيه القراءات:

فإذا ما ورد وجه من وجوه توجيه القراءات فإن المؤلف يعلق قبول هذا التوجيه بثبوته عن أهل العلم، وهذا دليل على مدى حرص المؤلف في أخذ العلم من أهل الثقة، ودليل كذلك على حرصه ودقته في تلقي المعلومة. فمثلاً يقول في توجيه قراءة حمزة بالجر في قوله تعالى (والأرحام) <sup>(١)</sup>: "وسمعت بعض أهل الأداء ممن كان يقرأ بقراءة حمزة ويتعصب له يقول: الواو في قوله (والأرحام) ليست واو عطف، إنما هي واو قسم، والله تعالى أن يقسم بما شاء من خلقه. وهذا كقوله ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ <sup>(٣)</sup> وغير ذلك. وهذا وجه إن ثبت عن بعض أهل العلم أخذ به" <sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله في هـز ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ <sup>(٥)</sup>: "قال الشيخ: والذي عندي أن همزها جائز، وهي قراءة الأعرج، والهمز في بني أسد كذلك. قال الفراء: وذكر بعض أهل العربية أن (يأجوج ومأجوج) مشتقان من أجرة النار، وهو شدة توقدها، ومن ذلك قولهم: أجمت النار. ومن ذلك: الماء الأجاج، وهو الذي اشتدت ملوحته. فإذا ثبت ذلك حسن (يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) للاشتقاق الذي ذكرناه، ولأن العرب قد همزتهما على ما حكاه الفراء عن بني أسد" <sup>(٦)</sup>.

## ٦) النقل بالنص:

فقد ينقل المؤلف عن العالم بالنص، وهذا قليل، وهو حينما ينقل عنه بالنص فإنه يشير

(١) سورة: النساء، الآية: ١.

(٢) سورة: الفجر، الآية: ٤.

(٣) سورة: الشمس، الآية: ١.

(٤) نفسه (١/١٨٨-١٩٠).

(٥) سورة: الكهف، الآية: ٩٤.

(٦) المختار (١/٥١٤-٥١٥).

إلى ذلك بقوله: "نصا". وقد سبقت الإشارة إلى مثل هذه النقولات، وهي تعد ميزة للمؤلف لأنه ميز بين المنقول نصا، والمنقول بتصرف.

## ثانيا: الاعتدال وعدم التكلف.

لقد كان منهج ابن إدريس في غالب كتابه في تعليقه للقراءات وتوجيهها قائما على الاعتدال وعدم التكلف، سواء ما كان منها في توجيه القراءات، أو ما كان في المجال النحوي، أو اللغوي.

ويمكن التعرف على جانب الاعتدال وعدم التكلف من خلال الأمور الآتية:

### (١) الاعتدال في توجيه القراءات:

إن القارئ في كتاب ابن إدريس ليلحظ بكل سهولة، ذلك الأسلوب الذي اتبعه المؤلف في توجيه القراءات؛ فجاءت جل توجيهاته سهلة قريبة المنال، لا يلمس فيها القارئ تكلفا، ولا يجد عناء في فهمها. ولعل خير دليل على صحة ما أقول، ما ذهب إليه الشيخ سعيد الأفغاني عندما أشار إلى كتاب ابن إدريس فقال: "واطلعت على كتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، فكان حسن التأليف، قريب العبارة، أداره على معاني ما اختلفت فيه القراء الثمانية (السبعة ويعقوب الحضرمي) في منهج مرضي وصفه بقوله "اختصرت الترجمة، وتنكبت الإطالة، وملت إلى الإيجاز، غير مخل بالإفهام..." ورأيت مؤلفه بعد الإمعان قد وفى بشرطه<sup>(١)</sup>.

وهذه شهادة من الأفغاني على مدى سهولة العبارة في هذا الكتاب. وللقارئ أن يعقد مقارنة يسيرة بين هذا الكتاب، وكتاب الحجة لأبي علي الفارسي، الذي قال عنه أحد طلابه، وهو ابن جني: "فإن أبا علي رحمه الله عمل كتاب الحجة في القراءات، فتجاوز فيه قدر

(١) مقدمة الأفغاني على كتاب "حجة القراءات" ٢٢.

حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء"<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر: "وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة فأغمضه، وأطاله حتى منع كثيرا ممن يدعي العربية \_فضلا عن القراءة\_ منه، وأجفاهم عنه"<sup>(٢)</sup>.

وإذا ما وضع القارئ هذا الكتاب بجوار كتابنا، فإنه سيلحظ الفرق الشاسع بين هذا وذاك، وسيلاحظ سهولة العبارة وقربها اللتين تميزان كتاب ابن إدريس.

وعندما عقد الأفغاني مقارنة سريعة بين كتاب ابن إدريس (المختار) وكتاب مكّي بن أبي طالب (الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها) قال: "وقد وجدت كتاب (المختار) الآنف الذكر أقوى طبعا من كتاب مكّي، وأمتن تأليفا وأرضى طريقة"<sup>(٣)</sup>.

## ٢) عدم التكلف في التعليل:

وقد سبق وأن أشرنا إلى اهتمام المؤلف بالتعليل بشكل عام، والتعليل النحوي بشكل خاص، وهذه العلة لا تخرج في مجمله عن العلة التعليمية، التي عدها الجليس النحوي أربعة وعشرين نوعا.

يضاف إلى هذا، تعليل المؤلف لاختياره للقراءة، فقد يختار المؤلف قراءة على أخرى ويعلل اختياره. وعند النظر في تلك التعليقات نجد أنها تعليقات غير متكلفة، بناها على أسس واضحة، ككثر من عليها من القراء، وبيان وجهها في العربية.. وما إلى ذلك. وقد سبقت الإشارة إلى تلك الأسس التي بنى عليها اختياره للقراءة، وهي أسس غير متكلفة، وواضحة.

(١) المحتسب (٣٤/١).

(٢) المحتسب (٢٣٦/١).

(٣) مقدمة الأفغاني على كتاب حجة القراءات ٢٣-٢٤.

### (٣) عدم التكلف في مناقشة المسائل:

سبق وأن أشرت إلى أن المؤلف قد أورد في كتابه عددا من المسائل الشرعية، والنحوية، واللغوية، والمؤلف في تناوله لهذه المسائل لم يكن متكلفا، فيعرض لنا الأقوال، والخلافات، وما استدل به كل فريق، وما هي الردود على تلك الأدلة، بل كان من منهجه أن يبين آراء العلماء، وربما اختار، دون أن يناقش، أو يعلل، بل ربما أورد ما يراه هو صحيحا دون أن يشير إلى الرأي المخالف.

فمن ذلك قوله: "وقد اختلف أهل العربية في ذلك فقال أكثرهم: مَسْكَنٌ وَمَسْكِنٌ لغتان بمعنى واحد، ومثله: مَنَسَكَ وَمَنَسِكَ، وَمَنَسَجَ وَمَنَسِجَ، وَمَفَرَقَ وَمَفَرِقَ، وهو باب معروف في اللغة. وقيل المَسْكِنُ: الموضع الذي يسكن فيه، والمَسْكَنُ: المصدر"<sup>(١)</sup>. فقد أشار المؤلف هنا إلى وجود الخلاف بين أهل اللغة، واكتفى ببيان رأي كل فريق.

وكما في قوله: "...ولا دليل في هذه القراءة على إسقاط وجوب غسل الرجلين؛ لأن العرب تقول: تمسحت للصلاة، تريد به الوضوء"<sup>(٢)</sup>. فهذه المسألة وقع فيها خلاف لدى بعض أهل العلم، ولكن المؤلف لم يتطرق له وإنما أشار إليه إشارة سريعة، وبين الصواب فيها.

### ثالثا: الوضوح:

لقد حرص ابن إدريس على الوضوح في كتابه، وصرح بهذا الأمر في مقدمة كتابه حيث قال (وملت إلى الإيجاز غير مخل بالإفهام، وذكرت من ذلك ما يستعين به المتوسط، ويتذكر به المتناهي"<sup>(٣)</sup>)، فهو وإن كان موجزا إلا أنه حرص على أن يكون غير مخل بالإفهام، ولقد جاء كتابه كما قال، فوضوح العبارة من أبرز السمات التي تميز هذا الكتاب، وهذا الوضوح يتضح

(١) المختار (٢/٧١٠).

(٢) المختار (١/٢٢٥).

(٣) مقدمة ابن إدريس (١/٣).

من خلال النقاط الآتية:

### أ) ظهور الجانب التعليمي في الكتاب:

إنَّ الناظر في الكتاب ليلاحظ أن الجانب التعليمي ظاهر في الكتاب، تمثل ذلك في استعماله لعدد من العبارات التعليمية، التي يقصد من ورائها إيضاح الفكرة، وجعل القارئ أو الطالب، في حالة انتباه، ويجعله كذلك على علم بالقلب الأساسي للمسألة. فكثيراً ما يعبر المؤلف بقوله: "اعلم، واعرف، وتأمل ذلك، وقس عليه...".

يضاف إلى هذا أن المؤلف قد يقدم ببعض المقدمات في توجيهه للقراءات، ليعلم القارئ الأساس الذي يمكنه من خلاله التعرف على وجه القراءة. من أمثلة هذا قوله: "واعلم أن الأصل في هذا الباب هو أن الفعل المضارع إذا وقع موقع الحال رفعته بلا خلاف بين أهل العربية"<sup>(١)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿كَشَفَتْ ضُرُوءَ.....مُمْسِكْتُ رَحْمَتِهِ﴾<sup>(٢)</sup> "قرأ أبو عمرو ويعقوب بالتنوين في الحرفين، ونصب ما بعدهما. وقرأ الباقون بحذف التنوين والإضافة. والأصل في هذا الباب التنوين والنصب لما يقع بعد. تقول: هو ضاربٌ زيداً، إذا أردت أنه يضرب فيما يستقبل"<sup>(٣)</sup>.

وقوله: "والأصل في معرفة هذا الباب أنَّ ما وقع منه لا يكون بإسقاط التنوين والإضافة كقولك: هو ضاربٌ زيدٍ، وما لم يَقَعْ فالأصل فيه التنوين والنصب، كقولك: هذا ضاربٌ زيداً، ويجوز في هذا الموضع الإضافة إذا كان في الكلام دليلٌ عليه، ولم يَخَفِ اللَّبَسُ، على ما ذكرنا من الآيات"<sup>(٤)</sup>.

(١) المختار (٢/٦٦٣).

(٢) سورة: الزمر، الآية: ٣٨.

(٣) المختار (٢/٧٧٠ - ٧٧١).

(٤) المختار (٢/٨٩٦ - ٨٩٧).

ومما يدل على ظهور الجانب التعليمي في الكتاب مخاطبته للقارئ كثيرا بقوله: "كقولك...وكما تقول....".

ومما يدل كذلك على ظهور الجانب التعليمي في الكتاب كثرة التقسيم وحسن الترتيب. وأمثلة هذا كثيرة جدا، منها:

قوله: "اختلفوا في قوله تعالى ﴿مَثَلُ مَا أَنْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> فقرأ أبو بكر وحمة والكسائي (مثلُ ما أنكم) برفع اللام في (مثلُ). وقرأ الباقون بفتحها. فالرفع على أنه صفةٌ لـ (حقُّ)؛ لأنك وصفت نكرة بنكرة. والفتح فيه أربعة أوجه: أحدها: أنه جعل الاسمين اسما واحدا فبناهما على الفتح، كقولك: يا ابن أمِّ، عن الأخفش. والثاني: أن يكون منصوبا على توكيد الحقِّ، التقدير: إنه لحقُّ حقًّا مثلُ ما أنكم، عن الزجاج. والثالث: أنه جعل (ما) زائدة، وأضاف (مثلُ) إلى (أنَّ)، وهو غير متمكن فبناه على الفتح، عن أبي العباس محمد بن يزيد. والرابع: أنه حال من النكرة، كقولك: هذا رجلٌ قائما، عن الزجاج أيضا"<sup>(٢)</sup>.

وقوله: "وفي الياء أربعة أقول: أحدها: أنها دليل الإعراب، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش، وبه قال محمد بن يزيد. والثاني: أنها حرف الإعراب، وهو مذهب سيويه. والثالث: أن انقلابها من الألف هو الإعراب، عن أبي عمر الجرمي. والرابع: أنه الإعراب عن الزيادة، وهو مذهب أهل الكوفة"<sup>(٣)</sup>.

ولم لا يظهر الجانب التعليمي في الكتاب وقد أشار المؤلف إلى أنه ارتحل إملاءه على طلابه فقال: "أما بعد فإن أصحابنا من حفاظ الكتاب...سألوني أن أملئ عليهم معاني ما اختلف فيه القراءة الثمانية من أهل الأمصار الخمسة...وارتجلت إملاءه، وقد أعان الله على

(١) سورة: الذاريات، الآية: ٢٣.

(٢) المختار (٨٤٧/٢).

(٣) المختار (٧٠٤/٢).

الفراغ منه" <sup>(١)</sup>.

### ب) بناء الاختيار في القراءة على الوضوح:

سبقت الإشارة إلى الأسس التي بنى عليها المؤلف الاختيار في القراءة، وكانت في مجملها تدور حول الوضوح وعدم التكلف، وكان من تلك الأسس أن تكون القراءة أبلغ أو أبين في المعنى <sup>(٢)</sup>.

يضاف إلى هذا تصريحه هو بتوخي الوضوح كما سبقت الإشارة.

### ت) الإتيان بالميزان الصرفي للكلمة، أو الإتيان بكلمة أخرى على وزنها:

فمن الأمور التي تدل على حرص المؤلف على الوضوح، وتجنب اللبس أو الوهم أن المؤلف قد بين وزن الكلمة، ويمثل لها بما يوافقها في الميزان الصرفي، وذلك إمعانا منه في التوضيح، وطرد اللبس. وفي الحقيقة أن المؤلف قد اهتم بوزن الكلمة بشكل عام، وربما تعرض للخلاف الواقع بين النحاة في وزن الكلمة، كما في وزن كلمة "ميت" و "سيد" و "بينة".

فمن أمثلة اهتمامه بوزن الكلمة:

قوله في قوله تعالى ﴿سَلِّمْ﴾ <sup>(٣)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي (سَلِّمْ) بكسر السين بغير ألف، على وزن (فَعْل). وقرأ الباقر (سلام) بفتح السين، وألف بعد اللام... " <sup>(٤)</sup>.

(١) المختار (٣/١).

(٢) انظر المختار (٧٠/١)، ٩٦، ١٠١، ١٣٨، ١٥٨، ١٨١، ١٩٢، ٢٠١، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٣٣٠، ٣٣٣.

٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٩، ٣٦٤، ٤١٨، ٣٥١، ٢/٦٧٨، ٦١٠.

(٣) سورة: الذاريات، الآية: ٢٥.

(٤) المختار (٨٤٨/٢).

وقوله في قوله تعالى ﴿مَا لَا وَوَلَدًا﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي (وَوُلْدًا) على وزن (فُعَل). وقرأ الباقون (وَوُلْدًا) على وزن (فَعَل)..."<sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿مَهْدًا﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ أهل الكوفة (مَهْدًا) بفتح الميم بغير ألف بعد الهاء، بزنة (فَعَل). وقرأ الباقون (مَهَادًا) بزنة (فَعَال) بكسر الميم، وألف بعد الهاء..."<sup>(٤)</sup>.

وقوله: "...تقول: نشأ القوم، إذا جعلت الفعل لهم، يَنْشُؤُونَ، بزنة: ذهبوا يذهبون. وإنما جاء الفعل الماضي والمستقبل مفتوحين على فَعَلٍ يَفْعَلُ لأن لام الفعل حرف حلقي وهو الهمزة وتقول: نُشِئَ القوم يُنْشِئُونَ، إذا فُعِلَ ذلك بهم"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله في قوله تعالى ﴿وَيَنْتَجِبُونَ﴾<sup>(٦)</sup>: "وقرأ حمزة وحده (وَيَنْتَجِبُونَ) بزنة (يَفْتَعِلُونَ). وقرأ الباقون (وَيَنْتَجِبُونَ). وشاهد قراءة الجماعة ﴿إِذَا تَنْجَيْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ولم يقل: إذا انتجيتم. وهما بمعنى واحد: تَنَاجَى وَانْتَجَى، ومثله: تَخَاصَمَ القوم، واختَصَمُوا، وتَقَاتَلُوا، واقتتلوا..."<sup>(٨)</sup>.

### ث) اهتمامه ببيان حركات حروف الكلمة:

ففي ثنايا عرضه للقراءات الواردة في الآية، يهتم المؤلف ببيان حركات الحروف، فيشير إلى

(١) سورة: مريم، الآية: ٧٧.

(٢) المختار (١/٥٣٣).

(٣) سورة: طه، الآية: ٥٣.

(٤) المختار (١/٥٤٠).

(٥) المختار (٢/٧٩٩ - ٨٠٠).

(٦) سورة: المجادلة، الآية: ٨.

(٧) سورة: المجادلة، الآية: ٩.

(٨) المختار (٢/٨٨٧).



ضم الياء، وفتح الحاء وكسر الشين وما إلى ذلك، وهذا جانب مهم من جوانب الوضوح لدى المؤلف، ودليل واضح على حرصه في بيان الكلمة على الوجه الصحيح.

ومن أمثلة هذا وهي كثيرة جدا:

قوله في قوله تعالى ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيَةِ﴾<sup>(١)</sup>: "روى حفص عن عاصم (يُنَشِّئُ) بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين، وهي قراءة حمزة والكسائي. وقرأ الباقون (يُنْشَأُ) بفتح الياء وتسكين النون وتخفيف الشين، على أَنَّ الفعل لهم. والقراءة الأولى على ما لم يسم فاعله..."<sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ نافع وابن عامر (قُبْلًا) بكسر القاف وفتح الباء، ومعناه: عَيْنًا. وقرأ الباقون (قُبْلًا) بضم القاف والباء..."<sup>(٤)</sup>.

### ج) الاهتمام بالتمثيل، وإيراد أكثر من مثال:

من الأمور التي تدل على اهتمام المؤلف بالتوضيح اهتمامه بتوكيد كلامه بأكثر من مثال، فمثلا عندما يتعرض، للغة من اللغات، أو لبناء من الأبنية الصرفية، فإنه يعتمد إلى ذكر مثال أو أكثر، كنوع من التوكيد، وزيادة الوضوح. من ذلك مثلا:

قوله في قوله تعالى ﴿فَسُحِّقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾<sup>(٥)</sup>: "وقرأ الكسائي وحده (فَسُحِّقًا) بضميتين. وقرأ الباقون (فَسُحِّقًا) بإسكان الحاء. وهما لغتان بمعنى واحد، ومثله: العُقْب والعُقْب، والعُرْب والعُرْب، والرُّحْم والرُّحْم، وهو باب..."<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة: الزخرف، الآية: ١٨.

(٢) المختار (٢/٧٩٩ - ٨٠٠).

(٣) سورة: الأنعام، الآية: ١١١.

(٤) المختار (١/٢٨١ - ٢٨٢).

(٥) سورة: الملك، الآية: ١١.

(٦) المختار (٢/٩٠٩).

ومن ذلك أيضا قوله: "وَقَرَأْتُ الْجَمَاعَةَ ﴿لَيْدًا﴾<sup>(١)</sup> بِكسر اللام. وَرُويَ عن ابن عامر في إحدى الروايتين (لُبْدًا). اللَّبْدُ: الجماعة، واحدها لَيْدَةٌ وَلُبْدَةٌ، والجمع لُبْدٌ. وروي عن جعفر (لُبْدًا) بتشديد الباء على أنه جمع لَآيِدٍ، مثل: رَاكِعٌ وَرُكْعٌ، وَخَاشِعٌ وَخُشْعٌ، وَسَاجِدٌ وَسُجَّدٌ"<sup>(٢)</sup>.

### (ح) اهتمامه ببيان أصل الكلمة، ومعناها، وتطورها الدلالي:

سبقت الإشارة إلى اهتمام المؤلف بتفسير الآيات، والكلمات القرآنية، وبيان معاني الكلمات المختلفة، وهذا يعد جانباً من الجوانب التي تؤكد اهتمام المؤلف بالوضوح وتجنب مواطن اللبس.

وقد سبق أن ذكرت الأمثلة على اهتمام المؤلف ببيان معاني الكلمات والآيات القرآنية فلا حاجة لإيراد المزيد منها هنا. ولكن لعلني أن أمثل لجانب آخر، أشار إليه المؤلف وإن كان على قلة - وهو بيانه للتطور الدلالي للكلمة.

\* من ذلك قوله: "...وتقول: نُشِيءُ القومَ يُنْشَأُونَ، إذا فُعِلَ ذلك بهم. وهو مأخوذ من النَّشْأَةِ، وهو ابتداء الخلق. ثم كثر ذلك في كلامهم، فقليل للنشوء إذا نَمِيَ وَطَالَ: نشأ. وفي النشأة لغتان: نشأة، ونشأة وقد قُرئَ بهما. ومثل ذلك: كَأْتَبَةٌ وَكَأَبَةٌ، وَسَامَةٌ وَسَامَةٌ، وَرَافَةٌ وَرَافَةٌ"<sup>(٣)</sup>.

\* وقوله: "وأصل السحت: الاستئصال والهلاك، من قولهم: أسحت الله زيدا، وسَحَتْهُ. ومنه قوله ﴿فَيُسْحِكُكُمْ بِعَذَابٍ﴾<sup>(٤)</sup> ثم كثر ذلك في كلامهم فقليل لما يُؤدِّي إلى الهلاك:

(١) سورة: الجن، الآية: ١٩.

(٢) المختار (٢/٩٢٣-٩٢٤).

(٣) المختار (٢/٧٩٩-٨٠٠).

(٤) سورة: طه، الآية: ٦١.

الهلاك: سُحِت، اتساعاً<sup>(١)</sup>.

\* ومن ذلك قوله: "وإنما قيل للكاذب: خَرَقَ؛ لأنه أتى بقول غير صحيح، فشُبَّه ذلك بما يقع فيه الخَرَق. والخَرَقُ: فسادٌ في الثوب وغيره، فجعل الكذب خَرَقاً اتساعاً"<sup>(٢)</sup>.

\* ومن ذلك أيضاً قوله: "ومعنى الدَّرْس في كلامهم: استمرار التلاوة، ومنه قولهم: دَرَسَت الريح آثار القوم، إذا استمرَّ الزمان على ديارهم فذهبت آثارهم، ومنه سَمِّيَ القميصُ الخَلَقُ: دريساً؛ لا استمرار الاستعمال له"<sup>(٣)</sup>.

\* ومن ذلك قوله: "والأصل في الإصر الثقل، فَسُمِيَ الذَّنْبُ إصراً اتساعاً"<sup>(٤)</sup>.

\* ومن ذلك أيضاً قوله في قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَعِزُّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>: "قرأ نافع (يَسْعُوكُمْ)

بالتخفيف، من تبع يَتَّبِع. وقرأ الباقون (يَسْعُوكُمْ) من اتَّبَعَ يَتَّبِع. وهما لغتان بمعنى واحد، إذا أخذ الإنسان في إثر غيره، قيل: تبعه واتَّبَعه، ثم استعمل ذلك في الديانة والاعتقاد اتساعاً"<sup>(٦)</sup>.

### خ) يفرق بين اللغة والقراءة، خشية التباسهما:

وقد أشرت إلى هذا وأمثلته في مبحث سابق<sup>(٧)</sup>، وهذا يعد جانباً آخر من جوانب اهتمام المؤلف بالوضوح وتجنب اللبس. ولعلي أن أورد مثالا واحدا فقط لمناسبته، وهو قوله: في قوله

(١) المختار (١/٢٢٧).

(٢) المختار (١/٢٧٦).

(٣) المختار (١/٢٧٧).

(٤) المختار (١/٣٣٠).

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١٩٣.

(٦) المختار (١/٣٣٥).

(٧) انظر ص ٤١٧.

تعالى ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) بجر (غير). وقرأ الباقر بالرفع. فالجر لأنه صفة لـ (خالق)؛ لأنَّ (غير) يوصف به النكرات، و (خالق) نكرة. وأما الرفع فعلى موضع (من) التقدير: هل خالقٌ غيرُ الله. ويجوز: غيرَ الله، بالنصب على الاستثناء ولم يقرأ به، وإنما يُنصَبُ (غير) على الاستثناء في مثل هذا الموضع لأنه يُعَرَّبُ بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ألا ترى أنك لو قلت: هل من خالقٍ إلا الله، كان الاسم الواقع بعد (إلا) نصبا، فكذلك نُصِبَتْ (غير) في الاستثناء"<sup>(٢)</sup>.

#### د) حرصه على الدليل:

وهذا من الأمور الظاهرة في الكتاب، فقد اهتم المؤلف بالدليل في غالب ما يورده في كتابه، سواء من توجيهات، أو مناقشات. فاستدل بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، واستدل كذلك بكلام العرب من شعر ونثر. ولسنا بحاجة لضرب أمثلة على هذا هاهنا؛ لأن الفصل الثالث من هذا البحث جاء ليؤكد ويدلل على هذا الأمر.

#### رابعا: دفاعه عن بعض القراءات:

سبق الحديث عن موقف المؤلف من القراءات القرآنية، بما فيها الشاذة والصحيحة، وعرفنا أن المؤلف دافع عن عدة قراءات ضد من انتقدها أو عابها، بما في ذلك دفاعه عن قراءة حمزة بكسر اللام<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، و دفاعه عن قراءة الهمز<sup>(٥)</sup> في قوله

(١) سورة: فاطر، الآية: ٣.

(٢) المختار (٧٢٣/٢).

(٣) المختار (١٦٤/١ - ١٦٥).

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ٨١.

(٥) المختار (٥٢٦/١ - ٥٢٧).

تعالى ﴿لَا هَبَ لَكِ عِلْمًا﴾<sup>(١)</sup>، ودفاعه عن قراءة نافع والكسائي بفتح الهمز في قوله تعالى ﴿نَدْعُوهُ أَنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾<sup>(٢)</sup> ضد أبي عبيد القاسم بن سلام، ودفاعه عن قراءة عاصم<sup>(٣)</sup> بالهمز في قوله تعالى ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾<sup>(٤)</sup>... إلى آخره من تلك المواضع التي دافع فيها المؤلف عن بعض القراءات التي انتقدها بعض العلماء، سواء في ذلك انتقادها من حيث المعنى، أم من حيث ثبوتها في اللغة، أم من حيث التوجيه النحوي<sup>(٥)</sup>، فبين المؤلف تلك اللغة، أو ذلك الوجه النحوي، وبناء عليه لا يصح رفض القراءة بل هي قراءة صحيحة بينة في اللغة والنحو.

#### خامسا: التزامه بمنهج معين في أغلب الكتاب:

تعرفنا في الفصل الثاني على منهج المؤلف في الكتاب، وكان من الواضح أن المؤلف سار في عرضه لأوجه القراءات وقارئها، وبيان وجه كل قراءة ودليلها على منهج محدد معلوم، لم يخالفه قليلا، حيث يبدأ ببيان وجوه القراءات، وذكر أصحاب كل قراءة، ثم يبين وجه كل قراءة، ويورد لها الأدلة، أو الشواهد، إن استدعى الأمر، ثم ينتقل إلى القراءة الأخرى فيبين وجهها وأدلتها كذلك ثم يختم بعد ذلك باختيار القراءة التي يراها مختارة، ويعلل سبب اختياره لها. هذا هو المنهج الذي سار عليه المؤلف في عرض القراءات وتوجيهها، وقد التزمه وسار عليه في معظم الكتاب؛ وهذا يعد ميزة تحسب لصالح المؤلف، فاتخاذ منهجا محددا، والتزامه به، دليل على منهجية المؤلف.

(١) سورة: مريم، الآية: ١٩.

(٢) سورة: الطور، الآية: ٢٨.

(٣) المختار (١/٥١٤-٥١٥). وانظر كذلك (١/٤٧٥، ٢/٦٠٤، ٦٠٥، ٧٥١).

(٤) سورة: الكهف، الآية: ٩٤.

(٥) انظر ص ٣٧٦.

## سادسا: ظهور شخصيته في الاختيار والتوجيه، والمسائل النحوية:

على الرغم من أن المؤلف قد أفاد من العديد من المصادر رجالا وكتبا، فنقل عنها الكثير من الآراء والأقوال والتوجيهات، إلا أن شخصية المؤلف لم تغب عن الكتاب، حتى وإن علمنا أن هناك الكثير من الكتب التي ألفت في هذا الفن قبل زمن المؤلف وهي تدور حول نفس الموضوع الذي دار عليه كتابه "المختار" وهذا أمر يجعل ظهور الشخصية فيه نوع من الصعوبة. إلا أنَّ القارئ للكتاب يلحظ أنَّ شخصية المؤلف لم تغب عن الكتاب، فجاءت معالم شخصيته ظاهرة في الكتاب، ويمكن التعرف عليها وفق الآتي:

## أولا: في اختيار القراءة:

فعنوان الكتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" دليل قوي على أنَّ الكتاب مبني أساسا على الاختيار، وكما قيل (اختيار المرء قطعة من عقله)، فهو يعرض القراءات وتوجيهات كل قراءة ثم بعد ذلك يختار القراءة ويعلل اختياره، وهذا جانب من جوانب ظهور الشخصية لدى المؤلف. أضف إلى ذلك تعليله للاختيار، فإنه يبينه على عدة أسس دلت على شخصيته، التي لم تكن تكفي بالاختيار، حتى تبين سبب اختيارها لهذه القراءة عن تلك.

## ثانيا: في رفض أو اختيار بعض التوجيهات:

فعندما يعرض المؤلف بعضا من تلك التوجيهات التي لا يرى فيها دليلا، أو حجة فإنه يرفضها، وهذا دليل على شخصية المؤلف من قبل أنه لا يتقبل كل ما يقال، بل يناقشه، فما وجدته صحيحا قبله وإن كان احتمالا، وما وجدته غير صحيح رفضه. ومن الأمثلة التي يضرب بها في هذا المجال رفضه عددا ليس بالقليل من أقوال الفراء، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، ولعلي أن أورد هنا نصا للمؤلف في رفض بعض التوجيهات وهو نص يدل على

شخصيته حيث قال عن توجيه الفراء لقوله تعالى ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾<sup>(١)</sup>: "وَقَالَ  
الفراء: معنى الكلام المجازة. التقدير: إن ضلت إحداها أذكرتها الأخرى. وفتحت (أَنْ)  
لتقدم العامل عليها. والقول هو الأول، وهذه دعوى لا دلالة عليها. فأما قول ابن  
عينة: أي: فتجعلها بمنزلة ذَكَرٍ في الشهادة فبعيد"<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة على ظهور شخصية المؤلف قوله في الآية ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ ابن عامر  
والكسائي ذلك نصبا. وفي إعرابه تأويلان: أحدهما: أَنْ يكون عطفا على قوله ﴿ أَنْ نَقُولَ  
لَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> وهذا أصح الوجهين. والثاني: أَنْ يكون جوابا للأمر في قوله (كن) أجازة الزجاج.  
وقرأ الباقر بالرفع، وهو الوجه، والتقدير: فهو يكون. وهذه هي القراءة المختارة؛ لكثرة من  
عليها من الأئمة، ولأنها أبين في العربية"<sup>(٥)</sup>.

فأنت تجد في هذا المقطع ترجيح توجيه على آخر، واختيار قراءة، وتعليل اختيار، وكلها  
تدلل على شخصية المؤلف.

### ثالثا: في بعض مناقشاته:

وأعني بهذا تلك الآراء التي من خلالها اختار المؤلف قراءة، أو توجيهها أو مذهبا نحويا،  
كرفضه احتجاج من احتج لقراءة ابن عامر بنون واحدة وتشديد الجيم في قوله تعالى ﴿  
وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> - فقال: "فأما من احتج لهذه القراءة فقال: المعنى فيها:

(١) سورة، البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) المختار (١٢٨/١).

(٣) سورة: النحل، الآية: ٤٠.

(٤) من الآية نفسها.

(٥) المختار (٤٥٨/١).

(٦) سورة: الأنبياء، الآية: ٨٨.

وكذلك بُحِّي النجاء المؤمنين، فغلط؛ لأنه إذا قال (بُحِّي) فلا معنى لإضمار النجاء، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ضرب زيداً، على معنى: ضُربَ الضربُ زيداً؛ لأنك إذا قلت: ضُرب، فقد فهم منه (الضرب)، فلا معنى لإضماره بإجماع أهل اللغة<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قوله في قوله تعالى ﴿سُعِدُوا﴾<sup>(٢)</sup>: "قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (سُعِدُوا) بضم السين على ما لم يسم فاعله. وقرأ الباقون (سَعِدُوا) بفتح السين على تسمية الفاعل. وهو أجود القراءتين؛ لأن المسموع من العرب: سَعِدَ فلان وأسَعَدَهُ الله. وذكر جماعة أهل اللغة من أهل البصرة منهم الأصمعي وأبو حاتم وغيرهما أنه لم يسمع من العرب: سَعِدَ فلان. وذكر الكسائي أن العرب تقول: سَعِدَ فلان وسَعِدَ. والصحيح عندي أن تكون قراءة من قرأ (سُعِدُوا) بضم السين على حذف الزائد، الأصل: أسَعِدُوا، ولكن جاء على ما ذكرته كما قالوا: أَحَبَّ فلان فهو محبوب، وَأَجَنَّ فهو مجنون. ولو كان على (أَفْعِلْ) لكان (مُفَعَّلًا). وعلى ذلك جاء قولهم: مَسْعُود، على حذف الزائد، كقولك: مجنون ومحبوب، وإن كانا من أَحَبَّ وَأَجَنَّ؛ لأنه جاء على حذف الزائد. ولا معنى لعيب من عاب هذه القراءة؛ لأنها قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأصحابه، وقد أخبرنا بمعناها<sup>(٣)</sup>.

سابعاً: إضافته ليعقوب الحضرمي، ليشمل كتابه القراء الثمانية.

من أهم الميزات التي تميز بها الكتاب، أن المؤلف لم يقتصر على القراء السبعة، على ما اشتهر وانتشر بين العلماء، فجاءت أكثر كتب التوجيه مقتصرة على توجيه قراءات السبعة. فإضافة المؤلف ليعقوب يعد ميزة تميز الكتاب، وتضيف له خاصية لا توجد في الكتب التي اقتصرت على السبعة.

(١) المختار (١/٥٦٩).

(٢) سورة: هود، الآية: ١٠٨.

(٣) المختار (١/٤٠٥).



ثامنا: الإيجاز، وتجنب التكرار.

وقد سبق الحديث عن هذا الأمر في مبحث مستقل في الفصل الثاني من هذا البحث، وفي الحقيقة يعد الإيجاز من أهم ما يميز هذا الكتاب، فجاء ملما بما يفترض به، في غير ما إيجاز محل أو إطالة مملة.

هذه أبرز المحاسن في الكتاب التي استطعت الوقوف عليها، وهي ليست كل المحاسن، فالكتاب في مجمله كتاب مفيد، ونافع في مجاله، وقد يكون كافيا لمن أراد الاطلاع على هذا العلم الجليل، وهو في الحقيقة جاء كما وصفه المؤلف حين قال: "وذكرت من ذلك ما يستعين به المتوسط، ويتذكر به المتناهي".

## المبحث الثالث: المآخذ:

كما أسلفت لا يخلو عمل بشري من الخطأ والعيب، وكتابنا "المختار" نتاج بشري، وهو بالتالي عرضة للخطأ والنقص، ولكن هذا لا يقلل من قيمة الكتاب أبداً، فالإيجابيات والمحسن التي تميز بها كتاب المختار تغطي تلك المآخذ التي وردت فيه. وقد لفت نظري بعض تلك الأمور التي تؤخذ على المؤلف؛ أشير إليها هنا مستعينا بالله العليّ القدير.

### أولاً: في مجال التوثيق:

إذا كنا في مبحث سابق قد بينا اهتمام المؤلف بالتوثيق، فقد كانت هناك جوانب أخرى تسجل عليه في هذا المجال أيضاً، ولعلي أن أبينها في النقاط الآتية:

(١): إهماله عزو كثير من الأقوال والآراء إلى مظانها:

إذا كان المؤلف قد اعتمد على العديد من المصادر اللغوية، والنحوية، والقراءات وغيرها فإنه لم يصرح بها في كتابه ولو لمرة واحدة؛ فمثلاً نجد كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للزجاج، ومعاني القرآن للنحاس، وتفسير الطبري، وكتاب السبعة لابن مجاهد، وغيرها وقد سبق وأن أشرت لتلك الكتب التي أفاد منها المؤلف<sup>(١)</sup>. فالمؤلف قد أفاد منها كثيراً، ونقل آراء العلماء وتوجيهاتهم لبعض القراءات، ومع هذا لم يصرح بذكرها ولو لمرة واحدة.

وهذا في نظري يعد خللاً منهجياً، وما يقتضيه توثيق النصوص أن يعزو كل قول إلى مصدره، الذي نقله منه. فيشير إلى أن قول سيبويه في كتابه، وقول الفراء في معانيه وهكذا.

(١) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول ص ٧٣.

وبخاصة تلك الأقوال المنسوبة لعلماء لهم أكثر من كتاب، كالفرءاء، والطبري. ولعل مما يعتذر به لابن إدريس أن هذا الأمر—عدم نسبة الأقوال إلى أصحابها—طريقة متبعة لدى أكثر العلماء في ذلك الزمن، وجرت السنة به لدى العلماء المتقدمين والمتأخرين، اعتماداً في ذلك على شهرة صاحب الرأي، أو على شهرة كتابه، كما هو الحال مع سيويه. ومما يعتذر به كذلك لابن إدريس أنه كان يملئ كتابه إملاءً وارتجالاً، وهذا عذر قوي للمؤلف.

## ٢) عدم نسبة بعض الأقوال إلى قائلها:

هناك بعض الأقوال التي أشار إليها المؤلف، ولم ينسبها إلى قائلها، والاحتمال الكبير أن المؤلف يعرف أصحاب هذه الأقوال ولكنه لم يشر إليهم. ومن أمثلة هذا:

قوله في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلَمَ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ أبو عمرو وعاصم وابن كثير بفتح الياء وضم الغين. وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين على ما لم يسم فاعله. وله تأويلان... الثاني: وما كان لنبي أن يخان. يروى ذلك عن الحسن. وقال بعض أهل العلم: هذا الوجه لا معنى له، لا يجوز أن يخان نبيٌّ وال غيره. وهذا غلط، بل تأويل الحسن صحيح من وجهين: أحدهما: أن خيانة النبي أعظم من خيانة غيره، فلهذا خص بالذكر. والثاني: خيانة النبي إنما لم تجز في هذا الموضع لأنه القائم بأمور المسلمين، وكذلك من قام مقامه بعده"<sup>(٢)</sup>.

فقد أشار المؤلف إلى قول من عبر عنه بـ"بعض أهل العلم" ورد عليه، وصاحب هذا القول هو الإمام الطبري، حيث يقول بعد أن أشار إلى التوجيه السابق: "قيل له: أفكان لهم أن يغلوا غير النبي صلى الله عليه وسلم فيخونوه، حتى خصوا بالنهي عن خيانة النبي صلى الله عليه وسلم؟ فإن قالوا: نعم، خرجوا من قول أهل الإسلام؛ لأن الله لم يبيح خيانة أحد في قول أحد

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١٦١.

(٢) المختار (١/١٧٧-١٧٨).

من أهل الإسلام قط. إن قال قائل: لم يكن ذلك لهم في نبي ولا غيره، قيل: فما وجه خصوصهم إذا بالنهي عن خيانة النبي صلى الله عليه وسلم وغلوله وغلول بعض اليهود، بمنزلة فيما حرم الله على الغال من أموالهما، وما يلزم المؤمن من أداء الأمانة إليهما، وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن معنى ذلك هو ما قلنا من أن الله عز وجل نفى بذلك أن يكون الغلول والخيانة من صفات أنبيائه<sup>(١)</sup>.

فإذا كان صاحب هذا القول هو الإمام الطبري، فلماذا لم يصرح بذكره المؤلف؟

ومن أمثلة هذا أيضا: قوله: "وأنكر بعض أهل العلم ﴿عَقَّدْتُمُ﴾"<sup>(٢)</sup> بالتشديد، وكان من اعتلاله أن قال: المؤاخذة تقع بحلف مرة واحدة، فلا معنى للتشديد المؤذن بالتكرير..."<sup>(٣)</sup>. ومن هو صاحب هذا القول هو الطبري أيضا حيث قال: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ بتخفيف القاف، وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل فعلت في الكلام، إلا فيما يكون فيه تردد مرة بعد مرة، مثل قولهم: شددت على فلان في كذا إذا كرر عليه الشد مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعل مرة واحدة قيل: شددت عليه بالتخفيف. وقد أجمع الجميع لا خلاف بينهم أن اليمين التي تجب بالحنث فيها الكفارة تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة وإن لم يكررها الحالف مرات، وكان معلوما بذلك أن الله مؤاخذ الحالف العاقد قلبه على حلفه وإن لم يكرره ولم يردده، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن لتشديد القاف من عقدتم وجه مفهوم"<sup>(٤)</sup>. هذه نماذج تؤكد ما قلت، وكان الأولى بالمؤلف أن يشير إلى صاحب هذا القول، أو ذلك.

ويضاف إلى هذا الجانب العديد من الآراء والأقوال التي لم ينسبها المؤلف، وجاءت مجهولة

(١) تفسير الطبري (٢٠٠/٦-٢٠١).

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٨٩.

(٣) المختار (٢٣٨/١).

(٤) تفسير الطبري (٦١٧/٨).

القائل في الكتاب، وهو يعبر عنها بقوله "بعض العلماء" أو "بعض النحاة" وما شابه ذلك، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الجانب في مبحث سابق.

### (٣) الخطأ في نسبة بعض الأقوال إلى قائلها:

وفي الحقيقة هذا ناتج عن ضعف التدقيق في بعض الأقوال التي ينقلها المؤلف، فربما نقل عن عالم كلاما في شاهد شعري معين، في حين أن ذلك العالم لم يقل ذلك الكلام في ذلك الشاهد الذي أورده المؤلف، وإنما قاله في بيت شعر آخر، وهذا كما حدث مع المؤلف حينما نسب للزجاج كلاما في بيت من الشعر، والزجاج لم يقله في ذلك البيت وإنما قاله في بيت آخر. وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر في المبحث الموسوم بـ "منهجه في النقل والتوثيق".

### (٤) عدم عنايته بنسبة اللهجات والأبيات:

لقد سبقت الإشارة إلى عناية المؤلف بلغات العرب، ولهجاتهم، وشعرهم، لذلك فقد استشهد بها، واستعان بها في توجيه القراءات، وبين الكثير من القراءات على أنها لغتان، أو لغات في الكلمة، ولكن المؤلف مع هذا الاهتمام، قد أغفل نسبة العديد من اللغات، ولم يول أمر نسبتها الكثير من العناية، فكثيرا ما تجده يقول: "وهما لغتان" أو "فيه ثلاث لغات"، وربما استقصى اللغات الواردة في بعض الكلمات، دون أن يعنى بنسبة شيء منها<sup>(١)</sup>.

وكذلك كانت الحالة مع الشواهد الشعرية، التي أفاد منها كثيرا في كتابه، ولم ينسب بيتا شعريا لصاحبه إلا في خمسين موضعا تقريبا، وهذا في مجمله يمثل ربع الشواهد التي أوردها المؤلف، وهذا دليل على عدم اهتمامه بنسبة الشواهد الشعرية، وبخاصة ما هو معروف القائل منها، وغير مختلف في نسبته<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ص ٢٨٢.

(٢) انظر ص ٣٠٠.

## ٥) ضعف التحقيق في بعض ما ينقله من أقوال أو يعزوه من قراءات:

وهذا الجانب وإن كانت نسبته قليلة إذا ما قيس بكامل الكتاب، إلا أنه يعد خللاً منهجياً وقع فيه المؤلف، وينبغي التنبيه إليه.

وكان هذا الضعف سبباً في وقوعه في بعض الأخطاء في الاستشهاد بآراء العلماء، وقد سبقت الإشارة إليها في الحديث عن طريقته في النقل والتوثيق.

ومما يضاف إلى ضعف التحقيق لدى المؤلف في النقل أنه حكى إجماع النحويين في بعض المواضع التي لم يكن فيها إجماع بين النحاة. فقد حكى إجماع أهل العربية على ضعف قراءة ابن عامر بالفرق بين المضاف والمضاف إليه، وهذا إنما هو رأي البصريين حسب. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في مبحث سابق.

وأما الحديث عن ضعف التحقيق في عزو بعض القراءات فقد تنوعت المظاهر التي تدل على هذا الأمر:

- فتارة ينسب القراءة إلى أحد الثمانية، في حين أنها لأحد راويه.
- وتارة يقصر القراءة على قارئ أو أكثر ويغفل ذكر آخرين ممن قرأ بهذه القراءة أيضاً.
- وتارة يذكر الحرف للقارئ والصحيح أن قراءته ليست كذلك.
- وتارة يغفل بعض القراءات، فلا يذكرها أو يشير إليها.

## فمن أمثلة النوع الأول:

قوله في قوله تعالى ﴿يُرْسَلْنَ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ أهل الحجاز ويعقوب على التوحيد. وقرأ الباؤون

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١٤٤.

(برسلائي) على الجمع<sup>(١)</sup>. والصحيح أن الذي قرأ بالتوحيد هو روح عن يعقوب، أما رويس فقد قرأ على الجمع<sup>(٢)</sup>.

وقوله في قوله تعالى ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾<sup>(٣)</sup>: "قرأ أبو عمرو وابن كثير بضم الياء وتخفيف الزاي، و(الملائكة) نصب... وقرأ يعقوب (تَنَزَّلُ الملائكة) بالتاء مفتوحة وتشديد الزاي ورفع (الملائكة)..."<sup>(٤)</sup>. والصحيح أن الذي قرأ بالتاء هو روح عن يعقوب، أما رويس فقد قرأ بضم الياء وتخفيف الزاي، كقراءة أبي عمرو وابن كثير<sup>(٥)</sup>.

وجل تلك المواضع التي نسب فيها القراءة لأحد الثمانية في حين أنها لأحد راويه جلها كانت مع يعقوب، وجلها كذلك عبر فيها عن قراءة يعقوب بقراءة روح<sup>(٦)</sup>.

### ومن أمثلة النوع الثاني:

قوله في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(٧)</sup>: "كسر الهمزة وشدد النون حمزة والكسائي. وفتح الهمزة وخفف النون ابن عامر. والباقون فتحوا الهمزة وشددوا النون..."<sup>(٨)</sup>. والصحيح أن قراءة يعقوب بفتح الهمزة وتخفيف النون كابن عامر<sup>(٩)</sup>.

ومن ذلك أيضا قوله في قوله تعالى ﴿وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>: "قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي

(١) المختار (١/٣٢٤).

(٢) انظر التذكرة (٢/٣٤٦)، والنشر (٢/٢٠٤).

(٣) سورة: النحل، الآية: ٢.

(٤) المختار (١/٤٥٥).

(٥) انظر: التذكرة (٢/٣٩٧)، والنشر (٢/٢٢٧).

(٦) انظر مثلا: (١/٣٤٣، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٨٢، ٤٦٣، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٣).

(٧) سورة: الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٨) المختار (١/٢٩٧).

(٩) انظر: التذكرة (٢/٣٣٦)، والنشر (٢/٢٠٠).

(١٠) سورة: الأعراف، الآية: ٢٥.

بفتح التاء على تسمية الفاعل. وقرأ الباقون على ما لم يسم فاعله بضم التاء....<sup>(١)</sup>.  
والصحيح كذلك أن يعقوب قرأ كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح التاء<sup>(٢)</sup>.

### ومن أمثلة النوع الثالث:

قوله: "واختلفت الرواية عن أبي عمرو، فالصحيح ما عليه أهل الأداء وهو إسقاط الألف في الوصل والوقف، وهذه رواية اليزيدي وعبد الوارث، وروى عنه أبو زيد وأحمد بن موسى الألف في الوقف دون الوصل"<sup>(٣)</sup>. والمؤلف أورد هذا الكلام في حديثه عن القراءات في قوله تعالى ﴿الْظُّنُونَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾<sup>(٤)</sup>. والصحيح أن رواية أحمد بن موسى عن أبي عمرو بالألف فيهن جميعاً، وصل أو قطع؛ يقول ابن مجاهد: "وحدثني الجمال عن الحلواني عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو بالألف فيهن وصل أو قطع"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك قوله في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا﴾<sup>(٦)</sup>: "قرأ عاصم ونافع ويعقوب (وَلَوْلَا) بالنصب، وروى أبو بكر عن عاصم ترك الهمزة الأولى. وقرأ الباقون (وَلَوْلَا) بالجر عطفاً على ما عملت فيه (من)"<sup>(٧)</sup>. والصحيح في هذا أن قراءة يعقوب جاءت قراءته بالجر كبقية القراء.

أما أمثلة النوع الرابع، فقد سبق الحديث عنها في منهج المؤلف في عرض القراءات القرآنية فلا حاجة لذكرها هنا.

(١) المختار (٣٠٥/١). وانظر نماذج أخرى (٣٢٨/١، ٣٩٨، ٤١٣، ٤٩٦، ٦٠٦/٤٩٦، ٦٤٨، ٨٧٠).

(٢) انظر: التذكرة (٣٣٩/٢)، والنشر (٢٠١/٢).

(٣) المختار (٦٩٤/٢).

(٤) سورة: الأحزاب، الآيات: ١٠ - ٦٧ - ٦٦.

(٥) السبعة لابن مجاهد: ٥٢٠.

(٦) سورة: فاطر، الآية: ٣٣.

(٧) المختار (٧٢٥/٢).



## ثانيا: التحيز:

من أهم الملاحظات التي تؤخذ على المؤلف في كتابه، تحيزه الواضح للمذهب البصري، فمن خلال الفصل السابق الذي تعرفنا فيه على مذهب المؤلف النحوي، اتضح لنا أنه كان متعصبا للمذهب البصري، في أغلب ما أورده في الكتاب من مباحث، فقد وافق البصريين في أكثر من عشرين مسألة، في حين أنه لم يوافق الكوفيين إلا في أربعة مسائل تقريبا. وهذا يدل على تحيز واضح من قبل المؤلف.

ومن الأمور التي تؤكد تحيز المؤلف للمذهب البصري، وتعصبه له ما يأتي:

**أولا:** رفضه للعديد من القراءات التي جاءت مخالفة للقواعد النحوية التي رسمها نخاة البصرة خاصة، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، وعدم جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام دون تأكيد، أو فصل...وما إلى ذلك من تلك المواضيع التي كانت سببا في رفض المؤلف لعدد من القراءات الصحيحة.

ولو أن تحيز المؤلف للمذهب البصري كان في بعض المسائل التي لا تأثير فيها على رفض أو قبول القراءة كرافع المبتدأ، وناصب الاسم المشغول عنه، وحكم تقديم الحال، لو كان الأمر مقتصرًا على هذا لهان الأمر، ولكن تعصب المؤلف للمذهب البصري، جعله يرفض، ويضعف بعض القراءات، من أجل القاعدة النحوية، ولو أنه جعل القراءة حكما على القاعدة لكان اتباع المنهج السليم.

**ثانيا:** رفضه للعديد من الشواهد الشعرية، التي جاءت مخالفة للقاعدة البصرية، فعلى الرغم من أن النخاة بينوا أن الشعر أساس من الأسس التي قام عليه النحو العربي، إلا أن المؤلف—كغيره من البصريين—رفضوا الاستدلال بالكثير من الشواهد الشعرية، لأنها جاءت بعد وضع القاعدة لديهم، حتى وإن كانت كثيرة في الكلام. وهذا ما اتضح بعد التعرف على الأصول التي اعتمد عليها في توجيه القراءات، وبعد التعرف على الضرورة الشعرية لدى المؤلف،

حيث وصف الكثير من الشواهد الشعرية بأنها ضرورة شعرية.

ثالثا: كثرة المسائل التي وافق فيها البصريين، وندرة المسائل التي وافق فيها الكوفيين. على

الرغم من وجود ما يؤيدها وخاصة من السماع. وقد سبقت الإشارة إلى تلك المسائل.

رابعا: رفضه لبعض التوجيهات النحوية التي يوردها الكوفيون وخاصة الفراء لأنها تخالف

القاعدة النحوية، والفرق بين هذا الرفض والنوع الأول: أن المؤلف هنا لا يرفض القراءة بل يبين

وجهها وصحتها في اللغة، ولكنه يرفض التوجيه الكوفي الذي يأتي مخالفا للقاعدة النحوية، كما

في مسألة "حكم إضافة الشيء إلى نفسه".

هذه أمور تؤكد مدى تحيز المؤلف للمذهب البصري، وهو أمر يؤخذ عليه، إذ كان

المفترض به أن يقبل بالسماع، وخاصة القراءات، ثم لتكن هي قائده للمذهب النحوي، لا أن

يكون المذهب النحوي هو قائده فيرفض بسببه القراءات الصحيحة.

### ثالثا: الغموض:

إذا كنا قد بينا في مبحث سابق اهتمام المؤلف بمسألة الوضوح، وحرصه على أن يكون

الكتاب سهل المنال لكل قارئ، إلا أن هناك العديد من المظاهر التي سببت نوعا من الغموض

في الكتاب، فكانت مأخذا يسجل على المؤلف. ولعل هذه المظاهر أن تحصر في الأمور الآتية:

#### أولا: خلط الأصول بالفرش:

سبق أن أشرت في الفصل الثاني، إلى منهج المؤلف في عرض القراءات، وأشرت إلى كيفية

عرضه لأبواب الأصول، كالإدغام، والإمالة، وعرفنا أن المؤلف شرع بداية في فرش الحروف، ثم

تناول بعضا من أبواب الأصول. وكان من المفترض أن يبدأ بالأصول أولا، ثم يأخذ في فرش

الحروف، فيسير في ذلك وفق المنهج المتبع في أكثر كتب الاحتجاج للقراءات لا أن يعكس

الأمر.

### ثانيا: الخلط في ترتيب بعض الآيات:

سبق أن أشرت إلى هذا في مبحث سابق، وأن المؤلف ربما يقدم آية على أخرى، فيتناول الآية العشرين—مثلاً—قبل الحديث عن اختلاف القراء في الآية الثامنة عشرة، وهكذا. وأشد من هذا تقديمه لبعض كلمات الآية على بعض، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في مبحث سابق<sup>(١)</sup>. ٩٣

### ثالثا: الخلط في بعض المصطلحات:

وهذا وإن كان أمرا نادرا في الكتاب، إلا أنه ذو أهمية كبيرة. وأهم شيء في هذا هو عدم وضوح المعنى المراد من مصطلح "الابتداء" لدى المؤلف، فهو كثيرا ما يعبر به عن معنى "المبتدأ". وكان من المفترض بالمؤلف أن يشير عن المبتدأ بكلمة "المبتدأ". ومما يضاف إلى هذا المجال، الخلط بين بعض المصطلحات البصرية والكوفية، كالنعت والصفة.

### رابعا: لا يحدد نهاية نقله عن الآخرين:

فإذا ما نقل المؤلف كلاما لغيره فإنه لا يبين أين نهاية الكلام، أو ابتداء كلامه هو، فيحصل بذلك تداخل بين كلامه وكلام غيره، فيصعب التفريق بينهما أحيانا، وكان عليه أن يشير إلى نهاية ما ينقله، كأن يقول: "انتهى كلامه"، أو "انتهى" إلى آخر تلك العبارات. وهذا في الحقيقة أمر يوقع القارئ في اللبس. وقد سبق أن أوردت بعض الأمثلة على هذا في الحديث عن منهج المؤلف في النقل والاقتباس<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ص ٩٣.

(٢) انظر ص ١٧٦.

## خامسا: الإحالات المبهمة:

سبق الحديث عن الإحالات لدى المؤلف، وأنها تعد نوعا من الاختصار في الكتاب، وقد بينت أنواع الإحالة لدى المؤلف، والمقصود هنا الإحالة غير المحددة<sup>(١)</sup>. فهذه الإحالة غير المحددة توقع القارئ في شيء من الغموض، حتى يتمكن من الوصول إلى ذلك الموقع الذي أحال إليه المؤلف. لا سيما وأن الإحالات غير المحددة جاءت كثيرة جدا في الكتاب. ولو أن المؤلف اعتمد الإحالة المحددة فيبين اسم السورة على الأقل لكان هذا أفضل.

## سادسا: عدم الإفصاح عن اسم الشاعر كاملا:

فعدم إفصاح المؤلف عن اسم الشاعر كاملا يوقع القارئ في اللبس، فقد يقتصر ابن إدريس في إيراد صاحب الشاهد الشعري على إيراد اسمه الأول فقط، فتجده يقول: "وقال النابغة..." ولا نعلم هل هو النابغة الجعدي أم الذبياني. وقد استشهد المؤلف بشعر لكل منهما<sup>(٢)</sup>.

## سابعا: الإبهام في النسبة إلى الأعلام:

سبق أن أشرت إلى أن المؤلف يحرص على نسبة الأقوال إلى أصحابها، كالخليل وسيبويه وأبو عمرو... وغيرهم من مصادره من الرجال. إلا أن المؤلف قد أبهم في نسبة كثير من الآراء والأقوال، كأن يقول: "قال بعض العلماء"، أو "بعض أهل العلم"<sup>(٣)</sup>، و"ذكر جماعة من أهل اللغة"<sup>(٤)</sup>، أو "وقيل"<sup>(٥)</sup>، أو "قول من قال"<sup>(٦)</sup>، أو "بعض النحاة" أو بعضهم"<sup>(٧)</sup>، أو "أهل

(١) انظر ص ٢٣٠.

(٢) انظر ص ٢٩٨.

(٣) انظر المختار (١/١٥١، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٧، ٢٤٧).

(٤) انظر المختار (١/٤٦٧، ٢/٩٦٥، ٩٧٧، ٩٧٨).

(٥) انظر المختار (١/٥٨، ١١٢، ١١٨، ١٤٧، ١٩١، ٢٠٣، ٢٩٠، ٣٩٥، ٤٠٧).

المعاني<sup>(٣)</sup>، أو "أهل التأويل"<sup>(٤)</sup> أو ما شابه ذلك من العبارات التي توحى بالغموض حول أصحاب هذا الرأي أو القول.

## رابعاً: الاستطراد:

إذا كان الاختصار والإيجاز في غير إخلال سمة بارزة ومميزة للكتاب، فإن من العيوب التي توجه للمؤلف الاستطراد في مواضع كثيرة، وهو بهذا يخرج عن المنهج الأساسي الذي اختطه لنفسه في مقدمة الكتاب، بل يخرج عن المنهج الذي من أجله ألف هذا الكتاب، وهو بيان معاني وجوه القراءات الثمان. وقد سبق أن أشرت إلى هذا الأمر في الفصل الثاني، في المبحث الموسوم بـ "الاستطراد"<sup>(٥)</sup>، وكانت أهم مظاهر الاستطراد لدى المؤلف هي:

- (١) عدم الاقتصار على قراءات القراء السبعة.
- (٢) عنايته بالتفسير اللغوي، وبعض المسائل اللغوية.
- (٣) استقصاء أوجه اللغات في بعض الكلمات.
- (٤) بيانه معاني بعض الكلمات والآيات القرآنية وذكر الخلاف فيها بين أهل التأويل.
- (٥) إيراده بعض أسباب النزول.
- (٦) إعراب بعض الآيات، وذكر المباحث النحوية والصرفية.
- (٧) ذكر المسائل الشرعية.

(١) انظر المختار (١/٧١، ٢٥٧).

(٢) انظر المختار (١/٧٣، ١١٢، ١٧٣، ٣٠٠، ٣٠٦، ٦٠٢/٢).

(٣) انظر المختار (١/٥٨، ٢٥٣، ٢٨٤، ٤٤٩، ٩١٠/٢، ٩١٥، ٩٣٢).

(٤) انظر المختار (١/١٦٩، ٧٤٠/٢، ٧٠٨، ٧٩٦، ٨٢٠).

(٥) انظر ص ٢٣٨.

## خامسا: التكرار:

كان المؤلف في مواضع ليست بالقليلة يكرر بعض التوجيهات وبشكل مشابه لتوجيهات سابقة، وهذا يعد نوعا من التكرار، ومأخذا يؤخذ على المؤلف، إذ كان بإمكانه أن يشير إلى وجوه القراءات ثم يشير إلى أنه قد سبق الاحتجاج لمثله في مواضع سابقة.

وقد يكرر المؤلف الحديث عن بعض المسائل التي سبق وأن تحدث عنها كما في إشارته لخلاف العلماء في ياء جمع المذكر السالم هل هي إعراب أم دليل على الإعراب. وقد سبق الحديث عن التكرار لدى المؤلف في الفصل الثاني.

ومن التكرار الذي يؤخذ على المؤلف هنا تكراره لبعض الشواهد في مواضع متشابهة ووجه الاستشهاد بها واحد.

من ذلك تكراره الاستشهاد بقول الشاعر:

إذا كانت الهيجاء وأنشقت العصا      فحسبك والضحاك سيفٌ مهندٌ

وقد استشهد به على "كان" التامة، في ثلاثة مواضع تقريبا.

ومن ذلك تكراره الاستشهاد بقول الشاعر:

تراه كالثغام يعل مسكا      يسوء الفاليات إذا فليني

وقد استشهد به على إسقاط إحدى النونين في "فليني"، وذلك للتخفيف. وقد كرره

المؤلف في موضعين آخرين، وبنفس وجه الاستشهاد.

ومن ذلك أيضا تكراره الاستشهاد بقول الشاعر:

يَا رَبِّ غَايِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ      لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانًا<sup>(١)</sup>

وقد استشهد به المؤلف على الإضافة بنية الانفصال. وتكرر الاستشهاد بهذا البيت في

ثلاثة مواضع أخرى.

(١) من البسيط، لجرير في ديوانه ٦٧٨، وهو في: كتاب سيويه (٤٢٧/١)، والمقتضب (٢٢٧/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (١٦٩/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥١/٣)، وأوضح المسالك (٨١/٣)، والدر المصون (٤٢٤/٤).

إذن فالتكرار في مثل هذا مما يؤخذ على المؤلف، وكان الجدير به أن يذكره في موضع واحد فقط، وأن يأتي بغيره إن أراد الاستشهاد بشعر على الموضوع نفسه.

### سادسا: التناقض:

من مظاهر التناقض لدى المؤلف أنه ربما وجه القراءة في موضع معين، وأشار إلى استعمال هذه القراءة على أنها لغة من لغات العرب، ثم يأتي بعد ذلك في قراءة مشابهة لها ويرفضها ويبين أنها لا تجوز في قياس ولا استعمال، وهذا نوع من التناقض لدى المؤلف. ومن أمثلة هذا النوع:

عندما أشار إلى اختلاف القراءة في قوله تعالى ﴿يُؤَذِّنْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله ﴿وَنُصَلِّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وذكر أنه روي عن أبي عمرو أنه وقف الهاء، (أي سكنها) ومثله أبو بكر وحمزة. وبعد أن وجه القراءات الأخرى قال: "وأما ما روي عن أبي عمرو فقد ذكره الزجاج وقال: إن الراوي عنه لم يضبطه، كما لم يضبط ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فقال: قرأه جزما... ثم قال ابن إدريس— وبعد، فتسكين الهاء في هذا الباب لغة للعرب مشهورة، أخبرني بها محمد بن محمد قال: أخبرني أبو بكر بن مجاهد عن محمد بن الجهم عن الفراء، أنه قال: وقف الهاء لغة للعرب. وقد ذكر هذه اللغة جميع البصريين والكوفيين"<sup>(٤)</sup>.

وعندما عرض المؤلف لقراءة عاصم وحمزة بوقف الهاء في قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٥)</sup> قال: "وأما وقف الهاء في الإدراج وهي قراءة عاصم وحمزة فلا يجوز في قياس، ولا استعمال عند جميع البصريين؛ لأن هاء الإضمار لا بد من حركتها في الإدراج على حسب ما يقتضيه

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٧٥.

(٢) سورة: النساء، الآية: ١١٥.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٥٤.

(٤) المختار (١/١٦٢).

(٥) سورة: الأعراف، الآية: ١١١.

الموضع. وقد أجاز وقف الهاء الفراء، وذكر أنه لغة لبعض العرب، وأنشد:

أنحى علي الدهر.....

فوقف الهاء من (يفسده) كما ترى. وهذا الشعر لا يلتفت إليه، ولا يحتج بمثله في كتاب الله تعالى لأن الضرورة في الشعر لإقامة الوزن...<sup>(١)</sup>.

فتناقض المؤلف واضح هنا أشد الوضوح، ففي الموضع الأول جعل وقف الهاء لغة للعرب، وأنها مروية بإجماع البلدين، البصرية والكوفية، ثم في الموضع الثاني نقل رفض البصريين لوقف الهاء، وأنه لا يجوز في قياس ولا استعمال. ثم إن المؤلف في الموضع الأول لم يرفض القراءة ثم رفضها هنا. وهذا دليل على التناقض لدى المؤلف أحياناً.

ومن أمثلة التناقض لدى المؤلف أن قال في حديثه عن الإمالة: "تقبح الإمالة إذا كان حرف الاستعلاء بعد الألف؛ لأنك في التقدير متسافل متصاعد، والتصاعد من الانحدار فيه صعوبة ومشقة، فلماذا قبحت الإمالة إذا كان حرف الاستعلاء بعد الألف، ولا يقبح إذا كان الحرف قبل الألف؛ لأن الانحدار بعد التصاعد لا يقبح ولا يشق"<sup>(٢)</sup>.

وعندما جاء إلى قوله تعالى ﴿ضَعُفًا﴾<sup>(٣)</sup> قال: "أمال حمزة لكسر الضاد. والإمالة في هذا الحرف وإن جازت للمعنى الذي ذكرناه بعيدة، وغير جائزة عند أهل العربية من أجل الحرف المستعلي وهو الضاد"<sup>(٤)</sup>.

فكيف يعتبرها المؤلف في الموضع الأول غير قبيحة، ويبين وجهها، ثم يشير هنا إلى أنها غير جائزة.

وإذا كان هناك بعض وجوه التناقض لدى المؤلف في الكتاب، فإنها تعد قليلة جداً، وهي

(١) المختار (١/٣١٨-٣١٩).

(٢) المختار (١/٢٩).

(٣) سورة: النساء، الآية: ٩.

(٤) المختار (١/١٩١).



لا تشكل ظاهرة، وإنما كان لا بد من التنبيه عليه، لوجوده في الكتاب، وهو مع هذا لا يقارن بما في الكتاب من صحة وعدم تناقض.

### سابعا: وقوع الوهم والسهو منه أحيانا:

وقد جاء الوهم والخطأ لدى المؤلف على عدة أشكال هي:

#### أولاً: الخطأ في نسبة قراءة:

وقد سبقت الإشارة إلى هذا، وأن المؤلف ربما نسب قراءة لأحد الثمانية، في حين أنها لأحد رواته، وقد سبق ذكر الأمثلة على ذلك، ولعلي أورد مثالا واحداً لغير يعقوب. وهو في قوله تعالى ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ ﴿يَبْنِي إِنَّهَا﴾<sup>(١)</sup> قال المؤلف: "فتحهما حفص عن عاصم. وسكنهما ابن مجاهد عن ابن كثير. وقرأ الباقون بالكسر"<sup>(٢)</sup>. والصحيح أن قراءة ابن كثير برواية البرزي هي الموافقة لقراءة حفص عن عاصم، في حين أن رواية قنبل عن ابن كثير كانت بالتسكين<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: خطأ في الاستشهاد بآية:

من ذلك قول المؤلف في قوله تعالى ﴿يَبْغُونَ﴾<sup>(٤)</sup>: "قرأ بالياء أهل البصرة وحفص، بناء على قوله ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لفظ غيبة"<sup>(٦)</sup>. والمؤلف في هذا يقصد الإشارة

(١) سورة: لقمان، الآيتان: ١٣-١٦.

(٢) المختار (٦٨٤/٢).

(٣) انظر: التذكرة (٤٩٦/٢)، والنشر (٢١٧/٢).

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ٨٣.

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١١٠.

(٦) المختار (١٦٣/١).

إلى ما سبق هذا الحرف من الآية نفسها، وهو قوله تعالى ﴿هُمُ الْفَلْسِفُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضا استشهاده بقوله تعالى ﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَدَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على حذف اللام ونصب الكلمة على أنه مفعول لأجله. وكرر الاستشهاد بها في الوجه نفسه في سورة المرسلات<sup>(٣)</sup>. وهذا لا يتوافق مع الآية، لأن التقدير فيها على ما قال السمين الحلبي: "وفي (استرضع) قولان للنحويين، أحدهما: أنه يتعدى لاثنتين ثانيتهما بحرف الجر، والتقدير: أن تسترضعوا المراضع لأولادكم، فحذف المفعول الأول وحرف الجر من الثاني، فهو نظير (أمرت الخير)... والثاني: أنه متعد إليهما بنفسه، ولكنه حذف المفعول الأول"<sup>(٤)</sup>.

إذن ففي كلا الوجهين اللذين ذكرهما لا يتعين النصب على أنه مفعول لأجله، بل إنما يكون مفعولاً به ثانياً على الرأي الثاني، وإما أن يكون منصوباً على نزع الخافض على الرأي الأول.

### ثالثاً: خطأ في ضرب مثال:

وهذا وإن كان نادراً جداً، إلا أنه لا بد من الإشارة إليه.

وذلك في قوله: "وهذا من الباب الذي عرفت أن يكون لفظ الفعل المتعدي وغير المتعدي سواء، تقول: نَقَصَ الشيء، وَنَقَصْتُ زيدا. ومثله: غَاظَنِي الشيء، وَغِظْتُ زيدا، وكذلك: غَاظَ الماء، وَغِظَّتُهُ، وهو كثير"<sup>(٥)</sup>.

فقد أراد المؤلف أن يمثل للكلمة الواحدة التي تكون متعدية وغير متعدية على نفس الشكل، وضرب لذلك ثلاثة أمثلة، الثاني منها غير صحيح، وهو قوله: "غَاظَنِي الشيء،

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٨٢.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) انظر المختار (٩٣٩/٢).

(٤) الدر المصون (٤٧٣/٢).

(٥) المختار (٧٢٤/٢).

وَعِظْتُ زَيْدًا" فغاظ بمعنى "الغضب الكامن" لا تكون إلا متعدية، وكذلك جاءت في مثالي المؤلف، ولعله وقع في اللبس بين "غاظ" التي للغضب، وبين "غاظ" الماء.

#### رابعاً: خطأ في إعراب:

وهذا مثل سابقه في الندرة، ومن أمثله:

قوله في قوله تعالى ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾<sup>(١)</sup>: "قرأ عاصم وحمزة برفع الأول ونصب الثاني. وقرأ الباقون بنصبهما. فالنصب فيهما على إعمال القول..."<sup>(٢)</sup>.

والصحيح أن نصب الثاني على إعمال القول. أما الأول ففيه أوجه ذكرها السمين الحلبي فقال: "قرأهما العامة منصوبين. وفي نصب الأول أوجه، أحدها: أنه مقسم به حذف منه حرف القسم... والثاني: أنه منصوب على الإغراء أي: الزموا الحق. والثالث: أنه مصدر مؤكد لمضمون قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾"<sup>(٣)</sup>... "<sup>(٤)</sup>. ولم أقف على من جعله منصوباً على إعمال القول.

#### خامساً: خطأ في وصف مخرج حرف:

من ذلك قوله في قوله تعالى ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾<sup>(٥)</sup>: "فأما (يُصْلِحَا) فالأصل فيه (يُتَصْلِحَا) غير أن التاء أدغمت في الصاد لقربها منها، ولأن التاء مهموسة والصاد مجهورة..."<sup>(٦)</sup>. فقد وصف المؤلف "الصاد" بأنها حرف مجهور، والمعروف من هذا أن الصاد حرف مهموس. يقول أبو

(١) سورة: ص، الآية: ٨٤.

(٢) المختار (٢/٧٦٤).

(٣) الآية: ٥٨، من نفس السورة.

(٤) الدر المصون (٩/٤٠٠-٤٠١).

(٥) سورة: النساء، الآية: ١٢٨.

(٦) المختار (١/٢١٥). ومثله في (١/٢٨٨، ٢/٧٥٤).

البقاء في علل البناء والإعراب: "الصاد حرف مهموس رخو مستعلٍ مطبق" <sup>(١)</sup>. ويقول ابن جني: "الصاد حرف مهموس" <sup>(٢)</sup>.

### سادسا: خطأ في نسبة قول:

سبق الحديث عن مثل هذا في مبحث سابق، ومن أمثلة هذا قول المؤلف في قوله تعالى ﴿مِمَّا عَلَّمَتْ رُشْدًا﴾ <sup>(٣)</sup>: "وقال آخرون: الرُّشد: في الدين، من قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾" <sup>(٤)</sup>. والرُّشد: الصلاح في الأمر، وهذا مذهب أبي عمرو <sup>(٥)</sup>.  
والصحيح أن مذهب أبي عمرو عكس هذا تماما. يقول النحاس: "قال أبو عمرو بن العلاء: الرُّشد الصلاح. والرُّشد في الدين" <sup>(٦)</sup>.  
وهذا الخطأ في نسبة الأقوال لا يعد شيئا إذا ما قيس بكل ما أورده المؤلف في كتابه من نقولات صحيحة. وكفى بالمرء نبلا أن تعد معاييه.

### ثامنا: موقفه من القراءات:

يعد هذا المآخذ على المؤلف من أهم المآخذ التي يمكن تسجيلها عليه. وقد سبق التعرف على موقفه من القراءات القرآنية، وعرفنا أنه كان يدافع عنها في بعض الأحيان، في حين أنه إن وجد تلك القراءات التي تخالف الأقيسة النحوية فإنه لا يتورع عن رفضها، ووصفها ببعض الأوصاف التي لا تليق.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٦٧/٢).

(٢) سر صناعة الإعراب (٢٠٩/١).

(٣) سورة: الكهف، الآية: ٦٦.

(٤) سورة: النساء، الآية: ٦.

(٥) المختار (٥٠٢/١).

(٦) معاني القرآن للنحاس (٨٩/٣-٩٠).

وهذا الموقف من المؤلف جاء مشابهاً للموقف الذي سار عليه الكثير من النحاة، الذين تناولوا القراءات بالنقد والتجريح.

فالمتمعن لكثير من كتب النحاة يجد أنهم ردوا بعض قراءات القراء الكبار، الذين تلقوا قراءاتهم بالأسانيد المتصلة، التي رويت بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فوصلت قراءاتهم إلى درجة التواتر، أولئك الذين ارتضتهم الأمة جيلاً بعد جيل، وتلقت قراءاتهم بالقبول. ومع هذا نجد أن بعض النحاة ردوا ورفضوا عدداً ليس بالقليل من القراءات، وما دعاهم إلى هذا الطعن في القراءات والقراء هو اعتقادهم أن النحويين أضبط للقراءة من القراء<sup>(١)</sup>.

وإذا كان هذا هو حال النحاة—كما عرفنا في مبحث متقدم<sup>(٢)</sup>— فإن المؤلف جاء مماشياً لتلك الآراء، ولتلك الفترة الزمنية. فوجدناه يصف بعض القراءات بأنها "فاسدة بإجماع أهل العربية"، أو بأنها شاذة. ويصف القراءة في أحيان كثيرة بأنها: "لحن عند أهل العربية"، أو "بعيدة جداً" أو "غلط عند كثير من أهل العلم" أو "غير جائزة عند أهل العربية"، "غلط عند أهل العربية"، أو "مستكرهة" أو "مستكرهة جداً"، أو "مكرهة"، أو "غلط"، أو "غلط عند النحويين"، أو "غلط لا يجوز"، أو "رديء"، أو "لحن لا يجوز"، أو "لا وجه لها"، أو "ضعيف جداً". وما إلى ذلك من العبارات التي استخدمها المؤلف في تضعيف ورفض بعض القراءات<sup>(٣)</sup>.

وإذا عرفنا أن السبب الأساسي لرفض المؤلف لبعض القراءات هو مخالفتها للأقيسة النحوية البصرية خاصة، فإن هذا يزيد من اللوم على المؤلف، فقد كان الحري به أن يرفض تلك القواعد، ويبين خللها، وأن يقبل تلك القواعد التي بينت صحة القراءة، وأن يجعل القراءة

(١) انظر: تلحين النحويين للقراء ٢.

(٢) انظر التمهيد للمبحث الموسوم بـ "موقف النحويين من القراءات" ص ٢٩.

(٣) انظر موقف المؤلف من القراءات في الفصل الرابع ص ٣٧٢.

حاكمة على القاعدة صحة وخطأ، لا أن يجعل القاعدة حاكمة على القراءة.

### وفي الختام:

كانت تلك أبرز المآخذ التي يمكن تسجيلها على المؤلف، وهي مآخذ ضئيلة لا تقلل من قيمة الكتاب، ولا تنقص شيئاً من قدر صاحبه، وهي أيضاً مآخذ لا تعد شيئاً أمام تلك المحاسن التي حوّاها الكتاب، وربما كانت نادرة لا تذكر، وإنما ذكرتها لأنها وردت في الكتاب. وهذه المآخذ \_ التي ذكرتها \_ عبارة عن اجتهاد شخصي، قد أكون وفقت في بيانها، وقد أكون أخطأت في فهم مراد المؤلف، فأكون بذلك أنا المخطئ لا هو، وجلّ من لا يخطئ.

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فبعد هذه الرحلة العلمية الماتعة في رحاب هذا الكتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، وبعد دراسة منهج المؤلف في هذا الكتاب، فقد خرج الباحث بجملة كبيرة من النتائج لعلّي أوجزها فيما يأتي:

أولاً: ظهر في هذا الكتاب الترابط الواضح بين القراءات القرآنية واللغة العربية، فقد اعتمد المؤلف على علوم اللغة العربية نحواً وصرفاً ولغات في توجيه معظم القراءات القرآنية المختلفة. فجاء كتابه — نتيجة لهذا — زاخراً بمادة لغوية ونحوية وصرفية كبيرة. مثل من خلالها المؤلف العلاقة القوية بين هذين العلمين.

ثانياً: إذا كان المؤلف قد ضاعت أخباره ولم تعرف سيرته فإن كتابه هذا يعد ترجمة حقيقية له، فقد ظهرت لنا من خلال البحث شخصية عالم متبحر في علم القراءات وعلوم العربية، عالم اتصل علمه بعدد من العلماء الكبار كأبي عمرو، والكسائي، والفراء، وابن مجاهد، وغيرهم من العلماء الذين كان لهم الحضور الكبير في هذا الكتاب.

ثالثاً: بنى المؤلف كتابه على أساس الاختيار والمفاضلة بين القراءات، وقد كان اختياره لها على عدة أسس من أهمها التفاوت بين أساليب العربية وتراكيبها المختلفة قوة وضعفاً، لذلك فقد كان يرفض القراءة أو يقبلها، أو يفضلها على تلك بناء على قوة القراءة أو ضعفها في العربية، وبناء على موافقتها أساليب اللغة وتراكيبها.

رابعاً: اعتمد المؤلف على اللغة في تعليل عامة اختياراته سواء في ذلك اختيار القراءة الأجود، أو اختياره للتوجيه الصحيح.

خامساً: اهتم المؤلف بالتعليل النحوي، وجاءت تعليقاته غير متكلفة، ولم تخرج في مجملها عن النوع الأول من أنواع العلل التي ذكرها الزجاجي، وهي "العلل التعليمية".

سادساً: أشار المؤلف إلى الكثير من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، سواء من المسائل النحوية أو الصرفية، وأشار كذلك إلى بعض الخلاف بينهما في المصطلح النحوي. وقد وجدت أن المؤلف بصري المذهب، وكان يميل إلى رأي البصريين في معظم المسائل التي ذكرها.

سابعاً: كان للمؤلف منهج خاص في عرض القراءات وبيان وجوه القراءات، وفي عرضه لبعض المسائل الخلافية، واختياره أو ترجيحه لقراءة أو رأي من الآراء.

ثامناً: لقد اعتمد ابن إدريس على عدد من كتب التوجيه النحوي للقراءات، ككتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج. وعلى كتب أخرى من كتب اللغة والنحو. وقد جاء كتاب ابن إدريس ملماً بأغلب التوجيهات النحوية واللغوية والدلالية التي ذكرها علماء القراءات واللغة قبله.

تاسعاً: ردَّ المؤلف بعض القراءات التي خالفت الأقيسة النحوية، وقد كان رفض المؤلف لبعض القراءات أو وصفها بالضعف بسبب مخالفتها القواعد والأصول النحوية التي وضعها النحاة. في حين أن المؤلف دافع عن بعض القراءات التي عابها البعض لأنها قوية في العربية ولا تخالف الأقيسة النحوية.

عاشراً: اعتمد المؤلف على الأصول النحوية بشكل واضح، وكان اعتماده على القرآن الكريم والشعر أكثر من غيرها.

هذه هي أهم النتائج التي يمكن تسجيلها في هذه العجالة، فقد احتوى البحث على الكثير من الأمور التفصيلية التي لا يتسع المقام لذكرها.

وخلاصة القول: تعد توجيهات ابن إدريس النحوية والصرفية مادة صالحة للدراسة، فقد

اشتمل كتابه على كثير من التوجيهات النحوية والصرفية التي تستحق الوقوف عندها.

كما يمكن التركيز على الجانب الصرفي خاصة في كتاب ابن إدريس، فهو جانب بارز في

توجيهات المؤلف، ويمكن من خلاله التعرف على جهود ابن إدريس الصرفية، لا سيما وله



كتاب "ما ينصرف وما لا ينصرف".

كما يمكن لدارس هذا الكتاب أن يتعرف على أثر اختلاف القراءات في المعنى، وإشارة ابن إدريس إلى ذلك في كثير من صفحات الكتاب.

وفي الختام أقول: هذه أهم النتائج التي خرجت بها خلال دراستي لمنهج المؤلف في هذا الكتاب، وقد يجد غيري في هذا الكتاب ما لم أجده، ويتوصل إلى ما لم أصل إليه، فالخطأ والنسيان والسهو من طبيعة الإنسان الضعيفة، وجل من تنزه عن السهو والخطأ والنسيان، لا إله إلا هو، إليه أدعو وإليه أنيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## قائمة المصادر والمراجع

- إئتلاف النصرة في ختلاف نخاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د/محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية\_لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الإتيقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية\_بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، لمحمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية\_الكويت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، لعفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي\_بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٨م.
- الاحتجاج بالشعر في اللغة، للدكتور محمد حسن جبل، دار الفكر\_القاهرة، الطبعة الأولى.
- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي المكني الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار احياء التراث العربي . بيروت ١٤٠٥هـ.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: د/محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام\_القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية\_مصر، الطبعة: الرابعة، ١٩٦٣م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي\_القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، تحقيق: د/فخر صالح قدارة، دار الجيل\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.
- الإصباح في شرح الاقتراح. للدكتور محمود فجال. دار القلم\_دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور بابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف\_مصر، الطبعة: الثالث.
- الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، شرح وتحقيق: د/سعدي ضناوي، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- أصول التفكير النحوي، الدكتور على أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.
- أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة السادسة.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة\_بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م.
- إعجاز القرآن، لأبي بكر محمد بن الطيب بن محمد القاسم الباقلائي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف\_القاهرة.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد المرادي المعروف بالنحاس، تحقيق: د/زهير غازي زاهد، عالم الكتب\_بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الايباري، دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر\_بيروت، الطبعة: الثانية.

- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، لأبي بكر جلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق د/ محمود فجال، مطبعة الثغر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى-مكة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد، تحقيق: د/محمود الطناحي، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- أمثال العرب، للمفضل بن محمد بن سالم الضبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق: د/ محمد عصام القضاة، دار ابن حزم ودار الفتح، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري النحوي، ومعه كتاب: الإنصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز للنشر والتوزيع.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي، دراسة وتحقيق: د/محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: د/حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف-مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، تحقيق: د/مازن مبارك، دار النفائس-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، سنة الطبع ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

- البسيط في شرح جمل الزجاج، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفروزآبادي، اعتنى به وراجعته: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية صيدا-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت.
- تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان، راجعها وعلق عليها الدكتور شوقي ضيف، دار الهلال، ١٩٥٧م.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة جماعة من الباحثين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: د/ عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي. لبنان/ بيروت. الطبعة: الأولى. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية.
- التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د/محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، إعداد فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية.
- التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق: د/سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: عادل أنور خضر، دار المعرفة، بيروت-لبنان،

الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د/محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطابع الحميضي\_الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الحسن بن علي الفارسي، تحقيق: د/عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة\_القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق كل من: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- التلخيص في القراءات الثمان، للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، دراسة وتحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بإشراف من جامعة الإمام.
- تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث\_دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: د/فايز زكي محمد دياب، دار السلام\_القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، شرح وتحقيق: د/عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي\_القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عني به: أوتويرتل، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٥ م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.

- الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ابن جني النحوي، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع-بغداد، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د/عبد العال سالم مكرم، دار الشروق-بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور: محمود فجال، أضواء السلف-الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ابن خالويه ومنهجه في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها، للدكتور رشيد بن عبد الله الريش (رسالة علمية) جامعة الإمام، ١٤١٩هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- خطوات البحث النحوي . د./ عبد العظيم حامد هلال - ط أولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الخلاف بين النحويين، للدكتور السيد رزق الطويل. المكتبة الفيصلية-مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث-القاهرة.

- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، لأحمد مكي الأنصاري، دار المعارف\_مصر، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د/أحمد محمد الخراط، دار القلم\_دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر\_مصر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، نشر دوستاف جرونيام، ترجمة: إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٥٩م.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي\_الرياض، ١٤٠١هـ.
- ديوان الأخطل، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر\_بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر\_بيروت.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د/محمد يوسف نجم، دار صادر\_بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٩م.
- ديوان تميم بن أبي مقبل، تحقيق: د/عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم\_دمشق، ١٣٨١هـ.
- ديوان جرير، قدم له وشرحه: تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د/وليد عرفات، دار صادر\_بيروت.
- ديوان الخطيئة، رواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د/نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي\_القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: د/عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى به: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجيدة\_بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت.
- ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف\_مصر، ١٩٧٧م.
- ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.



- ديوان العجاج، تحقيق: د/عبد الحفيظ السطلي، دمشق.
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق: محمد جبار المعيد، من إصدارات وزارة الثقافة والإرشاد-بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح: د/يوسف شكري فرحات، دار الجيل-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ديوان عنتر، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ديوان القطامي، تحقيق: د/إبراهيم السامرائي ود/أحمد مطلوب، دار الثقافة-بيروت، ١٣٧٩م.
- ديوان كثير عزة، جمع وتحقيق: د/إحسان عباس، دار الثقافة-بيروت، ١٣٩١هـ.
- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: عبدالله الجبوري وخليل العطية، بغداد، ١٣٨٩هـ.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: د/واضح الصمد، دار صادر-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر-بيروت.
- الرد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٤٧م.
- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، لغام قدوري الحمد، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر-بغداد، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ.
- رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، مكتبة وهبة-القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، مكتبة نهضة مصر، ١٣٨٠هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، قرأه وعلق عليه: د/يحيى مراد، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، للدكتور أحمد مكي الأنصاري. نشر المجلس الأعلى للثقافة-القاهرة، ١٩٦٢م.
- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: د/حسن هندأوي، دار القلم\_دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، قدم له: د/عبدالله بن عبد المحسن التركي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، تحقيق: حسن عبد المنعم شلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، لأحمد مكّي الأنصاري، دار المعارف\_مصر، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.
- السيوطي النحوي، للدكتور عدنان محمد سلمان، دار الرسالة للطباعة\_بغداد، الطبعة: الأولى، ١٩٧٦م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطابع مقهوي\_مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير\_دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د/زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي الحسن الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للبحوث\_مصر.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، تحقيق: د/عبد الرحمن سيد، و د/محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، دراسة وتحقيق كل من: القسم الأول تحقيق: د/حسن بن محمد الحفظي، جامعة الإمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. و القسم الثاني تحقيق: د/يحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق كل من: محمد نور الحسن، ومحمد الرزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية\_بيروت.
- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق: د/نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية\_المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري، ومعه كتاب: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية\_بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شرح الكوكب المنير، لأبي البقاء تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب\_بيروت.
- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الحسن علي بن سلطان القاري الهروي، قدم له: عبد الفتاح أبو غدة. حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم\_بيروت، الطبعة: الأولى.
- شرح الهداية، للإمام أبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي. تحقيق ودراسة: د/حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد\_الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث\_القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ ١٩٩٨.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: لعبد الجبار النائلة، مطبعة الزهراء\_بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين\_بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي المعروف بالأمر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة\_بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، راجعه وضبطه: الشيخ محمد علي القطب، والشيخ هشام البخاري. المكتبة العصرية\_بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، دار الجيل ودار الأفق الجديدة\_بيروت.
- صورة بشار بن برد في كتاب الأغاني، للدكتور محسن غياض، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرون، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة الأولى.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، شرح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني\_القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٩٥٤م.
- طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري، ضبطه وصححه وراجعته: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى\_المدينة المنورة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين. البهجة : لعبد الفتاح حسن علي بهجة، دار الفكر\_عمان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، لمحمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد\_الرياض.
- العبر في خبر من غير، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
- عصور الاحتجاج في النحو العربي، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- العلة النحوية نشأتها وتطورها، للدكتور: مازن المبارك، دار الفكر\_بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
- أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره، للدكتور عبد الفتاح شلي، دار النهضة\_القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت.

- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/مهدي المخزومي ود/إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، نشر برجستراسر، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢هـ.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي، طبع بإشراف: الدكتور محمد عبدالمعيد خان، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية أستاذ آداب اللغة العربية بالجامعة العثمانية الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٣م.
- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تأليف: د/على مزهر محمد الياسري، الدار العربية للموسوعات-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالوراق، تحقيق: رضا-تجدد.
- في أصول اللغة والنحو، الدكتور فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت.
- في أصول النحو العربي، للشيخ سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، لأحمد عبد الغني عبد العظيم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- القاموس المحيط "مرتبا ترتيبا ألفبائيا وفق أوائل الحروف"، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، رتبه ووثقه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، للدكتور عبد العال سالم مكرم، دار المعارف-مصر، ١٩٦٨م.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لمحمد بن عمر بازمول، دار الحجر-الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، تحقيق وتقديم د/توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين مع دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، للدكتور أبي عمر إبراهيم بن صالح الحندود، إصدارات نادي القصيم الأدبي-بريدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- القياس في النحو، للدكتورة منى إلياس، دار الفكر-دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية-ليبيا، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.
- الكتاب، لأبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، علم الكتب، الطبعة: الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: علي محمد البجادي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، لعماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، دار الكتب المصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- الكشف، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الشهير بالخطيب البغدادي، تحقيق: محمد الحافظ التيجاني، وعبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن، دار ابن تيمية-القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، أعده للطبع ووضع فهارسه: د/عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، تحقيق كل من: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف-القاهرة.

- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق: الشيخ: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية\_مصر، ١٣٩٢هـ.
- اللغة والنحو بين القدم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف\_القاهرة، ١٩٦٦م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر\_بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية\_الكويت، ١٩٧٢م.
- مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع\_الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي\_القاهرة.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق كل من: علي النجدي، وعبدالحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف\_القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المحكم ومحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المرسى، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق: د/ عبد العزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد\_الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني به: برجستراسر، عالم الكتب\_بيروت(م).
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة ١٩٧٦م.
- المدارس النحوية، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثاني، ١٩٩٠م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي\_مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
- مراتب النحويين واللغويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ص٨٨.

- مراحل تطور الدرس النحوي، لعبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية\_الإسكندرية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: د/محمد كامل بركات، جامعة أم القرى\_مكة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.
- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المنثى الموصلية التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث\_دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة\_القاهرة.
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة\_بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، للدكتور: عوض حمد القوزي، جامعة الرياض\_السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- مصطلحات النحو الكوفي، للدكتور: عبد الله الخثران، داررهجر\_القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
- المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتها بمدرستي الكوفة والبصرة، لعبد الوهاب بن محمد الغامدي (رسالة علمية)، جامعة أم القرى\_مكة.
- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد المرادي المعروف بالنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة: أم القرى\_مكة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش، تحقيق: د/فائز فارس، دار البشر ودار الأمل، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده الشليبي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، عالم الكتب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٧٣م.



- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن أحمد العباس، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب-بيروت، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: د/إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط و أحمد طوران قره بلوط. دار العقبة/قيصري-تركيا.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حميد عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، الطبعة: الثانية.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- معجم المصطلحات الحديثية، بحث مشترك مدعوم من إدارة الأبحاث-جامعة الكويت، لكل من: د/محمود أحمد طحان، ود/عبد الرزاق خليفة الشايحي، د/نهاد عبد الحليم عبيد.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، تأليف د/محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف-القاهرة.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة-دار الفرقان-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- المعجم الوسيط، لكل من: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- معرفة القراء الكبار، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-بيروت، ١٣٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٧٣م.
- المفضليات، لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: د/عمر فاروق الطباع، دار الأرقم-بيروت، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ/١٩٩٨م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت.
- من أسرار اللغة، د/إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو-القاهرة، الطبعة: السابعة، ١٩٨٥م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني، حققه واعتنى به: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين. لشمس الدين بن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- المنصف شرح كتاب التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية-مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية، تأليف: عبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، ومكتبة دار التربية-بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- المهدي ومنهجه في كتابه الموضح، للدكتور عبد الكريم بكار، دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي بن محمد أبي عبد الله النحوي، تحقيق: د/عمر حمدان الكبيسي، الطبعة: الأولى، جدة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، لشعبان العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٦م.
- نحو وعي لغوي، للدكتور: مازن المبارك، دار البشائر-دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق: د/إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار\_الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر، لرشيد الدين العطار أبو الحسين يحيى بن علي بن عبد الله القرشي، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف: الشيخ محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري، بإشراف: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.
- نظرات في اللغة والنحو، لطفه الراوي، المكتبة الأهلية\_بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية\_مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية\_بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣١٨هـ/١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت\_لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- الوساطة بين المتنبئ وخصومه، لأبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، نشره: أحمد عارف الزين، مطبعة العرفان\_صيدا، الطبعة: الأولى، ١٣٣١هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر\_بيروت.

## فهرس المحتويات

|                                                                            |     |
|----------------------------------------------------------------------------|-----|
| المقدمة                                                                    | ١   |
| التمهيد                                                                    | ١٠  |
| المبحث الأول: أحمد بن إدريس؛ حياته وآثاره                                  | ١١  |
| المبحث الثاني: كتاب "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار"                  | ٢٠  |
| المبحث الثالث: القراءات القرآنية: صلتها بالدرس النحوي، وموقف النحويين منها | ٢٤  |
| الدراسة                                                                    |     |
| الفصل الأول: مصادر ابن إدريس في الكتاب                                     | ٣٦  |
| أولاً: الرجال                                                              | ٣٨  |
| ثانياً: الكتب                                                              | ٧٣  |
| الفصل الثاني: منهج المؤلف في الكتاب                                        | ٨٧  |
| المبحث الأول: طريقته في عرض الآيات والقراءات القرآنية                      | ٨٨  |
| المبحث الثاني: طريقته في الإعراب                                           | ١٣١ |
| المبحث الثالث: طريقته في عرض الخلاف النحوي، والصرفي                        | ١٥٢ |
| المبحث الرابع: طريقته في النقل والتوثيق                                    | ١٧١ |
| المبحث الخامس: عنايته بالتعليل النحوي                                      | ١٨٥ |
| المبحث السادس: أهم المصطلحات النحوية التي استعملها في توجيهاته             | ٢٠٢ |
| المبحث السابع: عنايته بالتفسير وشرح الغريب                                 | ٢٢٠ |
| المبحث الثامن: تجنب التكرار والأخذ بالإحالة                                | ٢٢٧ |
| المبحث التاسع: الاستطراد                                                   | ٢٣٨ |

|           |                                                                         |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٢٤٨.....  | الفصل الثالث: الأصول التي اعتمد عليها المؤلف في توجيهه النحوي للقراءات: |
| ٢٤٩ ..... | أولاً: السماع، وفيه ثلاثة مطالب:                                        |
| ٢٤٩ ..... | الأول: القرآن الكريم وقراءاته.                                          |
| ٢٥٩.....  | الثاني : الحديث الشريف                                                  |
| ٢٦٧.....  | الثالث: كلام العرب:                                                     |
| ٢٨٦.....  | ١- النشر.                                                               |
| ٢٩٢ ..... | ٢- الشعر.                                                               |
| ٣٢٥.....  | ثانياً: القياس.                                                         |
| ٣٣٩.....  | ثالثاً: الإجماع.                                                        |
| ٣٥٥.....  | رابعاً: الاستصحاب.                                                      |
| ٣٦٢.....  | خامساً : أدلة أخرى:                                                     |
| ٣٦٢.....  | ١- الاحتجاج برسم المصحف.                                                |
| ٣٦٨.....  | ٢- الاحتجاج بالمشاكلة وتوافق رؤوس الآي.                                 |
| ٣٧٢.....  | الفصل الرابع: موقف ابن إدريس من القراءات والقراء:                       |
| ٣٧٥.....  | المبحث الأول: موقفه من القراءات المتواترة.                              |
| ٤١١.....  | المبحث الثاني: موقفه من القراءات الشاذة.                                |
| ٤٢٤ ..... | المبحث الثالث : نماذج من توجيهاته النحوية.                              |
| ٤٣٥.....  | الفصل الخامس: اتجاهه النحوي:                                            |
| ٤٣٧.....  | أولاً: موقفه من البصريين.                                               |
| ٤٥٧.....  | ثانياً: موقفه من الكوفيين.                                              |
| ٤٦٩.....  | ثالثاً: نماذج من المسائل النحوية التي تعرض لها ابن إدريس.               |

|     |                                       |
|-----|---------------------------------------|
| ٤٩٤ | الفصل السادس: التقويم، وفيه مبحثان:   |
| ٤٩٦ | الأول: أبرز المحاسن في الكتاب         |
| ٥١٥ | الثاني: أبرز المآخذ على الكتاب        |
| ٥٣٦ | الخاتمة                               |
| ٥٣٩ | الفهارس العامة                        |
| ٥٤٠ | فهرس الآيات القرآنية                  |
| ٥٤٥ | فهرس القراءات الموجهة                 |
| ٥٥٦ | فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار |
| ٥٥٧ | فهرس أقوال العرب وأمثالهم             |
| ٥٥٩ | فهرس الأشعار والأرجاز                 |
| ٥٦٦ | فهرس الأعلام                          |
| ٥٨٦ | قائمة المصادر والمراجع                |
| ٦٠٤ | فهرس المحتويات                        |